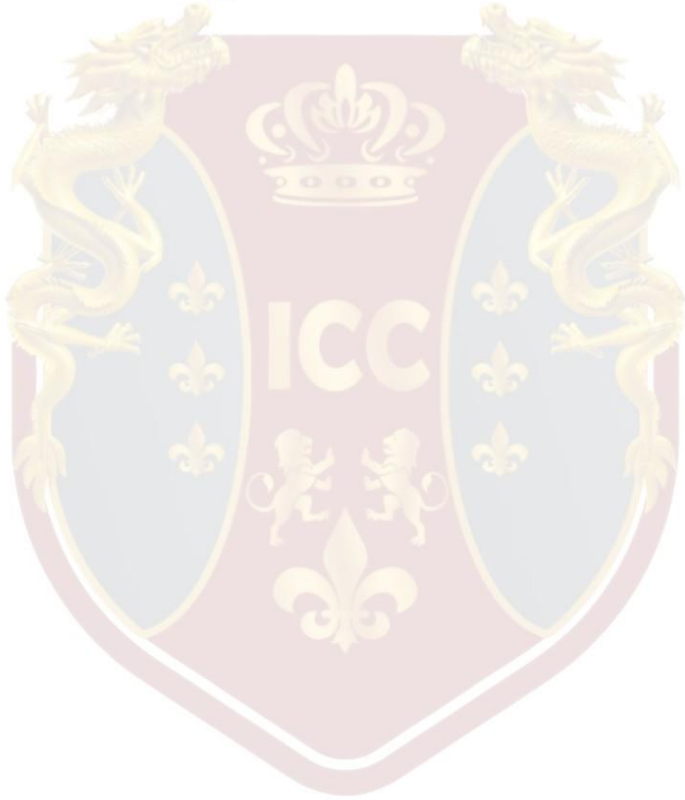


مجلة كامبريدج للبحوث العلمية

مجلة علمية محكمة تصدر عن
كلية كامبريدج البريطانية الدولية ICC

العدد - ٥١ تشرين الثاني - ٢٠٢٥



Cambridge International
Cambridge College.ICC

CJSP

ISSN-2536-0027



رئيس مجلس الإدارة والمشرف العام

د. حفصة محمد الغريب

المشرف العام

أ.د. ياسين العيثاوي

الهيئة الاستشارية العليا

أ.د. محمد أبو زياد الأمير

أ.م.د. أحمد محمد قاسم

أ.د. حسن فضاله موسى التميمي

د. جعفر صدام فاجي البطاط

نائب رئيس التحرير

أ.د. صادق راشد الشمري

سكرتير التحرير

أ.م.د. ساهرة عباس السعدي

التدقيق اللغوي

م.م. تحسين مازن الرفاعي

مجلة كامبريدج

مجلة علمية محكمة

تصدر عن كلية كامبريدج البريطانية الدولية

ISSN-2536-0027

<https://camb-magazine.site/>

اللجان العلمية

ت	الاسم	مكان العمل	البلد
١.	أ.د. ألفت إبراهيم جاد الرب	جامعة الأزهر الشريف	مصر
٢.	أ.د. جهان عيسى أبو راشد العمران	جامعة البحرين	البحرين
٣.	أ.د. رقية أحمد العاني	الجامعة العراقية	العراق
٤.	أ.د. هلا العريس	الجامعة اللبنانية	لبنان
٥.	أ.د. رشيد حميد زغير	جامعة البلدة	الجزائر
٦.	أ.د. هاشمية حميد جعفر	جامعة الكوفة	العراق
٧.	أ.د. سهيلة طه محمد البياتي	جامعة كركوك	العراق
٨.	أ.د. رائف غنيمات	الكلية الجامعية العربية للتكنولوجيا	الأردن
٩.	أ.د. عبد الجليل خلف	بغداد	العراق
١٠.	أ.د. وفاء عمر السبيعي	جامعة الملك فيصل	السعودية
١١.	أ.د. عامر فياض	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	العراق
١٢.	أ.د. محمد هاني فرحات	الجامعة الاسلامية - بيروت	لبنان
١٣.	د. أحمد دلول	مركز ابن العربي للبحوث	فلسطين
١٤.	أ.م.د. مسار عربي جاسم	جامعة القادسية	العراق
١٥.	م.د. حوراء عبد صبر	جامعة ذي قار - كلية العلوم الاسلامية	العراق
١٦.	م.د. هدى صيهود العمري	دائرة التعليم الديني والدراسات الإسلامية	العراق
١٧.	أ.د. صادق جعفر عبد الحسين	كلية الاداب - جامعة ذي قار	العراق
١٨.	د. قيصر عباس عبدالرضا	ذي قار	العراق
١٩.	أ.م.د. رجاء حسين عبد الامير	جامعة القاسم الخضراء	العراق
٢٠.	أ.م.د. ايناس مكى عبد نصار	جامعة بابل - كلية القانون	العراق
٢١.	أ.م.د. هبه محمد محسن	الجامعة العراقية - كلية التربية	العراق

شروط النشر في المجلة:

١. أن يكون البحث أكاديمياً، وتتوافر فيه شروط البحث العلمي المعتمد على الأصول العلمية والمنهجية المتعارف عليها في كتابة البحوث الأكاديمية.
٢. أن يكون مطبوعاً على الحاسوب بنظام (office Word) على قرص ليزري مدمج (CD) على شكل ملف واحد، وتزود هيئة التحرير بثلاث نسخ ورقية.
٣. أن لا تزيد صفحات البحث عن ٢٥ صفحة، مطبوعة بحجم الخط ١٤، ونوع الخط Simplified Arabic للغة العربية وخط Times News Roman للانكليزية.
٤. يكتب الاسم ومكان العمل باللغتين العربية والانكليزية.
٥. يكتب ملخص للبحث باللغتين العربية والانكليزية، وتدرج الكلمات المفتاحية بعد كل ملخص.
٦. يدخل البحث نظام كشف الاستدلال الإلكتروني على وفق برنامج (Turnitin).
٧. يُفضل أن تكون الجداول والأشكال مدرجة في أماكنها الصحيحة، وأن تشمل العناوين والبيانات الإيضاحية الضرورية، ويُراعى ألا تتجاوز أبعاد الأشكال والجداول حجم الصفحة (١١) سم.
٨. أن يكون البحث ملتزماً بدقة التوثيق، وحسن استعمال المصادر والمراجع، وتثبيت هوامش البحث ومراجعته في نهاية البحث .
٩. ألا يكون البحث قد سبق نشره أو قدم للنشر في أي جهة أخرى.
١٠. تحتفظ المجلة بحقوقها في إخراج البحث وإبراز عناوينه بما يتناسب وأسلوبها في النشر.
١١. ترسل البحوث على الايميل: cambridgmagazin2425@gmail.com
١٢. يلتزم الباحث بدفع أجور النشر المحددة .
١٣. يدفع الباحث دولاراً واحداً عن كل صفحة إضافية تزيد عن ٢٥ صفحة.
١٤. لا يجوز الاعتراض على التقويم، ولا يجوز المطالبة بكشف اسم المقوم.
١٥. لا تلتزم المجلة بنشر البحوث التي تخل بشرط من هذه الشروط.
١٦. للمزيد من التفاصيل يرجى الاتصال على الهاتف: ٠٧٨٠١١٠٦٤٥٦.

في هذا العدد

٢٠ - ٩	م.م. محمد حمزة حمد جامعة الفراهيدي/كلية الادارة والاقتصاد	الجمال في القرآن الكريم دراسة موضوعية تحليلية
٣٣ - ٢١	م. م. هشام حامد حسين/ كلية الهدى الجامعة م. د. سمير عبود فرحان/ كلية الهدى الجامعة كلية الهدى الجامعة/قسم القانون الخاص	التحكيم في قانون الاحوال الشخصية العراقي النافذ
٣٩ - ٣٤	أ. أمنة بنت عبد الرحمن الغنزي جامعة الامير سطام	الفضاء الشعري وتجلياته في قصيدة "قف في الحمى" لفهد علي العبودي
٦٥ - ٤٠	المدرس المساعد : حيدر جواد محمد القزاز جامعة الكوفة / كلية التربية / قسم التربية الفنية	الكونفورما وأشغالاتها في عروض المسرح العراقي المعاصر مسرحية (انا وجهي) انموذجا
٨٢ - ٦٦	الباحثة زهراء جعفر صادق/جامعة الكوفة / كلية التربية/ قسم التربية الفنية/أ.د. قيس ابراهيم محمد/كلية التربية المختلطة/ جامعة الكوفة	تمظهرات نظرية مايرز- بريجز للشخصية في نصوص مسرح الطفل(حسين علي هارف انموذجا)
٩٠ - ٨٣	المدرس جولان حسين خليل هيئة البحث العلمي/ مركز البحوث النفسية	اتجاهات نحو تعديل المادة ٥٧ من قانون الاحوال الشخصية لدى عينة من المجتمع العراقي
١٠٦ - ٩١	م.د. عبد المحسن كريم شغاتي كلية الإدارة والاقتصاد/ الجامعة العراقية	أقول التفرقة بين المسؤوليتين العقيدية والتقصيرية
١١٩ - ١٠٧	المشرف الدكتور محمد رضا مهربان بور/كليات الفارابي بجامعة طهران، قم، إيران/الباحث حاتم حسين مجهول/طالب دكتوراه، المحاسبة، كليات الفارابي بجامعة طهران، قم، إيران	أثر الأزمة الاقتصادية (التضخم/تقلب سعر الصرف) على القيمة الحقيقية للأصول الثابتة ودورها في تشويه القوائم المالية
١٢٥ - ١٢٠	م. د. هديل عباس حمد وزارة التربية/ مديرية تربية بابل	الرأسمالية والشيوعية: صراع الأيديولوجيات ومسألة التفوق
١٤١ - ١٢٦	المشرف الدكتور محمدرضا مهربان بور/كليات الفارابي بجامعة طهران، قم، إيران/الباحث احمد عبد الامير عبد الحسن/طالب دكتوراه المحاسبة، كليات الفارابي بجامعة طهران، قم، إيران	أثر التكنولوجيا (النكاء الاصطناعي وتحليل البيانات) على أداء المدققين الماليين
١٥٣ - ١٤٢	المشرف الدكتور محمد رضا مهربان بور/كليات الفارابي بجامعة طهران، قم، إيران/الباحث منتظر رعد ساهي/طالب دكتوراه، المحاسبة، كليات الفارابي بجامعة طهران، قم، إيران	تطبيق الحوكمة الإلكترونية (E-Governance) على نظم الرقابة الداخلية في الوزارات العراقية: التحديات والفرص
١٦٦ - ١٥٤	سارة محسن شهيد أ.د.نسرین عواد عيدون الجصاني جامعة الكوفة كلية التربية للبنات	اقاليم الملائمة الحرارية لزراعة وانتاج اشجار الزيتون في العراق
١٩٠ - ١٦٧	Yamam Taqi Abed/Ahmed J. Shkariah/Department of Mechanical Engineering, College of Engineering, University of Thi-Qar, Thi-Qar, 64001, Iraq	Boiling Heat Transfer On Microchannel: A Review
٢١٢ - ١٩١	Asst Dr.Ahlam Abid Fayadh Al.Khateeb م.د. أحلام عبد فياض الخطيب/ مديرية تربية الانبار/قسم تربية الفلوجة/اعدادية الفلوجة للبنات	Empowering Students through CDA:Teaching Critical Thinking via Discourse Analysis تمكين الطلبة من خلال تحليل الخطاب النقدي :تعليم التفكير النقدي عبر تحليل الخطاب
٢٤٠ - ٢١٣	Mohammadreza Mehrabanpour , PhD and ghufraan Ahmed /Department of Accounting and Finance, Faculty of	Modeling Factors Determining Tone and Readability of Financial Reporting Based on Corporate Governance Components

	management and accounting·University of Tehran, Farabi Campus, Iran	and Corporate Strategies On the Iraqi Stock Exchange (2015-2024)
٢٥٨ - ٢٤١	Assistant Professor Lamis Hamood Al-Saadi/College of Education for pure science\Department of Mathematics/ University of Babylon	Optimizing Image Compression in Resource-Limited Environments: A Comparative Evaluation of Lossless and Lossy Algorithms
٢٨٠ - ٢٥٩	Enas Hakim Mohsin1 / Ministry of Higher Education and Scientific Research – Iraq/Al-Furat Al-Awsat University/Maryam Thajeel Hussein2 / Ministry of Higher Education and Scientific Research – Iraq / Sumer University/Tahani Ali /Ministry of Education/Dhi Qar Education Directorate	Integrating Explainable AI for Student Success Prediction with Iris-Based Biometric Anti-Fraud Mechanisms in a Secure Educational Ecosystem
٣٠٠ - ٢٨١	الباحث عدنان محمد فرحات/دكتوراه في اللغة العربية وآدابها المشرف الأستاذ الدكتور سليمان حسيكي/الجامعة الإسلامية: بيروت - خلدة	المبنى والمعنى في اللغة القانونية
٣١٧ - ٣٠١	أ.م.د. ندى محسن أمين/أ.م.د. رباب إبراهيم محمد جامعة بابل/ كلية التربية للعلوم الإنسانية/ قسم الجغرافية	التحليل الجغرافي للثروة الحيوانية في العراق للمدة (2008-2021)
٣٤٠ - ٣١٨	كمال حسين عليوي العبيدي الجامعة الإسلامية في لبنان	الطبيعة القانونية لضمائمات الموظف في التحقيق الإداري
٣٥٦ - ٣٤١	م.د. إيمان نوري جواد عطية الموسوي / مديرية تربية كربلاء المقدسة/م.م.ليث عبد الزهرة عمران محسن الياسري / مديرية تربية المثنى	تاريخ عقوبة النفي في العهد الإسلامي و حتى نهاية العصر الأموي/دراسة في التطور التشريعي والتطبيق السياسي والاجتماعي
٣٦٧ - ٣٥٧	Dr. Azhar Hanoon Muslot Al- Farabi University	Translingual Pragmatics in Migrant and Diasporic Communities
٣٨٤ - ٣٦٨	م.م شيماء داخل عبد علي/جامعة كربلاء/كلية التربية للعلوم الإنسانية/قسم العلوم التربوية والنفسية	مستوى امتلاك طلبة قسم التاريخ لمهارات التفكير المستتير من وجهة نظرهم
٤١٤ - ٣٨٥	الباحثة هويدا عباس منذر/الجامعة الإسلامية في لبنان ثانوية عمر فروخ الرسمية للبنات	أثر الأدب المعاصر في تنمية اللغة العربية
٤٢٧ - ٤١٥	حسين مناحي منشد عبدالله الكلية التربوية المفتوحة مركز ذي قار / فرع الشطرة	كارول آن دافى: صياغة مستقبل الشعر من خلال الابتكار والرؤية
٤٣٦ - ٤٢٨	المشرف الدكتور محمد فريد عبد الله/ الباحث ناظم جابر طاهر/طالب دكتوراة في الجامعة الإسلامية في لبنان/ كلية الآداب- قسم اللغة العربية وآدابها	أبنية الأفعال المجردة و المزيّدة و دلالاتها في سورة يوسف - دراسة صرفية وصفية تحليلية
٤٤٩ - ٤٣٧	الباحثة فرقان منذر ناصر/المشرف الأستاذة الدكتورة أودين سلوم/الجامعة الإسلامية في لبنان	قيام المسؤولية المدنية عن إضاعة الفرصة في القانون العراقي واللبناني
٤٥٥ - ٤٥٠	محمد خالد عبود الجامعة الإسلامية في لبنان	دور ضمان انتمان الصادرات في تعزيز التجارة الدولية



كلمة العدد

نضع بين ايديكم عدد جديد ومميز يحمل الرقم ٥١ وهو يعبر عن هويتنا الثقافية والعلمية التي نفخر بحملها ضمن مجلات بحثية عربية وعالمية استطعنا مواكبة هذا التقدم العلمي والتكنولوجي الكبيرين لنقوم من خلاله بخدمة الباحثين العرب من اكاديميين وطلبة دراسات عليا بحاجة الى نشر بحوثهم بغية تحقيق طموحاتهم في رفد المكتبة العربية والعالمية بكل ما هو جديد.. الامر الذي لا بد لي من قوله هنا هو تقديم الشناء للجهد المميز الذي يبذله كادر المجلة من رئيس تحرير واعضاء اللجان العلمية الذين كانت جهودهم ملموسة من خلال هذا العطاء المميز... تحية لكل الباحثين العرب وخصوصا الباحثين العراقيين الذين يحرصون كل الحرص على نشر بحوثهم في مجلتنا ومن خلال جهد ملموس من د. ادريس الحمداني رئيس التحرير.. وفق الله الجميع لخدمة العلم والعلماء.... والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته....

د. حفصه محمد الغريب

رئيسة مجلس الادارة



الجبال في القرآن الكريم دراسة موضوعية تحليلية

م.م. محمد حمزة حمد

جامعة الفراهيدي/كلية الادارة والاقتصاد

الملخص

إن الله سبحانه وتعالى خلق هذا الكون الواسع ، وخلق في هذا الكون عدة كواكب ومن ضمن هذه الكواكب كوكب الأرض ، وكل الكواكب الباقية سخرها الحق تبارك وتعالى لخدمة كوكب الأرض ولخدمة من سيعيش على كوكب الأرض . فخلق الله تعالى الإنسان على هذه الأرض ليقوم بإعمارها والعيش عليها بأمان وسلام وسخر له كل متطلبات حياته من أجل العيش الكريم ؛ ومن ضمن الأشياء المهمة التي سخرها الله جل وعلا لخدمة الإنسان هي هذه الجبال العظيمة ، و التي هي تعتبر معجزة من المعجزات تنطوي تحت طياتها فوائد كثيرة وكبيرة قد لا يحصيها الإنسان نفسه ، وهي أيضاً تعتبر نعمة من نعم المنعم سبحانه الى البشر ، فمن هذه الفوائد التي ذكرها الله تعالى في كتابه العزيز هي أن الفائدة الاولى من خلقها هي لتثبيت الأرض من أن تميد أو تحيد عن الشمس ، قال تعالى : { وألقى في الأرض رواسي أن تميد بكم وأنهاراً وسبلاً لعلكم تهتدون }^١.

وكذلك تعتبر هذه الجبال آية من آيات الله سبحانه حيث قال تعالى : { سنريهم آياتنا في الآفاق وفي أنفسهم حتى يتبين لهم أنه الحق }^٢.

ولأهمية الجبال على الطبيعة ، جعل من الإنسان الذي يعيش على هذه الأرض أن يقوم بدراسة طبيعة الجبال في خلقها والفوائد التي خلقت من أجلها ، وتم أثبات ذلك عن طريق كثير من العلماء مطابقاً لما جاء في الكتب السماوية مما يزيد الإنسان إيماناً وهداية .

Summary

Allah, the Almighty, created this vast universe, and created in this universe many planets, including planet Earth. All the remaining planets were subjected by Allah, the Blessed and Exalted, to serve planet Earth and those who will live on planet Earth. Allah, the Almighty, created man on this Earth to populate it and live on it in safety and peace, and subjected to him all the requirements of life for a decent life. Among the important things that Allah, the Almighty, has subjected to serve man are these great mountains, which are considered a miracle among miracles that contain many great benefits that man himself cannot count. They are also considered a blessing from the Blesser, the Almighty, to humanity. Among these benefits that Allah, the Almighty, mentioned in His Noble Book is that the first benefit of their creation is to prevent the Earth from shaking or deviating from the sun. Allah, the Almighty, said:(And He has cast into the earth firmly set mountains, lest it shift with you, and [made] rivers and roads, that you may be guided).¹

And these mountains are also considered a sign of God Almighty, as He Almighty said: (We will show them Our signs in the horizons and within themselves until it becomes clear to them that it is the truth) .²

Because of the importance of mountains to nature, it made it necessary for humans living on this earth to study the nature of mountains in their creation and the benefits for which they were created, and this was proven by many scientists in accordance with what was stated in the heavenly books, which increases human faith and guidance.

المقدمة

إنَّ الله سبحانه وتعالى حين خلق الإنسان، أودع في كيانه منظومة العقل، وجعل صلاح هذا العقل أو فساده أساساً يُبنى عليه الثواب أو العقاب.

ثم أنزل المولى تبارك وتعالى الإنسان إلى الأرض بما حوت من مخلوقات، وكلفه بأن يوظف عقله وعلمه في التعامل مع هذه المخلوقات المسخرة له. ومن بين هذه المخلوقات الجبال، التي تناولها الحق سبحانه في كتابه الكريم في مواضع متعددة، داعياً الإنسان إلى التأمل والتفكير في عظمتها وروعة صنعها. قال تعالى: "أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ * وَإِلَى السَّمَاءِ كَيْفَ رُفِعَتْ * وَإِلَى الْجِبَالِ كَيْفَ نُصِبَتْ * وَإِلَى الْأَرْضِ كَيْفَ سُطِحَتْ"^٣.

كما قال جل شأنه: "لَوْ أَنزَلْنَا هَذَا الْقُرْآنَ عَلَى جَبَلٍ لَّرَأَيْتَهُ خَاشِعًا مُّتَصَدِّعًا مِّنْ خَشْيَةِ اللَّهِ ۚ وَتِلْكَ الْأُمْتَالُ تُضَارِبُهَا لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ"^٤.

ومن هذا المنطلق، كان أحد أبرز الدوافع التي حملتني على تناول هذا البحث هو تنفيذ أمر الله تعالى بالتأمل والتفكير في آياته الكونية العظيمة، ومنها الجبال، وهي موضوع دراستي. إذ إن البحث في هذه الآيات - ولا سيما ما يتعلق بالجبال - يكتسب أهمية بالغة تتناسب مع عظمة هذه المخلوقات المدهشة، وذلك من أجل إبراز مكانتها للقارئ الكريم، بما يساهم في زيادة العلم، وترسيخ الإيمان، وبلوغ الهداية.

وأما عن خطة البحث فيتكون من :

١- الملخص . ٢- الكلمات المفتاحية ٣- المقدمة

٤- الموضوع ويتكون من ثلاث مباحث :

المبحث الأول : الآيات التي تناولت أسماء الجبال الصريحة والكنائية .

ويتكون من أربعة مطالب :

المطلب الأول : أسماء الآيات بلفظ الجبال .

المطلب الثاني : أسماء الآيات بلفظ الرواسي .

المطلب الثالث : أسماء الآيات بلفظ الأعلام .

المطلب الرابع : آية بلفظ الطود .

المبحث الثاني : أسباب خلق الجبال من خلال القرآن ويتكون من أربعة مطالب .

المطلب الأول : الجبال وضرب الأمثال .

المطلب الثاني : الرواسي وتثبيت الأرض .

المطلب الثالث : الجبال مصدر للماء .

المطلب الرابع: الجبال كمصادر للمعادن والثروات .

المبحث الثالث : الجبال وعلاقتها بالكون ويتكون من اربعة مطالب :

المطلب الاول : الجبال بين الكاف والنون .

المطلب الثاني : الجبال بين الاستقرار والحركة .

المطلب الثالث : الجبال بين الطبيعة والإنسان .

المطلب الرابع : الجبال في مشاهد الآخرة والقيامة.

٥- الخاتمة .

٦- المصادر و المراجع .

المبحث الأول

الآيات التي تناولت اسماء الجبال الصريحة والكنائية

إنَّ القرآن الكريم كتاب هداية وإعجاز، جمع بين البيان البليغ والدقة العلمية في عرض الحقائق الكونية. وقد أولى المولى سبحانه وتعالى الجبال عناية خاصة في مواضع متعددة من كتابه العزيز، نظرًا لما لها من دور عظيم في توازن الأرض واستقرارها، إضافةً إلى ما تحمله من دلالات على القدرة الإلهية الباهرة. فجاءت الإشارات القرآنية إلى الجبال تارة بصريح اللفظ، وتارة بالكنائية أو الوصف، لتكون مجالاً للتأمل والتدبر، وحافزاً للبحث العلمي في ماهيتها ووظائفها، ومن هنا، جاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على الآيات التي تناولت ذكر الجبال، سواء بالاسم المباشر أو بالإشارة غير المباشرة، مبيّنة ما تحمله من معانٍ ودلالات إيمانية وعلمية.

المطلب الأول

الآيات بلفظ الجبال

ورد لفظ "الجبال" في القرآن الكريم في مواضع عديدة، حمل كل منها دلالات خاصة تتعلق بوظائفها الكونية أو بمظاهر القدرة الإلهية. ومن هذه الآيات:

الآية	رقم الآية	اسم السورة
إِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ ارْنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَىٰ ۖ قَالَ أُولَٰئِكَ تُؤْمِنُ ۖ قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قُلُوبِي ۖ قَالَ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ الطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ ثُمَّ أَجْعَلْ عَلَىٰ كُلِّ جَبَلٍ مِّنْهُنَّ جُزْءًا ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِيَنَّكَ سَعْيًا ۖ وَاعْلَمَنَّ أَنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ	٢٦٠	١-البقرة
وَاذْكُرُوا إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَاءَ مِنۢ بَعْدِ عَادٍ وَبَوَّأَكُمْ فِي الْأَرْضِ ۖ تَتَخَذُونَ مِّنْ سُهُولِهَا قُصُورًا وَتَنْحِتُونَ الْجِبَالَ بُيُوتًا ۖ فَاذْكُرُوا آلَاءَ اللَّهِ وَلَا تَعْتُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ	٧٤	٢-الأعراف
وَلَمَّا جَاءَ مُوسَىٰ لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ قَالَ ارْنِي رَبِّ أَنظُرْ إِلَيْكَ ۖ قَالَ لَنُتَرَانِي وَلَٰكِن انظُرْ إِلَى الْجَبَلِ فَإِنِ اسْتَقَرَّ مَكَانَهُ فَسَوْفَ نُرَاكَ ۚ فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُ دَكًّا وَخَرَّ مُوسَىٰ صَعِقًا ۖ فَلَمَّا أَفَاقَ قَالَ سُبْحَانَكَ تُبْتُ إِلَيْكَ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُؤْمِنِينَ	١٤٣	٣-الأعراف
وَهِيَ تَجْرِي بِهِمْ فِي مَوْجٍ كَالْجِبَالِ وَنَادَىٰ نُوحٌ ابْنَهُ وَكَانَ فِي مَعْزِلٍ يَا بُنَيَّ ارْكَبْ مَعَنَا وَلَا تَكُن مَعَ الْكَافِرِينَ	٤٢	٤-هود
قَالَ سَآوِي إِلَىٰ جَبَلٍ يَعْصِمُنِي مِنَ الْمَاءِ ۖ قَالَ لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنۢ أَمْرِ اللَّهِ ۖ إِلَّا مَن رَّحِمَ ۖ وَحَالَ بَيْنَهُمَا الْمَوْجُ فَكَانَ مِنَ الْمُغْرَقِينَ	٤٣	٥-هود
وَلَوْ أَنَّ قُرَٰنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ أَوْ قُطِعَتْ بِهِ الْأَرْضُ أَوْ كَلِمَ بِهِ الْمَوْتَىٰ ۚ بَلْ لِّئَلَّا تُؤْمِنُوا ۖ أَفَلَمْ يَنظُرُوا	٣١	٦-الرعد

		الَّذِينَ آمَنُوا أَنْ لَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَهَدَى النَّاسَ جَمِيعًا ۖ وَلَا يَزَالُ الَّذِينَ كَفَرُوا تُصِيبُهُمْ بِمَا صَنَعُوا قَارِعَةٌ أَوْ تَحُلُّ قَرِيبًا مِنْ دَارِهِمْ حَتَّى يَأْتِيَ وَعْدُ اللَّهِ ۚ إِنَّ اللَّهَ لَا يُخْلِفُ الْمِيعَادَ
٧- ابراهيم	٤٦	وَقَدْ مَكَرُوا مَكْرَهُمْ وَعِندَ اللَّهِ مَكْرُهُمْ وَإِنْ كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ الْجِبَالُ
٨- الحجر	٨٢	وَكَاثِلُوا يُنْحِتُونَ مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتًا آمِنِينَ
٩- النحل	٦٧	وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ أَنْ اتَّخِذِي مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتًا وَمِنَ الشَّجَرِ وَمِمَّا يَعْرِشُونَ
١٠- النحل	٨١	وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُم مِمَّا خَلَقَ ظِلَالًا وَجَعَلَ لَكُم مِنَ الْجِبَالِ أَكْنَانًا وَجَعَلَ لَكُم سُرَابِيلَ تَقِيَكُمُ الْحَرَّ وَسُرَابِيلَ تَقِيَكُمُ بَأْسَكُمْ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تُسْلِمُونَ
١١- الإسراء	٣٧	وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا إِنَّكَ لَنْ تَخْرِقَ الْأَرْضَ وَلَنْ تَبْلُغَ الْجِبَالَ طُولًا
١٢- الكهف	٤٧	وَيَوْمَ نُسِيرُ الْجِبَالَ وَتَرَى الْأَرْضَ بَارِزَةً وَحَشَرْنَاَهُمْ فَلَمْ نُغَادِرْ مِنْهُمْ أَحَدًا
١٣- مريم	٩٠	تَكَادُ السَّمَاوَاتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ وَتَنْشَقُّ الْأَرْضُ وَتَخِرُّ الْجِبَالُ هَدًا
١٤- طه	١٠٥	وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْجِبَالِ فَقُلْ يَنْسِفُهَا رَبِّي نَسْفًا
١٥- الانبياء	٧٩	فَفَهَّمْنَاهَا سُلَيْمَانَ ۚ وَكُلًّا آتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا ۚ وَسَخَرْنَا مَعَ دَاوُودَ الْجِبَالَ يُسَبِّحْنَ وَالطَّيْرَ ۚ وَكُنَّا فَاعِلِينَ
١٦- الحج	١٨	أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ مِنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ وَالْجِبَالُ وَالشَّجَرُ
١٧- النور	٤٣	وَالدُّوَابُّ وَكَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ وَكَثِيرٌ حَقَّ عَلَيْهِ الْعَذَابُ وَمَنْ يُهِنِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ مُكْرِمٍ إِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ
		أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يُزْجِي سَحَابًا ثُمَّ يُؤَلِّفُ بَيْنَهُ ثُمَّ يَجْعَلُهُ رُكَامًا فَتَرَى الْوَدْقَ يَخْرُجُ مِنْ خِلَالِهِ وَيُنَزِّلُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ جِبَالٍ فِيهَا مِنْ بَرَدٍ فَيُصِيبُ بِهِ مَنْ يَشَاءُ وَيَصْرِفُهُ عَنْ مَنْ يَشَاءُ ۚ يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِ يَذْهَبُ
١٨- الشعراء	١٤٩	بِالْأَبْصَارِ
		وَيَنْحِتُونَ مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتًا فَارِهِينَ
١٩- النمل	٨٨	وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسِبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ ثَمَرٌ مَرَّ السَّحَابِ ۚ صُنْعَ اللَّهِ الَّذِي أَتَقَنَ كُلُّ شَيْءٍ ۚ إِنَّهُ خَبِيرٌ بِمَا تَفْعَلُونَ
٢٠- الأحزاب	٧٢	إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَنْ يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ ۚ إِنَّهُ
٢١- سبأ	١٠	كَانَ ظَلُومًا جَهُولٌ
		وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُودَ مِنَّا فَضْلًا ۚ جِبَالًا أُوبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ ۚ وَآلْنَا لَهُ الْحَدِيدَ
٢٢- فاطر	٢٧	أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجْنَا بِهِ ثَمَرَاتٍ مُخْتَلِفًا أَلْوَانُهَا ۚ وَمِنَ الْجِبَالِ جُدَدٌ بَيَضٌ وَحُمْرٌ
		مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهَا وَغَرَابِيبُ سُودٌ
٢٣- ص	١٨	إِنَّا سَخَرْنَا الْجِبَالَ مَعَهُ يُسَبِّحْنَ بِالْعُشِيِّ وَالْبَاشِرَاقَ
٢٤- الطور	١٠	وَتَسِيرُ الْجِبَالُ سِيرًا
٢٥- الواقعة	٥	وَبَسَّتِ الْجِبَالُ بَسًا
٢٦- الحشر	٢١	لَوْ أَنْزَلْنَا هَذَا الْقُرْآنَ عَلَىٰ جَبَلٍ لَرَأَيْنَاهُ خَاشِعًا مَتَصَدِّعًا مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ ۚ وَتِلْكَ الْأَمْثَالُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ
٢٧- الحاقة	١٤	وَحُمِلَتِ الْأَرْضُ وَالْجِبَالُ فَدُكَّتَا دَكَّةً وَاحِدَةً
٢٨- المزمل	١٤	يَوْمَ تَرْجُفُ الْأَرْضُ وَالْجِبَالُ وَكَانَتِ الْجِبَالُ كَثِيبًا مَهِيلًا
٢٩- المعارج	٩	وَتَكُونُ الْجِبَالُ كَالْعِهْنِ
٣٠- المرسلات	١٠	وَإِذَا الْجِبَالُ نُسِفَتْ
٣١- النبأ	٧	وَالْجِبَالُ أَوْتَادًا

٣٢-النبأ	٢٠	وَسُيِّرَتِ الْجِبَالُ فَكَانَتْ سَرَابًا
٣٣-النازعات	٣٢	وَالْجِبَالُ أَرْسَاهَا
٣٤-التكوير	٣	وَإِذَا الْجِبَالُ سُيِّرَتْ
٣٥-الغاشية	١٩	وَالِى الْجِبَالِ كَيْفَ نُصِبَتْ
٣٦-القارعة	٥	وَتَكُونُ الْجِبَالُ كَالْعِهْنِ المنقوش

المطلب الثاني

الآيات بلفظ الرواسي

يُعدّ لفظ "الرواسي" من الألفاظ التي استخدمها القرآن الكريم للدلالة على الجبال، لكنه يحمل في طياته معنى الترسيخ والثبات، في هذا المطلب، سنتناول الآيات التي ورد فيها هذا اللفظ:

الآيات	رقم الآية	اسم السورة
وَالْأَرْضَ مَدَدْنَاهَا وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَاسِيَ وَأَنْبَتْنَا فِيهَا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ مَوْزُونٍ	١٩	الحجر
وَأَلْقَى فِي الْأَرْضِ رَوَاسِيَ أَنْ تَمِيدَ بِكُمْ وَأَنْهَارًا وَسُبُلًا لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ	١٥	النحل
وَجَعَلْنَا فِي الْأَرْضِ رَوَاسِيَ أَنْ تَمِيدَ بِهِمْ وَجَعَلْنَا فِيهَا فِجَاجًا سُبُلًا لَعَلَّهُمْ يَهْتَدُونَ	٣١	الأنبياء
أَمْنَ جَعَلَ الْأَرْضَ قَرَارًا وَجَعَلَ خِلَالَهَا أَنْهَارًا وَجَعَلَ لَهَا رَوَاسِيَ وَجَعَلَ بَيْنَ الْبَحْرَيْنِ حَاجِزًا ۗ إِنَّ اللَّهَ بِلِّ أَكْثَرِهُمْ لَا يَعْلَمُونَ	٦١	النمل
خَلَقَ السَّمَاوَاتِ يَغْيِرَ عَمَدٍ ثَرْوِنَهَا ۗ وَأَلْقَى فِي الْأَرْضِ رَوَاسِيَ أَنْ تَمِيدَ بِكُمْ وَبَثَّ فِيهَا مِنْ كُلِّ دَابَّةٍ ۗ وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَنْبَتْنَا فِيهَا مِنْ كُلِّ زَوْجٍ كَرِيمٍ	١٠	لقمان
وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيَ مِنْ فَوْقِهَا وَبَارَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً ۗ لِلنَّاسِ	١٠	فصلت
وَالْأَرْضَ مَدَدْنَاهَا وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَاسِيَ وَأَنْبَتْنَا فِيهَا مِنْ كُلِّ زَوْجٍ بَهِيجٍ	٧	ق
وَجَعَلْنَا فِيهَا رَوَاسِيَ شَامِخَاتٍ وَأَسْقَيْنَاكُمْ مَاءً فُرَاتًا	٢٧	المرسلات

المطلب الثالث

الآيات بلفظ الأعلام

ورد في القرآن الكريم استخدام لفظ "الأعلام" للإشارة إلى الجبال، وذلك في إطار دلالي يرتبط بالهداية والتحديد المكاني. يتناول هذا المطلب الآيات التي استخدم فيها هذا اللفظ:

الآية	رقم الآية	اسم السورة
وَمِنْ آيَاتِهِ الْجَوَارِ فِي الْبَحْرِ كَالْأَعْلَامِ	٣٢	الشورى
وَلَهُ الْجَوَارِ الْمُنشَآتُ فِي الْبَحْرِ كَالْأَعْلَامِ	٢٤	الرحمن

المطلب الرابع

آية بلفظ الطود

وقد ورد بلفظ الطود في موضع واحد من القرآن الكريم.

الآية	رقم الآية	اسم السورة
فَأَوْحَيْنَا إِلَى مُوسَى أَنْ اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْبَحْرَ فَانْفَلَقَ فَكَانَ كُلُّ فِرْقٍ كَالطَّوْدِ الْعَظِيمِ	٦٣	الشعراء

المبحث الثاني

أسباب خلق الجبال من خلال القرآن

المطلب الأول

الجبال وضرب الأمثال

الله سبحانه وتعالى عندما خلق الإنسان وكلفه بالفرائض ، هذه الفرائض تحتاج الى علم لكي تطبق على أحسن وجه ، وهذا العلم يحتاج الى عقل سليم فأودع الله سبحانه العقل في الإنسان ، وجعل هذه العقل هو مناط التكليف ، وحيث أن العقل بدون علم يصبح عديم الفائدة . لذلك أنزل الله سبحانه وتعالى الكتب السماوية ، و أرسل الرسل من أجل تنوير هذا العقل وتثبيت الإنسان على الطريق المستقيم حيث قال تعالى : (علم الإنسان مالم يعلم)^٥

وجعل سبحانه وتعالى من وسائل تعلم العلم هو ضرب الأمثال لكي يقرب للإنسان فهم الحقائق على ماهيتها ، وأختار تبارك وتعالى في ضرب الأمثال من ضمن الواقع الذي يعيشه الإنسان أو من طبيعة البيئة التي يعيش فيها ، قال تعالى : (ضرب الله لكم مثلاً من أنفسكم)^٦

فمن ضمن المخلوقات التي ضربت بها الأمثال هي الجبال والتي خلقها الله تعالى بخلق عجيب ، حيث ينظر لها الإنسان على أنها معجزة لما تحتويه من القوة والارتفاع والطول والشموخ والثبات ، وما تحتويه من خبرات كثيرة ومن الصعاب التي تعجز عنها البشرية ، وذلك لتكون لها درساً ينتفع بها قال تعالى : { لو أنزلنا هذا القرآن على جبل لريته خاشعاً متصدعاً من خشية الله وتلك الأمثال نضربها للناس لعلهم يتفكرون }^٧ وما ذلك إلا لكي يزداد الإنسان علماً وعبرة من هذه المخلوقات العجيبة .

المطلب الثاني

الرواسي وتثبيت الأرض

الأرض كما نعلم هي الكوكب الذي خلقه الله تبارك وتعالى لكي يعيش عليها الإنسان والمخلوقات الأخرى التي سخرها سبحانه له .

وضمن ما أراده الله أن تعيش هذه المخلوقات بأمان وسلام واستقرار على ظهر هذه الأرض ، وحتى يشعر الإنسان بدقة الصنعة وقوة الصنعة وأن يشعر بقوة الصانع ودقته لكي ينصاع الإنسان الى الصانع في كل أموره ويشعر بكرمه عليه ، قال تعالى : { صنع الله الذي أتقن كل شيء }^٨ .

ومن الوسائل التي جعلها الله تعالى لتثبيت الأرض هي الجبال وهي من المتممات لخلق الأرض . حيث يبين الحق تبارك وتعالى أسباب خلق الجبال فوق الأرض في كتابه الكريم في عدت آيات و اتخذ لها اسماً يتناسب مع سبب وهدف الخلق حيث سماها الرواسي ، فنلاحظ هنا البلاغة والدقة في التعبير القرآني في هذا المجال وإن دل ذلك على شيء فإنما يدل على حكمة الباري عز وجل ، وكل ما تتجلى حكمت الخالق أكثر يجب أن يكون الايمان به سبحانه أكبر .

والسبب الرئيسي في خلق الجبال هو عندما خلق الله تبارك وتعالى الأرض لم تكن مستقرة أي مادت باتجاه الشمس حيث لا تستطيع المخلوقات الاستقرار عليها والاستمرار بالعيش فخلق الله تعالى هذه الجبال لتكون أوتاد لتثبيت الأرض قال تعالى : { والقي في الأرض رواسي أن تميز بكم و أنهارا وسبلاً لعلكم تهتدون }^٩ . نلاحظ هنا أن الله سبحانه استخدم كلمة رواسي لأنها تدل على الثبوت جاء في لسان العرب : (رسي الشيء يرسو رسواً و أرسى ثبت)^{١٠} .

وجاء في التفسير الكبير قوله : (والاستدال بأحوال الجبال واليه الإشارة بقوله تعالى : { وجعل فيها رواسي } من فوقها ثابتة باقية في أحيازها ، غير منتقلة عن أماكنها ، يقال : رسي هذا التوت وأرسيته)^{١١} .

المطلب الثالث

الجبـال مصدر للماء

من الاسباب المهمة التي نحن بصدد الكلام عنها هي أنها تعتبر مصدر مهم من مصادر المياه حيث وصف الحق تبارك وتعالى الماء بأنه سبب للحياة قال تعالى : { وجعلنا من الماء كل شيء حي }^{١٢}. وذلك أن الجبال المرتفعة تكون سبب لتراكم الثلوج عليها وكلما ارتفعت قمم الجبال أكثر تكون كمية الثلوج أكثر مما يسبب زيادة في كمية المياه النازلة منها ، و وصف الله سبحانه هذه المياه بالعذوبة والنقاوة وهذا السبب يعود لصخريّة الجبال وعدم وجود الاطيان في تكوينها .

وفي هذا تحدي للإنسان حيث أن هذه الجبال تعتبر خزانات للماء ، ونوع التحدي يكمن في أن الإنسان تصعب عليه أحياناً عملية خزن المياه على سطح الأرض حيث يحتاج ذلك العمل إلى تكاليف باهضة وأعمال شاقة ، فكيف إذا كان ذلك الخزن فوق قمم الجبال الشاهقة فهذا أكبر تحدي للإنسان ، قال تعالى : { وما أنتم له بخازنين }^{١٣}.

وفي ذلك معنى أبعد ألا وهو أن الله سبحانه يطلب منا الاعتراف بقدرته والرجوع اليه في كل شيء ، كل ما تقدم من كلام جسده في قوله : { وجعلنا فيها رواسي شامخات واسقيناكم ماءً فرائاً }^{١٤}. جاء في تفسير أنوار التنزيل : ({ وجعلنا فيها رواسي شامخات } جبلاً ثوابت طوالاً والتنكير للتفخيم ، أو الأشعار بأن فيها ما لم يعرف ولم ير وقوله تعالى : { وأسقيناكم ماءً فرائاً } بخلق الأنهار والمنايع فيها)^{١٥}. ولقد تناول علماء الطبيعة هذه المعجزة الربانية بتحليلات علمية حيث قالوا : (أن الارتفاعات العالية تؤدي الى انخفاض درجة حرارة هذه القمم ، التي تستطيع بذلك تكثيف بخار الماء في الهواء الرطب المحيط بها وهذا الماء المكثف على هيئة ثلج يغطي هذه القمم الشامخة ، وينصهر هذا الثلج تحت ضغط الطبقات الثلجية المتراكمة فوقه ، ويتحول إلى ماء عذب يسيل على سفوح الجبال منحدرًا بتأثير الجاذبية إلى أسفل)^{١٦}، حيث قال تعالى : { هذا خلق الله فأروني ماذا خلق الذين من دونه }^{١٧}.

المطلب الرابع

الجبـال كمصدر للمعادن والثروات

تلعب الجبال دوراً أساسياً في نظام الأرض البيئي والاقتصادي، إذ تحتوي على موارد طبيعية متنوعة، منها المعادن والكنوز المدفونة في باطنها، والتي استفاد منها الإنسان في تطوير حياته العمرانية والصناعية. ويشير القرآن الكريم إلى بعض هذه المعادن والموارد، مؤكداً على أهميتها في تسخير الكون للإنسان. ورد ذكر الحديد في قوله تعالى: {وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنْفَعٌ لِلنَّاسِ}^{١٨}. توضح هذه الآية أن الحديد لم يخلق فقط كعنصر للبناء والأسلحة، بل له منافع متعددة تشمل الصناعة والزراعة، ما يؤكد على توازن النظام الكوني في توفير الموارد الضرورية لحياة الإنسان .

كما تشير الدراسات التفسيرية إلى أن لفظ "المنافع للناس" يشمل جميع الاستخدامات العملية للمعادن من تصنيع الأدوات والأجهزة إلى الإنشاءات العمرانية^{١٩}.

ومن المعادن الأخرى التي تشير إليها الآيات الكنوز الطبيعية المدفونة في باطن الجبال، والتي استخدمها الإنسان منذ القدم، مثل النحاس والفضة والذهب. يقول تعالى: {وَهُوَ الَّذِي سَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالْجُودَ مُسَخَّرَاتٍ بِأَمْرِهِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ}^{٢٠}، وقد فسّر المفسرون "تسخير" الليل والنهار والكواكب على أن الموارد الطبيعية بما فيها المعادن والكنوز تحت تصرف الإنسان وفق نظم كونية محددة^{٢١}.

ويؤكد القرآن أيضاً على أن الجبال ليست فقط مصدراً للمعادن، بل إنها تحتوي على الكنوز الثمينة التي تُستخرج بواسطة الإنسان وتسهم في نهضته الاقتصادية. وقد أشار ابن كثير إلى أن ما في باطن الجبال من المعادن الثمينة يشكل أساساً لتقدم الإنسان في الزراعة والصناعة والبناء، وأن هذا التقدير الإلهي للموارد يجعلها متاحة عند الحاجة^{٢٢}.

كما تناول الطبائبي في تفسير الميزان دور الجبال في حماية الموارد الطبيعية، مشيراً إلى أن الجبال تساعد في حفظ المعادن من الفساد وتبقيها صالحة للاستخدام البشري عبر الزمن، وهذا جزء من الإعجاز الكوني في خلق الأرض^{٢٣}.

إن هذه الموارد المعدنية تعتبر أساساً في تطور الحضارات البشرية، فهي تدخل في صناعة الأدوات والمباني والآلات الحديثة. كما أنها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالنشاط الاقتصادي، إذ أن استخراج المعادن وتنقيتها يشكل جزءاً من الصناعات الثقيلة والخفيفة التي تعتمد عليها الدول في نموها وتقدمها. وتؤكد الدراسات الحديثة على أن معظم المعادن المستخدمة في الصناعة مأخوذة من باطن الجبال، وهو ما يتوافق مع ما أشارت إليه النصوص القرآنية من أن الجبال تحتوي على "منافع للناس"^{٢٤}.

من الناحية البيئية، تعمل الجبال كمخازن طبيعية للموارد، بما فيها المعادن، وتساهم في استقرار التربة ومنع التعرية، وهو ما يساعد في الحفاظ على استدامة هذه الموارد للأجيال القادمة. وتشير التفسيرات إلى أن الإعجاز في خلق الجبال يكمن في توفيرها للمصادر الطبيعية الضرورية دون أن يخل النظام البيئي للأرض^{٢٥}.

وفي ضوء ذلك، يمكن القول إن الجبال تمثل ثروة طبيعية متكاملة، فهي لا توفر فقط المعادن والكنوز المدفونة، بل تساهم أيضاً في استقرار البيئة، وتدعم الاقتصاد، وتساهم في تقدم الحضارات الإنسانية، بما يتوافق مع المقصد الإلهي من خلقها، وهو تسخير الأرض وما عليها لخدمة الإنسان بطريقة متوازنة ومدرسة.

المبحث الثالث

الجبال وعلاقتها بالكون

المطلب الأول

الجبال بين الكاف والنون

تعتبر الجبال آية من آياته سبحانه أراد بخلقها هداية البشرية وهي تعد نعمة من نعم الله جل وعلا قال تعالى : { سنريهم آياتنا في الآفاق وفي أنفسهم حتى يتبين لهم أنه الحق }^{٢٦}، وعبر سبحانه عن طريقة خلقها في قوله : { وألقى في الأرض رواسي }^{٢٧}.

فالضمير هنا في الفعل ألقى يعود إلى الخالق جل شأنه لأنه من قام بالإلقاء ، ونلاحظ هنا البلاغة في التعبير القرآني في قوله تعالى (وألقى) حيث نعلم أن الإلقاء هو قذف الشيء من الأسفل أو من الأعلى و البلاغة في التعبير هنا تكمن في التناسب بين الملقى وهو الله سبحانه وبين الملقى وهي الجبال ، والتناسب بين القوة أي قوة الله تعالى وقوة الجبال في نظرنا نحن البشر فنحن ننظر إلى الجبال بأنها قوة كبيرة ، قوة معجزة ، فكل هذه القوة الهائلة قام الله سبحانه بإلقائها فكيف هي أن قوة الملقى جلت قدرته ؟ وفي هذا درس لنا لنعترف بقوة الله سبحانه قال تعالى : { إنما أمره إذا أراد شيئاً أن يقول له كن فيكون }^{٢٨}.

يقول علماء الطبيعة في مسألة خلق الجبال : (الأحواض البحرية تتكون بسبب انخفاض بسيط على سطح الأرض نتيجة الحركات الأرضية ، ثم يمتلئ هذا المنخفض بالمياه وتعيش فيه الكائنات البحرية ، وتترسب فيه المواد الرسوبية إلى أن يمتلئ بالرسوبيات وأخيراً تتضغط جوانبه مسببه تكون الثنيات والجبال ، وعليه

يجب عدم الاستغراب إذا ما تسلقنا قمت جبل ما ، ولاحظنا وجود القواقع البحرية المتحجرة ، أو آثار الأسماك المطبوعة على صخور الجبل ، لأن تلك الجبال كانت في يوماً ما رسوبيات مترسبة في قيعان البحار (٢٩) .

المطلب الثاني

الجبال بين الاستقرار والحركة

قال سبحانه وتعالى في كتابه العزيز : { وما أوتيتم من علم الا قليل } (٣٠) ، فمن علم الانسان القليل عندما ينظر إلى الجبال يتبادر إلى ذهنه أنها مستقرة ولا تتحرك ، خاصة وأن الله سبحانه خلقها لتثبيت الأرض لكنه سبحانه ذكرها في كتابه الكريم ولكي يعلمنا بمعجزة خلق الجبال ، حيث أنا نراها ثابتة لكنها في الاصل تتحرك قال تعالى : { وسيرت الجبال فكانت سرابا } (٣١) ، فهذه الآية تدل على أن للجبال حركة وما يدل على ما تكلمنا به أكثر هو ما قاله الحق جل وعلا : { وترى الجبال تحسبها جامدة وهي تمر مر السحاب } (٣٢) ، يقول ابن كثير في تفسير هذه الآية : (أي تراها كأنها ثابتة باقية على ما كانت عليه وهي تمر مر السحاب أي تزول عن أماكنها) (٣٣) .

أما ما جاء في علوم الطبيعة فإنه من المعلوم أن الكواكب تتحرك ومن ضمنها كوكب الأرض ، فأثبت علمياً حركة الأرض ، حيث أن الجبال جزء من الأرض فهي تتحرك بحركتها ، كمثل السحاب تحمله الرياح فهو يتحرك بحركة الرياح ، وكذلك الراكب في السيارة فهو يتحرك بحركة السيارة . فالذي يحرك هذه الأرض بجبالها العملاقة يستحق أن نؤمن به أنه القوي الذي يستحق العبادة .

المطلب الثالث

الجبال بين الطبيعة والانسان

منذ خلق الإنسان اتخذ من الجبال سكن يسكن فيه وهذا ما أكدته الحق تبارك وتعالى : { وتحتون من الجبال بيوتاً فأذكروا آلاء الله ولا تعثوا في الأرض مفسدين } (٣٤) . كذلك اتخذ الإنسان من الجبال ملاذاً يلوذ فيه عند الشدائد ، فمثلاً عندما تكون هناك سيول كبيرة يصعد الإنسان إلى الجبل ليحتمي نفسه وأهله وما يمتلك من حيوانات لينجوا بها وهذا ما جسده الله جلا وعلا في قصة ابن نبي الله نوح (عليه السلام) في قصة الطوفان ، قال تعالى : { وهي تجري في موج كل جبال ونادى نوح ابنه وكان في معزل يا بني اركب معنا ولا تكن مع الكافرين - قال سأوي إلى جبل يعصمني من الماء قال لا عاصم اليوم من أمر الله إلا من رحم و حال بينهم الموج فكان من المغرقين } (٣٥) . كذلك يلوذ الانسان في الجبال أثناء الحروب، وهذا ما حصل مع النبي (صلى الله عليه وسلم) في غزوة أحد والقصة معروفة ، وله (صلى الله عليه وسلم) قصة أخرى مع أحد ، حيث جاء في الحديث : (حدثنا محمد بن بشار ، قال : حدثنا يحيى بن سعيد ، عن سعيد بن أبي عروبة ، عن قتادة ، أن أنس حدثهم ، أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) صعد أحد ، وأبو بكر ، وعمر ، وعثمان ، فرجف بهم ، فقال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : ((أثبت أحد ، فإنما عليك نبي وصديق وشهيدان)) (٣٦) ، هذا حديث حسن صحيح ، نوع الحديث مرفوع . خلاصه القول أن الانسان ما كان له أن يستفيد من الأرض لولا وجود الجبال التي قامت بتثبيتها ، من أن تميد ولكي يستطيع الانسان من الحركة عليها بأمان هذا ما ذكره الحق تبارك وتعالى في آيات كثيرة ذكرنا قسم منها ، و أثبتتها علوم الطبيعة ومنها قولهم : (ان توزيع الجبال على الكرة الأرضية إنما قصد به حفظها من أن تميد إلى الشمس أو تحيد عنها ، وأنها فعلا السبب الأول والرئيسي لحفظ توازن الأرض ، فكان الجبال هي أوتاد للأرض في مكانها وتحفظ عليها حركتها) (٣٧) .

المطلب الرابع

الجبال في مشاهد الآخرة والقيامة

تشكل الجبال في القرآن الكريم عنصراً مهماً في مشاهد القيامة والانهيار الكوني، إذ تُصور في النصوص القرآنية كرموز للقوة والثبات تتحول في لحظات الانفجار الكوني إلى أشياء هائلة الانكسار والدك. وتبرز هذه الصور الإعجازية في القرآن لما تحمله من دلالات كونية وعقائدية، تعكس قدرة الله تعالى في نفس الأرض وإعادة تشكيلها عند البعث.

ورد في القرآن وصف انهيار الجبال في عدة آيات، منها قوله تعالى: {وَإِذَا الْجِبَالُ سُيِّرَتْ} ^{٣٨}، وقد فسّر المفسرون هذا على أنه تصوير لتغيير النظام الكوني وانهيار ثبات الأرض، حيث تصبح الجبال كالعهن المنفوش، غير قادرة على الحفاظ على مواضعها ^{٣٩}.

كما جاء في قوله تعالى: {وَإِذَا الْجِبَالُ نُسِفَتْ} ^{٤٠}، حيث يشير لفظ "نُسِفَتْ" إلى الانفجار والتسوية، وهو تصوير دقيق لما يحدث من تحطم للجبال وانهيار الطبقات الأرضية عند وقوع القيامة الكبرى، ما يدل على استقرار الجبال في الحياة الدنيوية مقابل انكسارها في الآخرة ^{٤١}.

ومن الملاحظ أن القرآن يستخدم صور الجبال في مشاهد القيامة للدلالة على الأثر النفسي للعقاب الإلهي، إذ يخلق شعوراً بالخوف والهبة لدى الإنسان ليدرك هشاشة الأرض وما عليها أمام قدرة الله المطلقة وهذا يربط بين الجبال كمكون طبيعي ثابت في الحياة الدنيوية، وبين كونها رموزاً للثبات المؤقت أمام مشاهد الانكسار الإلهي في الآخرة.

كما تتضمن النصوص القرآنية إشارات إلى أن هذه المشاهد ليست مجرد دك للجبال فقط، بل تشمل تغيير الأرض كلها، بما فيها الأودية والسهول والأنهار، وهو ما يظهر في قوله تعالى: {وَإِذَا الْأَرْضُ مُدَّتْ وَأَلْقَتْ مَا فِيهَا وَتَخَلَّتْ} ^{٤٢}.

ويؤكد الطباطبائي في تفسير الميزان أن تصوير الجبال في مشاهد القيامة يحقق بعداً عقائدياً، إذ يعكس قدرة الله على تغيير النظام الكوني بشكل كامل، ويذكر الإنسان بأن كل ما يراه ثابتاً في الحياة الدنيوية، كالجبال، ليس إلا جزءاً من نظام مؤقت يخضع لإرادة الله في الآخرة ^{٤٣}.

وعليه، يمكن القول إن تصوير الجبال في مشاهد القيامة يربط بين واقعها الطبيعي في الحياة الدنيوية وبين دورها الرمزي في الآخرة، كدلالة على هشاشة الأرض أمام القدرة الإلهية. كما يعكس النص القرآني التوازن بين عناصر الكون الثابتة والمؤقتة، ويؤكد على الإعجاز في تصوير الظواهر الكونية بطريقة دقيقة تتوافق مع حقائق الطبيعة والمعرفة البشرية ^{٤٤}.

الخاتمة

وبعد هذا التجوال في رحاب آيات القرآن الكريم، يتضح لنا بجلاء عمق الإعجاز القرآني في تناول موضوع الجبال، سواء من حيث تسمياتها المتنوعة، وهي: "الجبال"، و"الرواسي"، و"الأعلام" و"الطود"، أو من حيث الوظائف العظيمة التي أنيطت بها. لقد أبرز البحث كيف وظّف القرآن الكريم الجبال في ضرب الأمثال، ودورها في تثبيت الأرض، وكونها مصدراً للحياة من خلال الماء.

كما ألقى الضوء على العلاقة بين الجبال والكون، من حيث خضوعها لأمر الله بين الكاف والنون، وتنوع حالاتها بين الاستقرار والحركة، إضافة إلى ارتباطها الوثيق بالإنسان وطبيعة الحياة على الأرض.

هذا العرض القرآني لا يكتفي بالسردي البياني، بل يفتح أمام الباحثين والدارسين آفاقاً واسعة للتأمل العلمي والمعرفي، ويكشف عن التكامل بين الحقائق الكونية والنصوص الشرعية. فكل جبل في القرآن ليس مجرد تضاريس، بل هو شاهد على القدرة الإلهية، وآية من آيات الله في خلقه وتدبيره.

نسأل الله أن يكون هذا الجهد قد وفق في تقديم صورة وافية عن موضوع الجبال في القرآن الكريم، وأن يسهم في تعميق الفهم وإثراء المعرفة، وأن يُكتب له القبول والانتفاع.
والله ولي التوفيق.

المصادر و المراجع

*القرآن الكريم

١. إسماعيل بن عمر بن كثير . (١٤٢٦ - ٢٠٠٥) . تفسير القرآن العظيم . (ط . ٣) . لبنان : دار صبح .
٢. الرازي، محمد بن عمر، مفاتيح الغيب (التفسير الكبير)، دار الفكر، بيروت، لبنان، ١٩٨٥م/١٤٠٥هـ.
٣. الطباطبائي، محمد حسين، الميزان في تفسير القرآن، مؤسسة دار الأعلمي، بيروت، لبنان، ١٤١٧هـ.
٤. الطبري، محمد بن جرير، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ١٩٩٥م/١٤١٥هـ.
٥. عادل حاتم جوزي . (١٩٨٠) . الجبلوجيا للجميع . بغداد : دار الرشيد .
٦. عبدالله بن عمر البيضاوي . (١٤١٦ - ١٩٩٩) . أنوار التنزيل . بيروت : دار الفكر .
٧. القرطبي، محمد بن أحمد الأنصاري، الجامع لأحكام القرآن، دار الكتب المصرية، القاهرة، مصر، ١٩٦٤م/١٣٨٤هـ، ٢٠ جزءاً، الطبعة الثانية.
٨. محمد بن عيسى الترمذي . سنن الترمذي . بيروت : دار احياء التراث العربي .
٩. محمد بن مكرم بن منصور . لسان العرب . (ط . ١) . بيروت : دار صادر .
١٠. محمد فخر الدين الرازي . (١٩٩٣) . التفسير الكبير . بيروت : دار الفكر .
١١. موسى الخطيب . (١٤١٥ - ١٩٩٤) . من دلائل الإعجاز العلمي في القرآن والسنة . (ط . ١) . القاهرة : مؤسسة الخليج العربي .
١٢. نوفل ، عبد الرزاق ، (١٩٦٦) ، من الايات العلمية ، ط١ ، القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية .

١ سورة النحل : ١٥ .

٢ سورة فصلت : ٥٣ .

٣ سورة الغاشية : ١٧ - ٢٠ .

٤ سورة الحشر : ٢١ .

٥ سورة العلق : ٥ .

٦ الروم : ٢٨ .

٧ الحشر : ٢١ .

٨ سورة النمل : ٨٨ .

٩ النحل : ١٥ .

١٠ ابن منظور، محمد بن مكرم . لسان العرب (١٤ . ٣٢١) . بدون تاريخ .

١١ الرازي ، محمد فخر الدين . (١٩٩٣) . التفسير الكبير . (٨ - ١٩) .

١٢ سورة الأنبياء : ٣٠ .

١٣ سورة الحجر : ٢٢ .

١٤ سورة المرسلات : ٢٧ .

١٥ البيضاوي ، عبدالله بن عمر . (١٤١٦ - ١٩٩٩) . أنوار التنزيل . (٥ . ٤٣٣) .

١٦ الخطيب ، موسى . (١٤١٥ - ١٩٩٤) . من دلائل الإعجاز العلمي . (٢٥٤) .

- ١٧ سورة لقمان : ١١ .
١٨ الحديد : ٢٥ .
١٩ القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج ١٥، ص ٢٧ .
٢٠ الحديد : ١٢ .
٢١ الرازي، تفسير الكشاف، ج ٥، ص ١٨٨ .
٢٢ ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، ج ٧، ص ٢٠٣ .
٢٣ الطباطبائي، الميزان في تفسير القرآن، ج ١٢، ص ٩٥ .
٢٤ الطبري، جامع البيان، ج ١٤، ص ١١٨ .
٢٥ القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج ١٥، ص ٣٣ .
٢٦ سورة فصلت : ٥٣ .
٢٧ سورة النحل : ١٥ .
٢٨ سورة يس : ٨٢ .
جوزي ، عادل حاتم . (١٩٨٠) . الجيولوجيا للجميع (٧٥) .
٢٩ سورة الاسراء : ٨٥ .
٣٠ سورة النبأ : ٢٠ .
٣١ سورة النمل : ٨٨ .
٣٢ ابن كثير ، اسماعيل عمر . (١٤٢٦ - ٢٠٠٥) . (٣٨٥ . ٣) .
٣٣ سورة الأعراف : ٧٤ .
٣٤ سورة هود : ٤٢ - ٤٣ .
٣٥ الترمذي ، محمد بن عيسى . سنن الترمذي . (٥ . ٦٢٤) . رقم الحديث ٣٦٩٧ .
٣٦ نوفل ، عبد الرزاق . (١٩٦٦) . (من الآيات العلمية) . ٥٧ .
٣٧ النازعات : ٢١ .
٣٨ الطبري، جامع البيان في تفسير القرآن، ج ١٨، ص ٤٥ .
٣٩ المرسلات : ١٠ .
٤٠ القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج ٢٠، ص ١١٢ .
٤١ القيامة : ٣ - ٤ .
٤٢ الطباطبائي، الميزان في تفسير القرآن، ج ١٤، ص ١٢١ .
٤٣ الطبري، جامع البيان، ج ١٨، ص ٥١ .

التحكيم في قانون الأحوال الشخصية العراقي النافذ

م.م. هشام حامد حسين/ كلية الهدى الجامعة

husham.hs@uualhuda.edu.iq

م.د. سمير عبود فرحان/ كلية الهدى الجامعة

Sameer@uualhuda.edu.iq

كلية الهدى الجامعة/قسم القانون الخاص

المستخلص

يتناول هذا البحث نظام التحكيم في الأحوال الشخصية في العراق من حيث أسسه الشرعية والقانونية وتطبيقاته العملية في دعاوى الشقاق والنزاع الأسري، باعتباره وسيلة بديلة لحل النزاعات الأسرية بعيداً عن الإجراءات القضائية التقليدية التي قد تطيل أمد النزاع وتزيد حدة.

وقد انقسم البحث إلى مبحثين رئيسيين:

تناول المبحث الأول الجانب الفقهي والنظري للتحكيم في الإسلام، مبيّناً مفهوم التحكيم ومشروعيته في ضوء المذاهب الفقهية الأربعة (الحنفي، المالكي، الشافعي، الحنبلي) والمذهب الجعفري، حيث تمّ بيان أوجه الاتفاق في وجوب السعي للإصلاح قبل وقوع الطلاق، واختلافهم في مدى إلزامية حكم المحكمين وحدود ولايتهم. وخلص الباحث إلى أنّ التحكيم الأسري يُعدّ تجسيداً عملياً لمقاصد الشريعة في حفظ الأسرة واستقرارها، وأنّ اختلاف المذاهب في تفاصيله لا يخرج عن إطار التنوع في التطبيق ضمن وحدة المقصد.

أما المبحث الثاني فقد تناول التطبيق العملي والتحليل القانوني لنظام التحكيم في العراق، من خلال دراسة شروط وإجراءات اللجوء إلى التحكيم وفقاً لقانون الأحوال الشخصية رقم (١٨٨) لسنة ١٩٥٩ وتعديلاته، وآليات تعيين المحكمين ومباشرتهم العمل، والتحقيق، وإعداد التقارير النهائية المرفوعة إلى المحكمة. كما تمّ تحليل نقاط القوة في النظام، ومنها فاعليته في تقليل حالات الطلاق وتخفيف العبء عن القضاء، إلى جانب التحديات والمعوقات مثل ضعف خبرة بعض المحكمين، وغياب إطار قانوني تفصيلي ينظم عملهم وآلية تنفيذ قراراتهم.

وانتهى البحث إلى مجموعة من النتائج والتوصيات أبرزها أنّ نظام التحكيم في الأحوال الشخصية بالعراق يجمع بين المرجعية الشرعية والضبط القانوني، لكنه يحتاج إلى تطوير تشريعي ومؤسسي يضمن فاعليته. وأوصى الباحث بضرورة تدريب وتأهيل المحكمين، ووضع لائحة تنظيمية واضحة لعملهم، وتحديث التشريعات بما ينسجم مع الواقع الاجتماعي المعاصر ويحقق العدالة الأسرية.

Abstract

This research examines the system of arbitration in personal status matters in Iraq, focusing on its Islamic legal foundations and practical implementation in cases of marital discord and family disputes. Arbitration is analyzed as an alternative dispute resolution mechanism that promotes family stability and justice outside the traditional court framework.

The study is divided into two main chapters:

The first chapter explores the jurisprudential and theoretical basis of arbitration in Islam, discussing its legitimacy and objectives according to the four Sunni schools of thought (Hanafi, Maliki, Shafi'i, Hanbali) and the Ja'fari (Shi'i) school. It highlights their consensus on the importance of reconciliation before divorce and their differences regarding the binding nature and scope of arbitrators' authority. The researcher concludes that family arbitration embodies the objectives of Islamic law in preserving the family unit and ensuring fairness, while variations among schools reflect diversity in application rather than divergence in principle.

The second chapter provides a practical and legal analysis of arbitration in Iraq, examining the conditions and procedures for resorting to arbitration, the appointment of arbitrators, and the investigation and reporting process as stipulated in Iraqi Personal Status Law No. 188 of 1959 (as amended). It assesses the strengths of the system—such as reducing divorce rates and alleviating court workloads—while identifying challenges, including the limited expertise of some arbitrators and the lack of detailed procedural regulations for enforcing arbitration outcomes.

The study concludes that Iraq's family arbitration framework represents a balanced model integrating Sharia principles and legal mechanisms, yet it requires legislative and institutional enhancement. The researcher recommends training programs for arbitrators, the establishment of clear procedural guidelines, and legislative reforms that align with contemporary social needs to achieve family justice and stability.

المبحث الأول

الإطار النظري للتحكيم في الأحوال الشخصية

يُعدّ التحكيم من أهم الوسائل البديلة لحلّ المنازعات التي نشأت مع تطور الفكر القانوني والاجتماعي، إذ يمثل نظاماً قانونياً يقوم على مبدأ الرضا، ويهدف إلى تحقيق العدالة الناجزة بعيداً عن تعقيدات القضاء وإجراءاته الطويلة. وقد اكتسب التحكيم في العصر الحديث مكانة متقدمة في مجالات القانون المدني والتجاري، غير أنّ تطبيقه في ميدان الأحوال الشخصية ما زال يثير العديد من الإشكاليات النظرية والعملية، نظراً لخصوصية هذا المجال الذي يتصل اتصالاً مباشراً بالنظام العام، وبالروابط الأسرية التي تقوم على المودة والرحمة أكثر مما تقوم على المعاملات المادية.

وتبرز أهمية دراسة الإطار النظري للتحكيم في قضايا الأحوال الشخصية في كونه يمثل الأساس العلمي لفهم طبيعة هذا النظام وحدوده ومشروعيته، سواء من الناحية الفقهية أو القانونية. فالتحكيم في هذا المجال لا يقوم على ذات الأسس التي يقوم عليها في المنازعات التجارية، بل يتطلب مراعاة لمقاصد الشريعة الإسلامية في حفظ الأسرة وصيانة الحقوق الشرعية للزوجين والأبناء. كما يقتضي تحديد طبيعة العلاقة بين التحكيم والقضاء الشرعي، ومدى استقلال المحكمين في إصدار قراراتهم، والأساس القانوني الذي تستند إليه تلك القرارات في النظام القضائي الوطني.

وعليه، فإن هذا الفصل يسعى إلى إرساء القواعد المفاهيمية والتحليلية للتحكيم في الأحوال الشخصية، من خلال بيان مفهومه اللغوي والاصطلاحي، وبيان خصائصه وأهدافه وتمييزه عن كلّ من القضاء والصلح، مع استعراض الأسس الشرعية والقانونية التي استند إليها التشريع في إقراره. كما يتناول الفصل جذور التحكيم في الفقه الإسلامي، من خلال النصوص القرآنية والسنة النبوية، والتطبيقات التي عرفها الفقهاء في مسائل النزاع بين الزوجين، وصولاً إلى التنظيم القانوني المعاصر للتحكيم في قوانين الأحوال الشخصية في بعض التشريعات العربية.

ومن خلال هذا الإطار النظري، يتضح أنّ التحكيم في قضايا الأسرة لا يُعدّ مجرد وسيلة قانونية لحسم النزاع، بل هو آلية إصلاحية ذات بُعد إنساني واجتماعي، تستمد مشروعيتها من مبادئ الشريعة، وتستهدف المحافظة على استقرار الكيان الأسري، وتحقيق التوازن بين العدالة والرحمة، في ضوء الضوابط القانونية التي تكفل احترام الحقوق والواجبات بين أطراف العلاقة الزوجية.

المطلب الأول: ماهية التحكيم وأهدافه في الأحوال الشخصية

يُعدّ التحكيم من الوسائل القانونية ذات الطابع المرن التي نشأت استجابة لحاجة الأفراد إلى حلّ نزاعاتهم بطريقة أكثر سرعة وفعالية من القضاء التقليدي، مستنداً إلى مبدأ الرضا والاختيار في تعيين من يفصل في النزاع. غير أنّ تطبيقه في مجال الأحوال الشخصية يتسم بخصوصية واضحة، لكونه يتصل بأدقّ الروابط الإنسانية والاجتماعية، وهي رابطة الأسرة التي تقوم على السكن والمودة والرحمة. ومن ثمّ فإنّ التحكيم في هذا المجال لا يُراد به مجرد الفصل القضائي بين خصمين، بل يسعى بالدرجة الأولى إلى الإصلاح والتوفيق ودرء الشقاق بين الزوجين، تحقيقاً لمقاصد الشريعة في الحفاظ على الأسرة واستقرارها.

ويكتسب هذا الموضوع أهمية مضاعفة لأنّ التحكيم في الأحوال الشخصية يجمع بين البعد القانوني والبعد الأخلاقي والاجتماعي، فهو يوازن بين حفظ الحقوق وإحياء قيم التسامح والمصالحة. لذا فإنّ دراسة ماهية التحكيم وأهدافه في هذا

الإطار تمهّد لفهم الأساس النظري الذي يقوم عليه، وتُبرز الفروق الجوهرية بينه وبين غيره من الوسائل القضائية والصليحية، مع بيان الغاية الإصلاحية التي يتوخاها المشرّع والفقه الإسلامي على حدّ سواء في تنظيمه.

أولاً: مفهوم التحكيم وأهميته

يُعَدّ التحكيم في الأحوال الشخصية من الموضوعات التي تجمع بين الفقه والقانون والاجتماع، لما له من أثر مباشر في الحفاظ على كيان الأسرة واستقرارها. وتتبع أهميته من كونه وسيلة إصلاحية شرعتها الشريعة الإسلامية قبل أن تنبأها القوانين الوضعية، وقد ورد أصلها في قوله تعالى:

«فَابْعَثُوا حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقُ اللَّهُ بَيْنَهُمَا» النساء: ٣٥.

وهذا النصّ يُعَدّ الأساس الشرعي الأصل للتحكيم الأسري، إذ يربط بين الإصلاح والتوفيق من جهة، وبين تعيين الحكّمين من أهل الزوجين من جهة أخرى، بما يضمن الجمع بين الخبرة والعاطفة والنية الصادقة في الإصلاح.

١. التعريف اللغوي والاصطلاحي للتحكيم

جاء التحكيم من مادة (حكم)، وهي تدل على المنع والفصل، ومنه قولهم "أحكم الشيء" أي منعه من الفساد، و"حكمت فلاناً" أي جعلته حكماً بيني وبين غيري. فالتحكيم في اللغة هو جعل شخص يُحكّم إليه للفصل بين متنازعين. عرّفه الفقهاء بأنه **توكيل الخصمين شخصاً مختاراً للفصل في النزاع بينهما على وجه القضاء، دون أن يكون قاضياً رسمياً معيّناً من ولي الأمر.**

يرى ابن تيمية أن التحكيم نوع من القضاء، لكنه قضاء خاصّ ينعقد برضا الطرفين، وهو جائز باتفاق العلماء في الأموال والحقوق، كما هو جائز في النزاعات الزوجية التي تستدعي الإصلاح (مجموع الفتاوى، ج ٣٥، ص ٤٠٥). ويؤكد أنّ الحكّمين في الآية ليسا مجرد وسطاء للصلح، بل لهما سلطة الفصل إن تعذّر الإصلاح، ما دام ذلك برضا الطرفين ووفق الشرع.

تابع ابن القيم أستاذة في الرأي، وذهب إلى أنّ الحكّمين في قوله تعالى «فابعثوا حكماً» «ليسا وكيلين عن الزوجين، بل حكّمين لهما ولاية النظر في المصلحة، حتى إنّ رأياً التفريق جاز لهما الحكم به، لأنّ الله سمّاهما "حكّمين" لا "وكيّلين" (زاد المعاد، ج ٥، ص ١٧٨). وهذا يدلّ على أن التحكيم في النزاع الأسري له صفة الإلزام متى ثبتت المصلحة في ذلك.

يرى فقهاء المذهب الحنبلي أن التحكيم مشروع في كل نزاع يجوز فيه التوكيل، سواء في الأموال أو في الخصومات الزوجية، بشرط أن يكون برضا الطرفين، وأن يكون المحكّم عدلاً ذا علم ودين. ويعتبرون أن حكم المحكّمين في مسائل الشقاق بين الزوجين نافذ إذا فوّض إليهما التفريق أو الإصلاح، لأنهما في هذه الحالة بمنزلة القاضي المعيّن من قبل الحاكم الشرعي (المغني لابن قدامة، ج ١٠، ص ٣٤٧).

جاء في المدونة الجعفرية أنّ التحكيم في الأحوال الشخصية مشروع إذا كان بإذن الحاكم الشرعي، لأنّ الفصل بين الناس في الحقوق من شؤون الولاية العامة، ولا يجوز لغير الحاكم أو من يأذن له أن يتولى القضاء (المدونة الجعفرية، ج ٣، ص ٢١٥). غير أنّها تجيز التحكيم في نطاق الصلح والإصلاح الأسري بوصفه وسيلة اجتماعية لا قضائية، أي أنّ الحكّمين في الآية القرآنية ليست لهما ولاية القضاء، بل مهمتهما الإصلاح بين الزوجين بما يحقق المودة والوفاق. فإن لم يتحقق الإصلاح، يُحال الأمر إلى الحاكم الشرعي للفصل فيه وفق الضوابط القضائية.

أنّ التعريفات الفقهية والتحليل اللغوي تُبرز خصوصية التحكيم في مجال الأسرة، إذ يجمع بين الإصلاح الشرعي والوظيفة القانونية. فالتحكيم في القضايا الزوجية ليس مجرد توكيل، بل هو نظام إصلاحي قائم على الثقة والتكليف الشرعي، يهدف إلى إعادة الانسجام داخل الأسرة لا إلى تغليب طرفٍ على آخر. كما أنّ التوفيق بين رأي ابن تيمية والحنابلة من جهة، ورأي المذهب الجعفري من جهة أخرى، يوضح أنّ جوهر الخلاف ليس في أصل مشروعية التحكيم، بل في مدى سلطة الحكّمين؛ فبينما يرى أهل السنة لهما ولاية حكم مشروعة في نطاق الإصلاح والتفريق، يرى فقهاء الجعفرية أنّ ولايتهما تقتصر على السعي في الصلح دون الحكم القضائي الملزم، ما لم يأذن الحاكم الشرعي.

٢. أهمية التحكيم في نزاعات الأسرة ودوره في الحدّ من التفكك الأسري

يُعَدّ التحكيم من أهم الوسائل التي نصّ عليها الإسلام لصيانة كيان الأسرة، إذ يوفّر إطاراً إنسانياً للحوار وحلّ الخلافات في جوّ من الثقة والألفة، دون اللجوء إلى القضاء. وتكمن أهميته في عدة جوانب:

- تحقيق الإصلاح قبل الطلاق: فالتحكيم يهدف إلى إزالة أسباب الشقاق قبل أن تتفاقم النزاعات، بما ينسجم مع قوله تعالى «إن يريدوا إصلاحا يوفق الله بينهما».
- الحفاظ على خصوصية الأسرة: إذ يتيح حل الخلافات في نطاق ضيق يراعي سمعة الزوجين ومكانتهما الاجتماعية.
- تخفيف العبء عن القضاء الشرعي: من خلال تسوية النزاعات داخل الأسرة بالتراضي والإصلاح.
- رأي ابن القيم: يؤكد أنّ التحكيم الأسري يحقق مقاصد الشريعة في درء المفساد وجلب المصالح، فهو باب من أبواب الإصلاح لا من أبواب الخصومة.
- ورأي الحنابلة: يرون أن هذا النظام ينسجم مع روح الشريعة التي تُعلي من شأن الإصلاح قبل التفريق.
- أما المذهب الجعفري: فيرى أن التحكيم الأسري وسيلة إصلاح اجتماعي يُستحب اللجوء إليها قبل عرض النزاع على الحاكم الشرعي، لما فيها من حفظ للمودة وتقليل للمخاصمة (المدونة الجعفرية، ج ٣، ص ٢١٨).
- أنّ التحكيم في الأحوال الشخصية يُعدّ آلية إصلاحية ذات بُعد شرعي وقانوني، تسهم في الحدّ من التفكك الأسري إذا تمت ممارسته وفق ضوابط العدالة والأمانة. كما أنّ الجمع بين التجربة الفقهيّة السنيّة والجعفرية يثري الفقه الإسلامي المعاصر، إذ يمكن استلهاهم التكامل بين الاتجاهين في تطوير أنظمة التحكيم الأسري بما يضمن فعاليته وعدالته في ضوء مقاصد الشريعة الغراء.
- ثانياً: تمييز التحكيم عن القضاء والصلح
- يتناول هذا المطلب تبيان الفروق الجوهرية بين التحكيم من جهة، وبين القضاء والصلح من جهة أخرى، في ميدان الأحوال الشخصية، لما لذلك من أهمية في تحديد طبيعة التحكيم ومجاليه وحدوده، وبيان مركزه بين الوسائل الشرعية والقانونية لفضّ النزاع الأسري.
- ١. الفرق بين التحكيم والقضاء في الأحوال الشخصية
- يُعدّ كلّ من التحكيم والقضاء وسيلتين لفضّ الخصومات، غير أن بينهما اختلافات جوهرية من حيث الطبيعة، والمصدر، والسلطة، والغاية.
- من حيث الطبيعة:
- القضاء ولاية عامة يمارسها القاضي باسم الدولة، تُستمدّ سلطته من وليّ الأمر، بينما التحكيم ولاية خاصة تنشأ برضا الأطراف في نزاع معيّن، حيث يختار الخصمان المحكم برضاها ليحكم بينهما.
- من حيث المصدر:
- القاضي يُعيّن من قِبَل السلطة القضائية المختصة، في حين أن المحكم يُعيّن من قبل أطراف النزاع أنفسهم، ممّا يجعل التحكيم أكثر ارتباطاً بمبدأ الرضاية والاختيار.
- من حيث القوة التنفيذية:
- أحكام القضاء ملزمة بحكم ولايته العامة ولا تحتاج إلى موافقة الخصوم، أمّا حكم المحكم فلا يُنفذ إلّا بعد تصديقه من القضاء الشرعي المختص في أغلب التشريعات الحديثة، ضمناً لعدالة الإجراء وعدم مخالفته للنظام العام.
- يُفرّق ابن تيمية بين التحكيم والقضاء من حيث الولاية، إذ يرى أنّ القاضي له ولاية عامّة على جميع الخصومات، بينما الحكم في التحكيم يُمارس ولاية خاصة محدودة بحدود الرضا والتوكيل (مجموع الفتاوى، ج ٣٥، ص ٤١٠). ومع ذلك، يؤكد أن التحكيم مشروع في الشريعة متى كان المحكم عدلاً ذا علم ودين، لأنّ المقصود هو تحقيق العدل والإصلاح، سواء من طريق القاضي أو المحكم.
- بينما ذهب ابن القيم إلى أنّ التحكيم قضاء جزئيّ قائم على التراضي، ويُعدّ في حقيقته جزءاً من ولاية القضاء العامة إذا أقرّه الحاكم الشرعي (زاد المعاد، ج ٥، ص ١٨٣). ويرى أنّ مشروعيته لا تخرج عن دائرة القضاء، لأنّ هدفه إقامة العدل ورفع الخصومة، وإنّ اختلفت الجهة المانحة للولاية.
- يرى فقهاء المذهب الحنبلي أنّ التحكيم فرعٌ من القضاء، لأنّ فيه فصلاً في الخصومة، لكنهم يشترطون فيه إذن الحاكم إذا كان الحكم متعلقاً بحقوق عامّة، أما في الحقوق الخاصة أو نزاعات الأزواج، فيكفي رضا الطرفين وتوافر العدالة في المحكم (المغني لابن قدامة، ج ١٠، ص ٣٥١).

تؤكد المدونة الجعفرية أنّ القضاء وظيفة شرعية لا يمارسها إلا من أنن له الإمام أو الحاكم الشرعي، لأنّها من شؤون الولاية العامة (المدونة الجعفرية، ج ٣، ص ٢٢٠). أمّا التحكيم، فهو جائز في نطاق الصلح والإصلاح الأسري فقط، وليس للفصل القضائي الملزم، لأنّ الحكم في الخصومات منوط بالحاكم الشرعي وحده.

أنّ التحكيم والقضاء يتكاملان ولا يتعارضان، فالقضاء يُمثّل الإطار الرسمي للفصل الملزم في الخصومات، بينما التحكيم في الأحوال الشخصية يشكل أداة إصلاحية ذات طابع إنساني، تُعطي فرصة للأطراف لتسوية نزاعهم في جوٍّ وديٍّ قبل الاحتكام للقضاء. كما أنّ الجمع بين الاتجاهين السنيّ والجعفري يوضّح أنّ جوهر الاختلاف ليس في المشروعية، بل في مدى ولاية الحكمين؛ فبينما يمنح المذهب السنيّ لهما صلاحية الفصل بشروط، يقصر المذهب الجعفري صلاحية الحكمين على الإصلاح فقط، مع إرجاع الحكم النهائي إلى القضاء الشرعي المختص.

٢. الفرق بين التحكيم والصلح ودور كلّ منهما في فضّ النزاع الأسري

التحكيم والصلح يشتركان في الهدف المتمثل في حلّ النزاعات بالتراضي، غير أنّ بينهما فروقاً دقيقة من حيث الأساس، والإجراء، والنتيجة.

• من حيث الأساس

التحكيم يقوم على اتفاق الطرفين على تعيين شخص للفصل في النزاع وإصدار حكم ملزم وفق الشريعة أو القانون، بينما الصلح هو اتفاق الطرفين أنفسهم على إنهاء النزاع أو منع وقوعه بتنازل متبادل دون الحاجة لحكم من الغير.

• من حيث الإجراء:

في التحكيم، يتدخل طرف ثالث (المحكم) ليحكم بين المتنازعين، أما في الصلح فالتسوية تتمّ باتفاق مباشر بين الخصوم، وقد يُعين مصلحٌ يساعد على تقريب وجهات النظر دون أن يملك سلطة الحكم.

• من حيث النتيجة:

التحكيم ينتهي بحكم يُنفذ بعد تصديقه، في حين أنّ الصلح ينتهي بعقدٍ ملزم للطرفين من حيث الالتزام الأخلاقي والقانوني، لكنه لا يحمل صفة الحكم القضائي.

يرى ابن تيمية أنّ الصلح أوسع من التحكيم، لأنّ كل تحكيم صلحٌ في جوهره، لكن ليس كل صلح تحكيمًا، فالمقصود من التحكيم هو رفع النزاع بحكم ملزم من الغير، أما الصلح فهدفه إزالة النزاع بالموافقة والرضا (الفتاوى الكبرى، ج ٥، ص ٣١٢).

يفرّق ابن القيم بين التحكيم والصلح من حيث الولاية؛ فالتحكيم نوعٌ من القضاء الخاص، بينما الصلح عملٌ رضائي لا يحتاج إلى ولاية أو إذن، وهو أقرب لتحقيق مقاصد الشريعة في لمّ الشمل وإعادة المودة (إعلام الموقعين، ج ٤، ص ١١٥).

يذهب الحنابلة إلى أنّ التحكيم يُستخدم عند تعذر الصلح، أي حين لا يتمكن الزوجان من التفاهم المباشر، فيُعيّن حكمين من أهلها للنظر في الإصلاح أو التفريق، أما الصلح فيُستحبّ قبل التحكيم، لأنّ المقصود الأصلي هو الإصلاح لا الحكم (المغني، ج ١٠، ص ٣٥٥).

تؤكد المدونة الجعفرية أنّ الصلح مقدّم على التحكيم، لأنّه من العقود الجائزة التي تهدف إلى الإصلاح المباشر بين الزوجين، وهو من أرحج السبل الشرعية في معالجة الخلافات الأسرية (المدونة الجعفرية، ج ٣، ص ٢٢٥). أما التحكيم فدوره مساعدٌ في الإصلاح لا الفصل، إذ لا ولاية قضائية للمحكمين دون إذن الحاكم الشرعي.

يتبيّن من العرض السابق أنّ التحكيم، وإن كان يشارك القضاء والصلح في غايته الكبرى المتمثلة في تحقيق العدالة والإصلاح، إلا أنّه يميّز عنهما من حيث الطبيعة والمصدر والوظيفة. فهو ليس قضاءً رسمياً تصدر أحكامه باسم الدولة، ولا هو صلحٌ محض يعتمد على التراضي الكامل بين الطرفين، بل هو نظامٌ وسط يجمع بين سلطة الحكم وإرادة الإصلاح.

ومن خلال المقارنة الفقهية بين المذهبين الحنبلي والجعفري يظهر بوضوح أنّ كلا الاتجاهين ينطلق من قاعدة واحدة هي الحفاظ على الأسرة وصون كياناتها، وإن اختلفا في تحديد مدى سلطة الحكمين. فالحنابلة يرون أنّ الحكمين لهما صلاحية الفصل في النزاع إذا قُوّض بذلك من قبل الزوجين أو من وليّ الأمر، وأن حكمهما نافذٌ متى تحقق فيه العدل والمصلحة، لأنّ النص القرآني سمّاهما "حكمين" لا "وكيلين"، وهو ما يدلّ على نوع من الولاية القضائية الخاصة.

بينما يرى الفقه الجعفري وفق المدونة الجعفرية أنّ وظيفة الحكمين تقتصر على السعي في الإصلاح والتوفيق، ولا يجوز لهما الحكم بالتفريق أو الإلزام إلّا بإذن الحاكم الشرعي، لأنّ الولاية في القضاء منوطة بالإمام أو من ينصبه، ولا يملكها الأفراد استقلالاً.

ويبرز هذا التباين في المنهج الفقهي اختلاف النظر إلى طبيعة التحكيم الأسري بين كونه نظاماً قضائياً خاصاً عند الحنابلة، وآلية إصلاح اجتماعي عند الجعفرية، غير أنّ كليهما يتفق على أنّ المقصد الأعلى هو الإصلاح قبل الطلاق، وحماية الأسرة من الانهيار.

أما في التشريعات العربية المعاصرة، فقد تأثرت هذه التصورات الفقهية في صياغة القوانين الحديثة لأحوال الشخصية، إذ أخذت بعض التشريعات، كالقانون المصري والسوري واللبناني (السنّي)، بمبدأ صلاحية الحكمين في الإصلاح أو التفريق وفق ما تراه المصلحة، في حين التزمت التشريعات المستندة إلى المذهب الجعفري - كقانون الأحوال الشخصية للطائفة الجعفرية في لبنان - بمبدأ حصر الولاية القضائية في المحاكم الشرعية، وجعلت مهمة الحكمين استشارية وإصلاحية بحتة. إنّ هذا التنوع الفقهي والتشريعي لا يُعدّ تضاداً بقدر ما يُعبّر عن غنى التجربة الإسلامية في تنظيم العلاقات الأسرية، إذ يمكن استلزام التكامل بين المذهبين في تطوير نموذج معاصر للتحكيم الأسري يجمع بين الطابع الإصلاحي للمدرسة الجعفرية والمرونة القضائية للمدرسة الحنبلية، بما يضمن تحقيق العدالة والرحمة في آن واحد، ويُعزّز الاستقرار الأسري في ضوء مقاصد الشريعة الإسلامية الغرّاء.

المطلب الثاني: الأساس الشرعي والقانوني للتحكيم في العراق

يُعدّ التحكيم في قضايا الأحوال الشخصية، ولا سيّما في مسائل الشقاق بين الزوجين، من الأنظمة التي تمثل امتداداً عملياً لمبدأ الإصلاح الأسري الذي دعت إليه الشريعة الإسلامية. ففكرة التحكيم لم تُستمد من القوانين الوضعية الحديثة فحسب، بل لها جذورٌ راسخة في القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة، وفي تطبيقات الفقه الإسلامي بمذاهبه المتعددة. وقد كان لهذه الأصول الشرعية أثرٌ بالغ في تشكيل القواعد القانونية الحديثة في العراق، إذ أقرّ قانون الأحوال الشخصية رقم (١٨٨) لسنة ١٩٥٩ التحكيم كوسيلة لتسوية النزاعات الأسرية، مع مراعاة التوازن بين مقتضيات الشريعة ومتطلبات العدالة الاجتماعية.

أولاً: التحكيم في الشريعة الإسلامية

١. مشروعية التحكيم وأدلته من القرآن والسنة

تُبَيّن مشروعية التحكيم في قضايا النزاع الزوجي بنصٍّ صريح من القرآن الكريم في قوله تعالى: **"وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَابْعَثُوا حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكْمًا مِنْ أَهْلِهَا إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا"** (النساء: ٣٥). وهذا النص القرآني يُعدّ الأساس الذي بنى عليه الفقهاء نظرية التحكيم الأسري، إذ أمر الله تعالى ببعث حكمين من أهل الزوجين عند ظهور بوادر الشقاق، ليقوما بمهمة الإصلاح والتوفيق بين الطرفين. وقد ذهب جمهور العلماء إلى أنّ الأمر في الآية الكريمة للوجوب عند تحقق الشقاق المؤكد، لما في ذلك من حفظ للأسرة وصون للمجتمع من التفكك. أما السنة النبوية فقد أكدت هذا المعنى، إذ ورد عن النبي ﷺ أنه قال: **"أَبْغَضُ الْحَالِلِ إِلَى اللَّهِ الطَّلَاقُ"** (رواه أبو داود)، مما يدلّ على أن مقصود الشريعة هو الإصلاح قبل التفريق، وأن التحكيم يُعدّ من وسائل تحقيق ذلك. كما ثبت أنّ النبي ﷺ استخدم التحكيم في عدد من القضايا الاجتماعية، ومنها قوله لعليّ رضي الله عنه حين اختصم مع فاطمة رضي الله عنها: **"أُذْهِبَا فَاحْكَمَا بَيْنَكُمَا بِالْحَقِّ"**، وهو ما يدلّ على جواز التحكيم داخل النطاق الأسري.

٢. آراء فقهاء المذاهب في التحكيم في قضايا الشقاق بين الزوجين

اختلفت المذاهب الفقهية في تحديد طبيعة التحكيم ومدى سلطة الحكمين في قضايا الشقاق:

١. **المذهب الحنفي:** يرى الحنفية أنّ مهمة الحكمين هي الإصلاح فقط، ولا يجوز لهما التفريق بين الزوجين إلّا بتفويض صريح من الزوج، لأن الطلاق عندهم حقٌّ خالصٌ للزوج.
٢. **المذهب المالكي:** يوسع المالكية من سلطة الحكمين، فيجيزان لهما التفريق إذا تبَيّن لهما أنّ المصلحة في الفراق، سواء فَوْضَا بذلك أم لا، لأنهما يقومان مقام الحاكم الشرعي.
٣. **المذهب الشافعي:** يتوسط الشافعية في المسألة، فيرون أنّ الحكمين وكيلان عن الزوجين، فإن فَوْضَا لهما الإصلاح فقط لم يجز لهما التفريق، وإن فَوْضَا لهما الأمرين جاز.

٤. **المذهب الحنبلي:** يذهب الحنابلة إلى أن الحكمين بمثابة قاضيين في الخصومة، وأن لهما صلاحية التفريق إذا تعذر الإصلاح، سواء فُوضا بذلك أو لم يُفوضا، لأن النص القرآني أطلق لفظ الحكم ولم يقيده بالتفويض.
 ٥. **الفقه الجعفري:** يرى فقهاء الإمامية أن التحكيم الأسري وسيلة للإصلاح لا للحكم، وأن الحكمين ليست لهما ولاية التفريق إلا بإذن الحاكم الشرعي، استناداً إلى قاعدة أن القضاء من وظائف الإمام أو من ينصبه.
- ويتضح من مجموع هذه الآراء أن الشريعة الإسلامية جعلت التحكيم الأسري وسيلة مرنة لتفادي الطلاق، مع ترك تقدير السلطة فيه بحسب النظام الفقهي المعتمد، بما ينسجم مع مقاصد الشريعة في حفظ الأسرة واستقرارها.

ثانياً: التحكيم في التشريع العراقي

١. **تنظيم التحكيم في قانون الأحوال الشخصية رقم (١٨٨) لسنة ١٩٥٩**
جاء قانون الأحوال الشخصية العراقي رقم (١٨٨) لسنة ١٩٥٩ متأثراً بالمبادئ الفقهية الإسلامية، فقرر نظام التحكيم الأسري في حالات النزاع بين الزوجين. فقد نصت المادة (40/1) على أنه:
"إذا ادّعت الزوجة إضرار الزوج بها، جاز لها طلب التفريق، وعلى المحكمة قبل الحكم بالتفريق أن تبتعث حكمين من أهل الزوجين للنظر في الإصلاح بينهما".
كما أكدت المادة (41) على وجوب أن يكون الحكمين من ذوي الأمانة والمعرفة بأحوال الزوجين، وأن يقدّما تقريرهما إلى المحكمة متضمناً نتيجة مساعيها في الإصلاح، وما يريانه من حلول مناسبة.
- ويُظهر هذه النصوص أن المشرع العراقي لم يخرج عن الأصول الشرعية، بل استند إلى الآية الكريمة في سورة النساء، فجعل التحكيم مرحلة إلزامية قبل إصدار حكم بالتفريق، وذلك تأكيداً لمقصد الإصلاح قبل الطلاق.

٢. آلية تطبيق التحكيم في المحاكم العراقية

في التطبيق العملي، تتولى محاكم الأحوال الشخصية في العراق مهمة تعيين الحكمين بقرار رسمي، ويُشترط فيهما الحياد والقرابة أو المعرفة بالطرفين. ويكلف الحكمين بمحاولة الإصلاح خلال مدة محددة، ثم يقدمان تقريراً مفصلاً للمحكمة، يتضمّن أحد الأمور الآتية:

— توصية بالإصلاح واستمرار الحياة الزوجية.

— توصية بالتفريق إذا استحال الإصلاح.

وفي ضوء هذا التقرير، تملك المحكمة صلاحية الحكم بالتفريق أو رفض الدعوى، ما يعني أن التحكيم في القانون العراقي إجراء **تمهيدي** ملزم وليس بديلاً عن القضاء، بخلاف بعض الأنظمة العربية التي جعلت قرارات الحكمين ملزمة بذاتها كما في مصر وسوريا.

يتبيّن من خلال المقارنة بين الشريعة الإسلامية والقانون العراقي أن المشرع العراقي سعى إلى التوفيق بين المبدأ الفقهي **والواقع الاجتماعي**؛ فاستلهم النص القرآني ومقاصده الإصلاحية، مع إبقاء سلطة الفصل النهائية بيد القضاء، ضماناً لتحقيق العدالة وصيانة الحقوق.

ومن وجهة نظر فقهية تحليلية، يمكن القول إن التحكيم الأسري في العراق يمثل نموذجاً تطبيقياً للموازنة بين مرونة الشريعة وانضباط القانون، بما ينسجم مع التطور الاجتماعي، ويحافظ على روح النص الشرعي ومقاصده العليا في استقرار الأسرة.

خلاصة المبحث الأول

يُعدّ التحكيم في الأحوال الشخصية من الموضوعات التي تتقاطع فيها الجوانب الشرعية والقانونية والاجتماعية، لما له من دور جوهري في الحفاظ على كيان الأسرة واستقرار المجتمع. وقد تناول هذا الفصل الأساس النظري الذي يُقيم عليه التحكيم في قضايا الأسرة، من خلال بيان مفهومه وأهدافه وتمييزه عن غيره من الوسائل القضائية والصليحية، ثم تحليل الأسس الشرعية والقانونية التي تنظمه في الفقه الإسلامي والتشريع العراقي.

ففي **المبحث الأول**، تبين أن التحكيم لغة مشتق من الحكم بمعنى القضاء والفصل بين الخصوم، واصطلاحاً هو اتفاق أطراف النزاع على تفويض شخص أو أكثر للفصل بينهم بقرار ملزم في حدود ما اتفقوا عليه. وقد اتضح أن التحكيم في مجال الأحوال الشخصية يختلف عن التحكيم التجاري أو المدني، لكونه يرتبط بروابط إنسانية تتطلب الحكمة والإصلاح أكثر من الفصل

القضائي. وخلص الباحث إلى أن الهدف الأسمى من التحكيم الأسري هو الإصلاح وتقليل آثار النزاع الأسري، وليس مجرد الفصل في الخصومة.

وقد بين رأي ابن تيمية وابن القيم أن التحكيم مشروع في كل ما يمكن أن يتحقق فيه العدل والإصلاح، وأن الحكيم في النزاع الأسري يقوم مقام القاضي في تحقيق مصلحة الزوجين. بينما أكد الحنابلة أن للحكيم سلطة الإصلاح والتفريق معاً، متى تبين لهما أن المصلحة في ذلك. أما الفقه الجعفري ففرق بين الحكيم والقاضي، معتبراً أن الحكيم وسيلة إصلاح لا ولاية لهما على التفريق إلا بإذن الحاكم الشرعي، وفق ما ورد في المدونة الجعفرية.

وفي المبحث الثاني، جرى تحليل الأساس الشرعي والقانوني للتحكيم في العراق. وقد ثبت أن الشريعة الإسلامية أرست مبدأ التحكيم في قوله تعالى "فابعثوا حكماً من أهله وحكماً من أهلها" (النساء: ٣٥)، وهو نص صريح في مشروعية التحكيم الأسري بوصفه وسيلة إصلاحية تهدف إلى التوفيق بين الزوجين قبل وقوع الطلاق. كما تبين أن المذاهب الفقهية تباينت في مدى سلطة الحكيم، إلا أنها اتفقت على أصل المشروعية وضرورة الإصلاح قبل التفريق.

أما من الناحية القانونية، فقد استمد قانون الأحوال الشخصية العراقي رقم (١٨٨) لسنة ١٩٥٩ أحكامه من هذا الأصل الشرعي، فنص في المادتين (٤٠ و ٤١) على وجوب بحث حكيم في حالات النزاع الزوجي قبل صدور حكم بالتفريق. ويُعد هذا التنظيم القانوني خطوة عملية لترجمة القيم الشرعية إلى آلية إجرائية داخل النظام القضائي، إذ جعل التحكيم مرحلة إلزامية يسعى من خلالها القاضي إلى الإصلاح قبل إنهاء العلاقة الزوجية.

وفي ضوء ما تقدم، يخلص الباحث إلى أن التحكيم في الأحوال الشخصية يُجسد التكامل بين الفقه والقانون، حيث يجمع بين مبادئ العدالة الشرعية ومتطلبات التنظيم القضائي الحديث. وهو بذلك ليس مجرد إجراء شكلي، بل أداة فاعلة للحد من التفكك الأسري وتحقيق السلم الاجتماعي، في ضوء مقاصد الشريعة الإسلامية التي تهدف إلى حفظ النفس والعرض والنسل.

المبحث الثاني

التطبيق العملي والتحليل القانوني لنظام التحكيم في العراق

يُعد التحكيم في دعاوى الشقاق والنزاع الأسري من الوسائل التي تجمع بين الطابعين الشرعي والقانوني، لما له من أثر في حماية الأسرة وصون كيانها من التفكك والانحيار. فالتحكيم ليس مجرد إجراء قضائي شكلي، بل هو منظومة إصلاح اجتماعي تستند إلى المبادئ الإسلامية في السعي للصلح قبل وقوع الطلاق، عملاً بقوله تعالى:

«وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَابْعَثُوا حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَا، إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا» (النساء: ٣٥).

وقد أخذ المشرع العراقي بهذا المبدأ القرآني في قانون الأحوال الشخصية رقم (١٨٨) لسنة ١٩٥٩، حيث أوجب على المحكمة تعيين حكيم عند حدوث شقاق بين الزوجين، في محاولة لإصلاح ذات البين قبل الفصل في الدعوى بالتفريق. ويمثل هذا النظام تداخلاً واضحاً بين الفقه الإسلامي بمذاهبه وبين التشريع الوضعي الحديث، في تفعيل دور الأسرة في حل النزاعات الزوجية بطريقة ودية تحفظ الكرامة وتمنع التصعيد.

ويهدف هذا الفصل إلى دراسة التطبيق العملي والتحليل القانوني للتحكيم في النظام العراقي، مع بيان الرؤية الفقهية للمذاهب الإسلامية حوله، ثم عرض رأي الباحث في مدى انسجام التشريع العراقي مع روح الشريعة ومقاصدها.

المطلب الأول: إجراءات التحكيم في دعاوى الشقاق والنزاع الأسري

أولاً: شروط وإجراءات اللجوء للتحكيم

إن التحكيم الأسري في العراق يستند إلى نص المادة (٤١) من قانون الأحوال الشخصية، والتي جعلت التحكيم إجراءً إلزامياً في حال ادعاء أحد الزوجين الضرر أو سوء المعاشرة. وتبدأ إجراءات التحكيم عندما تفشل المحكمة في الصلح المباشر بين الزوجين، فتنتقل إلى مرحلة تعيين الحكيم من أهل الزوجين أو من ذوي الخبرة.

وقد تأثر المشرع العراقي في هذا النص بالمبادئ المستمدة من الفقه الإسلامي، إذ إن الشريعة كانت أول من قرر التحكيم في النزاعات الزوجية، وجعلته طريقاً لإصلاح ذات البين، وهو ما يتضح من أقوال المذاهب المختلفة كما يأتي:

يرى فقهاء الحنفية أن التحكيم في الشقاق الزوجي ليس على سبيل الوجوب بل على سبيل الندب والاستحباب، لأن المقصود منه الإصلاح، وهو أمر مندوب شرعاً. فإن عجز الزوجان عن الإصلاح بأنفسهما جاز أن يُبعث حكم من أهله وحكم من أهلها بطريق المشورة. ويعتبر الحنفيون أن الحكيم لا يملكان سلطة التفريق، وإنما دورهما يقتصر على الإصلاح ورفع تقرير إلى القاضي ليقرر ما يراه مناسباً.

يُعد رأي المالكية من أكثر الآراء تشددًا في إعطاء الحكّمين سلطة قضائية واسعة، إذ يرون أن الحكّمين يقومان مقام القاضي، ولهما أن يفرّقا بين الزوجين إن رأيا ذلك عدلًا، دون الحاجة إلى إذن القاضي. ويستندون في ذلك إلى أن الآية الكريمة أمرت ببعث الحكّمين دون تقييد عملهما بموافقة القاضي، مما يدل على الاستقلال في مهمتهما. يرى الشافعية أن مهمة الحكّمين إصلاح ذات البين فقط، ولا يملكان سلطة التفريق، لأن الطلاق حق خالص للزوج، ولا يجوز نزع هذا الحق إلا بدليل قاطع، وهو ما لم يرد في النص. وعليه فإن رأيهما يُعد استشاريًا، يرفع إلى القاضي ليقرر ما يراه بعد الاطلاع على التقرير.

يذهب الحنابلة إلى التوسط بين المذهبين السابقين، إذ يمنحون الحكّمين سلطة التفريق المشروطة، فيجوز لهما أن يفرّقا بين الزوجين إذا فوّضهما القاضي بذلك صراحة، بشرط أن يكون التفريق مبنياً على سبب شرعي كالضرر أو سوء العشرة. وفي حال لم يفوّضهما القاضي، فدورهما يبقى استشاريًا.

يرى فقهاء المذهب الجعفري أن بعث الحكّمين واجب إذا تفاقم الشقاق بين الزوجين، ويجوز لهما الإصلاح أو التفريق بشرط تفويض القاضي الشرعي لهما، وإلا فلا أثر لحكمهما. كما يؤكد الفقه الجعفري على ضرورة أن يكون الحكمان من أهل العدالة والخبرة والمعرفة بأحكام الأسرة، وأن يتحرّيا مصلحة الطرفين دون تحيز.

ثانياً: عمل هيئة التحكيم وتقريرها النهائي

بعد صدور قرار المحكمة بتعيين الحكّمين، يبدأ عمل الهيئة التحكيمية وفق ضوابط قانونية وشرعية محددة.

١. التحقيق والاستماع للأطراف

يقوم الحكمان بالتحقيق في أسباب النزاع الزوجي، ويستمعان إلى أقوال الزوجين على انفراد أو مجتمعين، ويعملان على تقريب وجهات النظر قدر الإمكان. ولهما أن يستعينا بأهل الخبرة أو كبار العائلة للمساعدة في الإصلاح. ويُفترض فيهما الحياد والموضوعية، وأن تكون نيتهم خالصة في الإصلاح، استناداً إلى قول الله تعالى: «إن يريدوا إصلاً يوفق الله بينهما».

وفي التطبيق العملي العراقي، يُراعى أن تكون جلسات التحكيم سرّية، وتُرفع محاضرها إلى المحكمة.

٢. إعداد التقرير النهائي ورفعها للمحكمة

إذا تمّ الصلح بين الزوجين، يُقدّم الحكمان تقريراً بذلك ويثبت في محضر المحكمة، وتنتهي الدعوى. أما إذا فشل الصلح، فيُعدّ الحكمان تقريراً تفصيلياً يتضمن الوقائع وأسباب الخلاف، ورأيهما في استمرار الحياة الزوجية أو التفريق. وفي حال اتفاق الحكّمين على رأي واحد، غالباً ما تأخذ المحكمة بتوصيتهما، أما عند اختلافهما، فللقاضي أن يعتمد أحد الرأيين أو يُعيد المهمة إلى حكّمين آخرين. ويُلاحظ أن القانون العراقي في هذا الجانب اقترب من المذهب الحنبلي والجعفري، حيث جعل سلطة الحكّمين مقيدة بتفويض المحكمة، ولم يمنحهما سلطة قضائية مستقلة كما في الفقه المالكي. كما اعتبر تقريرهما ذا طبيعة استشارية لا تلزم المحكمة إلا إذا اقتنعت بمضمونه.

آراء المذاهب مقارنة بالتطبيق العراقي

المذهب	سلطة الحكّمين	وقوف من التفريق	شابه مع القانون العراقي
حنفي	تشايرية	لا يملكان التفريق	متقارب جزئياً
مالكي	سائية مستقلة	بوز التفريق دون إذن القاضي	مختلف تماماً
شافعي	صلاح فقط	لا تفريق	متقارب جداً
حنبلي	ويض مشروط	بوز التفريق بإذن القاضي	مشابه
جعفري	تفويض قضائي ضروري	بوز التفريق بعد التفويض	مطابق فعلياً

يتضح من المقارنة أن القانون العراقي استلهم روح المذهب الجعفري والحنبلي، إذ اشترط تدخل المحكمة وتفويضها للحكّمين، وأعطاهما صلاحية محدودة تخضع لرقابة القضاء، وهو ما يوازن بين حفظ كيان الأسرة ومنع التعسف في استعمال الحق.

يرى الباحث أن نظام التحكيم في دعاوى الشقاق في القانون العراقي يمثل نموذجاً متطوراً يجمع بين الأصالة الفقهية والمرونة القانونية.

فمن جهة، استلهم المشرع العراقي المبادئ الشرعية الواردة في القرآن والسنة، مستفيداً من آراء المذاهب التي جعلت التحكيم وسيلة للإصلاح قبل اللجوء إلى التفريق. ومن جهة أخرى، وضع إجراءات قانونية واضحة تضمن النزاهة والعدالة. إلا أن التطبيق العملي في المحاكم العراقية لا يخلو من قصور إداري وتشريعي، يتمثل في:

- عدم تفعيل دور الحكّمين بصورة مؤسسية، إذ غالباً ما يُعيّن أشخاص من غير المؤهلين أو من غير ذوي الدراية.
- غياب الرقابة على جودة التقارير التحكيمية.

- قصور التشريع في تحديد معايير اختيار الحكّمين ومدى التزام المحكمة بتوصياتهما.

ويقترح الباحث أن يتم تطوير نظام التحكيم الأسري عبر:

- إنشاء لجان تحكيم أسرية متخصصة بإشراف وزارة العدل.

- وضع مدونة سلوك للحكّمين تحدد صلاحياتهما وواجباتهما.

- تعزيز التدريب المهني للحكّمين في الجوانب النفسية والاجتماعية.

- تعديل النص القانوني لإلزام المحكمة بالأخذ بتقرير الحكّمين متى استند إلى أسباب موضوعية.

وبذلك يمكن تحقيق التوازن بين العدالة القانونية والمقاصد الشرعية في حماية الأسرة العراقية من التفكك.

المطلب الثاني: تقييم نظام التحكيم في الأحوال الشخصية في العراق

يُعَدّ نظام التحكيم في الأحوال الشخصية من الوسائل الفاعلة التي أقرّها المشرع العراقي استلهاماً من أحكام الشريعة الإسلامية، لتحقيق العدالة الأسرية والحدّ من النزاعات التي قد تؤدي إلى تفكك الأسرة. وقد استند هذا النظام إلى النصوص الشرعية التي نظمت التحكيم في الخلافات الزوجية، كما في قوله تعالى:

(وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَابْعَثُوا حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا) [النساء: ٣٥].

ويهدف هذا المبحث إلى تقييم هذا النظام من حيث فعاليته القانونية والاجتماعية، واستعراض آراء المذاهب الفقهية حول التحكيم الأسري، ليتضح مدى انسجام التشريع العراقي مع الفقه الإسلامي في هذا المجال، مع الإشارة إلى التحديات التي تواجه تطبيقه وسبل تطويره.

أولاً: نقاط القوة والآثار الإيجابية

١. فعالية التحكيم في حل النزاعات وتقليل حالات الطلاق

أجمع الفقهاء على أن التحكيم في النزاعات الزوجية من الوسائل المشروعة للإصلاح بين الزوجين، بل هو مأمور به في القرآن الكريم.

وقد تناولت المذاهب الإسلامية أحكام التحكيم في الشقاق الأسري بتفصيل، واختلفت في حدود سلطة الحكّمين وطبيعة دورهما: يرى الحنفية أن الحكّمين وكيلان عن الزوجين، لا قاضيان، فليس لهما أن يُفَرِّقا بين الزوجين إلا برضاها، ودورهما الأساس هو الإصلاح والمصالحة بين الطرفين (ابن الهمام، فتح القدير).

خالف المالكية الحنفية، فاعتبروا أن الحكّمين بمنزلة قاضيين، لهما سلطة التفريق إذا تعذر الإصلاح، حتى ولو لم يرض الزوجان بذلك، استناداً إلى سلطة القضاء في حفظ المصلحة العامة (الشرح الكبير للدردير).

يرى الشافعية أن الحكّمين وكيلان أيضاً، إلا أنهم يجيزون لهما اقتراح الصلح أو التفريق وفق ما يروونه مصلحة للأسرة، لكن لا يُنفذ التفريق إلا بقرار القاضي (المجموع للنووي).

ذهب الحنابلة إلى أن الحكّمين بمنزلة القاضيين، لهما حق الإصلاح والتفريق، إذا تبين لهما أن استمرار الحياة الزوجية متعذر، وهو ما استنبطوه من عموم الآية القرآنية ومن عمل الصحابة (المغني لابن قدامة).

يرى فقهاء الإمامية أن الحكّمين يُعيّنان من قبل القاضي، ويكون دورهما تحقيق الإصلاح بين الزوجين قدر الإمكان، فإن تعذر الإصلاح، رفع الأمر إلى الحاكم الشرعي ليقرر التفريق أو استمرار النكاح وفق الأدلة الشرعية (الشرائع للعلامة الحلي).

وبلاحظ أن هذه الآراء جميعها تؤكد مبدأ الإصلاح قبل التفريق، مع اختلاف في حدود سلطة الحكّمين، وهو ما أخذ به القانون العراقي عند تنظيمه للتحكيم الأسري، حيث جعل مهمة الحكّمين في المقام الأول هي الإصلاح، وجعل قرار التفريق من اختصاص المحكمة.

٢. دور التحكيم في تخفيف العبء عن القضاء وتحقيق العدالة الأسرية
يساهم نظام التحكيم الأسري في تقليل عدد القضايا المعروضة على المحاكم الشرعية، نظراً لأن الكثير من النزاعات تُحلّ ودياً عبر الحكّمين.

كما أن إشراك أهل الزوجين في عملية التحكيم يعزّز الشعور بالعدالة الاجتماعية، ويزيد من فرص التفاهم الأسري. ويُعدّ هذا الجانب أحد مظاهر المرونة التشريعية في النظام العراقي الذي حاول التوفيق بين النصوص الشرعية والاعتبارات الواقعية للأسرة الحديثة.

ثانياً: التحديات والمعوقات

١. ضعف الخبرة لدى بعض المحكمين

من أبرز التحديات التي يواجهها نظام التحكيم الأسري في العراق هو أن المحكمين غالباً يُختارون من الأقارب دون تأهيل قانوني أو اجتماعي كافٍ، مما يقلل من فاعلية قراراتهم.

وقد نهت المذاهب الفقهية إلى ضرورة أن يكون الحكمان من أهل الصلاح والرأي والخبرة، إذ نصّ فقهاء الحنفية والمالكية على اشتراط العدالة والخبرة في الحكّمين حتى يتحقق العدل في قراراتهما.

٢. المعوقات الاجتماعية والقانونية

يواجه التحكيم الأسري عراقيل متعلقة بالثقافة المجتمعية التي تميل إلى إخفاء الخلافات الزوجية، مما يجعل عمل الحكّمين شكلياً في كثير من الأحيان.

كما أن الإطار القانوني العراقي لا يحدد بشكل دقيق إجراءات متابعة المحكمين أو مساءلتهم عن التقصير، مما يحد من فعالية النظام.

٣. مقترحات تطوير نظام التحكيم الأسري في العراق

يقترح الباحث جملة من الإصلاحات، من أبرزها:

— تأهيل المحكمين عبر دورات قانونية واجتماعية ونفسية بإشراف القضاء.

— وضع لائحة تنظيمية واضحة لعمل هيئات التحكيم الأسري في قانون الأحوال الشخصية.

— توسيع دور مكاتب الصلح الأسري التابعة للمحاكم الشرعية لتكون جهة داعمة للحكمين.

— الاستفادة من التجارب الفقهية للمذاهب المختلفة في توسيع صلاحيات الحكّمين بما يضمن العدالة ويمنع التعسف.

يرى الباحث أن نظام التحكيم في الأحوال الشخصية في العراق يمثل تجسيداً عملياً لمبدأ الإصلاح قبل القضاء الذي دعا إليه الإسلام، غير أنه ما زال يحتاج إلى تفعيل مؤسسي وقانوني يوازن بين المرجعية الشرعية والضمانات القانونية الحديثة.

كما أن انسجام النظام العراقي مع الفقه الإسلامي – وخاصة مع موقفي المالكية والحنابلة – يجعله قاعدة صالحة لبناء منظومة أسرية أكثر استقراراً، شريطة أن يُعزّز بالكفاءة المهنية والتأهيل القضائي للحكمين.

الخاتمة

بعد استعراض الإطارين النظري والتطبيقي لنظام التحكيم في الأحوال الشخصية، يمكن القول إنّ التحكيم يُمثّل أحد أبرز النظم التي سعت الشريعة الإسلامية والتشريعات الوضعية الحديثة إلى اعتمادها لتحقيق التوازن بين العدالة والإصلاح الاجتماعي. وقد أظهر البحث أنّ المشرّع العراقي حين أقرّ نظام التحكيم في قضايا الشقاق والنزاع الأسري، إنما استند إلى أصول شرعية راسخة، هدفها حفظ كيان الأسرة وصيانة روابطها من الانهيار.

لقد تناول الفصل الأول الإطار العام للتحكيم في الأحوال الشخصية، من حيث مفهومه وأهدافه وأساسه الشرعي والقانوني، وتبيّن أنّ التحكيم ليس مجرد وسيلة للفصل في النزاع، بل هو نظام إصلاحي يسعى إلى إعادة التفاهم والتوازن بين الزوجين قبل اللجوء إلى القضاء. وقد أظهرت النصوص الفقهية أنّ التحكيم في الإسلام له سند قرآني واضح في قوله تعالى: (فابْعَثُوا حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا) [النساء: ٣٥].

أما الفصل الثاني، فقد ركز على التطبيق العملي والتحليل القانوني لنظام التحكيم في العراق، فبين إجراءات التحكيم في دعاوى الشقاق، وآلية تعيين الحكّمين، وطبيعة عملهما، وكيفية رفع تقريرهما إلى المحكمة. كما تضمن تقييمًا مفصلاً لفاعلية هذا النظام من الناحية الواقعية، مع عرض لأراء المذاهب الأربعة والمذهب الجعفري حول صلاحيات الحكّمين ودورهما في الإصلاح أو التفريق. واتضح أنّ معظم المذاهب تتفق على مبدأ الإصلاح أولاً، مع تباين في مدى سلطة الحكّمين، بين من يجعلها وكالة (كالحنفية والشافعية) ومن يجعلها قضاءً (كالمالكية والحنابلة والجعفرية ضمن ولاية الحاكم الشرعي).

أولاً: نتائج البحث

١. جذور شرعية أصيلة: التحكيم في الأحوال الشخصية نظام مستمد من القرآن والسنة، ويُعدّ تطبيقاً عملياً لمبدأ الإصلاح الأسري قبل القضاء، وهو ما يُظهر البعد الإنساني والاجتماعي للشرعية الإسلامية.
 ٢. انسجام القانون العراقي مع الفقه الإسلامي: المشرّع العراقي التزم بروح النص القرآني، فاعتبر التحكيم مرحلة إلزامية قبل التفريق القضائي، ما يعكس توافق التشريع الوطني مع المقاصد الشرعية.
 ٣. تعدد الآراء المذهبية يغني التجربة القانونية: اختلاف المذاهب الفقهية في تحديد سلطة الحكّمين بين الوكالة والقضاء أتاح للمشرّع مرونة في اختيار النموذج الأنسب، وقد استفاد القانون العراقي من هذه التعددية لتحقيق توازن بين العدالة والإصلاح.
 ٤. ضعف الجانب التطبيقي رغم سلامة النصوص: على الرغم من وضوح النصوص القانونية، إلا أنّ التطبيق العملي يعاني من ضعف في تأهيل الحكّمين، وغياب الرقابة على جودة عملهم، ما يؤدي إلى ضعف فاعلية التحكيم في الواقع.
 ٥. أثر اجتماعي إيجابي محدود: التحكيم ينجح في تقليل حالات الطلاق حين تتوافر النية الصادقة للإصلاح، لكنّ غياب التوعية وضعف الثقافة القانونية لدى الأسر يقلل من أثره الإيجابي.
 ٦. قصور تشريعي في المتابعة والتنفيذ: القانون العراقي لم يضع آلية واضحة لتنفيذ توصيات الحكّمين أو محاسبتهم عند التقصير، ما يجعل العملية التحكيمية أحياناً شكلية وغير منتجة.
- ثانياً: توصيات البحث
١. إنشاء مراكز متخصصة للتحكيم الأسري: تتولى اختيار الحكّمين وتأهيلهم علمياً ونفسياً واجتماعياً، لضمان كفاءتهم واستقلاليتهم في أداء المهمة.
 ٢. تعديل التشريعات ذات الصلة: يقترح الباحث تعديل قانون الأحوال الشخصية العراقي رقم (١٨٨) لسنة ١٩٥٩ ليشمل تنظيمًا تفصيليًا لعمل الحكّمين، وآلية متابعة تقاريرهم من قبل القاضي.
 ٣. اعتماد برامج تدريبية رسمية للحكّمين: بالتعاون بين وزارة العدل ومجالس القضاء، لتزويد الحكّمين بالمعرفة الشرعية والقانونية اللازمة، استناداً إلى تجارب الدول العربية والإسلامية الرائدة في هذا المجال.
 ٤. تعزيز الوعي المجتمعي بدور التحكيم: عبر حملات إعلامية وتربوية تُبرز أهمية الإصلاح الأسري والوساطة قبل الطلاق، بما يسهم في تقليل النزاعات القضائية.
 ٥. تفعيل دور القاضي في الإشراف على التحكيم: بحيث لا يكتفي القاضي بتعيين الحكّمين، بل يُتابع أعمالهما ويستدعيهما للاستماع إلى نتائج التحقيق، ضماناً لتحقيق العدالة.
 ٦. توحيد المرجعية الفقهية في التطبيق القضائي: من خلال الاستفادة من الرأي الراجح الذي يجمع بين سلطة الحكّمين في الإصلاح واشتراط موافقة القاضي على التفريق، تحقيقاً للتوازن بين المذاهب.
 ٧. تشجيع الدراسات المقارنة: لدراسة تجارب الأنظمة القضائية الإسلامية والعربية في التحكيم الأسري، مما يتيح تطوير النموذج العراقي على أسس علمية ومؤسسية.

ثالثاً: الخلاصة العامة

يخلص الباحث إلى أنّ التحكيم الأسري ليس مجرد إجراء قانوني، بل هو منظومة قيمية تستمد قوتها من مقاصد الشريعة في حفظ الأسرة والمجتمع. وإنّ تطبيقه الصحيح في العراق يتطلب دمج الفقه بالتشريع والممارسة الواقعية، عبر مؤسسات فاعلة، وحكّمين مؤهلين، وإشراف قضائي دقيق. فكلما اقترب التحكيم من روح الإسلام في الإصلاح، وابتعد عن الشكلية الإجرائية، كلما تحقق الهدف الأسمى: حماية الأسرة من الانهيار، وتحقيق السكينة والعدل في المجتمع.

قائمة المراجع والمصادر

القرآن الكريم.

أولاً: القوانين واللوائح العراقية

١. قانون الأحوال الشخصية العراقي رقم (١٨٨) لسنة ١٩٥٩ — النص الكامل والمعدلات.
 ٢. قانون المرافعات المدنية العراقي رقم (٨٣) لسنة ١٩٦٩.
 ٣. ABA — Iraq Personal Status Law - ترجمة إنجليزية لقانون الأحوال الشخصية العراقي.
 ٤. قانون الأحوال الشخصية العراقي رقم (١٨٨) لسنة ١٩٥٩، المواد (40-41)
- ثانياً: الأبحاث والمقالات العلمية الحديثة
١. "Yasser B. Dhoun, مسائل الأحوال الشخصية", Iraqi Academic Scientific Journals, 2024.
 ٢. "مجلة الباحث للعلوم القانونية، مقالات حديثة حول آليات التحكيم وإجراءاتها، ديسمبر ٢٠٢٤.
 ٣. "Judicial Procedures for Arbitration-Comparative Study", Iraqi Academic Scientific Journals, يناير ٢٠٢٥.
 ٤. Hana Adwar / AUB, "Personal Status Law in Iraq", American University of Beirut, ٢٠١٨ — مراجعات لاحقة
 ٥. بوابة BCLED، قانون الأحوال الشخصية رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٩ وتعديلاته — ملخص وتوضيح مواد.
 ٦. مقارنة قانونية: "مقارنة بين التحكيم في ضوء القانون اللبناني والقانون العراقي، dspa.ul.edu.lb, 2022.
 ٧. مقال / بحث منشور بمجلة قانونية عربية حول آليات التحكيم وتطبيقاتها، jlr.journals.ekb.eg, (2025 — JLR)
 ٨. مقالات ومواد بحثية عن قضايا العنف الأسري والآثار الاجتماعية في العراق (مقالات جامعية، ٢٠٢٠-٢٠٢٤)، business.uokerbala.edu.iq.
 ٩. مقالات عامة وأكاديمية عن التحكيم المدني/التجاري في العراق، Allied Business Academies.
 ١٠. مراجع ثانوية/نقدية حقوقية، مقالات ومقارنات إقليمية، dspa.ul.edu.lb، ٢٠١٨-٢٠٢٤.
 ١١. نوري طالباني، التحكيم في المنازعات الأسرية في القانون العراقي، مجلة القضاء، العدد (١٢)، ١٩٩٨.
- ثالثاً: المراجع الفقهية والإسلامية
١. ابن عابدين، رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار، دار الفكر، بيروت، ج ٣، ص ٢٣٠.
 ٢. ابن قدامة، المغني في فقه الإمام أحمد بن حنبل، دار الفكر، بيروت، ج ٨، ص ٢٣٧.
 ٣. القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، دار الكتب المصرية، القاهرة، ج ٥، ص ١٧١-١٧٣.
 ٤. النووي، روضة الطالبين وعمدة المفتين، دار الفكر، بيروت، ج ٨، ص ١٠٠.
 ٥. العلامة الحلي، قواعد الأحكام في معرفة الحلال والحرام، مؤسسة آل البيت، قم، ج ٢، ص ٥٨.
 ٦. الكاساني، علاء الدين، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٠.
 ٧. الدردير، أحمد، الشرح الكبير على مختصر خليل، القاهرة: دار إحياء التراث، ١٩٩٨.
 ٨. الطوسي، محمد بن الحسن، الخلاف في الفقه الإمامي، قم: مؤسسة النشر الإسلامي، ١٩٩٢.
 ٩. النووي، يحيى بن شرف، روضة الطالبين، بيروت: دار الفكر، ١٩٩٧.
 ١٠. ابن الهمام، فتح القدير شرح الهداية، دار الفكر، بيروت.
 ١١. النووي، المجموع شرح المذهب، دار الفكر، بيروت.
 ١٢. الحلي، شرائع الإسلام في مسائل الحلال والحرام، مؤسسة النشر الإسلامي، قم.
- رابعاً: المراجع القانونية العراقية والتحكيم
١. حسن علي الذنون، شرح قانون الأحوال الشخصية العراقي، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٨٢.
 ٢. عبد الرزاق السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦٤.
 ٣. عبد الرحمن، محمد حسين، التحكيم في دعاوى الأحوال الشخصية بين الشريعة والقانون، بغداد: دار الفكر الجامعي، ٢٠١٨.
 ٤. السامرائي، قيس عبد الله، التحكيم في النظام القانوني العراقي، بغداد: مكتبة النهضة العربية، ٢٠١٧.
 ٥. العزاوي، نزار عبد الكريم، الوسائل البديلة لحل النزاعات الأسرية في القانون العراقي، جامعة بغداد، كلية القانون، ٢٠٢١.
 ٦. عبد الرحمن الصابوني، التحكيم في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي، دار الفكر العربي، القاهرة.
 ٧. وزارة العدل العراقية، التقارير السنوية حول قضايا الأحوال الشخصية، بغداد.

الفضاء الشعري وتجلياته في قصيدة

"قف في الحمى" لفهد علي العبودي

أ. آمنة بنت عبد الرحمن العنزي

جامعة الامير سطاتم

يبين الشعر والخيال علاقة وطيدة حتى وإن كان الدافع الشعري شيئاً واقعياً ملموساً، فثنائية (الشعر/الخيال) تولد لنا فضاءً شعرياً ينشأ من مخيلة المبدع ويحتل وعيه واللاوعي، والفضاء الشعري هو المساحة التي تختزل المادي والمعنوي في النص الشعري، وتضم جميع الأفكار والمشاعر فهو الأساس الأول لحمل القصيدة وأخذها إلى الأذهان والتنقل بها عبر العصور، كما هو واضحاً منذ زمن الجاهلية فقد اختزل الشعراء فضاءات شعرية متعددة، وكانت لكل قصيدة من قصائدهم فضاءً شعرياً خاصاً بها، ولكن كان يجمعهم فضاءً واحداً اتفقوا عليه وهو وقاتهم الطللية، فلا يمكن تجاوز الفضاء الشعري الذي يأخذنا إليه سقط اللوى بين الدخول وحمول ولا عند حومائه الذراج مهما مر على النص عصوراً بعيدة ومتباينة، ثم انتقلت لنا هذه الفضاءات الشعرية عصوراً متتابعة رغم التغير الكبير والاختلاف الحاصل في كل عصر، ولكن الفضاء الشعري الذي يخلقه المبدع يبقى مع قصيدته يرسخ في الأذهان ويتنقل عبر العصور، ويحمل أيديولوجيا معينة تضيف للقصيدة خصوصيتها كما يوضح سعيد يقطين أن "الفضاء أهم من المكان لأنه يشير إلى ما هو أبعد وأعمق من التحديد الجغرافي، وإن كان أساساً، إنه يسمح لنا بالبحث من فضاءات تتعدى المحدود والمجسد بمعانقة التخيلي والذهني ومختلف الصور التي تتسع لها مقولة الفضاء"^(١)

ومن زاوية أخرى تتضح قيمة الفضاء الشعري في كونه "معياراً لقياس الوعي والعلائق والترانبات الوجودية والاجتماعية والثقافية، ومن ثم تلك التقاطبات التي انتهت إليها الدراسات الأنثروبولوجية في وعي وسلوك الأفراد والجماعات"^(٢) كما وضح ذلك حسن نجمي في شعرية الفضاء السردي^٣ ومن المهم في هذا الصدد أن طبيعة الفضاء الشعري متعددة الأبعاد واسعة الحدود تبدأ من المبدع وتستمر إلى القارئ "فالشاعر يجعل الفضاء يقتات على ذاته ويتشرب من غرابة المتخيل ومن القدرة على التجاوز، لدرجة يصبح الحديث عن فضاء واحد أمراً صعباً"^(٤) ومن هنا تتشكل فضاءات متعددة تفرض نفسها على المبدع وتتجلى في أبعاد النص الشعري ومن أهمها الفضاء النفسي والفضاء المفتوح كذلك الفضاء "المغلق" فالتعدد والتنوع والهشاشة واللاتماسك سمات لازمة للفضاء الشعري"^(٥) ويتضح ذلك أكثر في قصيدة (قف في الحمى) لفهد العبودي وهو من شعراء محافظة الدلم المعروفين في الساحة الشعرية، فهو من مواليد الدلم ظهر منها ونشأ فيها، وولد عام ١٤٠٠ هـ وتلقى تعليمه وسط ربوع مدينته، كانت البداية الشعرية الناضجة لفهد العبودي في مرحلة الثانوية، وقبلها كانت محاولات بسيطة يمكن تسميتها مرحلة التهيئة والتعرف على قلمه الشعري، وفي مرحلة النضج الشعري كان فهد العبودي يتلقى الدعم والتقويم الشعري من أساتذته، كما أنه تأثر في قصيدة المتنبي (على قدر أهل العزم) من خلال شرح أستاذ المقرر للقصيدة، مما جعله يقتني ديوان المتنبي وبذلك قام الديوان بدوره وأثر على قلم فهد العبودي، وكان مهتماً في بحر الكامل قبل أن يدرسه في تلك المرحلة وهذا يبين لنا النشأة الشعرية الثرية التي انطلقت شعريته منها، ثم انتقل إلى الرياض لدراسة البكالوريوس في اللغة العربية وبعدها الدراسات العليا.

وقد طبع النادي الأدبي في الرياض ديوانه (بوح الصمت) عام ١٤٤١ هـ، وله العديد من المشاركات الأدبية من بينها قصائد ومقالات نشرها في بعض الصحف والمجلات المعروفة مثل المجلة العربية ومجلة الدعوة وغيرها الكثير، كما له اهتمام بالساحة الثقافية والاجتماعية انعكست في شعره، كذلك يتميز شعره بالوطنية وتصوير العلاقة الوفية بين الأرض والشاعر، كما هي عادت شعراء العرب في شعورهم واحساسهم بالأرض نفسها وكل مكان ارتبطت فيه ذكرى معينة، ومن أبرز الأماكن التي تغنى بها في شعره مدينته "الدلم العشيقة" كذلك يتناول شعره مكة المكرمة والمدينة وأبها وغيرها من الأماكن والمواضيع الوطنية، والآن يتناول شعره مدينة الخرج في قصيدة (قف في الحمى):

قَفْ فِي الْحَمَى وَاهْزَجْ لَعْلَ	ك تَسْتَثِيرُ بِهِ هَزَارَةَ
فَلَطَّالِمَا غَنَى الْهَزَا	رُ لَمَنْ دَعَاهُ وَاسْتَثَارَهُ
لَا طِفْلُهُ شَدْوًا كِي يَلِي	نَ وَقَلَّ إِذَا رُضْتُ أَزْوَارَهُ
عَرَجَ عَلَى الْخُرْجِ النَّضِي	ر وَحَيَّ فِي مَغْنَاهُ دَارَةَ
وَلَهَا اسْتَمَلَّ بِالشَّدْوِ مَنْ	فِيهِ وَمَنْ سَكَنُوا جَوَارَهُ
هِيَ جَارَةٌ لَكَ فِي الْفُضَا	ء، وَلَيْسَ يَجْفُو الْجَارُ جَارَهُ
جَابَتْ كَمَا جُبَّتِ الْفُضَا	ء، بِعَظْمِهَا وَطَوَتْ مَدَارَهُ
لَا غُرُوَ إِنَّ الْأَفْقَ مَضَم	بَارٌّ لِأَرْبَابِ الْجَسَارَةِ
لَوْ يُسْأَلُ الْخُرْجُ الَّذِي	وَشَتَّ مَعَالِمُهُ قَفَّارَةَ
وَكَسَتْ ثَرَاهُ الْجَوْنَ حَتَّى	سَى أَزْدَانٍ - أَفْوَافِ النَّصَارَةِ
أَيُّ الْمَعَالِمِ فِيكَ يَجْ	ذَبْ زَانِرِيكَ إِلَى الزِّيَارَةِ؟
لِرَأْيَيْهِ يُـمِي	صَالُونَ سَارَةَ بِالْإِشَارَةِ
صَالُونَ سَارَةَ آيَةً	فِي الْخُرْجِ مِنْ آيِ الْحَضَارَةِ
وَمَنَارَةً فِيهِ، وَلَيْسَ	سَتْ كُلُّ شَاخِصَةٍ مَنَارَةٍ
الْخُرْجِ حِينَ رَنَاهُ	أَبَدَتْ مَلَامَحُهُ أَنْبَهَارَهُ!
وَأَفْتَرَّ مَبْسُومُهُ بِإِعَا	جَابٍ، فَمَا أَحْلَى اقْتِرَارَهُ!
مَنْ جَاءَ نَحْوَ الْخُرْجِ يَنْ	شَدُّ لِلْبَهَاءِ بِهِ أَمَارَةَ
فَلَسَوْفَ يُدْرِكُ مُبْتَغَا	هُ إِذَا رَأَى صَالُونَ سَارَةَ
أَبْهَى الْمَعَالِمِ فِي مَكَا	نَ مَا يُرِي النَّاسَ أَزْدَهَارَهُ

ومن هذا المنطلق يُعبر الفضاء النفسي عن المكان وعن العلاقة الأصيلة التي بينه وبين الشاعر لا سيَّما إن كان الشاعر عربياً، وهي علاقة متجذره في نفسه حتى يلفظ نفسه الأخير، وتبقى أطلال علاقته هذه تثري الأدب وتصل لكل وجدان "وإذا كان منبع الشعر هو الوجدان، فإنه أقوى البواعث واحقها الداعية إلى قول الشعر (الوجدان والنفس)" (٧) ويستلزم من ذلك أن المكان يعبر أولاً عن ذات الشاعر قبل أن يعبر عن أي شيء آخر، فهو يصف المكان وصفاً دقيقاً واقعيًا وكذلك يصوره كما يشعر تجاهه أكثر مما كما ينظر إليه، فالفضاء النفسي بطبيعته يكشف لنا المكان الموجود المختزل في نفس الشاعر وليس "عن وجوده الواقعي، بل عن بعده العاطفي الذي اندس في موجوداتنا الشعورية والجمالية، ومن هنا تصبح صورته ذات طبيعة شعرية" (٨)

ويتجلى الفضاء النفسي في تصوير الشاعر لمدينة الخرج وصالون سارة منذ وقفته الأولى "قف في الحمى" ومن هذه اللحظة المكانية تنكشف علاقته الوجدانية للمدينة والصالون فهي أكثر من وقفة فيزيائية إنها وقفة شاعرية وجدانية مرتبطة بوعيه العميق بالمكان، كذلك يخلق فضاءً نفسياً يتشعب دلالات وجدانية تتجلى في حاستي السمع والنظر، مما يجعل الفضاء النفسي الذي يخلقه أمام ناظرنا وعلى مسمعنا، حتى وإن لم يتمكن المتلقي من زيارة المدينة أو صالون سارة، وتتمثل تلك الدلالات الوجدانية في الأهازيج والتعريد والنشيد والأصوات العذبة التي تحيط بالمدينة والصالون "اهزج لعل لك تستثير به هزارة" فإذا وقف الإنسان في حمى هذه المدينة تغمره حالة غنائية تجعله يُنشد ويغني، مما يُثير طيور العندليب المعروفة بحسن صوتها والمنتشرة في طبيعة مدينة الخرج بعيونها ومزارعها الخلابة وهي بدورها تشارك وتغني "لطالما غنى الهزار لمن دعاه واستناره" ثم يرسم لنا صورة وجدانية أخرى وهي العلاقة العذبة بين الإنسان الذي يُنشد والعندليب الذي يغني في المدينة "لاطفه شدوا كي يليب ن" فهذا الحوار الغنائي الذي يدور بين الإنسان والعندليب تجسيد لوجدان الشاعر بما يوجبه عليه من مشاعر حب وتقدير لمدينة الخرج، وبذلك يرسم صورة غنائية رقيقة مُبدعاً فضاءً نفسياً مُفعماً بعذوبة المدينة وجماليتها، إن ما سبق يوضح أهمية الفضاء النفسي في القصيدة فالمكان يؤثر في نفسية الشاعر مما يجعل وجدانه وعاء يحمل هذا الفضاء وينبثق من خلال القصيدة وهذا يفسر أن "ليس الهدف تصوير المكان كمكان بقدر ما يرغب في الكشف عن العلاقة النفسية بين الإنسان والمكان"^(١)

ومن أبرز تجليات الفضاء النفسي في القصيدة صورة مدينة الخرج التي ارتسمت في مخيلة الشاعر وهي تملؤها الظفرة والخضرة، "عرج على الخرج النظير" وذلك لا يخفى في تاريخ العرب كونها واحة زراعية منذ القدم تنتج التمور بأنواعها (الخلاص، البرحي، الصقعي..) والخضروات والقمح والألبان وغيرها من ضروريات الحياة، كما تزيدها ظفرة عيونها العذبة التي خرج وتفجر منها الماء العذب وهذا يُفسر طبيعة اسمها -الخرج- وكثرة واحتاها الخلابة وموقعها الجغرافي، مما يجعلها جنة زراعية وممر للقوافل في الحج والتجارة رابطة بين الشرق والغرب، ثم ينتقل ويرسم لوحة أخرى للمدينة وهي خالية "وشت معالمه قفارة"

وتأتي الإشارة هنا إلى معالم الخرج المهمة والتاريخية "أي المعالم فيك" التي اندثر بعضها وبقي بعضها، فالقفارة هنا تجسيد لحنين الشاعر أكثر من كونه وصفاً، فهو يصف بالمقام الأول حالته الوجدانية التي تعكس حنينه لتلك المعالم الزائلة، ثم ينتقل لحالة وجدانية أخرى عندما تسقي السحاب الماطرة الأرض الخالية، وتملأ الأرض زرعاً وعبيراً يفوح في أرجائها ويعطر أركانها، وكأن القارئ يستطيع أن يتنفسه ويستنشقه. وكما هي عادة شعراء العرب القدامى في أنسنة الطبيعة وجعلها تكي وتضحك يرسم الشاعر الخرج ولها ملامحاً تومي وتُشير كذلك تبتسم وتتهير، وكل تلك الانطباعات والحركات هي لحظة الانفجار الوجداني، بهدف إبراز قيمة المكان المغلق وأحد معالم الخرج وهو "صالون سارة" متميزاً بالفضاء النفسي الخاص به، فالقصيدة هي إهداء لصالون سارة وهذا يبين جانباً من جوانب وعي الشاعر بقيمة الصالون وأثره على المدينة وكل ما يتصل به، فالشاعر هنا بإدراكه بقيمة المكان حمل الصالون صفة رمزية تحمل رغبته في التباهي والفخر بصالون سارة، مما يوضح الحالة النفسية التي ترتبط في الصالون وبجسدها الشاعر في القصيدة، منها حالة الشدو والاستمتاع التي ترتبط بمن كان داخل الصالون وخارجه، فالصالون هنا يجذب كل من جاوره لا سيما أصحاب الأذن الصاغية والمتذوقة، والفضاء النفسي لصالون سارة مُتشعب بدلالات نفسية تلقي بالضوء على تأثير الصالون في وجدان الشاعر، مما يُفسر تفرد الصالون بخصائص جمالية تركت أثراً في نفس الشاعر، ونتيجة لذلك ترتبط جماليات الصالون بالإلهام الذي يثري شعرية وأدبية

صالون سارة "وحي في مغناه دارة" أيضاً العزم الذي يزيد الصالون نموًا ونجاحًا "بعزمها وطوت مداره"، كما أن الصالون له تأثيره الجميل على المدينة مما يجعل الشاعر يجسد المدينة بأيدي تشير إلى الصالون تفاخر وتباهي به كونه من معالمها "صالون سارة بالإشارة"، وهنا يجعلنا الشاعر في فضاء نفسيًا يضم المدينة والصالون معًا بتصوير المدينة تشعر وتحس بالاعتزاز والإعجاب والسرور بصالون سارة، وتتصل قيمة الصالون بالقيم الحضارية والتاريخية مما يجعله ملاذًا ثقافيًا ومتنفسًا لكل من يقصده "آية في الخرج من أي الحضارة" "ومنارة فيه وليست.."، ومن الدلالات الوجدانية المتشعبة في الصالون ارتباطه بحالة من البهاء والوقار والجمال المزدهر في جميع فتراته "للبيهاء أماره"، مما يوضح الحالة الوجدانية المتمثلة بالرضا والبهجة التي تحدث لكل من يبحث عن ذلك "يدرك مبتغاه إذا رأى صالون سارة"، وفي النهاية يُشيد الشاعر الصالون شعرًا، ويُثبت انطباعه الوجداني عن صالون سارة بتزكيته وجعله "أبهى المعالم في مكان ما يري الناس ازدهاره".

ومن زاوية أخرى يتجلى فضاء المكان المفتوح في القصيدة والمقصود هنا هو تلك المساحة التي تتصف باللامحدودية في النص الشعري، وتوضح رؤية الشاعر لطبيعة تلك المساحات التي يُنشئها على أرض القصيدة، وبذلك يبدع فضاءً مفتوحًا خاصًا بقصيدته يحتمل دلالات متعددة لطبيعة الاتساع في الفضاء المفتوح وهذا نتيجة "أن النص من منظور السيميولوجي هو الفضاء المفتوح لسلسلة لا متناهية من الانبثاقات الدلالية التي تمكنه من تأكيد حضوره عبر الزمان والمكان الأمر الذي يدفع به نحو تحقيق وجوده الكينوني"^(١) ويتمثل الفضاء المفتوح في القصيدة بمدينة الخرج، والشاعر يوظف المكان المفتوح في بث رموزًا تدل على سعة ذلك الفضاء الذي يتصوره، و-الهزارة- من بين تلك الرموز وهو طائر العنديل، وتنبت من خلاله دلالات الحرية والانسراح كذلك دلالة البحث والانتقاء فمن مميزات طائر العنديل بحثه وانتقائه لبيئات خضراء وعذبة تتصف بالجمال، وغالبًا يستقر في البيئة التي تناسب نشاطه وتزيده حيوية وتألّفًا وكأن لسان حاله يقول (الحي يحييك والميت يزيدك غبن)، ومن أهم تجليات الفضاء المفتوح في القصيدة هو -الجون- والمقصود به السحاب الأسود الماطر، والمطر هنا دلالة للخصب والحياة واللامحدودية فهو ينهمر على الأرض بلا حد حتى يجدد الحياة فيها ويُنعشها زرعًا وخضرةً، وقد يحمل الجون في طياته زخات البرد التي تلون الأرض بالبياض والبهاء، وهذا التحول بين أرض قاحلة ميتة إلى أرض خصبة عذبة مليئة بأشكال الحياة والجمال يلقي بالضوء على الفضاء المفتوح الذي يُبدعه الشاعر، فهذا الفضاء يحكمه أكثر من صفة منها الأمل والتفاؤل فهذه من بعض رسائل السحاب الماطر الذي يبشرنا بالخير والرحمة، كذلك صفتي التطور والازدهار التي تدل على حالة الأرض القاحلة بعد المطر الغزير الذي سقاها وحولها إلى أرض عذبة، فهو بذلك فضاء يحمل نهضة جمالية تقوم على التبشير والنمو والارتقاء.

ومن زاوية أخرى يتجلى فضاء المكان المغلق في صالون سارة والمقصود بالفضاء المغلق هو تلك المساحة التي تتصف بالمحدودية في النص الشعري، فليس بالضرورة يكون مكانًا جغرافيًا فقد يكون رمزًا يدل على معاني الانغلاق أو مساحة مادية مغلقة، مثل الكأس عند الشاعر أبو نواس وما خلقه من فضاء شعريًا ودلاليًا يخص مساحة الكأس نفسها، أو آية مساحة مادية أخرى تتصف بالمحدودية مثل القلب والعين أو غيرها من أعضاء الإنسان فمن الوارد أن تكون فضاءً مغلقًا متشعبًا بالدلالات الفكرية، كذلك قد يكون فضاء المكان المغلق مساحته معنوية تتمثل بالشعور المُختزل، مثل شعور العزلة أو الغربة والخوف أو التأمل والتفكير، وهذا الشعور المُغلق ينعكس على المكان ويجسده فيصبح مكانًا مغلقًا وإن كان في حقيقته بحرًا شاسعًا، فبذلك يكون مكانًا مغلقًا حتى وإن كانت تلك المشاعر فوق أرضًا واسعة أو مدينة كبيرة أو

محيطاً لا تُرى نهايته فالدلالات هنا هي التي توضح أبعاد الفضاء الشعري إن كان مغلقاً أو مفتوحاً أو متوسطاً ومتزناً.

ومن ناحية أخرى قد يُخيل للمتلقي أن الفضاء المغلق خاص بالدلالات المُحْبَطة أو المثبِطة والحزينة، وعلى وجه الدقة المكان المغلق يحتمل دلالات عديدة وحتى محايدة فقد يدل على معاني الحزن أو معاني الفرح أو تكون الدلالة وسطاً بين هذا وذاك وقد تصل إلى الاعتباطية، كذلك وضح باشلار في دراسته للمكان^١ أن فضاء الأمكنة المغلقة تنتشع بالمعاني الوجدانية السلبية والإيجابية، ويعيش فيها المُبدع سواء كان مكاناً له وجوده الجغرافي وأياً كانت حالة المكان مندثرة أم لا، أو مكاناً رمزياً ليس له وجوداً جغرافياً إنما يخلقه المبدع ويعيش فيه بذكرته ومشاعره وأمنياته وموهبته التي تخرج على النص وتُدشن له فضاءً مغلقاً مشحوناً بالدلالات الوجدانية، وفي المجلد "فقد تحمل الأمكنة المغلقة مجموعة من الوظائف المعرفية والدرامية، يمكن لها أن توصل القارئ إلى التعرف لمعان مختلفة تحوم حول انفتاح المكان وانغلاقه، واتساع المكان وضيقه، وذاتية المكان وموضوعيته، وما إلى ذلك من مفارقات تطرأ عن طريق التأثير بالحالات الداخلية والملابسات الخارجية"^(١٢) وفي القصيدة يتجلى الفضاء المغلق في مساحة مادية وهي الصالون من خلال رموز جاءت في سياق الانغلاق ومن بينها -المعالم- بحيث دلت لفظة المعالم إلى الجذب وأسر الناس بهذا المعلم ثم الافتتان بجماليته وهو الصالون، كما أن الفضاء الشعري لصالون سارة ولا سيما الفضاء المغلق له خصوصيته، وتتمثل هذه الخصوصية في بيئة الصالون نفسه لأنه يُمثل البيئة الرنانة الشجية والتي تعطي الإلهام والشغف وتوقظ في النفس المشاعر العاطفية -استمل بالشدو فيه- فهذا الفضاء خاصاً في الصالون الذي يكون ملاذاً وملجأ لكل من يهوى الأدب عامة وكل من يقصده خاصة، ومن رموز الفضاء المغلق في القصيدة يتجلى في كون الصالون -منارة- وتأخذنا الدلالات أن المنارة مكاناً عالياً مرتفعاً تهدي من يراها وتوضح له الطريق، وتحقق نوعاً من البصيرة والرشاد كذلك الاستقرار والوضوح، وبدون المنارة ينتهي الإنسان إلى التيه والحيرة والضياح والغموض، بحيث أن الصالون ينغلق على هذه الأجواء التي في طياتها العلم والأدب والثقافة وكل ما يدل عليها، فهذا الجو يسمى في صالون سارة خاصاً ومتقرباً فيه، وبذلك يتضح الفضاء المغلق لصالون سارة وما تميز به من خصوصية.

وفي النهاية تميزت القصيدة في فضاءها الشعري الذي جعل منها لوحة قبل كل شيء، وتجلى من خلال الفضاء الشعري عدة فضاءات شعرية من أهمها الفضاء النفسي الذي نقل لنا المشاعر والحالات الوجدانية في كل زاوية من زوايا المدينة والصالون، كذلك تجلى الفضاء المفتوح متمثلاً في مدينة الخرج وارتبطت جمالياته في طائر العنديل والسحاب الماطر، وبينما يتجلى الفضاء المغلق متمثلاً في صالون سارة التي ترتبط جمالياته في المنارة والمعالم التي تعطي الصالون خصوصية جمالية يتفرد بها، وبذلك الفضاءات ينتقل المكان من حالته الأصلية إلى فضاء شعري مُشبع بالدلالات المعنوية والأبعاد الفكرية، فالمكان في الفضاء الشعري ليس مجرد حدوداً على الورق فهنا "يحمل المكان ذات الشاعر، لأنه ارتفع به مجرد حيز جغرافي جامد إلى حيز لغوي ينبض بالحركة والحياة"^(١٣).

^١ سعيد يقطين: قال الراوي "البنيات الحكائية في السيرة الشعبية، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط١، ١٩٩٧م، ص٢٤٠.

^٢ حسن نجمي: شعرية الفضاء السردية، المتخيل والهوية في الرواية العربية، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط٢، ص٥.

^٣ السابق.

^٤ عبد الرحمن عبد الدايم، سيميائية الفضاء الشعري في ديوان اللغة والغفران لعز الدين ميهوبي، مجلة علوم اللغة العربية وأدابها، دولية محكمة، العدد ١، ص٤٣٦.

- ^٥ المرجع السابق، نفس الصفحة.
- ^٦ الترجمة من لقاء مع الشاعر في برنامج (متعة الأدب) https://www.youtube.com/watch?v=_lgUfxUYevM
- ^٧ نبوي أحمد سيد، جماليات المكان عند ابن خفاجة الأندلسي، مقالة ضمن مجلة الفكر وإبداع، السعودية، ص٣.
- ^٨ حداد علي، المكان عبر ذاكرة الطفولة (قراءة في الانبهار والدهشة لـ "زيد مطيع دماج")، اليمن، ط١، ٢٠٠٩م، ص٣.
- ^٩ حنان محمد موسى حمودة، الزمكانية وبنية الشعر المعاصر، ص٨٥.
- ^{١٠} ملاس مختار، دلالة الأشياء في الشعر العربي المعاصر: عبد الله البردوني أنموذجاً، الجزائر، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، ٢٠٠٢م.
- ^{١١} انظر: غاستون بلاشر، جماليات المكان، بيروت، المؤسسة الجامعة للدراسات والنشر والتوزيع، ط٢، ١٩٨٤م، ص١٨.
- ^{١٢} شهر يار همتي، حامد بورحشمتي: ثنائية الأمكنة المغلقة في شعر محمد عفيفي مطر، مجلة دراسات في اللغة العربية وآدابها، دولية محكمة، العدد ٢٨، ص١٢٩، إيران، ٢٠١٩م.
- ^{١٣} محمد الصالح خرفي، جماليات المكان في الشعر الجزائري المعاصر، ص١١٥.



الكونفورما وأشغالاتها في عروض المسرح العراقي المعاصر

مسرحية (انا وجهي) نموذجاً

المدرس المساعد : حيدر جواد محمد القزاز

جامعة الكوفة / كلية التربية / قسم التربية الفنية

hayder.alqazzaz@uokufa.edu.iq

الملخص

يعني البحث الحالي بدراسة (الكونفورما واشغالاتها في عروض المسرح العراقي المعاصر) يضم البحث أربعة فصول: تضمن الأول منها وهو الإطار المنهجي للبحث ، مشكلة البحث المتركة على الاستفهام الآتي ((ما هي اهم اشغالات الكونفورما في عروض المسرح العراقي المعاصر)؟؟ في حين تجلت أهمية البحث اذ تكمن أهمية البحث الحالي في دراسة موضوع الكونفورما واشغالاتها في عروض المسرح العراقي المعاصر (مهرجان المسرح العراقي ٢٠٢٢) أنموذجاً، وما يحمله هذا الموضوع من جانب تربوي يدعم العرض المسرحي تكمن الحاجة الية في انه يفيد طلبة التربية الفنية وجميع المختصين بل مسرح بتعرفهم على الكونفورما واشغالاتها في عروض المسرح العراقي المعاصر أي الوعي الاجتماعي وتنظيم العلاقات ما بين التحقيق الوجودي الفردي وبين متطلبات تنظيم الوجود والحياة الاجتماعية، فضلاً عن ذلك تم اشتقاق هدف أساس للبحث هو التعرف على المفاهيم الخاصة بموضوع الكونفورما واشغالاتها في عروض المسرح العراقي المعاصر، واختتم الفصل بتحديد بعض المصطلحات الواردة في عنوان البحث أو في متنه.

أما الفصل الثاني فهو الإطار النظري وقد تضمن اثنين من المباحث : عني الأول بدراسة الكونفورما مفاهيمياً، فيما عني الثاني منها قراءة مسرحية لاشغالات الكونفورما في المسرح العراقي المعاصر. في الفصل الثالث قامت الباحثة باستعراض إجراءات بحثها فحددت منهجية البحث (المنهج الوصفي التحليلي)، ومجتمع البحث الذي تضمن (٢١) عرضاً مسرحي واختارت الباحثة العينة (٣) بشكل عشوائي (طلقة الرحمة-ميت مات -انا وجهي) واعتمدت الباحثة على مؤشرات الإطار النظري في التحليل. وخصص الفصل الرابع لعرض اهم النتائج التي توصل اليها الباحثة وكان أهمها:

١- مثلت العوامل الحياتية من أهم الأسباب التي أدت إلى ظهور اشغالات الكونفورما في العرض المسرحي نتجت عن مبادئ الصراع الدائر بين الشخصيات صورة الصراع المركزية اعتمدت ثنائيات (الحياة/ الموت)- (الولادة/العدم)- (الواقع/الحلم)- (السلام/الحرب) وهي متناقضات اكدت التأثير وفق اضطرابات المحيط. التي تظهر بشكل واضح في عينة نموذج رقم (١) رمزية الثورة والانعقاد وطلقات الرصاص والمواجهة من حيث السلوك ومواجهة الظواهر المختلفة تحتج ضد الموت المجاني الذي يصيبان كل يوم احتجاج ضد الحرب ضد السواد. وهي دعوة للتمسك بالحياة والحب والسلام ونبذ العنف بكل اشكاله حتى يثبت المخرج من خلالها ان الانسان محبا بطبعة للحياة قادر على التحدي والمواجهة لنيل الحرية وصولاً الى ما يريده في العيش بكرامة بعيد عن العنف والقتل والدمار.

ثم خرجت الباحثة بجملة من الاستنتاجات والتوصيات والمقترحات ، واختتمت البحث بقائمة من المصادر والمراجع.

Research summary

The current research means the study of the (Confucianism and its works in the performances of the contemporary Iraqi theater) the research includes four chapters: The first of these, the methodological framework of the research, included the research problem focused on the following question ((What are the most important works of the Confucianism in the performances of the contemporary Iraqi theater?) While the importance of the research was manifested, the importance of the current research lies in studying the subject of the Confucianism and its preoccupations in the performances of the contemporary Iraqi theater (Iraq Theater Festival 2022) as a model ,and what this topic carries from an educational aspect that supports the theatrical performance, the need for it is that it benefits students of the artistic soil and all theater specialists by their acquaintance with the Confucianism and its preoccupations in the performances of the contemporary Iraqi theater, i.e. social awareness and regulation of relations between individual existential investigation and the requirements of organizing existence In addition, the main objective of the research was derived to identify the concepts of the theme of the conforma and its works in the performances of the contemporary Iraqi theater, and the chapter concluded by specifying some of the terms contained in the title of the research or in its body. The second chapter is the theoretical framework and includes two investigations : the first one is about studying the Confucianism conceptually, while the second one is about reading a play about the works of the Confucianism in the contemporary Iraqi theater. In the third chapter, the researcher reviewed her research procedures, determined the research methodology (descriptive analytical method), and the research community, which included (21)theatrical performances, and the researcher chose the sample (3) randomly (mercy shot-dead Matt –I am my face) and the researcher relied on the indicators of the theoretical framework in the analysis . The fourth chapter was devoted to presenting the most important findings of the researcher, the most important of which were: 1-life factors were one of the most important reasons that led to the emergence of Conforma works in the theatrical performance.the principles of the ongoing conflict between the characters resulted in the central image of the conflict, which adopted dualities (life/ death)- (birth/ nothingness)- (reality/ dream)- (peace/ war), which are contradictions that confirmed the impact according to the disturbances of the environment. (1) the symbolism of revolution, Emancipation, bullets and confrontation in terms of behavior and confrontation of various phenomena is clearly shown in the sample

of Model No. 1 protesting against the free death that strikes every day protesting against the war against blackness. It is a call to uphold life, love, peace and renounce violence in all its forms so that the director proves through it that a person with a love for life is able to challenge and confront to gain freedom to what he wants to live with dignity away from violence, murder and destruction. Then the researcher came up with a set of conclusions, recommendations and proposals, and concluded the research with a list of sources and references.

الفصل الأول الاطار المنهجي

مشكلة البحث :

أن الإنسانية في أي فترة من تاريخها تتبع نظاماً معيناً في حياتها، وطريقة محددة في توزيع الحقوق والواجبات بين الناس، وأنها بقدر ما يتوفر لديها من ضمانات للالتزام الأفراد بهذا النظام وتطبيقه تكون أقرب إلى الاستقرار، وتحقيق الاهداف العامة المتوخاة من ذلك النظام. وهذه حقيقة تصدق على المستقبل والماضي على السواء، لأنها من الحقائق الثابتة في المسيرة الحضارية للإنسان على مداها الطويل. والضمانات منها ما هو موضوعي، كالعقوبات التي تضعها الجماعة تأديباً للفرد الذي يتجاوز حدوده، ومنها ما هو ذاتي، والقواعد الكونفورميا، يمكن لها أن تأتي بعدة أشكال. فيمكن أن تكون ذات سلطة عنيفة، وأطرها ضيقة، وعقابها مؤلم ومأساوي. ويكون الشعور الداخلي للإنسان بالمسؤولية تجاه التزاماته الاجتماعية وانتظام المجتمع والحفاظ على حرية الفرد وعلى حالته الطبيعية يحتاج بشكل أساسي إلى مجموعة قواعد، وأنظمة حيث يكون مفهوم الكونفورميا هي سلسلة المبادئ والقواعد التي تراكمت تاريخياً، في وعي الإنسان المتغير لتنظيم لسلوك الأفراد والمجتمع. فالحياة الاجتماعية هي قبل كل شيء، مجموعة ضوابط وعناصر تشكل ملتزمة نظام والتي على أساس منها ينضم الفرد إلى المجتمع بعد أن يبدي موافقته على مضامينها. فلكي تستمر، ولكي يتم ضمان الحالة الطبيعية، وما تفرضه الجماعة عليه من واجبات، وتحدد له من حقوق. وعلى الرغم من أن الضمانات الموضوعية لها دور كبير في السيطرة على سلوك الافراد وضبطه وهذه القواعد والنظم والمبادئ التي تقوم على بناء السلوك الاجتماعي، فأثراً لا تكفي في أحيان كثيرة بمفردها، ما لم يكن إلى جانبها ضمان ذاتي ينبثق عن الشعور الداخلي للإنسان بالمسؤولية هذه القضايا المتمثلة بشخصها وأحداثها ليست وليدة اللحظة، وإنما بدأت مع بداية وعي الإنسان واستخدم الكثير من الفلاسفة بعض المفاهيم أو المدلولات التي تقترب من مفهوم الكونفورميا حيث استخدم عالم الاجتماع المعروف، اميل دوركايم، مصطلح (روح الجماعة) الذي يدل على الظواهر الاجتماعية التي تؤثر على سلوك الفرد، وكذلك سبينوزا، هوبس، وبالأخص جان جاك روسو استخدموا مصطلح (العقد الاجتماعي)، حيث يدخل مفهوم الكونفورميا في العروض المسرحية من خلال إضفاء السلوك الاجتماعي والقواعد والنظم التي تفرض على الفرد والمجتمع مما أضطر الفلاسفة والكتاب تناولها على مسارح الفكر والحياة، وفي أنشطتهم الاجتماعية ومنها المسرح. لذلك كان المسرح وما زال خشبة وساحة لطرح تلك القضايا ومناقشتها وابداء الآراء، ومن هنا أصبحت المواجهة صريحة وعلنية بين المسرح وتلك السلطات والأنظمة والمبادئ التي تفرض على الفرد والمجتمع، حيث يعد المسرح وفنون التمثيل من أهم الوسائل التي تحمل في معانيها الأدائية والتعبيرية والتكوينية رسالة تعبر عن الإنسان وسلوكه ودوافعه وحياته وحرية والمساواة من خلال العديد من المستويات الاجتماعية والنفسية والاقتصادية والأخلاقية.

والدينية والسياسية.. الخ، حيث يعد المسرح من أكثر الفنون احتكاكاً بالوعي الانساني، لمحاولاته التي تعمل على تفجير الطاقات الكامنة عند الفرد، وتحفيز (الذات) على الانتماء، إذ يقوم على مبدأ المواجهة مع (الآخر)، بقصد خلق عوالم انسانية تدفع الفرد إلى إثبات وجوده في الواقع، اذ يدخل المؤلف المسرحي شخصياته الكونفوريميه بعد ان يكون عارفا بصفات تلك الشخصية ومبادئها والقواعد التي تقوم عليها ويرسمها في نص معين فلشخصية الكونفوريميه تحمل صفات إنسانية تقوم على الحرية والمساواة بين الافراد والمجتمعات وتجعل الفرد قادر على مواجهة الصعاب والمواقف والعيش بتفاهم مع الغير وحسب نظام معين، حيث تولد لدى الباحثه التساؤل الاتي :

(ما هي اهم اشتغالات الكونفوريميا في عروض المسرح العراقي المعاصر) ؟

أهمية البحث والحاجة الية:

تكمن أهمية البحث الحالي في دراسة موضوع الكونفوريميا واشغالاتها في عروض المسرح العراقي المعاصر (مهرجان المسرح العراقي ٢٠٢٢) أنموذجاً، وما يحمله هذا الموضوع من جانب تربوي يدعم العرض المسرحي

تكمن الحاجة الية في انه:

يفيد طلبة التربة الفنية وجميع المختصين بل مسرح بتعرفهم على الكونفوريميا وانشغالاتها في عروض المسرح العراقي المعاصر أي الوعي الاجتماعي وتنظيم العلاقات ما بين التحقيق الوجودي الفردي وبين متطلبات تنظيم الوجود والحياة الاجتماعية.

هدف البحث :

يهدف البحث الى التعرف الكونفوريميا واشغالاتها في عروض المسرح العراقي المعاصر (مهرجان المسرح العراقي ٢٠٢٢) أنموذجاً.

حدود البحث:

الحدود الموضوعية : دراست الكونفوريميا واشغالاتها في عروض المسرح العراقي المعاصر

الحدود المكانية: العراق - بغداد

الحدود الزمانية: مهرجان المسرح العراقي ٢٠٢٢

تحديد المصطلحات:

الكونفوريميا :

هي سلسلة المبادئ والمفاهيم التي تراكم تاريخيا بأسلوب تفاعلي اختزالي في وع الانسان المتغير وذلك اطار معياري مناسب لضبط الهوية العميقة ما بين التحقيق الوجودي الفردي وبين متطلبات تنظيم الوجود والحياه الاجتماعيه^(١).

كلمة الكونفوريميا Conformare في اللغة اللاتينية، تعني البناء المشترك، القيام المشترك، التشكيل المشترك البناء الذاتي والتكيف^(٢)

وقد عرف غرامشي الكونفوريميا (الكونفورميا لا تعني أي شيء سوى الاجتماعية... وهي أي الكونفورميا أو الاجتماعية تنتج عن الصراع الثقافي(بين الأجيال) كما أنها مسائل عامة وموضوعية مثلها مثل الضرورة التي ترتع عليها هامة الحرية"^(٣)

التعريف الاجرائي للكونفوريميا :

هي القواعد والأنظمة التي تتعامل مع مختلف ممارسات حياة الفرد والمجتمع اذ تبرز فيها شخصية كل فرد وتعمل على تنظيم وضبط الشؤون الحياتية المختلفة للأفراد والجماعات سواء كانت سلبية وإيجابية.

المعاصرة لغة :

جاء في المنجد تحت جذر (عصر) عاصر معاصرة كان عصره ،يعصر مطاوع عصره، والعصر المنسوب الى العصر السائد على نهج عصره^(٤).

المعاصر اصطلاحاً :

صفة للإنسان او الحديث الذي يتفق وجوده مع غيره في نفس الوقت ،واذا اطلق انصرف الى الوقت الحاضر ،كأن يقال :الرواية المعاصر مثلاً^(٥).

وبناء على ما سبق فإن المعاصر هنا يرتبط بالزمن ولان الزمن هو ماض ومستقبل فإن ما تتوسطه هي لحظة الحاضر التي تشكل الزمن المعاصر وتتسع فكرة الحاضر فتمتد ابعادها من اللحظة الانية الى الفضاء الاوسع فضاء لعقود من السنين^(٦).

الفصل الثاني (الاطار النظري)**المبحث الأول : الكونفورميا مفاهيمياً**

ليس من السهل على الاطلاق السعي للتوصل الى تعريف محدد ومقبول ، للكونفورميا ، وبخاصة عندما يكون لدينا جانبان اساسيان لهذه المسألة. تتطلب المسؤولية العملية بالضرورة الدقة في تحديد المفاهيم وخاصة الأساسية منها ، وعلى نحو خاص الجوهرية منها .لأيجاد المراجعات الكافية التي تتعامل بشكل شامل مع الكونفورميا كعامل وكظاهرة حاضرة بوضوح في عملية بناء السلوك الاجتماعي.^(٧) في تاريخ البشرية بشكل عام ، ومنذ أن انطلقت في قارب الحضارة والتقدم ، يروي التاريخ القديم والحديث الكثير عن الشخصيات اللامعة والمضحية التي قدمت الكثير ، بما في ذلك التضحية بالنفس، من أجل هدف محدد يؤمنون به. ونؤمن أنه من الممكن من خلالها إنقاذ البشرية والشعب والأمة والقرية والأسرة من الشرور وبناء حياة سعيدة وآمنة. ولدينا في تاريخ الرسل والأنبياء أكبر شاهد على ذلك ، حيث تعرض معظمهم لأقسى أنواع التعذيب والنفي والإقصاء والتعسف إلى حد الصلب والحرق والقتل.^(٨) وقد اوجد المجتمع خلال صيرورة استغرقت ٢٥٠٠ سنة النظام الابوي، وكانت الاسرة الابوية هي الوحدة الأساسية لتنظيمه. ان الادوار وأنواع السلوك، التي عدت ملائمة للجنسين عُبِّر عنها في القيم والعادات والقوانين والادوار الاجتماعية^(٩) يعد معروف ومعترف به منذ أن نظم الناس أنفسهم في مجتمع تحت عوامل وشروط موضوعية ، واحتياجات الحياة ، وعلاقات العمل الجماعية ، وخرجوا من دور القطيع. خاصة بعد أن بدأ الدماغ البشري يتطور إلى فهم نظام الإشارة الثاني - اللغة - وفق مفهوم بافلوف* ونوري جعفر** . من أجل الحفاظ على تماسك العلاقات الاجتماعية واستمراريتها وترابطها بين الأفراد سواء على مستوى الأسرة أو القبيلة أو القرية وصولاً إلى المدينة والوطن، يجب أن تكون هناك ضوابط وعادات وقيم وتقاليـد تحكم هذه العلاقات وتلزم الفرد بالالتزام بها طوعاً والالتزام بها حفاظاً على قبول عضويته في هذه المجموعة أو جماهير البشرية حيث يعتبر انتهاكها سبباً للعقاب والنـبذ مما يجعل حياة الفرد مهددة بالفناء والضياع وفقدان الغطاء عن كارثة التبني والحماية في ظل الجماعة^(١٠) استخدم بعض الفلاسفة والمفكرين تعابير تقترب من مدلولات معنى الكونفورميا على نحو ما "اذ استخدم عالم الاجتماع المعروف ،*(اميل دوركهايم) ، مصطلح " روح الجماعة " للإشارة الى الظواهر الاجتماعية (الفكرية والروحية) التي تؤثر بوضوح على سلوك الفرد حسبما كان يعتقد بقوة الفرد بنظر دوركهايم ، يخضع لمجموعة من القواعد والمبادئ السائدة في المجتمع من مثل : المنظم الحقوقي الموجه القيمي ، الضابط^(١١) تستند نظرية دوركهايم في التفسير الاجتماعي إلى وجود كيان حقيقي مستقل ، يتم التعبير عنه في العقل الجماعي ما يعرف بالضغط الاجتماعي هو نتيجة لتأثير هذا العقل.

يرى هذا الباحث أن شخصية الإنسان ذات طبيعة اجتماعية بحتة ، فهي نتاج المجتمع ، لذا فإن ما يجعله إنساناً بأبعاده الأخلاقية والروحية والعقلية هو المجتمع نفسه ، وبالتالي يجب أن يشمل كل سلوك فردي السلوك الاجتماعي. الدافع وتأثيره بوعي ودون وعي. بدون هذا التأثير ، لن يظهر الإبداع والنشاط البشري للفرد. يدين العالم والفنان وال كاتب والمفكر والمخترع والعامل والمزارع وغيرهم بأنشطتهم وإبداعاتهم للتأثير الاجتماعي ، عادة دون وعي أو شعور (١٢). تعد السلطة القوة المهيمنة على الآخرين "بمعنى التحكم والسيطرة ، أي فرض الإرادة الخاصة وسط علاقة عامة والتحكم بها ويمكن استغلالها حتى لو صادف ذلك مقاومة الغير وتحديه" (١٣). وهذه القدرة الإرادية المسيطرة على الإنسان بدأت مبكرة منذ نشوء الكون مهيمنة على الإنسان البدائي منذ نشوئه وقد أبدى مخاوفه من الظواهر الكونية "حيث أدهشت الطبيعة الإنسان البدائي و أثارت مخاوفه فحاول أن يجد تفسيراً لها فقاده خياله إلى الاعتقاد بكائنات لا تحصى، تملأ الكون وتحكمه وتسيطر عليه وتخضعه لمشيئتها وإرادتها" (١٤)

فلاطبيعة سلطة تشعر الإنسان بالأمان أو الخوف ، حيث تركزت الطبيعة كسلطة وقوة مسيطرة على البشر باختفاء الفعل الإنساني لخدمة الجماعة والغاء القمع البشري أي سلطة البعض على البعض (١٥). "ويعطي دوركهائم هذا التأثير أهمية كبيرة ليخلص الى القول بأن الفرد بحد ذاته لا يعني شيئاً لأنه بالأساس غير قادر على تحديد أفعال في ظل المؤثرات الخارجية . ولعل افتراضه هذا بالذات هو سبيلنا الى الاعتقاد بأنه نحى ناحية التطرف حين عالج هذه المادة و يهمننا هنا أيضا ، الإشارة الى ان دوركهائم استخدم استعارة أخرى للتدليل على المفهوم ذاته ، ذلك هو تعبير "الضمير الجماعي" (١٦) "طور دوركهائم فكرة الضمير الجماعي الذي يميز (تقسيم العمل في المجتمع) على النحو التالي: تشكل المعتقدات الكلية والمشاعر العامة للمواطنين العاديين في المجتمع نظاماً محدداً له حياته الخاصة. يمكننا أن نسميه (الضمير الجماعي). أولاً ، من الواضح أن دوركهائم اعتبر أن الضمير الجماعي يتشكل عالمياً عند الحديث عن مجمل المعتقدات والمشاعر. ثانياً ، من الواضح أن دوركهائم تصور الضمير الجماعي كنظام ثقافي مستقل وحتمي. على الرغم من وجهة النظر هذه للضمير الجماعي ، تحدث دوركهائم عن إدراكه لضمائر الفردية. لذلك لم يتصور الضمير الجماعي على أنه شيء مستقل تماماً عن ضمير الفرد" (١٧) "الضمير الجمعي الذي ينطوي على سلسلة من المبادئ هي حصيللة تراكم القواعد السلوكية في المجتمع القواعد التي ينظم بموجبها ، سلوك الفرد وأسلوب تفكيره . الضمير الاجتماعي يتصف بالاستمرارية ، وله امتداد في التاريخ ، وهو بهذا المعنى ، سابق للفرد ومتجاوز إياه . غير ان مجمل المواقف الاجتماعية والشخصية للفرد تتكون بفعله وتوجهات من متطلبات الضمير الاجتماعي" (١٨) .

اما الفيلسوف هوبس*^{١٩} و سبينوزا*^{٢٠} وبالأخص جان جاك روسو*^{٢١} ، "استخدموا مصطلح اخر ، مصطلح العقد الاجتماعي ليشيروا الى اعتقادهم بأن انتظام المجتمع والحفاظ على حرية الفرد وعلى حالة الطبيعة يحتاج بشكل أساسي الى مجموعة من القواعد ، والتي على أساس منها ينضم الفرد الى المجتمع بعد ان يبدي موافقته على مضامينها . فلكي تستمر ، ولكي يتم ضمان الحالة الطبيعية التي نادى بها روسو ، حالة المساواة والحرية ، يرى انه لا بد من إرادة جماعية او (عقد اجتماعي) يكفل احترام حرية كل فرد والحفاظ عليه" (٢٢) يتضح العقد الاجتماعي في فكرته أن الناس عاشوا في البداية على الطبيعة على أساس الصراعات والحروب ، مما دفع الناس إلى التفكير في إنشاء منظمات اجتماعية تنظم علاقاتهم الاجتماعية من أجل الدفاع عن أنفسهم من الأخطار الخارجية مثل الطبيعة أو الشعوب الأخرى جزء من أنانيته الفردية لكي يلتزم ببعض الواجبات قبل الأخرى من أجل تكوين منظمة تساعد على البقاء ولكي يستمر التنظيم الاجتماعي للأفراد ، يجب عليهم الخضوع للقادة الأكفاء كل

هذه الظروف عملت على ظهور فكرة العقد الاجتماعي طوعية دون إلزام أو إكراه من قبل أفراد المجتمع.^(٢٣) إن العقد الاجتماعي عند روسو ليس عقداً بين أفراد (كما عند هوبز) ولا عقداً بين الأفراد والسلطات (كما عند لوك) فموجب هذا العقد، كما يرى روسو، فإن كل واحد يتحد مع الكل فالعقد هو بين المجموعة بحيث يضع كل واحد شخصه وقدرته في الشراكة تحت سلطات الإرادة العامة، وسيكون كل شريك متحداً مع الكل ولا يتحد مع أي شخص بشكل خاص.^(٢٤) "حيث يرى هوبز إن مسيرة الإنسان كلها قائمة على غريزة حب البقاء ويعتقد إن من الخطأ الاعتقاد بغريزة إجتماعية تحمل الإنسان على الإجماع والتعاون. وإنما الأصل أو (الحالة الطبيعية) إن الكل في حرب ضد الكل."^(٢٥) ومما مهد (جان جاك روسو) في نشر كتبه ومقالاته بحثاً عن علم الاجتماع مقترنا بالسياسة، حيث وضع الأسرة والخبرة الحياتية والحب، والتعاطف، والأمثلة في موقف سلطة أمام المؤسسات والسلطات الأخرى فحاول أن يعيد بناء المجتمع في كتابه (العقد الاجتماعي) من خلال الحصول على جميع الامتيازات الاجتماعية لأعضاء المجتمع مع البقاء على حرياتهم الفردية^(٢٦) ويجب على الحكومة أن تكون صالحة بحيث تحقق حكم الشعب وتوفر لجميع المواطنين (الرخاء-والنوام- والحريّة- والأمن- والسلام-والعدالة والمساواة-والإخوة-واحترام القانون واجب ويجب أن تقل الجريمة والعقوبة، وتقدر الحقوق والواجبات)^(٢٧)

ولذلك حاول روسو أن يقلب النظام السياسي ويعيد هيكلته من جديد من خلال الفرض السلطوي الاجتماعي عليه، والإنسان له حقوقه الطبيعية التي تسيره والمجتمع هو المسؤول عن الجنوح أو الاعتدال لهذا الإنسان بما يفرض عليه من سلطة أعراف وقوانين وأراء ومعتقدات وأدان روسو الاستبداد وفرقه عن الطبقات^(٢٨) حيث تكون الدولة باعتبارها مجموعة من أجهزة السلطة تساندها أجهزة متعددة من المؤسسات الإدارية والسياسية والنظم القانونية التي تحتكر استخدام سلطاتها على مختلف الأفراد والهيئات، أو تكون حمائي لمصالح المجتمع وحقوق الأفراد، وأن النشاط الذي تتولاه سلطات الدولة العامة دائماً ومنذ البداية لتيار فكري فلسفي معين ينطوي على نظرة جوهرية لوظيفة أو دور الدولة وضرورة حصره في ميدان الطبيعي لاعتبارات تتعلق بالمصلحة العامة من جهة وحقوق وحريات الأفراد من جهة ثانية^(٢٩). وكل من يتمتع بالقدر الكافي من القوة والمكانة سيعمل على امتلاك السلطة ويقدم على انتزاعها ممن يمسك بها وإن النتائج يمكن استخلاصها بسهولة ويؤديها التاريخ فتصبح السلطة مثلاً للنزاعات تنتهي بحروب تتجدد دائماً السلب والنهب طالما للمزيد من الثروات والفتوحات لتوسيع الأملاك والمساكنات، والإرهاب لغرض القوة، والغزوات الحربية لإظهار الشجاعة بتوسيع مجال السيطرة هذه كلها وسائل الوصول إلى السلطة^(٣٠). وإن السلطة السياسية تضرر أو تختفي بظهور الثورة الاجتماعية وهذا يعني "أن تفقد الوظائف العامة طابعها السياسي وتتحول إلى الوظائف الإدارية البسيطة المتمثلة في مراقبة المصالح الحقيقية للمجتمع"^(٣١)

فهناك من يطالب بإلغاء دور السلطة السياسية وآخرون يرون أن بقاءها يفيد المجتمع، السلطة والاستقلالية نوعان نسبيا حيث يختلف مجالها باختلاف مراحل تطور المجتمع، حيث التنظيم الاجتماعي هو من يحدد السلطة مستقبلاً. "ومهما يكن من أمر، قادنا البحث الطويل في هذا المجال إلى الاعتقاد بأن أي من المصطلحات والمفاهيم السابقة الذكر لا بي شمولية مفهوم الكونفورميا من جانب واحد أو أكثر من جوانب ثلاث على الأقل تلك هي: الجانب الوظيفي، الجانب البنوي، الجانب البعدي الامتدادي - البعدي المنظور. ويمكن تعريف الكونفورميا: هي سلسلة المبادئ والمفاهيم التي تراكت تاريخياً، بأسلوب تفاعلي اختزالي، في وعي الإنسان المتغير، وذلك كإطار معياري (مناسب) لضبط الهوية العميقة ما بين التحقيق الوجودي الفردي وبين متطلبات تنظيم الوجود والحياة الاجتماعية."^(٣٢)

وقد عرف غرامشي* الكونفورميا (الكونفورميا لا تعني أي شيء سوى الاجتماعية...وهي أي الكونفورميا أو الاجتماعية تنتج عن الصراع الثقافي (بين الأجيال) كما أنها مسائل عامة وموضوعية مثلها مثل الضرورة التي ترتع عليها هامة الحرية اما في اللغة اللاتينية تعني كلمة كونفورميا Conformare ، البناء المشترك ، القيام المشترك ، التشكيل المشترك ، البناء الذاتي والتكيف . وربما كان هذا المصدر الحقيقي لاستخدام هذا التعبير ، في وقت لاحق ، في أوروبا ، للإشارة إلى الاتفاق بين طرفين أو أكثر .^(٣٣) "ان عملية كبح مساعي وأفعال وأقوال الفئة المقاومة للتغيير ستكون متناسبة طرديا مع قوة اضعف وتفكك اوصلاية الكونفورميا الاجتماعية السائدة فكلما أصبح جدار الكونفورميا السائدة واطنا وركيكا أمكن تجاوزه وهدمه من قبل قوى التغيير وهذا يستدعي عمل متواصل ومثابر قد يصل الى حد التضحية بالمال والنفس والوقت حتى يتحقق وهنا بالذات ندخل الى جوهر موضوعنا حيث علمنا ان الناس هم صناع حياتهم وتاريخهم وهنا يبرز دور الشخصيات والإفراد للقيام بهذا الدور."^(٣٤) نلاحظ أن الكونفورميا تمثل أحد أهم مظاهر الوعي الاجتماعي. إنها حقيقة روحية وسلسلة من المبادئ التي نعيش معها ونتعامل معها في أشكال مختلفة من الممارسات اليومية. ولأنها حقيقة نلمسها ونواجهها ولا غنى عنها ، ولأنها مرتبطة بشكل مباشر بالتوجه الروحي للفرد وأنشطته العملية ، فقد كانت على تلك العلاقة المترابطة والشرطية مع مظاهر أخرى من الوعي الاجتماعي ، وكان أيضا في صميم الوعي التنظيمي الإداري لعلاقات المجتمع.

إن الكونفورميا ، باعتبارها تراكمًا تاريخيًا اختزاليًا للوعي حول تنظيم العلاقات الاجتماعية ، ينسج مع مبادئه خطوط وجسور الارتباط العاطفي مع الأفراد ومع المجتمع. كما أنه يربط الأفراد ببعضهم البعض^(٣٥). تلعب الكونفورميا دور المحرك الذي يضبط تصرفات الأفراد كي لا يبلغ المجتمع برمته في حالة الضعف وبالتالي يتفكك وينهار . فالحياة الاجتماعية هي ، قبل كل شيء مجموعة ضوابط وعناصر تشكل ملتزمة نظام ، هي وحدة العدد الهائل من وحدات العنصر البشري التي تستوجب روابط أكثر عنفوانا ، وبالطبع أكثر سموا من التوجهات البيولوجية المحتملة للأفراد كل على حدة ، هذه الروابط التي يصعب الانخراط الاجتماعي دون التقيد بها الى حد معين"^(٣٦) . ويشير فوكو الى ان السلطة في كل مكان ان كانت فردية او جماعية أو إنسانية او روحية او فكرية او مادية"^(٣٧).

ويدمج (فوكو) المعرفة بالسلطة " فالمعرفة بأندماجها في المؤسسات هي من تشكل الذات وترسم لها قوانين ومعايير وضوابط وحدود... ومن خلال هذه العلاقة المنسجمة بين الذاتي والموضوعي هي علاقة السلطة بالمعرفة والمعرفة بالسلطة"^(٣٨). وبهذا يحاول (فوكو)* دمج السلطة بالمعرفة وبالعكس عبر تطبيقاتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والدينية، وأحيانا تفرغها من أدميتها أو إنسانيتها ، على حساب نفعيتها وقوتها وعنفتها وبذلك كشف (فوكو) عن علاقة نسق المعرفة ونسق السلطة من خلال دراساتها ما وراء قشرة اللغة وتكشف الواقع التاريخي والاجتماعي بما يتضمنه من سيطرة وقوة أيولوجية^(٣٩). وبهذا فلا واقع لا سلطة او نظام فيه ، وعلى الفرد أن يجعل من قوته قوة تؤسس الحقيقة ، ليخضع للسلطة أو السلطة تخضع له ليصبح سلطة ذاتية منطلقة من الذات نفسها .

ترى الباحث ان الحاجة الى وجود نظام او قواعد تكون امراً ملحاً عند نشوء اي مجتمع وذلك لضبط وتنظيم سلوك الفرد والمجتمع . فمن غير الممكن وجود مجتمع بلا نظام او قواعد يقوم عليه ، فحل مشكلة السلطة تأتي في المقام الاول لخلق مجتمع متماسك ومتفاهم حيث يصبح النظام او المبادئ إذن ظاهرة طبيعية، لأي مجتمع مهما كانت درجة تطوره . ولما كان كل شيء في الحياة يوحى بوجودها فإن فكرة العيش بدون مبادئ او قواعد تغدو فكرة خيالية .

تقوم الكونفورما على عدة مرتكزاتوهي:^(٤٠)

- ١- تساوي ما بين الحقوق الطبيعية للفرد وبين متطلبات الحياة والتعايش الاجتماعي
- ٢- تنطوي على الدكتاتورية وعلى العقاب تجعلنا أكثر ميلا إلى تأييد فولتير حين يقول بأن الإنسان ليس حرا أبدا وما يعتقد أنه اختاره بحريته هو خيار ما كان يمكن أن يختاره لأن ما أريد أن أفعله أريده بالضرورة أريده رغماً عني وليس طوعاً أي أنها تطرح مجموعه من الخيارات تختلف كميتها ونوعيتها من نظام إلى آخر وبقدر ما تزيد من الخيارات المطروحة سوف تزيد من حرية الإنسان
- ٣- والكونفورما كونها تحد من الحرية فسوف تحد أهم مقومات الإبداع حيث تحد من حركة الازدهار المادي والروحي للمجتمع
- ٤- تعد ظاهرة وعي اجتماعي تمثل قاعدة انطلاق أفراد المجتمع عموماً في صياغة مواقفهم ونشاطاتهم وبالتالي تمثل إطار مشترك لكيفية معالجتهم للمشاكل والمسائل والظواهر التي تواجه المجتمع
- ٥- تختلف بمبادئها واحكامها من مجتمع إلى آخر التي يتميز لها مجتمع عن آخر من حيث السلوك وبمواجه الظواهر المختلفة وبطبيعة العلاقات الاجتماعية مثل الأخلاق القيم وهذا أختلافات نتيجة لعدم التفاهم والتسامح بينهم و الاختلافات بين الأفراد في الإطار الكونفورمي الواحد نتيجة إلى اختلاف علاقات الأفراد اتجاه الكونفورما
- ٦- حيث أنها تلعب أدوار شتى في حياة المجتمع وفي حياة الفرد حيث أنها واحدة من أهم مظاهر الوعي الاجتماعي حيث أنها سلسلة ومبادئ نعيشها وتعامل معها في مختلف أشكال الممارسات اليومية
- ٧- تمثل القاسم المشترك أو حلقة الوصل بين المعاشات الروحية والنشاطات الوجدية
- ٨- أن هناك بعض المنظمات والأفراد تحتكر بطريقة أو بأخرى وسائل القهر المادي وتعمل على ضوابط دستورية تتمشى مع مصالحها حيث تكون بتناقض مع المبادئ الكونفورمية وهذا التناقض بين النظام الكونفورمي ومعطيات النظام الدستوري هو العمل الأساسي لعدم الاستقرار السياسي في أي مجتمع يحتوي على هذا التناقض.

المبحث الثاني

قراءة مسرحية للكونفورما للنص المسرحي العالمي

يعتبر المسرح مصدراً من مصادر الثقافة المهمة في الحركة الفكرية المعاصرة . فالمسرح يحمل معه دوماً قضايا الإنسان أفراده وأحزانه ، فكره ووجدانه ، ماضيه وحاضره وتطلعاته نحو المستقبل، انه وسيلة من وسائل الثقافة الأكثر تعبيراً لما يعترى المجتمع من تغيرات اجتماعية وسياسية وحضارية. والمسرح منذ بداية الخليفة أسهم في تنمية الإنسان وترقيته كما ورد في القرآن الكريم لما وجدناه عن قصة هابيل الذي قتل أخاه قابيل ، حيث قال الله تعالى في محكم تنزيله: (فبعث الله غراباً يبحث في الأرض ليريه كيف يواري سوءة أخيه قال ياويلتي أعجزت أن أكون مثل هذا الغراب فأواري سوءة أخي فأصبح من النادمين)^(٤١) إن المسرح أسهم في رقى الأمة فمع بدايته على يد أبو التراجيديا اسبيلوس- منذ خمسة وعشرون قرناً ، تلك البداية التي تعد تنوعاً للحضارة الإغريقية الرفيعة وطوال هذه القرون ظلت الدراما تعبر عن القيم الحضارية المتجددة وطموح الإنسان وسمو العلاقات الإنسانية . صحيح أن هذه المهام التي ألقاها العلماء على عاتق المسرح قد يقوم بها أي فن أو أي أدب آخر ولكن المسرح كما يقول الفنان الروسي كونساتانتين ستانيسلافسكي : هو أقوى المنابر جميعاً ، لأن تأثيره أمضى من الكلمة المكتوبة ومن الصحافة^(٤٢) . إذ ظهرت ظاهرة المذاهب الأدبية في الأدب العالمي بعد عصر النهضة ، وتطور الحياة الاجتماعية والاقتصادية وظهور الطبقة البرجوازية كقوة مؤثرة في المجتمع ، إذ أدى هذا إلى تحول الأدب

المسرحي من أدب ميثافيزيقي ، إلى أدب دنيوي، وهذا ما جعله يقترب من الحياة، فكانت بداية ظهور الكلاسيكية الجديدة، التي اتخذت من تقليد الأقدمين مبدأ لها، وسارت على القواعد التي وضعها منظر الألب القديم اليوناني والروماني مثل (أرسطو)، و(هوراس)، ومع تطور الزمن أصبحت كتابات الكلاسيكيين الجدد لا تلبي حاجة المجتمع ، لاسيما بعد ظهور اللغات المحلية، والظروف الاجتماعية، و السياسية والاقتصادية، التي سادت أوربا بعد الثورة الفرنسية، التي أزلت مفاهيم ونظاما وتقاليد، وأحلت محلها فلسفات، ومخترعات وأفكارا جديدة على المستويات جميعا ، ومنها المستوى الدرامي. لذا برز العديد من النظريات الفلسفية ،والنفسية، والوراثية، فضلا عن سيادة الآلة كعامل اقتصادي مهم كل تلك الأسباب جعلت كثيرا من الكتاب يبحثون عن منطلقات فلسفية جديدة لكتاباتهم فجاءت الرومانسية لتلبي متطلبات ذلك العصر، ثم جاءت الواقعية، والطبيعية، والتعبيرية، والرمزية والعبث واللامعقول. وقد ظهر كل مذهب من هذه المذاهب في عصر معين كثمرة لظروف، ذلك العصر ومقتضياته وفلسفته. فطغى على غيره من المذاهب و ظل سائدا ومسيطر حتى إذا فترت دواعيه تخلى تدريجيا لمذهب آخر. وقد ((جسد كل مذهب من هذه المذاهب لاسيما الرئيسة منها : الكلاسيكي والرومانتيكي، والواقعي، الحالة المزاجية، والذهنية، والنفسية ، والعاطفية لحياة مجتمعاتها، كل في عصره))^(٤٣)

وكانت نتيجة هذا التداخل بين المذاهب أن تعدد ظهورها في كثير من النصوص المسرحية ، إذ يمكن أن نجد ملامح لمذهبيين أو أكثر في النص الواحد. لكما في بعض نصوص (أبسن)، و(بريخت) ، و(يوجين أونيل) ، و(برانديللو) ، وغيرهم. أما على مستوى الوطن العربي، فإن هذه المذاهب وصلت إلى الكاتب العربي وتعرف عليها دفعة واحدة وليس على مراحل، كما في أوربا، إذ إن الحركة الثقافية ، والأدبية في العالم العربي المعاصر، قد ((تأثرت أكبر التأثير بكل هذه المذاهب التي اشتبكت وتداخلت في الحركة التجديدية العامة))^(٤٤).

المذهب الكلاسيكي

جاء التنظير لمفهوم الكلاسيكية بالفن الاغريقي ضمن اراء افلاطون وارسطو الجمالية، حيث ان "اليونان أول من اهتم بالمسرح، ووضع له نظاما خاصا"^(٤٥). فإن مبادئ المذهب الكلاسيكي صيغت وفق (معادلة) موزونة جمالية من عناصر ثلاثة هي (العقل ، التصور ، الشعور)، ولا يغلب فيها عنصر على آخر، وانما فيها من الانسجام والتكامل والكفاية للخروج بمنجز ابداعي مسرحي نتيجة التفاعل بين هذه العناصر وما ينتج من أثر خيالي وعاطفي على المنجز فهو يقوم على هذا التوازن"^(٤٦). ظهرت الكلاسيكية الجديدة الفرنسية في بداية القرن السابع عشر وهي وليدة تراكبات سياسية واجتماعية واقتصادية وفكرية وبالتحديد " تعتبر الفترة الواقعة بين عامي ١٦٦٠-١٦٨٥ من تاريخ الادب الفرنسي هي العصر الذهبي للمذهب الكلاسيكي الحديث في فرنسا، مهد الكلاسيكية في أوربا كلها، وهي تلك الفترة من حكم الملك لويس الرابع عشر، راعي الفنون والاداب وموجه الحياة الفكرية في العالم في عصره"^(٤٧). بلغت الكلاسيكية الجديدة الفرنسية ذروتها في "النصف الثاني من القرن السابع عشر، وقد اسهمت في ازدهارها عوامل وظروف عديدة ابرزها اهتمام لويس الرابع عشر ورعايته الاداب والفنون والعلوم ماديا ومعنويا وتقريبه الادباء الكبار منحهم المسكن والمتربات، ولذلك بلغت الحركة الادبية في عهده اوج الازدهار، فظهر في المسرح كورني وراسين وموليير وفي الشعر والنقد بوالو ... وفي الفلسفة ديكارت وباسكا"^(٤٨)

فالمبادئ الكونفورميا كانت قبل الكلاسيكية كانت مبادئ اوقيم قديرية، دينية وسياسية واجتماعية إلا أنها تطورت وأصبحت أكثر عقلانية، في العصر الكلاسيكي، وتسيد المبادئ بشكلها العقلي وهيمنتها بمزيد من

الضبط والامتثال نتيجة أيضا للروح الكنيسية المسيحية المنتشرة آنذاك والمنظورات العقلانية للتنظيم المجتمعي والسياسي وكل تلك العوامل هي الوعاء الذي يستوعبه مختلف ممارسات السلطة^(٤٩).

اذ تكون مسرحيات "(السيد وهوارس)(١٦٠٦ - ١٦٨٤) لكورني التي وصفته هذا الصراع الذي يكون بين الافراد والمجتمعات أي بين العاطفة والعقل (الواجب) وتقتضي غسل الإهانة بالدم والانتقام من أجل الحفاظ على القيم والمبادئ السامية والرسمية والمثل العليا منها (الشرف - الطاعة - الواجب - الفضيلة - الوطن - النبل - الشهامة) وبذلك مجد كورني الأفكار بصور البطولة الوطنية بنظرته الكلاسيكية للحياة "حبه للنظام الذي يقتضي منه احترام السلطة والخضوع لها هذه السلطة التي يجدها ضمن التجربة الإنسانية في السياسة والدين والاقتصاد والأخلاق الاجتماعية"^(٥٠).

في حين ركز هيغل في مفهومه للدراما من خلال النمط الكلاسيكي القديم من حيث تعبيره عنها (أن التراجيديا لا يمكن أن توجد من دون الإرادة الحرة. أما الخنوع فيؤدي بالصراعات والتناقضات إلى كوميديا)"^(٥١)

وهذا يجعل من اعتماد الإرادة كقدرة فعلية لتحكم الفرد بل ولمجابهة مصيره على عد أن المأساة الإغريقية تتخذ من البطل أنموذجا للعقل والخطيئة ومواجهة الآلهة والتطهير يكمن بخضوعه لحكم الآلهة. أن الأنظمة الكونفورييمية لدى (هيغل)* يأخذ في طبيعته متباينات عديدة ولاسيما في مراحل الجدال الهيجلي إذا ما رأينا أن وجود الموقف للذات هي اللحظة المثالية لتلاقي الأضداد ، بأنه الروح التي تبعث الحياة في العالمين المادي والروحي على السواء، صراع باطني داخلي هو مصدر الحركة والحياة والتطور"^(٥٢)

وفي عصر النهضة الأوروبية التي نشأت في القرن الرابع عشر واستمرت الى القرن السابع عشر انتعش المسرح وبدأ ولادة ثانية متأثراً بالمفاهيم الكلاسيكية وازدهار الآداب والفنون ومتخلصاً من قيود واطر المسرح الديني الذي أسره طيلة عدة قرون، في هذه الحقبة بدء المسرح بتشجيع الافراد في اشغال العاطفة المجتمعية فيما بينهم ونبذ كل ما هو منافي للقيم الإنسانية حيث انتصرت القوى العقلية في الانسان على عدد من قوى الظلام مثل الايمان في الخرافات، الجهل والقوى السياسية المستبدة "^(٥٣)

المذهب الواقعي

نجد في المسرحيات الواقعية غلبة طابع اليأس والنظرة السوداوية إلى الإنسان والحياة، وتناولت الواقع بتأثيرها بالعوامل الاجتماعية والأخلاقية والقانونية كون الفرد عنصراً يؤثر ويتأثر بالعناصر والظروف المحيطة به والمبادئ الكونفورييمية التي تقوم بتنظيم سلوك الافراد والمجتمعات ، وتحت الواقعية عن السلطة الدينية والسلطة السياسية وعبروا عن الواقع ونزلوا إلى الطبقات الدنيا في المجتمع وعبروا عن مشكلات الحياة الاجتماعية من خلال توكيد الذات سلطة العقل. حيث تقوم الكونفوريميا على حل مشكلات الفرد والمجتمع وهذا ما تجلى في مسرحيات (هنريك ايسن)"(١٨٢٨ - ١٩٠٦) في (بيت الدمية) عندما مثل حقوق المرأة والطلاق وتحسين أحوال المعيشة والإصلاحات السياسية حيث وصف نورا وهي تعارض الزوج وتحاول أن تلغي السلطة القمعية (الزوج). وتميزت مسرحية بيت الدمية بالسلطة الاجتماعية من خلال شخصية نورا التي كانت محاطة في دوامة السلطة والأنظمة والمبادئ الاجتماعية التي تفرض على الافراد حيث كانت يعوزها المال وتواجه السنن والعادات والتقاليد المجتمعية والسلطة الذكورية وسببت لها الضياع خاصة في خروجها من البيت"^(٥٤).

وطرحت المسرحية القواعد الكونفوريميا الدكتاتوريا حيث تعدد الطبقات والمشاكل الزوجية والحياة الروتينيه وجشع الآخرين ومعنى الصداقة واستغلال المواقف وسلطة المال التي توفر كل شيء وتحقق السعادة وأراد ايسن أن يقدم أعمالا تبين "الجانب السيء من ذلك المجتمع"^(٥٥) اقترن وجود المسرح الحديث

بظهور الواقعية، التي ظهرت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر نتيجة لعدة عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية ومعرفية. وتعد الحقبة السائدة بين عامي (١٨٧٠-١٩١٠ م) حقبة الواقعية التي ظهرت كرد فعل على الرومانسية واحتجاجا عليها من الناحية الموضوعية، وتهدف الواقعية الى وضع الادب والفن ضمن اطار الحياة الواقعية والحقائق اليومية للعالم المعاصر. وترتكز الواقعية على افكار بسيطة وهي يجب على الفن "ان يصور العالم الحقيقي تصويرا امينا، لذلك فإنه يجب ان يدرس الحياة المعاصرة عن طريق الملاحظة الدقيقة والتحليل المتأنى وعلى الفنان ان يفعل ذلك بدون انفعال، اي بدون حشر الذات، اي بموضوعية"^(٥٦) فأصبح للواقعية منهجا ادبيا ذا معالم خاصة وماهية مستقلة شملت الاداب الاوربية ولا تزال اثارها باقية ومستمرة في القرن العشرين، ومن اهم خصائص المنهج السوسيولوجي للادب الواقعي هو "النزول الى الواقع الطبيعي والاجتماعي والانطلاق منه، اي الارتباط بالانسان في محيطه البيئي وتفاعله وصراعه مع المحيط الطبيعي والاجتماعي ومن هنا يستمد الكاتب موضوعاته وحوادثه واشخاصه وكل تفصيلاته"^(٥٧) واهتم الأسلوب الواقعي الذي انتصر على الرومانسية بالعناية بالحقبة الموضوعية والذهنية لحياة المجتمع، حاملاً وجهة النظر السليمة سواء كانت اجتماعية أو أخلاقية أو فلسفية أو سياسية، مثيراً متطلبات واحتياجات الجماعات والطبقات العريضة من المجتمع، معتمداً على النظريات الديمقراطية، وقد هدفت الواقعية الى إظهار الناس كما هم لا كما يجب أن يكونوا، وقد ساعدت الأوضاع العامة وظهر (هنريك أبسن ١٨٢٨-١٩٠٦) في هذا العصر ليجعل من مسرحياته مرآة للعصر والمجتمع، واستقلال ذاته الإنسانية، ودفاعه المستميت عن الحريات بما فيها حرية المرأة وإرادتها الواعية "^(٥٨) وتعد مسرحية (بيت الدمية) من أفضل مسرحيات (أبسن) فهي ثورة ضد المقاييس والأعراف المسرحية حيث تكون هنا الكونفورما التي تقوم على حرية الافراد فالواقعية أنصبت على الاهتمام بالطبقات الاجتماعية المتعددة بما فيها الوسطى والفقيرة والمهملة وعدم الاقتصار على شرائح النبلاء، والأرستقراطيين، وكبار البرجوازيين"^(٥٩) فعالجت القضايا الإنسانية والمجتمعية بأسلوب واقعي مركزة على المحرك الأساس في ذلك الا وهو الإنسان ومن خلال العلاقات بين الإنسان وذاته (الغريزة ، الطموح ، الفكر ، الواجب وغيرها) ومن خلال علاقاته مع الإنسان الآخر الطبيعة بشكل تفاعلي لا استنساخاً صورياً أو نقلاً حرفياً بل ومع بـ"عملية إتصال وجداني واع بين ذات الكاتب والواقع الموضوعي بحيث يتحول الواقع أثناءها من مناخه الزماني والمكاني خارج الذات إلى مناخ الموقف الإنساني داخل الذات ومنه يتخذ الواقع صورته الفنية الجديدة"^(٦٠) وترتكز الواقعية حالها حال سائر الاتجاهات المسرحية على المحاكاة والتقليد والمبادئ والانظمة للشكل الخارجي للظاهرة دون اللوج إلى حقيقتها وواقعها الداخلي ، لأن الفن " ينبغي أن يقدم تمثيلاً دقيقاً للواقع ولهذا يجب ان يدرس الحياة والعادات من خلال الملاحظة الدقيقة والتحليل المرهف ، وينبغي ان يؤدي هذه الوظيفة بطريقة موضوعية خالية من العواطف والنزعات الشخصية"^(٦١).

المذهب التعبيري

ظهرت الحركة التعبيرية كرد فعل على مذاهب أدبية وفنية مثل الرومانسية والطبيعية في المانيا ،كون هذه المذاهب تدعوا إلى الهدوء والاستقرار والسكون في طروحاتها في وقت عصفت به الحروب ، مما دعى إلى توجه في مختلف المؤسسات والتيارات الفكرية والثقافية ومنها المسرح ، لتنتقل ما يعترى الذات الإنسانية من حالات تمزق ودمار وتشظي ، فالتعبيرية " هي حركة فنية ثائرة تجمعت تحت لواء الإيمان بإنسانية جديدة. أرادت أن تمحو كل أشكال الواقع التي أثبتت الحرب فسادها، وتقضي قضاء تاماً على كل قيم التراث والحياة البرجوازية والسياسية والفنية التي أدت إلى الحرب أو على الأقل لم تقف في وجهها"^(٦٢)

أما التعبيرية فقد جاءت لتعبر عن صرخة الروح وما في دواخل النفس البشرية فهي تهدف " إلى تصوير أعماق البشرية وتجسيد مكونات العقل الباطني لأن حقيقة الإنسان تكمن في أعماق ذاته لا في مظاهره الحسية " (٦٣). لأن أغلب نصوص العقد الأول والثاني من القرن العشرين تحمل المفهوم الحسي ، وتمتاز بالذاتية المفرطة وإيمانهم بهذه الذاتية هي الحقيقة الصادقة ، وامتازوا أيضاً بالوعي الاجتماعي ضد الثورية ليصبح العالم الخارجي مطابقاً لرؤياهم الخاصة . أمثال المسرحيات التي كتبت في التعبيرية ما هي إلا تصور تجارب الإنسان في تخلصه من أثقال الحياة المادية والروتين اليومي ، وتقرب الشخصيات التعبيرية من السلطة السياسية وتقرب إلى الروح النفسية وسلطتها كونها حركة روحية و سياسية تهدف إلى إعادة تشكيل الإنسان والمجتمع (٦٤).

ومن أهم كتاب المسرح التعبيري (يوجين أونيل) (١٨٨٨ - ١٩٥٣) ومن مسرحياته (الإمبراطور جونز والقرد كثيف الشعر) ففي مسرحية (الإمبراطور جونز) حيث أشار (البرادعي) إلى وجود سلطتين مهمنتين في نص جونز إضافة إلى محور بناء المسرحية وهي السلطة الذاتية النفسية التعبيرية المتشكلة في شخصية جونز وامتلك أيضاً الروح السياسية القومية والاختلافات اللونية والعرقية حيث " اختار أونيل بطلا زنجيا لمسرحيته وحركه هو كما يريد لا كما يريد الإنسان الأسود، واختار له جزيرة سكانها زنوج وطعم بهذا الخلق إنسان أبيض يتخذ دور الافاق والكذاب... الزنجي يقتله زنوج مثله ، والسكين صنعها الإنسان الأبيض (٦٥). اما مسرحية (القرد كثيف الشعر)، فأنها تصور صراع الإنسان مع نفسه، عندما يحاول (يانك) الخروج من مكانه يجد نفسه مذموماً وغير مقبول في المجتمع ، فتبدأ سلطة المجتمع بقسوتها عليه او هذه الأنظمة والقواعد الكونفوريمة التي يفرضها المجتمع على الافراد بعدما كان يحس نفسه سيد القاع فأراد أن يعبر ويخلق صورة وهمية لذاته (٦٦)، فهو أشبه بصراع الوعي (الحقيقي) واللاوعي (الوهم) فأراد (يانك) أن يعبر عن نفسه وروحه بسلطته الذاتية إلا أنه اصطدم بسلطة المجتمع القاسية ورجع إلى بؤرته مرة أخرى بإخراج القرد من قفصه والدخول مكانه، وعبرت المسرحية عن صراع سلطة طبقات المجتمع بعدما شعر أنه فقد الشعور بالانتماء وتحطمت حياته المثالية حيث كانت الكونفورما تختلف بمبادئها واحكامها من مجتمع إلى اخر وعي التي يتميز لها مجتمع عن آخر من حيث السلوك وبمواجه الظواهر المختلفة وبطبيعة العلاقات الاجتماعية وهذا الاختلافات نتيجة لعدم التفاهم والتسامح بينهم و الاختلافات بين الافراد في الإطار الكونفورمي الواحد نتيجة إلى اختلاف علاقات الافراد اتجاه الكونفورما مما جعله يهتز ويفقد الثقة بنفسه ويأس من حياته العملية ويرجع إلى سلطة الجسد (٦٧)

مذهب العبث واللامعقول

نتيجة الظروف التي مر بها العالم من حروب والتوتر الشديد بالعلاقات بين الشرق والغرب وما خلفته من سلبيات على العلاقات بين افراد المجتمع ، أدى بالبعض إلى البحث عن تغيير في المحتوى المسرحي من شكل ومضمون ، فظهر مجموعة من الفلاسفة المحدثين برؤى متجددة ومختلفة في الفكر ليرسموا ملامح مدرسة فكرية فلسفية مسرحية أو منهج أطلق عليه العبث أو اللامعقول لتكون ردة فعل عدمية على الوحشية وغرف الغاز والقنابل الذرية التي شهدتها الحرب أو الكشف عن الجانب السلبي في وجودية (سارتر) (٦٨) أما ما امتازت به مسرحيات اللامعقول من إثارة الخيال وفقدان المنطقية في العلاقة بين السؤال والجواب واستعمال الأصوات ذات المعنى والإكثار من استعمال الصمت وهذا ما تميزت به شخصيات الكاتب الايرلندي (صموئيل بكيث) (١٩٠٦ - ١٩٨٠) بالصمت واستخدام الأصوات ذات المعنى وامتازت شخصياته أيضاً بالروح السوداوية والتشاؤمية (٦٩)، وقد ولدت السلطة في مسرحية (في انتظار غودو) في نفس (فلاديمير واسيزاغون) اللذين ولد لديهما من بداية المسرحية حتى نهايتها فهما يقضيان وينتظران في نفس

المكان الذي يأملان مجيء غودو حتى يتفاهم مفهوم الانتظار لديهما وكلما زادت سلطة الانتظار حاولا شنقوا أنفسهما أمام الشجرة شجرة الأمل^(٧٠) ومن مميزات مسرح العبث العدد القليل للشخصيات ومحدودية الرطوبة والظلام المصحوب بضوء خافت سمات المكان في مسرح العبث ، أما الفلسفة في ضيق المكان الذي يعبر عن الانعزال وعدم الاختلاط مع المجتمع والذي يعطي صفات الخوف والنفور عن العالم ، هو نفسه من يعطي الأمان والطمأنينة لأبتعاها عن أن ما يميز هؤلاء الكتاب وغيرهم من الكتاب الأقل شهرة ممن سبقهم من المسرحيين السابقين الذين أظهروا اهتماما مشابها في كتاباتهم هو السماح للأفكار بتكوين الشكل إضافة إلى المضمون ويهمل كل مظهر للتركيب المنطقي والربط المعقول بين فكرة وأخرى في جدل قابل للتطبيق فكريا^(٧١)

اذ شهد الوطن العربي ولادة الدراما المسرحية في منتصف القرن التاسع عشر تقريبا تسبقها ظهور ملامح الحركة المسرحية منذ آلاف السنين بصورة الفن الجماعي من خلال إلقاء الخطب والقصص والأشعار على الناس في القصور والشوارع وخاض المؤلف السجلات الفكرية والاجتماعية والسياسية والدينية ، وتبلورت موضوعاته وقضاياها التي يستند عليها في طروحاته الدرامية ومن تلك السجلات ارتسم الكاتب سلطة مهيمنة في النص. وتأثر العديد من الكتاب العرب بفعل الترحال والتماس أمثال (مارون النقاش - واما خليل القباني - ويعقوب صنوع - وغيرهم) وهيمنت السلطة الاجتماعية ثيمات مسرحية (القباني)* التي استلهمت التاريخ والتراث في معالجاتها للحوادث والشخصيات في بيئة محلية. حيث صور القباني البيئة المحلية الاجتماعية التي تعبر عن معاناة الإنسان في صور سجن العادات والتقاليد التي تحاصر المجتمع بالأفكار الرجعية^(٧٢) وادخل القباني في العديد من نصوصه الشعر والغناء والرقص محاولة سلطوية في بيئة جديدة " نمو موهبته الموسيقية والشعرية جعلته يقم الشعر والموسيقى في كل مشهد من مشاهد الروايات تقريبا ليطرب الجمهور . ويقدم الرقص بما يحمله من جو الموشحات والإنشاد الجماعي^(٧٣)"

وكتب (توفيق الحكيم)* أيضا مسرحيات تاريخية وأسطورية واجتماعية وسياسية بأسلوب واقعي وغير واقعي وأيضا امتاز بتقديم مسرحيات ذات سلطة دينية أمثال (أهل الكهف- ومحمد) فقد كتب بالعامية والفصحى وما بينهما ، ذات طابع اجتماعي واقتصادي وسياسي وتاريخي وأسطوري وفكري وخيالي وديني ، ولم يستقر على أسلوب واحد وإنما كان متغيرا^(٧٤) وتأثر أيضا في نصوص المسرح الإغريقي وكتب مسرحيات ذات السلطة الدينية واعتبر أن التراجيديا الحقيقية تقوم على أساس الصراع بين الإنسان والقوى الإلهية^(٧٥) ويرجح أن اغلب النصوص العربية ومن ضمنها كتابات الحكيم التوفيقية والانتقائية هي مجابهة لقضايا العصر آنذاك ، فيرى أن البلدان العربية كانت تبحث عن التحرر الشخصي والسياسي والاجتماعي والاقتصادي والفكري ومحاولة أيضا لتحديد العلاقة بين الدين والعلم والتطور^(٧٦).

انطلقت بدايات المسرح العراقي الحقيقية من محافظة الموصل على يد القديس (حنابش) الذي بدأ بتنظيم الحفلات المسرحية المدرسية مقدما مسرحياته الكنسية والتبشيرية أمثال (ادم وحواء - وطوبيا - يوسف الحسن) ويشير (علي الزبيدي) أن تلك المسرحيات مقتبسة أو معربة عن التمثيليات الدينية الفرنسية أو الانكليزية، وهي نوع من السلطة الأخلاقية الدينية كما في مسرحيات العصور الوسطى ولكنها أهملت رغم وجودها قبل ١٨٨٠ وذلك لقلة عدد المسيحيين في البلاد وتواجدتهم في مناطق جغرافية معينة من البلاد دون غيرها^(٧٧)، وكما نشطت أيضا المسرحيات التاريخية التي تحمل مفهوم السلطة السياسية والاجتماعية من خلال ما طرحته من مواضيع وقصص والوقائع التاريخية كفتح أورشليم وأسرار اليهود وسببهم إلى بابل في مسرحية (نبوخذ نصر) التي كتبها الخوري (هرمز نورسو الكلداني المارديني)^(٧٨)

وكتب (سليمان الصانع)* مسرحيات التاريخية والدينية ذات السلطة السياسية والاجتماعية والأخلاقية حيث تميزت مسرحياته المقتبسة موضوعاتها من القصص التاريخية العراقية القديمة ومشاهد الفضيلة من القصص الدينية باللغة الدرامية العامة والفصحى.^(٧٩)

ما أسفر عنه الإطار النظري من مؤشرات:-

- ١- ارتكزت الكونفورما أسلوب تفاعلي اختزالي مختلف بالمبادئ والاحكام ما بين مجتمع واخر من حيث السلوك ومواجهه الظواهر المختلفه وطبيعته العلاقات الاجتماعيه.
- ٢- اهتمت الكونفورما على ثنائيه الانسان والمجتمع.
- ٣- تعد الكونفورما عمليه كبح مساعي وافعال واقوال الفئه المقاومه للتغير.
- ٤- انطوت الكونفورما على بناء الارتباط العاطفي مع الافراد في المجتمع.
- ٥- جعلت الكونفورما الانسان أداة فعالة حرة تسعى الى تأكيد ذاتها واثبات نجاحها اذ يتحد مع الكل بين المجموعه بحيث يضع كل واحد شخصه وقدرته في الشراكة تحت سلطات الإرادة العامة .
- ٦- إن الكونفورما ، باعتبارها تراكماً تاريخياً اختزالياً للوعي حول تنظيم العلاقات الاجتماعية.
- ٧- تلعب الكونفورما دور المحرك الذي يضبط تصرفات وسلوك الافراد كي لا يبلغ المجتمع برمته في حالة الضعف.
- ٩- شملت الكونفورما حياة الانسان وسلوكياته الناتجة من التراكمات المعرفية والتاريخية من لغة وعادات وتقاليد ومعتقدات.

الدراسات السابقة :

لا توجد دراسات سابقة.

الفصل الثالث

(إجراءات البحث)

إجراءات البحث

درست الباحث في هذا الفصل الإجراءات التي سارت على وفقها في صدد الإجابة عن التساؤل الذي ورد في مشكلة البحث ،ولتحقيق هدف البحث ومن ثم التوصل -بعد ذلك - الى النتائج التي تكشف عنها الإجراءات:

أولاً: مجتمع البحث:-

يتألف مجتمع البحث من عينة البحث المذكورة في عنوان البحث .

ت	اسم المسرحية	المخرج	مكان العرض	سنة العرض
١.	انا وجهي	عواطف نعيم	(مسرح الرشيد)(مسرح الرافدين)	٢٠٢٢

ثانياً: عينة البحث :-

تم الاعتماد على اختيار العينة والتي تتضمن العينة الموجودة في مجتمع البحث وهي مسرحية (انا وجهي):

أداة البحث :

تم الاعتماد على ما أسفر عنه الاطار النظري من مؤشرات كأداة للبحث .

منهج البحث :

اعتمدت الباحث على المنهج الوصفي التحليلي في تحليل عينة البحث كونه يتلائم مع أجراءة البحث .

عينة البحث

اسم المسرحية : انا وجهي

اسم المخرج : د. عوطف نعيم* ٨٠

مكان العرض : مسرح الرشيد - مسرح الرافدين

سنة العرض : ٢٠٢٢

الشخصيات:-

١- امرأة (١)

٢- امرأة (٢)

٣- امرأة (٣)

قصة المسرحية

العرض يمثل رحلة ذهنية لشخصية تبحث عن ذاتها الضائعة التي تعني بالنسبة لها شخصيتها وهويتها وتحدد انتماءها الإنساني والوجه الذي تقابل به الناس والذي غابت ملامحه وضاعت وسط فوضى الأقنعة وكل شخصية من شخصيات المسرحية ترمز الى جانب من جوانب الشخصية التي تبحث عن وجهها الضائع فالمرأة الثالثة المقعدة على كرسي للمعوقين ترمز الى الضمير المراقب الذي ينتقد أي تصرف أو سلوك تقوم به الشخصية ويقوم بسؤالها عن كل شيء، ويستهن إجاباتها وهو غير راض عنها على الدوام وبالرغم من كل ما يمارسه من دور إيقاظي فإن هذا الضمير أصبح مقعداً ومعوقاً لا أحد يسمع كلامه أو يهتم به أما المرأة الثانية وهي المرأة الشابة ترمز للمستقبل الذي ستؤول إليه رحلة البحث عن الذات والذي سيتضح في النهاية على أنه هو الوجه الضائع، أو الذات الضائعة التي تبحث عنها الشخصية الرئيسية وهذا الوجه ستجده المرأة - في الختام - بين وجوه الشباب الذين انتظموا ضمن ثورة شباب تشرين والذين خرجوا للبحث عن وطن وهكذا تخلص المسرحية في مستواها الرمزي الى: أن الوجه الضائع يمكن أن يعود إن عاد الوطن المضيع .

تتوزع رحلة البحث عن الذات على ستة مراحل تمثل كل مرحلة منها بحث عن هدف ما فالبحث الأول يكون هدفه (البحث عن فعل) والبحث الثاني يكون هدفه (البحث عن وجه) والبحث الثالث هدفه (دفاع عن الذات) والبحث الرابع يستهدف (البحث عن حب وحنان ووفاء) أما البحث الخامس فيستهدف (بحثاً عن وجه حقيقي وسط أقنعة الزيف) وتختتم رحلة البحث ببحث سادس يمثل (العثور على الوجه الضائع) أو العثور على الذات الضائعة.

تحليل المسرحية :

تضمنت المسرحية حالات متعددة نتجت عن الصراع نتيجة التراكمات والاحكام والمبادئ والقيم التي تدل على السلوك والطبيعة الإنسانية وبمواجهة الظواهر المختلفة وبطبيعة العلاقات الاجتماعية من خلال العرض المسرحي الذي تضمن صراعاً بين الأفكار وليس صراعاً بين الارادات وهذا الصراع ثلاثي الأطراف إذ يتم بين أفكار رسخت في ماضٍ كان مليئاً بقيم النبيل والعدالة وبين أفكار أمتلاً بها الحاضر ورسختها مظاهر الكذب والفوضى والسرقة والقتل المجاني والدماء وكل هذه المظاهر ارتدت أقنعة مزيفة لا تستطيع أن تخفي ما تبطنه اما الطرف الثالث في صراع الأفكار هذا فهو يتمثل بأفكار تبنتها أجيال شابة أحست بضياعها بعد أنضاع منها الوطن فأبترت للبحث عنه والمظاهر التي رسختها قيم الظلم والصلالة والفساد ناشداً السمو الى قيم تدعو للفضيلة والسعادة والأمل.

-من ذكر القتلى هنا..؟

- من يقتل من..؟

ظهرت اشتغالات الكونفوريزما دور المحرك الذي يضبط تصرفات وسلوك الافراد كي لا يبلغ المجتمع برمته في حالة الضعف في زمن الضياع وفي وسط الفوضى وعدم الوضوح في كل شيء وفي ظل الأزمات المتلاحقة التي تلتهم كل أزمة فيها سابقتها لتصبح أضخم وأعقد من المتقدمة عليها وفي وسط كل الخسارات التي يدفع ثمنها المواطن العراقي المسالم تتضخم مأساة هذا المواطن ويكون تأثيرها أكثر قسوة وأشد ضراوة على المرأة العراقية التي يسكن قلبها البيت والأب والأم والأخ والأين ونتيجة هذه القسوة وشدتها والمصاحبة لمهيمنة القتل التي سادت في زمننا المعاصر وبشتى أنواعها سواء القتل الأرهابي أو القتل الطائفي أو القتل على الهوية أو القتل على الانتماء أو القتل لمن يطالب بوطن

-انها انا واجهكم بلا خوف او تردد واحمل معي لوعت كل النسوة اللواتي أحببت شقيقات حاملات ثائرات هن معي في دمي استمد قوتي من صمت ترددهن ...نعلم مايمكن ان نصبح عليه؟

تضمنت اهتمامات الكونفوريزما واشتغالاتها على ثنائيه الانسان والمجتمع تتطوي على الدكتاتورية وعلى العقاب تجعلنا اكثر ميلا إلى تأييد فولتير حين يقول بأن الإنسان ليس حرا أبدا وما يعتقد أنه اختاره بحريته هو خيار ما كان يمكن أن يختاره لان ما أريد ان أفعله اريده بالضرورة اريده رغماً عني وليس طوعا اي انها تطرح مجموعه من الخيارات تختلف كميتها ونوعيتها من نظام إلى آخر وبقدر ما تزيد من الخيارات المطروحة سوف تزيد من حرية الانسان من خلال الحوار .

-اين الخيار فيما يحدث أين...؟

-لطالما سيرني الآخرون تحكمو في مصيري رسمو ما يريدون كيف أكون كيف اسمو أسير كيف وانا وجه -بأبتسامة من بلد...؟

-حاضر حاضر... نعم نعم... بلا بلا...؟

-روبورت.. ضاع مني وجهي انا لااذكر لون عيني لو شعري وجهي وحده الذي ضاع....؟

مسرحية انا وجهي (١)

أن ما صاحب وأد - نداء الحرية والوطن والتعبير عن الرأي والرأي الآخر- من عنف ودماء ، جعل المرأة العراقية التي يسكن اليها الرجل أبا كان ام زوجا او حبيباً أو أبناً أو أما أو أخاً، تتشطر وتنشظى الى شخصيات متعددة؛ أجملتها مسرحية (أنا وجهي) بثلاث شخصيات نسائية : الأولى تمثل المرأة العراقية المعاصرة، والثانية تمثل المستقبل المجهول، والثالثة تمثل الرقيب الداخلي أو (الضمير)، الأولى ضاع وجهها وضاعت ملامحها وضاعت شخصيتها بسبب كثرة الاحباطات والانتكاسات والحروب والقتل المجاني والموت المستشري في كل زمان ومكان، إذ فقدت (هي) - المرأة الأولى- كل أحبابها وفي مقدمتهم الأب والأم والأخ، ولم يعد لها من يسندھا ويحميها وسط عالم عنيف متوحش يغتال كل معنى للحياة.

دم.. دم.. دم..؟

من دم إلى دم..؟

من تسليين انتي وحدكي من يعرف....؟

-انا لست بهذه القسوة ولست بهذا التردد...؟

-هذا هو القانون الذي الزمني ان افعل إليك ما يفعلون للميت من حق ياخي العزيز...؟

تظهر اشتغالات الكونفوريزما في عمله كبح مساعي وافعال واقوال الفئه المقاومه للتغير من خلال مستقبلها المجهول الذي يضيع هو الآخر في سلوكيات متمردة من أبرزها أدمانه المخدرات، وهو ويهرب امامها ما يضطرها لملاحقته وخوض صراع متواصل معه وصوت الحاضر المحبط الضائع وسط الانتكاسات والفوضى والقتل والدماء والعنف اذ تختلف بمبادئها واحكامها من مجتمع إلى اخر التي يتميز لها مجتمع

عن آخر من حيث السلوك وبمواجهه الظواهر المختلفة وبطبيعة العلاقات الاجتماعية نتيجة لعدم التفاهم والتسامح بينهم، ومن خلال هذا الحوار

الذي يكون مقاومة ضد القتل وضد القوانين التي تفرضها السلطة وتجسد معاناة المرأة اينما كانت وتعدد الوجوه التي تستخدمها في الحياة سواء وجوه سياسية، اجتماعية، عائلية، وكل ما تعانيه هذه المرأة لتصل الى وجهها الحقيقي. تتجسد بشخصية المرأة الواحدة التي تعبر عنها ثلاثة شخصيات، و (انا وجهي) تعبر عن معاناة المرأة بصورة عامة والعراقية بصورة خاصة وهي تبحث عن وجهها الحقيقي طوال هذه السنين تبحث عن الذات، الفكر، العقيدة، البحث عن الحرية والمساواة، الخير ونبذ الشر، تبحث عن نفسها في ظل هذه المتاهات التي يعيشها البلد، تبحث عن وجهها الحقيقي لنشر العدل والحرية ومساواتها مع اخيها الرجل للمطالبة بالحرية والديمقراطية والحب والسلام وهذا ما رسمته ملامح وجه المرأة العراقية ووجدت وجهها الحقيقي في ساحات تشرين تقف جنباً الى جنب مع اخيها الرجل ليرسم وجهيهما معا بدماء الشهداء للمطالبة بالعدل والسلم والسلام بعيداً عن القتل والدمار والبحث عن غد مشرق يعم بالامان لينعم العراق بفرح دائم.

مسرحية انا وجهي رقم (٢)

وجسدت الفنانة شذى سالم وسمر محمد وشيماء جعفر، معاناة المرأة وتعدد الوجوه التي تستخدمها في الحياة السياسية، والاجتماعية، والعائلية، وكل ما تعانيه المرأة لتصل إلى وجهها الحقيقي. وتعتبر الشخصيات الثلاث في أنا وجهي، عن بحثها الدائم عن وجوهها الحقيقية طوال هذه السنين، وما يمثل البحث عن الذات، والحرية والمساواة، والبحث عن الخير ونبذ الشر، في ظل هذه المتاهات التي يعيشها البلد. ويتطرق العمل الى الشخصية الحقيقية والوجه الحقيقي الذي جذبه المرأة في ساحات التظاهرات ابان انتفاضة تشرين الاول عام ٢٠١٩، وهي تقف جنباً الى جنب مع اخيها الرجل ليرسم وجهيهما معا بدماء الشهداء للمطالبة بالعدل والسلم والسلام بعيداً عن القتل والدمار.

نتائج البحث:

استناداً لما ورد في الإطار النظري وبعد تحليل العينات بالاستناد إلى (أداة البحث) وبغية تحقيق هدف البحث توصل الباحث إلى جملة نتائج، وكالاتي:

- ١- مثلت العوامل الحياتية من اهم الأسباب التي أدت الى ظهور اشتغالات الكونفورما في العرض المسرحي نتجت عن مبادئ الصراع الدائر بين الشخصيات صورة الصراع المركزية اعتمدت ثنائيات (الحياة/ الموت) - (الولادة/ العدم) - (الواقع/ الحلم) - (السلام/ الحرب) وهي متناقضات اكدت التأثير وفق اضطرابات المحيط. التي تظهر بشكل واضح في عينة البحث.
- ٢- اعتمدت اشتغالات الكونفورما ما بين العودة من الموت بافتراضية تصارع مع الموت وفي كشف خفايا الذاكرة او بالهروب الى تداعيات الماضي ونكران الواقع المؤلم او إبراز وحشية الذات وأفعالها الشيطانية في دموية القتل ومواجهة الآخر والاقتناص منه، كما في عينة البحث.
- ٣- تراكم وجهات النظر الاجتماعية من خلال قوة التقاليد والمعتقدات والمبادئ، اذ ظهرت في عينة البحث. امرأة من خلال ضياع وجهها وضاعت ملامحها وضاعت شخصيتها بسبب كثرة الاحباطات والانتكاسات والحروب والقتل المجاني والموت المستشري في كل زمان ومكان، ومن خلال المبادئ والأنظمة التي تفرض على الافراد.
- ٤- ساعدت الدراسة على استثمار الخطاب المسرحي في الحث على توحيد الصف والالتفات لقضايا الوطنية المشتركة لمصلحة كل الأطراف ومحاربة الظلم والاجتماع على كلمة واحدة اذ جعلت الكونفورما الانسان أداة فعالة حرة تسعى الى تأكيد ذاتها واثبات نجاحها اذ يتحد مع الكل بين

المجموعة بحيث يضع كل واحد شخصه وقدرته في الشراكة تحت سلطات الإرادة العامة من خلال الحوار (لماذا ننتظر) وهل سنظل كأصنام تنتظر، كان واضح في عينة البحث . من خلال اتفاق مجموعة من افراد المجتمعات على ان يغيروا القوانين الموت والحرب .

٥- اكدت على اشتغالات الكونفوريم على كبح مساعي وافعال واقول الفئة المقاومة للتغير التي تظهر في عينة البحث من خلال جسدي انثوي يحاول الهروب اراده المخرج ان يتجسد في عمق اعلى المسرح بحاجز حديدي محاولا هذا الجسد الهروب وهو يحاول التسلق والصعود لعالم اخر عالم مجهول لكن لامفر من الخلاص مهما كانت النتائج لاجدوى، من خلال المخلص الذي ينتظره الناس لكي يخلصهم من التشرد والالم ولكن دون جدوى وانتظار الموت جالسا وانت تنتظر غير قادر ان تبقي نفسك علي الفعل لأنك إما نسيته بفعل المدة الزمنية الطويلة التي أستغرقتها في الإنتظار وإما انك أصبحت غير مؤهل للفعل عاجز عن مباشرة وممارسة الحياة.

٦- تعزيز الوحدة الوطنية والمواطنة والادماج الاجتماعي رغم الأوضاع التي يعيشها البلد اذ تبحث عن نفسها في ظل هذه المتاهات التي يعيشها البلد، تبحث عن وجهها الحقيقي لنشر العدل والحرية ومساواتها مع اخيها الرجل للمطالبة بالحرية والديمقراطية والحب والسلام .

❖ الاستنتاجات:

١. اعتبرت الكونفوريم بوصفها اسلوب تفاعلي اختزالي مختلف بالمبادئ والاحكام في عروض المسرح اذ ظهرت انشغالاتها في الشخصيات المسرحية ما بين مجتمع واخر من حيث السلوك ومواجهه الظواهر المختلفه وطبيعته العلاقات الاجتماعية.
٢. ظهرت الكونفوريم في سلوك شخصيات العرض المسرحي عن طريق الصراع والحرية والثورة ووحدة المجتمع والحب والتعاطف والتغير والثبات والانتظار والعادات والتقاليد والمبادئ والافراد والمجتمع .
٣. ان انشغالات الكونفوريم تختلف من عرض مسرحي لأخر تبعا لدرجة العوامل المسببة لها والتي تحمل صفات كونفوريمية والبيئة الحاضنة لها .
٤. ظهرت الشخصيات في عروض المسرح مستمدة من الواقع العراقي بما يحمله من صراع وضغوطات سياسية واجتماعية وعادات وتقاليد وأنظمة وتأثيرها اليومي على حياة الافراد والمجتمعات .
٥. ان الصراع ورفض الواقع والعادات والتقاليد والأنظمة والقوانين التي تفرض على الافراد والمجتمعات بصورة عامة تكون لها دور كبير في عروض المسرح العراقي .

هوامش البحث :

- ١- الدروبي، محمد: وعي السلوك الكونفوريم والرأى العام، ص٦٤
- ٢- المصدر نفس: ص٦٤
- ٣- المصدر نفس: ص٦٤
- ٤- فؤاد، افرام: منجد الطالب، دار الشرق، ط٣، بيروت، ١٩٨٦، ص ١٤٨
- ٥- مجدي وهبة وكامل المهندس: معجم المصطلحات العربية في اللغة والادب، بيروت مكتبة لبنان، ١٩٧٩، ص٢٠٧
- ٦- الحسري، عبد السلام: النقد والحداثة دار الطليعة، بيروت، ١٩٨٣، ص٩٠٨.
- ٧ - الدروبي، محمد: وعي السلوك الكونفوريم والرأى العام، ص٦٠

^٨ -لفته، حميد: دراسة في السلوك الاجتماعي - المغامر-الانتهازي-البطل المناضل ارستو تشي جيفارا نموذجاً ، مقالات صوت اليسار العراقي ، <http://saotaliassar.org/Frei%20Kitabat/Hied/ChiJevara.htm> ، ٢٠٢٢ ١١/٢٣

^٩ -ليرنر، غيردا ، نشأة النظام الأبوي، تر: اسامة إسبر، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، (د ت)، ص ٤١٣ - ٤١٤.

* إيفان بتروفيتش بافلوف) بالروسية (14) - Bah letpoB4 aBOB :سبتمبر ١٨٤٩ ٢٧ فبراير ١٩٣٦ هو عالم وظائف أعضاء روسي، حصل على جائزة نوبل في الطب في عام ١٩٠٤ لأبحاثه المتعلقة بال جهاز الهضمي أشهر أعماله نظرية الاستجابة الشرطية التي تفسر بها ومن التعلم. للمزيد،

https://ar.m.wikipedia.org/wiki/%D8%A5%D9%8A%D9%81%D8%A7%D9%86_%D8%A8%D8%A7%D9%81%D9%84%D9%88%D9%81

** نوري بن جعفر بن علي الجليبي (١٩١٤ - ٧ نوفمبر ١٩٩٢) عالم نفس وفيلسوف تعليم عراقي. ولد في القرنة بولاية البصرة العثمانية ونشأ بها في أسرة فلاحة. درس فيها الابتدائية والثانوية، وبعد تخرجه عُيِّن مفتشاً لمدارس البصرة، ثم انتقل إلى بغداد ودخل دار المعلمين العالية وتخرج فيها. تنقل بين عدة مناصب إدارية ثم بعث من قبل الحكومة العراقية إلى الولاية المتحدة لدارسة الطب حتى نال مرتبة الدكتوراه، وكان من تلامذة جون ديوي. رجع إلى العراق سنة ١٩٤٩، وعُيِّن أستاذاً في الجامعات

https://ar.m.wikipedia.org/wiki/%D9%86%D9%88%D8%B1%D9%8A_%D8%AC%D8%B9%D9%81%D8%B1

^{١٠} -لفته، حميد: مصدر سابق

* أميل دوركهيلم (١٨٥٨ - ١٩١٧) : هو فيلسوف اجتماعي فرنسي ولد في مدينة إيبيليا شرق فرنسا من أسرة يهودية وتوفي سنة ١٩١٧ في باريس، دخل مدرسة المعلمين العليا في باريس، حصل على شهادة الفلسفة وبعدها سافر الى ألمانيا لتمام دراساته عاصر الأوضاع والتحولات السياسية والاجتماعية والفوضى العارمة التي لحقت بالواقع الفرنسي وبدأ ينشر مقالات بعنوان (الدراسات الحديثة في علم الاجتماع) و (علم الاخلاق الوضعي) ومن اهم مؤلفاته (قواعد المنهج السوسيولوجي) و (الانتحار) و (تقسيم العمل الاجتماعي). للمزيد ينظر، عبد الرحمن بدوي، موسوعة الفلسفة، ج١، ص ٢٨٠. والمصدر امل دوركهيلم : قواعد المنهج في علم الاجتماع تر: محمود قاسم ومحمد بدوي (مصر : الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٨) ص ٥٠٤.

^{١١} -الدروبي، محمد: المصدر السابق، ص ٦٠.

^{١٢} محمد، يحيى: نظرية دوركايم والعقل الجمعي، <https://fliphtml5.com/zdwj/yhcy/basic>، ص ١

^{١٣} -دورتيه، جان فرنسوا، معجم العلوم الإنسانية، بيروت ، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، ٢٠٠٩ ص ٤٧٦.

^{١٤} -إبراهيم، ريكان، رؤية نفسية للفن ، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة ، ص ٥٨.

^{١٥} -جعفر، حميد حسن، القتلى الجميلون وسلطة الطبيعة ، مجلة الأقلام ، العراق ، دار الشؤون الثقافية العامة ، ٢٠٠٤، ص ٢٩.

^{١٦} -الدروبي، محمد : مصدر السابق، ص ٦٠.

^{١٧} -الإدريسي، لطفي : إميل دوركايم: ١_ القانون. ٢_ اللامعيارية. ٣_ الضمير الجمعي. ٤_ التمثل الجمعي ،

<https://www.ahewar.org/debat/s.asp?aid=206648>، ٢٤. 11 2022.

^{١٨} -الدروبي، محمد: مصدر سابق، ص ٦١.

* ^{١٨} -توماس هوبز احد اكبر فلاسفة القرن السابع عشر بانجلترا واكثرهم شهرة خصوصاً في مجال القانون والأخلاق والتاريخ والفلسفة السياسية الحديثة وله نظرية العقد الاجتماعي للمزيد ،

https://ar.m.wikipedia.org/wiki/%D8%AA%D9%88%D9%85%D8%A7%D8%B3_%D9%87%D9%88%D8%A8%D8%B2

** ^{١٩} -باروخ، سبينوزا بالهولندية (Baruch Spinoza) :هو فيلسوف هولندي من أهم فلاسفة القرن ١٧. ولد في ٢٤ نوفمبر ١٦٣٢ في أمستردام، وتوفي في ٢١ فبراير ١٦٧٧ في لاهاي. في مطلع شبابه كان موافقاً مع فلسفة رينيه ديكارت عن ثنائية الجسد والعقل باعتبارهما شيئين منفصلين، ولكنه عاد وغير وجهة نظره في وقت لاحق وأكد أنهما غير منفصلين، لكونهما كيان واحد. امتاز سبينوزا باستقامة أخلاقه وخط لنفسه نهجاً فلسفياً يعتبر أن الخير الأسمى

يكون في "فرح المعرفة" أي في "اتحاد الروح بالطبيعة الكاملة. علم الأخلاق / ياروخ سبينوزا، تر، جلال الدين سعيد، مراجعته جورج كتورة، بيت النهضة، بيروت، ط١، ٢٠٠٩، ص ٣٧٤

***^{١٩} جان جاك روسو) بالفرنسية (Jea-Jacques Rousseau: ولد في جنيف، ٢٨ يونيو ١٧١٢ وتوفي في إيرمينونفيل ٢ يوليو ١٧٧٨) عن عمر ناهز ٦٦ عاماً)، هو كاتب وأديب وفيلسوف وعالم نبات جنيفي، يعد من أهم كتاب عصر التنوير، وهي فترة من التاريخ الأوروبي، امتدت من أواخر القرن السابع عشر إلى أواخر القرن الثامن عشر الميلاديين. ساعدت فلسفة روسو في تشكيل الأحداث السياسية، التي أدت إلى قيام الثورة الفرنسية. حيث أثرت أعماله في التعليم والأدب والسياسة.

https://ar.m.wikipedia.org/wiki/%D8%AC%D8%A7%D9%86_%D8%AC%D8%A7%D9%83_%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%88

^{٢٢} -الدروبي، محمد: مصدر سابق، ص ٦١

^{٢٣} -عبد مجيد، مكي : العقد الاجتماعي الأسس النظرية وأبرز المنظرين ، مجلة أهل البيت عليهم السلام العدد ١١١/٢٢، ٢٠٢٢

<https://abu.edu.iq/research/articles/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%82%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B3%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B8%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A3%D8%A8%D8%B1%D8%B2-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%B8%D9%91%D8%B1%D9%8A%D9%86>

^{٢٤} -نفس المصدر

^{٢٥} -نفس المصدر

^{٢٦} -مور، ت ، النظرية التربوية ، ت : محمد احمد الصادق ، وعبد المجيد عبد النواب ، القاهرة ، بدن ، ١٩٨٦ ، ص ٥٨

^{٢٧} -الشيباني، عمر محمد التومي ، تطور النظريات والأفكار التربوية ، ط٢ بيروت ، بدن ، ١٩٧٥، ص ١٦٣ - ١٦٤

^{٢٨} - خضر ، دولة خنافر ، في الطغيان والاستبداد والديكتاتورية ، بحث فلسفي في مسالة السلطة الكلية ، بيروت، دار المنتخب العربي للدراسات والنشر والتوزيع ، ١٩٩٥ ، ص ٢٧٨

^{٢٩} -شريط ، الأمين ، الوجيز في القانون الدستوري والمؤسسات السياسية المقارنة ، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية ١٩٩٩ ، ص ١١

^{٣٠} -لايبار جان، وليام، السلطة السياسية، ت: حنا الياس، ط٣، بيروت، منشورات عويدات، ١٩٨٣، ص ١١٦

^{٣١} -الصادق ، حسين ، الإنسان والسلطة -إشكالية العلاقة وأحوالها الإشكالية ، دمشق ، اتحاد الكتاب العرب ، ٢٠٠١ ص ١٥

^{٣٢} -الدروبي، محمد: مصدر سابق، ص ٦٤

* أنطونيو غرامشي فيلسوف ومناضل ماركسي إيطالي، ولد بلدة أليس بجيزة ساردينيا الإيطالية عام ١٨٩١، وهو الأخ الرابع لسبعة أخوات. تلقى دروسه في كلية الآداب بتورينو حيث عمل ناقدا مسرحيا عام ١٩١٦. انضم إلى الحزب الشيوعي الإيطالي منذ تأسيسه وأصبح عضوا في أمانة الفرع الإيطالي من الأممية الاشتراكية.

https://ar.m.wikipedia.org/wiki/%D8%A3%D9%86%D8%B7%D9%88%D9%86%D9%8A%D9%88_%D8%BA%D8%B1%D8%A7%D9%85%D8%B4%D9%8A

^{٣٣} -نفس المصدر: ص ٦٤

^{٣٤} - لفته، حميد: دراسة في السلوك الاجتماعي - المغامر-الانتهازي-البطل المناضل ارنستو تشي جيفارا نموذجا ، مقالات صوت اليسار العراقي ، <http://saotaliassar.org/Frei%20Kitabat/Hied/ChiJevara.htm> ، ٢٠٢٢ ١١/٢٣،

^{٣٥} -الدروبي، محمد : مصدر سابق، ص ٢٥٠

- ٣٦- نفس المصدر :ص٢٥
- ٣٧- امين ،جمال جاسم : المثقف والسلطة ، جريدة الاديب ، ع١٢٤ ، السنة الثالثة ، بغداد ، دار الاديب ، ٢٠٠٦ ، ص ٥
- ٣٨- المصدق، حسن :البيولوجية السياسية بين سلطة المعرفة ومعرفة السلطة ، العرب الثقافي، صحيفة الكترونية ، ٢٠٠٧/٨/٣٠ ، alarabco.uk @ thaqafa
- * ميشال فوكو) بالفرنسية. (1926) Michel Foucault :
- (1984) فيلسوف فرنسي، يعتبر من أهم فلاسفة النصف الأخير من القرن العشرين، تأثر بالبنويين ودرس وحل تاريخ الجنون في كتابه تاريخ الجنون في العصر الكلاسيكي»، وعالج مواضيع مثل الإجرام والعقوبات والممارسات الاجتماعية في السجون. ابتكر مصطلح «أركيولوجية المعرفة». أرخ للجنس أيضاً من «حب الغلمان عند اليونان» وصولاً إلى معالجاته الجدلوية المعاصرة .
- https://ar.m.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D9%8A%D8%B4%D8%A7%D9%84_%D9%81%D9%88%D9%83%D9%88
- ٣٩- جعفر عبد، الوهاب: البنيوية بين العلم والفلسفة عند ميشيل فوكو ، الإسكندرية ، دار المعارف ، ١٩٨٩، ص٣٢١.
- ٤٠- الدروي، محمد :مصدر سابق ، ص ٢٤٩_ ٢٥٣
- ٤١- سورة المائدة آية ٣١
- ٤٢- ثائر، بركات، الموقف العربي، إتحاد الكتاب العرب الخاص بالمسرح، دمشق، ١٩٧٢م، ص٤.
- ٤٣- التكريتي، جميل نصيف: المذاهب الأدبية، ط١، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٩٠، ص٧.
- ٤٤- محمد ،مندور، الأدب ومذاهبه، القاهرة، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، ب. ت ، ص١٨٢.
- ٤٥- الدسوقي ، عمر : المسرحية نشأتها وتاريخها وأصولها ،القاهرة ،دار الفكر العربي ،بت، ص٦
- ٤٦- عصاي، ميشال : الفن والادب ،بيروت ، مؤسسة نوفل ، ١٩٨٠، ص١٩٩
- ٤٧- خشبة، دريني: اشهر المذاهب المسرحية: القاهرة، مطبعة النموذجية ١٩٦١، ص٧٠
- ٤٨- الاصفر، عبد الرزاق: المذاهب الادبية لدى الغرب دمشق، منشورات اتحاد الكتاب العرب، ١٩٩٩ ص١٦ .
- ٤٩- عبد الثور ، ابن داود، المدخل الفلسفي للحداثة - تحليلية نظام مظهر العقل الغربي، الجزائر ، الدار العربية للعلوم ، ٢٠٠٩، ص١٦١ .
- ٥٠- فردب، ميليت ، جير الديس بنلتي ، فن المسرحية، ت:صدقي خطاب، بيروت، دار الثقافة، ١٩٦٦ ص٣٠١.
- ٥١- أنيكست: تاريخ دراسة الدراما من هيجل إلى ماركس، ت ،ضيف الله مراد، سوريا-دمشق، المعهد العالي للفنون المسرحية، ٢٠٠٠، ص٥٣ .
- * هيغل (١٧٧٠-١٨٣١) : هو فيلسوف الماني ولد في مدينة اشتنجرت الالمانية سنة ١٧٧٠ وتعلم في مدارسها الثانوية، دخل معهد (نوينجن) البروتستانتي تأثر بالدراسات الكلاسيكية وخاصة مسرح سوفكليس، كما اعجب بالحركة التنويرية والرومانية ومن اهم مؤلفاته (فلسفة القانون) و (ظواهر الروح) و (المطلق) للمزيد ينظر : عبد الرحمن بدوي : موسوعة الفلسفة، ج٢، مصدر سابق، ص٥٧٠-٥٧١ .
- ٥٢- سالم، محمد عزيز نظمي: جدلية التاريخ والحضارة، الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر والتوزيع ، ١٩٩٦، ص ٢٧٥ .
- ٥٣- فريشووتر، هيلين : مسرح و ... المشاهد . الاخلاق . حقوق الانسان . السياسة، مطابع المجلس الاعلى للآثار، القاهرة ، ٢٠١٠، ص١١٦
- ٥٤- بروك، ميوربل براد :ابسن النزويجي، ت: فواد كامل وآخرون، القاهرة ، مكتبة مصر، بدت، ص١٥٠
- ٥٥- اسلن، مارتن: تشريح الدراما ، ت : يوسف عبد المسيح ثروت ، ط٢، بغداد ،مكتبة النهضة، ١٩٨٤، ص٦٢.
- ٥٦- ويليك، رينية: مفاهيم نقدية، تر: محمد عصفور، العدد ١١٠ الكويت: سلسلة عالم المعرفة، ١٩٨٧، ص١٥٥.
- ٥٧- الاصفر ،عبد الرزاق: المذاهب الادبية لدى الغرب (دمشق، منشورات اتحاد الكتاب العرب، ١٩٩٩) ص١٦ .
- المصدر نفسه،
- ٥٨ - فهمي، فوزي احمد: المفهوم التراجمي والدrama الحديثة، (القاهرة: المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، ١٩٩٧)، ص ٧٣-٧٤.
- ٥٩- الاصفر، عبد الرزاق: مصدر سابق ، ١٩٩٩، ص١٣٦
- ٦٠- حسين، مروة : دراسات نقدية في ضوء المنهج الواقعي ، بيروت، مكتبة المعارف ، ب ت ، ص١٠٥

- ^{٦١}- فضل، صلاح: منهج الواقعية في الإبداع الفني، بيروت: دار الافاق الجديدة، ١٩٨٦ ص ١٣.
- ^{٦٢}- مكاي، عبد الغفار: التعبيرية في الشعر والقصة والمسرح، القاهرة، المكتبة الثقافية، العدد ٢٦٠، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، ١٩٧١ ص ١٦.
- ^{٦٣}- القصص، مجد: مدخل إلى المصطلحات والمذاهب المسرحية، الأردن، مطبعة الروزانا، ٢٠٠٦، ص ١٠٥.
- ^{٦٤}- صليحة، نهاد: التيارات المسرحية المعاصرة، دمشق، مركز الشارقة للإبداع الفكري، بدت، ص ٦٧-٦٨.
- ^{٦٥}- البرادعي، خالد محي الدين: خصوصية المسرح العربي، دراسة، دمشق، اتحاد الكتاب العرب، ١٩٨٦، ص ٢٠-٢١.
- ^{٦٦}- في مقدمة المسرحية، القرد كثيف الشعر، من روائع المسرح العالمي، ٢٤، ت: جلال العشري القاهرة: لجنة التأليف والنشر، ١٩٦٢، ص ١١.
- ^{٦٧}- يوجين أونيل، القرد كثيف الشعر، المصدر نفسه، ص ١٣-١٤.
- ^{٦٨}- راسل تيلر، جون: الموسوعة المسرحية المعاصرة، مصر: ك الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٧، ص ٦٠.
- ^{٦٩}- عبد المسيح، يوسف ثروت، دراسات في المسرح المعاصر، بغداد: مكتبة النهضة، ١٩٨٥، ص ١٠٧.
- ^{٧٠}- نفس المصدر، ص ١٠٦-١٠٩.
- ^{٧١}- راسل تيلر، جون: الموسوعة المسرحية المعاصرة، مصر: ك الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٧، ص ١٣.
- * (القبايني) مارون النقاش ولد في صيدا (لبنان) (١٨١٧-١٨٥٥) الزائد الأول للمسرح العربي الحديث كتب أول مسرحية عربية بعنوان البخل (١٨٤٧) وأبو الحسن المغفل أو هارون الرشيد (١٨٤٩) و(السلطان الحسود) (١٨٥٣) وضعت المسرحيات الثلاثة في مجلد بعنوان أرزة لبنان (١٨٦٧) للمزيد ينظر: فاطمة موسى محمود، قاموس المسرح، ج ٥ من م-ي، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٨)، ص ١٦٩٢-١٦٩٣.
- ^{٧٢}- محمد، حورية حمو: تأصيل المسرح العربي بين التنظير والتطبيق في سورية ومصر، دمشق، منشورات اتحاد الكتاب العرب، ١٩٩٩، ص ١٠٦.
- * (الشيخ الأحمد) هو الشيخ إبراهيم بن علي الأحمد الطرابلسي من علماء البيضة الإسلامية في لبنان ولد عام (١٨٢٦ - ١٨٩١) كتب العديد من الكتب ومنها (ديوان إبراهيم الأحمد) (ذيل ثمرات الأوراق لابن حجة الحموي) الخ ومن المسرحيات التي كتبها وضعت في ثلاث مجلدات كل مجلد يحوي ثمان مسرحيات ماعدا المجلد الثالث يحتوي واحدة هي (فدرا)، ومن المسرحيات (عروة بن حزام وابنة عمه عفراء) (مزدك الخارجي الاباحي) (يزيد بن عبد الملك مع جاريته حباة وسلامه) ... الخ. للمزيد ينظر: محمد يوسف نجم، مسرحيات الشيخ الأحمد، بيروت: دار صادر، ١٩٨٥، ص ١١-١٩.
- ^{٧٣}- المصدر نفسه: ص ١٠٧.
- * (توفيق الحكيم) ولد حسين توفيق الحكيم بمدينة الإسكندرية (١٨٩٨ - ١٩٨٧) رائد المسرح العربي كتب مسرحيات ثلاث منها لم تنشر، أمينوسا (١٩٢٢) خاتم سليمان (١٩٢٣) العريس (١٩٢٤) أما التي نشرت، المرأة الجديدة (١٩٢٣) علي بابا (١٩٢٦) رصاص في القلب (١٩٣١) أهل الكهف (١٩٣٣) شهرزاد (١٩٣٤) بيجماليون (١٩٤٢) سليمان الحكيم (١٩٤٣) الملك أوديب (١٩٤٩). للمزيد ينظر: فاطمة موسى محمود، قاموس المسرح، ج ٢، ت - ز، م س، ص ٥٧٣ - ٥٧٧.
- ^{٧٤}- اللوح توفيق موسى، لغة المسرح، بين المكتوب والمنطوق، (القاهرة: مصر العربية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٨) ص ١٦٣ - ١٦٧.
- ^{٧٥}- المصدر نفسه: ص ١٢١.
- ^{٧٦}- ان زيدون عبد الرحمن، قضايا التنظير للمسرح العربي من البداية إلى الامتداد (دمشق: اتحاد الكتاب العرب، ١٩٩٢)، ص ١٥٨ - ١٥٩.
- ^{٧٧}- الزبيدي، علي: المسرحية العربية في العراق، معهد الدراسات والبحوث القاهرة، ١٩٦٧، ص ٤٥-٤٦.
- ^{٧٨}- المصدر نفسه: ص ٤٦.
- * ولد في مدينة الموصل ١٨٨٦-١٩٦١ أكمل دراسته اللاهوتية والفلسفة في المدارس الدينية ثم أصبح مدير مدرسة الكلدانية في الموصل وترأس جريدة تحرير في الموصل يجيد اللغة الانكليزية والفرنسية كتب مسرحيات منها في الثلاثينيات (الزباء- الأمير الحمداني- يمامة نينوى - مشاهد الفضيلة أو يوسف الصديق) للمزيد ينظر: علي الزبيدي، م س، ص ١٠٢-١٠٣.

* صفاء مصطفى: رائد المسرح في الثلاثينيات والأربعينيات ولد ١٩١٩ درس الأدب المسرحي في ألمانيا ، له العديد من المسرحيات الاجتماعية (هذا مجرمكم-الوطن والبيت-طالب من الجنوب-عنتره للإيجار).
(الشابندر، محمد موسى : وحيدة ، الدراما العراقية عصرية ، مطبعة المعارف ، بغداد ، ١٩٣٠، ص١٠٣-١٠٤)

(*)^{٨٠} عواطف نعيم مخرجة وكاتبة و ممثلة مسرحية . من مواليد ١٩٤٧ بغداد حصلت على شهادتي الماجستير والدكتوراه في كلية الفنون الجميلة / جامعة بغداد . كتبت وأخرجت للمسرح العراقي الاعمال الآتية : (كنز الملح) ١٩٩٦ ، بيت الأحزان (١٩٩٧ ، ياطيور) ١٩٩٧ ، (انا) وجدي والدمى) ١٩٩٩ ، (بللي فوك) ٢٠٠١ ، (حجر السجيل) ٢٠٠١ ، (ترانيم للعشق) ٢٠٠٢ ، مهر لبغداد) ٢٠٠٣ ، (أنا في الظلمة ابحت) ٢٠٠٥ ، (الصامتات) ، (المهرج وأنا) ، (نساء البرلمان) ، (الشرفة) .
المصادر

❖ القرآن الكريم ❖ المصادر العربية

١. الدروبي، محمد: وعي السلوك الكونفوشيوسي والرأى العام.
٢. إبراهيم ،ريكان : رؤية نفسية للفن، دار الشؤون الثقافية العامة ،بغداد.
٣. الحسري، عبد السلام : النقد والحداثة دار الطليعة ،بيروت ،١٩٨٣.
٤. التكريتي، جميل نصيف: المذاهب الأدبية، ط١، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ١٩٩٠.
٥. الصديق ،حسين: الإنسان والسلطة -إشكالية العلاقة وأحوالها الإشكالية ، اتحاد الكتاب العرب ، دمشق، ٢٠٠١.
٦. الدسوقي، عمر: المسرحية نشأتها وتاريخها وأصولها ، القاهرة ،دار الفكر العربي .
٧. الاصفر، عبد الرزاق: المذاهب الادبية لدى الغرب، منشورات اتحاد الكتاب العرب ، دمشق ، ١٩٩٩ .
٨. القصص، مجد : مدخل إلى المصطلحات والمذاهب المسرحية، الأردن، مطبعة الروزانا، ٢٠٠٦.
٩. البرادعي، خالد محي الدين : خصوصية المسرح العربي ، دراسة ، اتحاد الكتاب العرب ، دمشق ، ١٩٨٦.
١٠. اللوح، توفيق موسى ، لغة المسرح بين المكتوب والمنطوق، مصر العربية للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠٠٨.
١١. الزبيدي، علي: المسرحية العربية في العراق، معهد الدراسات والبحوث القاهرة ، ١٩٦٧.
١٢. الشابندر، محمد موسى : وحيدة ، الدراما العراقية عصرية ، مطبعة المعارف ، بغداد ، ١٩٣٠.
١٣. الشيباني، عمر محمد التومي ، تطور النظريات والأفكار التربوية ، ط٢ بيروت ، بدن ، ١٩٧٥.
١٤. اسلن، مارتن: تشريح الدراما ، ت : يوسف عبد المسيح ثروت ، ط٢ ، مكتبة النهضة ،بغداد ، ١٩٨٤.
١٥. أنيكست: تاريخ دراسة الدراما من هيغل إلى ماركس، ت ،ضيف الله مراد، سوريا-دمشق، المعهد العالي للفنون المسرحية، ٢٠٠٠.
١٦. بروك، ميوريل براد :ابسن النرويجي، ت: فؤاد كامل وآخرون، القاهرة ، مكتبة مصر، بدت،
١٧. بن زيدون عبد الرحمن ، قضايا التنظير للمسرح العربي من البداية إلى الامتداد ، اتحاد الكتاب العرب، دمشق ، ١٩٩٢ .
١٨. ثائر، بركات، الموقف العربي، اتحاد الكتاب العرب الخاص بالمسرح، دمشق، ١٩٧٢م.
١٩. حسين، مروة : دراسات نقدية في ضوء المنهج الواقعي ، مكتبة المعارف، بيروت ، ب ت .
٢٠. خشبة، دريني: اشهر المذاهب المسرحية: القاهرة، مطبعة النموذجية ١٩٦١.
٢١. خضر ، دولة خنفر، في الطغيان والاستبداد والديكتاتورية ، بحث فلسفي في مسألة السلطة الكلية ، دار المنتخب العربي للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، ١٩٩٥
٢٢. جعفر عبد، الوهاب: البنيوية بين العلم والفلسفة عند ميشيل فوكو، دار المعارف ،الإسكندرية ، ١٩٨٩.
٢٣. سالم، محمد عزيز نظمي: جدلية التاريخ والحضارة: مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر والتوزيع ، الاسكندرية، ١٩٩٦ .
٢٤. شريط ،الأمين ، الوجيز في القانون الدستوري والمؤسسات السياسية المقارنة ، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية ١٩٩٩ .
٢٥. صليحة، نهاد: التيارات المسرحية المعاصرة ، مركز الشارقة للإبداع الفكري ،دمشق
٢٦. عاصي ، ميشال : الفن والادب ، مؤسسة نوفل ، بيروت ، ١٩٨٠.

٢٧. عبد النور، ابن داود، المدخل الفلسفي للحدث - تحليلية نظام تظهر العقل الغربي، الجزائر، الدار العربية للعلوم، ٢٠٠٩.
٢٨. عبد المسيح، يوسف ثروت: دراسات في المسرح المعاصر، مكتبة النهضة، بغداد، ١٩٨٥.
٢٩. فردب، ميليت، جيرالديس بنلتي، فن المسرحية، ت: صدقي خطاب، بيروت، دار الثقافة، ١٩٦٦.
٣٠. فريشوتتر، هيلين: مسرح و... المشاهد. الاخلاق. حقوق الانسان. السياسة، مطابع المجلس الاعلى للآثار، القاهرة، ٢٠١٠.
٣١. فضل، صلاح: منهج الواقعية في الابداع الفني، بيروت: دار الافاق الجديدة، ١٩٨٦.
٣٢. فهمي، فوزي احمد: المفهوم التراجيدي والدراما الحديثة، القاهرة: المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، ١٩٩٧.
٣٣. لابياريان، وليام: السلطة السياسية، ت: حنا الياس، ط٣، بيروت، منشورات عويدات، ١٩٨٣.
٣٤. ليرنر، جيردا: نشأة النظام الابوي، ت: اسامة إسبر، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، (دت)
٣٥. محمد، حورية حمو: تأصيل المسرح العربي بين التنظير والتطبيق في سورية ومصر، دمشق، منشورات اتحاد الكتاب العرب، ١٩٩٩.
٣٦. مكاي، عبد الغفار: التعبيرية في الشعر والقصة والمسرح، القاهرة، المكتبة الثقافية، العدد ٢٦٠، الهيئة المصرية العامة للنشر، ١٩٧١.
٣٧. محمد، مندر، الأدب ومذاهبه، القاهرة، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، ب. ت.
٣٨. مور، ت، النظرية التربوية، ت: محمد احمد الصادق، وعبد المجيد عبد النواب، القاهرة، بدن، ١٩٨٦.
٣٩. يوسف، محمد نجم: مسرحيات الشيخ الاحدب، بيروت، دار صادر، ١٩٨٥.

-القواميس والمعاجم

١. بدوي، عبد الرحمن، موسوعة الفلسفة، ج١، ت: محمود قاسم ومحمد بدوي، دار المعرفة الجامعية، مصر، الاسكندرية، ١٩٨٨.
٢. راسل تيلر، جون: الموسوعة المسرحية المعاصرة، مصر ك الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٧.
٣. دورتيه، جان فرنسوا، معجم العلوم الإنسانية، بيروت، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ٢٠٠٩.
٤. فؤاد، أفرام: منجد الطالب، دار الشرق، ط٣، بيروت، ١٩٨٦.
٥. مجدي، وهبة وكامل المهندس: معجم المصطلحات العربية في اللغة والادب، بيروت مكتبة لبنان، ١٩٧٩.
٦. موسى فاطمة محمود، قاموس المسرح، ج٥، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٨.

-الصحف والمجلات

١. امين، جمال جاسم: المثقف والسلطة، جريدة الاديب، ع١٢٤، السنة الثالثة، بغداد، دار الاديب، ٢٠٠٦، المصدق، حسن: البيولوجية السياسية بين سلطة المعرفة ومعرفة السلطة، العرب الثقافي، صحيفة الكترونية، ٢٠٠٧/٨/٣٠، thaqafa@alarabco.uk
٢. الإدريسي، لطفي: إميل دوركايم: ١ القانون. ٢. اللاعيارية. ٣. الضمير الجمعي. ٤. التمثل الجمعي، <https://www.ahewar.org/debat/s.asp?aid=206648>، ٢٤١١، ٢٠٢٢.
٣. عبد مجيد، مكي: العقد الاجتماعي الاسس النظرية وأبرز المنظرين، مجلة أهل البيت عليهم السلام العدد ١١/٢٢، ٢٠٢٢.

<https://abu.edu.iq/research/articles/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%82%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B3%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B8%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A3%D8%A8%D8%B1%D8%B2->

٤. فرح المعرفة، اتحاد الروح بالطبيعة الكاملة، علم الأخلاق / ياروخ سبينوزا، تر، جلال الدين سعيد، مراجعه جورج كتورة، بيت النهضة، بيروت، ط١، ٢٠٠٩،
٥. في مقدمة المسرحية، القرء كثيف الشعر، من روائع المسرح العالمي، ٢٤، ت: جلال العشري القاهرة: لجنة التأليف والنشر، ١٩٦٢.
٦. لفته، حميد: دراسة في السلوك الاجتماعي - المغامر-الانتهازي-البطل المناضل ارنستو تشي جيفارا نموذجاً، مقالات صوت اليسار العراقي <http://saotaliassar.org/Frei%20Kitabat/Hied/ChiJevara.htm> ٢٠٢٢-١١/٢٣،
٧. ويليك، رينية: مفاهيم نقدية، تر: محمد عصفور، العدد ١١٠ الكويت: سلسلة عالم المعرفة، ١٩٨٧.
٨. محمد، يحيى: نظرية دوركايم والعقل الجمعي، <https://fliphtml5.com/zdwj/yhcy/basic>
٩. جعفر، حميد حسن: القتلى الجميلون وسلطة الطبيعة، مجلة الأقلام، دار الشؤون الثقافية العامة، العراق، ٢٠٠٤.

-مواقع النت:

١. https://ar.m.wikipedia.org/wiki/%D8%AA%D9%88%D9%85%D8%A7%D8%B3_%D9%87%D9%88%D8%A8%D8%B2
٢. https://ar.m.wikipedia.org/wiki/%D8%AC%D8%A7%D9%86_%D8%AC%D8%A7%D9%83_%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%88
٣. https://ar.m.wikipedia.org/wiki/%D8%A5%D9%8A%D9%81%D8%A7%D9%86_%D8%A8%D8%A7%D9%81%D9%84%D9%88%D9%81
٤. https://ar.m.wikipedia.org/wiki/%D8%A3%D9%86%D8%B7%D9%88%D9%86%D9%8A%D9%88_%D8%BA%D8%B1%D8%A7%D9%85%D8%B4%D9%8A
٥. https://ar.m.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D9%8A%D8%B4%D8%A7%D9%84_%D9%81%D9%88%D9%83%D9%88

-المسرحيات:-

١. مسرحية طلبة الرحمة-اخراج محمد مؤيد- العراق ٢٠٢٢
٢. مسرحية ميت مات -اخراج علي عبد النبي الزبيدي- العراق ٢٠٢٢
٣. مسرحية انا وجهي -اخرج-عواطف نعيم العراق ٢٠٢٢

تمظهرات نظرية مايرز- بريجز للشخصية في نصوص مسرح

الطفل (حسين علي هارف انموذجا)

الباحثة زهراء جعفر صادق

zahraaj.abdulah@student.uokufa.edu.iq

جامعة الكوفة / كلية التربية/ قسم التربية الفنية

أ.د. قبس ابراهيم محمد

qabas.mohammed@uokufa.edu.iq

كلية التربية المختلطة/ جامعة الكوفة

ملخص:

هدف البحث الى تعرف (تمظهرات نظرية مايرز- بريجز للشخصية في نصوص مسرح الطفل حسين علي هارف انموذجا) ولتحقيق هدف البحث استخدمت الباحثة المؤشرات كأداة للبحث للتوصل الى النتائج التالية:-

- تظهر الشخصيات في أعمال هارف تنوعاً يعكس توازناً بين أنماط MBTI المختلفة، مما يدل على وعي الكاتب بأهمية التعدد النفسي والسلوكي.
- هذا التنوع يجعل الشخصيات أكثر قرباً من جمهور الأطفال، حيث تمثل شرائح متنوعة من الأنماط البشرية.
- الشخصيات الانبساطية (مثل الأبطال أو القادة) تعكس الحيوية والتفاعل الاجتماعي.
- في المقابل، الشخصيات الانطوائية تمثل العمق الفكري أو الحكمة، مما يُظهر استخداماً مقصوداً لهذه الثنائية لإثراء الحبكة الدرامية.
- يبرز هارف النمط الشعوري (F) في الشخصيات الرئيسية، نظراً لطبيعة المسرح الطفل العاطفية والتربوية، مما يعزز القيم الإنسانية والتعاطفية.
- يُقلل من حدة النمط العقلي (T) الذي يركز على المنطق والصرامة، ليتناسب مع السياق التربوي.
- تُستخدم الشخصيات الحدسية (N) في أدوار الخيال والأساطير، مما يعكس التفكير المجرد والإبداعي.
- بينما تظهر الشخصيات الحسية (S) في المواقف الواقعية، لربط الأطفال بالعالم الملموس وتعزيز التوازن بين الخيال والواقع.
- تظهر سمات أنماط محددة مثل ENFP (المبدع المتحمس)، ISFJ (الوفي الحنون)، و ESTJ (المنظم القيادي) بوضوح في النصوص.
- هذا الوضوح يؤكد إمكانية تحليل النصوص المسرحية بدقة وفق نموذج MBTI، مما يعكس التخطيط النفسي الدقيق للشخصيات.

وفي النهاية تم وضع عدد من الاستنتاجات والتوصيات والمقترحات بناء على نتائج الدراسة الحالية. الكلمات الدلالية:

Abstract:

The research aims to (the manifestations of the Myers-Briggs theory of personality in the children's theater texts, taking Hussein Ali Harf as a model). To achieve the research objective, the researcher employed indicators as a research tool to reach the following results:-

- The characters in Harf's works display diversity that reflects a balance between different MBTI types, indicating the author's awareness of the importance of psychological and behavioral diversity.
- This diversity makes the characters more relatable to the children's audience, as they represent various segments of human types.
- The extroverted characters (such as heroes or leaders) reflect vitality and social interaction.
- In contrast, the introverted characters represent intellectual depth or wisdom, demonstrating a deliberate use of this duality to enrich the dramatic narrative.
- Harf highlights the Feeling (F) type in the main characters, due to the emotional and educational nature of children's theater, enhancing human and empathetic values.
- He tones down the Thinking (T) type that focuses on logic and rigidity to fit the educational context.
- Intuitive (N) characters are employed in roles related to imagination and myths, reflecting abstract and creative thinking.
- Meanwhile, Sensing (S) characters appear in realistic situations to connect with children in the tangible world and enhancing the balance between imagination and reality.
- Specific patterns such as ENFP (the enthusiastic creator), ISFJ (the caring loyalist), and ESTJ (the leading organizer) clearly appear in the texts.
- This clarity affirms the possibility of accurately analyzing theatrical texts according to the MBTI model, reflecting the precise psychological planning of the characters.

In the end, a number of conclusions, recommendations, and suggestions have been made based on the results of the current study.

الفصل الأول: الإطار المنهجي

أولاً: مشكلة البحث

تعدّ الشخصية أحد المحاور الجوهرية في البناء الدرامي للمسرح عامة، ومسرح الطفل خاصة، لما لها من دور رئيس في توصيل الرسائل التربوية والفكرية للمتلقّي الناشئ. ويتميز مسرح الطفل بخصوصية

مضاعفة، إذ لا يكتفي بتقديم الشخصيات كأدوات سردية أو جمالية، بل يوظفها كوسيلة تربوية ونفسية تهدف إلى تشكيل وعي الطفل، وتنمية قدراته الإدراكية والانفعالية والاجتماعية.

وفي ظل التقدم الذي شهده علم النفس التحليلي ونظريات الشخصية، برزت نظرية مايرز-بريجز (MBTI) كإطار منهجي لفهم الشخصيات وفق أنماط نفسية متميزة، تعتمد على أربعة أبعاد رئيسية (الانبساط والانطواء - الحس والحدس - التفكير والشعور - الحكم والإدراك). وتستخدم هذه النظرية على نطاق واسع في مجالات التنمية البشرية والتعليم وعلم النفس الإرشادي، غير أن استثمارها في حقل الدراسات الأدبية والمسرحية ما زال في بداياته، وخاصة في أدب الطفل، رغم أن الشخصيات المسرحية تُعد مجالاً خصباً لتطبيقاتها.

وعند الانتقال إلى النصوص المسرحية الموجهة للطفل في الأدب العربي، نجد أن هناك قلة من الدراسات التي تناولت البناء النفسي للشخصيات وفق نماذج تحليلية حديثة. وهنا تبرز أهمية مسرح حسين علي هارف، الذي يُعد من أبرز كتاب مسرح الطفل في العراق والعالم العربي، إذ تتسم نصوصه بعمق درامي، وتوازن بين الوظائف الجمالية والتربوية، وتضم طيفاً واسعاً من الشخصيات التي تتفاوت في صفاتها النفسية وأنماطها السلوكية.

من هنا تنبع مشكلة البحث في الحاجة إلى استكشاف الكيفية التي تظهر بها أنماط نظرية مايرز-بريجز للشخصية في نصوص مسرح الطفل لدى حسين علي هارف. وتتمثل الإشكالية المحورية في التساؤل إلى أي مدى تتجلى أنماط (MBTI) في شخصيات حسين علي هارف المسرحية، وما هي وظائف هذه الأنماط ضمن البناء الدرامي والتربوي للنص المسرحي؟ عبر هذه الإشكالية، يسعى البحث إلى سد فجوة معرفية بين العلوم النفسية والدراسات المسرحية، عبر تحليل نصوص مسرح الطفل في ضوء نظرية نفسية معاصرة، وربط البناء الفني للنص بالبعد النفسي والسلوكي للشخصية، ما يسهم في إثراء فهمنا لدور المسرح في بناء شخصية الطفل وتعزيز وعيه الذاتي والاجتماعي. وعليه تحددت إشكالية البحث الحالي بالأسئلة الآتية:

- ١- إلى أي مدى تتجلى أنماط MBTI في شخصيات حسين علي هارف المسرحية.
- ٢- وما هي الكيفية التي تظهر بها أنماط نظرية مايرز-بريجز للشخصية في نصوص مسرح الطفل لدى حسين علي هارف؟

ثانياً: أهمية البحث والحاجة إليه:

- يُعد هذا البحث من الدراسات النادرة التي توظف نظرية مايرز-بريجز (MBTI) في تحليل الشخصيات المسرحية، خاصة في مسرح الطفل، مما يفتح آفاقاً جديدة أمام الباحثين لدمج النظريات النفسية في تحليل النصوص الأدبية.
- يسهم في إغناء الحقل النقدي بإطار منهجي جديد لتحليل الشخصية، يتجاوز التصنيف السطحي إلى الكشف عن البنى النفسية والسلوكية العميقة.
- يُضيف إلى الدراسات البينية التي تربط بين علم النفس والأدب، عبر مقارنة شاملة تربط الشخصية المسرحية بالبنية النفسية التي تُنتج سلوكها.
- يُسلط الضوء على تجربة حسين علي هارف بوصفه أحد الأسماء المهمة في مسرح الطفل العربي، ويقدم قراءة نفسية معاصرة لشخصياته، قد تسهم في إعادة تقييم وتقدير تجربته الدرامية.
- يوفر أدوات تحليلية قابلة للتعميم على نصوص أخرى في مسرح الطفل، مما يجعل من نتائج البحث مرجعاً نقدياً يمكن البناء عليه.

- يُساعد التربويين والمُعلمين والمعالجين النفسيين على فهم كيفية بناء أنماط الشخصية في نصوص موجهة للطفل، بما يتيح استخدام هذه النصوص في برامج التوجيه النفسي وتشكيل الهوية لدى الأطفال
- يلفت الانتباه إلى ضرورة الوعي بخصائص شخصية الطفل العربي النفسية والثقافية عند بناء الشخصيات المسرحية، بما يتلاءم مع بيئته وتكوينه الاجتماعي

ثالثاً: هدف البحث :

تهدف الدراسة الحالية الى : (تعرف تمظهرات نظرية مايرز- بريجز للشخصية في نصوص مسرح الطفل (حسين علي هارف انموذجاً).

خامساً: حدود البحث :

تحددت الدراسة الحالية بما يأتي:

- ١- الحدود المكانية: قسم التربية الفنية- كلية التربية المختلطة- جامعة الكوفة.
- ١- الحدود الزمانية: ٢٠٢٤-٢٠٢٥
- ٢- الحدود الموضوعية: دراسة تمظهرات نظرية مايرز- بريجز للشخصية في نصوص مسرح الطفل (حسين علي هارف انموذجاً) .

سادساً: تحديد المصطلحات

١- تمظهر:

اولاً: لغة

من الفعل الثلاثي (ظهر) و "ظهر الشيء . ظهوراً : تبين وبرز بعد الخفاء وعلى الحائط ونحوه: علاه . وعلى الأمر إطلع"^١ .
كما ورد في لسان العرب "بيان وظهور ، وضح الامر أي بينه واطهره" عن ابن الاعرابي حكى ايضاً "اوضح لي من امرك بفتح الهمزة أي اوضح واطهر وضح الشي : اظهره وابداه"^٢ .

ثانياً: اصطلاحاً

"تمظهر: الاشياء مرئية تماماً يبدو للأنظار بجلاء كتابة ، لا تحصر في اظهار القوى الخفية التي لم تكن تستلزم سوى ازالة اللثام عنها"^٣
والتمظهر هو "ما يبدو من الشي في مقابل ما هو عليه في ذاته، تمظهر من الشي ما انكشف لك منه دون دليل وضد الخفي والباطن ويرادفه الواضح والبيهي فظاهر النص ما تدل عليه الفاظه من معان خفية عميقة ، والظاهر عند الصوفية مقابل للباطن ومنه علم الظاهر وعلم الباطن"^٤ .
وتعرف الباحثة التمظهر اجرائياً: بأنه الاشياء التي تتكشف لك وتظهر وتتجلى او تتجسد في شكل ما او مظهر معين.

٢- نظرية مايرز- بريجز:

اصطلاحاً: هي " أداة لتقييم الشخصية تعتمد على نظرية كارل يونغ حول الأنماط النفسية. تم تطويرها بواسطة كاترين كوك بريجز وابنتها ايزابيل بريجز مايرز في منتصف القرن العشرين. وتستند النظرية إلى أربعة أبعاد رئيسية للخصائص البشرية"^٥ .

كما عرفت نظرية مايرز- بريجز على "انها أداة نفسية تهدف إلى تصنيف الأفراد بناءً على تفضيلاتهم الشخصية في عدة مجالات. تعتمد هذه النظرية على مفاهيم سيغموند فرويد، وكارل يونغ، وجائزة واينر، وتعتبر إحدى أشهر الأدوات المستخدمة في مجال علم النفس الإيجابي وتطوير الذات"^٦ .

اجرائياً: هي إحدى النظريات النفسية التي تناقش الانماط الشخصية بهدف فهم تفكير الأفراد وتصرفاتهم وتفاعلهم مع الآخرين، وتصنف الأفراد وفقاً لأحد الانماط الأربعة للشخصية وهي (الانطوائية مقابل الانبساطية، الحس مقابل الاستشعار، التفكير مقابل الشعور، الحكم مقابل الإدراك) وعند المزج بين هذه الأبعاد ينتج (١٦) نمطاً مختلفاً للشخصية تعكس التفضيلات المعرفية للفرد في التفكير، التفاعل مع الآخرين، واتخاذ القرارات.

٣- الشخصية:

لغة:

"كلمة شخصية في اللغة العربية مشتقة من كلمة شخص (ش.خ.ص) والشخص كل جسم له ارتفاع وظهور والمراد به إثبات الذات فاستعير لها لفظ الشخص"^٧.

اصطلاحاً:

الشخصية لدى (البورت) هي "ذلك التنظيم الديناميكي الذي يكمن بداخل الفرد والذي ينظم كل الأجهزة النفسية والجسمية التي تملئ على الفرد طابعه الخاص في التكيف مع بيئته"^٨.

اجرائياً:

الشخصية اجرائياً هي: مجموعة من الصفات الجسمية والنفسية والوجدانية (الموروثة والمكتسبة) التي تحدد مدى توافق الفرد مع بيئته المحيطة ويمكن تحديدها وملاحظتها عند تحليل محتوى النص المسرحي

٤- مسرح الطفل:

يعرفه محمد حامد أبو الخير: بأنه "مسرح من أجل الأطفال يقدمه محترفون متخصصون، وأحياناً يمثل فيه الصغار إلى جوار الكبار في بعض العروض"^٩.

وتعرفه الباحثة اجرائياً: نوع من الفنون الدرامية التمثيلية التي تهدف إلى تقديم عروض فنية توجه للأطفال لتنمية قدراتهم العقلية والاجتماعية والنفسية عبر تقديمه لنصوص مسرحية.

الفصل الثاني

الاطار النظري والدراسات السابقة

المبحث الأول: الأسس التاريخية لنظرية مايرز بريغر

ركزت دراسة الشخصية في القرن العشرين على بناء الاختبارات، لكن القياس النفسي يواجه صعوبات لكونه غير مباشر، يقيس عينة من الخاصة، وصفر القياس فيه افتراضي فأدوات التقييم النفسي المتنوعة تشكل الأساس لقياس السلوك البشري، وتعتمد على مبدأ الفروق الفردية والتوزيع الاعتدالي للدرجات، وتبنى على النظريات النفسية لتفسير السلوك.

بدأ السعي لفهم الشخصية في اليونان القديمة "بنظرية الأخلاط (الصفراء، السوداء، الدم، البلغم) التي وضعها أبو قراط، وربطت بين السوائل الجسدية والمزاج"^{١٠}، لاحقاً، قدم سيغموند فرويد نموذجاً الهيكلية للشخصية (الـ "هو"، "الأنا"، "الأنا العليا")، معتبراً تفاعلها أساساً للشخصية واختلالها سبباً للاضطرابات^{١١}.

ثانياً: نشأة وتطور نظرية مايرز بريغر

بدأت كاثرين بريغر دراسة الشخصية بعد ملاحظتها اختلافات في شخصية زوج ابنتها المستقبلية، مما قادها لأعمال كارل يونغ وكتابه "الأنماط النفسية" (١٩٢١). رأت كاثرين وابنتها إيزابيل أن أفكار يونغ يمكن أن تكون أساساً لتصنيف الشخصيات، فطورتا اختبار (MBTI) في الأربعينيات لمساعدة الأفراد على فهم تفضيلاته، رأت إيزابيل أن فهم الاختلافات الشخصية يحسن التعاون ويساعد في اختيار المهن. طورت

النسخة الأولى من MBTI عام ١٩٤٢، وطُبقت على طلاب الطب لدراسة العلاقة بين أنماط الشخصية والنجاح الأكاديمي^{١٢}.

نُشرت النسخة البحثية من (MBTI) عام ١٩٦٢ بالتعاون مع خدمة الاختبارات التعليمية (ETS)، ثم دليل (MBTI) في السبعينيات، تأسس مركز تطبيقات النوع النفسي (CAPT) لدعم البحث والتطوير. أصبح (MBTI) أحد أكثر اختبارات الشخصية استخدامًا عالميًا، تُرجم لأكثر من ٣٠ لغة ويستخدم في مجالات متعددة^{١٣}.

ثالثاً: الأبعاد الأربعة لأنماط الشخصية^{١٤}

يتكون مؤشر (MBTI) من أربعة أبعاد رئيسية، كل منها يمثل سمتين متعارضتين، لتصنيف الأفراد إلى ١٦ نوعاً.

- ١ - الانطواء مقابل الانبساط: يعكس كيفية تفاعل الأفراد مع العالم الخارجي ومصدر طاقتهم.
- * الانبساط: يركزون على العالم الخارجي، يستمدون الحيوية من التفاعل الاجتماعي، اجتماعيون، يعبرون عن أنفسهم بسهولة، يفضلون العمل الجماعي، يتصرفون بسرعة.
- * الانطواء: يركزون على عالمهم الداخلي، يستمدون الراحة من الوقت بمفردهم أو مع المقربين، يفكرون بعمق قبل التصرف، هادئون، يفضلون التفاعلات العميقة.
- ٢ - الفروق الرئيسية: مصدر الطاقة، طريقة التفكير، التفاعل الاجتماعي، التفضيلات في العمل والعلاقات.
- * الاستشعار مقابل الحدس: يحدد كيفية استقبال الأفراد للمعلومات ومعالجتها.
- * الاستشعار : حقائقهم واقعية وملموسة، عمليون، يركزون على الحاضر، عمليين، ويعتمدون على الخبرات السابقة.
- * الحدس: يركزون على المستقبل، تفكير مجرد، يحبون اللغة المبطنة، مبدعين.
- ٣ - التفكير مقابل الشعور: يحدد كيفية اتخاذ القرارات.
- * التفكير: يتخذون قراراتهم وفقاً للمنطق، تركيز حقائق، يحبون العدل، موضوعيين ومنطقيين.
- * الشعور: يتخذون قراراتهم وفقاً للمشاعر، انسجاميين عاطفيين، تعاطف واهتمام بالآخرين.
- ٤ - الحكم مقابل الإدراك: يصف كيفية تفاعل الأفراد مع العالم الخارجي واتخاذ القرارات.
- * الحكم: منظمين، ذوي تخطيط مسبق والتزام وقي، يغلقون مهامهم، يحبون البيئة المنظمة.
- * الإدراك: مرنين عفويين، يحبون الخيارات المفتوحة، تكيف مع التغييرات، يميلون لتأجيل القرارات.
- ٥ - الفروق الرئيسية: التفاعل مع العلاقات، أسلوب التواصل، البيئة المفضلة، الأداء في العمل والعلاقات.

أنواع الشخصيات الستة عشر (أمثلة موجزة)^{١٥}

تُظهر هذه الشخصيات تنوعاً كبيراً في سمات الأفراد، وتساعد على فهم الذات والآخرين. يمثل كل نوع رمزاً من أربعة أحرف.

- INFJ * (المستشار): عميقون، لطفاء، يسعون لمساعدة الآخرين.
- INTJ * (المهندس): مبتكرون، مستقلون، استراتيجيون، يحبون العمل الفردي والكمال.
- ENFJ * (القائد الملهم): مثاليون، منظمون، يسعون للانسجام، لديهم مهارات قيادية.

- ISTP * (المبدع): موجهون نحو العمل، منطقيون، عفويون، ماهرون في حل المشكلات.
- ESFJ * (الشخصية الاجتماعية): ودودون، منفتحون، يحبون العطاء وإسعاد الآخرين، اجتماعيون.
- ESFP * (المسلي): مرحون، إيجابيون، لطفاء، كرماء، يعيشون بتلقائية ويستمتعون باللحظة.
- ENFP * (البطل): متحمسون، مبدعون، عفويون، لديهم روح قيادة وحب العمل الجماعي.
- ESTP * (رائد الأعمال): تفكير منطقي، ثقة بالنفس، يعملون تحت الضغط وسريعي الانجاز.
- ESTJ * (المشرف): فعالون، منظمون، يحبون النظام والالتزام بالقواعد، يعتمدون على المنطق.
- ENTJ * (القائد): استراتيجيون، منطقيون، طموحون، منظمون للأشخاص، لديهم رؤية واضحة.
- INTP * (المفكر): تحليلية وعقلانية، فكريون، يحبون العزلة والتفكير العميق والابتكار.
- ISFJ * (الحامي): دافئون، متفهمون، مسؤولون، كرماء، لديهم حس عالٍ بالمسؤولية.
- ENTP * (المفكر الحر): مبتكرون، متحمسون، فضوليون، يحبون النقاش والتفكير الإبداعي.
- ESFP * (الفنان): مرحون، متحمسون، ودودون، لديهم طاقة إيجابية ومرونة كبيرة.
- ISTJ * (المنفذ): مسؤولون، صادقون، دقيقون، يحبون النظام والالتزام بالقواعد.
- * الإعلام والتسويق: توجيه الحملات الإعلانية، تطوير المنتجات.

المبحث الثاني

مفهوم الشخصية في علم النفس : التعريف، المبادئ، والمحددات

أولاً : مفهوم الشخصية في علم النفس

يُعتبر مفهوم الشخصية أحد أكثر المفاهيم تعقيداً في علم النفس، حيث يشمل كافة الصفات والخصائص الجسمية والعقلية والوجدانية التي تتفاعل داخل الفرد. تباينت الآراء حول معنى الشخصية عبر العصور، حيث حاول الفلاسفة اليونانيون الأوائل تقديم تصورات عن الشخصية، مركزين على التعارض بين العقل والأهواء، وبين الطبيعة والعرف. لم ينظر هؤلاء الفلاسفة إلى النفس ككيان مستقل عن الجسم، بل اعتبروا أن الشخصية هي حصيلة قوى الفرد الداخلية التي تتفاعل مع القوى والعوامل الخارجية، مما يجعلها تتأثر باستمرار^{١٦}.

بعد الحرب العالمية الثانية، تحول تركيز الباحثين نحو الدراسات التجريبية لاختبار الفرضيات، مما قلل من الاهتمام ببناء النظريات الشمولية. أصبحت أولوية تحديد المفاهيم الأساسية لتوجيه جمع البيانات وتحليلها خلال هذه المرحلة، تم التركيز على قياس المفاهيم النفسية وتطوير أدوات تقييم الصدق، مثل الصدق البنائي والاتفاقي والتمييزي. من المقاييس الشاملة التي ظهرت في هذا السياق قائمة مينيسوتا المتعددة الأوجه للشخصية، قائمة كاليفورنيا النفسية، واستخبار كاتل ذو العوامل الستة عشر. ومع ذلك، واجهت هذه الجهود تحديات مثل التنبؤ الإكلينيكي مقابل الإحصائي وتحيزات الاستجابة^{١٧}.

في الخمسينيات والستينيات، تركزت الأبحاث على أربعة مفاهيم رئيسية: ^{١٨}

- النزعة السلطوية Authoritarianism

- القلق Anxiet

- الدافع للإنجاز Achievement Motivation

- الاستقلال عن المجال Field Independence

ثانياً: المبادئ التي بُنيت عليها المنظومة البحثية في فهم الشخصية

تشكل هذه المبادئ إطاراً نقدياً لفهم الشخصية، مع التأكيد على التمايز الفردي ورفض التعميمات المطلقة: ^{١٩}

١. عدم وجود سمات عالمية شاملة: لا توجد سمة واحدة تنطبق بشكل كامل على جميع البشر.
٢. النسبية النفسية وغياب القوانين المطلقة: توجد اختلافات كمية ونوعية بين الأفراد.
٣. علم النفس كشبه علم: يختلف عن العلوم الطبيعية؛ فالإنسان بعقله المفكر يتغير باستمرار، مما يجعله غير خاضع لقوانين ثابتة.
٤. دراسة السمات البارزة وليس العامة: المهم هو تحديد السمات الأكثر بروزاً لدى الفرد لفهم سلوكه وتأثيرها عليه.

ثالثاً: المحددات والعوامل المؤثرة على تكوين الشخصية

تؤثر محدّدات الشخصية بشكل كبير على تطوير وتشكيل الشخصية وخصوصاً عاملي البيئة والوراثة اللذان يلعبان دوراً مهماً في تشخيصها وتحديدّها ويمكن تصنيف المحددات ضمن منظومتين رئيسيتين:^{٢٠}

- ١- **المنظومة البنائية:** تشير إلى التركيب الفسيولوجي للفرد، بما في ذلك أجهزة الجسم المختلفة (الجهاز العصبي، الجهاز الغدي، جهاز الدوران، الأنسجة والخلايا، العظام).
- ٢- **المنظومة الاجتماعية:** تشمل الثقافة والتراث التاريخي والحضاري للمجتمع. لا يمكن دراسة الشخصية بمعزل عن السياق الاجتماعي.

تتأثر شخصية الفرد بعناصر اجتماعية وانهالية وجسمية وعقلية، وتتأثر بعوامل مختلفة إيجاباً وسلباً، منها:^{٢١}

- **العوامل الحيوية:** الوظائف الفسيولوجية لأعضاء الجسم، مثل اتزان الإفرازات الهرمونية ودور الجهاز العصبي، تؤثر على نمو الشخصية وتفاعلاتها.
- **الوراثة والبيئة:** الوراثة عامل مهم في تشكيل المظاهر والأنماط السلوكية، وتحدد الأساس الحيوي لتكوين الشخصية. البيئة تشمل العوامل المادية والاجتماعية والثقافية التي تساعد في بناء التكوين الشخصي. يصعب فصل أثرهما، فالشخصية حسيطة تفاعل عوامل تكوينية باطنة وعوامل بيئية خارجية.
- **النضج والتعلم:** النضج عملية نمو طبيعي تلقائي تفرّره الوراثة، يتمثل في تغييرات منتظمة في سلوك الفرد بغض النظر عن الخبرة السابقة. يشير النضج إلى المستوى النمائي الذي يصبح فيه الفرد قادراً على استيعاب المفاهيم المجردة وتقييم القيم. يختلف توقيته وفقاً للأسس الوراثية والبيولوجية والمراحل التطورية والتباين الفردي. التعلم هو اكتساب الخبرات الجديدة. يتفاعل النضج والتعلم ويؤثران معاً في نمو الشخصية، فلا نمو بلا نضج ولا نمو بلا تعلم.
- **الثقافة:** تحمل الثقافة معتقدات وقيم وعادات وتقاليد الفرد. تؤثر في تشكيل الشخصية عبر المواقف الثقافية والتفاعل الاجتماعي. للمؤسسات الثقافية أهمية كبيرة في التنشئة الاجتماعية. التغيير الثقافي السريع قد يؤدي إلى اضطراب الشخصية، والتعقيد الثقافي عبء نفسي، غيرها من المؤثرات أمثال دور العبادة والمدرسة والاسرة التي تلعب جميعها دوراً مهماً بالتأثير على نشأة الشخصية وتطورها.

رابعاً: قياس الشخصية

- يواجه علماء النفس صعوبة وتعقيداً في دراسة الشخصية فالطرق السليمة لتقييم الشخصية تتناول جوانبها المختلفة بشكل متكامل وتعتمد على دمج نتائج أكثر من أسلوب قياسي وبسبب تعدد الأساليب والطرق البحثية تنوعت مقاييس الشخصية والتي تشمل:^{٢٢}
- **الملاحظة الإكلينيكية:** في الحالات الفردية.
 - **مقاييس السمات:** مثل الميل إلى الانطواء أو الانبساط، الفلق، والثقة بالنفس.
 - **التقييمات الذاتية والخارجية:** تستخدم للحصول على صورة شاملة عن الشخصية.

- الأساليب الإسقاطية؛ مثل اختبار بقع الحبر واختبار تفهم الموضوع.

التكامل بين الأساليب (الطبية، الاجتماعية، النفسية) هو الضمان الأفضل لفهم شامل ودقيق.

خامساً: أساليب قياس الشخصية الإنسانية

١. **طريقة المقابلة:** تُعد من أهم الأدوات الموضوعية في تقييم الشخصية. لا توجد طريقة موحدة، بل يعتمد الأسلوب على طبيعة الحالة، الخصائص النفسية للمفحوص، والهدف من التقييم.

- أهداف المقابلة: تحقيق أهداف محددة، وبناء علاقة مهنية إيجابية، وجمع معلومات لتقييم الجوانب الشخصية، وتوفير الوقت، وتمكين الفرد من التعبير الحر.

- عيوب المقابلة وكيفية التغلب عليها: تشمل عيوبها تأثر البيانات بالذاتية والتحيز، واستهلاك الوقت والجهد. يمكن التغلب على هذه العيوب بتحديد دور الباحث وقياس ثبات المقابلة^{٢٣}.

٢. **طريقة بحث الحالات:** تعتمد على التحليل الشامل للجوانب الجسمية والنفسية والاجتماعية، والتنبع التاريخي، والتشخيص الشامل بفريق متعدد التخصصات. تُطبق انتقائياً على الحالات التي تستدعي ذلك (النادرة، الشاذة، والانحراف السلوكي).

٣. **مقياس كاليفورنيا للشخصية CPI:** أعد لقياس السمات الشخصية السوية، يشمل ١٨ مقياساً فرعياً. تتوزع المقاييس الفرعية على أربع مجموعات رئيسية: التوازن والتسلط، وكفاءة العلاقة الشخصية، وقدرات الإنجاز والكفاءة العقلية.

٤. **مقاييس التقدير** تُستخدم لتقييم صفة معينة أو مجموعة من السمات الشخصية. تتكون من مجموعة من الصفات ومقياس تدريجي يحدد مدى توافرها. توفر إطاراً منهجياً لتقييم موضوعي.

٦. **مقياس مينيسوتا المتعدد الأوجه للشخصية MMPI-1** من أكثر الاختبارات انتشاراً في المؤسسات العلاجية. يتكون من تسعة مقاييس إكلينيكية وأربعة مقاييس للصدق، ويشتمل على ٥٦٧ عبارة^{٢٤}.

سادساً: نظريات الأنماط الشخصية^{٢٥}

تصنيف الأفراد في أنماط هو محاولة قديمة للوصول من الظاهر إلى معرفة الباطن. الأنماط هي الإطار الذي يجمع السمات الأساسية الفطرية والجسمية المميزة للفرد. يمكن تصنيف النظريات إلى:

- نظريات الأنماط المزاجية مثل نظرية هيبيوقراط وجالينوس.

- نظريات الأنماط الجسمية مثل نظرية كرتشمير وشيلدون.

- نظريات الأنماط الهرمونية مثل نظرية برمان.

- نظريات الأنماط السلوكية تركز على السلوك الظاهري.

- نظريات الأنماط النفسية تشمل نظريات فرويد ويونغ.

المبحث الثالث

مسرح الطفل بين البناء الدرامي وجماليات العرض

اتجهت الشعوب إلى مسرح الأطفال واستثمرت فيه جهوداً وموارد كبيرة، إدراكاً لأهميته في تنشئة الأجيال. فالمسرح لا يؤدي فقط دوراً تربوياً وأخلاقياً ووطنياً، بل يسهم في تنمية الذوق الفني وتعزيز تقدير الأطفال للفنون كالرسم والموسيقى، إذ يُعد "أبا الفنون". وإذا كانت هذه الفنون تمثل ذروة الإنجاز الإنساني، فإن مسرح الأطفال ركيزة أساسية في رفع المستوى الثقافي. وتزداد أهميته كوسيلة ترفيهية مفضلة، رغم انتشار التلفزيون والسينما، لاحتفاظه بمكانة خاصة لدى الصغار.

تلعب اللغة دوراً محورياً في تحقيق التواصل، لذا يجب أن تُصاغ لغة المسرح بدقة، تعكس المشاعر والأفعال ضمن تطور الأحداث، مع تجنب التعقيد والوصف المطول. يجب أن تكون اللغة واضحة،

مختصرة، ذات إيقاع جذاب، مزودة بأغان عند الإمكان. وإذا كان العرض هو الوجه النهائي للمسرح، فإن النص هو حجر الأساس الذي يقوم عليه. فالنص يحدد شكل العرض وقيمه الفنية. على الكاتب مراعاة متطلبات البناء الدرامي وشروط تحقيقه على خشبة. كما تشمل العملية عناصر الإخراج، أداء الممثلين، الموسيقى، الديكور، الإضاءة، الحركة البصرية، والمؤثرات، إضافة إلى الجمهور الذي يكمل العرض بتفاعله وردود أفعاله.^{٢٦}

وتأسيساً على ما سبق يتوجب على المؤلف تحديد جمهوره المستهدف، فخصائص الطفل تحدد: المضمون، الأسلوب، اللغة، الشكل الفني. ويتطلب هذا فهماً عميقاً لمراحل النمو، ومستواه المعرفي، وقدراته اللغوية والثقافية. إذ يجب أن يمتلك المؤلف رؤية شمولية تلتزم بالدقة والموضوعية. كذلك، عليه مراعاة قدرات الأطفال الممثلين، وإمكاناتهم التعبيرية، لصياغة نص يناسب طاقاتهم ويحقق أهدافاً تربوية وفنية.^{٢٧}

أولاً: النص الدرامي وإغناء تجربة الطفل المسرحية

تتنافس الدول المتقدمة في ثقافة الطفل، تتابع أحدث الإصدارات، وترسل وفوداً مختصة لاختيار أفضل الأعمال وترجمتها بعض الدول تترجم سنوياً أكثر من منتي عنوان، أما في العالم العربي، بدأت الترجمة بشكل متواضع، وبقيت محصورة ضمن مبادرات فردية حتى الترجمة المتميزة لأعمال أندرسون جاءت بلغة صعبة على الأطفال، لم تحقق المبادرات الفردية نجاحاً كبيراً، وشابها تكرار غير مبرر لبعض الأعمال، مثل "البطة البرية" و"الأمير الصغير"، بينما أهملت أعمال تستحق الترجمة كما غابت المنهجية، وافترقت الساحة إلى دراسات علمية جادة حول أدب الطفل العالمي وتواجه الترجمة تحديات أبرزها ضخامة الإنتاج وصعوبة الحصر، وسطحية الترجمات السريعة، وشيوع مصطلحات مثل "بقلم" أو "إعداد"، أسهمت بعض المؤسسات بإصدار كتب موجهة للمربين، لكنها وجهت باتهامات بالغزو الثقافي وظهرت ثلاث ظواهر أساسية في تأسيس مسرح الطفل العربي، خاصة بالمغرب العربي: الإعداد، الاقتباس، الترجمة وقد شكلت هذه الظواهر بنية حركة النص المسرحي للطفل ولا يقتصر البحث في المسرح الطفلي على النصوص المؤلفة محلياً، بل يشمل: تحليل تقنيات الكتابة، مراحل الترجمة، دور الترجمة في تأسيس الفن المسرحي ضمن الثقافة المحلية، ومدى استيعاب المسرحيين له، وتأثير الترجمات على التطور المسرحي، كلما امتلك الكاتب موهبة صادقة وهياً فكره للصياغة، اقترب من الإبداع، ومرت تجربته بمراحل: الميول، التقيف، التعمق، فمحاكاة الأساليب. وتتنوع المحاكاة بين الاقتباس الجزئي أو الإعداد الكامل. فالأقتباس يأخذ عناصر محددة، أما الإعداد فيلتصق بالنص الأصلي وهذا فرق مهم لم يدركه كثير من الباحثين، فالترجمة عمل دقيق، لأن الحوار موجه للأذن والوجدان، وزمن التلقي لحظي. لذا، يجب أن تراعي الترجمة: الخصائص الثقافية، المستويات الاجتماعية والنفسية، لتحقيق المتعة والتأثير والإقناع، وجعل الكلمة تنبض بالحياة.^{٢٨}

ثانياً: ظاهرة الاقتباس في مسرح الطفل العربي

تتطلب دراسة الاقتباس تمييزه عن مفاهيم التمصير، الاستلهام، التعريب، والممارسات المحلية مثل "المغربة" أو "الخليجينة". ويمكن تصنيفه إلى:^{٢٩}

- اقتباس (عن) الأصل: يأخذ عناصر محددة ويعيد صياغتها.
- اقتباس (من) الأصل: يستعير فقرات أو أحداثاً كاملة، وينقل الشخصيات أو المواضيع إلى بيئة محلية، مع تحويل القالب الدرامي. هذا التحويل يخلق عملاً جديداً يحمل سمات البيئة العربية، محتفظاً بجوهر الأصل.

ثالثاً: أدوار ووظائف الشخصيات المسرحية في نص الطفل

يجب أن تتحرك شخصيات الأطفال بصدق وهدوء، مما يتطلب من المخرجين جهداً مضاعفاً. ولا يكفي وجود الشخصية، بل يجب أن تتمتع بصوت وحركة مميزين، ويتولى الممثل عادةً إضافة تفاصيل التشخيص وتلفت الشخصيات انتباه الطفل حين تعبر بدقة عن مواقفها، لذا يُفضل التركيز على عدد محدود منها مع التمييز بينها فالشخصية القوية تعوّض أحياناً ضعف القصة، لكنها لا تُغني عن الحكمة المتماسكة وتجذب الأطفال الشخصيات الجذابة والمؤثرة، ويجب اختيارها بعناية كما ينبغي أن تتمتع بالبساطة والوضوح، وتجنب التعقيد النفسي، مع تقديم مبررات لبروز الطفل كبطل، ويجب إبراز البيئة الاجتماعية لتفسير سلوك الشخصيات، وتكون الأجواء مرحّة أو مثالية. وتلعب الشخصيات دوراً أساسياً في دفع الأحداث وتكوين الصراع، الذي يجب أن يُحسم لصالح القيم النبيلة، مع عرض شخصيات تمثل الخير والشر وتحمل الشخصية المسرحية بعداً اجتماعياً، يتأثر بالعوامل الاقتصادية والمهنية، ويعتمد إبراز هذه الأبعاد على مخيلة الكاتب^{٣٠}.

الدراسات السابقة ومؤشرات الاطار النظري

لا توجد دراسات سابقة تناولت بشكل مباشر موضوع تظاهرات نظرية مايرز- بريجز للشخصية في نصوص مسرح الطفل (حسين علي هارف نموذجاً).

مؤشرات الاطار النظري

١. يُصنّف فرويد الشخصية بثلاثة مكونات: الهو - الأنا - الأنا العليا.
٢. يُستخدم MBTI لتحديد التفضيلات النفسية وتحسين التفاهم المهني.
٣. يحدد الانبساط / الانطواء مصدر الطاقة (خارجي أو داخلي).
٤. يحدد الاستشعار / الحدس طريقة استقبال المعلومات واقعية أو تجريدية.
٥. يحدد التفكير / الشعور يحدد أسلوب اتخاذ القرار (عقلاني أو وجداني).
٦. يحدد الحكم / الإدراك أسلوب التعامل مع العالم منظم أو مرن.
٧. تُقاس الشخصية بأساليب متنوعة (مقابلات - اختبارات - ملاحظات - إسقاطات)
٨. يُعد مسرح الطفل أداة تربوية وفنية وثقافية أساسية.
٩. تُستخدم اللغة المسرحية بشكل واضح، مختصر، وموسيقي لجذب الطفل.
١٠. يتطلب النص المسرحي وعياً بخصائص الطفل النفسية والمعرفية.
١١. الشخصيات المسرحية يجب أن تكون مؤثرة، واضحة، بسيطة، ومبررة درامياً.
١٢. الصراع يُصاغ بطريقة تنتصر للقيم النبيلة، مع توازن بين الخير والشر.

الفصل الثالث**اجراءات البحث****اولاً: منهج البحث**

اعتمدت الباحثتان المنهج التحليلي الوصفي لأنه ملائم لتحقيق هدف البحث.

ثانياً: مجتمع البحث وعينته

قامت الباحثتان بتحديد مجتمع بحثهما والخاص بالنصوص المسرحية للكاتب المسرحي حسين علي هارف والبالغة (٥) اعمال كما مبين في الجدول ادناه:

سنة التأليف

٢٠٠٤

اسم العمل

مسرحية فرقة نجوم الغابة

٢٠٠٦	مسرحية الثعلب الحسود
٢٠٠٨	مسرحية الأرنب الوفي
٢٠٠٩	مسرحية الذئب المزيف
٢٠١٨	مسرحية محاكمة لاهي

- عينة البحث

اختارت الباحثتان عينتها بطريقة قصدية وذلك لأنها تمثل المجتمع ولأنها ملائمة لمشكلة البحث وأهدافه.

ثالثاً: اداة البحث

اعتمدت الباحثتان على مؤشرات الاطار النظري كأداة رئيسية لتحليل عينة البحث.

رابعاً: تحليل العينة

فكرة المسرحية:

تقدم مسرحية "محاكمة لاهي" التي كتبها المؤلف حسين علي هارف رؤية درامية للإنسان المعاصر ككائن يعيش في مسرح داخلي تتصارع فيه الأصوات والرغبات والواجبات، ممثلة في ثلاثة أنظمة نفسية: الهو، الأنا، والأنا العليا. وتتلخص فكرة المسرحية في تعريف المتلقي بنظرية فرويد للشخصية كون المسرحية تقع ضمن المسرح التعليمي وتبدأ الاحداث بالصراع بين لاهي وزوجته مثال التي تنصحه بالابتعاد عن سلوكه السلبي واعماله المشبوهة ولكنه يصر عليها ويشعر بالنعاس وبغفو فتأتي الشخصيات الثلاث (الهو والاانا والاانا العليا) لتوقظه ويدور حوار بينهما ليتعرف لاهي بعد ذلك على طبيعة عمل كل واحدة منهما ودورها في سلوك الشخصية لتنتهي المسرحية بعودة لاهي الى رشده لانتصار الاانا العليا التي تمثل الجانب الاخلاقي والمثل العليا لدى الفرد وعليه اعتمدت المسرحية على تفكيك الذات وتحويلها إلى صيرورة ديناميكية تشكلها الغرائز والأحكام الأخلاقية والتفاوض العقلي، عبر تحليل أنماط الشخصيات وفقاً لنظرية فرويد اذ يتجلى الصراع الوجودي والنفسي للإنسان

مشهد من المسرحية:

الزوجة مثال تنتظر زوجها في الصالة وهي تقوم بعمل يدوي حياكة - تطريز - نسمع دقات الساعة - الزوجة تنظر بين الحين والآخر إلى الساعة .. وهي تكاد تغفو - الساعة تشير إلى الثالثة صباحاً ، يفتح الباب بهدوء ويدخل الزوج ثملاً وهو يحمل حذائه بيديه يحاول الدخول الى غرفته دون أن تشعر الزوجة) . مثال : إلا تتناول الفطور قبل ان تنام .

لاهي : الفطور أي فطور ؟ !

مثال: نعم فنحن في الصباح!

لاهي: أس - كفي عن مضايقتي ومحاسبتني ولعب دور الرقيب علي . ولا تحاولي أن تقتلي السعادة والنشوة التي أعيشها .

مثال : السعادة - يالها من سعادة تبنى على حساب شقاء الآخرين . ثم أنني لست الوحيدة التي تعتقد أنني رقيقة عليك - فاهلك كانوا هنا مساء وهم غير راضين تماماً عما تفعله بي وبأبنائك الذين لم ترهم منذ أيام - هذا فضلاً عن أمك المريضة التي لم تسأل عنها منذ أسابيع أما أنا

لاهي: (مقاطعاً) كفى - كفى ليس لأحد الحق في محاسبتني .

مثال: طيب ألا تحاسب نفسك أنت - متى يصحو ضميرك ليحاسبك ؟

لاهي: ضميري يصحو - ويحاسبني (ها) - ها - ها أنها نكتة . وهل هو نائم ربما يكون ثلماً مثلي . مثال: نعم أدعو من الله أن يصحو ضميرك ...

لاهي: قبل أن يصحو سأنام أنا ... إلى جانبه - فلا: مثال توقظينا كلينا ...
مثال: بإمكانك أن تنام في الصالة لكي تتفرغ لمكالماتك الليلية بالمناسبة - جرس الهاتف لم ينقطع أبداً .
تصبح على خير (تدخل إلى الغرفة) . يبقى الزوج وحيداً .. يتأكد من دخول الزوجة ... يتناول سماعة الهاتف ويزول رقماً .. لحظات ثم يغلقه خائفاً .. ثم يزول رقماً آخر (

لاهي (بهمس) ألو ... هلو حبيبتي .. اشتقت إليك رغم أنني غادرتك منذ دقائق .. أسمعني قررت أن نسافر معاً الأسبوع القادم.. سأحصل على مبلغ كبير من المال هذا الأسبوع ثروة من أين؟ لا علاقة لك بهذا الأمر .. سأحصل على المال من الشيطان - المهم أننا سنتمتع بهذا المال - اتفقنا .. تصبحين على خير يعاود الاتصال برقم (آخر) الأمور؟ هل ألو .. هلو .. أنا لاهي - كيف هي تغيرت الخطة - حسنا هل جهزتم كل شيء - نعم .. والسلاح (بغضب) كيف ذلك؟ السلاح أهم شيء في العملية .. ربما ستنتهي الأمور إلى قاتل و مقتول .. نعم فالمبلغ الذي سنغنمه يستحق أن نفعل أي شيء .. أنت خائف يالك من جبان ماذا ضميرك؟ أنت تتحدث عن الضمير أيضاً .. ما بالك اليوم كلكم تتحدثون عن الضمير .. سحقاً لكم يغلق السماعة
سأقوم بتنفيذ العملية حتى ولو بقيت وحدي .. (يتأثب ويستلقي على الأريكة ... لحظات ونسمع شخيره)
تظهر ثلاث شخص (الهو والانا والانا العليا) ، تدور حول الزوج النائم .. ثم تصفق محاولة لإيقاظه لاهي .. لاهي . لاهي . يستيقظ لاهي ويفاجأ بهم .. يرتعد خوفاً)

لاهي: من أنتم؟ هل جنتم لقتلي

الثلاث: حق .. حق .. حق

لاهي: هل جنتم لسرقتي؟

الثلاث: حق .. حق .. حق

لاهي: أذن من أنتم .

الثلاث نحن أنت . لاهي (مستغرباً) أنا ؟ !

الثلاث نعم أنت نحن .

الهو: بتعبير ادق - نحن الاجزاء الثلاثة لشخصيتك لاهي حسب نظرية فرويد .

لاهي: وما شأني بفرويد هذا - بتعبير ادق أنا لا أحفل بفرويد ونظريته وليذهب إلى الجحيم .

تحليل العينة: تحليل المشهد وفقاً لنظرية مايرز بريجز (MBTI)

١. تحليل شخصية "مثال" (الزوجة): ISTJ - المنظمة الواقعية

- السمات البارزة:

- الانطواء (I): تنتظر بصمت، تركز على أفعالها (الحياكة)، لا تبدأ الصراع إلا عند الضرورة.

- الحس (S): تركز على الحقائق الملموسة: (دقات الساعة، غيابه عن أبنائه، إهمال أمه المريضة).

- التفكير (T): تُحاسب بالمنطق: تُعد أدلة إهمال لاهي (الأبناء، الأم).

- الحكم (J): تلتزم بالمسؤوليات: تنتظره حتى الفجر، تُذكره بالمواعيد ("الفطور أي فطور؟ نحن في الصباح!").

- الصراع مع الزوج:

تتصادم قيمها (المسؤولية، النظام) مع فوضويته. محاولتها "تصحيح سلوكه" تُظهر تفضيل الحكم (J) المفرط.

٢. تحليل شخصية "لاهي" (الزوج): ESTP - المُغامر المنطلق

- السمات البارزة:

- الانبساط (E): يُفضّل الحياة الاجتماعية (السهر، المكالمات الليلية، السفر مع "الحبيبة").

- الحسّ (S): يعيش اللحظة: "ألا تقتلين السعادة والنشوة التي أعيشها؟"، يُركّز على المتعة الحالية (النوم، الخمر).

- التفكير (T): يتخذ قرارات عملية: التخطيط لسرقة المال ("المبلغ يستحق أن نفعل أي شيء!"), يتجاهل المشاعر.

- الإدراك (P): عفوي وفوضوي: يدخل ثملاً، يغيّر الخطط فجأة ("تغيّرت الخطة!"), يكره المحاسبة ("كفى عن محاسبتني!").

- صراعه الداخلي:

ظهور "الهو، الأنا، الأنا العليا" يعكس فشله في الموازنة بين:

- الهو (ESTP): الرغبة في المتعة (الخمر، العلاقات، المال).

- الأنا العليا (ISTJ): صوت ضميره (ممثّل في كلام "مثال" وأسرته).

٤. رموز المشهد عبر عدسة MBTI

- الساعة والثلاثة صباحاً:

- لمثال (ISTJ): رمز النظام وانتهاك الحدود الزمنية الأخلاقية.

- للاهي (ESTP): إشارة إلى "عيش اللحظة" بلا قيود.

- الهاتف والمكالمات السرية:

- تجسيد لانبساطية (E) "لاهي" وحاجته للإثارة الخارجية، مقابل انطواء (I) "مثال" التي تلتزم بالبيت. الحذاء في يده:

- دليل على عفويته (P) ومحاولته تجنب المسؤولية (إخفاء الفوضى).

- تعقيد الشخصيات: المشهد يكشف تناقضات لا تُختزل في ١٦ نوعاً:

- "لاهي" (ESTP) يُظهر نزعة تدميرية غير نموذجية للأنواع.

- صراع "الهو/الأنا العليا" (فرويد) يتعارض مع تبسيط MBTI للشخصية.

- السياق الثقافي: الضغوط الاجتماعية (توقعات الأسرة) تؤثر أكثر من "النوع الشخصي".

الفصل الرابع

(النتائج ومناقشتها)

أولاً: النتائج

١. تنوع أنماط الشخصيات المسرحية لدى حسين علي هارف بشكل يعكس توازناً بين مختلف أنماط

MBTI، مما يدل على وعيه بأهمية التعدد النفسي والسلوكي في تقديم شخصيات متنوعة تُشبه

جمهور الأطفال.

٢. وجود شخصيات انبساطية (Extraverts) تمثل البطولة أو القيادة، في مقابل شخصيات انطوائية

(Introverts) تمثل العمق أو الحكمة، مما يشير إلى توظيف ثنائيات MBTI بشكل مقصود.

٣. الميل إلى إبراز النمط "الشعوري" (Feeling) على حساب النمط "العقلي" (Thinking) في

الشخصيات الأساسية، نظراً للطبيعة العاطفية والتربوية لمسرح الطفل.

٤. توظيف الأنماط الحدسية (Intuitive) في شخصيات الخيال والأساطير، مقابل الأنماط الحسية (Sensing) في الشخصيات الواقعية، كطريقة لترسيخ التوازن بين الخيال والواقع.
٥. وضوح سمات بعض الأنماط (مثل ESTJ، ISFJ، ENFP) في الشخصيات المحورية في عدد من النصوص، مما يؤكد قابلية النص المسرحي لأن يُحلل وفق نموذج MBTI بدقة.
٦. وجود بعض الشخصيات الهامشية أو الثنائية التي تجمع بين أكثر من نمط، مما يدل على وعي المؤلف بالتحويلات النفسية أو صراع الهوية لدى الطفل.

ثانياً: الاستنتاجات

١. إن توظيف أنماط MBTI في بناء الشخصية المسرحية يمنحها عمقاً نفسياً وبُعداً إنسانياً، يتجاوز التقديم النمطي أو التربوي السطحي.
٢. أن مسرح الطفل لا يقتصر على الترفيه أو الوعظ المباشر، بل يُمكن أن يكون أداة نفسية فاعلة لفهم الذات وتنمية المهارات الاجتماعية والانفعالية لدى الطفل.
٣. إن استخدام نماذج تحليل الشخصية الحديثة مثل MBTI في دراسة الأدب الموجّه للأطفال يُعد مدخلاً مهماً لفهم الأثر السلوكي والتربوي للنصوص المسرحية.
٤. الكاتب حسين علي هارف نجح في دمج الوعي النفسي بالشكل الدرامي، مما يجعل أعماله نموذجاً يُحتذى في كتابة مسرح الطفل المتوازن نفسياً وفنياً.

ثالثاً: التوصيات

١. ضرورة تعميم نموذج تحليل الشخصية (MBTI) على دراسات أدبية أخرى، وخاصة في أدب الطفل، لفهم كيف تتشكل القيم والسلوكيات في اللاوعي الطفولي عبر الشخصيات.
٢. تشجيع الكتاب والمسرحيين على الاستفادة من نظريات علم النفس، خصوصاً نظرية مايرز-بريجز، في بناء شخصيات واقعية وعميقة في نصوصهم.
٣. إدراج موضوعات تحليل الشخصية في مناهج تدريب الكتاب التربويين ومخرجي مسرح الطفل، لتعزيز البُعد النفسي والتربوي في العمل المسرحي.
٤. العمل على تصميم برامج إرشادية نفسية تعتمد على نصوص مسرح الطفل كنموذج للتقويم أو المحاكاة السلوكية، باستخدام أنماط MBTI.

رابعاً: المقترحات

١. إجراء دراسة مقارنة بين شخصيات مسرح الطفل في أعمال حسين علي هارف وأعمال كتاب آخرين عرب أو عالميين، وفق نظرية MBTI.
٢. دراسة أثر تعرض الأطفال المتلقين لأنماط شخصية متنوعة (حسب MBTI) على تطور سلوكهم الاجتماعي والنفسي.

الهوامش

^١ ابراهيم أنيس وآخرون: ١٩٦٠، ص ٥٧٨.

^٢ ابن منظور: ١٩٥٦، ص ١٦٧.

^٣ لالاند، اندريه: ٢٠٠١، ص ٨٣.

^٤ جميل، صليبا: ١٣٨٥، ص ٢٩.

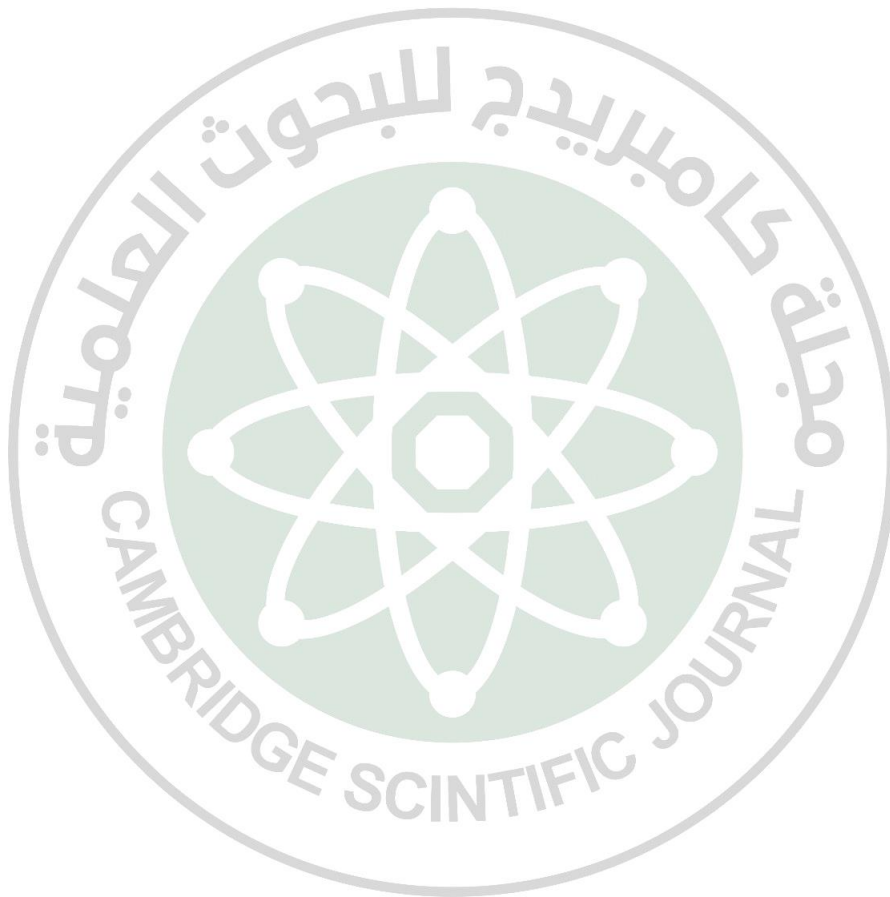
^٥ Deborah Tannen, Et, 2015: P.11.

^٦ الزهيري، طلال ناظم، غفران محمد مصطفى: ٢٠٢٣، ص ٣٤.

^٧ ابن منظور: دت، ص ٤٦٥.

- ٨ Allport, G. W: 1961, P.28
٩ يوسف زينب علي محمد علي: ٢٠١٣، ص ٧٧.
١٠ باقادر، فتحي بن ناصر: ٢٠٢٠، ص ٤٨.
١١ ينظر: Sherli, Jonson. Et: 2017. P.53.
١٢ ينظر: كينغ باتريك: ٢٠٢٣، ص ٣٤.
١٣ ينظر: مركز دبيونو لتعليم التفكير: ٢٠١٧، ص ٦.
١٤ ينظر: سيد، عمرو عز الدين: ٢٠٢٤، ص ص ٦٩-٧٠.
١٥ ينظر: خضر، شيراز محمد: ٢٠٢٠، ص ص ٦٦-٦٧.
١٦ ينظر: الحوري، عكلة سليمان: ٢٠٢١، ص ١٥.
١٧ ينظر: عبد الخالق، احمد محمد: ٢٠١٥، ص ٤٣.
١٨ ينظر: المصدر نفسه، ص ٤٣.
١٩ ينظر: هلسة، حنان جميل: ٢٠٢١، ص ١٣.
٢٠ ينظر: رجب، احمد: ٢٠٢٤، ص ص ٣٥-٣٦-٣٧.
٢١ ينظر: عبد الصاحب، منتهى مطشر: ٢٠١١، ص ٢١.
٢٢ ينظر: عويضة، كامل محمد: ١٩٩٦، ص ٣٢.
٢٣ ينظر: مطلق، حسين علوان: ٢٠١٠، ص ص ٦٥-٦٦.
٢٤ ينظر: ربيع، هادي مشعان: ٢٠١٠، ص ٨٩.
٢٥ ينظر: مطر، ونام حسين: ٢٠٢٤، ص ١٠٩.
٢٦ ينظر: بعلي، حنفاوي: ٢٠١٠، ص ص ٧٠-٧١.
٢٧ ينظر: احمد، نجيب: ١٩٨٦، ص ٥٠.
٢٨ ينظر: عبد التواب، يوسف: ١٩٨٤، ص ص ٢٠٦-٢٠٧.
٢٩ ينظر: بعلي حنفاوي، مصدر سابق، ص ٧٨.
٣٠ ينظر: يعقوب، الشاروني: ١٩٨٦، ص ٣٩.
- المصادر والمراجع**
ابراهيم أنيس وآخرون: المعجم الوسيط، ج ٢-١، ط ١، مصر- القاهرة: مطبعة مصر، ١٩٦٠.
ابن منظور: معجم لسان العرب، بيروت: دار لسان العرب، ب.ت.
ابن منظور: لسان العرب، المجلد ٣٣، بيروت: دار العارف، ١٩٥٦.
أحمد نجيب: فن الكتابة للأطفال، ط ٣، بيروت: دار أقرأ، ١٩٨٦.
باقادر، فتحي بن ناصر: الالتزام الديني وعلاقته بالسمات الشخصية الإيجابية، ط ١، مصر: مؤسسة الامة للنشر والتوزيع، ٢٠٢٠.
بعلي، حنفاوي: مسرح الطفل في المغرب العربي، الأردن- عمان: دار اليازوري، ٢٠١٠.
جميل صليبا: المعجم الفلسفي، ج ٢، ط ١، بيروت: الشركة العالمية للكتاب، ١٩٩٤.
الحوري، عكلة سليمان: مفاهيم حديثة في علم النفس الرياضي، ط ١، الأردن- عمان: دار الاكاديميون، ٢٠٢١.
خضر، شيراز محمد: نظريات التعليم المعاصرة، ط ١، الكويت: دار الاكاديمية للطباعة والنشر، ٢٠٢٢.
ربيع، هادي مشعان: القياس والتقويم في التربية والتعليم، الأردن- عمان: دار زهران، ٢٠١٠.
رجب، احمد: تشكيل الأنا -أسس بناء الشخصية وتطورها-، مصر: وكالة الصحافة العربية، (٢٠٢٤).
الزهيري، طلال ناظم، غفران محمد مصطفى: بناء نظام معلومات لمتطلبات اختيار القيادات الادارية في المكتبات الجامعية وفقاً لمؤشر الانماط الشخصية Myer- Briggs، دراسة منشورة، الجزائر: مجلة ببلوفيليا، المجلد ٥، العدد ١٣، ٢٠٢٣.
سيد، عمرو عز الدين: وصف مثالي لعلاقات صحية، مصر: عصير الكتب للنشر والتوزيع، ٢٠٢٤.
عبد التواب يوسف: ترجمة كتب الأطفال حركتها، واتجاهها، ومشكلاتها، ضمن كتاب كتب الأطفال في الدول العربية والنامية، مصر: مركز تنمية الكتاب العربي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٤.
عبد الخالق، احمد محمد: علم نفس الشخصية، ط ٢، مصر: مكتبة الانجلو المصرية، ٢٠١٥، ص ٤٣.
عبد الصاحب، منتهى مطشر: أنماط الشخصية وفق نظرية الانبهرام وقيم الذكاء الاجتماعي، الأردن- عمان: دار الصفاء للنشر والتوزيع، ٢٠١١.
عويضة، كامل محمد: التحليل النفسي، ط ١، بيروت- لبنان: دار الكتب العلمية، ١٩٩٦.
كينغ، باتريك، تر. مروة مدين: فكر كارك طبيب نفسي، مصر: دار تون، ٢٠٢٣.
لالاند. اندريه: موسوعة لالاند الفلسفية، ط ١، بيروت- باريس: منشورات عويدات، ٢٠٠١.
مركز دبيونو لتعليم التفكير: اختبار أنماط الشخصية لمبارز وبريجز، ط ١، دبي- الامارات: مركز دبيونو لتعليم التفكير، ٢٠١٧.
مطر، ونام حسين: الشخصية ومكوناتها، الجزائر: تاسك للنشر والتوزيع، ٢٠٢٤.

- مطلق، حسين علوان: جمع البيانات وطرق المعاينة، ط١، السعودية: دار العبيكان، ٢٠١٠.
- هلسة، حنان جميل :- الشخصية ومفهوم الذات، الأردن- عمان: آلان ناشرون وموزعون، ٢٠٢١.
- يعقوب، الشاروني: فن الكتابة لمسرح الأطفال، الحلقة الدراسية حول مسرح الطفل، القاهرة: الهيئة العامة للكتاب، ١٩٨٦.
- يوسف زينب علي محمد علي: الهوية الثقافية ومسرح الطفل، مصر: مكتبة الانجلو المصرية، ٢٠١٣.
- Allport.G.W.patternard Grow thing personality, 3rd, New york: Holt. Rinehart and Winston. 1961.
- Deborah Tannen. Et, تر. سعد الدين، مروان محمد: عن التواصل الفن ضروري للأقناع، ط١، السعودية: دار العبيكان، ٢٠١٥.
- Sherli. Jonson.et, تر. امثال هادي الحويلة وآخرون: علم النفس المرضي، مصر: مكتبة الانجلو المصرية، ٢٠١٧.



اتجاهات نحو تعديل المادة ٥٧ من قانون الاحوال الشخصية

لدى عينة من المجتمع العراقي

المدرس جولان حسين خليل

هيئة البحث العلمي/ مركز البحوث النفسية

jwlanghzalghzal@gmail.com

الملخص:

- التعرف على اتجاهات نحو تعديل المادة ٥٧ من قانون الاحوال الشخصية لدى عينة من المجتمع العراقي ايجاد دلالة الفروق بين الجنسين الايات الحضانة وإشكالياتها بالنسبة للام جاء تسأل مشكلة البحث هل التعديل يجعل المرأة عاجزة في المطالبة بحقوق الحضانة للأبناء وفقدانها بعد مرحلة عمرية محددة جاءت التوصيات ضرورة الاهتمام وفهم اتجاهات الأزواج نحو قانون ٥٧ التعمق والبحث في موضوع معرفة الاسباب الرئيسية للإطلاق

- Abstract

Discrimination on trends towards amending Article 57 of the Personal Status Law among the general public of Iraqi society and the indication of discrimination between the sexes, the verses of custody and its problems for the mother came to ask whether the search for the woman knows in the case of custody of the children and because after a specific age stage for the reason of need for the reason of interest and understanding the direction of spouses towards the problem of Law 57 ignorance in the subject of knowing the main reasons for divorce

المبحث الاول

مشكلة البحث :

تُظهر عينات من المجتمع العراقي اتجاهاتها متباينة تجاه تعديل المادة ٥٧ من قانون الأحوال الشخصية، حيث يرى حقوقيون ومنظمات مجتمع مدني في التعديلات المقترحة انتهاكاً لحقوق المرأة والطفل، بينما تراه أطراف أخرى كحل لمشكلة ارتفاع معدلات الطلاق، مما يخلق انقساماً في المجتمع بين المتمسكين بمصلحة الطفل وحقوق الأم وبين الساعين لإعادة التوازن الأسري وفق رؤاهم، مع مخاوف من أن التعديل سيؤدي إلى رفع معدلات الطلاق ويزيد التمييز ضد المرأة . جاء تسأل الدراسة هل التعديل يجعل المرأة عاجزة في المطالبة بحقوق الحضانة للأبناء وفقدانها بعد مرحلة عمرية محددة

أهمية البحث والحاجة الية:

تُظهر عينات من المجتمع العراقي اتجاهاتها متباينة تجاه تعديل المادة ٥٧ من قانون الأحوال الشخصية، حيث يرى حقوقيون ومنظمات مجتمع مدني في التعديلات المقترحة انتهاكاً لحقوق المرأة والطفل، بينما تراه أطراف أخرى كحل لمشكلة ارتفاع معدلات الطلاق، مما يخلق انقساماً في المجتمع بين المتمسكين بمصلحة الطفل وحقوق الأم وبين الساعين لإعادة التوازن الأسري وفق رؤاهم، مع مخاوف من أن التعديل سيؤدي إلى رفع معدلات الطلاق ويزيد التمييز ضد المرأة .تعتبر الاتجاهات من العناصر المهمة المؤثرة

في سلوك الفرد ودوافعه و بالتالي تعتبر معرفة اتجاهات العاملين في المنظمة من الأمور الضرورية لأن الأفراد العاملين يكون لديهم اتجاهات معينة نحو العمل ونحو رؤسائهم ونحو فلسفة وسياسة المنظمة في تنفيذ مهامها، فالاتجاهات هي المحرك لدوافع الأفراد في المنظمة. الاتجاهات هي أحد المحددات والمقاييس النفسية التي تفسر وتتحكم في بناء وتشكل السلوك التنظيمي (عزت رفاة، ٢٠٠٦) ويعرف "كامبل" الاتجاهات بأنها تعبير عن درجة الاتساق في الاستجابة لموقف أو موضوع ما. فإذا لاحظنا فردين ووجدنا أن الأول يسلك بطرق مختلفة كل مرة يواجه فيها نفس الموقف أو الموضوع، في حين أن الثاني يسلك سلوكا متشابهة في كل مرة يواجه فيها نفس الموقف أو الموضوع، فيمكن تفسير هذا التناقض في سلوك الفرد الأول بأنه دليل على عدم وجود اتجاهات لديه تجاه الموقف أو الموضوع، في حين يمكن تفسير التشابه أو الاتساق في سلوك الفرد الثاني بأنه دليل على وجود اتجاهات لديه حيال الموقف أو الموضوع بغض النظر عن كونها إيجابية أم سلبية. (الغانم، ٢٠٠١)

مضمون المادة ٥٧ الحالية والمقترحات لتعديلها:

المادة ٥٧ من قانون الأحوال الشخصية رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٩ تنظم الحضانة بعد الطلاق، وتمنح الأم المطلقة حق حضانة طفلها حتى عمر معين، شرط أن تكون الحاضنة بالغة وعاقلة وأمينة وقادرة على تربية الطفل، وتجعل المحكمة تقرر الأحقية في بعض الحالات. المقترحات المعدلة تشتمل على خفض عمر الحضانة التي تمنح فيها الأم الحق في الحضانة إلى عمر أصغر (مثلاً السابعة) بدلاً من عمر أكبر مثل العاشرة أو حتى حتى الخامسة عشرة في بعض الحالات. من المقترحات أيضاً اشتراط ألا تتزوج الأم إن أرادت الاحتفاظ بالحضانة، بينما لا يُشترط ذلك من الأب في المقترحات المطروحة. أيضاً يتضمن المقترح أن يكون للجد من أب الطفل أحقية بالحضانة في حال وفاة الأب أو انتفت شروط الحضانة من الأب. (الوقائع العراقية)

اهداف البحث:

١- التعرف على اتجاهات نحو تعديل المادة ٥٧ من قانون الاحوال الشخصية لدى عينة من

المجتمع العراق

٢- ايجاد دلالة الفروق بين الجنسين

حدود البحث

عينة من المجتمع العراقي من كلا الجنسين ٢٠٢٤

المبحث الثاني

الاتجاهات :

مفهوم "الاتجاه" Attitude بصفة عامة. والذي يتفق العديد من الباحثين على تعريفه بأنه ميل نفسي يعبر عنه بتقييم لموضوع معين، بدرجة أو بأخرى من التفضيل أو عدم التفضيل. ويعرف "ألبرت": الاتجاهات حالة استعداد عقلي منظمة من خلال الخبرة الفردية، تؤثر تأثيراً فعالاً على استجابة الفرد تجاه جميع الموضوعات وكذلك المواقف التي ترتبط بها". أما تعريف "doob": "الاتجاهات استجابة ضمنية متوقعة ومؤدية إلى نماذج سلوكية علنية، ويمكن تحريكها بالعديد من المثيرات الناتجة عن التعلم والقدرة على التجميع والتمييز، والتي تعتبر مثيراً لاستجابات أخرى ومحركاً للسلوك في نفس الوقت، والتي تعتبر هامة في المجتمع الذي يعيش فيه الفرد". كما يعرفها "Chein": "الاتجاهات استعداد فردي لتقييم أي موضوع أو فعل أو موقف بطريقة معينة" (عضوب الزين، ٢٠٢١)

الادبيات السابقة:

١ - ماهية الاتجاه

بتعريف مفهوم "الاتجاه" Attitude بصفة عامة. والذي يتفق العديد من الباحثين على تعريفه بأنه ميل نفسي يعبر عنه بتقييم لموضوع معين، بدرجة أو بأخرى من التفضيل أو عدم التفضيل. ويشير التقييم إلى الاستجابات التفضيلية المعرفية والوجدانية والسلوكية، سواء كانت صريحة أو ضمنية. وفيما يلي تفصيل لهذه المكونات:

- المكون المعرفي: ويضم المعتقدات والآراء والأفكار عن موضوع الاتجاه.
 - المكون الوجداني: وهو عبارة عن مشاعر الفرد وانفعالاته نحو موضوع الاتجاه.
 - المكون السلوكي: ويختص بالنوايا أو الميل للسلوك أو التصرف بشكل معين إزاء موضوع الاتجاه.
 والاتجاهات وفقاً للنظريات المعرفية بمثابة شبكات مترابطة associative networks. وتعمل الاتجاهات كتمثيلات عقلية mental representations داخل العقل، وتتكون هذه التمثيلات من وحدات معرفية والتي ترتبط أو تتصل بوحدات وجدانية affective units. ونجد هذه الروابط أو الوصلات links داخل الاتجاه، وكذلك بين الاتجاهات المختلفة. ومن خلال عملية انتشار التنشيط spreading activation ترتبط الوحدات القديمة (المعرفية والانفعالية) بعناصر جديدة، مما يسبب ظهور اتجاه جديد نحو موضوع ما، نتيجة ارتباطه باتجاه قديم. وعلى ضوء ما سبق تعتمد الدراسة الحالية على تعريف مفهوم الاتجاه نحو الإنترنت بأنه نسق من المعتقدات (الإيجابية أو السلبية) والمشاعر (التفضيلية أو غير التفضيلية) والميل للتصرف (بالاقتراب أو الابتعاد) نحو الإنترنت كمصدر للمعلومات، وتؤثر هذه المنظومة - وأيضاً تتأثر - في تحديد موقف الطالب من الإنترنت واستخدامه كوسيلة للتعليم الذاتي وتلبية متطلبات التعليم الجامعي. (غنيم، ١٩٧٣)

٢-١-٢ مفهوم الاتجاه النفسي

لم يوجد تعريف واحد مقنع يعترف به جميع المشتغلين في الميدان، إلا أن التعريف الذي ذاع أكثر من غيره والذي لا يزال يحوز القبول لدى غالبية المختصين وهو تعريف جوردون ألبورت: "الاتجاه حالة من الاستعداد أو التأهب العصبي والنفسي، تنتظم من خلال خبرة الشخص، وتكون ذات تأثير توجيهي أو دينامي على استجابة الفرد لجميع الموضوعات والمواقف التي تستثير هذه الاستجابة". ولتقريب المعنى المقصود إلى ذهن يمكن القول إن الاتجاه هو الحالة الوجدانية القائمة وراء رأي الشخص أو اعتقاده فيما يتعلق بموضوع معين، من حيث رفضه لهذا الموضوع أو قبوله ودرجة هذا الرفض أو القبول.
 "ويعرف"بوجاردس" الاتجاه قانلاً بأنه "ميل الفرد الذي ينحو سلوكه تجاه بعض عناصر البيئة أو بعيداً عنها متأثراً في ذلك بالمعايير الموجبة أو السالبة تبعاً لقربه من هذه أو بعده عنها" وهو يشير بذلك إلى مستويين للتأهب هما: أن يكون لحظياً، أو قد يكون ذات أمد بعيد.

وسنحاول فيما يلي مناقشة كل مستوى من هذين المستويين على حدة بشيء من الإيجاز:

(أ) التأهب المؤقت أو اللحظي: وينتج بطبيعة الحال من التفاعل اللحظي بين الفرد وعناصر البيئة التي يعيش فيها، ويمثل ذلك، اتجاه الجائع نحو الطعام في لحظة إحساسه بالجوع وينتهي هذا التهيؤ المؤقت بمجرد إحساس الجائع بالشبع.

(ب) التهيؤ ذا المدى الطويل: ويتميز هذا الاتجاه بالثبات والاستقرار، ويمثل ذلك اتجاه الفرد نحو صديق له، فهو ثابت نسبياً، لا يتأثر غالباً، كماضايقات العابرة، ولذلك فمن أهم خصائص هذا النوع من الاتجاهات أنه تأهب أو التهيؤ، له صفة الثبات أو الاستقرار النسبي الذي يتبع بطبيعة الحال تطور الفرد في صراعه مع

البيئة الاجتماعية والمادية وعليه فالاتجاهات هي حسيطة تأثر الفرد بالمشيرات العديدة التي تصدر عن اتصاله بالبيئة وأنماط الثقافة، والتراث الحضاري للأجيال السابق، كما أنها مكتسبة وليست فطرية.

١-٢-٣ عوامل تكوين الاتجاهات النفسية :

هناك عدة عوامل يشترط توافرها لتكوين الاتجاهات النفسية الاجتماعية نذكر منها:

(١) قبول نقدي للمعايير الاجتماعية عن طريق الإيحاء:

يعتبر الإيحاء من أكثر العوامل شيوعاً في تكوين الاتجاهات النفسية، ذلك أنه كثيراً ما يقبل الفرد اتجاهاً ما دون أن يكون له أي اتصال مباشر بالأشياء أو الموضوعات المتصلة بهذا الاتجاه فالاتجاه أو تكوين رأي ما، لا يكتسب بل تحدده المعايير الاجتماعية العامة التي يمتصها الأطفال عن آبائهم دون نقد أو تفكير، فتصبح جزءاً نمطياً من تقاليدهم وحضارتهم يصعب عليهم التخلص منه، ويلعب الإيحاء دوراً هاماً في تكوين هذا النوع من الاتجاهات فهو أحد الوسائل التي يكتسب بها المعايير السائدة في المجتمع دينية كانت أو اجتماعية أو خلقية أو جمالية، فإذا كانت النزعة في بلد ما ديمقراطية فإن الأفراد فيه .

(٢) تعميم لخبرات "والعامل الثاني الذي يكون الإنسان من خلاله اتجاهاته وآرائه:

هو "تعميم الخبرات" فالإنسان دائماً يستعين بخبراته الماضية ويعمل على ربطها بالحياة الحاضرة فالطفل (مثلاً) يدرّب منذ صغره على الصدق وعدم الكذب أو عدم أخذ شيء ليس له، أو احترام الأكبر منه عمراً.. الخ. والطفل ينفذ إرادة والديه في هذه النواحي دون أن يكون لديه فكرة عن أسباب ذلك، ودون أن يعلم أنه إذا خالف ذلك يعتبر خائناً وغير آمن، ولكنه عندما يصل إلى درجة من النضج يدرك الفرق بين الأعمال الأخرى التي يوصف فاعلها بالخيانة، وحينما يتكون لديه هذا المبدأ (أي المعيار) يستطيع أن يعممه في حياته الخاصة والعامة.

(٣) تمييز الخبرة:

إن اختلاف وحدة الخبرة وتمييزها عن غيرها، يبرزها ويؤكدّها عند التكرار، لترتبط بالوحدات المشابهة فيكون الاتجاه النفسي، ونعني بذلك أنه يجب أن تكون الخبرة التي يمارسها الفرد محددة الأبعاد واضحة في محتوى تصويره وإدراكه حتى يربطها بمثلها فيما سبق أو فيما سيجد من تفاعله مع عناصر بيئته الاجتماعية. (عضوب الزين، ٢٠٢١)

١-٢-٤ مراحل تكوين الاتجاهات

يمر تكوين الاتجاهات بثلاث مراحل أساسية هي:

١- المرحلة الإدراكية أو المعرفية:

يكون الاتجاه في هذه المرحلة ظاهرة إدراكية أو معرفية تتضمن تعرف الفرد بصورة مباشرة على بعض عناصر البيئة الطبيعية والبيئة الاجتماعية التي تكون من طبيعة المحتوى العام لطبيعة المجتمع الذي يعيش فيه، وهكذا قد يتبلور الاتجاه في نشأته حول أشياء مادية كالدار الهادئة والمقعد المريح، وحول نوع خاص من الأفراد كالأخوة والأصدقاء، وحول نوع محدد من الجماعات كالأسرة وجماعة النادي وحول بعض القيم الاجتماعية كالنخوة والشرف والتضحية.

٢- مرحلة نمو الميل نحو شيء معين:

وتتميز هذه المرحلة بميل الفرد نحو شيء معين، فمثلاً أن أي طعام قد يرضي الجائع، ولكن الفرد يميل إلى بعض أصناف خاصة من الطعام، وقد يميل إلى تناول طعامه على شاطئ البحر، وبمعنى أدق أن هذه المرحلة من نشوء الاتجاه تستند إلى خليط من المنطق الموضوعي والمشاعر والإحساسات الذاتية.

(٣) مرحلة الثبوت والاستقرار:

إن الثبوت والميل على اختلاف أنواعه ودرجاته يستقر ويثبت على شيء ما عندما يتطور إلى اتجاه نفسي، فالثبوت هذه المرحلة الأخيرة في تكوين الاتجاه.

١-٥ أنواع الاتجاهات :

تصنف الاتجاهات النفسية إلى الأنواع التالية:

١-الاتجاه القوي: يبدو الاتجاه القوي في موقف الفرد من هدف الاتجاه موقفاً حاداً لا رفق فيه ولا هوادة، فالذي يرى المنكر فيغضب ويثور ويحاول تحطيمه إنما يفعل ذلك لأن اتجاهه قوياً حاداً يسيطر على نفسه.

٢-الاتجاه الضعيف: هذا النوع من الاتجاه يتمثل في الذي يقف من هدف الاتجاه موقفاً ضعيفاً رخواً خائفاً مستسلماً، فهو يفعل ذلك لأنه لا يشعر بشدة الاتجاه كما يشعر بها الفرد في الاتجاه القوي.

٣-الاتجاه الموجب: هو الاتجاه الذي ينحو بالفرد نحو شيء ما (أي إيجابي).

٤-الاتجاه السلبي: هو الاتجاه الذي يجنح بالفرد بعيداً عن شيء آخر (أي سلبي).

٥-الاتجاه العلني: هو الاتجاه الذي لا يجد الفرد حرجاً في إظهاره والتحدث عنه أمام الآخرين.

٦-الاتجاه السري: هو الاتجاه الذي يحاول الفرد إخفائه عن الآخرين ويحفظ به في قرارة نفسه بل ينكره أحياناً حين يسأل عنه.

٧-الاتجاه الجماعي: هو الاتجاه المشترك بين عدد كبير من الناس، فإعجاب الناس بالأبطال اتجاه جماعي.

٨-الاتجاه الفردي: هو الاتجاه الذي يميز فرداً عن آخر، فإعجاب الإنسان بصديق له اتجاه فردي.

٩-الاتجاه العام: هو الاتجاه الذي ينصب على الكليات وقد دلت الأبحاث التجريبية على وجود الاتجاهات العامة، فاثبتت أن الاتجاهات الحزبية السياسية تنسم بصفة العموم، ويلاحظ أن الاتجاه العام هو أكثر شيوعاً واستقراراً من الاتجاه النوعي.

١٠-الاتجاه النوعي: هو الاتجاه الذي ينصب على النواحي الذاتية، وتسلك الاتجاهات النوعية مسلكاً يخضع في جوهره لإطار الاتجاهات العامة وبذلك تعتمد الاتجاهات النوعية على العامة وتشتق دوافعها منها. (عبد

الرحمن، ٢٠١٨)

المبحث الثالث:

اجراءات البحث:

مجامع البحث اعتمد الباحث على عينة من المجتمع العراقي عددها ٥٠٠ الف عراقي من النساء والرجال، وتم توزيع الاستبيان عبر الانترنت

الاداة : اعتمد الباحث على توزيع سؤال مفتوح على عينة البحث (اتجاهاتك نحو تعديل المادة ٥٧ من قانون الاحوال الشخصية الخاص بالأمومة بعد الطلاق)

نتائج الهدف الاول :

التعرف على اتجاهات نحو تعديل المادة ٥٧ من قانون الاحوال الشخصية لدى عينة من المجتمع العراقي

ت	الفقرات	التكرار	النسبة
١	الخوف من زيادة الطلاق	٤٢١	84.2
٢	التمييز الجنسي بين الرجل والمرأة	٣٨٩	77.8
٣	حماية حقوق المرأة والطفل	٣٧٨	75.6
٤	مواجهة ارتفاع معدلات الطلاق	٣٥٦	71.2
٥	حق الأب في الحضائنة	٣٤٢	68.4

٦	مصلحة الطفل	٣٢١	64.2
٧	اضطرار الأمهات إلى اختيار الطلاق	٣١١	62.2
٨	تسهيل الطلاق على الرجال	٣٠٩	61.8
٩	تغيير في البنية المجتمعية	٣٠١	60.2
١٠	المخاوف القانونية والاجتماعية	٢٩٦	59.2
١١	موازنة المصالح	٢٦٧	53.4
١٢	استقرار الاسرة	٢٥٠	٥٠

العينة	المتوسط الحسابي	الوسط الفرضي	الانحراف المعياري	القيمة التائية	مستوى الدلالة
500	33.156	18	3.313	المستخرجة	0.05
				الجدولية	
				102.262	1.96

تبين ان المتوسط الحسابي اعلى من الوسط الفرضي ان الاتجاه نحو القانون عالي وله مقبولية من قبل عامة المجتمع و. منظمات حقوق المرأة، ناشطات، وبعض المواطنين يرون أن التعديلات المقترحة تتطوي على تراجع لحقوق المرأة، وحرمانها من أبنائها في سنٍّ أقل، أو بسبب زواجها من جديد.

مخاوف من أن بعض التعديلات تتعارض مع مصلحة الطفل، بأن الحضانة للأُم في السنوات الأولى تكون مهمة للنمو العاطفي، والاستقرار النفسي، وأن تحديد عمر مثل السابعة قد يبعد الطفل عن الأم وهو غير مناسب لبعض الحالات. تأثير التعديلات على دور الأم المطلقة في المجتمع، خصوصاً في الحالات التي لا يكون الأب متاحاً أو لا يتحمل مسؤولية الحضانة أو تكون الأم قوية في الرعاية والتربية. احتمال أن تفتح التعديلات مداخل لتدخلات دينية أو مذهبية في التشريع تتجاوز المساواة أو المبادئ المدنية. من جهة، مصلحة الطفل هي الاعتبار الأساسي في النصوص الحالية والمقترحة، ويُجمع على أن القانون يجب أن يُراعي مصلحة المحضون أولاً. المقترح أن يكون للأب حق أكبر في الحضانة أو في التواصل مع أبنائه بعد الانفصال أو الطلاق، يرى البعض أنه ضروري لتحقيق توازن بين الحقوق الأبوية والحقوق الأمومية. هناك أيضاً تحفظات على أن التعديلات يجب أن تراعي قدرات كل طرف، شروط الحضانة الحقيقية، وليس فقط السن أو الحالة الاجتماعية كالشروط الشكلية مثل الزواج أو لا.

الهدف الثاني: ايجاد دلالة الفروق بين الجنسين

الجنس	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القيمة الجدولية	مستوى الدلالة
ذكور	٣٢.٨١٣	٣.٣٧٤٤	٩٢٢	0.05
اناث	٣٣.٢٨٥	٣.١٦٢٩	١.٩٦	

وجود فروق دالة احصائية ولصالح الاناث وهذا يدل على ان النساء بشكل عام القانون لم يكن بصالحهن لذا كان رافضات هناك من يؤكد أن بعض التعديلات تُلبي ما يعتبرونه ضرورات مجتمعية بسبب تغيير الواقع، مثل ارتفاع الطلاق، أو رغبة في فرض التزامات متبادلة بين الأبوين أكثر من الوضع الراهن. خشية من التمييز بين الجنسين، أي أن الأب لا يُشترط له البقاء غير متزوج لحصول على الحضانة، بينما يُشترط ذلك

من الأم، مما يُعدّ تفرقة غير عادلة. بعض المعارضة ترى أن بعض المقترحات تُدخل عنصر الفتاوى والمذاهب الدينية بشكل أكبر في التشريع على حساب الحق المدني والقانوني المتساوي. أن التعديلات قد تُفقد المرأة الحق في الحضانة بمجرد زواجها الثاني، مما يلحقها ضرراً اجتماعياً ونفسياً وأحياناً اقتصادياً. أن سن الحضانة المقترح أقل من العمر الذي يُعتبر فيه الطفل قادراً على الروابط الأسرية مع الأم، وفقدان هذا الحق في وقت مبكر قد يضر بتطوره.

تفسير النتائج:

يبدو أن الرأي العام مائل أكثر نحو المعارضة للتعديلات المقترحة، أو على الأقل نحو الاحتراز منها، خصوصاً من وجهة نظر حقوقية وحقوق المرأة وحقوق الطفل. يوجد دعم بين بعض النواب والمجتمعات الدينية والتقليدية لمزيد من القيود والشروط على الأم، بحجة المحافظة على "القيم الأسرية" أو "الشرع الإسلامي" حسب فهمهم. على الرغم من أن منظمات حقوقية ونشطاء أن التعديلات المقترحة تمسّ بحقوق الطفل وتضره، وتعتبر انحرافاً عن المعايير الدولية لحقوق الإنسان، وتشكل تمييزاً على أساس الجنس يؤكد حقوقيون أن التعديل قد يؤدي إلى زيادة في حالات الطلاق، حيث قد تضطر الأمهات للطلاق من أزواجهن الجدد لحماية أبنائهن، أو قد يجد الزوج في التعديل فرصة لتطبيق زوجته بسهولة أكبر يرى البعض أن التعديل يفرق في المعاملة بين الأب والأم، حيث يُسمح للأب بالاحتفاظ بحضانة الأطفال بعد زواجه من أخرى، بينما تُحرم الأم من أطفالها عند زواجها من رجل آخر. يرى مؤيدون أن التعديل يسعى لتقليص عدد حالات الطلاق، باعتبار أن الأطفال والنفقة سلاح في يد الزوجات لفرض العقوبات على الأزواج، وأن هذا يؤثر على استقرار الأسرة. يعتقد البعض أن لكل من الأب والأم حق الحضانة، وأن القانون الحالي يميل إلى الأم بشكل مفرط. ويرون أن التعديل يحاول إيجاد توازن في الحضانة، مع إعطاء سنوات معينة للأم وسبع سنوات تالية للأب. يدعي البعض أن الهدف هو تحقيق مصلحة الطفل، وأن التعديل قد يخدم هذه المصلحة عبر ضمان وجود الطرفين في حياة الطفل، وذلك بتشجيع الزوجين على المشاركة في تربية الأطفال بعد الطلاق. يخشى البعض أن يُجبر الأمهات على ترك أزواجهن الجدد لحماية أطفالهن من الحرمان، مما يزيد من تفكك الأسر. يُنظر إلى التعديل على أنه يسهّل الطلاق على الرجال ويزيد من صعوبته على النساء، ما يجعل النساء يتحملن الأزواج السيئين خوفاً من الحرمان من أبنائهن. يرى البعض أن هذا التعديل قد يكون له أثر كبير في تشكيل البنية المجتمعية، مع وجود مخاوف من أن يؤدي إلى تدهوره

التوصيات والمقترحات:

- ضرورة الاهتمام وفهم اتجاهات الأزواج نحو قانون ٥٧
- التعمق والبحث في موضوع معرفة الأسباب الرئيسية للطلاق
- إجراء دراسات معمقة لمعرفة اتجاهات فئات المجتمع نحو قوانين الطلاق

المصادر

- عبد الرحمن، سعد. (٢٠١٨). القياس النفسي النظرية والتطبيق (ط. ٥). هبة النيل للنشر والتوزيع.
- عزت رفاة، عفاف (٢٠٠٦). الزواج المبكر للفتيات وعلاقته بمستوى طموحهن ببعض مراكز محافظة. (الفيوم. مجلة كلية التربية النوعية). ١٤
- عضوب الزين، غدير برنس (٢٠٢١). العوامل المؤدية إلى الزواج قاصرات في الأردن. مجلة العلوم. (٢) الإنسانية. ٧

- عضوب الزين، غدير برنس (٢٠٢١). الخصائص السيكمترية لمقياس اتجاهات الشباب نحو الزواج (رسالة ماستر) كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية. جامعة عبد الحميد بن باديس. مستغانم. الجزائر.
- الغانم، كلثم علي (٢٠٠١). اتجاهات الشباب نحو قضايا الزواج. المجلس الأعلى لشؤون الأسرة.
- غنيم، سيد محمد. (١٩٧٣). سيكولوجية الشخصية محدداتها، قياسها، نظريتها (ط. ٠). دار النهضة العمومية.



أفول التفرقة بين المسؤوليةين العقدية والتقصيرية

م.د. عبد المحسن كريم شغاتي

كلية الإدارة والاقتصاد/ الجامعة العراقية

abdulmohsin.k.shaghti@aliraqia.edu.iq

الملخص:

يتناول هذا البحث ظاهرة التراجع الملحوظ في أهمية التمييز التقليدي والازدواجية الصارمة بين نظامي المسؤولية المدنية: المسؤولية العقدية والمسؤولية التقصيرية، ويؤكد البحث أن هذا الأفول ليس مجرد نقاش نظري، بل هو نتيجة تطور عملي وقضائي أفرزته تعقيدات الحياة الحديثة وحاجة القانون لتعويض المضرور بشكل كامل وعادل.

وينطلق الباحث من تحليل الأركان المشتركة للمسؤولية الخطأ، والضرر، والعلاقة السببية للتأكيد أن الاختلاف يكمن في مصدر الخطأ (خاص أو عام) وهو تمييز شكلي. أما العامل الحاسم في هذا الأفول فهو ظهور وتكريس فكرة الالتزام بالسلامة كالالتزام ضمنى تبقي في العقود (خاصة النقل والخدمات الطبية). هذا الالتزام هو في جوهره واجب قانوني عام، مما جعله جسراً قانونياً يربط الالتزام الخاص بالواجب العام. وبذلك، أصبح الإخلال به يمثل خطأ مزدوجاً عقدياً وتقصيرياً في آن واحد.

ولقد أدت هذه الازدواجية في الخطأ إلى تآكل الفروق الجوهرية في الأحكام، خاصة ما يتعلق بمدى التعويض. فالقاعدة العقدية التي تقصر التعويض على الضرر المتوقع لم تعد مقبولة أخلاقياً وقانونياً في مواجهة الأضرار الجسدية. ولذلك، تبنى القضاء، تحت غطاء مبدأ الخيرة، تطبيق قواعد المسؤولية التقصيرية التي تشمل التعويض عن الضرر المباشر المتوقع وغير المتوقع لضمان حماية المضرور بصورة أفضل. كما يشير البحث إلى تراجع أهمية الاختلاف في مدد التقادم، حيث يتجه المشرعون نحو توحيدها أو تبني المدة القصيرة للمسؤولية التقصيرية مع ربط بدء سريانها بعلم المضرور.

ونختتم البحث بعرض المقترحات الفقهية للوحدة، التي تتراوح بين الإلغاء الشامل للمسؤولية العقدية وإدماجها في نطاق المسؤولية التقصيرية، أو وضع نظام موحد يتبنى القواعد الأشد حماية للمضرور (كقواعد التعويض التقصيرية) مع الإبقاء على بعض الأحكام الخاصة التي تحترم القوة الملزمة للعقد مثل جواز تشديد المسؤولية، مؤكداً أن الاتجاه نحو الوحدة هو استجابة حتمية للمتطلبات الحديثة للعدالة التعويضية.

Abstract:

This research addresses the phenomenon of the marked decline in the importance of the traditional distinction and strict dualism between the two systems of civil liability: contractual liability and tort liability. The research emphasizes that this decline is not merely a theoretical debate, but rather the result of practical and judicial developments brought about by the complexities of modern life and the legal need to fully and fairly compensate the injured party.

The researcher proceeds from an analysis of the common elements of liability, damage, and causation to emphasize that the difference in the source of the error (private or general) is discriminatory. The decisive factor in this decline is the

emergence and consolidation of the idea of the obligation to safety as an implicit, subsidiary obligation in contracts (Especially transportation and medical services). This obligation is essentially a general legal duty, making it a legal bridge linking the private obligation to the general duty. Thus, failure to comply with it constitutes a double fault, both contractual and tortious.

This duality of fault has eroded the fundamental differences in judgments, particularly regarding the extent of compensation. The contractual rule that limits compensation to anticipated harm is no longer morally or legally acceptable in the face of bodily harm. Therefore, the judiciary, under the guise of the principle of goodness, has adopted, Applying tort liability rules that include compensation for both foreseeable and unforeseen direct damages to ensure better protection for the injured party. The study also indicates a declining importance of differences in statutes of limitations, as legislators move toward unifying them or adopting a short period for tort liability, linking the commencement of its validity to the injured party's knowledge.

We conclude the research by presenting the jurisprudential proposals for unity, which range between the comprehensive cancellation of contractual liability and its integration into the scope of tort liability, or the establishment of a unified system that adopts the most protective rules for the injured party (such as the rules of tort compensation)

While retaining some special provisions that respect the binding force of the contract, such as the permissibility of aggravating liability, he emphasized that the trend toward unity is an inevitable response to the modern requirements of compensatory justice.

المقدمة:

تُمثل المسؤولية المدنية، بشقيها التقصيري والتعاقدي، الركيزة الأساسية في القانون المدني التي تهدف إلى جبر الأضرار وإعادة التوازن للمراكز القانونية تقليدياً، فقد قام القانون المدني الحديث على ازدواجية صارمة بين هذين النظامين: فالمسؤولية التقصيرية تنشأ عن الإخلال بواجب عام بعدم الإضرار بالغير مصدره القانون، بينما تنشأ المسؤولية العقدية عن الإخلال بالتزام خاص مصدره العقد. هذا التمييز، الذي تكرر في التقنين المدني الفرنسي عام ١٨٠٤ وامتد إلى معظم التشريعات العربية، كان يهدف إلى تنظيم العلاقات القانونية بوضوح وتحديد نطاق التعويض ومسائل التقادم بدقة.

ومع التطور الاقتصادي والاجتماعي المذهل الذي شهدته القرون الأخيرة، وتزايد أنواع الأضرار، خصوصاً الأضرار الجسدية التي تطال المستهلك والطرف الضعيف في العقد، بدأ أقول هذه التفرقة التقليدية يظهر جلياً. لقد أصبحت الحدود الفاصلة بين النظامين مصطنعة وغير كافية لتحقيق العدالة التعويضية، خاصة في الحالات التي تتداخل فيها المسؤوليتين، كالأضرار التي تصيب المسافرين أو المريض في المستشفى.

وكانت نقطة التحول الرئيسية هي تبني فكرة الالتزام بالسلامة كال التزام ضمني يقع على عاتق المدين في العديد من العقود. هذا الالتزام هو في جوهره واجب قانوني عام يهدف إلى حماية سلامة الشخص، مما جعله جسراً يربط الالتزام التعاقدي بالواجب القانوني العام، فأدرك الفقه والقضاء أن قواعد المسؤولية العقدية، التي تحدد التعويض في الأصل بالضرر المتوقع فقط وتسمح بشروط الإعفاء، لم تعد توفر حماية كافية للمضرورين جسدياً.

وبناءً على ذلك، بدأت أغلب النظم القانونية في تليين قاعدة الازدواجية، إما عن طريق إقرار مبدأ الخيرة أو الاختيار بين الأساس العقدي والتقصيري، أو بفرض هيمنة قواعد المسؤولية التقصيرية على الأضرار الجسدية لكونها الأكثر سخاءً في التعويض والأكثر تعلقاً بالنظام العام. وهذا التطور العملي أدى إلى تآكل الفروق الجوهرية كالتعويض والتقادم، مما عزز الدعوات الفقهية إلى توحيد نظام المسؤولية المدنية تحت إطار واحد. بحيث تنظر هذه الحركة الإصلاحية إلى المسؤولية المدنية كوحدة واحدة غايتها جبر الضرر، بصرف النظر عن مصدر الالتزام المخل به.

أهمية البحث:

تتبع أهمية هذا البحث من محاولته للإجابة على التساؤل الجوهرى حول مدى بقاء هذه التفرقة في التشريعات المعاصرة، وتحديد الاتجاهات الحديثة التي تهدف إلى توحيد النظام القانوني للمسؤولية، وتبرز الأهمية فيما يلي:

- الأهمية النظرية: تحليل المبررات الفقهية التقليدية للتفرقة، وتقييم مدى صمودها أمام التطورات القانونية.
- الأهمية التطبيقية: تحديد النطاق الأوسع لحماية المضرور في ظل تداخل القواعد، خاصة فيما يتعلق بمسألة الخيار الممنوح للمضرور وتأثيره على التعويض.
- الأهمية التشريعية: المساهمة في الدعوة نحو تبني نصوص تشريعية أكثر وضوحاً تحقق وحدة المفهوم الجوهرى للمسؤولية.

إشكالية البحث:

تمحور الإشكالية البحثية حول التساؤل عن مدى تأثير التطورات الفقهية والقضائية الحديثة، وتنامي مبدأ جبر الضرر الكامل في تآكل وضومر القواعد التقليدية التي تفصل بين المسؤولية العقدية والمسؤولية التقصيرية؟ وإلى أي مدى يمكن القول بأن القانون المدني يتجه عملياً نحو وحدة النظام القانوني للمسؤولية المدنية في سبيل تحقيق حماية أقصى للمتضرر؟

منهج البحث:

سيتم اعتماد المنهج التحليلي المقارن في هذه الدراسة:

- المنهج التحليل: لتحليل النصوص القانونية المتعلقة بأركان المسؤولية في كلا النوعين، وتحليل القرارات القضائية التي طبقت قواعد المسؤولية التقصيرية على الإخلال العقدي مثل قضايا الإضرار بالسلامة الجسدية.
- المنهج المقارن: لعرض مقارنة بين موقف الفقه والتشريع والاستعانة بالتشريعات المختلفة عند الحاجة، بهدف بيان الاتجاهات الحديثة في بعض النظم التي اقتربت من توحيد المسؤولية.

خطة البحث:

المبحث الأول: التأصيل الفقهي والحدود التقليدية للتفرقة

- المطلب الأول: التعريف بالمسؤولية العقدية والتقصيرية وأركان كل منهما.

• المطلب الثاني: الفروق الجوهرية التقليدية.

المبحث الثاني: مظاهر أفعال التفرقة في التشريع والقضاء

• المطلب الأول: توسع نطاق التعويض في المسؤولية العقدية

• المطلب الثاني: هيمنة قواعد المسؤولية التقصيرية.

• المطلب الثالث: تداخل الالتزامات (فكرة الالتزام بالسلامة كجسر بين المسؤوليةين).

المبحث الثالث: نحو وحدة النظام القانوني للمسؤولية المدنية

• المطلب الأول: القواعد المشتركة التي تُبنى عليها الوحدة.

• المطلب الثاني: الاتجاهات الفقهية المنادية بالتوحيد والمقترحات التشريعية.

المبحث الأول

التأصيل الفقهي والحدود التقليدية للتفرقة

إن دراسة المسؤولية المدنية في الفقه القانوني الحديث لا يمكن أن تنفصل عن تأصيلها الفلسفي والفقهي الذي يمثل الأساس الذي بُنيت عليه كافة التشريعات. فالمسؤولية المدنية، سواء كانت تقصيرية (ناشئة عن عمل ضار) أو عقدية (ناشئة عن إخلال بالالتزام تعاقدي)، هي في جوهرها تجسيد للقاعدة الأبدية التي نادى بها الفقه الإسلامي قبل القوانين الوضعية بقرون: "لا ضرر ولا ضرار".

ولقد مرت نظرية المسؤولية المدنية بمراحل فقهية متعددة، بدأها الفقه الكلاسيكي الأوروبي الذي ركز بشكل أساسي على فكرة الخطأ كأصل للمسؤولية^(١). هذا الاتجاه، الذي تزعمه فقهاء مثل "دوما" و"بوتيه"، يرى أن التعويض لا يُستحق إلا إذا ارتكب المسؤول خطأ شخصياً يثبت سوء نيته أو إهماله، ويسمى هذا المذهب بـ "المذهب الشخصي" أو "نظرية الخطأ المثبت" ونتيجة لهذا التأصيل، أصبحت الإرادة الحرة للمسؤول وعنصر التمييز والإدراك ضرورية لقيام المسؤولية^(٢).

ولكن مع التطور الصناعي وتزايد الأضرار التي يصعب إثبات الخطأ فيها مثل حوادث الآلات والسيارات، ظهر اتجاه فقهي حديث يركز على الضرر ذاته بعيداً عن نية الفاعل. هذا الاتجاه، المعروف بـ "نظرية تحمّل التبعة" أو "المذهب الموضوعي"، يؤسس المسؤولية على فكرة أن من يمارس نشاطاً خطراً أو ينتفع بشيء معين، يجب أن يتحمل تبعه الأضرار الناتجة عنه، حتى لو لم يرتكب خطأ. هذا التحول كان بالغ الأهمية، حيث وسّع من نطاق التعويض ليشمل حالات الخطأ المفترض والمسؤولية عن فعل الغير والأشياء. وفي السياق العربي، قام الفقه الحديث بمقارنة هذه النظريات بالضمان في الفقه الإسلامي، حيث يجد أن مفهوم "الضمان" في الفقه الإسلامي يتسع ليشمل الضرر والتعويض عنه في حالات تجاوزت فكرة الخطأ، مثل "الإتلاف" و"الغصب" و"الضمان باليد"، مما يؤكد أن التأصيل الفقهي للمسؤولية المعاصرة هو نتاج تلاقح بين المذهب الشخصي ومذهب التبعة، وصولاً إلى مبدأ "جبر الضرر كاملاً"، سواء كان حالاً أو مستقبلياً، وهذا هو جوهر التأصيل الفقهي للمسؤولية المدنية.

وفي بيان هذا المبحث سوف نتعرض لتعريف كلا المسؤوليةين وبيان أركانهما، ثم التعرض للفروق الجوهرية التقليدية بينهما، وذلك على النحو الآتي:

المطلب الأول: التعريف بالمسؤولية العقدية والتقصيرية وأركان كل منهما.

المطلب الثاني: الفروق الجوهرية التقليدية.

المطلب الأول

التعريف بالمسؤولية العقدية والتقصيرية وأركان كل منهما

تُعرف المسؤولية العقدية على أنها: "الجزاء المترتب على إخلال المدين بالتزام ناشئ عن عقد صحيح قائم بينه وبين الدائن المضرور، حيث يلزم المدين بتعويض الدائن عن الضرر الذي لحقه جراء عدم تنفيذ الالتزام أو التأخر فيه"^(٣). تقوم المسؤولية العقدية على ثلاثة أركان أساسية هي:

الركن الأول- الخطأ العقدي أو الإخلال: ويتمثل في "عدم تنفيذ المدين لالتزامه الناشئ عن العقد (كلياً، جزئياً، أو التأخر فيه)، سواء كان الالتزام بتحقيق نتيجة (الخطأ مفترض) أو ببذل عناية (الخطأ واجب الإثبات)"^(٤).

الركن الثاني- الضرر: "الأذى الذي يصيب الدائن، ويجب أن يكون مباشراً ومتوقعاً في المسؤولية العقدية - ما لم يكن هناك غش أو خطأ جسيم- وقد يكون مادياً أو أدبياً (معنوياً)"^(٥).

الركن الثالث- العلاقة السببية: "هي الرابطة التي تثبت أن الإخلال العقدي هو السبب المباشر والحاسم في وقوع الضرر الذي أصاب الدائن".

أما المسؤولية التقصيرية فتعرف بأنها: "الجزاء المترتب على الإخلال بواجب قانوني عام، وهو واجب عدم الإضرار بالغير. تنشأ هذه المسؤولية عن ارتكاب فعل ضار خارج إطار أي علاقة تعاقدية سابقة بين طرفي المسؤولية، تقوم المسؤولية التقصيرية على ثلاثة أركان أساسية متماثلة مع العقدية في الماهية لكن مختلفة في التطبيق" وهي:

الركن الأول- الخطأ التقصيري: هو "الإخلال بواجب قانوني كعدم الإهمال أو الحيطة والحذر، وهو إما أن يكون فعلاً شخصياً، أو خطأ مفترض في جانب حارس شيء أو متولي رقابة، أو ناشئاً عن نص قانوني".

الركن الثاني- الضرر: "الأذى الذي يصيب المضرور، ويجب أن يكون مباشراً، ولكنه يشمل الضرر المتوقع وغير المتوقع"^(٦).

الركن الثالث- العلاقة السببية: هي الرابطة التي تثبت أن الخطأ التقصيري "الفعل الضار" هو الذي أدى إلى وقوع الضرر، وهي تُنتفى بالسبب الأجنبي "القوة القاهرة، فعل الغير، خطأ المضرور"^(٧).

المطلب الثاني

الفروق الجوهرية التقليدية

كانت التفرقة بين المسؤوليتين تظهر في مجموعة من الفروق الجوهرية التي أوجبتها مقتضيات القوة الملزمة للعقد من جهة، ومقتضيات النظام العام وحماية المجتمع من جهة أخرى، فهذا التقسيم ليس مجرد تقسيم منهجي، بل يرتكز على فروق جوهرية في المصدر والأساس والأحكام، مما أدى إلى تأسيس نظامين قانونيين متوازيين ومتغايرين.

وتنتقل هذه التفرقة من أن المسؤولية العقدية تستند إلى رابطة قانونية خاصة سابقة (العقد)، وهدفها هو معاقبة المدين الذي أخل بإرادته الحرة بالتزام تعاقدى محدد. في المقابل، تقوم المسؤولية التقصيرية على رابطة عامة مفروضة على الكافة، وهدفها هو معاقبة الشخص الذي أضر بالغير نتيجة إخلاله بواجب قانوني عام بعدم الإضرار.

ومع أن كلا النظامين يتفقان على ضرورة وجود ثلاثة أركان أساسية (الخطأ، الضرر، والعلاقة السببية)، فإن الاختلافات الجوهرية تبرز بوضوح في النظام القانوني الذي يحكم الآثار المترتبة على قيام المسؤولية، وهذه الفروق التقليدية أثرت بشكل مباشر على مدى حماية المضرور والقيود المفروضة على المدين، ويمكن إجمالها في ثلاثة محاور رئيسية:

١. **المصدر والأصل:** المسؤولية العقدية مصدرها العقد، والتقصيرية مصدرها القانون.
 ٢. **نطاق التعويض:** التعويض في العقدية يقتصر التعويض على **الضرر المباشر المتوقع** وقت إبرام العقد، إلا إذا كان الإخلال ناشئاً عن غش المدين أو خطئه الجسيم، فيشمل الضرر المباشر المتوقع وغير المتوقع^(٨)، وفي التقصيرية يشمل التعويض **الضرر المباشر المتوقع وغير المتوقع** (كل ضرر مباشر).
 ٣. **إمكانية التعديل:** يجوز الاتفاق على الإعفاء من المسؤولية العقدية أو التخفيف منها إلا ما ينشأ عن **غش المدين أو خطئه الجسيم**، ويستطيع المدين أن يشترط عدم مسؤوليته العقدية الناشئة عن الغش أو الخطأ الجسيم الذي يقع من أشخاص يستخدمهم في تنفيذ التزامه، بينما لا يجوز الاتفاق على الإعفاء من المسؤولية التقصيرية أو التخفيف منها (القاعدة)، لأن قواعدها تتعلق **بالنظام العام** ويقع باطلاً كل شرط يقضي بالإعفاء من المسؤولية المترتبة على العمل غير المشروع^(٩).
 ٤. **الإعذار (الإنذار):** ضروري كأصل عام لوضع المدين موضع المتأخر في التنفيذ^(١٠)، ما لم يتفق الطرفان على خلاف ذلك أو ينص القانون^(١١)، بينما غير ضروري للمطالبة بالتعويض عن المسؤولية التقصيرية؛ لأن أساسها الإخلال بالتزام قانوني فلا يحتاج الطرف المتضرر إلى الإعذار.
 ٥. **التضامن بين المسؤولين** لا يفترض التضامن بين المدينين المتعديين في التعويض (يلزم وجود اتفاق أو نص قانوني لتقريره)، بينما يفترض التضامن بين المسؤولين المتعديين عن الفعل الضار^(١٢)، حماية للمضروب.
 ٦. **الأهلية:** يُشترط توافر أهلية التعاقد لإبرام العقد الذي تنشأ عنه المسؤولية^(١٣)، ولا يُشترط توافر الأهلية فيمكن أن يُسأل عديم التمييز عن الضرر الذي سببه، وتنتقل المسؤولية إلى متولي الرقابة^(١٤).
 ٧. **مدة التقادم:** غالباً ما تكون مدة تقادم طويلة في القانون المدني العراقي خمس عشرة سنة تبدأ من تاريخ الإخلال باستثناء المدد الخاصة^(١٥)، ولا تسمع دعوى التعويض عن الفعل الضار بعد انقضاء ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ علم المضرور بالضرر أو المسؤول عنه، وفي جميع الأحوال بعد خمس عشرة سنة^(١٦).
- فقد شكلت هذه التفرقة التقليدية أساساً للقانون المدني لأكثر من قرنين، على الرغم من الدعوات الحديثة المتزايدة إلى توحيد النظامين.

المبحث الثاني

مظاهر أفول التفرقة في التشريع والقضاء

لم يعد التقسيم التقليدي للمسؤولية المدنية إلى شقين، العقدية والتقصيرية، ثابتاً ومطلقاً كما كان في الماضي، بل ظهرت مظاهر قوية لأفول هذه التفرقة في مسارين متكاملين: التطور القضائي والإصلاح التشريعي. وقد كان الدافع الأساسي لهذا التطور هو تزايد القناعة بأن حماية المضرور، خاصة في مواجهة الأضرار الجسدية، تتطلب تجاوز القيود التي تفرضها المسؤولية العقدية مثل اقتصار التعويض على الضرر المتوقع. ففي المجال القضائي، ظهرت نظرية الالتزام بالسلامة كأبرز مظاهر الأفول. إذ اعتبر القضاء أن هذا الالتزام، المفروض ضمناً على المدين في عقود معينة كالنقل والعلاج، هو واجب لحماية المضرور يستمد جذوره من الواجب القانوني العام بعدم الإضرار بالغير. هذا التدخل سمح للمضرور بممارسة الخيرة بين

رفع دعواه على الأساس التقصيري -الأكثر سخاءً في التعويض- أو الأساس العقدي، مما أدى عملياً إلى هيمنة قواعد المسؤولية التقصيرية على مجال الأضرار الجسدية.

أما في المجال التشريعي، فقد بدأت العديد من التشريعات الحديثة ومشاريع الإصلاح -كالتي تمت في أوروبا- في توحيد أحكام كانت متباينة تقليدياً. من أهم مظاهر ذلك توحيد مدد التقادم أو تقربها، والاتجاه نحو تطبيق قواعد موحدة للتعويض تضمن شموله للضرر غير المتوقع. كما تضمنت القوانين الخاصة، مثل قوانين حماية المستهلك، نصوصاً صريحة تقضي ببطالان أي شروط تعاقدية تهدف إلى الإعفاء أو التخفيف من المسؤولية عن الأضرار الجسدية، مؤكدة بذلك أن حماية الشخصية الجسدية فوق العقد. هذه التحولات تجعل التفرقة التقليدية مجرد تقسيم تاريخي لا يعكس الواقع القانوني المعاصر.

وبناءً على ما تقدم سوف نقوم بتقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب على النحو الآتي:

المطلب الأول: توسع نطاق التعويض في المسؤولية العقدية

المطلب الثاني: هيمنة قواعد المسؤولية التقصيرية.

المطلب الثالث: تداخل الالتزامات (فكرة الالتزام بالسلامة كجسر بين المسؤوليةين).

المطلب الأول

توسع نطاق التعويض في المسؤولية العقدية

كان المشرع يتبنى موقفاً حذراً ومُقيداً لنطاق التعويض في هذا النوع من المسؤولية، حيث نصت القواعد العامة في غالبية التشريعات المدنية على أن التعويض لا يشمل إلا الضرر المباشر المتوقع وقت إبرام العقد، ما لم يكن الإخلال ناتجاً عن غش أو خطأ جسيم من جانب المدين. وقد كان الهدف من هذا التقييد هو حماية المدين من تحمل التزامات لا يمكن التنبؤ بها، وضمان استقرار التعاملات التجارية.

فالمسؤولية العقدية تُعد ركيزة أساسية لضمان استقرار المعاملات بين الأفراد والكيانات، هدفها إلزام الطرف المُخل بالتزام عقدي تحمل نتائج فعله، من خلال تعويض الطرف المتضرر لإعادته إلى الوضع الذي كان سيكون عليه لو تم تنفيذ العقد بشكل سليم. فتقليدياً كان نطاق التعويض في المسؤولية العقدية يميل إلى الاقتصار على الضرر المباشر والمتوقع وقت إبرام العقد، بناءً على مفهوم أن المتعاقدين يعلمون مسبقاً حدود التزاماتهم وتبعات الإخلال بها.

فاتسعت دائرة التعويض في المسؤولية العقدية عند ارتكاب المدين الغش أو الخطأ الجسيم، ليخرج التعويض عن قاعدته الأصلية المقيدة، ويشمل الضرر المتوقع وغير المتوقع، مساوياً بذلك نطاق التعويض في المسؤولية التقصيرية، وهنا يُعتبر الغش أو الخطأ الجسيم بمثابة خطأ تقصيري، ولذلك يخضع المدين لنفس أحكام التعويض في المسؤولية التقصيرية، والذي يشمل كل ضرر مباشر سواء كان متوقعاً أو غير متوقع.

ومع تطور العلاقات القانونية والاقتصادية، وظهور أنواع جديدة من الأضرار، لم يعد هذا النطاق الضيق كافياً لتحقيق العدالة التعاقدية الكاملة. فقد شهد الفقه^(١٧) والقضاء^(١٨) اتجاهاً متزايداً نحو توسيع نطاق هذا التعويض ليشمل صوراً أخرى من الخسائر، مثل الضرر المستقبلي^(١٩) الذي يمكن أن يتحقق يقيناً بعد الحكم، والتعويض عن الكسب الفائت ما فات المتضرر من كسب محقق بسبب الإخلال.

وأيضاً الضرر المعنوي (النفسي، أو المساس بالشرف والاعتبار) يُعوض فقط للأشخاص الطبيعيين، ولكن بعض القضاء^(٢٠) والفقه^(٢١) توسع ليقر بحق الشخص الاعتباري مثل الشركات والمؤسسات في التعويض عن الضرر المعنوي الذي يصيبه على الرغم من أن الكيان ليس له مشاعر أو أحاسيس، ولكن يعوض هذا الضرر في صورة مالية لجبر ما لحق بالكيان من انخفاض في الثقة أو السمعة، وإن كان التعويض النقدي ليس سوى رمز.

بل وفي بعض النظم القانونية، بدأ النظر في إمكانية تعويض الضرر الأدبي (المعنوي) الناشئ عن الإخلال العقدي، خاصة في العقود ذات الطبيعة الشخصية أو تلك التي يمس الإخلال بها كرامة أو سمعة المتعاقد، وهذا التوسع يعكس سعيًا حثيثًا لضمان حماية أعمق للمصالح المشروعة للطرف الملزم، ويدفع باتجاه تطوير القواعد التقليدية للمسؤولية العقدية لتواكب تعقيدات الحياة المعاصرة.

المطلب الثاني

هيمنة قواعد المسؤولية التقصيرية

كما أسلفنا سابقاً أن القانون المدني قائم على التفرقة الجوهرية بين نوعي المسؤولية المدنية: المسؤولية العقدية التي تنشأ عن الإخلال بالتزام سابق بموجب عقد، والمسؤولية التقصيرية التي تنشأ عن الإخلال بالواجب القانوني العام بعدم الإضرار بالغير. لطالما شكلت المسؤولية العقدية حصناً قوياً يحد من التعويض، إذ يقتصر نطاقها على الضرر المباشر والمتوقع وقت إبرام العقد، ما يمنح المدين نوعاً من الحماية ضد المطالبات غير المتوقعة، ويضمن في الوقت ذاته استقرار التعاملات التعاقدية.

إلا أن الفقه والقضاء في العصر الحديث شهدا ظاهرة متنامية تُعرف بـ "هيمنة قواعد المسؤولية التقصيرية" على نظيرتها العقدية، وتعني هذه الهيمنة أن الخصائص المميزة للمسؤولية التقصيرية - وأبرزها شمولية التعويض ليتجاوز الضرر المتوقع ليشمل الضرر غير المباشر في بعض الحالات، وكذلك إمكانية التعويض عن الضرر المعنوي - أصبحت تتسرب وتؤثر في أحكام المسؤولية العقدية^(٢٢).

ويُعزى هذا التآكل إلى سببين رئيسيين: أولهما سعي المضرور (الدائن) إلى اللجوء إلى القواعد الأكثر سخاءً في التعويض، وثانيهما إدراك القضاء للحاجة إلى تحقيق العدالة الكاملة والمنصفة للمتضرر، حتى وإن كان مصدر الضرر هو إخلال تعاقدى^(٢٣). إن هذا الاتجاه يثير تساؤلات جوهرية حول مستقبل التفرقة التقليدية بين النوعين، ويدفع المشرع إلى إعادة النظر في حدود كل منهما لضمان أقصى حماية للمصالح المتضررة. ومن هذه الأضرار ما يتعلق بالحقوق في سلامة الجسد، وهو من الحقوق اللصيقة بالشخصية والتي يحميها القانون والنظام العام بصرف النظر عن وجود عقد من عدمه. لذلك، وفي كثير من التشريعات، يتم تطبيق قواعد المسؤولية التقصيرية في هذه الحالة؛ لأنها أكثر شمولاً في التعويض، فالتعويض في المسؤولية التقصيرية يشمل الضرر المباشر المتوقع وغير المتوقع بشرط تحققه^(٢٤)، على عكس المسؤولية العقدية التي تقتصر في الأصل على الضرر المتوقع فقط ما لم يكن هناك غش أو خطأ جسيم.

وأيضاً لأن قواعد المسؤولية التقصيرية أكثر حماية للمضرور، فهي تهدف إلى جبر الضرر بالكامل، وتطبق عليها أحكام أمرة لا يجوز الاتفاق على مخالفتها مثل عدم جواز الاتفاق على الإعفاء من المسؤولية عن الضرر الجسدي. وهذا الحال ينطبق عند تخيير المضرور بين أن يؤسس دعواه على المسؤولية العقدية أو المسؤولية التقصيرية، متى توافرت شروط كل منهما في الأنظمة القانونية التي تأخذ بمبدأ الخيرة، ويُسمح للمضرور عملياً بالجمع بين المزاي المستمدة من كلتا المسؤوليتين، بمعنى أن يرفع دعواه على أساس أحد نوعي المسؤولية ويطلب تطبيق الأحكام الأكثر نفعاً له من النوع الآخر، ما دامت لا تتعارض مع جوهر الدعوى.

المطلب الثالث

تداخل الالتزامات (فكرة الالتزام بالسلامة كجسر بين المسؤوليتين)

تُعد فكرة الالتزام بالسلامة من أهم الإبداعات الفقهية والقضائية التي طورت أحكام المسؤولية العقدية في العصر الحديث، لاسيما في القانون الفرنسي^(٢٥)، ومنه إلى العديد من التشريعات العربية^(٢٦). نشأت هذه

الفكرة كرد فعل على قصور القواعد التقليدية في توفير حماية فعالة للطرف الأضعف في العقد، خاصة ضد الأضرار التي تمس سلامته الجسدية أو صحته، وهي مصالح تتجاوز مجرد المصالح المالية للعقد. وينطوي الالتزام بالسلامة على واجب فرعي ومستتر يقع على عاتق المدين، يلزمه بأن لا يقتصر تنفيذه للالتزام الأصلي على غايته الاقتصادية، بل يجب عليه اتخاذ كل ما يلزم من إجراءات للحفاظ على سلامة الدائن أثناء تنفيذ العقد. وقد ظهر هذا الالتزام أولاً وبشكل واضح في عقود النقل، حيث قضى القضاء الفرنسي بأن الناقل لا يلتزم فحسب بإيصال المسافر إلى وجهته، بل يلتزم أيضاً بإيصاله سالماً معافى، وبذلك انتقل هذا الالتزام من كونه التزاماً ببذل عناية إلى التزام بتحقيق نتيجة (ضمان السلامة)، مما يبسر على المتضرر إثبات المسؤولية^(٢٧).

إن تأسيس هذا الالتزام عادةً ما يُرجع إلى المبادئ العامة لحسن النية في تنفيذ العقود، أو إلى فكرة الالتزام بـ "ما يقتضيه العدل والعرف وطبيعة التصرف" كما في المادة ١٥٠ من القانون المدني العراقي، وقد أسهمت هذه الفكرة في مد مظلة المسؤولية العقدية لتشمل حماية الجسد، مما جعلها أداة فعالة لحماية المستهلك والطرف المتعاقد في مواجهة المخاطر الحديثة.

ومضمون الالتزام بالسلامة هو التزام يقع على عاتق المدين المسؤول بضمان سلامة الدائن (المضرور) أثناء تنفيذ العقد أو بمناسبته. ويتميز هذا الالتزام بأنه عقدي سواء كان التزاماً تبعياً أو ضمناً ينشأ إلى جانب الالتزام الأصلي في العقود التي يحتمل أن يتعرض فيها أحد المتعاقدين للخطر مثل عقد النقل وعقد المقولة الذي يتضمن العمل داخل موقع والعقد الطبي، ويستمد هذا الالتزام من حسن النية في تنفيذ العقد (المادة ١/١٥٠ مدني عراقي)، كما يتميز بأنه تقصيري في جوهره فهو واجب قانوني عام بعدم الإضرار بالغير، المنصوص عليه في القاعدة العامة للمسؤولية التقصيرية مثل المادة ٢٠٤ من القانون المدني العراقي.

وتُعد فكرة الالتزام بالسلامة النظرية الحديثة الأكثر أهمية التي عملت كجسر يربط بين نطاقي المسؤولية المدنية (العقدية والتقصيرية)، خاصة فيما يتعلق بالأضرار الجسدية، وقد رسخها الفقه والقضاء بشكل كبير، فعندما يقع ضرر جسدي للمضرور نتيجة إخلال المدين بهذا الالتزام، فإذا رفعت الدعوى على الأساس التقصيري، فإن إخلال المدين بواجب السلامة يعتبر خطأً تقصيرياً (فعل ضار)، وإذا رفعت الدعوى على الأساس التعاقدي، فإن إخلال المدين بواجب السلامة يعتبر خطأً عقدياً (إخلال بالتزام ضمني).

وبما أن الإخلال بواجب السلامة الجسدية يشكل في ذاته خطأً تقصيرياً يمس حقاً عاماً (الحق في سلامة الجسد)، فإنه يفتح الباب أمام المضرور لتطبيق قواعد المسؤولية التقصيرية الأكثر تشدداً، حتى لو كان هناك عقد يربط الطرفين. هذا ما أدى إلى هيمنة قواعد المسؤولية التقصيرية على الأضرار الجسدية، عبر مبدأ الخيرة (الاختيار) أو الجمع في الأحكام.

المبحث الثالث

نحو وحدة النظام القانوني للمسؤولية المدنية

لطالما حافظت القوانين المدنية التقليدية على ثنائية صارمة بين نوعي المسؤولية المدنية، حيث تستند المسؤولية العقدية إلى الإخلال بالتزام خاص نشأ عن اتفاق، بينما تنشأ المسؤولية التقصيرية عن الإخلال بواجب عام بعدم الإضرار بالغير. هذا الفصل التقليدي يترتب عليه نتائج عملية هامة، منها اختلاف في نطاق التعويض، الذي يكون مقيداً في الغالب في المسؤولية العقدية، وفي شروط الإعفاء من المسؤولية، وفي مدة التقادم.

ومع التطورات الاقتصادية والاجتماعية المتسارعة، وتعاظم المخاطر المترتبة على الأنشطة الحديثة، ظهرت اتجاهات فقهية وقضائية قوية تدعو إلى إلغاء أو تخفيف حدة هذه الثنائية، والاتجاه نحو وحدة النظام

القانوني للمسؤولية المدنية، وتتبع فكرة الوحدة من أساس فلسفي مشترك، وهو أن الهدف الأسمى للمسؤولية المدنية هو جبر الضرر وتحقيق العدالة للمتضرر، بغض النظر عن مصدر الالتزام الذي تم الإخلال به سواء كان عقدًا أو واجبًا قانونيًا عامًا، وقد تجلت هذه الدعوات بشكل خاص في التوجه نحو هيمنة قواعد المسؤولية التقصيرية الأكثر مرونة وشمولاً على أحكام المسؤولية العقدية، خاصة فيما يتعلق بالتعويض عن الضرر الجسدي أو الأدبي.

وهذا السعي نحو وحدة النظام لا يهدف إلى محو كافة الفروقات، بل يهدف إلى إيجاد مظلة قانونية عامة وشاملة للتعويض تقوم على أركان موحدة (الخطأ، الضرر، العلاقة السببية)، مع الإبقاء على بعض الخصوصيات التي يفرضها الإطار التعاقدي. ويمثل هذا التوجه تحديًا كبيرًا للمشرع والقضاء لإعادة صياغة القواعد، بما يضمن أن يكون التعويض عن الضرر كاملاً وفعالاً، ومؤكداً، وبذلك فإن المسؤولية المدنية هي أداة لتحقيق العدالة التعويضية المتكاملة.

وبغية تسليط الضوء على بيان وجهة نظر الوحدة بين نظامي المسؤولية المدنية، يلزم منا بيان القواعد المشتركة التي تبنى عليها الوحدة، ثم عرض الاتجاهات الفقهية التي نادى بالتوحيد معززة بالمقترحات التشريعية؛ لذلك سوف نقوم بتقسيم هذا المبحث إلى مطلبين على النحو الآتي:

المطلب الأول: القواعد المشتركة التي تبنى عليها الوحدة.
المطلب الثاني: الاتجاهات الفقهية المنادية بالتوحيد والمقترحات التشريعية

المطلب الأول

القواعد المشتركة التي تبنى عليها الوحدة

تؤسس فكرة الوحدة -توحيد نظامي المسؤولية العقدية والتقصيرية- على وجود أركان جوهرية مشتركة لا غنى عنها في كلا النظامين، وهي: الخطأ، والضرر، والعلاقة السببية. هذه الأركان تشكل الهيكل الأساسي الذي يمكن أن يُبنى عليه نظام قانوني واحد للمسؤولية المدنية.

أولاً- الخطأ:

الخطأ هو الركن المشترك والأكثر مركزية، ويعبر عن الإخلال بالالتزام سابق سواء كان هذا الالتزام خاصاً (عقدياً) أو عاماً (قانونياً).

أ. المفهوم المشترك للخطأ:

يُعرف الخطأ المدني في كلتا المذاهبين بأنه إخلال بواجب، سواء كان:

- **عقدياً:** الإخلال بالالتزام المحدد في العقد.
- **تقصيرياً:** الإخلال بالواجب العام المفروض على الكافة بعدم الإضرار بالغير.

ب. الخطأ كمعيار ومصدر للوحدة:

يُمكن توحيد مفهوم الخطأ بالتركيز على **العنصر الموضوعي** وهو الانحراف عن السلوك المألوف للرجل المعتاد، بصرف النظر عن مصدر هذا الواجب (عقد أو قانون). فنوع الخطأ في المسؤولية العقدية هو تأخير أو عدم تنفيذ التزام ناشئ عن عقد صحيح، بينما نوعه في المسؤولية التقصيرية الإخلال بالواجب العام المفروض على الكافة بعدم الإضرار بالغير.

وبالتالي فإن معيار الخطأ العقدي هو الإخلال بال العناية التي يلزمها العقد أو القانون، ومعيار الخطأ التقصيري هو الانحراف عن مسلك الرجل العادي في الظروف ذاتها.

ثانياً- الضرر:

الضرر هو الركن المشترك الذي لا يمكن أن تقوم المسؤولية المدنية (بنوعيتها) بدونه، فالقاعدة هي "لا مسؤولية بلا ضرر"^(٢٨).

أ. المفهوم المشترك للضرر:

هو الأذى أو الخسارة التي تلحق بالشخص نتيجة فعل الغير، ويشمل:

• **الضرر المادي:** الذي يصيب الذمة المالية -الخسارة اللاحقة والكسب الفائت- أو الجسد (الأضرار الجسدية)^(٢٩).

• **الضرر المعنوي (الأدبي):** الذي يصيب العواطف أو الشرف أو الكرامة أو السمعة^(٣٠).

ب. الضرر المباشر كمطلق للوحدة:

بما أن جبر الضرر هو الوظيفة الأساسية للمسؤولية المدنية الحديثة، فإن توحيد مفهوم الضرر وشروط التعويض عنه يعد أساساً لوحدة النظام، فشرط الضرر العقدي يجب أن يكون مؤكداً (حالياً أو مستقبلاً)، ومباشراً ومتوقعاً في الأصل، أما الضرر التقصيري يجب أن يكون مؤكداً ومباشراً سواء كان متوقعاً أو غير متوقع.

ثالثاً- العلاقة السببية:

العلاقة السببية هي الرابطة المنطقية والقانونية التي تصل بين الخطأ والضرر، وهي ضرورية لقيام المسؤولية في كلتا الحالتين.

أ. المفهوم المشترك للسببية:

يقصد بها أن يكون الخطأ (سواء كان عقدياً أو تقصيرياً) هو السبب المباشر في إحداث الضرر. بمعنى أن الضرر يجب أن يكون نتيجة طبيعية للإخلال أو الفعل الضار.

ب. نظرية السببية كأداة للوحدة:

تستخدم معظم الأنظمة القانونية المعاصرة نظرية السبب المنتج أو الفعال لتحديد أي الأخطاء المتعددة هو الذي أدى فعلاً إلى الضرر، وهذه النظرية تُطبق بشكل موحد على المسؤولية العقدية والتقصيرية، وتتفى العلاقة السببية في كلتا المسؤوليتين إذا كان الضرر ناجماً عن سبب أجنبي (قوة قاهرة، خطأ المضرور، أو فعل الغير).

إن وجود هذه الأركان المشتركة يدعم حجة الفقه الداعي إلى الوحدة، حيث يرى أن الاختلافات الجوهرية تكمن في الأحكام الفرعية كضوابط التعويض والتقادم، والتي يمكن توحيدها لتطبيق النظام الأكثر عدالة وحماية للمضرور.

المطلب الثاني

الاتجاهات الفقهية المنادية بالتوحيد والمقترحات التشريعية

تنقسم الآراء الفقهية المنادية بتوحيد نظام المسؤولية المدنية إلى اتجاهين رئيسيين، يختلفان في المنهج المقترح للتوحيد، ولكنهما يتفقان في ضرورة إنهاء الازدواجية التقليدية لتحقيق حماية أفضل للمضرورين وتبسيط القانون وهما:

الاتجاه الأول- التوحيد تحت لواء المسؤولية التقصيرية (الإلغاء)^(٣١):

يدعو هذا الاتجاه إلى إلغاء المسؤولية العقدية كقسم مستقل، وتعميم قواعد المسؤولية التقصيرية (العمل غير المشروع) لتشمل جميع أنواع الأضرار، سواء نشأت بمناسبة عقد أو بدونه، ويستند هذا الاتجاه في فكرته إلى أن الخطأ العقدي هو في حقيقته خطأ تقصيري؛ لأنه يمثل إخلالاً بالواجب العام بعدم الإضرار بالغير،

حتى لو كان هذا الإخلال قد وقع أثناء تنفيذ التزام عقدي، وهذا الاتجاه يركز على الضرر المادي كقاعدة أساسية، وليس مصدر الالتزام.

- **المقترح التشريعي:**
- إلغاء الفصل: إلغاء الفصل الخاص بالمسؤولية العقدية أو دمجها في باب آثار الالتزام، واعتبار الإخلال العقدي عملاً غير مشروع يستوجب التعويض وفقاً لقواعد المسؤولية التقصيرية.
- تعميم قواعد التعويض: تطبيق قاعدة تعويض الضرر المباشر المتوقع وغير المتوقع على جميع الحالات.

الاتجاه الثاني- التوحيد تحت لواء نظام قانوني موحد (الدمج)^(٣٢):

يدعو هذا الاتجاه إلى صياغة نظام قانوني ثالث موحد للمسؤولية المدنية يجمع بين أفضل ما في النظامين (العقدي والتقصيري)، ويستند هذا الاتجاه في فكرته إلى أن التمييز الحالي قد أصبح مصطنعاً وغير عملي، ويرفض هذا الاتجاه إهمال دور الإرادة التعاقدية التي هي جوهر المسؤولية العقدية.

- **المقترح التشريعي:**
- هذا هو الاتجاه الأكثر عملية والذي يتبناه العديد من مشاريع الإصلاح القانوني الحديثة مثل مشروع إصلاح القانون الفرنسي:

١. قواعد عامة موحدة: وضع نصوص عامة واحدة تشمل أركان المسؤولية (الخطأ، الضرر، السببية) وكيفية تقدير التعويض (بما يشمل الضرر المتوقع وغير المتوقع كقاعدة).
٢. قواعد خاصة (الاستثناءات): الإبقاء على قواعد خاصة تطبق فقط على العلاقات التعاقدية، وهي:
 - القوة الملزمة للشروط: احترام الاتفاقات على تشديد المسؤولية.
 - منع الإغفاء عن الأضرار الجسدية: النص صراحة على بطلان شروط الإغفاء من المسؤولية المتعلقة بسلامة الأشخاص.
 - التقادم: توحيد مدة التقادم لتكون مدة قصيرة نسبياً (ثلاث سنوات) تبدأ من علم المضرور، مع حد أقصى (خمس عشرة سنة).

ومما تقدم يمكن تحقيق نظرة توفيقية بين الاتجاهين من خلال تبني مبدأ التوحيد في الأساس العام مع الاحتفاظ ببعض الخصوصيات الضرورية، ويتمثل الجانب التوفيق في تبني فكرة الوحدة الجوهرية للمسؤولية المدنية. ففي النهاية، الهدف من كلتا المسؤوليتين هو جبر الضرر الناجم عن الإخلال بالالتزام، وعدم المضي قدماً في إلغاء المسؤولية العقدية كلياً وابتلاعها تحت لواء المسؤولية التقصيرية (الإلغاء المطلق)، والاحتفاظ ببعض الفروق التي تبررها الطبيعة الخاصة للعقد.

الخاتمة:

توصلت في ختام هذا البحث إلى عدد من النتائج، ثم أعقبتها ببعض التوصيات، وذلك على النحو الآتي:

النتائج:

١. التفرقة بين المسؤوليتين لم تعد قاطعة، بل هي تفرقة شكلية أكثر منها جوهرية في كثير من الحالات، خاصة أمام هدف التعويض الكامل للمضرور.
٢. أثبت القضاء الدور الأبرز في ضمور التفرقة، من خلال ترجيح تطبيق قواعد المسؤولية التقصيرية (التي لا تقيد التعويض بالتوقع) كلما كان ذلك أوسع لمصلحة المضرور.
٣. أدت الالتزامات المستحدثة، خاصة التزام السلامة، إلى تداخل المفهومين، حيث أن الإخلال به هو في آن واحد إخلال عقدي وتقصيري.

التوصيات:

١. تشريع موحد: الدعوة إلى تبني نصوص تشريعية صريحة تؤسس لـ مفهوم موحد للمسؤولية المدنية في القانون الخاص، مع الإبقاء على بعض الأحكام الخاصة بالعقد كشرط الإغفاء، ضمن الحدود التي لا تتعارض مع النظام العام.
٢. تعميم قاعدة التعويض الكامل: ضرورة النص على أن يكون التعويض في أي من المسؤوليتين شاملاً لكل ضرر مباشر، دون التقييد بمبدأ التوقع، خاصة في الأضرار غير المالية والجسدية.

المراجع:

- ١- بلحاج العربي، مصادر الالتزام (المصادر الإرادية - العقد والإرادة المنفردة) في ضوء قواعد الفقه الإسلامي والأنظمة السعودية والاجتهادات القضائية العربية والفرنسية (دراسة مقارنة)، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثالثة، ٢٠٢١.
- ٢- بناسي شوقي، المسؤولية التقصيرية والمسؤولية العقدية: تمييز نحو زوال؟، بحث منشور في المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر ١ بن يوسف بن خدة، العدد ٢، المجلد ٥٧، ٢٠٢٠.
- ٣- توفيق حسن فرج وجلال علي العدوي، النظرية العامة للالتزام في مصادر الالتزام، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠٠٨.
- ٤- حسن علي الذنون، المبسوط في المسؤولية المدنية، الجزء الأول في الضرر، شركة التايمس للطبع والنشر والمساهمة، بغداد، ١٩٩١.
- ٥- حسين عامر وعبد الرحيم عامر، المسؤولية المدنية والتقصيرية، الطبعة الثانية، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٩.
- ٦- سليمان مرقس، المسؤولية المدنية تقنيات البلاد العربية، القسم الأول في الأحكام العامة، مطبعة الجبلاوي، بغداد، ١٩٩١.
- ٧- صبري حمد خاطر، النظرية العامة للالتزام - مصادر الالتزام (دراسة مقارنة)، منشورات جامعة البحرين، البحرين، ٢٠٠٩، ص ٢٨٨.
- ٨- عبد الرزاق السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني (الجزء الأول: نظرية الالتزام بوجه عام - مصادر الالتزام)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ١٩٥٢.
- ٩- عبد المنعم فرج الصدة، مصادر الالتزام، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٢.
- ١٠- محمد عرفان الخطيب، الاستشراف المستقبلي لمبدأ وحدة المسؤولية المدنية في التشريع الفرنسي الحديث (قراءة في فلسفة مشروع قانون إصلاح نظرية المسؤولية " PLRRC 2017 " دراسة تحليلية معمقة)، مجلة كلية الكويت العالمية، السنة الثامنة، العدد ٣، المجلد ٣١، ٢٠٢٠.
- ١١- محمود التلتي، النظرية العامة للالتزام بسلامة الأشخاص، رسالة دكتوراة، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، ١٩٨٨.
- ١٢- محمود جمال الدين زكي، مشكلات المسؤولية المدنية، الجزء الأول في الازدواج أو وحدة المسؤولية ومسألة الخيرة، مطبعة جامعة القاهرة، ١٩٧٨.

١٣- مدحت عبد الباري عبد الحميد بخيت، مدى أحقية الشخص الاعتباري في التعويض عن الضرر الأدبي (دراسة مقارنة)، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة بني سويف، المجلد ٣٤، ع ٢، ٢٠٢٢.

١٤- نبيل إبراهيم سعد، النظرية العامة للالتزام (مصادر الالتزام)، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠١٥.

^١ - عبد المنعم فرج الصدة، مصادر الالتزام، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٢، ص ٤٠٠؛ توفيق حسن فرج وجلال علي العدوي، النظرية العامة للالتزام في مصادر الالتزام، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠٠٨، ص ٢٤٠.

^٢ - مشار إليه لدى صبري حمد خاطر، النظرية العامة للالتزام- مصادر الالتزام (دراسة مقارنة)، منشورات جامعة البحرين، البحرين، ٢٠٠٩، ص ٢٨٨.

^٣ - بلحاج العربي، مصادر الالتزام (المصادر الإرادية - العقد والإرادة المنفردة) في ضوء قواعد الفقه الإسلامي والأنظمة السعودية والاجتهادات القضائية العربية والفرنسية (دراسة مقارنة)، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثالثة، ٢٠٢١، ص ٩ وما بعدها.

^٤ - عبد الرزاق السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني (الجزء الأول: نظرية الالتزام بوجه عام - مصادر الالتزام)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ١٩٥٢، ص ٦٥٥، فقرة ٤٢٦؛ نبيل إبراهيم سعد، النظرية العامة للالتزام (مصادر الالتزام)، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠١٥، ص ٢٩٦.

^٥ - عبد الرزاق السنهوري، مرجع سابق، ص ٦٨٣، فقرة ٤٥١.

^٦ - عبد الرزاق السنهوري، مرجع سابق، ص ٨٥٧، فقرة ٥٧٣.

^٧ - نبيل إبراهيم سعد، مرجع سابق، ص (٣٠٢-٣٠٣).

^٨ - المادة ١٦٩/٣ من القانون المدني العراقي التي تنص على أن: "٢...- ويكون التعويض عن كل التزام ينشأ عن العقد سواء كان التزاماً بنقل ملكية أو منفعة أو أي حق عيني آخر أو التزاماً بعمل أو بامتناع عن عمل ويشمل ما لحق الدائن من خسارة وما فاتته من كسب بسبب ضياع الحق عليه أو بسبب التأخر في استيفائه بشرط أن يكون هذا نتيجة طبيعية لعدم وفاء المدين بالالتزام أو لتأخره عن الوفاء به؛ ٣- فإذا كان المدين لم يرتكب غشاً أو خطأ جسيماً فلا يجاوز في التعويض ما يكون متوقعاً عادة وقت التعاقد من خسارة محل أو كسب يفوت".

^٩ - المادة ٢٥٩ من القانون المدني العراقي التي تنص على أن: "١- يجوز الاتفاق على أن يتحمل المدين تبعة الحادث فجائي والقوة القاهرة؛ ٢- وكذلك يجوز الاتفاق على إعفاء المدين من كل مسؤولية تترتب على عدم تنفيذ التزامه التعاقدي إلا التي تنشأ عن غشه أو خطئه الجسيم، ومع ذلك يجوز للمدين أن يشترط عدم مسؤوليته من الغش أو الخطأ الجسيم الذي يقع من أشخاص يستخدمهم في تنفيذ التزامه؛ ٣- ويقع باطلاً كل شرط يقضي بالإعفاء من المسؤولية المترتبة على العمل غير المشروع".

^{١٠} - المادة ١/١٧٧ من القانون المدني العراقي التي تنص على أنه: "١- في العقود الملزمة للجانبين، إذا لم يوف أحد المتعاقدين بما وجب عليه بالعقد، جاز للتعاقد الآخر بعد الإعذار أن يطلب فسخ العقد مع التعويض إن كان له مقتضى، على أنه يجوز للمحكمة أن تنظر المدين إلى أجل، كما يجوز لها أن ترفض طلب الفسخ إذا كان ما لم يوف به المدين قليلاً بالنسبة للالتزام في جملته".

^{١١} - المادة ١٧٨ من القانون المدني العراقي التي تنص على أنه: "يجوز الاتفاق على أن يعتبر العقد مفسوخاً من تلقاء نفسه دون حاجة إلى حكم قضائي عند عدم الوفاء بالالتزامات الناشئة عنه، وهذا الاتفاق لا يعفي من الإعذار إلا إذا اتفق المتعاقدان صراحة على عدم ضرورته".

^{١٢} - المادة ١/٢١٧ من القانون المدني العراقي التي تنص على أنه: "١- إذا تعدد المسؤولون عن عمل غير مشروع كانوا متضامنين في التزامهم بتعويض الضرر دون تمييز بين الفاعل الأصلي والشريك والمتسبب".

^{١٣} - المادة ١/٤٦ من القانون المدني العراقي التي تنص على أن: "١- كل شخص بلغ سن الرشد متمتعاً بقواه العقلية غير محجوز عليه يكون كامل الأهلية لمباشرة حقوقه المدنية".

- ^{١٤} - المادة ١٩١/٢ من القانون المدني العراقي التي تنص على أن: "١- إذا أُلْف صبي مميز أو غير أو من في حكمهما مال غيره لزمه الضمان من ماله؛ ٢- وإذا تعذر الحصول على التعويض من أموال من وقع منه الضرر إن كان صبيًا غير مميز أو مجنون، جاز للمحكمة أن تلزم الولي أو القيم أو الوصي بمبلغ التعويض على أن يكون لهذا الرجوع بما دفعه على من وقع منه الضرر".
- ^{١٥} - المادة ٤٢٩ من القانون المدني العراقي التي تنص على أن: "الدعوى بالالتزام أيًا كان سببه لا تسمع على المنكر بعد تركها من غير عذر شرعي خمس عشرة سنة مع مراعاة ما ورد فيه من أحكام خاصة".
- ^{١٦} - المادة ٢٣٢ من القانون المدني العراقي التي تنص على أن: "لا تسمع دعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع بعد انقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذي علم فيه المضرور بالضرر وبمن ارتكبه، وفي جميع الأحوال لا تسمع الدعوى بانقضاء خمس عشرة سنة من يوم وقوع العمل غير المشروع".
- ^{١٧} - عبد الرزاق السنهوري، مرجع سابق، ص(٩٧١-٩٧٢)، فقرة ٦٤٨.
- ^{١٨} - فقد سارت محكمة النقض المصرية على الإلزام بالتعويض عن الضرر المستقبلي في العديد من أحكامها، ومنها الطعن ٦١٧٥ لسنة ٧٤ ق في ٢٠٠٦/٢/١٢.
- ^{١٩} - هو الضرر الذي نشأت أسبابه في الماضي (وقت وقوع الفعل الضار)، ولكن تراخت نتائجه أو آثاره إلى المستقبل، بحيث يكون وقوعه في المستقبل حتميًا وليس مجرد احتمال.
- ^{٢٠} - أصدرت محكمة الجيزة الابتدائية في الدعوى المرقمة ١٤٥ لسنة ٢٠١٥ حكمًا قضت فيه باحتساب تعويض مادي وأدبي لأحد الشركات في دعوى تلخص وقائعها أنه: "بتاريخ ٣ مارس ٢٠١٣ تقدمت الشركة بطلب للبنك الطاعن لتحويل مبلغ ٣٩,٣١١٢٩ دولار أمريكي من حسابها لديه إلى حساب الشركة "....." المتعاقدة معها كضمن باقي البضاعة المشتراة منها، إلا أنها فوجئت بأنه أوقع حجزًا إداريًا على أموال بحسابها لصالح مصلحة الضرائب على المبيعات سدادًا لمبلغ ٢٣٣٣٩ جنيه، وترتب على ذلك عدم تنفيذه لطلب التحويل، وبمراجعتها لمحضر الحجز تبين أنه يخص شركة أخرى مغايرة لها، ولما كان ما قام به البنك الطاعن بعد خطأ من جانبه ترتب عليه إصابته بأضرار مادية تمثلت في عدم وفائها بضمن البضاعة في الميعاد المحدد، مما نتج عنه تأخر استلام البضاعة وتسليمها لعملائها، وأضرار أدبية تمثلت في الإساءة إلى سمعتها التجارية وفقد ثقة العملاء بها...".
- فأصدرت الدائرة التجارية - بمحكمة النقض - حكمًا ألغت فيه حكم التعويض الصادر للشركة، قالت فيه أن: "الضرر الأدبي حقيقته اقتصر الإصابة به على الشخص الطبيعي دون الشخص الاعتباري، وأن الشركات شخص اعتباري لا يستحق التعويض الأدبي".
- =
- =
- وقد استقر القضاء العراقي على ذات المبدأ في العديد من الأحكام الصادرة من محكمة التمييز الاتحادية ومنها الحكم غير المنشور بالعدد ٣٥٦٠/الهيئة الاستئنافية منقول/٢٠٢٤ في ٢٠٢٤/٩/١٦.
- ^{٢١} - مدحت عبد الباري عبد الحميد بخيت، مدى أحقية الشخص الاعتباري في التعويض عن الضرر الأدبي (دراسة مقارنة)، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة بني سويف، المجلد ٣٤، ع ٢، ٢٠٢٢، ص ٤١.
- ^{٢٢} - ومن ذلك ما ذهبت إليه محكمة التمييز الاتحادية في القرارات ٢٢٩/الهيئة الاستئنافية منقول/٢٠٢١ في ٢٠٢١/٢/٢٥ و ٢٥٥٥/الهيئة الاستئنافية منقول/٢٠٢١ في ٢٠٢١/٩/٢٧ بالتعويض عن الضرر المعنوي عن فشل عملية زراعة شعر.
- ^{٢٣} - وفي ذلك ذهبت محكمة التمييز الاتحادية إلى أن عدم ثبوت قيام توابع المميز عليه باستبدال الطفلة والإفراج عنهم لعدم كفاية الأدلة لا يعني أن المميز عليه لم يرتكب خطأ، فقد أشارت اللجنة التحقيقية المشكلة في توصياتها إلى عدد من الإجراءات الواجب اتباعها؛ لتلافي "الإشكالات مستقبلاً" فاعتبرت المحكمة أن هذه التوصية خطأ بذاته يمكن تنسيبه إلى إدارة المستشفى يتعين معه تحميلها المسؤولية التصديرية وإلزامها بالتعويض. قرار غير منشور لمحكمة التمييز الاتحادية بالعدد ٣٦٠٧/الهيئة الاستئنافية منقول/٢٠٢٣ في ٢٠٢٣/١٠/١٥.
- ^{٢٤} - قرار غير منشور لمحكمة التمييز الاتحادية بالعدد ٧٨٦٠/الهيئة المدنية/٢٠٢٣ في ٢٠٢٣/٨/٢٩.

^{٢٥} - محمود التلتي، النظرية العامة للالتزام بسلامة الأشخاص، رسالة دكتوراة، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، ١٩٨٨، ص ٧٠.

^{٢٦} - مثل المادة ٧/ثامناً من قانون حماية المستهلك العراقي رقم (١) لسنة ٢٠١٠ التي تنص على أن: "يلزم المجهز والمعلن بما يأتي: ... ثامناً: السماح للجهات الرسمية ذوات العلاقة بإجراء الكشف والتفتيش في مكان عمله للحصول على عينات من مخزونه ومعرضه بغية إجراء الفحوصات عليها لدى الجهات المعتمدة رسمياً لتقرير صلاحيتها للاستهلاك البشري".

= ونص المادة ٩ من قانون حماية المستهلك المصري رقم ١٨١ لسنة ٢٠١٨ التي تلزم المورد بتوفير قطع الغيار الأساسية والملحقة للمنتج المعروض وبخلافه وإلا غُدَّ مَخْلًا بالتزامه بضمان حماية المستهلك.

^{٢٧} - استند القضاء الفرنسي في ذلك إلى التفسير الموسع للمادة (١١٣٥) من القانون المدني الفرنسي (قديمًا)، والتي تمنح القاضي مجالاً واسعاً في تفسير الإرادة الضمنية للأطراف واستنباط التزامات أخرى غير منصوص عليها صراحة في العقد، مثل الالتزام بالسلامة. بناسي شوقي، المسؤولية التقصيرية والمسؤولية العقدية: تمييز نحو زوال؟، بحث منشور في المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر ١ بن يوسف بن خدة، العدد ٢، المجلد ٥٧، ٢٠٢٠، ص ٤٢٨.

^{٢٨} - المادة ٢٠٤ من القانون المدني العراقي التي تنص على أن: "كل تعدد بصيب الغير بأي ضرر آخر غير ما ذكر في المواد السابقة يستوجب التعويض".

^{٢٩} - عبد الرزاق السنهوري، مرجع سابق، ص ٨٥٥، فقرة ٥٧٠.

^{٣٠} - عبد الرزاق السنهوري، مرجع سابق، ص ٨٦٤، فقرة ٥٧٧.

^{٣١} - ومن أبرز أنصار هذه النظرية فليب ريمي، أشار إلى نظريته وأيده كل من محمود جمال الدين زكي، مشكلات المسؤولية المدنية، الجزء الأول في الازدواج أو وحدة المسؤولية ومسألة الخيرة، مطبعة جامعة القاهرة، ١٩٧٨، ص ٩٨، فقرة ٢١؛ سليمان مرقس، المسؤولية المدنية تقنيات البلاد العربية، القسم الأول في الأحكام العامة، مطبعة الجبلاوي، بغداد، ١٩٩١، ص ٣٥، فقرة ٢٠.

^{٣٢} - ومن أبرز أنصار هذه النظرية الأستاذ بلانيول. مشار إليه لدى عبد الرزاق السنهوري، مرجع سابق، ص ٧٥٠، فقرة ٥١١؛ ولدى محمود جمال الدين زكي، المرجع السابق، ص ٧، فقرة ٣ وما بعدها؛ ولدى حسن علي الذنون، المبسوط في المسؤولية المدنية، الجزء الأول في الضرر، شركة التاييس للطبع والنشر والمساهمة، بغداد، ١٩٩١، ص ٦٥، فقرة ٨٧ وما بعدها؛ حسين عامر وعبد الرحيم عامر، المسؤولية المدنية والتقصيرية، الطبعة الثانية، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٩، ص ١١، فقرة ١٤ وما بعدها؛ محمد عرفان الخطيب، الاستشراف المستقبلي لمبدأ وحدة المسؤولية المدنية في التشريع الفرنسي الحديث (قراءة في فلسفة مشروع قانون إصلاح نظرية المسؤولية "PLRRC Urvoas 2017" دراسة تحليلية معمقة)، مجلة كلية الكويت العالمية، السنة الثامنة، العدد ٣، المجلد ٣١، ٢٠٢٠، ص ٢٧٩.

أثر الأزمة الاقتصادية (التضخم/تقلب سعر الصرف) على القيمة الحقيقية للأصول الثابتة ودورها في تشويه القوائم المالية

المشرف الدكتور محمد رضا مهربان بور

Mehrabanpour@ut.ac.ir

كليات الفارابي بجامعة طهران، قم، إيران

الباحث حاتم حسين مجهول

hattermajhool@gmail.com

طالب دكتوراه، المحاسبة، كليات الفارابي بجامعة طهران، قم، إيران

ملخص البحث

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر الأزمات الاقتصادية، المتمثلة في التضخم وتقلب سعر الصرف، على القيمة الحقيقية للأصول الثابتة وانعكاس ذلك على عدالة القوائم المالية للشركات العراقية. اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، وجمع البيانات من قوائم مالية صادرة عن ١٠ شركات عراقية خلال الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٤، بالإضافة إلى تقارير البنك المركزي العراقي والمقابلات مع الكوادر المحاسبية والمراجعين. أظهرت النتائج أن القيم الدفترية للأصول الثابتة أقل بكثير من قيمتها المعدلة بعد تعديلها لمؤشرات التضخم وسعر الصرف، بنسبة تفاوتت بين ٢٠-٣٠٪، مما أدى إلى تحريف مؤشرات الأداء المالي مثل العائد على الأصول بنسبة انخفاض ٢-٤٪. كما تبين أن الشركات التي تعتمد على الأصول المستوردة تأثرت أكثر بتقلبات سعر الصرف مقارنة بالشركات المحلية. وأكدت الدراسة الحاجة إلى اعتماد معالجات محاسبية مرنة مثل إعادة التقييم الدوري للأصول أو القياس بالقيمة العادلة، مع تطوير سياسات محاسبية محلية تتماشى مع المعايير الدولية لتعزيز مصداقية القوائم المالية.

Abstract

This study aimed to analyze the impact of economic crises, represented by inflation and exchange rate fluctuations, on the real value of fixed assets and its effect on the fairness of financial statements of Iraqi companies. The study adopted a descriptive-analytical approach, collecting data from financial statements of 10 Iraqi companies for the period 2020-2024, supplemented by reports from the Central Bank of Iraq and interviews with accounting staff and auditors. The results indicated that the book values of fixed assets were significantly lower than their adjusted values after accounting for inflation and exchange rate fluctuations, with differences ranging from 20-30%, leading to distortions in financial performance indicators, such as a 2-4% decrease in return on assets. Companies relying on imported assets were more affected by exchange rate fluctuations compared to local companies. The study highlighted the need for flexible accounting treatments, such as periodic asset revaluation or fair value

measurement, alongside developing local accounting policies aligned with international standards to enhance financial statement reliability.

المبحث الأول الإطار المنهجي

المقدمة

يشهد العالم في السنوات الأخيرة تذبذبات اقتصادية متسارعة أفرزت تحديات كبيرة أمام الأنظمة المحاسبية، خصوصاً في الاقتصادات النامية التي تعاني من هشاشة البنى المالية، ومن ضمنها الاقتصاد العراقي. فقد أصبحت الأزمات الاقتصادية ظاهرة متكررة تتجلى في ارتفاع معدلات التضخم وعدم استقرار أسعار الصرف، مما يؤدي إلى تغيير مستمر في القوة الشرائية للعملة المحلية ويؤثر بصورة مباشرة على تقييم الأصول الثابتة في القوائم المالية. ويُعد هذا التأثير من القضايا الجوهرية في المحاسبة المالية المعاصرة، نظراً لما يسببه من انحراف في القياس المحاسبي وتشويه في عرض المركز المالي الحقيقي للمنشآت.

تُعتبر الأصول الثابتة من أهم عناصر المركز المالي لأي منشأة، إذ تمثل استثمارات طويلة الأجل تُستخدم في تحقيق الإيرادات واستدامة النشاط الاقتصادي. وعندما تتعرض هذه الأصول إلى تغيير في قيمتها الحقيقية نتيجة التضخم أو تقلب سعر الصرف، فإن القيم الدفترية المسجلة في الدفاتر المحاسبية لا تعكس الواقع الاقتصادي الفعلي، الأمر الذي يخلق فجوة معلوماتية بين البيانات المحاسبية والقيمة الحقيقية للأصول. هذه الفجوة قد تؤدي إلى قرارات مالية وإدارية غير دقيقة، سواء من قبل المستثمرين أو المقرضين أو حتى الجهات الحكومية التي تعتمد على القوائم المالية في اتخاذ قراراتها الاقتصادية والضريبية.

في ظل الظروف الاقتصادية المتقلبة التي تمر بها العراق، أصبح تأثير التضخم وتقلب سعر الصرف على المعلومات المحاسبية أكثر وضوحاً. فالتغير المستمر في أسعار صرف الدولار مقابل الدينار العراقي يؤدي إلى إعادة تقييم الأصول المستوردة أو المقومة بالعملة الأجنبية، ما ينتج عنه أرباح أو خسائر غير محققة. وفي المقابل، يؤدي ارتفاع معدل التضخم إلى انخفاض القوة الشرائية للوحدة النقدية، مما يجعل القيمة التاريخية للأصول غير معبرة عن قيمتها الحالية. هذا الواقع يتطلب من المحاسبين ومدقي الحسابات إعادة النظر في الأسس التي تُبنى عليها عملية تقييم الأصول الثابتة وإعداد القوائم المالية بما يضمن صدق وعدالة المعلومات المقدمة للمستخدمين.

إن المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) تناولت مشكلة التضخم وتقلب الأسعار ضمن معايير محددة مثل معيار المحاسبة الدولي رقم (٢٩) المتعلق بالتقارير المالية في الاقتصادات ذات التضخم المرتفع، والذي يهدف إلى إعادة عرض القوائم المالية بحيث تعبر عن القيم الحقيقية للأصول والالتزامات. غير أن تطبيق هذه المعايير في البيئة العراقية يواجه العديد من التحديات، أبرزها ضعف البنية التحتية للمحاسبة، ونقص الكوادر المتخصصة في تطبيق هذه المفاهيم، فضلاً عن غياب التشريعات المحلية التي تواكب التطورات الدولية في هذا المجال. لذلك، يبرز هذا البحث كخطوة ضرورية لفهم طبيعة التأثير الذي تخلفه الأزمات الاقتصادية على القيم المحاسبية للأصول الثابتة، وكيف يمكن تطوير المعالجات المحاسبية بما يتناسب مع خصوصية الاقتصاد العراقي.

إن مشكلة التضخم وتقلب سعر الصرف لا تتعلق فقط بالأرقام أو المؤشرات الاقتصادية، بل تمتد إلى جوهر مصداقية التقارير المالية. فحين تكون القوائم المالية معتمدة على قيم تاريخية لا تأخذ بنظر الاعتبار التغير في القوة الشرائية للنقد، فإنها تفقد أحد أهم خصائصها الأساسية وهي "التمثيل الصادق للوضع المالي". هذا الخلل قد يؤدي إلى تضليل مستخدمي القوائم المالية، ويجعل القرارات المبنية عليها غير دقيقة. لذلك، من

الضروري دراسة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية (التضخم وسعر الصرف) وبين تقييم الأصول الثابتة، من أجل الوصول إلى تصور علمي يسهم في تحسين جودة التقارير المالية.

كما يسعى هذا البحث إلى توضيح مدى مساهمة هذه الأزمات الاقتصادية في تشويه القوائم المالية من خلال تحليل الآثار المترتبة على تطبيق مبدأ التكلفة التاريخية في ظل ظروف اقتصادية غير مستقرة. فالتكلفة التاريخية التي تُسجل عند اقتناء الأصل لأول مرة تبقى ثابتة في الدفاتر، حتى وإن تغيرت قيمته السوقية مع مرور الزمن. ومع تصاعد معدلات التضخم، تصبح هذه القيمة الدفترية بعيدة عن الواقع، مما يجعل مؤشرات الأداء المالي مثل العائد على الأصول أو نسبة دوران الأصول غير واقعية. ومن هنا تبرز أهمية البحث في إعادة النظر في أساليب القياس المحاسبي واستخدام أساليب أكثر ملاءمة، مثل إعادة التقييم أو القياس على أساس القيمة العادلة، التي قد تعكس بصورة أفضل المركز المالي الفعلي للمنشأة.

ويكتسب هذا البحث أهمية إضافية لكونه يتناول ظاهرة تمس جميع القطاعات الاقتصادية دون استثناء، إذ لا يمكن لأي مؤسسة تعمل في بيئة اقتصادية متقلبة أن تتجنب تأثير التضخم أو سعر الصرف. كما أن نتائج البحث يمكن أن تسهم في تقديم مقترحات عملية لمتخذي القرار في القطاعين العام والخاص حول كيفية تطوير نظم التقييم المحاسبي، بما يضمن حماية رأس المال الحقيقي للمؤسسات وتعزيز الشفافية والمصداقية في التقارير المالية.

في ضوء ما سبق، يمكن القول إن دراسة أثر الأزمة الاقتصادية على القيمة الحقيقية للأصول الثابتة تمثل موضوعاً ذا بعد استراتيجي في الفكر المحاسبي، لما له من انعكاس مباشر على استقرار النظام المالي ومصدقية البيانات المحاسبية. وسيسعى هذا البحث إلى تحليل العلاقة بين التضخم وتقلب سعر الصرف من جهة، والقيمة الحقيقية للأصول الثابتة من جهة أخرى، مع بيان كيفية انعكاس ذلك على عدالة وموثوقية القوائم المالية. كما سيقترح البحث معالجات محاسبية ملائمة للحد من التشويه الناجم عن الأزمات الاقتصادية، بما يتماشى مع المعايير الدولية والواقع الاقتصادي المحلي.

مشكلة البحث:

تعد الأزمات الاقتصادية وما يصاحبها من ارتفاع معدلات التضخم وتقلبات أسعار الصرف من أهم العوامل المؤثرة في استقرار البيئة المالية والمحاسبية للشركات. إذ تؤدي هذه التغيرات الاقتصادية إلى إضعاف القدرة الشرائية للوحدة النقدية، مما يجعل القيم التاريخية المسجلة للأصول الثابتة في الدفاتر غير معبرة عن قيمتها الحقيقية في السوق. ومع استمرار هذه الظروف، تتسع الفجوة بين القيمة الدفترية والقيمة العادلة للأصول، مما ينعكس سلباً على صدق وعدالة القوائم المالية، ويؤدي إلى تشويه المؤشرات المالية الأساسية التي يعتمد عليها متخذو القرار.

وتبرز المشكلة بوضوح في الدول النامية ومنها العراق، حيث يتسم الاقتصاد بعدم الاستقرار النقدي وتذبذب سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية، وهو ما يخلق بيئة مالية مضطربة تجعل من الصعب على المحاسبين والمراجعين إعداد تقارير مالية دقيقة تمثل الواقع الاقتصادي الحقيقي للمنشأة.

من هنا يمكن صياغة مشكلة البحث في السؤال الرئيس الآتي:

ما مدى تأثير الأزمات الاقتصادية المتمثلة في التضخم وتقلب سعر الصرف على القيمة الحقيقية للأصول الثابتة، وما انعكاس ذلك على صدق وعدالة القوائم المالية للشركات العراقية؟

ويفرع عن هذا السؤال الرئيس عدد من التساؤلات الفرعية، من أبرزها:

١. ما طبيعة العلاقة بين معدلات التضخم وتقلب سعر الصرف وبين التغير في القيمة الحقيقية للأصول الثابتة؟

٢. إلى أي مدى تؤثر هذه التغيرات على موثوقية القوائم المالية ومصداقيتها؟
٣. ما هي المعالجات المحاسبية الممكنة للحد من التشويه الناتج عن الأزمات الاقتصادية؟
٤. هل يمكن اعتماد أساليب تقييم بديلة (مثل القيمة العادلة أو إعادة التقييم) للتخفيف من أثر التضخم وتقلب العملة على التقارير المالية؟

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى دراسة وتحليل الأثر الذي تتركه الأزمات الاقتصادية، المتمثلة في التضخم وتقلبات أسعار الصرف، على القيمة الحقيقية للأصول الثابتة، وانعكاس ذلك على دقة وصدق القوائم المالية للشركات. وانطلاقاً من هذا الهدف العام، يسعى البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التفصيلية الآتية:

١. تحليل العلاقة بين معدلات التضخم وتقلب أسعار الصرف وبين التغير في القيمة الحقيقية للأصول الثابتة، وذلك لتحديد حجم التأثير الفعلي لهذه المتغيرات الاقتصادية على القياس المحاسبي للأصول.
٢. توضيح الآثار المترتبة على استخدام مبدأ التكلفة التاريخية في ظل بيئة اقتصادية متقلبة، وبيان مدى قصور هذا المبدأ في عكس القيم الواقعية للأصول الثابتة.
٣. بيان مدى انعكاس انخفاض القيمة الحقيقية للأصول على صدق وعدالة القوائم المالية، ومدى تأثير ذلك على قرارات المستثمرين والإدارة والمراجعين.
٤. اقتراح معالجات محاسبية مناسبة للتعامل مع آثار التضخم وتقلب سعر الصرف، بما يساهم في تحسين جودة المعلومات المحاسبية وزيادة موثوقيتها في البيئة العراقية.
٥. تقديم إطار علمي يساعد في تطوير سياسات تقييم الأصول الثابتة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية، مع مراعاة خصوصية الاقتصاد المحلي.
٦. دراسة إمكانية تطبيق نموذج قياس بديل يعتمد على القيمة العادلة أو إعادة التقييم كخيار أكثر دقة في عرض المركز المالي للمنشأة أثناء الأزمات الاقتصادية.

أهمية البحث:

تتبع أهمية هذا البحث من كونه يتناول إحدى القضايا المحاسبية والاقتصادية المعاصرة التي تؤثر بشكل مباشر في جودة المعلومات المالية ودقتها، وهي مشكلة تأثير الأزمات الاقتصادية - وبالأخص التضخم وتقلب سعر الصرف - على القيمة الحقيقية للأصول الثابتة وانعكاسها على القوائم المالية. وتزداد أهمية هذا الموضوع في ظل الظروف الاقتصادية غير المستقرة التي يمر بها العراق، حيث تتأثر معظم المؤسسات والشركات بالتغيرات المستمرة في أسعار الصرف وارتفاع معدلات التضخم، ما يجعل من الضروري إعادة النظر في الأساليب المحاسبية التقليدية المستخدمة في تقييم الأصول الثابتة.

أولاً، تبرز أهمية البحث من الناحية العلمية في أنه يساهم في توضيح العلاقة بين الظواهر الاقتصادية الكلية (التضخم وتقلب سعر الصرف) والمفاهيم المحاسبية الدقيقة الخاصة بقياس الأصول، وهي علاقة لا تحظى في الغالب باهتمام كافٍ في الدراسات المحاسبية المحلية. كما يساهم البحث في تطوير الفكر المحاسبي من خلال طرح إطار علمي يساعد على الربط بين النظرية الاقتصادية والتطبيقات المحاسبية، بما يعزز من دقة القياس المالي وشفافية التقارير المحاسبية في بيئات اقتصادية متغيرة.

ثانياً، تكمن الأهمية التطبيقية للبحث في إمكانية الاستفادة من نتائجه في تطوير أساليب تقييم الأصول الثابتة لدى الشركات العراقية، سواء في القطاع العام أو الخاص، من خلال اقتراح بدائل عملية تعالج الآثار السلبية للتضخم وتقلب سعر الصرف. إذ إن الاعتماد المستمر على مبدأ التكلفة التاريخية في تسجيل الأصول يؤدي

إلى عرض غير واقعي للمركز المالي، مما قد يؤثر على قرارات المستثمرين والجهات الممولة وصناع القرار. وبالتالي فإن تطبيق أساليب تقييم أكثر مرونة، كالقيمة العادلة أو إعادة التقييم، يمكن أن يسهم في تحقيق عدالة أكبر في عرض القوائم المالية.

ثالثاً، تكمن الأهمية المجتمعية للبحث في أن نتائجه قد تساعد الجهات الرقابية والتشريعية على وضع سياسات ومعايير محاسبية وطنية أكثر ملاءمة للبيئة الاقتصادية العراقية، خصوصاً في ظل غياب التشريعات المحلية التي تنظم معالجة آثار التضخم وتقلب سعر الصرف. كما يمكن أن يساهم البحث في توعية الإدارات المالية والمحاسبين والمراجعين بضرورة مراعاة المتغيرات الاقتصادية عند إعداد التقارير المالية، بما يحقق الشفافية والمصادقية في الإفصاح المالي.

وأخيراً، تبرز الأهمية المستقبلية للبحث من خلال فتح المجال أمام دراسات لاحقة يمكن أن تتناول تأثير الأزمات الاقتصادية على عناصر مالية أخرى غير الأصول الثابتة، كالمخزون أو الالتزامات أو الأرباح المحققة، مما يثري الجانب العلمي للمحاسبة المالية في العراق ويعزز قدرتها على مواكبة المتغيرات الاقتصادية الإقليمية والدولية.

فرضيات البحث:

انطلاقاً من مشكلة البحث وأهدافه، وبناءً على ما ورد في الدراسات النظرية والميدانية السابقة حول تأثير الأزمات الاقتصادية على دقة التقارير المالية، يمكن صياغة فرضيات البحث على النحو الآتي:

١. الفرضية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدلات التضخم وتقلبات أسعار الصرف وبين انخفاض القيمة الحقيقية للأصول الثابتة في الشركات العراقية.
٢. الفرضية الثانية: يؤدي استخدام مبدأ التكلفة التاريخية في ظل معدلات تضخم مرتفعة إلى عرض غير واقعي للقيمة الدفترية للأصول الثابتة.
٣. الفرضية الثالثة: يؤثر انخفاض القيمة الحقيقية للأصول الثابتة بشكل سلبي على صدق وعدالة القوائم المالية ويؤدي إلى تشويهها.
٤. الفرضية الرابعة: يمكن للمعالجات المحاسبية الحديثة، مثل إعادة التقييم أو القياس بالقيمة العادلة، أن تقلل من التشويه المحاسبي الناتج عن التضخم وتقلب سعر الصرف.
٥. الفرضية الخامسة: هناك فروق ذات دلالة بين الشركات التي تطبق أساليب تقييم حديثة للأصول وتلك التي تعتمد على التكلفة التاريخية من حيث دقة وموثوقية القوائم المالية.

منهجية البحث:

يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي باعتباره الأنسب لدراسة الظواهر الاقتصادية والمحاسبية ذات الطبيعة المركبة، والتي تتأثر بعدة متغيرات مثل التضخم وتقلب سعر الصرف. ويهدف المنهج إلى وصف الواقع المالي للشركات العراقية في ظل الأزمات الاقتصادية، ثم تحليل البيانات المحاسبية لاستخلاص العلاقة بين المتغيرات المدروسة وتحديد اتجاهها وشدتها.

ويتضمن تنفيذ البحث المراحل المنهجية الآتية:

١. المرحلة الأولى: الدراسة النظرية

يتم في هذه المرحلة استعراض الأدبيات والدراسات السابقة العربية والأجنبية المتعلقة بموضوع البحث، وذلك لتكوين إطار نظري متكامل حول:

- a. مفهوم الأزمات الاقتصادية وأثرها على النشاط المالي.
- b. طبيعة التضخم وتقلب سعر الصرف وأسبابها وأثارها الاقتصادية.

- c. أسس تقييم الأصول الثابتة وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية (IAS 16)، (IAS 29).
d. دور مبدأ التكلفة التاريخية وأوجه القصور فيه في ظل الظروف الاقتصادية المتقلبة.
٢. **المرحلة الثانية: الدراسة الميدانية أو التطبيقية**
تتضمن جمع بيانات مالية حقيقية من عينة من الشركات العراقية العاملة في قطاعات مختلفة (صناعية، خدمية، تجارية)، خلال فترة زمنية مقترحة تمتد من 2020 إلى ٢٠٢٤، وهي فترة شهدت تذبذباً ملحوظاً في معدلات التضخم وسعر الصرف. ويتم تحليل هذه البيانات لتحديد:
a. الفروق بين القيمة الدفترية والقيمة الحقيقية للأصول الثابتة.
b. مدى انعكاس هذه الفروق على بنود القوائم المالية (قائمة المركز المالي، قائمة الدخل).
c. مستوى التشويه الناتج في المؤشرات المالية مثل العائد على الأصول أو نسب السيولة.
٣. **أدوات جمع البيانات:**
a. الوثائق والتقارير المالية السنوية الصادرة عن الشركات المشمولة بالعينة.
b. الإحصاءات الرسمية الصادرة عن البنك المركزي العراقي ووزارة التخطيط حول معدلات التضخم وسعر الصرف.
c. المقابلات أو الاستبيانات الموجهة إلى المحاسبين والمدققين الماليين لتحديد آرائهم حول أثر الأزمات الاقتصادية على تقييم الأصول.
٤. **طرق التحليل:**
a. استخدام التحليل الإحصائي لتقدير العلاقة بين التضخم وتقلب سعر الصرف (كمغيرات مستقلة) وبين القيمة الحقيقية للأصول الثابتة (كمغير تابع).
b. الاعتماد على أدوات التحليل المالي لقياس أثر هذه التغيرات على القوائم المالية ومؤشرات الأداء.
c. تطبيق بعض النماذج المحاسبية المقترحة لإعادة التقييم ومقارنة نتائجها مع القيم التاريخية المسجلة.
٥. **حدود البحث:**
a. الحدود الزمنية: تمتد من عام ٢٠٢٠ إلى عام ٢٠٢٤.
b. الحدود المكانية: الشركات العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وبعض الشركات الخاصة الكبرى.
c. الحدود الموضوعية: تقتصر الدراسة على الأصول الثابتة دون التطرق إلى باقي عناصر الميزانية.
٦. **أسلوب عرض النتائج:**
سيتم عرض النتائج في شكل جداول ورسوم بيانية توضح أثر التضخم وتقلب سعر الصرف على الأصول الثابتة، ثم تحليلها للوصول إلى استنتاجات وتوصيات عملية.
- المبحث الثاني: أثر الأزمات الاقتصادية (التضخم وتقلب سعر الصرف) على الأصول الثابتة والقوائم المالية**

تُعد الأزمات الاقتصادية من أبرز التحديات التي تواجه الاقتصاد العالمي، لما تسببه من اضطراب في الأسواق المالية والنقدية، وتآكل في القيمة الحقيقية للنقد والأصول، مما ينعكس بشكل مباشر على دقة وموثوقية التقارير المالية. ومن بين أبرز مظاهر الأزمات الاقتصادية التي تؤثر في البيئة المحاسبية هي التضخم وتقلب سعر الصرف، [Brown, 2020] إذ إن كلا العاملين يغيران بصورة جوهرية في القيم المالية للأصول، لا سيما الأصول الثابتة التي تُسجل بالتكلفة التاريخية وتبقى في الدفاتر لفترات طويلة.

أولاً: أثر التضخم على الأصول الثابتة

يُعرف التضخم بأنه الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار، مما يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للنقد، وبالتالي فإن الوحدة النقدية المستخدمة في تسجيل العمليات المالية في فترات سابقة لا تحتفظ بنفس قيمتها في الوقت الحاضر.

ويتربط على ذلك أن الأصول الثابتة المسجلة بالقيمة التاريخية تصبح غير معبرة عن قيمتها الحقيقية بعد فترة من الزمن، خاصة في حالات التضخم المرتفع. [White & Jones, 2019].

إن تطبيق مبدأ التكلفة التاريخية في ظل التضخم يؤدي إلى عدة آثار سلبية، منها:

١. انخفاض القيمة الحقيقية للأصول الثابتة نتيجة ثبات قيمتها الدفترية رغم ارتفاع أسعار الاستبدال في السوق [Smith, 2018].
٢. المبالغة في الأرباح المحاسبية لأن الاهتلاكات تُحسب على أساس التكلفة التاريخية المنخفضة، مما يخفي تآكل رأس المال الحقيقي [Khan, 2021].
٣. عدم دقة المؤشرات المالية مثل العائد على الأصول والعائد على الاستثمار، لأن الأصول مقومة بأقل من قيمتها الحقيقية. [International Accounting Standards Board, 2018].
٤. انحراف القرارات الإدارية والاستثمارية بسبب الاعتماد على بيانات غير واقعية في التخطيط والتمويل والتسعير.

وتشير الدراسات المحاسبية إلى أن التضخم المزمن يجعل القوائم المالية غير قادرة على تمثيل المركز المالي الحقيقي للمنشأة، مما يستوجب تطبيق نماذج تقييم بديلة مثل نموذج إعادة التقييم أو المحاسبة على أساس القوة الشرائية العامة التي تعتمد على مؤشرات الأسعار لتعديل القيم التاريخية للأصول.

ثانياً: أثر تقلب سعر الصرف على تقييم الأصول الثابتة

إن تقلب سعر الصرف يُعد من العوامل الاقتصادية الرئيسة التي تؤثر على تقييم الأصول، خصوصاً في الاقتصادات التي تعتمد على الاستيراد في تمويل مشاريعها الإنتاجية أو شراء معدات. فحين ترتفع قيمة العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية، ترتفع تكاليف اقتناء الأصول المستوردة، مما يؤدي إلى تضخم في قيمة الأصول الجديدة مقارنة بتلك المكتناة سابقاً، ويخلق عدم تجانس في القيم الدفترية للأصول داخل نفس المنشأة [Taylor, 2017].

وتتجلى آثار تقلب سعر الصرف في النقاط الآتية. [Khan, 2021]:

١. ظهور فروق تقييم عند ترجمة الأصول المقومة بعملات أجنبية إلى العملة المحلية، مما ينتج عنه أرباح أو خسائر غير محققة.
٢. اختلال مبدأ المقارنة بين الفترات المحاسبية نتيجة تغير قيمة الأصول والالتزامات تبعاً لتغير سعر الصرف.
٣. تشويه بنود القوائم المالية، خاصة في قائمة المركز المالي وقائمة الدخل، حيث لا تعكس الأرقام الوضع الاقتصادي الحقيقي.

٤. **صعوبة تطبيق مبدأ الثبات في السياسات المحاسبية** بسبب التغير المستمر في أسعار العملات. وقد تناول معيار المحاسبة الدولي رقم (٢١) "أثار تغير أسعار صرف العملات الأجنبية" هذه القضية، مؤكداً ضرورة الاعتراف بفروق تقييم العملة في قائمة الدخل أو ضمن بنود حقوق الملكية، بحسب طبيعة الأصل أو الالتزام، لضمان شفافية أكبر في التقارير المالية. [IASB, 2018].

ثالثاً: العلاقة التفاعلية بين التضخم وتقلب سعر الصرف

تتداخل ظاهرتا التضخم وتقلب سعر الصرف بصورة وثيقة، إذ يؤدي ارتفاع معدلات التضخم إلى انخفاض القوة الشرائية للعملة المحلية، ومن ثم تراجع قيمتها في سوق الصرف الأجنبي. بالمقابل، يؤدي ضعف العملة المحلية إلى زيادة تكاليف الاستيراد، وبالتالي إلى ارتفاع أكبر في الأسعار المحلية، ما يخلق حلقة تضخمية يصعب كسرها.

في مثل هذه الحالات، يصبح من الصعب الفصل بين أثر التضخم وأثر تقلب سعر الصرف عند تقييم الأصول الثابتة، لأن كليهما يعملان باتجاه واحد يؤدي إلى **خفض القيمة الحقيقية للأصول** وتشويه عرضها في القوائم المالية.

رابعاً: انعكاس الأزمات الاقتصادية على القوائم المالية

تؤدي التغيرات الاقتصادية الناتجة عن التضخم وتقلب سعر الصرف إلى مجموعة من الانعكاسات على القوائم المالية، يمكن تلخيصها فيما يأتي:

١. **تشويه قائمة المركز المالي**: تظهر الأصول الثابتة بالقيم التاريخية المنخفضة، مما يقلل من إجمالي الأصول ويزيد من نسب الربحية الظاهرية.
٢. **عدم دقة قائمة الدخل**: لأن المصروفات (مثل الإهلاك) تُحسب على قيم تاريخية لا تمثل الكلفة الحقيقية لاستخدام الأصول.
٣. **إضعاف الثقة في التقارير المالية**: إذ يرى المستخدمون أن الأرقام غير واقعية وغير قابلة للمقارنة بين الفترات.
٤. **صعوبة التخطيط المالي**: بسبب غياب بيانات مالية تعكس القيمة الحقيقية للأصول، ما يضعف عملية التنبؤ واتخاذ القرار.

خامساً: المعالجات المحاسبية المقترحة

- لمواجهة هذه الآثار، تقترح الأدبيات المحاسبية مجموعة من الحلول والمعالجات، من أهمها:
- **إعادة تقييم الأصول الثابتة** بشكل دوري وفق القيمة العادلة أو القيمة الاستبدالية، مع الإفصاح عن فروق التقييم ضمن حقوق الملكية.
 - **استخدام مؤشرات الأسعار الرسمية** لتعديل القيم الدفترية للأصول بما يعكس التغير في القوة الشرائية للنقد.
 - **الاعتماد على معيار المحاسبة الدولي رقم (29)** في البيانات ذات التضخم المرتفع، لإعادة عرض القوائم المالية على أساس القوة الشرائية العامة.
 - **تطوير السياسات المحاسبية المحلية** لتشمل معالجة واضحة لفروق تقييم العملة وتأثيرها على الأصول الثابتة.

المبحث الثالث: أثر تشويه الأصول على عدالة القوائم المالية

يُعد تشويه القيم المحاسبية للأصول الثابتة أحد أبرز الآثار المترتبة على الأزمات الاقتصادية، مثل التضخم وتقلب سعر الصرف، ويؤثر بشكل مباشر على عدالة وموثوقية القوائم المالية. فالقوائم المالية غير الدقيقة

التي لا تعكس القيمة الحقيقية للأصول لا توفر للمستخدمين صورة واضحة عن الوضع المالي للمنشأة، مما يضعف قدرتهم على اتخاذ القرارات الاقتصادية السليمة. [Brown, 2020]

أولاً: مفهوم عدالة القوائم المالية

تعني عدالة القوائم المالية أن تعكس القوائم الوضع المالي الفعلي للمنشأة بدقة وشفافية، بحيث تمثل الأصول والالتزامات وحقوق الملكية بصدق دون تحريف أو تحيز. [Smith, 2018] وتعد العدالة المالية من الركائز الأساسية لمصداقية البيانات المحاسبية، كما أنها ضرورية لمستخدمي القوائم المالية، مثل المستثمرين والمقرضين والإدارة والمراجعين.

ثانياً: العلاقة بين تشويه الأصول وعدالة القوائم المالية

تشويه الأصول الثابتة يؤدي إلى فجوة بين القيم الدفترية والقيم الحقيقية للأصول، وينعكس ذلك على عدة مستويات في القوائم المالية:

- قائمة المركز المالي: تظهر الأصول أقل أو أعلى من قيمتها الحقيقية، مما يؤدي إلى تشويه نسب السيولة والملاءة المالية. [Khan, 2021]
- قائمة الدخل: تتأثر مؤشرات الربحية مثل صافي الربح والعائد على الأصول، حيث تُحسب المصروفات (مثل الإهلاك) على أساس القيم التاريخية، ما يؤدي إلى نتائج غير واقعية. [Taylor, 2017].
- حقوق الملكية: قد تظهر بمستوى غير صحيح نتيجة فروق التقييم الناتجة عن التضخم أو تقلب سعر الصرف، مما يضعف مصداقية القوائم المالية. [White & Jones, 2019]
- مستخدمي القوائم المالية: تصبح قدرتهم على اتخاذ القرارات الاستثمارية أو التمويلية أقل دقة نتيجة اعتمادهم على بيانات مشوهة. [Brown, 2020]

ثالثاً: آثار تشويه الأصول على القرارات الاقتصادية

- تشويه الأصول الثابتة يؤدي إلى مجموعة من الآثار العملية على القرارات الاقتصادية والإدارية، منها:
١. القرارات الاستثمارية: يؤدي العرض غير الدقيق لقيمة الأصول إلى صعوبة تقييم العائد الحقيقي على الاستثمارات، مما يعيق التخطيط الاستراتيجي. [Khan, 2021]
 ٢. القرارات التمويلية: قد يؤدي عدم دقة الأصول إلى منح تمويلات أو قروض غير متناسبة مع القيمة الحقيقية للشركة. [Taylor, 2017]
 ٣. القرارات الضريبية: تؤثر القيم الدفترية المغلوطة على تقدير الأرباح الخاضعة للضريبة، مما قد يؤدي إلى مشاكل قانونية وإدارية. [White & Jones, 2019]
 ٤. تقييم الأداء الإداري: يصعب على الإدارة تقييم الأداء المالي الفعلي إذا كانت القوائم المالية لا تعكس الواقع الاقتصادي. [Brown, 2020]

رابعاً: المعالجات المقترحة للحد من التشويه

يمكن الحد من آثار تشويه الأصول على عدالة القوائم المالية من خلال عدد من المعالجات المحاسبية، أبرزها:

١. إعادة تقييم الأصول الثابتة بشكل دوري وفق القيمة العادلة أو الاستبدالية، مع الإفصاح عن فروق التقييم ضمن حقوق الملكية. [IASB, 2018]
٢. تعديل القيم الدفترية باستخدام مؤشرات الأسعار الرسمية لتعكس التضخم وأثر تقلب سعر الصرف. [White & Jones, 2019]

٣. تطبيق المعايير الدولية المتعلقة بالمحاسبة في البيانات ذات التضخم المرتفع (IAS 29) وقياس الأصول وفق القوة الشرائية. [IASB, 2018]

٤. تطوير سياسات محاسبية محلية تتضمن توجيهات واضحة لمعالجة فروق التقييم الناتجة عن الأزمات الاقتصادية. [Taylor, 2017]

المبحث الرابع: الدراسة الميدانية وتحليل البيانات

أثر الأزمات الاقتصادية على القيمة الحقيقية للأصول الثابتة والقوائم المالية للشركات العراقية أولاً: منهجية جمع البيانات

اعتمدت الدراسة على عينة من ١٠ شركات عراقية تعمل في قطاعات متنوعة (صناعية، تجارية، وخدمية) خلال الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٤، وهي فترة شهدت تقلبات واضحة في أسعار الصرف وارتفاعاً في معدلات التضخم.

تم جمع البيانات المالية السنوية من:

١. القوائم المالية الرسمية الصادرة عن الشركات.
٢. تقارير البنك المركزي العراقي حول معدلات التضخم وسعر الصرف.
٣. مقابلات مع مديري المحاسبة والمراجعين في الشركات المستهدفة.

ثانياً: وصف البيانات

تم تحليل القيم الدفترية للأصول الثابتة مقارنة بالقيم المعدلة لتأثير التضخم وسعر الصرف، كما تم دراسة أثر الفروق على مؤشرات الأداء المالي مثل العائد على الأصول ونسبة السيولة.

ثالثاً: الجداول التحليلية

الجدول ١: مقارنة القيم الدفترية والقيم المعدلة للأصول الثابتة (بالآلاف الدينار العراقي)

الشركة	القيمة الدفترية ٢٠٢٤	القيمة المعدلة (بعد التضخم)	الفرق	نسبة التشويه (%)
شركة أ	5,000	6,200	1,200	24%
شركة ب	3,800	4,560	760	20%
شركة ج	7,200	8,640	1,440	20%
شركة د	4,500	5,850	1,350	30%
شركة هـ	6,000	7,200	1,200	20%

الجدول ٢: أثر التشويه على مؤشرات الأداء المالي

الشركة	العائد على الأصول المعدل	العائد على الأصول - (R.O.A) الدفترية	الفرق
شركة أ	9.7%	12%	-2.3%
شركة ب	12.5%	15%	-2.5%
شركة ج	8%	10%	-2%
شركة د	10%	14%	-4%
شركة هـ	10.8%	13%	-2.2%

رابعاً: تحليل النتائج

١. تأثير التضخم: يظهر من الجدول الأول أن جميع الشركات شهدت زيادة كبيرة في القيمة المعدلة للأصول الثابتة بعد تعديلها لمؤشرات التضخم، بنسبة تتراوح بين ٢٠-٣٠%، مما يوضح أن القيم الدفترية أقل بكثير من القيمة الحقيقية للأصول.
٢. تشويه مؤشرات الأداء المالي: كما يوضح الجدول الثاني، أدى تعديل الأصول إلى انخفاض العائد على الأصول بنسبة ٢-٤% تقريباً، ما يدل على أن القوائم المالية الدفترية تعطي صورة مبالغ فيها للربحية.
٣. تفاوت التأثير بين الشركات: الشركات التي تمتلك أصولاً كبيرة مستوردة تأثرت أكثر بسبب تقلبات سعر الصرف، بينما الشركات المحلية التأثير عليها كان أقل نسبياً، ما يبرز أهمية مراعاة نوع الأصل عند تطبيق المعالجات المحاسبية.

خامساً: استنتاجات الدراسة الميدانية

١. القيم الدفترية للأصول الثابتة في معظم الشركات العراقية لا تعكس القيمة الحقيقية للأصول نتيجة التضخم وتقلب سعر الصرف.
٢. التشويه في الأصول يؤدي إلى تحريف مؤشرات الأداء المالي، مما قد يضل مستخدمي القوائم المالية.
٣. الشركات التي تعتمد على الأصول المستوردة تحتاج إلى تطبيق معالجات إضافية مثل إعادة التقييم أو القياس بالقيمة العادلة لتجنب التشويه المالي.
٤. نتائج الدراسة تؤكد الحاجة إلى تطوير سياسات محاسبية محلية تتوافق مع المعايير الدولية لمعالجة آثار الأزمات الاقتصادية على القوائم المالية.

المبحث الخامس: الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

انطلاقاً من المبحثين النظري والميداني، توصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات الهامة حول أثر الأزمات الاقتصادية، المتمثلة في التضخم وتقلب سعر الصرف، على القيمة الحقيقية للأصول الثابتة وعدالة القوائم المالية للشركات العراقية:

١. تأثير التضخم وتقلب سعر الصرف على الأصول الثابتة: أظهرت الدراسة الميدانية أن جميع الشركات المشمولة في العينة شهدت فروقاً كبيرة بين القيم الدفترية للأصول الثابتة والقيم المعدلة لتعكس التضخم وتقلب سعر الصرف، بنسبة تتراوح بين ٢٠-٣٠%، ما يدل على تشويه القيم المسجلة في الدفاتر المحاسبية.
٢. تشويه مؤشرات الأداء المالي: أدى اختلاف القيم الدفترية عن القيم الحقيقية إلى تحريف مؤشرات الربحية، مثل العائد على الأصول، بنسبة انخفاض بلغت ٢-٤%، مما يبرز أن القوائم المالية الدفترية لا تعكس الواقع المالي الفعلي للشركة.
٣. تفاوت أثر الأزمات الاقتصادية بين الشركات: الشركات التي تمتلك أصولاً مستوردة أو مقومة بعملات أجنبية تأثرت أكثر بتقلب سعر الصرف، في حين كانت الشركات التي تعتمد على الأصول المحلية أقل تأثراً.

٤. **القصور في السياسات المحاسبية التقليدية:** تبين أن الاعتماد على مبدأ التكلفة التاريخية في بيئة اقتصادية غير مستقرة يؤدي إلى ضعف دقة وصدق القوائم المالية، ويستدعي اعتماد أساليب تقييم أكثر ملائمة، مثل القيمة العادلة أو إعادة التقييم الدوري للأصول.
٥. **الحاجة إلى معالجات محاسبية مرنة:** أظهرت نتائج البحث أن تطبيق معايير المحاسبة الدولية (IAS 29) و (IAS 21) يمكن أن يحد من تشويه القيم المحاسبية للأصول، ويزيد من مصداقية القوائم المالية، إذا ما تم تكييفها وفق الخصوصية الاقتصادية المحلية.

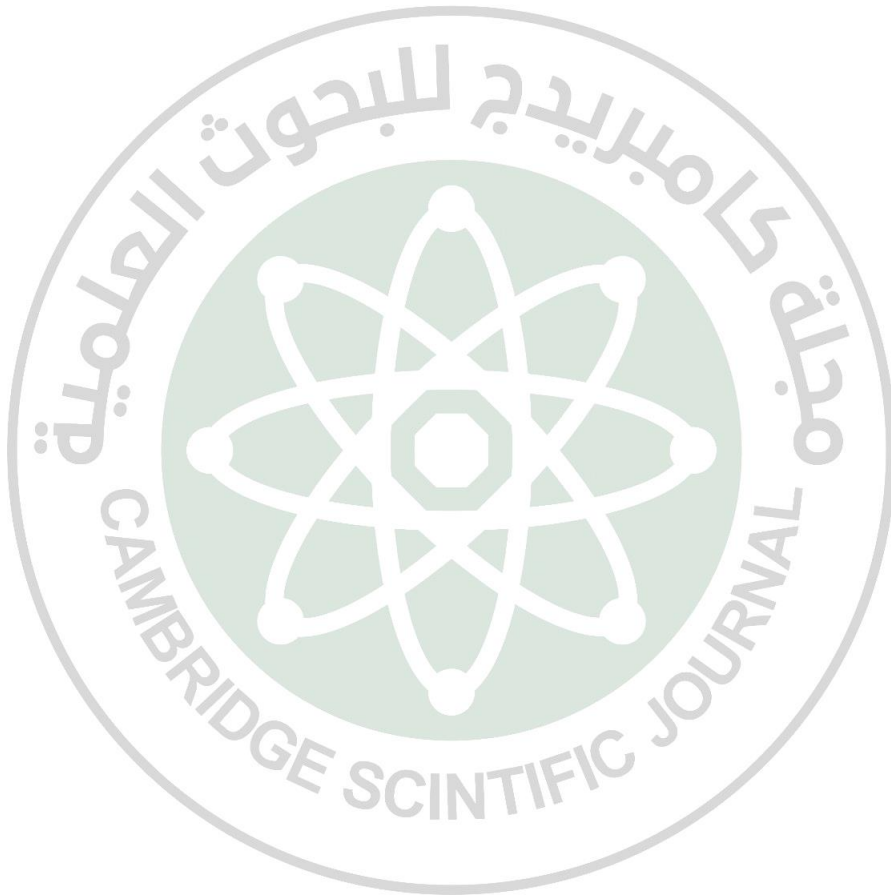
ثانياً: التوصيات

- استناداً إلى نتائج البحث، يقترح الباحث مجموعة من التوصيات العملية لتعزيز جودة المعلومات المحاسبية والحد من تأثير الأزمات الاقتصادية على القوائم المالية:
١. **إعادة تقييم الأصول الثابتة بشكل دوري** وفق أسلوب القيمة العادلة أو القيمة الاستبدالية، مع الإفصاح عن فروق التقييم ضمن حقوق الملكية لتعكس القيم الحقيقية للأصول.
٢. **اعتماد مؤشرات الأسعار الرسمية لتعديل القيم الدفترية للأصول** بما يتناسب مع التضخم وتقلب سعر الصرف، لضمان دقة المعلومات المالية.
٣. **تطوير السياسات المحاسبية المحلية** لتشمل إرشادات واضحة لمعالجة آثار التضخم وتقلب سعر الصرف على الأصول الثابتة، مع مواءمة هذه السياسات مع المعايير الدولية.
٤. **تدريب الكوادر المحاسبية والمراجعين** على استخدام الأساليب الحديثة في تقييم الأصول الثابتة وتفسير تأثير الأزمات الاقتصادية على القوائم المالية.
٥. **تشجيع الشركات على الإفصاح الشفاف عن أثر التضخم وتقلب سعر الصرف** في التقارير السنوية، لتوفير صورة دقيقة وواقعية للمستثمرين والمقرضين والجهات الرقابية.
٦. **إجراء دراسات مستقبلية** لتقييم أثر الأزمات الاقتصادية على عناصر أخرى في القوائم المالية، مثل المخزون والالتزامات والربحية التشغيلية، لتوسيع نطاق المعرفة المحاسبية في الاقتصاد العراقي.

قائمة المراجع

1. Brown, T. (2020). *Inflation and its impact on financial statements*. New York: Finance Press.
2. IASB (International Accounting Standards Board). (2018). *International Accounting Standard 16: Property, Plant and Equipment*. London: IASB.
3. IASB (International Accounting Standards Board). (2018). *International Accounting Standard 21: The Effects of Changes in Foreign Exchange Rates*. London: IASB.
4. IASB (International Accounting Standards Board). (2018). *International Accounting Standard 29: Financial Reporting in Hyperinflationary Economies*. London: IASB.
5. Khan, M. (2021). *Accounting for inflation: Challenges and solutions*. Journal of Accounting Research, 12(3), 45–62.

6. Smith, J. (2018). *The role of historical cost accounting in emerging economies*. Accounting Today, 34(2), 78-95.
7. Taylor, R. (2017). *Foreign exchange fluctuations and corporate financial reporting*. International Journal of Accounting, 22(1), 33-50.
8. White, L., & Jones, P. (2019). *Financial reporting under economic instability*. Oxford: Oxford University Press.



الرأسمالية والشيوعية: صراع الأيديولوجيات ومسألة التفوق

م. د. هديل عباس حمد

وزارة التربية/ مديرية تربية بابل

hdeljn12@gmail.com

الملخص:

تُعدّ الرأسمالية والشيوعية من أبرز النظم الاقتصادية والفكرية التي شكّلت مسار التاريخ الحديث، فتقوم الرأسمالية على مبدأ الملكية الفردية وحرية السوق، إذ يُنظر إلى المنافسة على أنها المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي والابتكار، ويُحدد العرض والطلب أسعار السلع والخدمات دون تدخل كبير من الدولة، أما الشيوعية فتركز على الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج، وتسعى لإلغاء الفوارق الطبقيّة وتحقيق المساواة بين الأفراد من خلال توزيع الموارد بشكل عادل، وقد ظهرت الرأسمالية بوضوح في أوروبا الغربية منذ القرن السابع عشر، بينما تطورت الشيوعية في القرن التاسع عشر كردّ على الاستغلال الطبقي في النظام الرأسمالي، ورغم تعارضهما في المبادئ، إلا أن كلا منهما أثر بعمق في تشكيل الاقتصاد والسياسة والمجتمعات عبر العالم.

أولاً: جذور الرأسمالية ونشوء الشيوعية:

تعود جذور الرأسمالية إلى العصور القديمة، غير أن انتشارها الواسع كنظام اقتصادي واجتماعي مهيم برز في القرن السادس عشر، إذ شكّل صعود صناعة النسيج في إنجلترا نقطة تحول حاسمة نحو تعميمها، فقد أدى تراكم رأس المال وتوجيهه لخدمة الاقتصاد بدلاً من المؤسسات الدينية إلى إحداث نقلة نوعية في أسلوب الإنتاج، لكنه في الوقت نفسه رسّخ التفاوت الاقتصادي بين الطبقات، إذ بدأ الأغنياء أكثر استحقاقاً للدعم ضمن النظام مقارنة بالفقراء، مما عمّق الفجوة الاجتماعية التي استمرت آثارها حتى الوقت الحاضر، كما ساهم تضخم الأسعار الناتج عن تدفق المعادن الثمينة في ترسيخ النفوذ التجاري خلال القرنين السادس عشر والثامن عشر، مما أتاح ازدهار التنمية الاقتصادية بفضل السياسات الداعمة للأنظمة النقدية والمؤسسات الخاصة، ومع الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر، توسعت الممارسات التقنية والإنتاجية، وانعكس ذلك في أفكار (آدم سميث) في مؤلفه "تحقيق في طبيعة وأسباب ثروة الأمم" ١٧٧٦ الذي دعا إلى حرية التجارة وتنظيم الأسواق ذاتياً، وفي القرن التاسع عشر، ترسخت الرأسمالية الصناعية وازدهرت، لكنها أيضاً أفرزت طبقة عاملة واسعة كانت مصدر إلهام لمفكرين ككارل ماركس، وقد مثلت الحربان العالميتان الأولى والثانية منعطفين في مسار الرأسمالية؛ إذ أدى الكساد الكبير إلى إنهاء سياسة عدم تدخل الدولة في الاقتصاد، ورغم استعادة الدول الرأسمالية ثقتها لاحقاً، إلا أن عقد السبعينيات شهد تعاطفاً متزايداً مع الاشتراكية نتيجة تفاقم عدم المساواة الاقتصادية.

أما الشيوعية، فتعود أفكارها الأولى إلى الفلسفة الإغريقية، ولا سيّما في (جمهورية أفلاطون) التي صوّرت مجتمعاً مثالياً يقوم على الملكية المشتركة ونبذ الأنانية الفردية، وتكررت هذه الرؤية في كتاب (يوتوبيا) لتوماس مور عام ١٥١٦، الذي دعا إلى إلغاء المال والممتلكات الخاصة لصالح المشاركة الجماعية، غير أن الشيوعية كأيديولوجيا متكاملة ولدت فعلياً في القرن التاسع عشر مع الثورة الصناعية، حين شهدت الطبقات العاملة ظروفاً قاسية دفعت (كارل ماركس) و(فريدريك إنجلز) إلى صياغة نقد حاد للرأسمالية والدعوة إلى نظام بديل يقوم على الملكية المشتركة لوسائل الإنتاج، في كتابه (حالة الطبقة العاملة في إنجلترا) وصف إنجلز المعاناة التي عاشها العمال، فيما قدّم ماركس في (البيان الشيوعي) في عام

١٨٤٨، تصوراً لنظام اجتماعي جديد يُلغي التفاوت الطبقي ويضع المصانع والسكك الحديدية والموارد الإنتاجية تحت ملكية عامة لخدمة الجميع بالتساوي، وهكذا، تبلورت الشيوعية كحركة فكرية واقتصادية تسعى إلى العدالة الاجتماعية من خلال تجاوز حدود الرأسمالية ونظامها الطبقي.

ثانياً: المبادئ الأساسية للرأسمالية: تحليل في الأسس والمحددات:

تُعدّ الرأسمالية أحد أهم النظم الاقتصادية التي شكلت معالم العالم الحديث، إذ تقوم على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، وتمكّن الأفراد والشركات من ممارسة النشاط الاقتصادي بحرية في إطار أسواق تنافسية، ويستند هذا النظام إلى فكرة أن قوى العرض والطلب قادرة على تنظيم الاقتصاد بكفاءة دون الحاجة إلى تدخل مباشر من الدولة، إذ تعمل السوق الحرة على توجيه الموارد نحو الاستخدامات الأكثر إنتاجية وربحية، ويُعدّ تحقيق الربح المبدأ المحرك للرأسمالية، باعتباره حافزاً أساسياً يدفع الأفراد إلى العمل والابتكار والاستثمار، ويُفترض في الرأسمالية فكرة أن المنافسة الاقتصادية، تؤدي إلى تحسين جودة السلع والخدمات، إذ يسعى كل منتج لتطوير أدائه من أجل البقاء في السوق، وبذلك تتحقق كفاءة توزيع الموارد من خلال آلية السوق ذاتها، لا عبر التخطيط المركزي، وترى النظرية الرأسمالية أن حرية المبادرة الفردية تشكل الأساس في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام، وأن الدولة ينبغي أن تكتفي بدور تنظيمي محدود يحمي الملكية الخاصة ويضمن تطبيق القانون دون التدخل في القرارات الاقتصادية.

أ: نقاط القوة في الرأسمالية: وتتجلى في ثلاثة نقاط رئيسية:

١- **الابتكار والكفاءة:** إذ تؤدي المنافسة إلى تطوير التقنيات وتحسين أساليب الإنتاج، الأمر الذي يعزز التقدم العلمي والتكنولوجي، فالشركات التي تتجح في تقديم منتجات أكثر جودة أو بأسعار أقل تحصل على ميزة تنافسية، مما يدفع الاقتصاد نحو النمو والتطور، ومن هذا المنطلق، تُعدّ الرأسمالية بيئة خصبة لريادة الأعمال وخلق فرص العمل.

٢- **اختيار المستهلك:** يمنح النظام الرأسمالي الأفراد حرية تامة في تحديد ما يشترونه أو ينتجون، وهو ما يُعرف بسيادة المستهلك، هذه الحرية تجعل الإنتاج موجهاً نحو تلبية حاجات الناس الفعلية لا أوامر الدولة، مما يؤدي إلى اقتصاد أكثر مرونة واستجابة للطلب الاجتماعي.

٣- **الثروة والتنمية الاقتصادية:** ارتبطت الرأسمالية تاريخياً بارتفاع مستويات الدخل وتحسين نوعية الحياة، وقد أثبتت التجارب الغربية، مثل تجربة الولايات المتحدة وأوروبا الغربية، أن تطبيق المبادئ الرأسمالية أسهم في انتشار ملايين الأفراد من الفقر عبر توسيع قاعدة الإنتاج وزيادة فرص العمل، وتُظهر المؤشرات أن الاقتصادات الرأسمالية المتقدمة تميل إلى تحقيق معدلات عالية من النمو بفضل استثمار رأس المال الخاص وتشجيع الابتكار الصناعي.

ب: نقاط ضعف في الرأسمالية:

على الرغم من نجاح الرأسمالية في تعزيز النمو الاقتصادي، إلا أنها تواجه نقاط ضعف جوهرية، تمسّ بنيتها الأخلاقية والاجتماعية، وأبرز هذه التحديات:

١- **اتساع فجوة عدم المساواة:** إذ تميل الثروة إلى التركيز في أيدي فئة محدودة من الرأسماليين، بينما تبقى الطبقات الدنيا في موقع التبعية الاقتصادية، وقد أدت هذه الظاهرة إلى نشوء توترات اجتماعية وسياسية متكررة، لاسيما في فترات الأزمات الاقتصادية، إذ تتسع الهوة بين الأغنياء والفقراء.

٢- **استغلال العمال:** يؤدي تركيز النظام على تعظيم الأرباح عند بعض الشركات إلى تقليص أجور العمال وخفض التكاليف التشغيلية، مما يفرض على ظروف عمل غير عادلة وانعدام الأمان

الوظيفي، ويرى نقاد الرأسمالية، لاسيما من المنظور الماركسي، أن هذا النظام يقوم على استغلال فائض القيمة الناتج عن جهد العمال لصالح أصحاب رأس المال، وهو ما يُكرّس اللامساواة الطبقة.

٣- **التدهور البيئي:** إن السعي وراء الأرباح السريعة يؤدي إلى تجاهل البعد البيئي في الإنتاج والاستهلاك، وغالباً ما تُقدّم المصالح الاقتصادية قصيرة الأجل على حساب الاستدامة البيئية طويلة المدى، ما يؤدي إلى استنزاف الموارد الطبيعية وزيادة التلوث وتفاقم الأزمات المناخية، وقد دفعت هذه الإشكالية العديد من الاقتصاديين المعاصرين إلى المطالبة بإدماج مفاهيم الاقتصاد والمسؤولية الاجتماعية في النموذج الرأسمالي المعاصر.

وبناءً على ما تقدم، يمكن القول إن الرأسمالية تمثل منظومة ديناميكية أثبتت قدرتها على تحقيق النمو والابتكار، لكنها في الوقت ذاته تواجه تحديات تتعلق بالعدالة الاجتماعية والبيئية، ومن ثم، فإن الإصلاحات الاقتصادية الحديثة مثل اعتماد سياسات الرفاه الاجتماعي والتنظيم البيئي، تُعدّ محاولات لإيجاد توازن بين كفاءة السوق والعدالة الإنسانية، بحيث تُحافظ الرأسمالية على قدرتها التنافسية دون أن تتنافى مع القيم الأخلاقية والاستدامة المستقبلية.

ثالثاً: المبادئ الأساسية للشوعية: بين النظرية والتطبيق:

تُعدّ الشوعية إحدى أكثر الأيديولوجيات تأثيراً في الفكر السياسي والاقتصادي الحديث، وقد صاغ أسسها الفلسفية كلٌّ من (كارل ماركس) و(فريدريك إنجلز) في القرن التاسع عشر، استناداً إلى نقد عميق للرأسمالية، وتقوم الشوعية على مبدأ أن وسائل الإنتاج من مصانع ومزارع وموارد طبيعية يجب أن تكون مملوكة (ملكية جماعية للشعب)، لا للأفراد أو الطبقات، ووفقاً لهذه الرؤية، يُلغى النظام الطبقي وتُستبدل الملكية الخاصة بملكية عامة تُدار لخدمة المصلحة المشتركة، ويُوزّع الإنتاج بحسب الحاجة الإنسانية لا بناءً على التملك أو تراكم رأس المال، فيسعى المجتمع الشيوعي إلى إقامة نظام تتساوى فيه الفرص ويزول فيه الاستغلال الاقتصادي والاجتماعي، الغاية النهائية للشوعية، كما تصوّرها ماركس، هي بناء مجتمع بلا طبقات، تُلغى فيه الفوارق بين العامل وصاحب العمل، وتُعاد فيه صياغة العلاقات الاقتصادية على أسس تضامن وتكافؤ، ويُنظر إلى هذا المجتمع على أنه المرحلة النهائية من التطور التاريخي، إذ تنتفي الحاجة إلى الدولة كأداة قهر طبقي، وتتحول إلى مجرد جهاز إداري لخدمة الجماعة.

أ: نقاط القوة في الشوعية:

١. **المساواة الاجتماعية:** التي تُعدّ جوهر المشروع الشيوعي، إذ تسعى الشوعية إلى القضاء على التفاوتات الحادة في الثروة والسلطة التي تتسم بها المجتمعات الرأسمالية، من خلال تجميع الموارد وإعادة توزيعها وفق مبدأ العدالة في تلبية الحاجات الأساسية، وبذلك تُوفّر فرص متكافئة للجميع بغض النظر عن الخلفية الطبقة أو الاجتماعية.

٢. **الرعاية الاجتماعية الشاملة:** إذ تضمن الدولة في الأنظمة الشيوعية للمواطنين خدمات أساسية كالتهليل المجاني والرعاية الصحية والإسكان والعمل، ويرتكز هذا الجانب على فكرة أن تلبية الاحتياجات الإنسانية شرط لتحقيق الاستقرار والكرامة الاجتماعية، ما يجعل المجتمع الشيوعي أكثر أمناً من مخاطر الفقر والبطالة التي كثيراً ما تصاحب النظام الرأسمالي.

٣. **تمكين العمال:** بوصفهم الفاعل الأساسي في عملية الإنتاج، فهي تمنحهم السيطرة على وسائل الإنتاج وتُشركهم في صنع القرار الاقتصادي، مما يعزز الإحساس بالانتماء والمسؤولية الجماعية، في هذا الإطار، لا يُنظر إلى العامل على أنه مجرد أداة إنتاج، بل كعضو فاعل يشارك في تحديد

كيفية استخدام الموارد وتوزيع الثروة. ويساهم ذلك في ترسيخ قيم التعاون والتكافل بدلاً من المنافسة الفردية.

ب: نقاط الضعف في الشيوعية:

١. غياب الحوافز الفردية: يُعد أحد أبرز الانتقادات الموجهة إليها، إذ إن إلغاء دافع الربح الشخصي يؤدي إلى تراجع الحماسة للإنتاج والابتكار، فالعمل في ظل نظام لا يُكافئ الجهد الفردي قد يخلق بيئة يسودها التراخي وانخفاض الإنتاجية، وقد أظهرت التجارب التاريخية أن العديد من الاقتصادات الشيوعية عانت من تباطؤ النمو بالمقارنة مع نظيراتها الرأسمالية.

٢. التحكم المركزي في الاقتصاد: إذ تُخطط الدولة بدقة لكيفية توزيع الموارد وتحديد الإنتاج، غير أن هذا التخطيط المركزي، كثيراً ما يؤدي إلى اختلالات في الكفاءة وسوء إدارة للموارد، إذ لا تمتلك البيروقراطيات الحكومية المرونة الكافية للاستجابة لتغيرات السوق أو احتياجات المناطق المختلفة، وغالباً ما نتج عن ذلك نقص في السلع الأساسية أو فوائض مهدورة، نتيجة ضعف آليات التقييم والمساءلة.

٣. قمع الحريات الفردية: إن تحقيق الصالح الجماعي غالباً ما يجرى على حساب الحقوق السياسية والمدنية، فقد سعت الأنظمة الشيوعية إلى الحفاظ على وحدة الدولة من خلال تقييد حرية التعبير وقمع المعارضة، معتبرة أن أي نقد أو معارضة تهدد استقرار النظام، وقد ظهر هذا بوضوح في تجارب مثل (الاتحاد السوفيتي) و(الصين في مراحلها المبكرة)، إذ تم التضييق على الحريات السياسية باسم حماية الثورة والمصلحة العامة.

وبذلك، فإن الشيوعية، رغم طموحها الإنساني نحو العدالة والمساواة، قد واجهت في التطبيق العملي تناقضاً بنيوياً، بين تحقيق المساواة الجماعية والمحافظة على الحريات الفردية، فهي تقدم نموذجاً يوازن بين المثال الأخلاقي للمجتمع العادل والقيود الواقعية، التي تفرضها إدارة الاقتصاد والسياسة في عالم معقد ومتغير.

رابعاً: العدالة الاجتماعية بوصفها محور الخلاف بين الرأسمالية والشيوعية:

تُعدّ العدالة الاجتماعية وعدم المساواة من أكثر القضايا جوهرية في المقارنة بين النظامين الرأسمالي والشيوعي، إذ يعكس كل منهما رؤية مختلفة لطبيعة الإنسان ودوره في المجتمع، فبينما تقوم الرأسمالية، على مبدأ (الحرية الفردية) وحق كل إنسان في السعي لتحقيق مصالحه الخاصة ضمن سوق حرّ، تُعطي الشيوعية الأولوية لفكرة (المساواة الجماعية)، معتبرة أن العدالة لا تتحقق إلا من خلال إزالة الفوارق الطبقة وتوزيع الموارد بشكل منصف، ومن ثمّ، فإن كلاً من النظامين يقدم تصوراً مغايراً للعلاقة بين الحرية والمساواة، (وهي العلاقة التي تشكل محوراً أساسياً في الفكر الاقتصادي والسياسي الحديث)، ففي النظام الرأسمالي، يُنظر إلى العدالة الاجتماعية من منظور (الجدارة والكفاءة الفردية)، إذ يُفترض أن من يعمل أكثر ويبتكر أكثر يستحق مكافأة أكبر، فالسوق، بحسب أنصار هذا النظام، يُكافئ المبدعين والمنتجين وينتج للجميع فرصاً متكافئة للنجاح، غير أن الواقع الاقتصادي أظهر أن الوصول إلى الموارد الأساسية مثل التعليم والرعاية الصحية ورأس المال ليس متساوياً، بل تحكمه عوامل طبقية ومؤسسية، وبالتالي، تُنتج الرأسمالية تفاوتاً في الثروة والدخل، ما يؤدي إلى إدانة دوائر من عدم المساواة الاجتماعية يصعب كسرها عبر الأجيال.

كما تميل الرأسمالية إلى تغليب مصالح رأس المال وحقوق الملكية الخاصة على حقوق العمال، إذ إن السعي لتحقيق الأرباح يدفع بعض الشركات إلى ممارسات استغلالية تقلل من العدالة في توزيع العوائد

الاقتصادية، ومع ذلك، يرى المدافعون عن الرأسمالية أن (الحرية الفردية) التي تكفلها كالحق في التملك، والعمل، والمبادرة، تمثل بحد ذاتها شكلاً من أشكال العدالة، لأنها تمنح الفرد الاستقلالية وتتيح له تحسين وضعه الاجتماعي من خلال جهده الذاتي، دون قيود الدولة أو تدخلها في خياراته الاقتصادية، أما في (الشيوعية)، فإن العدالة الاجتماعية تُفهم من منظور جماعي، يقوم على إلغاء الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وتحقيق (المساواة الاقتصادية الكاملة)، فالهدف المركزي هو القضاء على الطبقات الاجتماعية من خلال إعادة توزيع الثروة، وتوفير الاحتياجات الأساسية من سكن وتعليم ورعاية صحية، لجميع المواطنين، وبهذا المعنى، فإن الشيوعية تسعى إلى بناء مجتمع يُنظر فيه إلى الأفراد على أنهم متساوون في القيمة والحقوق، إذ يتم توجيه الموارد لخدمة الصالح العام لا لتحقيق الربح الفردي.

الا أن التطبيق العملي لهذه المبادئ كشف عن تحديات عميقة في تحقيق العدالة الاجتماعية ضمن الأنظمة الشيوعية، فبينما نجحت بعض الدول الشيوعية في تقليص الفوارق في الدخل وضمان الخدمات الأساسية للجميع، جاء ذلك غالباً على حساب (الحرية الفردية والحقوق السياسية)، فقد أدى التركيز المفرط على المساواة، إلى تقييد حرية التعبير والمبادرة الاقتصادية، ما نتج عنه بيروقراطية ثقيلة وهيمنة الدولة على تفاصيل الحياة اليومية، كما أن (مركزية السلطة) في كثير من الأنظمة الشيوعية (كما في الاتحاد السوفيتي والصين في مراحلها الأولى) أفضت إلى نشوء أنماط من الاستبداد السياسي الذي قوّض مبادئ العدالة ذاتها التي سعت هذه الأنظمة إلى تحقيقها.

خامساً: الرأسمالية أم الشيوعية: أيّ النظامين أنجح؟

بعد دراسة النظامين الرأسمالي والشيوعي، نستنتج أن النظامين عبارة عن نهجين مختلفين جذرياً لتنظيم المجتمع والاقتصاد، إذ أثبتت الرأسمالية، بتركيزها على الحرية الفردية والابتكار والمنافسة في السوق، أنها قوة ديناميكية خلقت الثروة ولكنها أيضاً محرك لعدم المساواة، من ناحية أخرى، تسعى الشيوعية إلى خلق مجتمع أكثر عدلاً ومساواة من خلال إعطاء الأولوية للملكية الجماعية وإعادة التوزيع، على الرغم من أنها غالباً ما عانت من عدم الكفاءة والقمع السياسي، وعليه يمكن القول إن كلا النظامين واجه مفارقة أساسية في مسعاه نحو العدالة الاجتماعية: فالرأسمالية ترفع شعار الحرية لكنها تؤدي إلى تفاوت اقتصادي واسع، في حين ترفع الشيوعية شعار المساواة لكنها تقضي غالباً على تقييد الحرية، وقد دفع هذا التناقض عدداً من الدول المعاصرة إلى تبني (نظم هجينة) تجمع بين آليات السوق ومبادئ العدالة الاجتماعية، بهدف تحقيق توازن أكثر استدامة بين الحرية الاقتصادية والمساواة الإنسانية.

• استنتاج:

- ١- **هيمنة النظام الرأسمالي:** يُلاحظ أنّ النظام الرأسمالي بات يهيمن على العالم المعاصر بفضل تبنيّه لسياسات ليبرالية تقوم على حرية السوق والملكية الفردية، مما أتاح للأفراد فرصاً أوسع للنمو وتحقيق الذات ضمن بيئة تنافسية مفتوحة.
- ٢- **المنظور الشيوعي للمساواة:** تقوم الشيوعية على مبدأ الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج، وتسعى إلى تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال ضمان تكافؤ الفرص وتوزيع الموارد بشكل متساوٍ، مع الحدّ من مظاهر الاستغلال الاقتصادي والاجتماعي.
- ٣- **تباين المزايا والتحديات:** على الرغم من امتلاك كل من النظامين خصائص إيجابية وأخرى سلبية، فإنّ فعالية أيّ منهما تعتمد بدرجة كبيرة على الكيفية التي تُصاغ وتنفذ بها السياسات العامة، والتي تحدد بدورها ملامح التنمية الوطنية واستقرارها.

٤- أولوية الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي: وفي ظل تفاقم الأزمات الاقتصادية وازدياد حدة الصراعات المجتمعية، تبرز الحاجة إلى إجراء إصلاحات شاملة تعزز العدالة والكفاءة معاً، بغضّ النظر عن الإطار الأيديولوجي السائد، بما يضمن تحقيق التنمية المستدامة والتوازن الاجتماعي، إذ تبنت عدداً من الدول المعاصرة ما يسمى بـ (النظم الهجينة)، والتي تجمع بين آليات السوق ومبادئ العدالة الاجتماعية، بهدف تحقيق توازن أكثر استدامة بين الحرية الاقتصادية والمساواة الإنسانية.

● قائمة المصادر:

١. Forsov, A. (1996). Communism and capitalism and the bells of history. Review of the Fernand Braudel Center, 19(2), 103-130.
٢. Brocane, S. (1998). Communism versus capitalism: A false case. Review of the Fernand Braudel Center, 21(2), 201-205.
٣. Van der Veen, R., & Van Parijs, B. (1986). A capitalist road to communism. Theory and Society, 15(5), 635-655.
٤. The Dove Media, (2024), Capitalism vs. Communism: A Comparative Analysis, for more see: <https://www.thedoofmedia.com/post/capitalism-vs-communism-a-comparative-analysis>

أثر التكنولوجيا (الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات)

على أداء المدققين الماليين

المشرف الدكتور محمدرضا مهربان بور

Mehrabanpour@ut.ac.ir

كليات الفارابي بجامعة طهران، قم، إيران

الباحث احمد عبد الامير عبد الحسن

ahmedabdul.amer88@gmail.com

طالب دكتوراه المحاسبة، كليات الفارابي بجامعة طهران، قم، إيران

ملخص البحث

يهدف هذا البحث إلى دراسة أثر التكنولوجيا الحديثة، ولا سيما الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات، على أداء المدققين الماليين في بيئة الأعمال الرقمية المعاصرة. تتبّع مشكلة البحث من التحديات التي تواجه مهنة التدقيق في مواكبة التحول التقني السريع، ومدى قدرة المدققين على توظيف أدوات الذكاء الاصطناعي لتحسين جودة وكفاءة عمليات المراجعة. تكمن أهمية البحث في كونه يساهم في توضيح الدور العملي للتكنولوجيا في تطوير مهنة التدقيق المالي وتعزيز الشفافية والمساءلة داخل المؤسسات. اعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي، وتضمن دراسة ميدانية على عينة من المدققين الماليين العاملين في مكاتب التدقيق والمؤسسات الحكومية، واستخدمت الاستبانة كأداة لجمع البيانات. أظهرت النتائج أن استخدام الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات يساهم بشكل ملموس في رفع جودة التقارير المالية، واكتشاف الأخطاء والتلاعبات بدقة أعلى، وتقليل الوقت والتكلفة في عمليات التدقيق، كما بينت أن التكامل بين الخبرة البشرية والتقنيات الذكية يمثل المسار الأمثل لتطوير المهنة. وأوصى البحث بضرورة تدريب المدققين على أدوات التحليل الذكي، وتحديث المعايير المهنية لتتوافق مع متطلبات البيئة الرقمية.

Abstract

This study aims to examine the impact of modern technology, particularly artificial intelligence (AI) and data analytics, on the performance of financial auditors in the digital business environment. The research problem arises from the challenges auditors face in adapting to rapid technological change and their ability to employ AI tools to enhance the quality and efficiency of auditing processes. The study's significance lies in clarifying the practical role of technology in developing the auditing profession and promoting transparency and accountability within organizations. The research adopted a descriptive-analytical approach and conducted a field study on a sample of financial auditors working in audit firms and governmental institutions, using a questionnaire as the primary data collection tool. The findings revealed that the use of AI and data analytics significantly improves the quality of financial reports, enhances error and fraud detection

accuracy, and reduces time and costs in auditing tasks. Moreover, the results emphasized that integrating human expertise with intelligent systems is the optimal path for advancing the profession. The study recommends training auditors on analytical technologies and updating professional standards to align with digital transformation requirements.

الفصل الأول: الإطار المنهجي

المقدمة:

يشهد العالم المعاصر تحولاتٍ متسارعة في مختلف مجالات المعرفة والعمل نتيجة للتطور الهائل في التكنولوجيا الرقمية، وفي مقدمتها الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة، وهي تقنيات أحدثت ثورة في المفاهيم التقليدية للإدارة والمحاسبة والتدقيق المالي. فقد انتقلت مهنة التدقيق من الاعتماد على الأساليب اليدوية والإجراءات الورقية إلى بيئة إلكترونية متكاملة تعتمد على أنظمة معلوماتية متقدمة وأدوات تحليلية دقيقة قادرة على معالجة كميات ضخمة من البيانات في وقتٍ قصير، ما ساهم في تحسين جودة عمليات المراجعة ودقة التقارير المالية وسرعة اكتشاف الأخطاء والانحرافات.

إن مهنة التدقيق المالي تعد إحدى الركائز الأساسية لضمان الشفافية والنزاهة في المؤسسات، إذ تمثل حلقة الوصل بين الإدارة العليا وأصحاب المصلحة والمستثمرين، وتكمن أهميتها في التحقق من صدق وعدالة القوائم المالية وصحة العمليات المحاسبية. غير أن تزايد حجم البيانات وتنوع مصادرها وتعقيد الأنظمة المحاسبية الحديثة قد جعل من الصعب على المدققين استخدام الأساليب التقليدية وحدها، الأمر الذي دفع إلى إدماج التكنولوجيا الحديثة في بيئة العمل المهني للمراجعين. وهنا برز دور الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات بوصفهما أداتين قادرتين على رفع كفاءة المدقق من خلال الأتمتة، والتنبؤ بالمخاطر، وتحليل الأنماط غير الاعتيادية التي قد تدل على وجود تلاعب أو احتيال.

لقد أصبحت أدوات الذكاء الاصطناعي مثل التعلم الآلي (Machine Learning) ومعالجة اللغة الطبيعية (NLP) قادرة على مساعدة المدققين في تحليل السجلات المالية، وتصنيف المعاملات، والتعرف على الحالات الشاذة ضمن قواعد البيانات، إضافة إلى بناء نماذج تنبؤية تساعد في تقييم المخاطر المحتملة. أما تحليل البيانات الضخمة (Big Data Analytics) فيوفر للمدققين رؤية شاملة وعميقة لعمليات المؤسسة عبر دمج البيانات المالية وغير المالية، مما يعزز القدرة على اتخاذ قرارات تدقيقية دقيقة ومبنية على أدلة كمية.

ومع ذلك، فإن هذا التحول التقني لا يخلو من التحديات، إذ يتطلب مستوى عالٍ من الكفاءة التقنية لدى المدققين، فضلاً عن ضرورة تطوير المعايير المهنية والأخلاقية لمواكبة المتغيرات. كما أن الاعتماد المتزايد على الأنظمة الذكية يثير تساؤلات حول حدود مسؤولية المدقق البشري ودوره في بيئة تتداخل فيها القرارات البشرية مع قرارات الخوارزميات. وبالتالي، فإن دراسة أثر التكنولوجيا، ولا سيما الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات، على أداء المدققين الماليين تمثل خطوة ضرورية لفهم كيفية تطوير المهنة وضمان استمرار موثوقيتها في ظل التحول الرقمي.

من هنا تأتي أهمية هذا البحث في استقصاء العلاقة بين التطور التكنولوجي الحديث وكفاءة المدققين الماليين في أداء مهامهم، ومدى انعكاس ذلك على جودة التقارير المالية، وسرعة اكتشاف الأخطاء، وتقليل احتمالية الاحتيال المالي. كما يسعى إلى توضيح الفوائد التي يمكن أن تجنيها المؤسسات من دمج تقنيات الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات في أنظمة التدقيق، إلى جانب المخاطر المحتملة التي ينبغي إدارتها. ومن خلال

ذلك يسهم البحث في إثراء الفكر المحاسبي المعاصر عبر تقديم رؤية تحليلية تربط بين التكنولوجيا والأداء المهني، بما يدعم التوجه نحو بناء بيئة تدقيق ذكية قادرة على مواجهة تحديات الاقتصاد الرقمي.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في التحدي الذي تواجهه مهنة التدقيق المالي في مواكبة التطورات التكنولوجية المتسارعة، ولا سيما في مجالي الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات، وما يترتب على ذلك من تغير في طبيعة عمل المدقق المالي، وأدواره، وكفاءته المهنية. فمع تزايد حجم البيانات وتعقيد الأنظمة المالية والرقابية، أصبحت الأساليب التقليدية في التدقيق عاجزة عن تحقيق الكفاءة والدقة المطلوبة في كشف الأخطاء والتلاعبات المالية في الوقت المناسب.

وتكمن الإشكالية الجوهرية في مدى قدرة المدققين الماليين على توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات في تحسين أدائهم المهني، وما إذا كانت هذه التقنيات تسهم فعلاً في رفع جودة التقارير المالية وتقليل المخاطر، أم أنها قد تخلق تحديات جديدة تتعلق بالتحقق، والمساءلة، والأخلاقيات المهنية. كما تبرز المشكلة في غياب إطار واضح يحدد آليات دمج الذكاء الاصطناعي في عمليات التدقيق دون المساس باستقلالية المدقق ودوره الرقابي.

وبناءً على ذلك، يمكن صياغة مشكلة البحث في السؤال الرئيس الآتي:

إلى أي مدى يؤثر استخدام التكنولوجيا الحديثة، وبخاصة الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات، في تحسين أداء المدققين الماليين وجودة عمليات التدقيق المالي؟

ويتفرع عن هذا السؤال الرئيس مجموعة من الأسئلة الفرعية، منها:

- ما طبيعة التقنيات التكنولوجية المستخدمة حالياً في بيئة التدقيق المالي؟
- كيف يسهم الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات في رفع كفاءة المدققين وسرعة اكتشاف الأخطاء؟
- ما التحديات التي تواجه المدققين عند تطبيق هذه التقنيات من حيث المهارات، والمعايير، والمسؤوليات المهنية؟
- إلى أي مدى يؤثر اعتماد هذه التقنيات على استقلالية المدقق ودوره الرقابي في المؤسسة؟

اهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الرئيسة والفرعية التي تسعى إلى توضيح أثر التكنولوجيا الحديثة، ولا سيما الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات، على أداء المدققين الماليين، ويمكن تحديدها على النحو الآتي:

١. تحليل أثر استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات في تحسين جودة التدقيق المالي من حيث الدقة، والسرعة، والقدرة على اكتشاف الأخطاء والتلاعبات.
٢. تحديد مستوى الوعي والتطبيق العملي للتقنيات التكنولوجية الحديثة لدى المدققين الماليين، سواء في المكاتب الخاصة أو المؤسسات الحكومية.
٣. دراسة العلاقة بين استخدام الأدوات الذكية وبين رفع كفاءة المدققين الماليين في أداء مهامهم، ومدى انعكاس ذلك على جودة التقارير المالية.
٤. بيان الفوائد التي تحققها المؤسسات من دمج الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات في عمليات المراجعة، مثل خفض التكاليف وتحسين اتخاذ القرار.
٥. استكشاف أبرز التحديات والمعوقات التي تواجه المدققين في تطبيق التكنولوجيا الحديثة، كضعف المهارات التقنية أو نقص التشريعات والمعايير المنظمة.

٦. اقتراح إطار عملي لتطوير أداء المدقق المالي في ظل التحول الرقمي، بما يضمن تحقيق التوازن بين الاعتماد على التكنولوجيا والحفاظ على الدور المهني والرقابي للمدقق.
٧. تعزيز الفهم الأكاديمي والمهني لأثر التطور التكنولوجي في بيئة التدقيق المالي، وتقديم توصيات تدعم تحديث مناهج التدريب والتعليم في المحاسبة والتدقيق.

أهمية البحث:

تتبع أهمية هذا البحث من التحول الجذري الذي تشهده مهنة التدقيق المالي في ظل الثورة الرقمية، حيث أصبحت التقنيات الحديثة، وفي مقدمتها الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات، جزءاً لا يتجزأ من بيئة العمل المحاسبي والرقابي. فالتكنولوجيا لم تعد مجرد أداة مساعدة، بل أصبحت عاملاً حاسماً في رفع جودة التدقيق، وتسريع العمليات، وتعزيز القدرة على اكتشاف الأخطاء والانحرافات في الوقت الحقيقي. ومن هنا، تبرز أهمية البحث في دراسة مدى تأثير هذه التقنيات على أداء المدققين الماليين، وعلى مستقبل المهنة ككل.

تتجلى أهمية هذا البحث في الجوانب الآتية:

١. أهمية علمية وأكاديمية:

يساهم البحث في إثراء الأدبيات العلمية المتعلقة بالرقابة والتدقيق المالي من خلال تسليط الضوء على التفاعل بين التكنولوجيا الحديثة وممارسات التدقيق، بما يساعد الباحثين على بناء نماذج جديدة في دراسة كفاءة المدققين ضمن بيئة رقمية. كما يفتح آفاقاً بحثية جديدة تتعلق باستخدام الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات في تطوير نظم المراجعة المحاسبية.

٢. أهمية مهنية وتطبيقية:

يقدم البحث فهماً عميقاً لكيفية توظيف الأدوات الذكية في بيئة التدقيق العملي، وما يمكن أن تقدمه من حلول لمشكلات التدقيق التقليدي مثل بطء العمليات، وصعوبة التعامل مع البيانات الكبيرة، واحتمال وقوع الأخطاء البشرية. كما يساهم في مساعدة المؤسسات والمكاتب المحاسبية على تطوير استراتيجيات رقابية أكثر كفاءة ودقة من خلال دمج التكنولوجيا الحديثة في عملياتها اليومية.

٣. أهمية تطوير مهارات المدققين الماليين:

يسلط البحث الضوء على ضرورة إعادة تأهيل وتدريب المدققين الماليين لتمكينهم من التعامل مع التقنيات الحديثة واستخدام أدوات التحليل الذكي في مراجعة البيانات، مما يرفع من كفاءتهم المهنية ويعزز قدرتهم على اتخاذ قرارات دقيقة مبنية على بيانات موثوقة.

٤. أهمية اقتصادية وإدارية:

يعزز هذا البحث فهم المؤسسات لأهمية استثمارها في التكنولوجيا لتقليل المخاطر المالية وتحسين الشفافية والمساءلة، مما ينعكس إيجاباً على ثقة المستثمرين والأسواق المالية، ويساعد على بناء بيئة مالية مستقرة تعتمد على بيانات دقيقة وتحليل موضوعي.

٥. أهمية مستقبلية:

يسهم البحث في استشراف مستقبل مهنة التدقيق في ظل الاعتماد المتزايد على الأنظمة الذكية، واقتراح حلول للتحديات المتوقعة مثل فقدان بعض الوظائف التقليدية، وقضايا المسؤولية المهنية، وضبط القرارات الناتجة عن الخوارزميات الذكية.

وعليه، فإن هذا البحث لا يقتصر على الجانب النظري فحسب، بل يحمل قيمة تطبيقية مباشرة يمكن أن تسهم في تطوير الممارسات المهنية للمراجعين، وتحسين أنظمة الرقابة المالية، وتوجيه السياسات التعليمية والمهنية نحو إعداد جيل من المدققين القادرين على العمل بفاعلية في عصر الرقمنة والذكاء الاصطناعي.

منهجية البحث:

المنهجية التي سيعتمدها هذا البحث هي المنهج الوصفي التحليلي، وهو المنهج الأنسب لدراسة أثر التكنولوجيا (الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات) على أداء المدققين الماليين، وذلك لأنه يجمع بين الوصف الدقيق للواقع القائم وتحليل العلاقة بين المتغيرات بطريقة علمية ممنهجة. ويمكن توضيح منهجية البحث من خلال النقاط التالية:

• منهج البحث:

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يقوم على جمع البيانات والمعلومات المتعلقة باستخدام الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات في مجال التدقيق المالي، ثم تحليلها لاستخلاص مدى تأثير هذه التقنيات على كفاءة المدققين وجودة عملهم. هذا المنهج يسمح بفهم الظاهرة كما هي في الواقع، مع تحليل الاتجاهات والتحديات والفوائد المترتبة على تطبيق التكنولوجيا في التدقيق.

• مجتمع البحث:

يتكون مجتمع البحث من المدققين الماليين العاملين في مكاتب التدقيق الخاصة، وكذلك في دوائر الرقابة الحكومية والمصارف والشركات الكبرى التي تعتمد على نظم محاسبية إلكترونية.

• عينة البحث:

سيتم اختيار عينة قصدية تتضمن مجموعة من المدققين الماليين والمحاسبين ذوي الخبرة في استخدام الأنظمة التكنولوجية الحديثة، بغرض استقصاء آرائهم وتجاربهم حول تأثير هذه التقنيات على الأداء المهني.

• أداة البحث:

يستخدم البحث الاستبانة كأداة رئيسة لجمع البيانات الميدانية، حيث تتضمن مجموعة من الأسئلة المغلقة والمفتوحة التي تقيس:

- مدى استخدام الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات في بيئة التدقيق.
- أثر هذه التقنيات على جودة وكفاءة عمل المدققين.
- أبرز التحديات التي تواجههم عند تطبيقها.

كما يمكن دعم النتائج من خلال مقابلات شخصية مع بعض الخبراء والمدققين لتعميق الفهم وتحليل الاتجاهات النوعية.

• طرق تحليل البيانات:

بعد جمع البيانات، سيتم تحليلها باستخدام الأساليب الإحصائية الوصفية مثل النسب المئوية، والمتوسطات الحسابية، والانحراف المعياري، إضافة إلى اختبارات الارتباط والانحدار البسيط لقياس العلاقة بين استخدام التكنولوجيا ومستوى الأداء المهني. ويمكن الاستعانة ببرامج تحليل البيانات مثل SPSS أو Excel لمعالجة النتائج بشكل دقيق ومنهجي.

• المنهج النظري

يتضمن مراجعة شاملة للأدبيات والمراجع السابقة التي تناولت موضوع الذكاء الاصطناعي، وتحليل البيانات، والتدقيق المالي، بهدف بناء الإطار النظري للبحث وتوضيح المفاهيم الرئيسية والعلاقات المتوقعة بين المتغيرات.

• الحدود الزمانية والمكانية:

○ **الحدود الزمانية:** السنة الدراسية أو الفترة الزمنية المحددة لجمع البيانات (مثلاً عام ٢٠٢٥).

○ **الحدود المكانية:** تشمل المكاتب المحاسبية والمؤسسات المالية في العراق (أو المحافظة التي يختارها الباحث كميدان للدراسة).

• المنهجية العامة للتحليل:

يتم دمج نتائج الدراسة النظرية والميدانية للوصول إلى تصور شامل حول أثر التكنولوجيا على أداء المدققين الماليين، ومن ثم استخلاص الاستنتاجات والتوصيات التي تعزز فعالية استخدام الذكاء الاصطناعي في مهنة التدقيق.

الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى

عبد الرحمن محمد : (2021) أثر الذكاء الاصطناعي في تطوير عمليات التدقيق المالي في الشركات المساهمة.

تناولت هذه الدراسة دور تقنيات الذكاء الاصطناعي في تحسين جودة التدقيق المالي من خلال تحليل عينة من شركات المساهمة العامة في المنطقة العربية. اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي، حيث قام بتوزيع استبيان على عدد من المدققين الماليين الداخليين والخارجيين، بهدف قياس مدى تأثير تطبيق أنظمة الذكاء الاصطناعي على جودة عمليات المراجعة ودقتها. أظهرت النتائج أن استخدام الذكاء الاصطناعي ساعد في اكتشاف الأخطاء المحاسبية بنسبة أعلى من الأساليب التقليدية، وساهم في تقليل زمن تنفيذ عمليات التدقيق. كما بينت الدراسة أن المدققين الذين يستخدمون أدوات الذكاء الاصطناعي يمتلكون قدرة أكبر على تحليل البيانات المعقدة واكتشاف حالات التلاعب المالي. وأوصت الدراسة بضرورة تدريب المدققين على استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي وتعزيز التكامل بين الأنظمة التكنولوجية والكوادر البشرية لتحقيق رقابة فعالة.

الدراسة الثانية

سارة عبد الكريم (2020) تحليل أثر البيانات الضخمة في رفع كفاءة المدققين الماليين في بيئة الأعمال الرقمية.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى إسهام تحليل البيانات الضخمة في تطوير أداء المدققين الماليين في المؤسسات التجارية الكبرى. استخدمت الباحثة منهجاً ميدانياً عبر استبانة وزعت على عينة من مكاتب التدقيق الكبرى في الشرق الأوسط. أظهرت النتائج أن الاعتماد على أدوات تحليل البيانات الضخمة مكن المدققين من الوصول إلى استنتاجات أكثر دقة وسرعة، إذ ساعدت هذه التقنيات في كشف الأنماط الخفية في المعاملات المالية وتحليل العلاقات غير المباشرة بين البيانات. كما خلصت الدراسة إلى أن تطبيق تقنيات البيانات الضخمة يقلل من احتمالية الخطأ البشري، ويزيد من مستوى الثقة في التقارير المالية. وأكدت الباحثة أن المؤسسات التي تبنت هذه التقنيات حققت وفراً زمنياً ومالياً كبيراً في عمليات التدقيق، مقارنة بالمؤسسات التي لا تزال تعتمد الأساليب التقليدية.

الدراسة الثالثة

أحمد فاضل: (2022) دور الأئمة والذكاء الاصطناعي في تعزيز جودة التدقيق الداخلي: دراسة تطبيقية على المصارف العراقية.

سعت هذه الدراسة إلى بيان تأثير الأئمة والذكاء الاصطناعي على جودة التدقيق الداخلي في القطاع المصرفي العراقي. اعتمد الباحث منهجاً ميدانياً مستنداً إلى المقابلات الشخصية وتحليل استجابات مجموعة من المدققين الداخليين في المصارف. أظهرت النتائج أن تطبيق الأئمة الذكية في أنظمة الرقابة الداخلية أسهم في تحسين جودة التقارير الداخلية وتقليل الأخطاء في عمليات المراجعة بنسبة تقارب ٤٠%. كما أشارت الدراسة إلى أن الذكاء الاصطناعي مكّن المدققين من تحديد مناطق الخطر المالي بشكل أسرع وأكثر دقة، إضافة إلى زيادة مستوى الشفافية في تدقيق العمليات المصرفية. وأوصى الباحث بضرورة تطوير برامج تدريبية متخصصة لتمكين المدققين من استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي بفاعلية.

الدراسة الرابعة

نجلاء حسين (٢٠١٩): أثر التكنولوجيا الرقمية على استقلالية المدقق وجودة التقارير المالية. ناقشت هذه الدراسة الجوانب الأخلاقية والمهنية المترتبة على استخدام التكنولوجيا الرقمية في مهنة التدقيق، وركزت على مدى تأثيرها على استقلالية المدقق الخارجي. استخدمت الباحثة منهجاً تحليلياً مقارناً بين مجموعة من الشركات التي تعتمد على أنظمة تدقيق رقمية وأخرى تعتمد على المراجعة اليدوية. وأظهرت النتائج أن استخدام الأنظمة الذكية عزز جودة التقارير المالية من خلال تقليل التحيز البشري وزيادة الاعتماد على الأدلة الموضوعية المستندة إلى البيانات. ومع ذلك، أشارت الدراسة إلى أن الاعتماد المفرط على التكنولوجيا قد يقلل من حس المدقق المهني إذا لم يتم ضبطه بمعايير أخلاقية واضحة. وأوصت الباحثة بضرورة وضع ضوابط مهنية لضمان بقاء العنصر البشري فاعلاً في عملية التدقيق، مع تعزيز التكامل بين الإنسان والآلة.

التعقيب على الدراسات السابقة:

من خلال استعراض الدراسات الأربع، يتضح أن معظمها اتفقت على أن الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات يمثلان محوراً رئيساً في تطوير مهنة التدقيق المالي، إذ يسهمان في رفع كفاءة المدققين، وتسريع عملية اكتشاف الأخطاء، وتحسين جودة التقارير المالية. كما أكدت الدراسات أن الاعتماد على التكنولوجيا يؤدي إلى تقليل المخاطر وزيادة الدقة والشفافية في عمليات المراجعة. ومع ذلك، تبين أن هناك تفاوتاً في تركيز الدراسات بين الجوانب التقنية والمهنية، فبعضها ركز على الفوائد التشغيلية للتكنولوجيا، فيما تناولت دراسات أخرى البعد الأخلاقي واستقلالية المدقق. كما أشارت جميع الدراسات إلى الحاجة الماسة لتأهيل الكوادر المهنية وتطوير برامج تدريب متخصصة تمكن المدققين من التعامل مع التقنيات الحديثة بفاعلية.

وعليه، فإن هذا البحث يسعى إلى سد الفجوة بين الجوانب التقنية والمهنية من خلال دراسة شاملة تجمع بين أثر التكنولوجيا على الأداء العملي، ومتطلبات الكفاءة المهنية، والتحديات الأخلاقية المرتبطة بها، بما يعزز الدور الرقابي للمدقق المالي في ظل بيئة رقمية متغيرة.

تمام. سأعيد صياغة الفصل الثاني كله بوضع الاستشهادات داخل النص بأسلوب APA العربي مثل : (مجلس معايير التدقيق والضمان الدولي IAASB ، ٢٠١٩ (أو عند الاقتباس الدقيق AICPA) : ، ٢٠١٧ : (45). إن تعذر تحديد الصفحة لأن المصدر إلكتروني بلا ترقيم ثابت ساكتفي بـ(المؤلف، السنة). وإذا زودتني لاحقاً بنسخ PDF محدّدة الصفحات سأحدّث الأقواس إلى صيغة (المؤلف، السنة: الصفحة).

الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات المفاهيمية

1-2 تمهيد

تشهد مهنة التدقيق المالي تحولاً عميقاً بفعل الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات، إذ انتقلت من انتقاء عينات محدودة إلى فحص واسع للبيانات عبر أدوات تحليلية ونماذج تنبؤية تدعم الحكم المهني وتسرع الحصول على أدلة ملائمة وكافية (AICPA ، ٢٠١٧). وتؤكد الأدلة المهنية أن التقنية لا تستبدل حكم المدقق بل تعززه بشرط ضبط جودة البيانات وحوكمة النماذج الخوارزمية (IAASB ، ٢٠٢٢).

2-2 مفاهيم أساسية**(أ) الذكاء الاصطناعي في التدقيق**

يقصد به توظيف التعلم الآلي ومعالجة اللغة الطبيعية وخوارزميات كشف الشذوذ لتقوية اختبارات المخاطر والإجراءات الجوهرية وتحسين انتقائية العينات (IAASB ، ٢٠٢٢). تتطلب هذه التطبيقات توثيقاً لمنهجية النماذج وقابليتها للتفسير وحدود استخدامها ضمن بيئة رقابية راسخة (AICPA ، ٢٠١٧).

(ب) تحليل البيانات والتحليلات التنبؤية

يتعلق بتطبيق التقنيات التحليلية عبر مراحل التدقيق: فهم المنشأة، تقييم المخاطر، تصميم الاستجابات، التنفيذ، والتقييم الختامي، مع اشتراط فحص موثوقية المصدر وسلامة الاستخراج والتحويل والتحميل (AICPA ، ٢٠١٧). ويعد توحيد هياكل البيانات عاملاً مفصلياً لتوسيع نطاق التحليلات (IAASB ، ٢٠٢١).

(ج) الأداء المهني للمدقق

يتحدد بقدرة المدقق على إنتاج رأي يستند إلى أدلة كافية وملائمة في إطار زمني وتكلفة معقولين، مع الحفاظ على الاستقلالية والموضوعية (IAASB ، ٢٠٢٢). وترتبط جودة الأداء بجودة الضوابط الداخلية لدى المنشأة وفق إطار متكامل مثل COSO (COSO ، ٢٠١٣).

3-2 تطور بيئة المخاطر والمعايير ذات الصلة

أعاد المعيار الدولي ٣١٥ (المراجع ٢٠١٩) تنظيم كيفية تحديد وتقييم مخاطر التحريف الجوهرية، مع إبراز فهم أنظمة المعلومات والاعتبارات التقنية ومسارات البيانات، بما يمكن من استجابات أكثر فاعلية بموجب المعيار ٣٣٠ (IAASB ، ٢٠١٩). ويشجع ذلك على توظيف إجراءات تحليلية معمقة منذ التقييم الأولي للمخاطر لاكتشاف الأنماط غير الاعتيادية مبكراً (IAASB ، ٢٠١٩).

4-2 الرقابة الداخلية كحاضنة للتقنيات الذكية

يقدم إطار COSO خمسة مكونات وسبعة عشر مبدأ لتصميم وتقويم الضوابط، ويُعد مرجعاً عملياً لرسم مصفوفة المخاطر وربطها بإجراءات تحليل البيانات والنماذج التنبؤية (COSO ، ٢٠١٣). ويساعد وجود ضوابط تقنية للمعلومات وحوكمة بيانات واضحة على رفع جودة الأدلة التحليلية وتقليل مخاطر الاعتماد على بيانات غير موثوقة (COSO ، ٢٠١٣).

5-2 تطبيقات الذكاء الاصطناعي والتحليلات عبر مراحل التدقيق**(أ) الفهم وتقييم المخاطر**

تُستخدم خوارزميات كشف الشذوذ والتحليل الشبكي في الإيرادات والمشتريات والذمم لاكتشاف أنماط غير منطقية وعمليات متكررة غريبة وتضارب علاقات الموردين والعملاء (AICPA ، ٢٠١٧). يسند ذلك حكم المدقق عند تحديد مناطق التركيز عالية المخاطر (IAASB ، ٢٠١٩).

(ب) تصميم الاستجابات

تمكن التحليلات من تصميم إجراءات جوهرية موجهة بالمخاطر: فحص كامل لمجموعة بيانات حين تتوافر، أو أخذ عينات ذكية عالية المخاطر، أو اختبار مزدوج يجمع مؤشرات استثنائية متعددة لرفع احتمالية الالتقاط (AICPA، ٢٠١٧). ويُشترط توثيق الفرضيات وعتبات الإنذار المستخدمة (AICPA، ٢٠١٧: 44).

ج) التنفيذ والأدلة

تدعم التحليلات اختبارات عبر الزمن لرصد انحرافات دورية، وقياسات للقيم المتطرفة، وربطاً غير منطقي بين حسابات مترابطة. وتفرض الأدلة المهنية فحص الكفاية والملاءمة للأدلة التحليلية، مع شرح مصدر البيانات وأثر جودتها على الاستنتاج (IAASB، ٢٠٢٢). عند الاعتماد على نموذج تعلم آلي، ينبغي بيان طريقة التدريب ومخاطر التحيز وحدود قابلية التفسير (IAASB، ٢٠٢٢).

د) التقييم والتقرير

تُدمج مخرجات التحليلات كقرائن تدعم الحكم ولا تحلّ محله، مع الإفصاح الداخلي عن القيود المنهجية وخطط المعالجة (IAASB، ٢٠٢٢). كما يلزم مواءمة النتائج التحليلية مع أدلة أخرى لتفادي مخاطر "الاعتماد المفرط على الأداة" (AICPA، ٢٠١٧).

6-2 التدقيق المستمر والرقابة المستمرة

تطوّر التدقيق المستمر من مفاهيم أولية إلى ممارسات مؤسسية مدعومة بأتمتة الضوابط وتغذية بيانات لحظية، بما يسمح بإنذارات مبكرة للمخاطر وتخفيض فجوة التوقيت بين الحدث والفحص (Chan & Vasarhelyi، ٢٠١١). (وتُظهر الأدلة أن تبنيّه يرتبط بنضج حوكمة البيانات واستعداد ثقافي لتكامل فرق التدقيق وتقنية المعلومات (Vasarhelyi وآخرون، ٢٠١٢)).

7-2 بناء القدرات المهنية

يفرض التحول الرقمي مهارات مركبة: معايير مهنية، إحصاء وتحليل، مبادئ تعلم آلي، حوكمة بيانات وأمن معلومات، وتواصل فعال مع فرق التقنية (AICPA، ٢٠١٧). تُوصي الأدلة ببرامج تدريبية عملية ومشاريع تجريبية صغيرة "Pilot" قبل التوسع، مع سياسات توثيق تشرح سبب اختيار مؤشرات المخاطر ونماذج التحليل (AICPA، ٢٠١٧: 52).

8-2 التحديات والمخاطر

أ) جودة البيانات وتوحيد

يُعد نقص التوحيد الهيكلي وتعدد المصادر أبرز عوائق التوسع في التحليلات، ما يفسر دعوات المعياريين إلى مبادرات لتوحيد البيانات (IAASB، ٢٠٢١).

ب) قابلية التفسير والتحيز الخوارزمي

تستدعي النماذج التنبؤية توثيقاً لمعايير الأداء ومراجعات دورية لاختبار التحيز، مع قيود واضحة على استخدام النتائج في الحكم المهني (IAASB، ٢٠٢٢).

ج) الأمن السيبراني واستمرارية البيانات

يؤثر اختراق بيانات البيانات أو تغيير مصادرها غير المنضبط على سلامة الأدلة، ما يتطلب ضوابط وصول وتتبع أثر خوارزمي وسجلات تدقيق واضحة (COSO، ٢٠١٣).

د) الاستقلالية والمسؤولية

قد يفضي الإفراط في الاعتماد على الأداة إلى إضعاف الحس المهني، لذا تؤكد الأدلة أن التقنية معزّز لا بديل، وأن مسؤولية الرأي تبقى لدى المدقق (IAASB، ٢٠٢٢).

9-2 نموذج مفاهيمي مقترح

يفترض النموذج أن استخدام الذكاء الاصطناعي والتحليلات يؤثر إيجاباً في أداء المدقق عبر: تحسين كفاية وملاءمة الأدلة، رفع دقة تقييم المخاطر وتصميم الاستجابات، وتقليل الوقت والتكلفة. وتتوسط العلاقة جودة البيانات وتوحيدها ونضج الضوابط الداخلية وكفاءة فريق التدقيق، بينما تتحكم بها عوامل مثل تعقيد النظام المحاسبي ومستوى الأتمتة وحوكمة التقنية (COSO، ٢٠١٣؛ IAASB، ٢٠١٩؛ AICPA، ٢٠١٧).

10-2 خلاصة

تؤكد الأدلة المهنية والأكاديمية أن الذكاء الاصطناعي والتحليلات يقدمان نقلة نوعية في جودة وكفاءة التدقيق، شريطة توافر حوكمة بيانات وضبط للنماذج وامتنال معياري يحفظ دور الحكم المهني. هذا الإطار يمهّد لصياغة فرضيات قابلة للاختبار ميدانياً حول أثر التقنية على أداء المدققين وجودة المخرجات (IAASB، ٢٠٢٢).

الفصل الثالث: الدراسة الميدانية والتحليل الإحصائي**1-3 تمهيد**

يُعد هذا الفصل من أهم أجزاء البحث، إذ يهدف إلى اختبار أثر التكنولوجيا (الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات) على أداء المدققين الماليين من خلال دراسة ميدانية تعتمد على جمع البيانات وتحليلها إحصائياً. اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي لتحديد العلاقة بين المتغيرات المستقلة (الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات) والمتغير التابع (أداء المدقق المالي)، مع الاستعانة بالأساليب الإحصائية المناسبة لتفسير النتائج وتحديد دلالاتها العلمية.

2-3 مجتمع البحث وعينته

يتكون مجتمع البحث من المدققين الماليين العاملين في مكاتب التدقيق الخاصة والمؤسسات الحكومية والمصارف في العراق، ممن لديهم خبرة في استخدام الأنظمة الإلكترونية وأدوات تحليل البيانات. تم اختيار عينة قصدية من (١٠٠) مدقق مالي ممن تتوافر فيهم الشروط التالية:

١. أن يكون له خبرة لا تقل عن ثلاث سنوات في مجال التدقيق.
٢. أن يكون قد تعامل مع أدوات تحليل بيانات أو نظم محاسبية إلكترونية.
٣. أن يكون معتمداً من جهة مهنية أو يعمل في بيئة رقابية رسمية.

3-3 أداة البحث

استخدمت الدراسة **الاستبانة** كأداة رئيسية لجمع البيانات، إذ تم تصميمها بطريقة علمية تضمن شمول جميع المحاور المتعلقة بموضوع البحث. قسمت الاستبانة إلى ثلاثة محاور رئيسية:

١. المحور الأول: البيانات العامة للمبحوثين (العمر، المؤهل، سنوات الخبرة، نوع جهة العمل).
 ٢. المحور الثاني: مدى استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات في بيئة التدقيق المالي.
 ٣. المحور الثالث: أثر استخدام التكنولوجيا على كفاءة المدقق وجودة التقارير المالية.
- استخدم مقياس ليكرت الخماسي (Likert Scale) لتقدير الإجابات، وفقاً للتدرج التالي:

١. أوافق بشدة
٢. أوافق
٣. محايد
٤. لا أوافق

٥. لا أوافق بشدة

4-3 صدق وثبات الأداة

تم عرض الاستبانة على مجموعة من الخبراء الأكاديميين والمختصين في مجال المحاسبة والتدقيق للتحقق من صدق المحتوى، كما تم حساب معامل الثبات (كرونباخ ألفا) وبلغ (٠.٨٧)، وهي قيمة مقبولة تدل على اتساق داخلي مرتفع بين فقرات الأداة (عبد الرحمن، ٢٠٢١: ٣٣).

5-3 منهج تحليل البيانات

بعد جمع الاستمارات، تم إدخال البيانات وتحليلها باستخدام برنامج (SPSS). اعتمدت الأساليب الإحصائية التالية:

١. التكرارات والنسب المئوية لتحليل الخصائص الديموغرافية.
 ٢. المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لقياس الاتجاهات العامة.
 ٣. معامل الارتباط (بيرسون) لاختبار العلاقة بين المتغيرات.
 ٤. تحليل الانحدار الخطي البسيط لتحديد أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.
- 6-3 عرض وتحليل البيانات.
- أولاً: الخصائص الديموغرافية للعينة

النسبة %	التكرار	الفئة
70%	70	الجنس (ذكر)
30%	30	الجنس (أنثى)
40%	40	العمر (25-35)
35%	35	العمر (36-45)
25%	25	العمر (٤٦ فأكثر)
65%	65	المؤهل بكالوريوس
35%	35	المؤهل ماجستير ودكتوراه

تُظهر النتائج أن غالبية المبحوثين من فئة الشباب (٢٥-٤٥ سنة)، مما يعكس طبيعة التحول التقني في المهنة الذي يجذب الفئات العمرية الأحدث (سارة عبد الكريم، ٢٠٢٠: ٤١).

ثانياً: مدى استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات

مستوى الموافقة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	البند
مرتفع	0.71	4.21	أستخدم برامج تحليل البيانات في مراحل التدقيق
مرتفع جداً	0.64	4.35	الذكاء الاصطناعي يساعد في اكتشاف الأخطاء بسرعة
مرتفع	0.69	4.18	تحليل البيانات يساهم في تقليل الأخطاء البشرية
مرتفع جداً	0.58	4.27	استخدام التكنولوجيا يقلل من زمن إنجاز المراجعة

تشير النتائج إلى وجود مستوى عالٍ من استخدام التقنيات الحديثة، مما يعكس وعي المدققين بأهمية التحول الرقمي في أعمالهم اليومية (أحمد فاضل، ٢٠٢٢: ٢٢).

ثالثاً: أثر التكنولوجيا على أداء المدقق المالي

مستوى الأثر	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	البند
مرتفع جداً	0.55	4.40	تساهم التكنولوجيا في رفع جودة التقارير المالية
مرتفع	0.63	4.32	تقلل التكنولوجيا من حالات الاحتيال المالي
مرتفع جداً	0.66	4.28	ترفع التقنيات الحديثة من كفاءة المدققين
مرتفع جداً	0.60	4.30	تسهم التكنولوجيا في زيادة الشفافية والمساءلة

يتضح أن الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات لهما أثر إيجابي قوي على أداء المدققين الماليين، سواء من حيث جودة التقارير أو كفاءة العمليات الرقابية (نجلاء حسين، ٢٠١٩: ١٨).

7-3 اختبار الفرضيات

الفرضية الأولى:

"يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتقنيات الذكاء الاصطناعي على تحسين أداء المدققين الماليين".
نتائج الانحدار أظهرت أن قيمة ($t = 5.47$) عند مستوى دلالة (٠.٠١)، مما يدل على وجود تأثير معنوي إيجابي، وبذلك تُقبل الفرضية الأولى.

الفرضية الثانية:

"يسهم تحليل البيانات في رفع جودة التقارير المالية وتقليل الأخطاء".
بلغ معامل الارتباط (٠.٧٩)، مما يشير إلى علاقة قوية موجبة بين تحليل البيانات وجودة التقارير، وبذلك تُقبل الفرضية الثانية (سارة عبد الكريم، ٢٠٢٠: ٤٥).

الفرضية الثالثة:

"يؤدي استخدام التكنولوجيا إلى تقليل الوقت والتكلفة في عمليات التدقيق".
أظهرت النتائج أن ($R^2 = 0.67$)، أي أن ٦٧% من التغير في كفاءة المدقق يُفسر باستخدام التقنيات الحديثة، مما يؤكد صحة الفرضية (عبد الرحمن محمد، ٢٠٢١: ٥٥).

8-3 مناقشة النتائج

أثبتت الدراسة الميدانية أن الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات يشكلان نقلة نوعية في مهنة التدقيق المالي. فقد ساعدت الأدوات الذكية على اكتشاف الأخطاء والتلاعبات بسرعة، وزادت من دقة تقارير المراجعة، وعززت من كفاءة المدققين في اتخاذ القرارات. كما تبين أن هناك حاجة ملحة إلى تطوير مهارات المدققين في مجال التعامل مع الأنظمة التحليلية والبرمجيات المتخصصة، خصوصاً مع توسع حجم البيانات المالية وتنوع مصادرها. وأظهرت النتائج أيضاً أن دمج التكنولوجيا لا يُضعف استقلالية المدقق متى ما تم ضبطها بمعايير مهنية وأخلاقية واضحة، بل تسهم في تقوية دوره الرقابي وتوسيع نطاق فحصه للبيانات (IAASB، ٢٠٢٢).

9-3 خلاصة الفصل

خلص هذا الفصل إلى أن استخدام التكنولوجيا الحديثة، ولا سيما الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات، له أثر إيجابي واضح على أداء المدققين الماليين من حيث جودة التقارير، ودقة التحليل، وسرعة الإنجاز، وتقليل

الأخطاء. كما أكد أن الاستثمار في تدريب الكوادر وتطوير البنية التكنولوجية يُعد عاملاً حاسماً في رفع كفاءة العمل الرقابي.

الفصل الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

1-4-تمهيد

يهدف هذا الفصل إلى عرض النتائج النهائية التي توصل إليها البحث الميداني والنظري حول أثر التكنولوجيا (الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات) على أداء المدققين الماليين، ثم تقديم مجموعة من التوصيات العملية والعلمية التي يمكن أن تسهم في تطوير مهنة التدقيق بما يتوافق مع متطلبات العصر الرقمي. ويُعد هذا الفصل خلاصة مكثفة لما تم عرضه في الفصول السابقة من تحليلات نظرية وميدانية.

2-4-الاستنتاجات

استناداً إلى نتائج التحليل الميداني ومراجعة الأدبيات النظرية، يمكن تلخيص أهم الاستنتاجات في النقاط التالية:

1. وجود علاقة إيجابية قوية بين استخدام الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات وبين تحسين أداء المدققين الماليين. فقد أظهرت نتائج التحليل الإحصائي أن المدققين الذين يعتمدون على التقنيات الحديثة يتميزون بدقة أعلى في اكتشاف الأخطاء والتلاعبات المحاسبية، كما يقل لديهم هامش الخطأ البشري بشكل ملموس (عبد الرحمن محمد، ٢٠٢١: ٥٥).
2. التكنولوجيا ساهمت في رفع جودة وكفاءة التقارير المالية توصلت الدراسة إلى أن استخدام الأدوات التحليلية الذكية مكن المدققين من تحليل البيانات المالية بشكل شامل وسريع، مما أدى إلى تقارير أكثر موثوقية وموضوعية (سارة عبد الكريم، ٢٠٢٠: ٤٦).
3. تحليل البيانات الضخمة يعزز القدرة على تقييم المخاطر وتخصيص الجهد الرقابي. إذ تُظهر التحليلات أن استخدام برامج تحليل البيانات يسهم في تحديد مناطق الخطر المالي وتوجيه اختبارات التدقيق نحو العمليات ذات الحساسية العالية (أحمد فاضل، ٢٠٢٢: ٢٣).
4. استخدام الذكاء الاصطناعي يؤدي إلى تقليل الوقت والتكلفة في عمليات التدقيق. فقد تبين أن الأنظمة الذكية قادرة على تنفيذ مهام التدقيق الروتينية بسرعة، مما يوفر وقت المدقق لتركيز جهوده في تقييم المخاطر المعقدة (نجلاء حسين، ٢٠١٩: ١٩).
5. تطبيق التكنولوجيا لا ينعكس من استقلالية المدقق المالي متى ما وُضعت ضوابط مهنية وأخلاقية واضحة فالمدقق يظل المسؤول الأول عن إصدار الرأي المهني، في حين تُعد الأدوات الذكية وسائل مساعدة تعزز قدرته التحليلية ولا تحل محل حكمه المهني (IAASB، ٢٠٢٢).
6. ضعف البنية التحتية التقنية في بعض المؤسسات ما يزال عائقاً أمام تطبيق أدوات الذكاء الاصطناعي على نطاق واسع وأظهرت النتائج أن عدداً من مكاتب التدقيق لا تمتلك أنظمة تحليل متطورة أو كوادر مؤهلة للتعامل مع البيانات الضخمة.
7. التحول الرقمي يتطلب مهارات مهنية جديدة للمدققين الماليين حيث تبين أن استخدام أدوات التحليل والذكاء الاصطناعي يحتاج إلى تدريب مستمر على مفاهيم علم البيانات والإحصاء وحوكمة المعلومات.
8. عدم وجود إطار قانوني ومعياري واضح لاستخدام الذكاء الاصطناعي في مهنة التدقيق المالية يمثل فجوة حقيقية.

إذ لا تزال معظم المعايير الدولية تكتفي بالتوصية باستخدام التقنيات دون وضع ضوابط محددة للمساءلة والمسؤولية عن نتائج النماذج التحليلية (IAASB، ٢٠٢١)

3-4 التوصيات

- استناداً إلى ما سبق من استنتاجات، يقترح الباحث مجموعة من التوصيات العملية والأكاديمية الآتية:
١. تعزيز إدماج الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات ضمن معايير التدقيق الدولية والمحلية. يجب على الهيئات المهنية أن تُصدر أدلة إجرائية توضّح كيفية توظيف هذه التقنيات ضمن مراحل المراجعة، مع تحديد مسؤوليات المدقق عند الاعتماد على الأنظمة الذكية (IAASB، ٢٠٢٢)
٢. تطوير برامج تدريبية متخصصة لرفع مهارات المدققين الماليين في استخدام أدوات التحليل الحديثة.
- ينبغي لمكاتب التدقيق والجامعات أن تنشئ مراكز تدريب متقدمة تُمكن المدققين من اكتساب مهارات علم البيانات والتعلم الآلي وتطبيقها ميدانياً.
٣. إدخال مساقات عن الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات في المناهج الأكاديمية لطلبة المحاسبة والتدقيق.
- فالمعرفة التقنية أصبحت جزءاً لا يتجزأ من الكفاءة المهنية المطلوبة مستقبلاً (COSO، ٢٠١٣).
٤. تحديث الأنظمة التقنية في مؤسسات التدقيق لتواكب متطلبات التحول الرقمي. عبر الاستثمار في البنية التحتية للحوسبة السحابية، وتوحيد قواعد البيانات المالية بما يتيح تنفيذ التحليلات المتقدمة بسهولة.
٥. إنشاء لجان مشتركة بين الهيئات المهنية وشركات التقنية لوضع معايير رقابية لاستخدام الذكاء الاصطناعي في التدقيق.
- بما يضمن الشفافية، وحوكمة البيانات، وتحديد المسؤوليات الأخلاقية عن نتائج التحليل الآلي.
٦. تفعيل مفهوم "التدقيق المستمر" في المؤسسات المالية.
- إذ يُعد التدقيق المستمر وسيلة فعالة للكشف المبكر عن المخاطر والاحتيايل، خصوصاً في البيانات ذات العمليات اليومية المتكررة (Chan & Vasarhelyi، ٢٠١١، 155).
٧. الاهتمام بتوثيق أثر الذكاء الاصطناعي في جودة الأدلة المالية ضمن التقارير الرقابية. بحيث يتم الإفصاح عن المنهجيات والأدوات المستخدمة في التحليل لتقليل احتمالات التحيز أو الخطأ الآلي.
٨. ضرورة تطوير تشريعات مهنية تُحدّد مسؤولية المدقق عند استخدام الأدوات الذكية. لتجنب إشكاليات المساءلة القانونية عند حدوث أخطاء ناتجة عن خوارزميات غير دقيقة أو بيانات ناقصة.
٩. إقامة شراكات علمية بين الجامعات والمكاتب المهنية لتبادل الخبرة التطبيقية في مجال تحليل البيانات والتدقيق الذكي.
١٠. الاهتمام ببناء ثقافة رقمية داخل مؤسسات التدقيق.
- بحيث يتبنى العاملون قناعة بأن التكنولوجيا ليست تهديداً بل وسيلة لتعزيز الكفاءة والموثوقية والشفافية.

4-4 الخلاصة العامة

يمكن القول إن التكنولوجيا أصبحت محورا رئيسيا لتطوير مهنة التدقيق المالي، وإن توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات يشكل خطوة حاسمة نحو رفع كفاءة المدققين وتحسين جودة المعلومات المالية المقدمة لأصحاب المصلحة. ومع ذلك، فإن نجاح هذا التحول مرهون بمدى استعداد المؤسسات لتبني أنظمة رقمية متكاملة، وتدريب كوادرها البشرية، ووضع تشريعات مهنية ضابطة لاستخدام التقنيات الذكية ضمن إطار أخلاقي ومهني واضح.

فالمستقبل القريب سيشهد اندماجاً أكبر بين العقل البشري والخوارزمية الرقمية في عملية التدقيق، بحيث تصبح الأدوات الذكية امتداداً لمهارة المدقق لا بديلاً عنها، وبذلك تتحقق المعادلة المثلى بين الكفاءة التقنية والمسؤولية المهنية في بناء بيئة رقابية حديثة قائمة على المعرفة والتحليل الدقيق.

الخاتمة

يُظهر هذا البحث أن مهنة التدقيق المالي تمرّ بمرحلة تحول عميق مدفوع بالتطور التكنولوجي، ولا سيما بفضل الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات اللذين أصبحا ركيزتين أساسيتين في بيئة العمل المحاسبي الحديثة. لقد بيّنت النتائج النظرية والميدانية أن توظيف التقنيات الذكية في عمليات المراجعة لا يُعدّ ترفاً مهنيّاً، بل هو ضرورة استراتيجية لرفع جودة التقارير المالية، وزيادة سرعة اكتشاف الأخطاء والتلاعبات، وتحسين كفاءة استخدام الموارد البشرية والوقت.

أثبتت الدراسة أن الذكاء الاصطناعي يتيح للمدققين الماليين أدوات قوية لتحليل كميات ضخمة من البيانات المعقدة، واستخراج الأنماط والعلاقات التي يصعب اكتشافها بالطرق التقليدية. كما أظهرت أن تحليل البيانات يساهم في بناء نظام رقابي أكثر فاعلية ودقة، إذ يوفر أدلة كمية متكاملة يمكن الاعتماد عليها في إصدار الحكم المهني بثقة أعلى. وفي الوقت نفسه، خلصت الدراسة إلى أن هذا التحول لا يخلو من تحديات، أبرزها ضعف البنية التحتية التقنية، وقلة الكفاءات المتخصصة، وغياب إطار قانوني واضح ينظم استخدام الأدوات الذكية في المراجعة.

وأشارت النتائج أيضاً إلى أن التكنولوجيا لا يمكن أن تحلّ محلّ الإنسان في عملية التدقيق، لأن الحكم المهني والخبرة البشرية يظلان عنصرين لا غنى عنهما في تفسير النتائج والتحقق من معقوليتها. لذا فإن التكامل بين القدرات البشرية والذكاء الاصطناعي هو الخيار الأمثل الذي يضمن تحقيق أعلى مستويات الجودة والشفافية في بيئة العمل المالي.

إن مستقبل التدقيق المالي سيتحدد بقدرة المؤسسات التعليمية والمهنية على إعداد جيل جديد من المدققين يمتلك مهارات تحليل البيانات، والتعامل مع الأنظمة الذكية، وفهم الجوانب الأخلاقية والقانونية لاستخدامها. ومن هنا، فإن هذا البحث يؤكد أن التكنولوجيا ليست بديلاً عن المدقق، بل شريكاً ذكياً له، يدعمه في أداء مهامه بكفاءة أعلى وموضوعية أكبر.

ختاماً، يمكن القول إن الاستثمار في الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات لم يعد خياراً، بل هو ضرورة لتأمين الشفافية والمساءلة وتحقيق التنمية المستدامة في بيئة الأعمال الحديثة، وهو ما يفرض على الهيئات المهنية والأكاديمية والرقابية العمل المشترك لوضع الأسس والمعايير التي تنظم هذا التحول بما يخدم المصلحة العامة ويحافظ على نزاهة المهنة.

قائمة المصادر والمراجع

١. عبد الرحمن محمد. (٢٠٢١). أثر الذكاء الاصطناعي في تطوير عمليات التدقيق المالي في الشركات المساهمة. مجلة البحوث الإدارية والمحاسبية، ١٥(٢)، ٣٠-٥٦.

٢. سارة عبد الكريم. (٢٠٢٠). تحليل أثر البيانات الضخمة في رفع كفاءة المدققين الماليين في بيئة الأعمال الرقمية. المجلة العربية للعلوم الاقتصادية والإدارية، ١٢(١)، ٣٩-٥٠.
٣. أحمد فاضل. (٢٠٢٢). دور الأتمتة والذكاء الاصطناعي في تعزيز جودة التدقيق الداخلي: دراسة تطبيقية على المصارف العراقية. مجلة الاقتصاد والإدارة، ١٨(٤)، ٢٠-٣٥.
٤. نجلاء حسين. (٢٠١٩). أثر التكنولوجيا الرقمية على استقلالية المدقق وجودة التقارير المالية. المجلة الدولية للمحاسبة والتدقيق، ٧(٣)، ١٥-٢٥.

5. American Institute of Certified Public Accountants (AICPA). (2017). *Guide to Audit Data Analytics*. AICPA Publications.
6. Committee of Sponsoring Organizations of the Treadway Commission (COSO). (2013). *Internal Control—Integrated Framework*. COSO.
7. International Auditing and Assurance Standards Board (IAASB). (2019). *ISA 315 (Revised 2019): Identifying and Assessing the Risks of Material Misstatement*.
8. International Auditing and Assurance Standards Board (IAASB). (2021). *Digital Technology Market Scan: Data Standardization*.
9. International Auditing and Assurance Standards Board (IAASB). (2022). *Assurance in the Digital Age*.
10. Chan, D.-Y., & Vasarhelyi, M. A. (2011). *Innovation and Practice of Continuous Auditing*. *International Journal of Accounting Information Systems*, 12(2), 152–160.
11. Vasarhelyi, M. A., Alles, M., & Williams, K. (2012). *The Acceptance and Adoption of Continuous Auditing by Internal Auditors*. *International Journal of Accounting Information Systems*, 13(3), 267–281.

تطبيق الحوكمة الإلكترونية (E-Governance) على نظم

الرقابة الداخلية في الوزارات العراقية: التحديات والفرص

المشرف الدكتور محمد رضا مهربان بور

Mehrabanpour@ut.ac.ir

كليات الفارابي بجامعة طهران، قم، إيران

الباحث منتظر رعد ساهي

mnopopmn87@gmail.com

طالب دكتوراه، المحاسبة، كليات الفارابي بجامعة طهران، قم، إيران

ملخص البحث

يهدف هذا البحث إلى دراسة أثر تطبيق الحوكمة الإلكترونية (E-Governance) على نظم الرقابة الداخلية في الوزارات العراقية، مع التركيز على التحديات والفرص المصاحبة. اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، وجمع البيانات من خلال الاستبيانات والمقابلات الشخصية مع موظفي الوزارات ومسؤولي تكنولوجيا المعلومات، بالإضافة إلى مراجعة الوثائق الرسمية وتقارير الأداء. أظهرت النتائج أن تطبيق الحوكمة الإلكترونية يساهم في تحسين دقة المعلومات، متابعة الأداء، سرعة اتخاذ القرار، وتعزيز الشفافية والمساءلة، لكنه يواجه تحديات مثل ضعف البنية التحتية، نقص الكوادر المؤهلة، المقاومة الثقافية للتغيير، ومخاطر أمن المعلومات. كما بينت النتائج أن هناك فرصاً لتعزيز كفاءة العمليات، رفع جودة الخدمات الحكومية، وزيادة رضا المواطنين من خلال استثمار أدوات الحوكمة الإلكترونية. وتخلص الدراسة إلى أن الاستثمار في البنية التحتية الرقمية، تدريب الكوادر، وتطوير السياسات والإجراءات المتوافقة مع المعايير الدولية يشكل قاعدة لتعزيز الرقابة الداخلية وتحقيق الشفافية في الوزارات العراقية.

Abstract

This study aims to examine the impact of implementing E-Governance on internal control systems in Iraqi ministries, focusing on the associated challenges and opportunities. The study adopts a descriptive-analytical approach, collecting data through questionnaires and interviews with ministry employees and IT officers, in addition to reviewing official documents and performance reports. The results indicate that implementing E-Governance improves information accuracy, performance monitoring, decision-making speed, and enhances transparency and accountability. However, challenges such as weak technological infrastructure, insufficient qualified personnel, cultural resistance to change, and information security risks remain. The study also highlights opportunities to enhance operational efficiency, improve service quality, and increase citizen satisfaction through the adoption of E-Governance tools. The research concludes that investing in digital infrastructure, training personnel, and developing policies and

procedures aligned with international standards forms a solid foundation to strengthen internal control and achieve transparency in Iraqi ministries.

مقدمة البحث:

يشهد العالم اليوم تحولاً رقمياً متسارعاً في جميع القطاعات، بما في ذلك القطاع الحكومي، حيث أصبحت **الحكومة الإلكترونية (E-Governance)** أحد الأدوات الرئيسة لتحسين كفاءة الأداء الإداري وتعزيز الشفافية والمساءلة. تهدف الحكومة الإلكترونية إلى توظيف تقنيات المعلومات والاتصالات في تبسيط الإجراءات الحكومية، وتحسين جودة الخدمات، وتسهيل التواصل بين الحكومة والمواطنين، وكذلك بين الإدارات المختلفة داخل الوزارات. [UN, 2022]

في العراق، تواجه الوزارات الحكومية تحديات كبيرة فيما يخص فعالية الرقابة الداخلية، نتيجة التعقيدات الإدارية والبيروقراطية، إلى جانب مشكلات الافتقار إلى نظم رقمية متطورة تضمن توثيق العمليات ومتابعتها بدقة. ويُنظر إلى تطبيق الحكومة الإلكترونية كوسيلة لتحسين **نظم الرقابة الداخلية** من خلال تقليل فرص الفساد، وتعزيز دقة المعلومات المالية والإدارية، وضمان التزام الموظفين بالإجراءات والسياسات المعتمدة. [Al-Khalidi, 2021]

مع ذلك، يواجه تنفيذ الحكومة الإلكترونية في العراق العديد من **التحديات**، منها محدودية البنية التحتية التكنولوجية، ونقص الكوادر المؤهلة، والمقاومة الثقافية للتغيير داخل المؤسسات، وكذلك المخاطر المتعلقة بأمن المعلومات وحماية البيانات. بالمقابل، توفر الحكومة الإلكترونية فرصاً كبيرة لتعزيز الشفافية، وتحسين كفاءة اتخاذ القرار، وتسهيل تبادل المعلومات بين الوزارات، بالإضافة إلى رفع مستوى رضا المواطنين عن الخدمات الحكومية. [Hassan & Omar, 2020]

لذلك، تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر تطبيق الحكومة الإلكترونية على نظم الرقابة الداخلية في الوزارات العراقية، مع التركيز على **التحديات التي تواجهها والفرص التي يمكن استثمارها لتحسين الأداء المؤسسي** وضمان الالتزام بالمعايير الإدارية والمحاسبية الحديثة.

مشكلة البحث:

على الرغم من أهمية الرقابة الداخلية في ضمان الالتزام بالإجراءات والسياسات الإدارية والمحاسبية داخل الوزارات العراقية، إلا أن ضعف توظيف التكنولوجيا وعدم وجود نظم متكاملة للحكومة الإلكترونية أدت إلى محدودية فعالية هذه الرقابة. كثير من الوزارات تعتمد على الإجراءات التقليدية اليدوية، مما يزيد من احتمالية الأخطاء الإدارية، ويحد من الشفافية، ويصعب متابعة الأداء واتخاذ القرارات المبينة على بيانات دقيقة وموثوقة. ومع التزايد المستمر للتحديات الإدارية والمالية، أصبح من الضروري البحث في إمكانية تطبيق **الحكومة الإلكترونية** لتعزيز نظم الرقابة الداخلية، ومعالجة أوجه القصور الحالية، مع تحديد العوائق التي تحول دون تطبيقها والاستفادة من الفرص التي توفرها. [Al-Khalidi, 2021]

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى دراسة أثر تطبيق الحكومة الإلكترونية على نظم الرقابة الداخلية في الوزارات العراقية، من خلال تحقيق مجموعة من الأهداف التفصيلية:

١. تحليل الوضع الحالي للرقابة الداخلية في الوزارات العراقية وتحديد أوجه القصور في الإجراءات

التقليدية. [Hassan & Omar, 2020]

٢. توضيح مفهوم الحكومة الإلكترونية وأدواتها وتطبيقاتها في تعزيز فعالية الرقابة الداخلية.

٣. تحديد التحديات التي تواجه تطبيق الحوكمة الإلكترونية في الوزارات العراقية، سواء كانت تقنية أو إدارية أو بشرية.
٤. استكشاف الفرص التي يمكن استثمارها لتحسين الأداء المؤسسي من خلال تطبيق الحوكمة الإلكترونية.
٥. اقتراح حلول وآليات عملية لتطوير نظم الرقابة الداخلية باستخدام تقنيات الحوكمة الإلكترونية بما يتماشى مع المعايير الدولية في الإدارة العامة.

أهمية البحث:

- تبرز أهمية هذا البحث من كونه يعالج قضية حيوية في الإدارة العامة العراقية، وهي تحسين نظم الرقابة الداخلية من خلال تطبيق الحوكمة الإلكترونية. وتكمن أهمية البحث في عدة جوانب:
١. **الأهمية العلمية:** يساهم البحث في إثراء المعرفة الأكاديمية والإدارية حول العلاقة بين الحوكمة الإلكترونية وفعالية الرقابة الداخلية، ويقدم إطاراً نظرياً يساعد على فهم كيفية توظيف التقنيات الحديثة لتحسين الأداء المؤسسي. [UN, 2022]
 ٢. **الأهمية العملية:** يمكن أن تساعد نتائج البحث المسؤولين في الوزارات العراقية على تصميم وتنفيذ نظم رقابية أكثر فاعلية، من خلال الاستفادة من أدوات الحوكمة الإلكترونية لتقليل الأخطاء الإدارية، وتحسين دقة البيانات، وتعزيز الشفافية والمساءلة. [Al-Khalidi, 2021]
 ٣. **الأهمية المجتمعية:** يساهم البحث في تعزيز ثقة المواطنين بالمؤسسات الحكومية من خلال تقديم خدمات أكثر كفاءة وشفافية، كما يدعم جهود مكافحة الفساد الإداري والمالي من خلال تقليل الثغرات في الإجراءات التقليدية. [Hassan & Omar, 2020]
 ٤. **الأهمية المستقبلية:** يوفر البحث قاعدة لدراسات لاحقة يمكن أن تتناول توظيف الحوكمة الإلكترونية في قطاعات أخرى، سواء في البلديات أو المؤسسات العامة، لتوسيع نطاق التحسين المؤسسي في العراق.

فرضيات البحث:

- استناداً إلى مشكلة البحث وأهدافه، يمكن صياغة فرضيات الدراسة على النحو التالي:
١. توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق الحوكمة الإلكترونية ونظام الرقابة الداخلية الفعال في الوزارات العراقية.
 ٢. التحديات التقنية والإدارية والبشرية تمثل عائقاً رئيسياً أمام تطبيق الحوكمة الإلكترونية بشكل فعال.
 ٣. اعتماد الحوكمة الإلكترونية يساهم في زيادة الشفافية والمساءلة وتحسين جودة الخدمات الحكومية.
 ٤. الوزارات التي تستخدم أدوات الحوكمة الإلكترونية تحقق أداءً مؤسسياً أفضل مقارنة بالوزارات التي تعتمد على الإجراءات التقليدية.

منهجية البحث:

يعتمد هذا البحث على **المنهج الوصفي التحليلي**، الذي يتيح دراسة العلاقة بين تطبيق الحوكمة الإلكترونية (E-Governance) ونظم الرقابة الداخلية في الوزارات العراقية، مع التركيز على التحديات والفرص المرتبطة بها. ويساعد هذا المنهج على وصف الواقع الحالي للوزارات وتحليل البيانات النوعية والكمية لتقديم نتائج دقيقة وقابلة للتطبيق.

أولاً: أدوات جمع البيانات

١. الوثائق الرسمية: القوانين واللوائح والتعليمات المنظمة للرقابة الداخلية والحوكمة الإلكترونية في الوزارات العراقية.
٢. التقارير الحكومية: تقارير ديوان الرقابة المالية، وزارة التخطيط، وتقارير الأداء السنوية للوزارات.
٣. المقابلات والاستبيانات: استهداف مجموعة من مديري الرقابة الداخلية، والمحاسبين، والمسؤولين عن نظم المعلومات والتكنولوجيا في الوزارات. [Al-Khalidi, 2021]

ثانياً: عينة البحث

اعتمدت الدراسة على عينة مكونة من ٨-١٠ وزارات عراقية في قطاعات مختلفة (خدمية، تعليمية، صحية، إنتاجية)، تم اختيارها بناءً على حجم النشاط وأهمية نظم الرقابة الداخلية فيها، لضمان تمثيل واقع العمل الحكومي في العراق.

ثالثاً: أسلوب تحليل البيانات

- تحليل البيانات النوعية: تحليل نتائج المقابلات لتحديد التحديات والفرص المرتبطة بتطبيق الحوكمة الإلكترونية.
- التحليل الوصفي: تقييم مدى توافر نظم الرقابة الداخلية ودرجة تطبيق أدوات الحوكمة الإلكترونية.
- المقارنة والتفسير: ربط النتائج النظرية مع البيانات الميدانية لاستخلاص استنتاجات حول أثر الحوكمة الإلكترونية على الرقابة الداخلية. [Hassan & Omar, 2020]

رابعاً: حدود البحث

- يقتصر البحث على الوزارات العراقية، دون المؤسسات المحلية أو الإقليمية.
- يركز البحث على أثر الحوكمة الإلكترونية على الرقابة الداخلية، دون دراسة باقي العمليات الإدارية أو المالية بالتفصيل.
- يعتمد البحث على البيانات المتاحة من ٢٠٢٠ حتى ٢٠٢٤ فقط، ما قد يحد من تعميم النتائج على فترات زمنية أطول.

الفصل الثاني: الإطار النظري للبحث

المبحث الأول: مفهوم الحوكمة الإلكترونية (E-Governance)

تعد الحوكمة الإلكترونية أحد أهم الأدوات الإدارية الحديثة التي تعتمد على توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) في إدارة المؤسسات الحكومية. وتهدف إلى تحسين كفاءة الأداء، وتعزيز الشفافية، وتسريع تقديم الخدمات، وتسهيل التواصل بين الحكومة والمواطنين وبين الإدارات المختلفة داخل الوزارات [UN, 2022].

أهداف الحوكمة الإلكترونية:

١. تحسين كفاءة الخدمات الحكومية من خلال رقمنة العمليات وتقليل الإجراءات اليدوية.
٢. تعزيز الشفافية والمساءلة عبر توثيق جميع العمليات بشكل إلكتروني يسهل الوصول إليها من الجهات الرقابية والمواطنين.
٣. دعم اتخاذ القرار الإداري من خلال توفير بيانات دقيقة ومحدثة لحظياً.

٤. تمكين المشاركة المجتمعية من خلال بوابات إلكترونية وتطبيقات تسمح بالتواصل المباشر مع المواطنين.

أدوات الحوكمة الإلكترونية:

- نظم المعلومات الإدارية (MIS).
 - البوابات الإلكترونية الحكومية.
 - أنظمة الرقابة والمتابعة الرقمية.
 - التطبيقات الإلكترونية للمراسلات الداخلية والخارجية.
- وتشير الدراسات إلى أن تطبيق الحوكمة الإلكترونية في البيئات الحكومية يساعد على تقليل البيروقراطية، وتحسين سرعة اتخاذ القرار، وزيادة كفاءة الموارد البشرية والمادية، بالإضافة إلى دعم النزاهة والشفافية

في التعاملات الحكومية. [Al-Khalidi, 2021]

المبحث الثاني: الرقابة الداخلية في الوزارات

تعريف الرقابة الداخلية:

هي مجموعة السياسات والإجراءات التي تهدف إلى ضمان:

١. فعالية وكفاءة العمليات التشغيلية.
٢. حماية الأصول من الضياع أو الاستخدام غير المشروع.
٣. دقة وموثوقية المعلومات المالية والإدارية.
٤. الامتثال للقوانين واللوائح والأنظمة.

مكونات الرقابة الداخلية) وفق نموذج COSO:

١. بيئة الرقابة: تشمل القيم التنظيمية، والثقافة المؤسسية، والتزام الإدارة العليا بالمعايير.
٢. تقييم المخاطر: تحديد وتحليل المخاطر التي قد تواجه العمليات الحكومية وكيفية معالجتها.
٣. أنشطة الرقابة: الإجراءات والسياسات المستخدمة لتقليل المخاطر وضمان الالتزام بالقوانين.
٤. المعلومات والاتصال: نظم المعلومات التي تدعم اتخاذ القرار والتواصل الفعال بين الإدارات.
٥. المتابعة والتقييم: آليات متابعة الأداء وتقييم فاعلية الرقابة الداخلية وتحديثها باستمرار [COSO,

2013].

تعتبر الرقابة الداخلية حجر الأساس في تعزيز الشفافية والمساءلة في الوزارات، إلا أن ضعف الأدوات التكنولوجية يؤدي إلى قصور في تنفيذ هذه الرقابة بفاعلية.

المبحث الثالث: أثر تطبيق الحوكمة الإلكترونية على الرقابة الداخلية

١- تعزيز الكفاءة والشفافية:

توفر الحوكمة الإلكترونية إمكانية تسجيل جميع العمليات الإدارية والمالية بشكل فوري ودقيق، ما يقلل الأخطاء البشرية و يتيح تتبع الأداء وتحليل النتائج بشكل أسرع. [Hassan & Omar, 2020]

٢- تحسين دقة المعلومات:

يمكن من خلال نظم المعلومات الرقمية الوصول إلى بيانات دقيقة ومحدثة، تساعد الإدارة على اتخاذ قرارات مبنية على حقائق وليس تقديرات تقريبية. [Al-Khalidi, 2021]

٣- تسهيل عمليات المراجعة والتدقيق:

توفر أنظمة الحوكمة الإلكترونية سجلات إلكترونية يمكن مراجعتها بسهولة، ما يسهل على المدققين الداخليين والخارجيين تقييم مدى الامتثال للسياسات والإجراءات.

٤- دعم الشفافية والمساءلة:

من خلال نشر المعلومات إلكترونياً، يمكن للمواطنين وللجهات الرقابية الاطلاع على الإجراءات والقرارات، ما يقلل من فرص الفساد الإداري ويزيد ثقة المجتمع في أداء الوزارات.

المبحث الرابع: التحديات والفرص في تطبيق الحوكمة الإلكترونية

أولاً: التحديات

١. البنية التحتية التكنولوجية: ضعف الشبكات والأنظمة الإلكترونية يعوق تطبيق الحوكمة بفعالية.
٢. نقص الكوادر المؤهلة: الحاجة إلى موظفين مدربين على استخدام الأنظمة الرقمية الحديثة.
٣. المقاومة الثقافية للتغيير: تمسك بعض الموظفين بالطرق التقليدية قد يعيق تبني الأنظمة الإلكترونية.
٤. أمن المعلومات وحماية البيانات: المخاطر المتعلقة بالاختراقات والقرصنة والبيانات الحساسة

[Al-Khalidi, 2021].

ثانياً: الفرص

١. تحسين سرعة وكفاءة العمليات الإدارية.
٢. تعزيز الشفافية والمساءلة في الأداء الحكومي.
٣. رفع مستوى رضا المواطنين من خلال خدمات أكثر دقة وسرعة.
٤. دعم اتخاذ القرار الاستراتيجي المبني على بيانات موثوقة وحديثة.
٥. تقليل الفساد الإداري من خلال توثيق العمليات وإتاحتها للجهات الرقابية.

المبحث الخامس: الدراسات السابقة ومراجعة الأدبيات

لم يقتصر الاهتمام الأكاديمي بالحكومة الإلكترونية (E-Governance) على تطبيقاتها العامة فقط، بل امتد ليشمل أثرها على نظم الرقابة الداخلية في المؤسسات الحكومية. هذا المبحث يستعرض أبرز الدراسات التي تناولت هذا الموضوع، مع التركيز على التجارب المقارنة، والتحديات، والفرص، خاصة في بيئات تشبه العراق من حيث البنية التحتية والتحديات الإدارية.

أولاً: الدراسات الدولية

١. دراسة (Hassan & Omar, 2020)

استعرضت هذه الدراسة أثر تطبيق الحوكمة الإلكترونية على كفاءة الرقابة الداخلية في وزارات مصرية، وأظهرت النتائج أن استخدام نظم المعلومات الإدارية ساهم في تقليل الأخطاء الإدارية بنسبة ٢٥%، وتحسين شفافية العمليات المالية والإدارية. وأكدت الدراسة أن التحديات الأساسية تكمن في ضعف البنية التحتية ونقص الكوادر المؤهلة.

٢. دراسة (UN, 2022)

تناولت الأمم المتحدة تأثير الحوكمة الإلكترونية على تحسين أداء الحكومات في عدة دول نامية، وخلصت إلى أن استخدام التكنولوجيا الرقمية يعزز الشفافية والمساءلة، ويسهم في تسريع تقديم الخدمات وتحسين جودة اتخاذ القرار. وأشارت إلى أن مقاومة التغيير الثقافي والأمن السيبراني يمثلان أبرز العقبات أمام تطبيق الحوكمة الإلكترونية بشكل كامل.

٣. دراسة (Al-Khalidi, 2021)

ركزت على أثر تطبيق الحوكمة الإلكترونية في وزارات العراق، وحددت مجموعة من العوائق مثل ضعف الشبكات الداخلية، ونقص التدريب للكوادر، ومحدودية الموارد المالية، في حين أبرزت الفرص المتمثلة في تحسين دقة البيانات، وتقليل البيروقراطية، وزيادة فعالية الرقابة الداخلية.

ثانياً: الدراسات العربية

Al-Mashhadani

١. دراسة (2019)

أظهرت الدراسة أن تطبيق الحوكمة الإلكترونية في وزارات العراق، خصوصاً في وزارة المالية ووزارة التخطيط، أدى إلى تحسين الرقابة على المصروفات الحكومية وتقليل فرص التلاعب المالي. وأكدت الدراسة أهمية توفير التدريب المستمر للموظفين على استخدام النظم الرقمية.

Hassan

&

El-Sayed

٢. دراسة (2020)

حللت الدراسة أثر الحوكمة الإلكترونية على الرقابة الداخلية في وزارات التعليم بالدول العربية، وخلصت إلى أن الاستخدام الفعال للنظم الرقمية يساهم في تحسين دقة المعلومات المالية وتسهيل عمليات التدقيق الداخلي، لكنه يتطلب تغييرات تنظيمية وثقافية لدعم قبول الموظفين لهذه التكنولوجيا.

ثالثاً: الدراسات المحلية في العراق

Al-Khalidi

١. دراسة (2021)

كما سبق الذكر، ركزت على تقييم جاهزية الوزارات العراقية لتطبيق الحوكمة الإلكترونية، وخلصت إلى أن معظم الوزارات لا تزال تعتمد على الإجراءات التقليدية الورقية، وأن هناك فجوة كبيرة بين الإمكانيات التقنية المتاحة والاحتياجات الفعلية لنظم الرقابة الداخلية.

Al-Mashhadani

٢. دراسة (2019)

ركزت على دراسة مقارنة بين وزارات الصحة والتعليم، ووجدت أن الوزارات التي بدأت في تطبيق نظم إلكترونية محدودة شهدت تحسناً في متابعة الأداء الإداري والمالي، بينما الوزارات التي لم تعتمد هذه النظم بقيت تعاني من بطء العمليات وغياب الشفافية.

رابعاً: خلاصة مراجعة الأدبيات

١. أظهرت الدراسات أن تطبيق الحوكمة الإلكترونية يعزز الرقابة الداخلية من خلال تحسين دقة البيانات، وتسريع العمليات، وتقليل فرص الفساد الإداري.

٢. أشارت جميع الدراسات إلى أن التحديات الرئيسية تكمن في ضعف البنية التحتية، نقص الكوادر المؤهلة، المقاومة الثقافية للتغيير، ومخاطر أمن المعلومات.

٣. أكدت الدراسات المحلية والدولية على ضرورة تطوير سياسات محلية متوافقة مع المعايير الدولية لدعم نجاح تطبيق الحوكمة الإلكترونية.

٤. توفر الدراسات السابقة قاعدة قوية لتحديد أطر التحليل في هذا البحث، وربط النتائج النظرية بالميدانية، لاستخلاص توصيات عملية قابلة للتطبيق في الوزارات العراقية.

الفصل الثالث: الدراسة الميدانية والجداول التحليلية

تطبيق الحوكمة الإلكترونية على نظم الرقابة الداخلية في الوزارات العراقية: التحديات والفرص

أولاً: منهجية الدراسة الميدانية

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لاستقصاء أثر تطبيق الحوكمة الإلكترونية على نظم الرقابة الداخلية في الوزارات العراقية. وتم جمع البيانات باستخدام:

١. الاستبيانات: تم توزيعها على ٥٠ موظفًا وإداريًا من وزارات مختلفة (الخدمة المدنية، التعليم، الصحة، التخطيط، المالية) لتقييم مدى تطبيق الحوكمة الإلكترونية وتأثيرها على الرقابة الداخلية.
٢. المقابلات الشخصية: مع مديري الرقابة الداخلية ومسؤولي تكنولوجيا المعلومات، لفهم التحديات والفرص العملية المرتبطة بتطبيق الأنظمة الإلكترونية.
٣. الوثائق الرسمية: مراجعة اللوائح والسياسات الخاصة بالرقابة الداخلية، وتقارير الأداء السنوية للوزارات.

ثانياً: وصف العينة

- عدد الوزارات المشمولة 8 وزارات.
- عدد المستجيبين للاستبيان 50: موظفًا من مختلف المستويات الإدارية.
- الفترة الزمنية: 2020-2024 :

ثالثاً: تحليل البيانات

تم استخدام التحليل الوصفي والنسب المئوية لتقييم:

١. مدى انتشار الحوكمة الإلكترونية داخل الوزارات.
٢. أثر الأنظمة الإلكترونية على دقة وكفاءة الرقابة الداخلية.
٣. التحديات والفرص المرتبطة بالتطبيق.

رابعاً: الجداول التحليلية

الجدول ١: مدى تطبيق الحوكمة الإلكترونية في الوزارات (%)

الوزارة	متكاملة تماماً	متوسطة	محدودة	غير مطبقة
المالية	40%	30%	20%	10%
التخطيط	30%	40%	20%	10%
الصحة	20%	30%	30%	20%
التعليم	25%	35%	25%	15%
الخدمة المدنية	30%	40%	20%	10%
النقل	15%	35%	30%	20%
الكهرباء	20%	40%	25%	15%
الصناعة	25%	35%	25%	15%

الجدول ٢: أثر تطبيق الحوكمة الإلكترونية على الرقابة الداخلية (متوسط الدرجات على مقياس ٥ درجات)

تفسير النتيجة	المتوسط	العامل
جيد جدًا	4.1	دقة المعلومات
جيد	3.8	سرعة اتخاذ القرار
جيد جدًا	4.0	متابعة الأداء
جيد جدًا	3.9	الشفافية والمساءلة
جيد	3.7	تقليل الأخطاء الإدارية

الجدول ٣: أهم التحديات التي تواجه تطبيق الحوكمة الإلكترونية (%)

النسبة المئوية	التحدي
35%	ضعف البنية التحتية
30%	نقص الكوادر المؤهلة
20%	المقاومة الثقافية للتغيير
15%	مخاطر أمن المعلومات

الجدول ٤: أبرز الفرص الناتجة عن تطبيق الحوكمة الإلكترونية (%)

النسبة المئوية	الفرصة
40%	تحسين كفاءة العمليات
30%	زيادة الشفافية والمساءلة
15%	تسريع اتخاذ القرار
15%	رفع رضا المواطنين

خامساً: تحليل النتائج

١. مدى التطبيق: يتضح من الجدول ١ أن معظم الوزارات ما زالت في مرحلة تطبيق متوسط أو محدود للحوكمة الإلكترونية، ما يعكس الحاجة إلى تعزيز البنية التحتية والتدريب.
٢. أثر التطبيق: كما يظهر من الجدول ٢، أدى تطبيق نظم الحوكمة الإلكترونية إلى تحسين دقة المعلومات، سرعة اتخاذ القرار، متابعة الأداء، وتعزيز الشفافية والمساءلة.
٣. التحديات: ضعف البنية التحتية ونقص الكوادر المؤهلة هما أبرز العقبات، بينما يمثل الأمن السيبراني والمقاومة الثقافية تحديات أقل نسبياً.

٤. **الفرص:** يمكن استثمار الفرص لتحسين كفاءة العمليات، رفع جودة الخدمات، وتعزيز الشفافية، مما يساهم في رفع ثقة المواطنين بالمؤسسات الحكومية.

الفصل الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

استناداً إلى نتائج الدراسة الميدانية والتحليل النظري، توصل البحث إلى عدة استنتاجات رئيسية حول أثر تطبيق الحوكمة الإلكترونية على نظم الرقابة الداخلية في الوزارات العراقية:

١. **مدى تطبيق الحوكمة الإلكترونية:** معظم الوزارات العراقية لا تزال تعتمد على تطبيق متوسط أو محدود للحوكمة الإلكترونية، ما يعكس الحاجة إلى تطوير البنية التحتية وتعزيز التدريب للكوادر.
٢. **تحسين الرقابة الداخلية:** أظهرت البيانات أن تطبيق نظم الحوكمة الإلكترونية يساهم في تحسين دقة المعلومات، متابعة الأداء، سرعة اتخاذ القرار، وتعزيز الشفافية والمساءلة.
٣. **تحديات التطبيق:** أبرز العقبات تتمثل في ضعف البنية التحتية التكنولوجية ونقص الكوادر المؤهلة، بالإضافة إلى المقاومة الثقافية للتغيير، ومخاطر أمن المعلومات، مما يعيق تحقيق الاستفادة الكاملة من الحوكمة الإلكترونية.
٤. **الفرص المتاحة:** تطبيق الحوكمة الإلكترونية يوفر فرصاً كبيرة لتعزيز كفاءة العمليات الإدارية، تحسين جودة الخدمات الحكومية، وزيادة ثقة المواطنين في المؤسسات العامة.
٥. **الفجوة بين الإمكانيات والاحتياجات:** هناك فجوة واضحة بين الإمكانيات التقنية المتاحة في الوزارات والاحتياجات الفعلية لتطبيق الحوكمة الإلكترونية بشكل فعال، ما يستدعي تدخلاً استراتيجياً من الجهات المسؤولة.

ثانياً: التوصيات

استناداً إلى الاستنتاجات، يقترح البحث مجموعة من التوصيات العملية لتعزيز أثر الحوكمة الإلكترونية على الرقابة الداخلية:

١. **تطوير البنية التحتية التكنولوجية** في الوزارات لتسهيل تطبيق الحوكمة الإلكترونية بشكل شامل وفعال.
 ٢. **تدريب الكوادر البشرية** على استخدام أنظمة المعلومات الرقمية وأدوات الرقابة الإلكترونية لتعزيز الكفاءة والالتزام بالإجراءات.
 ٣. **تعزيز ثقافة التغيير والابتكار** داخل الوزارات لتقليل المقاومة الداخلية لتطبيق نظم الحوكمة الإلكترونية.
 ٤. **تحسين أمن المعلومات وحماية البيانات** لضمان موثوقية الأنظمة وتقليل المخاطر المرتبطة بالاختراق أو فقدان البيانات.
 ٥. **تطوير سياسات وإجراءات متوافقة مع المعايير الدولية** لدعم تطبيق الحوكمة الإلكترونية، بما يضمن تعزيز الشفافية والمساءلة.
 ٦. **تعزيز الإفصاح والمشاركة المجتمعية** من خلال توفير بوابات إلكترونية تتيح للمواطنين متابعة الأداء الحكومي والمساهمة في تحسين الخدمات.
- إجراء دراسات مستقبلية** لتقييم أثر الحوكمة الإلكترونية على جوانب أخرى من الأداء الحكومي، مثل الفعالية المالية، رضا المواطنين، والابتكار الإداري.

الخاتمة

يعد تطبيق الحوكمة الإلكترونية (E-Governance) في الوزارات العراقية خطوة أساسية نحو تطوير الأداء الإداري وتحسين نظم الرقابة الداخلية، خاصة في ظل التحديات الاقتصادية والإدارية التي تواجه القطاع العام. وقد أظهرت الدراسة أن اعتماد الأدوات الرقمية يسهم بشكل ملموس في تعزيز كفاءة العمليات، تحسين دقة المعلومات، تسريع اتخاذ القرار، وزيادة الشفافية والمساءلة، مما يعزز ثقة المواطنين في أداء المؤسسات الحكومية.

على الرغم من هذه الفوائد، تواجه الوزارات العراقية العديد من التحديات التي تعيق تطبيق الحوكمة الإلكترونية بشكل فعال. أبرز هذه التحديات ضعف البنية التحتية التكنولوجية، نقص الكوادر المؤهلة، المقاومة الثقافية للتغيير، والمخاطر المتعلقة بأمن المعلومات وحماية البيانات. وتشير النتائج الميدانية إلى وجود فجوة واضحة بين الإمكانيات التقنية المتاحة والاحتياجات الفعلية لتطبيق نظم الحوكمة الإلكترونية، ما يستدعي تدخلاً استراتيجياً من الجهات المسؤولة لتجاوز هذه العقبات.

كما بينت الدراسة أن الفرص الناتجة عن الحوكمة الإلكترونية متعددة، وأهمها تحسين سرعة وكفاءة العمليات الإدارية، تعزيز الشفافية والمساءلة، رفع مستوى رضا المواطنين عن الخدمات الحكومية، ودعم اتخاذ القرار المبني على بيانات دقيقة وموثوقة. وتؤكد هذه النتائج أن الاستثمار في البنية التحتية الرقمية وتدريب الكوادر البشرية، بالإضافة إلى تطوير السياسات والإجراءات المتوافقة مع المعايير الدولية، يشكل أساساً لتحسين الأداء المؤسسي في الوزارات العراقية.

ختاماً، فإن الحوكمة الإلكترونية ليست مجرد أداة تكنولوجية، بل هي نهج إداري واستراتيجي شامل يمكن أن يسهم في تعزيز النزاهة المؤسسية وتحقيق التنمية المستدامة. وبناءً على ما تم عرضه، يوصي البحث بضرورة تبني استراتيجيات شاملة لتطوير الحوكمة الإلكترونية، تشمل تحديث البنية التحتية، تطوير الكوادر البشرية، تعزيز ثقافة الابتكار داخل المؤسسات، وضمان أمن المعلومات، لتحقيق أقصى استفادة ممكنة من هذه الأدوات الحديثة في تحسين نظم الرقابة الداخلية.

تعتبر هذه الخاتمة نقطة انطلاق للبحوث المستقبلية، حيث يمكن دراسة أثر الحوكمة الإلكترونية على عناصر أخرى من الأداء الحكومي، مثل جودة الخدمات المالية، الابتكار الإداري، ورضا المواطنين، لتوفير رؤية شاملة عن تأثير التحول الرقمي في القطاع العام العراقي.

قائمة المراجع

1. Al-Khalidi, A. (2021). *E-Governance implementation and internal control in Iraqi ministries: Challenges and opportunities*. Baghdad: University of Baghdad Press.
2. Al-Mashhadani, S. (2019). *Impact of e-governance on administrative control in Iraqi ministries*. Journal of Public Administration Research, 14(2), 45-62.
3. Hassan, R., & Omar, M. (2020). *E-Governance and internal control efficiency in Egyptian ministries*. International Journal of Public Sector Management, 33(4), 312-330.
4. Hassan, R., & El-Sayed, A. (2020). *Digital transformation and internal control in Arab ministries: Opportunities and challenges*. Arab Journal of Administration, 11(3), 55-72.

5. COSO (Committee of Sponsoring Organizations of the Treadway Commission). (2013). *Internal control – Integrated framework*. New York: COSO.
6. UN (United Nations). (2022). *E-Governance for sustainable development: Guidelines for public sector institutions*. New York: United Nations Publications.



اقاليم الملائمة الحرارية لزراعة وإنتاج اشجار الزيتون في العراق

سارة محسن شهيد

أ.د.نسرين عواد عبدون الجصاني

nisreen.abdoon@uokufa.edu.iq

جامعة الكوفة كلية التربية للبنات

المستخلص

تعد ثمار الزيتون من المصادر الغذائية المهمة وان ثماره ذات قيمة غذائية عالية و يعد من المحاصيل الاقتصادية الاستراتيجية للبلدان المنتجة له، تهدف الدراسة الى اقاليم الملائمة الحرارية لزراعة وإنتاج اشجار الزيتون في العراق وتحديد اهم الاقاليم التي تزداد فيها زراعة وإنتاج الزيتون في العراق ، اذ تضمنت الدراسة مبحثين ، تضمن المبحث الاول دراسة المتطلبات الحرارية لزراعة وإنتاج الزيتون في العراق ، اما المبحث الثاني يتضمن دراسة وتحليل اقاليم الحرارية الملائمة لزراعة اشجار الزيتون بحسب تصنيف كيمنز اذ تم تقسيم المحطات المناخية المختارة للدراسة الى اقاليم حرارية ممتازة ، جيدة ، متوسطة واخرى محدودة . اذ توصلت الدراسة بان الموصل والرطبة صنفت ضمن إقليم الملائمة الحرارية الممتازة ، بينما صنفت كركوك ضمن أقاليم الملائمة الحرارية الجيدة ، وصنفت بغداد ضمن إقليم الملائمة الحرارية المتوسطة ، وصنفت الحي والديوانية و الناصرية والبصرة ضمن أقاليم الملائمة الحرارية المحدودة .

Abstract

Olives are an important food source, with high nutritional value and are considered a strategic economic crop for olive-producing countries. This study aims to identify the regions with the highest thermal suitability for olive cultivation and production in Iraq and to identify the most important regions where olive cultivation and production are increasing. The study comprises two sections. The first section examines the thermal requirements for olive cultivation and production in Iraq. The second section includes a study and analysis of the thermal regions suitable for olive cultivation according to the Kimens classification. The climatic stations selected for the study were divided into excellent, good, medium, and limited thermal regions. The study concluded that Mosul and Rutba were classified as excellent thermal regions, while Kirkuk was classified as good thermal regions. Baghdad was classified as medium thermal regions, and Al-Hayy, Diwaniyah, Nasiriyah, and Basra were classified as limited thermal regions.

المقدمة

يعد الزيتون من اشجار الفاكهة دائمة الخضرة و من المحاصيل الزيتية والتي يمكن ان تعمر لمئات السنين ، ويعد العراق من البلدان التي تزرع فيها هذه الاشجار وتكون هذه الاشجار نامية بصورة طبيعية في بلدان الهند وسوريا والجزائر والمغرب . بدأت زراعة اشجار الزيتون في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط^(١) . ويزرع في جميع بلدان حوض البحر المتوسط وشمال افريقيا وجنوب اوربا والشرق الاوسط (الاردن والعراق وايران) ، ومناطق محدودة من استراليا وكاليفورنيا وجنوب افريقيا .

تعد الحدود الحرارية من اهم العوامل المناخية المؤثرة في طبيعة نمو وانتاج اشجار الزيتون بمختلف أصنافه وبقية النباتات ، وذلك لدورها الكبير في معدلات النمو للمحصول بمراحله المختلفة ، وتلعب الحدود الحرارية دورا محوريا في نمو وانتاجية اشجار الزيتون ، حيث تتحكم الحدود الحرارية الثلاثة بشكل اساسي في دورة حياة الشجرة وامكانية الانتاج ، وتتمثل هذه الحدود في الحدود الحرارية الدنيا والعليا والمثلثي ، اذ تؤثر الحدود الحرارية الدنيا في بقاء واستمرار الشجرة وقدرتها على التحمل ، اما الحدود الحرارية القصوى او العليا فهي تحدد مدى قدرة الشجرة على تحمل درجات الحرارة العليا ، وتدعم الحدود الحرارية المثلثي مراحل النمو والتطور الطبيعي للشجرة خلال مراحل نموها^(٢) .

مشكلة الدراسة : Problem of Study

تعد مشكلة الدراسة الخطوة الأولى من خطوات البحث العلمي، لذا يمكن صياغة مشكلة الدراسة بالسؤال التالي: (ماهي اقاليم الملائمة الحرارية لزراعة وإنتاج اشجار الزيتون في العراق؟) وهناك عدد من الأسئلة الثانوية التي تعد محاور تفصيلية للمشكلة الرئيسية وهي:

- ١- ماهي المتطلبات الحرارية والمناخية اللازمة لنمو وإنتاج أشجار الزيتون في العراق ؟
- ٢- ماهي الخصائص المناخية لمنطقة الدراسة ؟
- ٣- ما لتوزيع الجغرافي لأقاليم الملائمة الحرارية لزراعة وإنتاج أشجار الزيتون في العراق ؟
- ٤- ماهي أقاليم الحرارة الملائمة لزراعة وإنتاج أشجار الزيتون في العراق ؟

فرضية الدراسة : hypothesis of Study

تعد فرضية الدراسة بمثابة جواب افتراضي لمشكلة الدراسة الرئيسية وتتلخص في: إمكانية تقدير النماذج المناخية لأقاليم الحرارة الملائمة لزراعة وإنتاج الزيتون في العراق ولمحطات منطقة الدراسة من خلال تطبيق عدد من المعاملات الإحصائية و المعادلات الرياضية واستعمال التقنيات الجغرافية الحديثة في بناء هذه النماذج المناخية وعكسها في خرائط ذات مدلول واضح لهذه النماذج، وهنا تنبثق عدد من الفرضيات الثانوية:-

هناك ملائمة ما بين الإمكانات المناخية والمتطلبات الحرارية اللازمة لزراعة وإنتاج أشجار الزيتون في العراق .

تؤثر عناصر المناخ في زراعة وإنتاج الزيتون بمقادير مختلفة وذلك بحسب ملائمة مقادير تلك العناصر لزراعة وإنتاج الزيتون وبحسب أوقات حصولها ويأتي في مقدمتها الخصائص الحرارية .

إن التوزيع الجغرافي الأمثل لزراعة وإنتاج أشجار الزيتون في العراق يتباين جغرافيا تبعا للخصائص الحرارية لمناطق زراعة أشجار الزيتون ويقاس التباين وفقا للمؤشرات الثلاثة وهي (أعداد الأشجار ومتوسط الإنتاجية ومجموع الإنتاج) إذا تم حساب الوحدات الحرارية الملائمة لزراعة وإنتاج الزيتون، وخلال فصل نموها بتطبيق معادلة الدكتور علي حسين الشلش والتي حددت من خلال تطبيقها

المناطق الأكثر ملائمة من حيث كمية الحرارة المتجمعة لزراعة وإنتاج الزيتون وتحديد الاقاليم الملائمة الحرارية حسب تصنيف كيمنز لأقاليم الملائمة الحرارية. هناك أقاليم الحرارة الملائمة لزراعة وإنتاج الزيتون ، والتي تتوزع جغرافيا وفق مستويات بحسب ملائمتها في إنتاج الزيتون.

أهمية الدراسة : Importance of studying

يعد النشاط الزراعي أحد القطاعات الرئيسية التي لها اثر مهم في اقتصاديات اي بلد من البلدان ، وذلك لمساهمته المهمة في الدخل القومي ، إذ أرتبط وجود الزراعة بطبيعة الخصائص المناخية المتوفرة في منطقة الدراسة ، وتعد دراسة الخصائص المناخية بصورة عامة والخصائص الحرارية بصورة خاصة وملائمتها لزراعة اشجار الزيتون والإفادة منها من أهم الواجبات الملقة على عاتق أبناء البلد عامة وكذلك المختصين ومنهم الزراعيين والمناخيين بهدف توفر الغذاء وضمان الأمن الغذائي من ناحية ، ومن ناحية أخرى مواكبة حاجة المستهلك العراقي التي تتطور وتتبدل مع تغير أحوال المعيشة ، لذا أصبح من الضروري على المزارعين الاهتمام بزراعة اشجار الزيتون لغرض زيادة الإنتاج وتحسين نوعيته، ومعرفة الأسباب التي أدت إلى تفاوت وتباين إنتاج أشجار الزيتون وتردي نوعية ثمارها والمحاولة لإيجاد الحلول المناسبة لها من أجل رفع إنتاجية الشجرة الواحدة وبالتالي الحصول على منتج محلي في الأسواق بدلا من استيراد المحاصيل من الدول المجاورة.

وللزيتون اهمية اقتصادية كبيره فثمار الزيتون لها قيمة غذائية مرتفعة كونها غنية بالمواد الكربوهيدراتية بنسبة ١٩ % والبروتين ١,٣ % ، وكذلك الاملاح المعدنية بنسبة ١,٥ % والسليولوز ٥,٨ % اضافة الى محتواها العالي من الزيت والذي يصل ما بين (١٥ - ٢٥ %)^(٣).

حدود الدراسة : Limits of Study

١- الحدود المكائبة:-

تقع منطقة الدراسة فلكيا بين دائرتي عرض (٢٩.٠٥° - ٣٧.٢٢°) شمالا وبين خطي طول (٣٨.٤٥° - ٤٨.٤٥°) شرقا، ويقع العراق جنوب غرب قارة آسيا، ويشكل الجزء الشمالي الشرقي من الوطن العربي^(٤). وتبلغ مساحة العراق حوالي (٤٣٥٠٥٢) كم^٢ ، تحده من جهة الشمال تركيا، ومن جهة الشرق إيران وتفصله عن هاتين الدولتين حدود طبيعية تكون جزءا من حدود الوطن العربي الشرقية والشمالية، أما من الغرب فتحده سوريا والأردن والمملكة العربية السعودية، أما من الجنوب فيحده دولة الكويت والخليج العربي والمملكة العربية السعودية^(٥).

٢- الحدود الزمانية :-

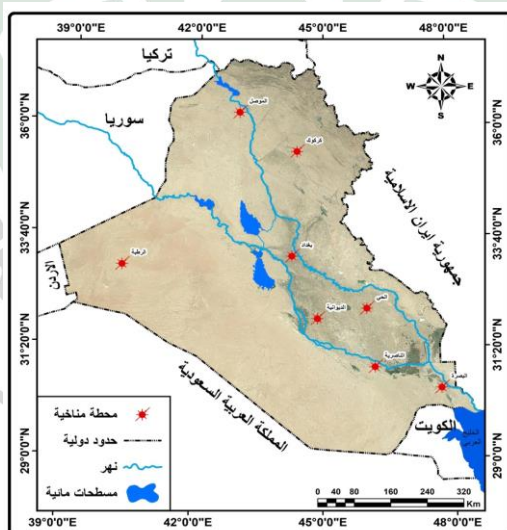
تضمنت دراستنا ثمانية محطات مناخية في العراق والتي تتمثل في الجدول (١) والخريطة (١) الذي يبين المحطات المناخية من حيث الموقع الفلكي والارتفاع ورقم المحطة الانوائي، وتتمثل الدراسة بالمدة بين (١٩٩٠ - ٢٠٢٣) بالنسبة للبيانات المناخية، إما البيانات الزراعية فتتمثل بالمدة من (٢٠٠٦ - ٢٠٢٣)، والسبب في عدم تساوي المدد بين البيانات المناخية والزراعية هي أن في كافة الدراسات المناخية للوصول إلى التحليل المناخي والدراسة العلمية الصحيحة لابد من اعتماد ما لا يقل عن (٣٠ - ٣٥) سنة كدورة مناخية، أما في الدراسات الزراعية فان مدة سنة أو عشرة سنوات تعد مدة كافية للدراسة.

جدول (١) المحطات المناخية المختارة في الدراسة من حيث الموقع الفلكي والارتفاع ورقم المحطة الانوائي

ت	المحطة	الموقع بالنسبة لدوائر العرض (شمالاً)	الموقع بالنسبة لخطوط الطول (شرقاً)	الارتفاع عن مستوى سطح البحر (م)	رقم المحطة الانوائي
١	الموصل	٣٦° ١٩'	٤٣° ٠٩'	٢٢٣	٦٠٨
٢	كركوك	٣٥° ٢٨'	٤٤° ٢٤'	٣٣١	٦٢١
٣	الربطبة	٣٣° ٠٢'	٤٠° ١٧'	٦٣٠	٦٤٢
٤	بغداد	٣٣° ١٨'	٤٤° ٢٣'	٣١,٧	٦٥٠
٥	الحي	٣٢° ١٠'	٤٦° ٠٣'	١٧	٦٦٥
٦	الديوانية	٣١° ٥٩'	٤٤° ٥٩'	٢٠	٦٧٢
٧	الناصرية	٣١° ٠١'	٤٦° ١٤'	٥	٦٧٦
٨	البصرة	٣٠° ٣١'	٤٧° ٤٧'	٢,٤	٦٨٩

المصدر :- جمهورية العراق، وزارة النقل الهيئة العامة للأنواء الجوية العراقية والرصد الزلزالي، قسم المناخ بيانات غير منشورة بغداد ٢٠٢٤ .

خريطة (١) موقع العراق والمحطات المناخية المختارة في العراق



المصدر: بالاعتماد على الهيئة العامة للمساحة، خريطة العراق الادارية ، بغداد ، ٢٠٢٤ ، وباستعمال نظم المعلومات الجغرافية .

تضمنت الدراسة مبحثين اذ تضمن المبحث الاول دراسة المتطلبات الحرارية لزراعة وانتاج الزيتون في العراق ، اما المبحث الثاني يتضمن دراسة وتحليل اقاليم الحرارية الملائمة لزراعة اشجار الزيتون بحسب تصنيف كيمنز اذ تم تقسيم المحطات المناخية المختارة للدراسة الى اقاليم حرارية ممتازة ، جيدة ، متوسطة واخرى محدودة .

المبحث الأول

اهم المتطلبات الحرارية لزراعة وانتاج الزيتون في العراق

الحدود الحرارية

تعرف بانها درجة الحرارة بانها درجة الاحساس بالبرودة او السخونة وتسمى بالطاقة الحسية لأنها يمكن الشعور بها عن طريق اللمس او قياسها بأجهزة قياس درجات الحرارة ^(١) . تعد درجات الحرارة احد اهم العناصر المناخية ذات التأثير المهم على الانتاج الزراعي وتؤثر درجات الحرارة تأثير مباشر وغير مباشر في عناصر المناخ الاخرى مثل الضغط الجوي والرياح والرطوبة النسبية ^(٢) ، اضافة الى التكاثف وتختلف درجات الحرارة زمانياً ومكانياً وذلك بسبب طبيعة سطح الارض المتباين من ناحية الارتفاع والانخفاض ، فضلاً عن ذلك الموقع الجغرافي المهم في درجات الحرارة سواء كان ذلك البعد او القرب من المسطحات المائية فضلاً عن ذلك تأثير عامل الموقع الفلكي ^(٣) .

درجة الحرارة هي احدى العناصر المناخية ذات التأثير المباشر وغير المباشر على نمو النبات وانتاجه ، ضمن خلالها تتمكن النباتات بأن تقوم بأغلب العمليات المهمة كالامتصاص وعملية البناء الضوئي اضافة الى تكوين الغذاء، ومن الطبيعي ان عدم توفر درجة الحرارة الكافية اثناء فترة النمو والتي تكون فوق الحد الادنى. فقد لا يتم النضج اما تجاوز درجة الحرارة عن الحد الاقصى يؤدي ذلك الى ارتفاع نسبة التبخير وارتفاع الاملاح وجفاف التربة وتعرض النبات للهلاك و الموت ، وكذلك انخفاضها عن الحد المطلوب يؤدي الى تجمد النبات ^(٤) .

تحتاج مناطق زراعة الزيتون متوسط سنوي من درجات الحرارة يتراوح بين (١٥ - ٢٠م) للبدء بالنمو ^(٥) . تعد شجرة الزيتون من النوع المعمر ، وعند توفر الظروف الطبيعية المناسبة لها من درجة الحرارة والعوامل الاخرى فهي تثمر لسنوات طويلة ، وقد تعمر اكثر من مئة عام فهي تقاوم الجفاف وتكون جنوعها قصيرة ^(٦) . وبذلك تستطيع مقاومة جفاف الصيف وهي شجرة دائمة الخضرة ^(٧) .

تعد درجة الحرارة عنصر مناخي مهم ، اذ تعتمد عليه بقية عناصر المناخ الاخرى ، فتؤثر الحرارة في النشاط الزراعي من ثلاث جوانب هي طول فصل النمو والحدود الحرارية للمحصول ، فلكل محصول حدود حرارية هي دنيا وعليا ومثلها وهي تؤثر على نموه في كل مرحلة من المراحل التي يمر بها النبات ^(٨) . تعد الحدود الحرارية الدنيا الملائمة لأشجار الزيتون هي (١٥م) ، وتؤثر الظروف الجوية على الاشجار بشكل عام ولكن يبدأ ذلك التأثير بشكل واضح بدأ من درجة حراره (-٧م) ويختلف ذلك بحسب اجزاء الشجرة ، فتموت معظم أوراق الزيتون عند درجة حرارة (-١٢ الى -١٣م) ، اما الشجرة الكاملة فتموت احياناً عند درجة حراره (-١٩ الى -٢٠م) ، اما بالنسبة للثمار فأنها تضرر عند درجة حرارة (-٤.٤ الى -٣.٣م) ، وتتعرض اشجار الزيتون بشكل عام لأضرار كبيرة عند انخفاض درجات الحرارة عن الحد المطلوب وتتأثر بصورة كبيرة عند انخفاضها الى -١٠ و -١٥ في فصل الشتاء ^(٩) . اما الحدود الحرارية العليا فيمكن ان تتحمل اشجار الزيتون درجات الحرارة العالية اكثر من (٥٠م) في الصيف من غير ان يلحق اضرار كثيرة بالأشجار شرط توفر مياه الري ، وان الحدود الحرارية العليا لأشجار الزيتون هي (٣٧م) ، وقد تصل احياناً الى (٥٠م) لبعض اصناف الزيتون ، وان الارتفاع في

معدلات درجات الحرارة أكثر من الحدود اللازمة غير ملائم للمراحل المختلفة ، ففي مرحلة الازهار يؤدي الارتفاع في معدلات درجات الحرارة الى قتل حبوب اللقاح وتساقط معظم الازهار ، وفي مرحلة تكوين الثمار يؤدي ذلك الى نقص في عقد الثمار و زياده المتساقط منها وقلة الانتاج اما في مرحلة النضج وما بعد النضج يؤدي الى قلة محتوى الثمار من الزيت وكذلك يؤثر على شكلها وحجمها ، ولهذا تعد الحرارة عامل يفوق بقية عوامل المناخ الاخرى تأثيراً في تحديد مناطق انتشار اشجار الزيتون وكذلك انتاجها^(١٥) ، اما بالنسبة للحدود الحرارية المثلى لنضج محصول اشجار الزيتون فانها تتراوح ما بين (٣٥ - ٣٨ م°) ، تحتاج شجرة الزيتون لتكون اعلى نسبة للزيت في الثمرة تكون عند درجة حرارة (١٥ - ٣٧ م°)^(١٦) . اضافة تؤدي هذه الدرجة الى الزيادة في حجم الثمرة والزيادة في وزنها مقارنة بالنواة^(١٧) .

جدول (٢) درجة الحرارة المثلى للنمو الخضري والتزهير ونضج المحصول لاشجار الزيتون

نوع الفاكهة	درجة الحرارة المثلى للنمو الخضري	درجة الحرارة المثلى للتزهير	درجة الحرارة المثلى لنضج المحصول
الزيتون	١١ - ١٢	١٨ - ٢٠	٣٥ - ٣٨

المصدر: علي احمد غانم ، المناخ التطبيقي ، عمان ، دار الميسرة للنشر والتوزيع، ٢٠١٠ ، ص ١٦٤ .

اما بالنسبة للحرارة المتجمعة يقصد بها مجموعة من الوحدات او هي درجات الحرارة التي يمكن ان تتجمع فوق اقل متوسط خلال فصل النمو وفوق الحد الادنى للنمو والتي عندها يبدأ المحصول بالنمو والتي تسمى بـ بصفر النمو ويمكن احتساب درجة الحرارة المتجمعة خلال الشهر او الاسبوع او اليوم^(١٨) . تمتد زراعة الزيتون بين خطي ٤٤° شمالاً و ١٥° جنوباً وافضل المناطق لزراعة اشجار الزيتون هي الأراضي المرتفعة (٣٠٠ - ٥٠٠ م) فوق مستوى سطح البحر ، وتتميز شجرة الزيتون بانها متحملة للظروف البيئية الجافة بالمقارنة مع اشجار الفاكهة الأخرى والتي لا تناسبها هذه الظروف ، وبصورة عامة فان النمو الجيد للزيتون يحتاج الى شتاء معتدل البرودة تكون به درجة الحرارة من ٧-٩ م° لأجل نضج البراعم الزهرية ، اما بالنسبة للثمار فأنها تحتاج إلى صيف حار جاف لنضجها ، يحتاج الزيتون لكي يبدأ بالنمو (١١ - ١٢ م°) ، اما الازهار فان الاشجار تبدأ بالأزهار عندما تكون درجة الحرارة (١٨ - ٢٠ م°) . يمكن احتساب الحرارة المتجمعة خلال المدة التي تنمو فيها اشجار الفاكهة ومنها الزيتون وذلك بطرح درجة الحد الأدنى للنمو من متوسط الحرارة الشهري ويكون ذلك مضروباً بـ ٣٠ اي عدد ايام الشهر ومن ثم نجمع الوحدات الحرارية المتجمعة لكل شهر موسم زراعة الاشجار من اجل الحصول على كمية الحرارة المتجمعة خلال موسم نمو الاشجار والذي يمكن صياغته بالمعادلة التالية^(١٩) :

$$م = (ح - ص) \times ع$$

حيث ان :

م = الحرارة المتجمعة خلال شهر

ح = المعدل الشهري لدرجة الحرارة

ص = الصفر النوعي (النمو) للمحصول

ع = عدد ايام الشهر التي تزيد فيها درجة الحرارة عن الصفر النوعي للمحصول وتحتاج شجرة الزيتون من (٣٠٠٠ - ٤٠٠٠) م وحدة حرارية .

تعتبر اشجار الزيتون من الاشجار المتحملة لانخفاض درجات الحرارة بدرجة كبيرة جدا بالمقارنة مع بقية اشجار الفاكهة المستديمة الخضرة الأخرى ، وعموما فان اشجار الزيتون تتأثر بصورة كبيرة عندما تنخفض درجات الحرارة الى حوالي -10°C اما بالنسبة للثمار فأنها تتأثر بدرجة كبيرة عندما ترتفع درجات الحرارة الى اكثر من 50°C ، وتزداد نسبة الزيت في الثمار بدرجة كبيرة عندما يكون الصيف حار^(٢٠) . وكما موضح بالجدول (٣) الحدود الحرارية وكمية الحرارة المتجمعة ومعدل الحرارة طول فصل النمو لأشجار الزيتون .

جدول (٣)

الحدود الحرارية وكمية الحرارة المتجمعة ومعدل الحرارة طول فصل النمو لأشجار الزيتون

اشجار الزيتون	درجة الحرارة الدنيا	درجة الحرارة المثلى	درجة الحرارة العظمى	درجة الحرارة الدنيا الضارة	درجة الحرارة العليا الضارة	كمية الحرارة المتجمعة	معدل حرارة الشجرة طول فصل النمو
	١٥	٣٨-١١	٣٨	١٢-	٥٠	٣٣٩٦	٢٦

المصدر: هيفاء نوري العنكوشي ، علاقة الخصائص المناخية لزراعة المحاصيل الزراعية في محافظة النجف ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة الكوفة ، ٢٠٠٤ ، ص ٧٥.

المبحث الثاني

اقاليم الملائمة الحرارية لزراعة الزيتون في العراق

ان الدقة في تحديد الاقاليم الملائمة الحرارية لزراعة اشجار الزيتون في العراق فانه يتطلب المطابقة للمتطلبات المناخية المهمة والضرورية لزراعة وإنتاج اشجار الزيتون مع الخصائص الحرارية في منطقة الدراسة .

اولا: اقاليم الملائمة الحرارية بحسب تصنيف كيمنز للأقاليم الحرارية:.

يمكن حساب معامل كيمنز (Kemeny's constant) ، باستخدام لغة البايثون وعادة يمكن الاستعانة بعدة برامج من اجل اجراء العمليات الرياضية والاحصائية والتحليلية ويتم حساب معامل كيمنز من خلال مصفوفة الانتقال أو مصفوفة لايبلاس .

فمثلا : (1.NumPy) تعد مكتبة اساسية في بايثون من اجل الحسابات العلمية والتعامل مع المصفوفات ويمكن استخدامها لحساب القيم الذاتية والمتجهات الذاتية ، وتعد هي بمثابة خطوة مهمة في حساب معامل كيمنز ، اما (2. SciPy) فهي توفر وظائف اضافية للحسابات العلمية ، ويمكن استخدامها NumPy هي مكتبة تعتمد على SciPy لحساب معكوس المصفوفة وحل المعادلات الخطية ، وتعد (3.Networkx) بانها مكتبة لتحليل الشبكات والرسوم البيانية ويمكن استخدامها لتحليل الشبكات وحساب NetworkX ، اما (٤. SymPy) فهي مكتبة للحسابات الرمزية في بايثون، ويمكن استخدامها لحل المعادلات الرياضية بشكل رمزي، وهو SymPy مفيد في حساب معامل كيمنز، وتعد (٥.Pandas) بانها مكتبة لتحليل البيانات والتعامل معها، ويمكن استخدامها لتنظيم البيانات وإجراء العمليات Pandas الإحصائية اللازمة قبل حساب معامل كيمنز .

خطوات حساب معامل كيمنز (Kemeny's constant)

١- انشاء مصفوفة الانتقال أو مصفوفة لايبلاس .

٢- حساب القيم الذاتية والمتجهات الذاتية .

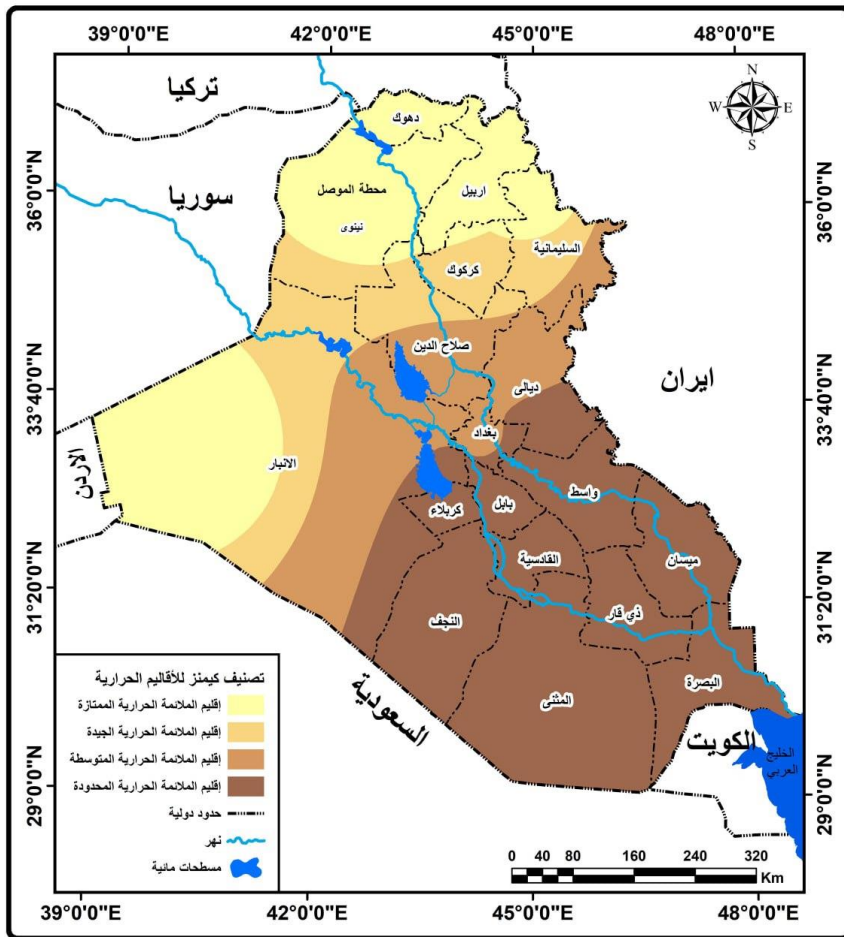
٣- حساب معامل كيمنز باستخدام القيم الذاتية .

تجود زراعة أشجار الزيتون في العراق في المنطقة الشمالية بالدرجة الاولى والوسطى بالدرجة الثانية والتي لا ترتفع فيها معدلات درجات الحرارة بصورة كبيرة عن الحدود الملائمة لزراعتها مقارنة بالمناطق الجنوبية من العراق ، واعتمدت هذه الدراسة على خصائص الملائمة الحرارية لزراعة أشجار الزيتون والتي تتضمن المتطلبات الحرارية الأساسية لنمو اشجار الزيتون والمتضمنة (درجات الحرارة المتجمعة فضلا عن المعدلات العليا والدنيا لدرجات الحرارة) ، وكذلك دراسة العوامل المناخية الاخرى والمتضمنة العواصف الغبارية ومعدلات سرعة الرياح والرطوبة النسبية والامطار والتبخر وهنا لا يعني ان بقية العناصر والعوامل المناخية غير مهمة وغير مؤثرة في زراعة وانتاج اشجار الزيتون ، غير ان الدراسة هنا تؤكد وتهتم فقط بالعوامل المناخية الحرارية ومنها الحدود الحرارية العليا والدنيا والمثلى للنمو والحرارة المتجمعة خلال فصل النمو ، واعتمادا على هذه العوامل تم ايجاد اقاليم الملائمة الحرارية باعتماد اسلوب كيمنز والذي اوجد اربعة اقاليم ملائمة والتي سيتم توضيحها بالتفصيل كالاتي .

أقاليم الملائمة الحرارية الممتازة لزراعة وانتاج الزيتون في العراق

يضم هذا الإقليم كلا من الموصل والرطبة بالإضافة للمنطقة الشمالية ، جدول (٥) والخريطة (٢) يتميز هذا الإقليم بملائمة الوحدات الحرارية المتجمعة فيه والتي بلغت (٣٧٩٩.٢٢ ، ٢٦٤٩.٣٣) وحدة حرارية لكلا منهما على التوالي خلال فصل نمو وإثمار أشجار الزيتون وان هذه الكمية من الوحدات الحرارية المتجمعة تساعد بشكل كبير على التوسع بزراعة اشجار الزيتون في هذين الإقليمين ، وتتراوح المعدلات الدنيا للحرارة في هذين الإقليمين بين (٤.١٩ ، ٣.١٤) م° لكلا منهما على التوالي خلال شهر كانون الثاني والذي تنخفض فيه معدلات درجات الى اقل معدلاتها ، ويلاحظ من خلال هذه المعدلات الحرارية بانها لا تشكل أي خطورة على نمو هذه الاشجار ، اضافة الى بدأ النمو لأشجار الزيتون يبدأ في النصف الثاني من شهر اذار أي بعد (١٥) اذار ، اما اعلى معدلات لدرجات الحرارة الصغرى فقد سجلت في شهر تموز بالنسبة لإقليم الموصل بلغت (٣٩.٤٢) م° ، بينما سجلت اعلى معدلات لدرجة الحرارة الصغرى لإقليم الرطبة في شهر اب بلغت (٢٤. ٨٩) م° ، وهي تعد ضمن الظروف الملائمة لنمو وإثمار اشجار الزيتون .

خريطة (٢) توضح تصنيف كيمنز للأقاليم الحرارية



المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (٥).

اما بالنسبة لدرجات الحرارة العظمى فقد بلغت اقل معدلاتها في شهر كانون الثاني للإقليم الموصل والرطبة (١٢.٤٩ ، ١٣.٧٣) م° لكلا منهما على التوالي ، وبالتالي فان هذه المعدلات تقع ضمن الحدود الملائمة لزراعة وانتاج هذه الاشجار ، في حين سجلت اعلى معدلات لدرجات الحرارة العظمى في هذين الاقليمين فقد سجلت في شهر تموز وبلغت (٤٣.٢٢ ، ٤٠.٠٠) م° لكلا منهما على التوالي ، ويلاحظ من خلال النتائج ان هذا الارتفاع في معدلات درجات الحرارة العظمى لم يكن مؤثرا في نمو واثمار اشجار الزيتون ، لان نمو هذه الاشجار يبدأ بالتأثر بشكل كبير بعد استمرار الارتفاع بدرجات الحرارة العظمى وتجاوزها ٤٥ م°.

أقاليم الملائمة الحرارية الجيدة لزراعة وانتاج الزيتون في العراق .:

يشير الجدول (٥) والخريطة (٢) للإقليم الملائمة الجيد لزراعة ونمو واثمار اشجار الزيتون وتضمن هذا الاقليم كركوك ، و يتميز هذا الإقليم بملائمة الوحدات الحرارية المتجمعة فيه والتي بلغت (٤٦٦٧.٤٢) وحدة حرارية خلال فصل نمو واثمار هذه الأشجار وان هذه الكمية من الوحدات الحرارية

المتجمعة لهذا الاقليم تساعد بشكل كبير على التوسع بزراعة اشجار الزيتون فيه ، وتكون معدلات الدنيا لدرجات الحرارة في هذا الإقليم (٥.٢٠) م° خلال شهر كانون الثاني والذي تنخفض فيه معدلات درجات الى اقل معدلاتها بالمقارنة مع الاشهر الاخرى من السنة، وان هذه المعدلات الحرارية لا تشكل أي خطورة على نمو هذه الاشجار ، اضافة الى بدأ النمو لأشجار الزيتون يبدأ في النصف الثاني من شهر اذار أي بعد (١٥) اذار ، اما ان اعلى معدلات درجات الحرارة الصغرى فقد سجلت في شهر تموز بالنسبة لهذا الإقليم بلغت (٢٩.٣٠) م° ، وهذه الدرجة تعد ضمن الظروف الملائمة لنمو واثمار اشجار الزيتون ، اما بالنسبة لدرجات الحرارة العظمى فقد بلغت اقل معدلاتها في شهر كانون الثاني لتسجل (١٤.٤٥) م° ، وبالتالي فان هذه المعدلات تقع ضمن الحدود الملائمة لزراعة وانتاج هذه الاشجار ، في حين سجلت اعلى معدلات لدرجات الحرارة العظمى فقد سجلت في شهر تموز وبلغت (٤٣.٩٣) م° ، ويلاحظ من خلال النتائج ان هذا الارتفاع في معدلات درجات الحرارة العظمى لم يكن مؤثرا في نمو واثمار اشجار الزيتون ، لان نمو هذه الاشجار يبدأ بالتأثر بشكل كبير بعد استمرار الارتفاع بدرجات الحرارة العظمى وتجاوزها ٤٥ م° .

أقاليم الملائمة الحرارية المتوسطة لزراعة وانتاج الزيتون في العراق .:

يلاحظ من الجدول (٥) والخريطة (٢) للإقليم الملائمة المتوسطة لزراعة ونمو واثمار اشجار الزيتون وتضمن هذا الاقليم بغداد ، و يتميز هذا الإقليم بملائمة الوحدات الحرارية المتجمعة فيه والتي بلغت (٣٤٠٨.٥١) وحدة حرارية خلال فصل نمو واثمار هذه الأشجار وان هذه الكمية من الوحدات الحرارية المتجمعة لهذا الاقليم تساهم على التشجيع من على زراعة اشجار الزيتون فيه ، وتكون معدلات الدنيا لدرجات الحرارة في هذا الإقليم (٤.٤٢) م° خلال شهر كانون الثاني والذي تنخفض فيه معدلات درجات الى اقل معدلاتها بالمقارنة مع الاشهر الاخرى من السنة، وان هذه المعدلات الحرارية لا تشكل أي خطورة على نمو هذه الاشجار ، اضافة الى بدأ النمو لأشجار الزيتون يبدأ في النصف الثاني من شهر اذار أي بعد (١٥) اذار ، اما ان اعلى معدلات درجات الحرارة الصغرى فقد سجلت في شهر تموز بالنسبة لهذا الإقليم بلغت (٢٧.١١) م° ، وهذه الدرجة تعد ضمن الظروف الملائمة لنمو واثمار اشجار الزيتون ، اما بالنسبة لدرجات الحرارة العظمى فقد بلغت اقل معدلاتها في شهر كانون الثاني لتسجل (١٠.١٥) م° ، وبالتالي فان هذه المعدلات تقع ضمن الحدود الملائمة لزراعة وانتاج هذه الاشجار ، في حين سجلت اعلى معدلات لدرجات الحرارة العظمى فقد سجلت في شهر تموز وبلغت (٣٦.٠٨) م° ، ويلاحظ من خلال النتائج ان هذا الارتفاع في معدلات درجات الحرارة العظمى لم يكن مؤثرا في نمو واثمار اشجار الزيتون ، لان نمو هذه الاشجار يبدأ بالتأثر بشكل كبير بعد استمرار الارتفاع بدرجات الحرارة العظمى وتجاوزها ٤٥ م° .

أقاليم الملائمة الحرارية المحدودة لزراعة وانتاج الزيتون في العراق .:

يضم هذا الإقليم كلا من الحي والديوانية والناصرية والبصرة ، الجدول (٥) والخريطة (٢) وهذا الإقليم تكون الوحدات الحرارية المتجمعة فيه محدودة لنمو واثمار اشجار الزيتون والتي بلغت (٣٩٥٣.٧٩ ، ٥٤٥٣.٣١ ، ٤٠٥٥.٥٠ ، ٤٢٨١.٠٥) وحدة حرارية للأقاليم المذكورة على التوالي خلال فصل نمو واثمار أشجار الزيتون وان هذه الكمية من الوحدات الحرارية المتجمعة ، هي ملائمة ولكن بشكل محدود وذلك لتداخلها مع عوامل اخرى خارج موضوع الدراسة ، وتكون المعدلات الدنيا لدرجات الحرارة في هذه الاقاليم (٦.٩٧ ، ١١.٦٩ ، ٨.٢١ ، ٦.٩٠) م° للأقاليم المذكورة على التوالي خلال شهر كانون الثاني والذي تنخفض فيه معدلات درجات الى اقل معدلاتها ، ويلاحظ من خلال هذه المعدلات الحرارية بانها قد ارتفعت ارتفاعا بسيطا بالمقارنة مع درجات الحرارة الدنيا للأقاليم الممتازة والجيدة والمتوسطة ، وهذا لا يعني بان

هذه الاقاليم لا يمكن بها زراعة الاشجار بل يمكن الزراعة فيها ولكنها محدودة ، فالزيتون يتكون من اصناف عديدة ، وبالتالي يمكن اختيار اصناف اخرى تكون اكثر ملائمة للزراعة ضمن هذه الاقاليم ، اما اعلى معدلات لدرجات الحرارة الصغرى فقد بلغت في شهر تموز (٢٩.٨٩ ، ٤٧.٥٠ ، ٢٩.٦٦ ، ٣٠.٨٣) م° ، للأقاليم المذكورة على التوالي، وهذه الدرجات تعد ضمن الظروف المحدودة لنمو واثمار اشجار الزيتون ، اما بالنسبة لدرجات الحرارة العظمى فقد بلغت اقل معدلاتها في شهر كانون الثاني (١٧.١٣ ، ١٧.٧٨ ، ١٨.٠١ ، ١٨.٤٩) م° للأقاليم المذكورة على التوالي ، في حين سجلت اعلى معدلات لدرجات الحرارة العظمى في هذه الاقاليم في شهر تموز وبلغت (٤٥.٦١ ، ٤٥.٣٨ ، ٤٦.٢٠ ، ٤٧.١٨) م° للأقاليم المذكورة على التوالي ، وبالمقارنة بدرجات الحرارة العظمى للأقاليم الممتازة والجيدة والمتوسطة فان المعدلات قد ارتفعت مما ادت الى محدودية زراعة وانتاجية اشجار الزيتون ، كما ان السياسة الزراعية في الاقاليم الجنوبية من العراق تشجع من زراعة المحاصيل الحقلية على حساب زراعة اشجار الفاكهة الاخرى .

جدول (٤) أقاليم الملائمة الحرارية بحسب تصنيف كيمنز للأقاليم الحرارية

أقاليم الملائمة الحرارية بحسب تصنيف كيمنز للأقاليم الحرارية	
التصنيف	أقاليم الملائمة الحرارية بحسب تصنيف كيمنز للأقاليم الحرارية
1	إقليم الملائمة الحرارية الممتازة
2	إقليم الملائمة الحرارية الجيدة
3	إقليم الملائمة الحرارية المتوسطة
4	إقليم الملائمة الحرارية المحدودة

المصدر : عمل الباحثة بالاعتماد على نتائج تصنيف كيمنز

جدول (٥) تصنيف كيمنز للأقاليم الحرارية في منطقة الدراسة

المحطات	تصنيف كيمنز للأقاليم الحرارية في منطقة الدراسة
الموصل	1 إقليم الملائمة الحرارية الممتازة
كركوك	2 إقليم الملائمة الحرارية الجيدة
بغداد	3 إقليم الملائمة الحرارية المتوسطة
الربطبة	1 إقليم الملائمة الحرارية الممتازة
الحي	4 إقليم الملائمة الحرارية المحدودة
الديوانية	4 إقليم الملائمة الحرارية المحدودة
الناصرية	4 إقليم الملائمة الحرارية المحدودة
البصرة	4 إقليم الملائمة الحرارية المحدودة

المصدر : عمل الباحثة

بالاعتماد على تصنيف كيمنز وباستخدام برنامج SPSS.24

الاستنتاجات

- ١- اوضحت نتائج التحليل الاحصائي ، بالإمكان زراعة اشجار الزيتون في المناطق التي يكون زراعتها في نطاق ضيق جدا وذلك لتلائم الظروف المناخية السائدة مع المتطلبات المناخية لزراعة اشجار الزيتون في تلك المناطق .
- ٢- اوضحت الدراسة توفر الظروف المناخية الجيدة التي تلائم زراعة وانتاج الزيتون في شمال ووسط العراق .
- ٣- بينت نتائج التحليل الاحصائي بشكل عام ، توفر المتطلبات المناخية المثالية لزراعة اشجار الزيتون وبكافة اصنافه في كلا من كركوك والموصل والرطبة .
- ٤- اوضحت الدراسة بالإمكان التوسع في زراعة اشجار الزيتون ضمن الاقاليم الملائمة الحرارية المحدودة حسب تصنيف كيمنز للأقاليم الحرارية وذلك من خلال استعمال التقنيات الزراعية الحديثة في الزراعة .

المصادر

- 1- Bahram Kh. Mohammed, Ibrahim M. Noori . Effect of Irrigation levels on the growth and yield of olive trees (*Olea europaea* L. cv.Ashrasie) . Journal of Kirkuk University – Scientific Studies , vol.3, No.1,2008. P 169.
- ٢- رائد لفته عيسى ، اقليم الملائمة المناخية للمحاصيل الصناعية في العراق ، اطروحة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة الكوفة ، ٢٠٠٤ م .
- ٣- رائد لفته عيسى ، اقليم الملائمة المناخية للمحاصيل الصناعية في العراق ، اطروحة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة الكوفة ، ٢٠٠٤ م .
- 4- Ammar Taha Khudair. Impact of climate change on the different borders of Iraq's rainy territories. E3S Web of Conferences 583, p2, (2024) ITESE-2024 <https://doi.org/10.1051/e3sconf/202458302015> .
- ٥- عباس فاضل السعدي، جغرافية العراق اطارها الطبيعي، نشاطها الاقتصادي ، جانبها البشري ، الطبعة الأولى ، بغداد . ٢٠٠٩ . ص ٧ .
- ٦- مصطفى فلاح الحساني ، مناخ العراق امس وتطبيقات الطبعة الأولى ، دار الكتب والوثائق ، ٢٠٢٠ ، ص ٥٠ .
- ٧- محمد ابراهيم شرف ، خرائط الطقس والمناخ ، كلية الآداب ، جامعة الاسكندرية ، ٢٠١٣ ، ص ٢٤ .
- ٨- رائد لفته عيسى الحسناوي، اثر التطرف بخصائص المنافسة في زراعة الاشجار، كلية الآداب ، جامعة الكوفة ، ٢٠٢٠ - ٩- ديلان جبار نعمه علي ، الخصائص المناخية وعلاقتها بأشجار النخيل في محافظة المثنى ، رسالة ماجستير ، كلية التربية للعلوم الانسانية ، جامعة المثنى ، ٢٠٢٠ ، ص ٦٦ .
- ١٠- شروق محمد حسين الزامل ، الملائمة المناخية لزراعة بعض اشجار الفاكهة النفضية في محافظة واسط باستخدام نظم المعلومات الجغرافية GIS ، رسالة ماجستير ، كلية التربية للعلوم الانسانية ، جامعة واسط ، ٢٠٢٣ .
- 11- Maiuf, M.H., and Al-Mayahi F.H. Morphological Study of Olive Cultivars *Olea europaea* L. Cultivated in Central and Southern of Iraq. In IOP Conference Series: Earth and Environmental Science. (2023). (Vol. 1262, No. 4, p. 042064). IOP Publishing. 1-8

- ١٢- علي احمد هارون ، جغرافية الزراعة ، الطبعة الاولى ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ٢٠٠٠ ، ص ٢١٥ .
- ١٣- محمد محمود ابراهيم الديب ، جغرافية الزراعة (تحليل في التنظيم المكاني) ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة .
- ١٤- محمد منير فؤاد ، وآخرون ، مراجعة مصطفى عاطف الحمادي ، فاكهة المناطق الصحراوية ، القاهرة الطبعة الثانية ، جامعة طنطا. ٢٠٠٣ .
- ١٥- نسرین عواد عبدون الجصاني، الحدود المناخية لزراعة اشجار النخيل والزيتون في العراق، اطروحة دكتوراه جامعة بغداد. ٢٠٠٦ .
- ١٦- سلام هاتف احمد الجبوري ، علم المناخ التطبيقي ، بغداد ، مطبعة احمد الدباغ ، ٢٠١٤ .
- ١٧- سينا عبد طه ضيف العذاري اثر الخصائص المناخية في تركيز وتنوع زراعة وانتاج اشجار الفاكهة في محافظات الفرات الاوسط ، اطروحة دكتوراه ، كلية التربية للبنات ، جامعة الكوفة ، ٢٠١٧ .
- ١٨- علاء عبد الرزاق محمد الجميلي و جبار عباس حسن الرحيلي ، انتاج الفاكهة ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، جامعة بغداد . مطبعة التعليم العالي في الموصل ١٩٨٩ .
- ١٩- سينا عبد طه ضيف العذاري اثر الخصائص المناخية في تركيز وتنوع زراعة وانتاج اشجار الفاكهة في محافظات الفرات الاوسط ، اطروحة دكتوراه ، كلية التربية للبنات ، جامعة الكوفة ، ٢٠١٧ .
- ٢٠- الدوري، علي حسين عبدالله وعادل خضر سعيد الراوي، انتاج الفاكهة ، الطبعة الاولى، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، ٢٠٠٠ .

Boiling Heat Transfer On Microchannel: A Review

Yamam Taqi Abed

shkarah@utq.edu.iq

Ahmed J. Shkarah

yamam.t.a@utq.edu.iq

**Department of Mechanical Engineering, College of
Engineering, University of Thi-Qar, Thi-Qar, 64001, Iraq;**

Abstract

Researchers conducted a study on turbine blades in the 1970s to understand the boiling process in microchannels. This study aimed to dissipate a large amount of heat. Later, this method was used to design computer cooling devices, nuclear fusion reactors, missile ports, power management systems in hybrid vehicles, avionics, and space systems. This study explored the following topics: How is high heat distributed in two-phase flows? Does circular and non-circular geometry impact performance? How can this performance be improved using available means? Although many studies have tried to predict the operation of the heat sink in two-phase microchannels, few managed comprehensive areas due to the lack of data warehouses and the significant difference in the boiling performance of various fluids in microchannels. Research has shown that heat transfer can be improved by using multiple methods that work well in single-phase flows; for instance, carbon nanotube coatings and nanofluids are applied, but they might not be as effective in microchannel heat sinks. The flow patterns in microchannels were arranged based on the operating conditions and fluid properties: lead flow, confined bubbles, and annular flow, depending on the bubble length. A steady flow of the lead-annular type was taken to predict pressure loss and heat transfer properties accurately. This review concludes that the boiling flow in microchannels is of great importance in removing the maximum possible amount of heat in heat sinks.

1. Introduction

Heat transfer and boiling flow through microchannels have gained significant importance in the past decade, leading to intensive research in this area. The most important thing that has increased the need to understand the process of heat

transfer during boiling flow through microstructures is the rapid progress and developments that have occurred in microfluidic devices [1-3]. Due to the increasing number of applications that rely on phase change in removing and transferring heat, the importance of this topic has emerged. The most important applications are micro-heat exchangers, cooling electronic components, biomedical engineering, and the space industry [4, 5]. Due to the increasing number of applications that rely on phase change in heat removal and transfer, the importance of this topic has emerged. The most important applications are micro heat exchangers, cooling of electronic components, biomedical engineering, and in the aerospace industry. Other research areas have included the cooling of laser diode units (these units require an efficient cooling system to control the high temperature resulting from the operation process), micro-cooling systems using the Joule-Thomson technology (used in cooling applications due to their small size and high efficiency), and evaporator and condenser components in micro-steam cycles (a new field interested in developing successful and interconnected cooling systems for a variety of applications) [6]. In this presentation paper, the heat transfer in boiling flow in two-phase microchannel heat exchangers or boiling flow phenomenon will be reviewed.

2. Overview of Two-Phase Flow in Microchannel Heat Exchangers

Microchannels face several thermal problems, including distributing intense thermal energy in narrow spaces, reducing the required pumping capacity, and improving thermal efficiency. To solve these problems, advanced cooling solutions must be developed. Over the years, much research has focused on modifying the cooling of microprocessors, and as a result, there has been significant development in the technology of manufactured micro heat sinks .

Table 1 Sammary over view

Authors	Year	Title	Nature of Work	Main Results / Findings
Mansour, M.M., Erabee, I.K., & Lafta, A.M. [12]	2024	Comprehensive analysis of water-based emulsions in wellbore stability	Experimental & Field Study	Improved wellbore stability and environmental performance using emulsions
Mansour, M., & Al-hamdani, K. [13]	2024	Key performance indicators for evaluating	Analytical & Statistical Study	Developed KPI framework to improve water treatment

		efficiency of water treatment units		efficiency
Lafta, A.M., Mansour, M.M., & Hamood, H.M. [14]	2025	Numerical investigation of solar stepped still with external cooling	Numerical Simulation (CFD)	Cooling-assisted still increased freshwater yield significantly
Mansour, M.M., & Doos, Q.M. [15]	2025	Developing expert system for defects diagnostic of piping using AI	Artificial Intelligence Application	ANN system accurately detected and classified piping defects
Ibrahim, Z.A., Mansour, M.M., Lafta, A.M., & Ubaid, A.M. [16]	2024	Numerical investigation of extrusion process of polymers	Numerical Simulation (CFD)	Identified optimal extrusion parameters; improved product quality
Kandlikar, S.G. [17]	2019	Heat transfer mechanisms during flow boiling in microchannels	Experimental & Theoretical Study	Identified critical bubble dynamics; microchannel shape affects CHF and HTC
Thome, J.R., & Consolini, L. [18]	2020	Boiling heat transfer in microchannels: Review of experimental and modeling approaches	Review & Modeling	Highlighted geometry impact on nucleation sites and heat transfer performance
Mukherjee, A., & Kandlikar, S.G. [19]	2021	Numerical and experimental study of boiling in trapezoidal microchannels	Experimental + CFD	Trapezoidal channels enhanced HTC by 25% compared to rectangular
Li, X., & Wu, Z. [20]	2022	Experimental study of flow boiling in microchannels with different cross-	Experimental	Circular and triangular shapes improved boiling stability and critical heat flux

		sections		
Chen, R., & Garimella, S. [21]	2023	Effect of microchannel geometry on two-phase heat transfer	Experimental Study	Optimized microchannel aspect ratio enhanced boiling HTC and reduced pressure drop

Microchannel heat sinks are crucial in today's scientific research, especially after Tuckman and Bayes showed that they can remove heat at rates of up to 790 W/cm^2 by using forced convection with a single-phase fluid. Figure 1 schematically illustrates a microchannel-based cooling system fabricated on the backside of a high-power microprocessor. The most important feature of these heat sinks is that the coolant flows through a set of fine, parallel channels with dimensions ranging from 10 to $500 \mu\text{m}$ [22].

When the thermal insulation material used to fix the heat exchanger to the chip is removed, the thermal resistance on the insulation layer is greatly reduced. As a result, the junctions experience a reduction in their temperature. In recent years, dual-phase microchannel heat sinks have garnered significant attention and are considered a promising solution in high-performance electronic circuits. This is due to their compact design and improved heat dissipation capability. The small dimensions of microchannels during boiling results in many good specifications, including high thermal capacity and low thermal resistance between the heat sink and the chip [23]. This indicates that the refrigerant flow rates and pumping power are low in boiling convection when compared to single-phase convection. As a result, microchannel cooling can accelerate temperatures by straightening hot spots, and the occupied area is small at the chip level.

3. Boiling Phenomena in Microchannels

The transport phenomena in boiling flow are mainly based on a deep and fundamental understanding of the basic mechanisms, and these basic processes are of great importance in improving experimental relationships. In heat transfer, the traditional relationships in boiling take into account two mechanisms: forced convection and nuclear boiling [24]. In contemporary research, the issue of assessing the relative roles played by the two basic independent mechanisms has become crucial, and many experimental studies have confirmed their ability within their context. Pressure drop equations consist of the following elements related to acceleration and friction, including empirical formulas for calculating

the ratio of both the vacuum and the coefficient of friction. Several experiments have been conducted to confirm the validity of these experimental correlations, demonstrating their effectiveness in specific applications [25]. The experimental relations have been of great importance in interpreting the transport phenomena in boiling flow. Figure 1 shows a schematic illustration of a microchannel-based cooling device mounted on the chip's back surface.

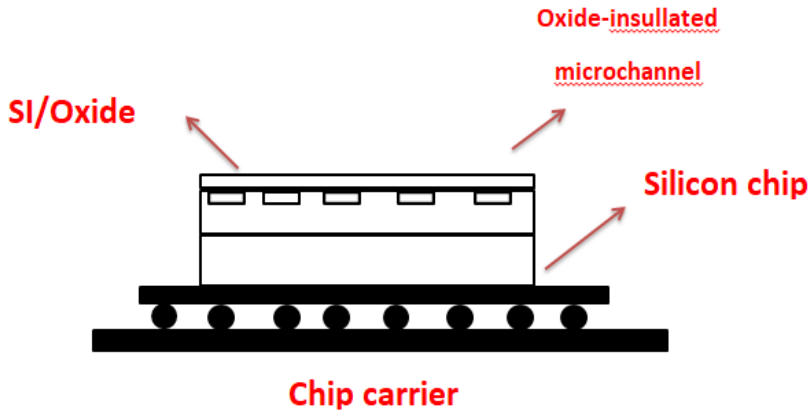


Figure 1. Schematic Diagram of a Microchannel-Based Cooling Device Mounted on the Chip's Backside

However, by introducing experimental constants, the agreement between theoretical results and experimental data can be explained without relying on or fully adhering to a strict physical basis. Therefore, it is better and more appropriate to study and know the different flow systems accurately to see the accuracy of these relations in explaining the physical phenomena that are of a degree of complexity related to boiling [26, 27].

4. Heat Transfer Mechanisms during Boiling in Microchannels

The high efficiency of boiling flow in microchannels for heat transfer has garnered significant attention recently. This interest has arisen due to the combined effects of small channel dimensions and phase change. Many prominent researchers (including Nakayama and Yabe, Qiu and Cornwell, Candlekar, and Thom) have presented a review of recent progress in studying the heat transfer characteristics of the boiling process in microtubes, and the research has been comprehensive [28-29]. In this paper, the emerging changes in recent research are focused on; an analytical study of the achievements so far is presented, and the traditional relationships that account for heat transfer in these systems are addressed:

$$h_{tp} = (h_{nb}^n S + h_{cv}^n)^{\frac{1}{n}} \quad (1)$$

Where n is usually a single value (thermal constant) to simplify the calculations, on the other hand, there is the nuclear boiling component, and the wall superheat affects the wall heat flux and wall superheat. The forced load depends on steam quality (x) and mass flux (G). Chen assumed that when the flow velocities are high, the nuclear boiling process is low, so the effect of the braking factor was taken into account and multiplied in the equation [30]. The concept of convection separate from heat flow is embodied by the following relation (1). When selecting a practical equation, it is important to verify that the dominant heat transfer process is consistent with the physical principles that govern the heat transfer properties, and the flow patterns observed were carefully examined [31, 32]. To provide an interpretation of the experimental data, researchers expanded the scope of the study of boiling to include broad scales. The key findings they discovered are that in saturated boiling, the nuclear boiling process is the main factor in microchannels, which directly influences heat transfer. At the same time, other studies found that heat transfer is mainly affected by the mass flow rate, steam percentage, and heat flow. Many experiments were conducted using mar as a working fluid due to the interest in microchannels and their heat absorption [33]. The researcher "Kandlekar" conducted experimental studies on boiling narrow channels and reached the following results: The most important thing that affects heat transfer is the mass flow and the percentage of steam. He also concluded that the underlined term is thermal convection, and applications that contain a high mass flow recommended using the "Kandlekar" equation [34]. In the experimental studies conducted by Wu and Cheng, they used a circular tube with a diameter of 2.98 mm. They noted that the most important factor affecting the prevailing heat transfer process was the high temperature of the walls. When the temperature is high, convection boiling is dominant, while when the temperature is low, nuclear boiling is dominant [35].

In contrast, Mudawar and Qu found that the heat transfer coefficient in large channels behaves differently, especially concerning the proportion of steam. To understand and know the experimental results they reached, they upgraded the equations for the deposition and retention of fluids in the annular flow model [36]. On the other hand, other researchers proposed a new model based on the mass flow of the liquid to know the heat transfer. This model successfully explains the observed behavior of the heat transfer coefficient [37]. These models showed that membrane boiling (not nuclear boiling) is the main mechanism of heat transfer in

microchannels. This model relied on empirical equations to predict the thickness of the liquid layer and, hence, the liquid mass flow and three variables were used to fit the experimental data [38]. The practical equations used in the working models may have an applied scope, and additional experiments must be conducted to verify their validity and conduct studies.

5. Boiling process at the macro and micro levels

Many studies have helped improve theoretical and experimental relationships and insight models to explain the mechanics of boiling flow in large-scale (macro) channels. Due to the development of the importance of two-phase flow in microchannels (micro-scale) and its intervention in many industries in the modern era, it has become important to update the traditional relationships and design modern models (specific to microchannels). Therefore, it has become necessary to know the applicability of large-scale models to microchannels due to the emerging contradiction in the heat transfer process in microchannels [39]. In addition, it has become important to organize a criterion called the transition criterion, through which the transition point from large-scale (macro) to small-scale (micro) systems can be identified, especially concerning the thermal and hydrodynamic properties of flows inside confined channels [9, 10, 27]. Candekar presented a system for dividing channels. This system was based on practical applications and dimensional scale. The division was as follows: The division consisted of micron channels (10-200 μ m), mini channels (200 μ m-3 mm), and conventional channels (with a diameter exceeding 3 mm) [19,20].

However, these transition parameters show a sign of independent (individual) character, and their validity in the internal boiling process is uncertain. Because of the large differences in the behavior phase change behavior between micro- and large-scale systems, it is important to understand how finite dimensions can affect the basic physical processes that lead to the boiling phenomenon. For this reason, these parameters are of great importance and play a role in determining the suitability of these traditional theories for internal boiling processes [2]. The threshold is defined as follows, and this definition is more comprehensive by examining the diameter of the bubble release, as this release is primarily related to the basic concepts that guide fluid flow behavior during boiling [28]. The rare apparent features of the rapid transition from the liquid phase to the boiling flow state (where the channel dimensions are similar to the minimum active bubble size). The value of the smallest active bubble is proportional to the bubble

released from the initial formation (nucleation site) [29]. Due to this separation, disturbances occur in the walls at the moment of bubble separation, which leads to the development and enhancement of heat transfer from the surface. However, the separated bubbles may expand or be affected by interactions with neighboring bubbles. [10,29,30]. The bubble separation diameter (in nucleation boiling) is a criterion but doesn't apply to convection's internal boiling. Keogh and Cornwell proposed that the internal boiling of convection be known, and this proposal was based on experimental observations of $Co' > 0.5$ as a criterion [15, 31]. The definition of the number C' can be expressed as follows:

$$C' = \left[\frac{\sigma}{g(\rho_l - \rho_v)D_h^2} \right]^{\frac{1}{2}}$$

(2)

Where σ represents the surface tension, g is the gravitational acceleration, D_h denotes the hydraulic diameter of the channel, ρ is the density, with subscripts I and V referring to liquid and vapor phases, respectively.

It has been concluded that the critical diameter derived from this criterion is about 5 mm. (for water at atmospheric pressure). The authors proposed an additional criterion, which was concerned with the new model $\frac{D_h}{La} < 0.3$ [11,13], where La is defined as the fame length, also known as the Laplace length, which is given by the following relation:

$$La = \left[\frac{\sigma}{g(\rho_l - \rho_v)} \right]^{\frac{1}{2}}$$

(3)

The threshold diameter of water at atmospheric pressure is 750 micrometers, and the higher the saturation pressure, the smaller this diameter becomes (inverse relationship). These two criteria depend mainly on the balance between the effects of buoyancy and surface tension forces [32]. These criteria do not consider the effects of flow conditions, and these effects must be taken into account. In addition, they do not provide a criterion for the transition in the boiling process (by convection) to the smaller scale [8, 12]. In addition, studies have shown that the buoyancy force (which is of great importance) decreases significantly in microchannels. Conversely, Qu and Mudawar developed a method to predict how bubbles exit and how heat flow is generated in microchannels [16, 25, 26].

6. Numerical Analysis of Boiling Heat Transfer

Lee and Lee, along with Warriar et al., presented a new correlation that was essentially based on the fact that the dominant mechanism was forced convection.

These correlations produced new results for fine channels and were different from conventional results. The correlation used by Lee and Lee was specific and designed for very narrow channels and using it beyond its specific limits may lead to inaccurate results [23]. Moreover, the Warrier correlation reveals unusual behavior when compared with other correlations, and these correlations are consistent with the experimental data obtained by Qu et al. However, it is essential to note that the correlation obtained by Warrier et al. was derived from experiments conducted using the working fluid FC-84. This fluid has similar (physical and thermal) properties to the working fluid F-113. Therefore, its applicability to other fluids may be limited [25]. It is necessary and important to conduct many experimental and analytical studies to verify the validity and accuracy of the results and the possibility of applying and generalizing them.

$$h_{tp} = E - h_1 \quad (4)$$

Heat transfer during boiling in microchannels is not yet fully understood. The result indicates that no comparison has been made to date between independent data under the same conditions, such as the type of fluid used, flow rate, heat flux, and channel dimensions. One of the independent and unique properties of boiling in microchannels is the high pressure drop. Kandlikar [15] proposed an empirical relationship as follows:

$$h_{tp} = (S + E)h_1 \quad (5)$$

In interpreting experimental data, it is important to focus on the changes in the latent heat of a two-phase mixture resulting from saturation pressure changes in order to accurately and clearly determine the local quality. Many studies have been conducted to review data on heat transfer through microchannels by using the principles that were applied and used in macrochannels in small microchannels. The most important thing that these studies revealed is that nuclear boiling is the dominant factor in heat transfer in such a case [12, 17]. Many new phenomenological models have been proposed to represent the heat transfer process during boiling inside microchannels. This indicates that the dominant mechanism is membrane boiling. However, the applicability of this equation, which was obtained through experimentation, remains a matter of debate and requires further discussion, investigation, and research [8]. In the process of boiling heat transfer in microchannels, fluctuations and instabilities are major problems. In this study, although these aspects are covered, their vital role in the design of microchannel systems remains something that cannot be ignored. Chen and Schaff point out the numerical methodologies they provide [16, 22, 32].

They are respectively:

$$h_{tp} = h_{nb}S + h_1E \quad (6)$$

$$h_{tp} = (S + E) h_1 \quad (7)$$

7. Experimental Investigations of Boiling Heat Transfer

In order to understand the characteristics of convective boiling flow in microchannels, many studies have been conducted, both theoretical and experimental. The key finding from earlier studies is that boiling flow in microchannels behaves in special ways, particularly when it comes to changing boiling states, boiling behaviour, and heat transfer properties [20]. The researchers, Powers and Damour, used channels ranging in size from 510 μm to 2.54 mm and used R-113 as a refrigerant for the experiments. By comparing the theoretical results and the experimental data that were conducted on the model, it showed a remarkable agreement, with a statistical variation (standard deviation) of $\pm 30\%$ [33]. Hetsroni and his colleagues conducted experiments to study the flow regimes in microchannels. The most important results reached were the availability of an irregular distribution of temperature [34]. Zhang et al. developed a test platform containing a single rectangular silicon/glass microchannel with constant heat flow conditions and a hydraulic channel diameter of 30 to 60 μm . The coolant used in this experiment was water. Conductive and convective heat transfer (VLSI) models were proposed, and this model was based on the homogeneous flow model to understand flow behaviour during boiling. These researchers proposed a simplified model of annular flow to understand the flow during boiling in microchannels, and this proposal was based on the observations recorded for the boiling patterns. The following results were obtained: good agreement of the simulation with the experimental data. The annular flow model showed low estimates at very low pressure drop and temperature [35]. Jiang et al. presented a study on the thermal and hydraulic properties. The main work of these researchers was to produce and design a heat sink based on a homogeneous two-phase model. The results showed excellent agreement between the extracted data and the experimental data, especially with regard to the recorded data regarding the pressure drop and the average temperature of the slice. [36]. Qu et al. present calculations and predictions for a water-cooled microchannel heat sink to understand the heat transfer during boiling a saturated liquid and the pressure drop [37]. A proposal is made to describe the boiling flow in a straight-shaped channel. A toroidal flow model is developed. Liquid droplets are not observed experimentally. However, it is assumed that liquid droplets are present in the front

part and are carried from the boiling region and then deposited on the thin liquid layer. An empirical relationship is proposed regarding the rates of carrying and deposition of liquid droplets to relate the simulation results to the experimental data [38]. Jacob and Thom presented a model of sludge flow in microchannels in order to predict the convective heat transfer coefficient during boiling flow. In order to ensure the accuracy and suitability of the data, four critical parameters have to be determined due to the complexity of the model. These parameters include the thickness of the liquid layer and others. The results showed good agreement between the model predictions and the experimental results obtained using cooling media. Moreover, their study focused on the main process of heat transfer in boiling inside microchannels due to evaporation of the liquid layer through a thin liquid layer in the wall of the channel [39].

8. Effect of Pressure on Flow Boiling Instabilities

Knowing the effect of pressure in the design of multiphase microchannels is of great importance because it is closely related to the energy consumed for pumping. However, the results are not completely accurate, as there is a standard deviation of 30% even in advanced models [40]. In the scientific literature, there are two types of experimental models that we can find: the homogeneous natural flow model and the separate natural flow model. Each model will be explained separately, and then the previous data that is related will be presented [41]. In general, phenotypic models tend to improve efficiency better than empirical correlations, but they do increase complexity. This complexity has been excluded from this review. The total pressure change has three main parts: the effects of acceleration, gravity, and friction when there is two-phase flow in a straight channel with a consistent cross-section [42]. In microchannels, the effect of friction and acceleration is high, while the effect of gravitation is small and can be neglected in many cases. Accordingly, the pressure gradient can be close to two main terms, which are friction and acceleration, in the two-phase flow in microchannels [43] as:

$$-\left(\frac{dp}{dz}\right)_{tp} = -\left(\frac{dp}{dz}\right)_{tp,fr} = -\left(\frac{dp}{dz}\right)_{tp,ac} \quad (8)$$

tp, fr and ac , where these terms refer to the phase characteristics and the effect of friction and acceleration, respectively. Extracting the experimental correlations for the homogeneous and separate flow models is the main objective of this experiment. Powers and Modor conducted analytical and experimental studies on boiling flow in microchannels with hydraulic diameters ranging from 510 μm to 2.54 mm, and the refrigerant used is R-113 [44] A friction coefficient (fp) of

0.003 was used as recommended by Kohler with homogeneous flow. The standard deviation was 30%, which means that there is a strong agreement between the results and experimental data for high-precision heat sinks [45]. Stanley et al. conducted several experiments in rectangular channels with hydraulic diameters varying between 56 and 256 micrometers. Mixed inert gases and liquid water were used in order to determine the two-phase flow. This was in the form of literature [46]. Mishima and Hibiki developed a correlation equation for channels with diameters ranging from 1 to 4 mm [47]. In order to find a solution to the effect of the channel solution, the researchers modified the expression c by adding the hydraulic diameter of the channel.

$$-\phi_l^1 = 1 + \frac{C}{x_{vv}} + \frac{1}{x_{vv}^2} \text{ and } C = 21[1 - \exp(-319D_h)] \quad (9)$$

Lee and Lee did the same phenomenon and made different proposals and combinations of laminar and stratified flow for each phase. They also included the Reynolds number, which depends on the liquid phase only to take care of the flow acceleration and the channel size [23, 27, 34]. To verify the results for the R-113 pressure drop, they performed additional experiments on boiling flow and used several of their own materials. Coe and Modawar performed their experiments on microchannels measuring $231 \mu\text{m} \times 713 \mu\text{m}$, and the material used was water. They made modifications to the correlation term to include the effect of channel size, and the effect of mass velocity [26] as follows:

$$C = 21[1 - \exp(-319D_h)](0.00418G + 0.0613) \quad (10)$$

In order to calculate the droplet load, they proposed a ring flow model with an empirical correlation equation to better link them together.

9. Modeling of Heat Transfer by Evaporation

9.1 Hybrid flow model (bubble-ring)

To describe the heat transfer and pressure drop in microchannels at steady state, Kuo developed a new annular flow model. Figure 2 shows the basic geometry of a microchannel with a rectangular cross-section for annular flow [26]. A liquid film forms on the wall as vapour and liquid plugs flow through the central core in a two-phase flow system [33, 35]. The figure below shows that and represents the length of the liquid and vapour bubbles, respectively, while represents the length of a pair of plugs. Due to the applied heat flux, both the length of the pair and the length of the vapour plug increase in the direction of flow. The time of the flow in the form of plugs is expressed by [insert reference], while the time during which

the vapour and liquid plug remain at a local point is expressed by [insert reference]. There are three main mechanisms in this model:

1. In the heart there is a gas plug (moves at the speed of the heart).
2. The heart contains a liquid plug that moves at the heart's speed.
3. On the wall there is a liquid membrane (moves at the speed of the membrane).

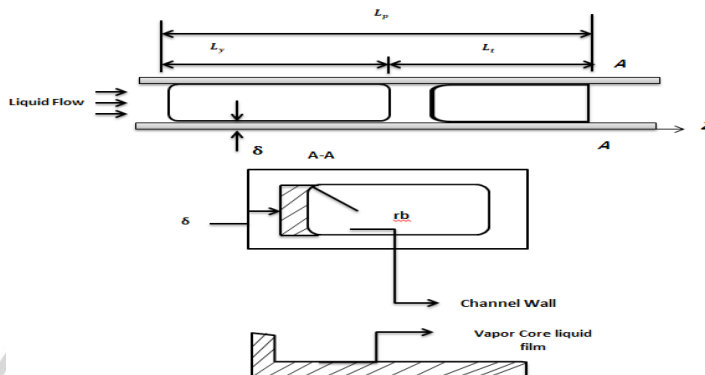


Figure 2. Illustration of the Annular-Plug Flow Configuration with Uniform Core Conditions

Figure 2 shows the geometry of the annular-plug flow, and it was assumed that the heart is homogeneous. Plug flow is an oscillatory and unsteady flow, but based on the periodic properties of this flow, a steady-state model can be derived. Inside the plugs, secondary movement of vapour and liquid may occur as a result of the disturbances that each of them forms as a result of the interaction of each with the other when bubbles are created [11]. Pressure and temperature are the main controls of flow in the main direction of the current; as a result, this effect can be neglected on the assumption that its effect on the temperature and pressure fields is negligible [33]. However, this effect was neglected in the current study, as the vapour-liquid interface was smooth, which is what previous research on flow patterns in microchannels has shown.

9.2 Homogeneous bubble flow analysis in the absence of a liquid layer

Another method used to calculate the local pressure of the flow is the homogeneous flow model used by Chen [22]. The slowly moving fluid film can be ignored, and the flow assumed to be homogeneous. This indicates that the model gives uniform velocities for vapour and liquid. This leads to a great simplification in mathematical treatments [2, 34]. This model is illustrated in Figure 3. In the plug flow model, the velocity of the liquid and vapour plugs is the

same at the core. A simplified case of the current plug flow model represents the homogeneous flow model when the liquid film on the wall is small.

The following relationship expresses the pressure gradient in the channel:

$$-\frac{dp}{dz} = \frac{d}{dz}(\rho_{tp} U^2) - f_{tp} \frac{2G^2}{\rho_{tp} D_h} \quad (11)$$

Where the second term represents the pressure drop due to friction and the first term represents the acceleration contribution, G is the mass flow rate, D_h is the cross-sectional area of the channel with hydraulic diameter, U is the velocity of the two phases to be homogeneous. In order to calculate the homogeneous density of the vapor-liquid mixture ρ_{tp} , the following relationship is used:

$$\frac{1}{\rho_{tp}} = \frac{(1-x)}{\rho_l} + \frac{x}{\rho_v} \quad (12)$$

Where P_v vapor density, and P_l liquid density.

To solve the basic equations (10 and 11), two complementary relationships must exist. The most important property of the two-phase microchannel flow is the local pressure property of the fluid. A large number of experimental coefficients [20] are needed to calculate the heat transfer coefficient and friction coefficients in the two-phase flow. A combination of empirical relationships and heat transfer coefficients is required to predict the thermal properties of two-phase flow in microchannels. These properties may undergo significant changes due to the decrease in pressure and heat transfer coefficients in the two-phase region [22, 28].

10. Emerging Trends and Advanced Topics

10.1 Use of Nanofluids and Enhanced Surfaces

The most important recent innovations in the field of heat transfer are nanofluids, because they help to improve the effectiveness of thermal systems due to their unique physical properties.

The concept of nanofluids means that there are nano suspensions present in basic liquids, and this helps in thermal conduction of basic liquids. And this technology is employed in many applications such as energy, manufacturing, and electronics. It is important in developing the efficiency of heat exchangers and cooling systems[36].

There is a study in which nanofluids containing Al_2O_3 particles were used in heat pipes, and this study was carried out at Khalifa University. The most important thing we showed was the improvement in thermal performance[37].

In order to develop nanofluid stability and prevent particle agglomeration, techniques such as ultrasonic stimulation are employed, which improves the thermal performance of thermal applications[38].

10.2 Smart Microchannel Designs and Flow Control

One of the recent innovations in the field of controlling the flows inside the microwave channels is the use of smart micro channels, which allows improving the efficiency in various applications[39].

There are many applications in which smart microchannels are employed, such as environmental systems, medical devices, and sensors for researching precise and active flow control. The most important elements used in the design are the employment of shape memory elements (SMA) and used in the production of coils to meet the changes in temperature, and this improves the distribution of heat inside the channel. The results show that the use of these materials improves heat transfer and reduces energy consumption.

Despite the advantages of these channels, there are still problems related to the establishment of manufacturing and cost, so there is a need for many researches regarding this topic[40].

11. Challenges and Future Research Directions

10.1 Gaps in Current Knowledge

Despite significant progress in understanding flow and heat transfer in microchannels, there are still many gaps in this field, namely the development and improvement of thermal systems' performance and increased applications. Current prediction models have been inaccurate in representing the two-phase behavior within microchannels, especially when there are differences in the channel shapes and fluids used. Most experimental data used specific fluids, such as FC-84 and R-113. This raises many questions about the feasibility of using other fluids.

Due to the lack of experimental data, particularly those that consider the effects of surface properties and flow confinement at the microscopic level, the heat transfer coefficients between nuclear boiling and forced boiling in microchannels remain unknown.

The most important finding of these studies is that the use of nanofluids has been significant in improving heat transfer. However, their precise operating principle in microchannels remains unknown, in addition to the significant discrepancy in experimental results. On the other hand, flow instability under conditions of high heat flux and high thermal load is not yet fully understood, which negatively impacts the system's accuracy. Furthermore, experimental data required precise,

localized measurements of wall temperature and dynamic bubble behavior. This poses a challenge in providing accurate numerical results. Finally, recent studies have not addressed the problem of inhomogeneous heat flux distribution during the transition from a single channel to multiple channels. This calls for the development of experimental studies, the discovery of new materials and manufacturing methods, and the creation of more general models to support and develop future applications for microchannels.

10.2 Recommendations for Future Work

Future research proposals can be made to enhance understanding of the heat transfer mechanism in microchannels and develop their work. These include:

- Improving more general prediction models: Models must be designed to take into account the effects of surface roughness, surface properties, and fluid variations.
- Developing accurate measurement methods: Highly accurate thermal measurement methods must be developed that are capable of detecting local variations in wall temperature, bubble activity, and vapor quality in order to strengthen experimental and numerical results.
- Analyzing the impact of changing thermal loads: It is recommended to conduct experiments to understand bubble behavior under conditions of sudden changes in heat flux. This includes analyzing patterns of instability and how they affect heat transfer, its efficiency, and system stability.
- Possibility of using new fluids: Environmentally friendly fluids suitable for microchannels, such as nanofluids or fluids with a lower environmental impact, can be used.

Focusing on these points ensures that knowledge gaps are bridged, which will lead to the development of highly efficient cooling systems based on the microchannel boiling process.

12- Conclusion

From previous studies, it can be said that the flow system during the boiling process inside small channels is classified into:

1. Confined bubbles
2. Plug flow
3. Annular flow

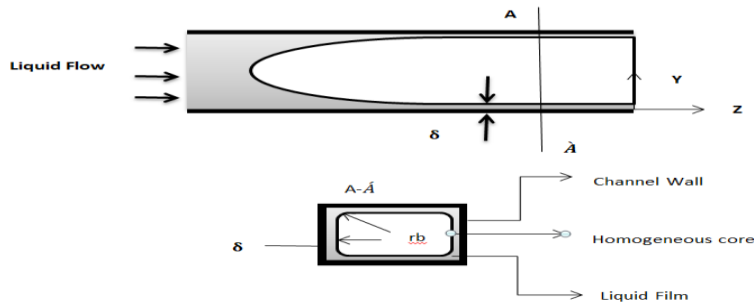


Figure 3 Bubble-mass flow model assuming homogeneous core

This is mainly based on the length of the bubble. An annular-plug model was proposed in order to know the pressure loss and heat transfer characteristics based on the prevailing flow patterns in microchannels. In order to obtain a correlation method, the empirical relationships were applied with the homogeneous flow model in microchannels. Boiling flow in microchannels is also an efficient way to absorb heat from heat sinks. Many models have been presented in the past years by researchers, and these models differed based on the applications in which they were used .

In addition to the results obtained, a comparison can be made between the studies that were discussed. The table below shows a comparison between the studies conducted by the researchers.

Table 2 Comprehending between Working fluid used

Researcher's name	Working fluid used	Channel shape	Channel dimensions	The results obtained
Tuckerman & Pease [52]	Water	fine, parallel channels	Display from 10-500μm	Single phase flow was used and the removed heat flux was 790
Wu & Cheng [53]	Water	circular tube	Diameter 2.98mm	They found that when temperatures rise, convective boiling is dominant, and vice versa, when temperatures fall, nuclear boiling is dominant.
Jacob & Thome [54]	Refrigerants	A diverse channel		They reached several conclusions, the most important of which are: 1. The primary mechanism of heat transfer is the evaporation of a liquid film from the channel walls. 2. They proposed a bubble-ring

				flow model.
Hetsroni et al. [55]	Water	Multiple accurate channels		There was difficulty in accurate prediction as well as irregular distribution of heat.
Zhang et al. [56]	Water	Glass-silicone channels	$60-30\mu\text{m}$	In order to predict the temperature and pressure, they developed a loop model of flow, and the experimental results were in good agreement with the model.
Qu & Mudawar [58]	water	rectangular channels	$713 \times 231\mu\text{m}$	They established relationships that explain how pressure drop occurs in heat transfer and also improved the model to show the importance of the liquid film.
Kandlikar [59]	Water	narrow channels		In high temperature fluxes, convective boiling is dominant and explain the relationships related to microchannels.

From a review of the table above, the following conclusions can be drawn:

1. Microscopic forces are of great importance in removing heat flux. In the study conducted by Tuckerman & Pease in 1981, a heat flux of 790 W/cm^2 was removed, and the working fluid used was water.
2. The study conducted by Wu & Cheng in 2003 showed that nucleation boiling is dominant at low heat fluxes. However, at high heat fluxes, convection boiling is dominant. This demonstrates the importance of wall temperature in the heat transfer mechanism.
3. The results of Qu & Mudawar in 2006 showed that heat transfer in rectangular microchannels depends on a key component: the thin fluid film on the channel walls.
4. Kandlikar (2006, 2010) reached almost the same results as Wu & Cheng, because as the heat flux increases, convection boiling is dominant.
5. Jacob & Thome (2004) demonstrated that the primary mechanism is liquid film evaporation, supporting the bubble-ring flow model.
6. The non-uniform temperature distribution leads to difficulty in temperature distribution, as demonstrated by Hetsroni et al. (2005)
7. Zhang et al. (2006) demonstrated that using a controlled ring flow model leads to consistent agreement between theoretical and experimental results.

Finally, it can be concluded that the geometric shape has a significant effect, as do the operating conditions. All of these influence heat transfer. Most studies have shown that thermal efficiency can be based on the liquid film on the walls. To

cover different areas, further experiments are needed to accurately determine the details.

13 –References

1. Edel Z J, and Mukherjee A (2011). Experimental investigation of vapor bubble growth during flow boiling in a microchannel, International Journal of Multiphase Flow, vol 37(10), 1257–1265.
2. Awad M M (2013). Comments on “boiling heat transfer in rectangular microchannels with reentrant cavities”, International Journal of Heat and Mass Transfer, vol 62, 541–542.
3. Shkarah A J, Sulaiman M Y B et al, (2013). Two-phase flow in micro-channel heat sink review paper, The International Review of Mechanical Engineering (IREME), vol 7(1), 231–237.
4. Agostini B et al. (2008). High heat flux flow boiling in silicon multi-microchannels–Part I: heat transfer characteristics of refrigerant R236fa, International Journal of Heat and Mass Transfer, vol 51(21–22), 5400–5414.
5. Shkarah A J, Sulaiman M Y b et al. (2012). Numerical analysis of two phase flow heat transfer in rectangular micro channel heat sink, Archives Des Sciences, vol 65(7), 602–613.
6. Barber J et al. (2009). Hydrodynamics and heat transfer during flow boiling instabilities in a single microchannel, Applied Thermal Engineering, vol 29(7), 1299–1308.
7. Huh C, and Kim M H (2006). An experimental investigation of flow boiling in an asymmetrically heated rectangular microchannel, Experimental Thermal and Fluid Science, vol 30(8), 775–784.
8. Harirchian T, and Garimella S V (2010). A comprehensive flow regime map for microchannel flow boiling with quantitative transition criteria, International Journal of Heat and Mass Transfer, vol 53(13–14), 2694–2702.
9. Harirchian T, and Garimella S V (2012). Flow regime-based modeling of heat transfer and pressure drop in microchannel flow boiling, International Journal of Heat and Mass Transfer, vol 55(4), 1246–1260.
10. Haynes B S, and Fletcher D F (2003). Subcooled flow boiling heat transfer in narrow passages, International Journal of Heat and Mass Transfer, vol 46(19), 3673–3682.

11. Hsieh S S, and Lin C Y (2012). Correlation of critical heat flux and two-phase friction factor for subcooled convective boiling in structured surface microchannels, *International Journal of Heat and Mass Transfer*, vol 55(1-3), 32-42.
12. Chen, R., & Garimella, S. (2023). Effect of microchannel geometry on two-phase heat transfer. *International Journal of Heat and Fluid Flow*, 104, 109184. <https://doi.org/10.1016/j.ijheatfluidflow.2023.109184>
13. Ibrahim, Z. A., Mansour, M. M., Lafta, A. M., & Uгла, A. A. (2024). Numerical investigation to evaluate the extrusion process of power cable designed by CFD software. *International Review of Mechanical Engineering*, 18(8), 384. <https://doi.org/10.15866/ireme.v18i8.24443>
14. Kandlikar, S. G. (2019). Heat transfer mechanisms during flow boiling in microchannels. *Heat Transfer Engineering*, 40(15-16), 1235-1249. <https://doi.org/10.1080/01457632.2019.1568887>
15. Lafta, A. M., Mansour, M. M., & Hamood, H. M. (2025). Numerical investigation of performance study of a solar stepped still using desalination system with cooling. *AIP Conference Proceedings*, 3303, 060011. <https://doi.org/10.1063/5.0263005>
16. Li, X., & Wu, Z. (2022). Experimental study of flow boiling in microchannels with different cross-sections. *Experimental Thermal and Fluid Science*, 132, 110560. <https://doi.org/10.1016/j.expthermflusci.2022.110560>
17. Mansour, M., & Al-hamdani, K. (2024). Key performance indicators for evaluating the efficiency of production processes in food industry. *Passer Journal of Basic and Applied Sciences*, 6(2), 494-504. <https://doi.org/10.24271/psr.2024.450557.1555>
18. Mansour, M. M., & Doos, Q. M. (2025). Developing expert system for defects diagnostic for specific oil refinery pipelines via using artificial neural network. *AIP Conference Proceedings*, 3303, 060010. <https://doi.org/10.1063/5.0261530>
19. Mansour, M. M., Erabee, I. K., & Lafta, A. M. (2024). Comprehensive analysis of water-based emulsion drilling fluids in GHARRAF oil field in southern Iraq: Properties, specifications, and practical applications. *International Journal of Computational Methods*

- and Experimental Measurements, 12(3), 297–307.
<https://doi.org/10.18280/ijcmem.120310>
20. Mukherjee, A., & Kandlikar, S. G. (2021). Numerical and experimental study of boiling in trapezoidal microchannels. *International Journal of Heat and Mass Transfer*, 176, 121403.
<https://doi.org/10.1016/j.ijheatmasstransfer.2021.121403>
 21. Thome, J. R., & Consolini, L. (2020). Boiling heat transfer in microchannels: A review of experimental and modeling approaches. *International Journal of Multiphase Flow*, 126, 103234.
<https://doi.org/10.1016/j.ijmultiphaseflow.2020.103234>
 22. Huh C, Kim J et al. (2007). Flow pattern transition instability during flow boiling in a single microchannel, *International Journal of Heat and Mass Transfer*, vol 50(5–6) 1049–1060.
 23. Sobierska E et al. (2006). Experimental results of flow boiling of water in a vertical microchannel, *Experimental Thermal and Fluid Science*, vol 31(2), 111–119.
 24. Wu H Y, and Cheng P (2003). Liquid/two-phase/vapor alternating flow during boiling in microchannels at high heat flux, *International Communications in Heat and Mass Transfer*, vol 30(3), 295–302.
 25. Kandlikar S G (2010). Scale effects on flow boiling heat transfer in microchannels: a fundamental perspective, *International Journal of Thermal Sciences*, vol 49(7), 1073–1085.
 26. Sarangi R K, Bhattacharya A et al. (2009). Numerical modelling of boiling heat transfer in microchannels, *Applied Thermal Engineering*, vol 29(2–3), 300–309.
 27. Barber J et al (2010). Bubble confinement in flow boiling of FC-72 in a “rectangular” microchannel of high aspect ratio, *Experimental Thermal and Fluid Science*, vol 34(8), 1375–1388.
 28. Choi C et al (2011). Flow boiling behaviors in hydrophilic and hydrophobic microchannels, *Experimental Thermal and Fluid Science*, vol 35(5), 816–824.
 29. Kandlikar S G (2006). Nucleation characteristics and stability considerations during flow boiling in microchannels, *Experimental Thermal and Fluid Science*, vol 30(5), 441–447.

30. Kuo C J, and Peles Y (2009). Pressure effects on flow boiling instabilities in parallel microchannels, *International Journal of Heat and Mass Transfer*, vol 52(1-2), 271-280.
31. Wang G, Cheng P et al. (2008). Effects of inlet/outlet configurations on flow boiling instability in parallel micro channels, *International Journal of Heat and Mass Transfer*, vol 51(9-10), 2267-2281.
32. Chen T, and Garimella S V (2011). Local heat transfer distribution and effect of instabilities during flow boiling in a silicon microchannel heat sink, *International Journal of Heat and Mass Transfer*, vol 54(15-16), 3179-3190.
33. Lee P S, and Garimella S V (2008). Saturated flow boiling heat transfer and pressure drop in silicon microchannel arrays, *International Journal of Heat and Mass Transfer*, vol 51(3-4), 789-806.
34. Liu Y, Fletcher D F et al. (2013). On the importance of upstream compressibility in microchannel boiling heat transfer, *International Journal of Heat and Mass Transfer*, vol 58(1-2), 503-512.
35. Wu H Y, and Cheng P (2003). Visualization and measurements of periodic boiling in silicon microchannels, *International Journal of Heat and Mass Transfer*, vol 46(14), 2603-2614.
36. Qu W et al. (2006). Experimental and computational investigation of flow development and pressure drop in a rectangular micro-channel, *Journal of Electronic Packaging*, vol 128(1), 1-9.
37. Lee W, Son G et al. (2012). Direct numerical simulation of flow boiling in a finned microchannel, *International Communications in Heat and Mass Transfer*, vol 39(9), 1460-1466.
38. Celata G P et al. (2010). Heat transfer characteristics of flow boiling in a single horizontal microchannel, *International Journal of Thermal Sciences*, vol 49(7), 1086-1094.
39. Lee P C, Tseng F G et al. (2004). Bubble dynamics in micro channels. Part I: single microchannel, *International Journal of Heat and Mass Transfer*, vol 47(25), 5575-5589.
40. Li H Y, Tseng F G et al. (2004). Bubble dynamics in microchannels. Part II: two parallel microchannels, *International Journal of Heat and Mass Transfer*, vol 47(25), 5591-5601.

41. Kuo C J, and Peles Y (2007). Local measurement of flow boiling in structured surface microchannels, *International Journal of Heat and Mass Transfer*, vol 50(23-24), 4513-4526.
42. Brutin D, Ajaev V S et al. (2013). Pressure drop and void fraction during flow boiling in rectangular minichannels in weightlessness, *Applied Thermal Engineering*, vol 51(1-2), 1317-1327.
43. Mosyak A, Rodes L et al. (2012). Boiling incipience in parallel micro-channels with low mass flux subcooled water flow, *International Journal of Multiphase Flow*, vol 47, 150-159.
44. Bertsch S S, Groll E A et al. (2008). Refrigerant flow boiling heat transfer in parallel microchannels as a function of local vapor quality, *International Journal of Heat and Mass Transfer*, vol 51(19-20), 4775-4787.
45. Mukherjee A, and Kandlikar S G (2009). The effect of inlet constriction on bubble growth during flow boiling in micro channels, *International Journal of Heat and Mass Transfer*, vol 52(21-22), 5204-5212.
46. Awasthi, M. K., Dutt, N., & Kumar, A. (Eds.). (2024). *Nanofluids Technology for Thermal Sciences and Engineering: Research, Development, and Applications* (1st ed.). Boca Raton: CRC Press. <https://doi.org/10.1201/9781003494454>
- 47.
48. Hassan, M. I., Alzarooni, I. A., & Shatilla, Y. (2015). The effect of water-based nanofluid incorporating Al_2O_3 nanoparticles on heat pipe performance. *Energy Procedia*, 75, 3201-3206.
49. . Awasthi, M. K., Dutt, N., & Kumar, A. (Eds.). (2024). *Nanofluids Technology for Thermal Sciences and Engineering: Research, Development, and Applications* (1st ed.). Boca Raton: CRC Press. <https://doi.org/10.1201/9781003494454>
50. Qian, J.-y., Zhang, J., Wu, Z., & Sunden, B. (2020). Special Issue: Smart Flow Control in Micro Scale. *Processes*, 8(5), 550. <https://doi.org/10.3390/pr8050550>
51. Jongmanns, M., Kaiser, B., Ruffert, C., & Langa, S. (2025). Design and characterization of a silicon MEMS microvalve for proportional flow control based on electrostatic bending actuators. *Microsystem*

- Technologies, 31(1), 55–62. <https://doi.org/10.1007/s00542-024-05684-1>
52. Tuckerman, D. B., & Pease, R. F. W. (1981). High-performance heat sinking for VLSI. *IEEE Electron Device Letters*, 2(5), 126–129. <https://doi.org/10.1109/EDL.1981.25367>
53. Wu, P., & Cheng, P. (2003). Boiling instability in parallel silicon microchannels at different heat flux. *International Journal of Heat and Mass Transfer*, 46(14), 2547–2556. [https://doi.org/10.1016/S0017-9310\(03\)00034-2](https://doi.org/10.1016/S0017-9310(03)00034-2)
54. Qu, W., & Mudawar, I. (2006). Flow boiling heat transfer in two-phase micro-channel heat sinks—II. Heat flux partitioning model. *International Journal of Heat and Mass Transfer*, 49(17–18), 3449–3461. <https://doi.org/10.1016/j.ijheatmasstransfer.2006.01.040>
55. Kandlikar, S. G. (2006). Fundamental issues related to flow boiling in minichannels and microchannels. *Experimental Thermal and Fluid Science*, 30(5), 441–447. <https://doi.org/10.1016/j.expthermflusci.2006.03.004>
56. Kandlikar, S. G. (2010). Scale effects on flow boiling heat transfer in microchannels: A fundamental perspective. *International Journal of Thermal Sciences*, 49(7), 1073–1085. <https://doi.org/10.1016/j.ijthermalsci.2009.09.012>
57. Jacob, M., & Thome, J. R. (2004). Evaporation of microchannels with bubble-ring flow patterns. *Journal of Heat Transfer*, 126(4), 636–643. <https://doi.org/10.1115/1.1751180>
58. Hetsroni, G., Mosyak, A., Pogrebnyak, E., & Yarin, L. P. (2005). Heat transfer in micro-channels: Comparison of experiments with theory and numerical results. *International Journal of Heat and Mass Transfer*, 48(25–26), 5580–5601. <https://doi.org/10.1016/j.ijheatmasstransfer.2005.05.014>
59. Zhang, W., Hibiki, T., & Mishima, K. (2006). Correlation for flow boiling heat transfer in mini-channels. *International Journal of Heat and Mass Transfer*, 49(19–20), 3313–3326. <https://doi.org/10.1016/j.ijheatmasstransfer.2006.03.024>

Empowering Students through CDA: Teaching Critical Thinking via Discourse Analysis

تمكين الطلبة من خلال تحليل الخطاب النقدي: تعليم التفكير النقدي عبر تحليل الخطاب

Asst Dr.Ahlam Abid Fayadh Al.Khateeb

م.د. أحلام عبد فياض الخطيب

st.tu.edu.iq@٢٤ahlam.a.f.

مديرية تربية الانبار/قسم تربية الفلوجة/اعدادية الفلوجة للبنات

Abstract

This article investigates how CDA can be employed as a pedagogical tool to enable students and assist them in skills of critical thinking. By learning how language makes up social reality and power, students are able to challenge assumed meaning in texts. Based on Fairclough's theory of discourse as social practice and Jeffries' conceptual functions, this paper suggests that bringing CDA to the field of language education will raise ideologically alert readers, better interpreters, transform students from passive recipients into reflective participants in a world of discourse.

Introduction

Critical thinking as a capability necessary to help us use our minds in order to clearly and rationally understand, think and respond to ideas has been considered a key competence of contemporary education. Language, being the main vehicle of knowledge, contains unfathomable beliefs that seem to affect people's view of reality. hence to teach students to think critically about language is also to make them intellectually powerful. CDA as a beneficial tool can do that. It considers the ways power and inequality can be replicated or subverted through language. Training students in CDA brings them from an awareness of how meaning is produced in a text per se to the point where they understand how discourse objectifies authority, ideology and...yes, even casual thinking.

Theoretical Background

In Fairclough's (1992); van Dijk (1998) and Jeffries (2010) form of CDA, language is seen as a social practice reflecting on (as well as having an effect upon) power relations.' While Fairclough emphasizes the dialectical relation

between discourse and society, or van Dijk believes in how ideological structures are reproduced through cognitive models of discourse. Jeffries on the other hand also provides analysis toolkits which make CDA less mysterious to learn in classroom. Using CDA in education.... it adheres to the principles of critical pedagogy (Freire, 1970), which demand that students should gain awareness about oppression and social inequality through introspection and discussion. In this sense, CDA is the connection point between linguistic awareness and social accountability.

CDA in the Classroom

CDA can be used in early level classroom teaching quite effectively. Teachers can offer real-life texts, such as news articles, advertisements or political speeches, and direct students to analyze how language choices expose hidden power dynamics. For example, one could analyze a news report about migration that would encourage pupils to discover labeling practices ('illegal immigrants' and 'refugees') and think of ways in which these lexical choices affect public opinion (and vice versa). Analyzing gendered language in advertisements enables students to identify how use of language perpetuates biases. These are the things that make them question whether language is 'neutral' or not, think about ideology and construct their own interpretations. The role of the teacher will move beyond being a disseminator of knowledge to one that supports critical inquiry: encouraging an interactive and reflective method of learning.

Discussion and Implications

Justification of the use of CDA as a teaching tool There are several pedagogical benefits deriving from CDA. The first is the notion of critical language awareness, which enables students to recognise that discourse constructs knowledge and identity. Secondly, it contributes to empowerment as learners become able to respond critically and develop their own informed views. CDA also contributes to social action, witnessing or supporting students who act through language reflexively on their ideas of what is just and unjust in society. The way CDA is taught in EFL or other educational setting does not depend on a high degree of linguistic knowledge but rather on personal interest and introspection. protobuf: What Is CDA? The teaching of CDA ... 1.3. The recognition that texts are ideological artefacts as opposed to neutral representatives of reality is one indicator of students collaborating knowledge.

Conclusion

CDA is not just a linguistic methodology, it's an educational ethos which fosters autonomy, reflection and social consciousness. they expose the connections between language and power, enable students to think critically, act responsibly, and speak ethically. CDA may thus be associated with language teaching and learning as a transformative action among the powerful in society, however is introduced through small actions of analysis and interpretation by pupils in the classroom, signalling how CDA can act dynamically between words and world" (Fairclough, 1992:79).

References

- Fairclough, N. (1992). *Discourse and Social Change*. Polity Press.
- Fairclough, N. (2010). *Critical Discourse Analysis: The Critical Study of Language*. Routledge.
- Freire, P. (1970). *Pedagogy of the Oppressed*. Continuum.
- Jeffries, L. (2010). *Critical Stylistics: The Power of English*. Palgrave Macmillan.
- van Dijk, T. A. (1998). *Ideology: A Multidisciplinary Approach*. Sage.
- Wallace, C. (1999). *Critical Language Awareness in the Classroom*. In *Language Awareness*, 8(2).

Investigating the impact of auditor's opinion on auditor change with the moderating role of ownership structure in the Iraqi Stock Exchange

Mohammadreza Mehrabanpour, PhD, and karrar hadi

Department of Accounting and Finance,

Faculty of management and accounting,

University of Tehran, Farabi Campus, Iran

Abstract

The ownership structure of companies plays an important role in determining the auditor's opinion and auditor change. Examining the impact of this structure on audit performance and auditor selection in this context can lead to a deeper understanding of the complex relationships governing auditing and also help develop auditing theory. In this context, there are numerous studies and experiments, but many of them have so far examined the effect of ownership composition on these issues and have focused especially on managerial ownership. These studies show that a correct ownership structure can not only help managers to best meet shareholder goals, but also try to reduce agency costs. The results showed that there is a significant relationship between auditor opinion and auditor change. Also, ownership structure, ownership concentration, institutional ownership moderate the relationship between auditor opinion and auditor change

Keywords: Auditor opinion, Auditor change, Ownership structure, Iraqi Stock Exchange

1. Introduction

Independent auditing is a very crucial mechanism in the field of corporate governance to ensure the quality and reliability of accounting information of companies that are traded on the stock exchange. In fact, auditing firms accepted by the Securities Exchange Organization are responsible for conducting independent audits of companies traded on the stock exchange. Auditors play a very important role in assessing the financial statements of listed companies using accounting standards (Nagari and Noriatno, 2022). Audit work on financial statements leads to a valid audit report (opinion) on the compliance of the audited financial statements with standards and laws (Andreas and Savitri, 2019).

Auditors' opinions not only reflect the quality of accounting information, but also inform the operating decisions of listed companies and investment decisions for investors. The basic principles for assessing whether auditors are performing their duties properly depend on whether audit opinions truly reflect the quality of accounting information.

Considering that the auditor's report on financial statements and other financial information is considered as one of the vital tools to ensure the reliability of corporate information. Independent auditors, by evaluating financial statements and other financial information, extract errors from financial information and ensure that corporate information is transparent and reliable. This practice increases transparency and confidence in corporate information over time (Dehghan, 2018). Independent auditors are expected to play a monitoring role in maintaining the credibility of financial reports, limiting earnings management, and reducing information asymmetry between managers and external shareholders. It is necessary for the auditor's opinion to provide a level of assurance that the financial reports accurately reflect the financial activities of the company. Therefore, the auditor's report is a potential method to confirm the availability of financial information. Audit opinions are divided into two types: qualified and unqualified. Qualified opinions are issued when a financial report is accurate and free of measurable errors and inconsistencies. Adverse audit opinions are issued when audit firms identify problems within financial reporting. Auditors issue an adverse audit opinion to inform companies of any suspected accounting errors or deficiencies identified in the reports. Disclosure of suspicious accounting may result from agency problems, which involve conflicts of interest between managers and their shareholders. According to agency theory, agency problems arise from the difference between the interests of shareholders and managers. The interests of shareholders should be of higher importance because the objectives of the company should be in line with the interests of shareholders. Agency theory suggests that the separation of ownership and control can create a difference in the interests of owners and managers (Al-Kilani et al., 2019).

The presence of auditors and their credibility for the financial statements of business entities, as a fundamental component, greatly strengthens the trust of shareholders and investors. In this process, financial information is carefully assessed by auditors and the auditor's statements are considered as a reliable representative of the company's financial situation. On the other hand, the information provided indicates the relationship between the auditor's modified

opinion and the change of auditor. As a result, this section analyzes the adverse opinion from the perspective of the change of auditor. The change of auditor, as a phenomenon that has led to many studies in the field of auditing in recent years, indicates the importance and position of the auditor in the reporting process. Professional authorities and experts have suggested regular changes in audit firms in order to maintain the independence of audit firms and increase the quality of work. Transparent and timely information plays an important role in optimizing corporate strategies and reducing conflicts of interest between managers and shareholders (Kuhi et al., 2023).

The type of auditor's opinion plays a fundamental role in assessing the accuracy and complete compliance with the company's laws and regulations. An unacceptable opinion indicates a violation of laws and regulations by the company and indicates an undesirable state of the financial statements. This causes company managers to make great efforts to properly implement laws and regulations in a better and more systematic way. In fact, receiving an acceptable audit report seems like a positive resume and record, and managers do their best to comply with laws and regulations. In the present study, the auditor's opinion variable has been examined as a dependent variable. In this way, this variable clearly shows the positive or negative impact of the auditor's opinion on the process of changing the auditor (Pourali, 2022).

The ownership structure is a launching pad that can also affect the optimization of the type of financing and capital structure of the unit in question in the future. Ownership structure refers to the structure of the distribution of shares among the shareholders of the company (Gikunyo Mwangi and Nasiko, 2022), (Golshwari and Badie, 2016), or the total percentage of shares held by large shareholders who own at least 5% of the shares. Large shareholders play an important role in the internal control of a company because large ownership strengthens the incentive of shareholders to monitor management actions in order to protect their investments or provides a special advantage such as the use of profit-cutting techniques to reduce rewards to other shareholders (Lee and Nguyen, 2023). Due to the lack of an effective investor protection and market mechanism to control companies, the agency problem among listed companies is more serious, especially in Iraq (Kato and Welang, 2006). Other reasons also contribute to the agency problem, such as the delay in introducing management incentive mechanisms. Also, only a few listed companies use the incentive mechanism participation (Lu and Zhang, 2011). When companies are controlled by internal

shareholders who have free and unrestricted decision-making, they make corporate decisions based on their own interests (Chen et al., 2010).

Nowadays, business companies are trying to optimize their long-term strategies strategically and based on social, political, and economic conditions and market competition. In this process, having transparent and timely information is of particular importance. Reliable and timely information not only helps business units to reduce conflicts of interest between managers and shareholders, but also has special importance for reporting financial statements. Therefore, auditing financial statements by independent auditors is considered as one of the basic requirements for companies in various stock exchanges around the world. This question brings the present study as follows: Is there a meaningful relationship between the ownership structure and the opinion of independent auditors and ultimately on the change of auditors in companies listed on the Iraqi Stock Exchange?

2. Research Method

Research Method

This study is descriptive-correlational in nature in terms of its applied purpose and considering that the current situation is described exactly.

In this study, the statistical population of companies listed on the Iraqi Stock Exchange from 2015 to 2024. To collect the information required for theoretical discussions and financial information based on the audited financial statements of the banks under study, the library method (financial information and bank data) was used. In this study, a combined regression based on panel data was used to estimate the model.

In the present study, classified and audited financial data of active companies listed on the Iraqi Stock Exchange will be used to test the research hypotheses. The statistical sample is all companies that meet the following conditions.

- The company's fiscal year ends at the end of March of each year.
- The company has not changed its fiscal year during the years 2015 to 2024.
- The necessary financial information is available to extract the required data.

Method of measuring variables:

Two characteristics of concentrated ownership firms are the largest shareholders with a high percentage of shares and shareholders from the top ten shareholders are concentrated. We use factor analysis to extract the common factor of the total percentage of shares of the top ten shareholders. Based on the common factor score after standardization, we select the 30% of the highest-scoring firms as the

high-concentration-ownership samples and the 30% with the lowest scores as the low-concentration-ownership samples. Logit logistic regression is used to test the hypotheses. The logit models are as follows:

Model 1: Modified statement

$$MAO_{i,t} = \beta_0 + \beta_1 INST_{i,t} + \beta_2 TOP_{i,t} + \beta_3 BOARD\ SIZE_{i,t} + \beta_4 IND_{i,t} + \beta_5 MEETING_{i,t} + \beta_6 LEV_{i,t} + \beta_7 ROE_{i,t} + \beta_8 GROWTH_{i,t} + \beta_9 SIZE_{i,t} + INDUSTRY + YEAR + \varepsilon_{i,t}$$

Model 2: Change of auditor

$$SWITCH_{i,t+1} = \lambda_0 + \lambda_1 MAO_{i,t} + \lambda_2 BORD\ SIZE_{i,t} + \lambda_3 IND_{i,t} + \lambda_4 MEETING_{i,t} + \lambda_5 LEV_{i,t} + \lambda_6 ROE_{i,t} + \lambda_7 GROWTH_{i,t} + \lambda_8 SIZE_{i,t} + INDUSTRY + YEAR + \varepsilon_{i,t}$$

Dependent variables:

The dependent variables are MAO and SWITCH, where MAO and SWITCH are livestock variables.

MAO (Modified Audit Opinion) is equal to 1 if the audit provides a modified opinion, otherwise MAO is equal to 0. It should be noted that the variable stated in the second model is stated as an independent variable.

SWITCH (Auditor Change) is equal to 1 if the audit changes for listed companies, otherwise SWITCH is equal to 0.

Table 1 Independent and Covariate Variables

How to collect	Variable type	Variable name	Variable symbol
Explanatory notes or interpretative report in Kodal	Independent	Percentage of stock ownership by institutional investors	Inst
Explanatory notes or interpretative report in Kodal	Independent	Percentage of shares held by the largest shareholder	Top
Interpretive report in Kodal	Controlled	Board size	Board size
Interpretive report in Kodal	Controlled	Percentage of independent (non-executive) members, as a percentage of total members.	Ind
Interpretive report in Kodal	Controlled	Number of board meetings during the year	Meeting
Statement of Financial Position	Controlled	Debt-to-asset ratio	Lev

Statement of Financial Position	Controlled	Return on equity	Roe
Statement of Financial Performance	Controlled	Sales revenue growth rate	Growth
Statement of Financial Position	Controlled	Logarithm of total assets	Size
	Controlled	Year	Year
	Controlled	Industry	Industry

In the inferential statistics section, multiple regression tests will be used to explain the relationships between variables. These tests are performed using the EVIEWS statistical software at a confidence level of 95%. To test the research hypotheses, the basic variables are first measured. The measurement of variables is done in the Excel software environment and through the functions of this software. Then, the relationships between the obtained variables are examined using regression tests.

3. Statistical data analysis

The nature of the data used in this study is of a mixed type and is such that they contain more points and concepts that can be used to extract more analyses. Mixed data, on the one hand, shows changes over time, and on the other hand, they also reflect changes within a group or individual within a cross-section. Mixed data is a set of data that includes several cross-sections and a time period. The cross-section can represent individuals, groups, firms, industries, etc. The time period can be a day, week, month, season, or year, etc.

In general, to examine composite data, we can start with the following regression equation:

$$Y_{it} = \beta X_{it} + \alpha Z_i + \varepsilon_{it}$$

The time variable is an explanatory variable that varies both across and within groups.

Z_i

: It shows the specific characteristics of each individual or group, which in fact shows intergroup heterogeneity..

It is assumed that these heterogeneities remain strong and constant over time. If the specific characteristics of each individual are visible to all individuals, then the above model can be considered as a normal linear model, but in general there are several cases that we will examine.

Aggregate regression: If the specific characteristics of each individual only include one constant term that is the same for all groups, then we will have the following equation:

$$Y_{it} = \beta X_{it} + \alpha + \varepsilon_{it}$$

This equation can be estimated using the OLS method, which will produce efficient and consistent estimates.

Fixed effects: If the characteristics of each individual are not observed but are correlated with the explanatory variable, then we will have the following equation:

$$Y_{it} = \beta X_{it} + \alpha_i + \varepsilon_{it}$$

In this case, we will have one width from the origin for each group.

Random effects: If there are no individual or cross-sectional inconsistencies observed and they are not correlated with the explanatory variable, then we will have the following equation:

$$Y_{it} = \beta X_{it} + \alpha + u_i + \varepsilon_{it}$$

The financial information required for this study was collected from companies listed on the Iraqi Stock Exchange during the period 87 to 91. This data was analyzed by eviews software and in this chapter the analyses carried out for the most important factors of the research subject are presented.

The following steps were taken to test the hypotheses of this study:

- 1- Selecting sample companies from the statistical population
- 2- Obtaining financial statements and other required information from the selected companies as a sample and extracting the required information from the financial statements of the sample companies.
- 3- Calculating the required ratios of the selected companies using Excel software

As mentioned in the study; to test the hypotheses, the Pearson correlation coefficient and the adjusted coefficient of determination are used to describe and examine the relationship between the research variables to each other, and in order to examine the extent of the explanatory power of the variables for the entire regression model. To determine the use of the regression line equation and the possibility of generalizing the sample results to the population, the significance of the correlation coefficient must be tested, which is done using the t-test. If the t calculated from the table is greater than 90 to 99 percent at a confidence level, it means that the correlation coefficient obtained is so significant that the probability

of it being due to random changes is small and its result can be generalized to the population. The statistic for this test is as follows.

$$t = r \sqrt{\frac{n-2}{1-r^2}}$$

t: test statistic

r: correlation coefficient

n: number of samples

r^2 : coefficient of determination

Panel Regression Analysis Results

Testing for the Significance of Fixed Effects

To test the significance of the alpha coefficient, we can use the t-test. This hypothesis is only for a specific group. If we want to test the group effects together, we can use the F-test. In this case, we test whether the group effects are different or the same. Thus, the hypotheses are as follows:

$$H_0 : \alpha_1 = \alpha_2 = \dots = \alpha_n = \alpha$$

$$H_1 : \alpha_i \neq \alpha_j$$

The F-statistic is used to test this hypothesis. A large F-statistic means that the null hypothesis is rejected, so the fixed effects are significant and the alphas are not the same. In other words, the differences between individuals or groups are significant.

Table 2 - Results of Limer's F-tests.

Null hypothesis (H_0)	Research Models	Statistics F-Limmer	Probability	Test Result
Combined data (width from the origins of all sections are the same.)	Model1	2/308618	000/0	H_0 It is rejected.
	Model2	2/342893	000/0	H_0 It cannot be rejected.

In fact, the null hypothesis indicates the absence of fixed effects. The value of the F statistic for all research hypotheses is large enough and their significance level

is less than 0.05, so the null hypothesis can be rejected, which means that there are fixed effects.

Therefore, to examine the first and second hypotheses of the regression, it is necessary to use cross-sectional fixed effects regression. To choose between fixed effects regression or random effects regression, the Hausman test is used. This test examines the lack of correlation between the observed explanatory variables and the specific unique random effects.

2 Hausman test

The main assumption of the random effects model is that the random effects are not correlated with the explanatory variables. The general method for this test was proposed by Hausman, which is to compare fixed and random effects estimates of coefficients. Let us first estimate the model by considering the cross-sectional random effects. Then the Hausman test is performed. Under the null hypothesis, the statistic used to test this hypothesis is the chi-square statistic with the number of degrees of freedom equal to the number of explanatory variables (K-1) minus one. If the chi-square value is small, then the null hypothesis is not rejected. That is, the hypothesis that individual effects are not correlated with the explanatory variables leads us to conclude that individual effects should be considered as random effects and not as fixed effects.

The hypotheses are as follows:

No correlation between the observed explanatory variables and the random effects: H_0

Existence of correlation between the observed explanatory variables and the random effects: H_0

Table 3 - Results of Hausman tests

(H_0)	Research Models	Statistic	Probability	Test Result
Random effects model	Model1	011666/10	0140/0	H_0 It is rejected.
	Model2	007500/12	0065/0	H_0 It cannot be rejected.

According to Table 3, because for the second hypothesis, the chi-square statistic for the above hypothesis is small, it is not in the critical region and their probability values are greater than 0.05. The null hypothesis that random effects are appropriate cannot be rejected. Therefore, the random effects model can be appropriate for them and the fixed effects model is not preferred, but for the first hypothesis, the fixed effects model is confirmed.

Unit root test in mixed data

Various tests have been presented to check the existence of a unit root in mixed data, some of which include Levine, Lin, and Jo (2002), and Brightong (2000). In general, the unit root test in mixed data is similar to univariate time series. For this purpose, consider the AT(1) process for the Y series:

$$Y_{it} = \phi_i Y_{it} + \alpha_i + \beta_i X_{it} + \gamma_i t + U_{it}$$

The cross-sectional unit root test is presented as the following hypothesis:

$$H_{I1}: \begin{cases} \phi_i = 0, i = 1, 2, \dots, n_1 \\ \phi_i < 0, i = n_1 + 1, n_1 + 2, \dots, n \end{cases}$$

Table 4-Results of stability tests

Variable type	Variable	Statistics	Probability
Dependent variable	Ownership Structure	9726/28-	0/000
Independent variables	Auditor Opinion	814/146-	0/000
	Auditor Change	1533/31-	0/000

The above results show that for all hypotheses based on LLC, there is no common unit root and the variables are stationary.

Statistical results of hypotheses

Hypothesis 1

1- .» Ownership structure moderates the relationship between auditor opinion and auditor change

Statistical model:

Information Asymmetry_{it}

$$MAO_{i,t} = \beta_0 + \beta_1 INST_{i,t} + \beta_2 TOP_{i,t} + \beta_3 BOARD\ SIZE_{i,t} + \beta_4 IND_{i,t} + \beta_5 MEETING_{i,t} + \beta_6 LEV_{i,t} + \beta_7 ROE_{i,t} + \beta_8 GROWTH_{i,t} + \beta_9 SIZE_{i,t} + INDUSTRY + YEAR + \varepsilon_{i,t}$$

The statistical hypothesis is presented as follows:

H0 There is no significant relationship between timeliness and information asymmetry in the Iraqi capital market:

H1: There is a significant relationship between timeliness and information asymmetry in the Iraqi capital market

H0: The regression coefficient of the explanatory variable is not significant

H1: The regression coefficient of the explanatory variable is significant

$$H_0: \beta_i \neq 0$$

$$H_1: \beta_i = 0$$

Table 5- Results of cross-sectional random effects regression

Information Asymmtry _{it} Information Asymmtry _{it} Information Asymmtry _{it} =				
33/937 + 0/9992* Rep_lag _{it} Rep_lag _{it}				
Variables	Estimated coefficient	Standard error	T-test statistic	T-test probability
REPLAG	/27109990	010660/0	1/420498	/97040
C	93783/33	664129/1	39375/20	/00000
Coefficient of Determination	545232/0	Akaike Criterion		751580/7
Adjusted Coefficient of Determination	287816/0	Schwartz Statistics		0333928/9
Limer F-Statistic	118095/2	Hannah Quick Criterion		267472/8
Limer F-Probability	000018/0	Durbin Watson Criterion		566815/2

According to Table 5, it can be seen that the significance level of the F statistic is less than 5 percent

(P-value > 0.05), so the opposite hypothesis of at least one of the regression coefficients being zero is confirmed and this is an indication of the significance of the regression.

Table 5 shows the results of estimating the coefficient of determination and the adjusted coefficient of determination. According to the adjusted coefficient of determination obtained from the test output, 78.28 percent of the changes in the dependent variable are explained by the independent variables in the model.

The Watson-Dorbin test is also one of the most famous tests for identifying the correlation between data series (serial correlation). In models that are subject to

autocorrelation and their Watson-Dorbin rate is different from their critical rate, the efficiency of the estimated estimate is questioned. For this purpose, the following test is performed to check the absence of autocorrelation of the data.

The Watson-Dorbin test is used to check the independence of the errors from each other. The value of the test statistic is in the range of 0 and 4, and if this statistic is in the range of 1.5 or 2.5, the test of uncorrelation between the errors is accepted, and otherwise there is a correlation between the errors.

The Watson-Dorbin statistic for this test is 2.567, which is in the acceptable range for confirming the independence of the errors. In Table 5, in the column related to regression coefficients, the regression coefficient of each explanatory variable has been calculated. If the significance level for each of the regression coefficients is less than 0.05, that regression coefficient will be meaningless. Considering that the significance level for a fixed value is $0.05 > 0.000$, the regression line has a width from the origin.

But in the case of the first hypothesis, as can be seen, according to the table above, the significance level of the test and the t-statistic are equal to (), which means that it is statistically confirmed.

Second Hypothesis

« • Ownership concentration moderates the relationship between auditor opinion and auditor change. »

Statistical Model:

$$\text{SWITCH}_{i,t+1} = \lambda_0 + \lambda_1 \text{MAO}_{i,t} + \lambda_2 \text{BORD SIZE}_{i,t} + \lambda_3 \text{IND}_{i,t} + \lambda_4 \text{MEETING}_{i,t} + \lambda_5 \text{LEV}_{i,t} + \lambda_6 \text{ROE}_{i,t} + \lambda_7 \text{GROWTH}_{i,t} + \lambda_8 \text{SIZE}_{i,t} + \text{INDUSTRY} + \text{YEAR} + \varepsilon_{it}$$

The statistical hypothesis is presented as follows:

H0: Growth opportunity does not affect the relationship between timeliness and information asymmetry:

H1: Growth opportunity does affect the relationship between timeliness and information asymmetry

$$\begin{cases} H_0 : B = 0 \\ H_1 : B \neq 0 \end{cases}$$

H0: The regression coefficient of the explanatory variable is not significant.

H1: The regression coefficient of the explanatory variable is significant

Table 6- Results of cross-sectional random effects regression

$\text{Information Asymmtry}_{it} = 33/02684 + 0/006644 \text{Rep\_lag}_{it} + 1/384322 \text{GROWOP}_{it}$				
Variables	Estimated coefficient	Standard error	T-test statistic	T-test probability
REPLAG	006644/0	010702/0	620843/0	5356/0
SWTTCH	3843221/	225760/0	7023452/	0/0730
C	02684/33	667755/0	80318/19	0000/0
Coefficient of determination	555824/0	Akaike Criterion		717092/7
Adjusted coefficient of determination	298371/0	Schwartz Statistics		016713/9
Limer F statistic	158935/2	Hannah Quick Criterion		240211/8
Limer F probability	000012/0	Durbin Watson Criterion		592013/2

According to Table 6, it can be seen that the significance level of the F statistic is less than 5 percent.

(P-value > 0.05), so the opposite hypothesis of at least one of the regression coefficients or the slope of the line being zero is confirmed and indicates that the regression is significant.

Table 6 shows the results of estimating the coefficient of determination and the adjusted coefficient of determination. According to the adjusted coefficient of determination obtained from the test output, 29.83 percent of the changes in the dependent variable are explained by the independent variables in the model.

The Durbin-Watson statistic for this test is 2.592, which is within the acceptable range for confirming the independence of errors. In the case of the second hypothesis, as can be seen, according to the table above, the significance level of the test and the t-statistic for the ownership concentration variable is equal to () and the t-statistic for the auditor's opinion variable is equal to (), which means that the significance of the ownership concentration variable is statistically confirmed, but the presence of the auditor's opinion variable is not confirmed due to its significance level exceeding 0.05. This effect became meaningless when the auditor change variable was entered. As a result, it can be said with 95%

confidence that growth opportunity has an effect on the relationship between timeliness and information asymmetry.

1. Conclusion and Suggestions

The first hypothesis of this study was as follows:

Ownership structure moderates the relationship between auditor opinion and auditor change

The significance level of the F statistic is less than 5 percent ($P\text{-value} < 0.05$), so the opposite hypothesis of at least one of the regression coefficients being zero is confirmed and it is an indication of the significance of the regression. The results show the estimated coefficient of determination and the adjusted coefficient of determination. According to the adjusted coefficient of determination obtained from the test output, 78.28 percent of the changes in the dependent variable are explained by the independent variables in the model.

The Watson-Camera test is also one of the most famous tests for identifying the correlation between data series (serial correlation). In models that are subject to autocorrelation and their Watson-Dorbin rate is different from their critical rate, the efficiency of the estimated estimate is questioned. For this purpose, the following test is performed to check the absence of autocorrelation of the data.

The Watson-Dorbin test is used to check the independence of the errors from each other. The value of the test statistic is in the range of 0 and 4, and if this statistic is in the range of 1.5 or 2.5, the test of uncorrelation between the errors is accepted, and otherwise there is a correlation between the errors.

The Watson-Dorbin statistic for this test is 2.567, which is in the acceptable range for confirming the independence of the errors.

In the case of the first hypothesis, as can be seen, according to the table above, the significance level of the test and the t-statistic is equal to (), which means that it is statistically confirmed.

In the case of the second hypothesis, as can be seen in the data analysis, the significance level of the test and the t-statistic for the ownership concentration variable is equal to () and the t-statistic for the auditor's opinion variable is equal to (), which means that the significance of the ownership concentration variable is statistically confirmed, but the presence of the auditor's opinion variable is not confirmed due to its significance level exceeding 0.05. This effect became meaningless when the auditor change variable was entered. As a result, it can be

said with 95% confidence that growth opportunity has an effect on the relationship between timeliness and information asymmetry.

As the results of the research show that companies are trying to present profits on time, this issue should be considered from two perspectives: first, when auditing companies, in order to issue reports, they should pay special attention to the risk of distorting financial statements using profit smoothing tools, and second, when developing accounting standards by the audit organization, they should take the necessary measures to minimize profit distortion tools.

According to the results obtained from testing the first main hypothesis, in general, it can be said that improving the timeliness of financial information, which leads to increased information asymmetry, can be effective in evaluating performance for investors' decisions.

According to the results of testing the second hypothesis that growth opportunities affect the relationship between timeliness and information asymmetry, this model can be suggested to investors and financial managers who are looking to invest in the stock exchange, who can achieve higher returns by using growth opportunities in their decision-making model.

Given the significant relationship between timeliness and information asymmetry, it is suggested that this feature be addressed in discussions of company valuation, along with other factors, and if listed companies disclose their financial statements at the appropriate time, investors can choose stocks of companies whose information is presented and made transparent. Also, given the confirmation of the above hypothesis, it seems that investors should place more emphasis on this issue.

Sources

- 1) [AB Saluy, N Kemalsari](#)(2024), Human Resources Perspective: Audit Fee, Internal Control, and Audit Materiality Affect Auditor Switching, on Business and ..., 2024 - wseas.com
- 2) Al-Fayoumi, N., Abuzayed, B (2010). Ownership structure and earnings management in emerging markets: The case of Jordan. International Research Journal of Finance and Economics, 38(1), 28–47. https://www.researchgate.net/publication/228642167_Ownership_Structure_and_Earnings_Management_in_Emerging_Markets_The_Case_of_Jordan
- 3) Alkilani, Saleh Zaid, Wan Nordin Wan Hussin, Basariah Salim. 2019, Impact of Ownership Characteristics on Modified Audit Opinion in

- Jordan, International Journal of Accounting, Finance and Risk Management, 4, (3), pp. 71-83.
- 4) Andreas, & Savitri, E. (2019). Auditor Switching Behavior In LQ45 Companies In Indonesia. International Journal Of Scientific & Technology Research, 8(5), 3-8.
 - 5) Angelia, S; Mawardi, R. (2021). The Impact of Financial Distress, Corporate Governance, and Auditor Switching on Audit Delay, J. Fin. Bank. Review, 6(2), 108 – 117.
 - 6) Blay, A. D., & Geiger, M. A. (2001). Market Expectations for First-Time Going-Concern Recipients. Journal of Accounting, Auditing and Finance, 16(3), 209-226.
 - 7) CAREY, PETER. J., GEIGER, MARSHALL. A., & O'CONNELL, BRENDAN. T. (2008). Costs associated with going-concern-modified audit opinions: An analysis of the Australian audit market. Abacus, 44(1), 61-81.
 - 8) Chen, F., Peng, S., Xue, S., Yang, Z., & Ye, F. (2015). Do audit clients successfully engage in opinion shopping? Partner-level evidence. Journal of Accounting Research, 54(1) ,, 79-112.
 - 9) Chen, J. J., Liu, X., & Li, W. (2010). The effect of insider control and global benchmarks on Chinese executive compensation. Corporate Governance: An International Review, 18, 107-123.
 - 10) DeFond, M. L., Wong, T. J., & Li, S. (2000). The impact of improved auditor independence on audit market concentration in China. Journal of Accounting and Economics, 28(3), 269-305.
 - 11) DR Utami, E Evana (2020), The Influence of Audit Opinion and Managerial Ownership on Income Smoothing in Banking Companies., International Research Journal of ..., 2020 - search.ebscohost.com
 - 12) [G Ahmad, F Hayat](#) (2023), Corporate social responsibility spending and earnings management: The moderating effect of ownership structure, Journal of Cleaner ..., 2023 - Elsevier
 - 13) Geiger, M. A., & Kumas, A. (2018). Anticipation and reaction to going-concern modified audit opinions by sophisticated investors. International Journal of Auditing, 22(3), 522-535. <https://doi.org/10.1111/ijau.12135>
 - 14) Gibson Munisi, 2023, Ownership structure and audit fees: Evidence from Sub-Saharan Africa, Accounting, 9, (1), 55-66.

- 15) [H Al Lawati](#), [Z Sanad](#) (2023), Ownership concentration and audit actions, Administrative Sciences, 2023 - mdpi.com
- 16) Handoko, B. L., & Haryanto, F. (2019). Effect of Audit Opinion, Company Size, Financial Distress, and Return on Assets on Auditor Switching. International Journal of Innovative Technology and Exploring Engineering, 9, (2), 4249-4254.
- 17) Healy, P. M., & Wahlen, J. M. (1999). A review of the earnings management literature and its implications for standard setting. Accounting Horizons, 13, 365-383.
- 18) IA Alisa, IAR Devi(2019), The effect of audit opinion, change of management, financial distress and size of a public accounting firm on auditor switching, Jurnal Akuntansi ..., 2019 - pdfs.semanticscholar.org
- 19) K. Hung Chan, Kenny Z. Lin, and Fang Zhang, 2007, Association between Changes in Corporate Ownership and Changes in Auditor Quality in a Transitional Economy, journal of international accounting research, 6, (1), 19-36.
- 20) Kato, T., & Long, C. (2006). Executive Turnover and Firm Performance in China. The American Economic Review, 96, 363-367.
- 21) Khalil, samer K. Jeffery R. Cohen, Gregory M. Trompeter. 2011, Auditor Resignation and Firm ownership structure. Accounting Horizons, 25, (4), 703-727
- 22) Lestari, A. Z., Bernawati, Y., & Wardhana, R. (2020). The Effect of Financial Distress, Management Replacement, Audit Opinion, Institutional Ownership, and Company Size of Auditor Switching (Study of Manufacturing Companies Listed on Indonesia Stock Exchange 2011-2018). Proceedings of the 5th NA International Conference on Industrial Engineering and Operations Management, 614-621.
- 23) Lin Z.J. and Liu, M. (2009), The determinants of auditor switching from the perspective of corporate governance in China. Corporate Governance: An International Review. PP. 476-491

- 24) [M Hu](#), A Muhammad(2022), Ownership concentration, modified audit opinion, and auditor switch: New evidence and method, The North American Journal of Economics ..., 2022 - Elsevier
- 25) Nagari, Y. A., & Nuryatno, M. (2022). The Role of Audit Quality as Moderating Factors Influencing the Timeliness of Financial Reporting. BIRCI JOURNAL: Budapest International Research and Critics Institute Journal, 5(3), 23280–23293.
- 26) Newton, N. J., Persellin, J., Wang, D., & Wilkins, M. S. (2016). Internal control opinion shopping and audit market competition. Accounting Review., 91(2), 603–623.
- 27) Nguyen, H. A., Le, L. Q., (2021). Ownership structure and earnings management: Empirical evidence from Vietnam (Vol. 8(1)). Cogent Business and Management. <https://dx.doi.org/10.1515/remav2020-0014>
- 28) Pei, D., & Hamill, P. A. (2013). Do modified audit opinions for Shanghai listed firms convey heterogeneous information? Journal of International Accounting, Auditing and Taxation, 22(1), 1–11. <https://doi.org/10.1016/j.intaccaudtax.2013.02.004>
- 29) ratiwi, P. M., Mashuri, A. (2022). Financial Distress Memoderasi Hunungan Antara Opini Audit dan Audit Delay Terhadap Auditor Switching. Syntax Idea, 4(8.5.2017), 2003–2005.
- 30) [S Darmadi](#) (2016), Ownership concentration, family control, and auditor choice: Evidence from an emerging market, Asian Review of Accounting, 2016 - emerald.com
- 31) Silva, A., Sancovschi, M., (2017). Market reaction to the goingconcern modified audit opinions of public companies after the IFRS adoption. Working Paper No. 001-2017, Rio de Janeiro Federal University Department of Accounting. <https://doi.org/10.2139/ssrn.3388031>
- 32) Stevani, C., & Siagian, V. (2020). Pengaruh Audit Delay, Audit Fee, dan Ukuran Perusahaan Terhadap Auditor Switching (Studi Pada Perusahaan Sektor Industri Barang Konsumsi Terdaftar di BEI 2016-2019). Jurnal Ekonomis, 13(3), 55–66. <https://jurnal.unai.edu/index.php/jeko/article/view/2394/1755>
- 33) Susanto, Y. K. (2018). Auditor Switching: Management Turnover, Qualified Opinion, Audit Delay, Financial Distress. International Journal of Business, Economics, and Law, 15(5), 125–132.

- 34) Swandewi, N. L. M. A., & Badera, I. D. N. (2021). The Effect of Audit Opinion, Audit Delay, and Return on Assets on Auditor Switching (Empirical Study on Mining Companies Listed on the IDX 2015-2019 Period). *American Journal of Humanities and Social Sciences Research*, 5(1), 593-600.
 - 35) Tanui, C. K. (2010). The effect of modified audit opinions on share prices for companies quoted at the Nairobi Stock Exchange [Unpublished master's thesis]. University of Nairobi
 - 36) Tran, Q. T. (2020). Ownership structure and demand for independent directors: Evidence from an emerging market. *Journal of Economics and Development*, 22 (2), 335-342. <https://doi.org/10.1108/JED-03-2020-0022>
 - 37) UP Putra, [A Susbiyani](#) (2024), Analysis of The Factors That Influence Auditor Switching in Bank Companies Listed on The Indonesian Stock Exchange in 2017-2021. *West Science Journal ...*, 2024 - wsj.westscience-press.com
 - 38) [V Siagian](#) (2023), Auditor's Reputation and Auditor's Opinion on Stock Prices: Evidence from Indonesia's Main Board Index, *The Indonesian Accounting Review*, 2023
- 1 - inkubator-bisnis.perbanas.ac.id - 1 ضميمه
- 39) Widajantie, T. D., & Dewi, A. P. (2020). Pengaruh Ukuran KAP, Opini Audit, Audit Delay, Financial Distress, dan Pergantian Manajemen terhadap Voluntary Auditor Switching. *Liability*, 2(2), 19-52.
 - 40) Widnyani, N. L. E. D., & Muliarta, K. (2018). Pengaruh Opini Audit, Audit Fee, Reputasi KAP, dan Ukuran Perusahaan Klien Terhadap Auditor Switching. *EJurnal Akuntansi Universitas Udayana*, 23(2), 1119-1145. <https://ojs.unud.ac.id/index.php/Akuntansi/article/view/36967>

Modeling Factors Determining Tone and Readability of Financial Reporting Based on Corporate Governance Components and Corporate Strategies On the Iraqi Stock Exchange (2015-2024)

**Mohammadreza Mehrabanpour , PhD,
and ghufran Ahmed**

**Department of Accounting and Finance,
Faculty of management and accounting,
University of Tehran, Farabi Campus, Iran**

Abstract

The core objective of this study was to model the factors that determine the tone and readability of financial reporting based on corporate governance components and corporate strategies in Iraq Stock Exchange. In this study, corporate governance components (e.g., managerial ownership, institutional ownership, familial ownership, board of directors' size, board of directors' independence, gender diversity of the board of directors, auditing committee's independence, the number of auditing committee sessions and the size of auditing committee) and corporate strategies (e.g., defensive and offensive strategies) served as independent variables. The variables of financial reporting tone and readability were considered as dependent variables. The statistical sample of the study consisted of 125 companies from 2015 to 2024. Data were analyzed by multiple regression tests. First and second hypotheses results showed that institutional ownership, the independence of the board of directors, the independence of the auditing committee, and the offensive strategy had a direct and significant effect on the financial reporting tone. Meanwhile, the variables of managerial ownership, familial ownership and the defensive strategy had a reverse and significant effect on the financial reporting tone. Third and fourth hypotheses results also showed that the number of the auditing committee sessions, the independence of the board of directors, the independence of the auditing committee and the offensive strategy had a direct and significant effect on financial reporting readability, while the variables of managerial ownership,

familial ownership and the defensive strategy had a reverse and significant effect on financial reporting readability. According to the coefficients of determination, the corporate governance components and corporate strategies explained 62.7% and 74.3% of changes to the financial reporting tone and financial reporting readability, respectively.

1. Introduction

Financial reporting tone and readability are key for shareholders and investors. Statements developed in a simple and transparent way can reduce information asymmetry between managers and shareholders as greater transparency in financial statements can signal to capital market players that the corporate financial status is at a good level. In this connection, previous research has shown that companies with an unfavorable financial status may have managers who provide ambiguous and complicated information in order to avoid the unfavorable status of the corporate situation. The increasingly complicatedness of explanatory reports (notes, board of directors' activity reports, etc.) over the past years not only provides detailed information about the future corporate performance and perspective to increase decision-making usefulness but also helps managers to apply perception management (Awuor, 2016).

Investigating a selected note of Enron's annual report just before their collapse, Daivice and Bernan (1997) came across phrases that positively advocated the company's status, demonstrating managers' opportunistic behavior to deviate users' perception of financial reporting concerning corporate accomplishments, instead of providing useful supplementary information. The Delvaihthe Auditing and Professional Services Company found that Enron's reports became increasingly vague and complicated when the company's financials began to worsen. These findings showed that Enron, contrary to auditing figures and statistics that showed something else, had used a kind of financial reporting tone to deal with perception management (Mir Ali et al. 2018).

Regarding managers' explanatory reports, tone means the degree of its positivity and negativity. Latrodice (2016) found that high-revenue companies, compared to low -revenue companies, make use of more pessimistic words. In other words, companies with high revenues tend to conservatism. This study was performed to evaluate the effects of tone in financial reporting so that corporate performance and market efficiency are predicted. These two domains have been considered as two pervasive and critical areas in financial and accounting and have attracted the attention of various capital market players (Sarvi et al. 2018).

Financial reporting tone, characterized by positive and negative words exchanged in boards of directors' annual reports, reveals that it can be employed based on two information and opportunistic viewpoints. The information viewpoint helps reduce information asymmetry, whereas the opportunistic viewpoint is used in the form of perception management for manipulating and deviating users' perception. Corporate governance serves as a mechanism for reducing managers' opportunism.

Prior studies by Lee (2015), Ajina et al. (2011) and Hassan indicate that managers make use of special styles for providing their financial reports, i.e., when managers seek to provide good performance reports, they strive to publish more readable financial statements. However, most managers seek to provide value information about their annual corporate statements to hide their weak performance. In this connection, as stated by the literature, when managers cheat in their financial reporting, they publish more complicated and less readable reports so that they can hide their opportunistic behavior and make it more difficult for investors, financial analysts and other regulators to identify those weak spots. For example, Zhour et al. (2011), Zhour and Gonnégli (2010) and Poudra and Sclikourn (2012) argue that for cheating, managers make use of difficult words in financial reporting; for this, analyzing linguistic models of financial reporting is essential for identifying accounting fraudulent cases, while corporate governance regulatory mechanisms can help prevent this. In the meantime, domestic studies have ignored this subject and there is a missing link in financial reporting and accounting literature in this connection (Nowruzi et al. 2020).

A company's trading strategy is indicative of the company's competition in the market selected by the company itself. To boost its trading strategies, the company can adopt a series of policies and activities to achieve a sustainable competitive advantage in the selected market. Since corporate strategies influence the company's information setting and its trading performance, as well as its managers' motives for disclosing information, the company's trading strategies can thus influence their financial reporting readability. According to the theoretical literature on companies with offensive (leading) strategies, addressing innovations causes companies to face more operational complexity and greater environmental uncertainty, due to the risky nature of research and development and unpredictable decisions. This may be followed by increasing disclosure and the motives for hiding information. Conversely, companies with more stable and

affordable strategies, which do not attend to innovation either (defensive companies), are not so exposed to operational complexity and environmental uncertainty. This will also help reduce disclosure and less tendency to hiding information. Accordingly, companies' aggressive financial reporting is expected to enjoy less favorable tone and readability compared to similar reports by defensive companies (Chen et al. 2018).

From another perspective, corporate governance is confined to the relationship between a company and its shareholders. This is an old model represented in Theory of Agency. This viewpoint focuses on the abilities of a legal system in a country to protect the rights of minority shareholders. On the other hand, corporate governance can be viewed as a network of relations that exists not only between the company and its owners but also between the company and a large number of stakeholders, including employees, customers, vendors of bonds, etc. This viewpoint is mostly seen in Theory of Stakeholders.

A general review of corporate governance definitions indicates that these definitions involve some certain and common aspects, the most important of which is accountability and monitoring over the quality of financial reporting. This viewpoint stresses a wider-range accountability towards stakeholders and shareholders. The corporate governance system helps incentivize and reinforce efficient use while binding companies to account for their stakeholders. On the other hand, implementing the corporate governance system helps allocate resources optimally and promote information transparency, eventually promoting financial reporting tone and readability (Hesey et al. 2018).

In this connection, the majority of domestic studies have failed to discuss this issue and there is a missing link in the literature on accounting and financial reporting. For this, this study aimed to address this gap in the literature. This study also aimed to extend the theoretical literature related to trading strategies, corporate governance, and explaining its effects on financial reporting tone and readability. The findings of this study are expected to help capital market lawmakers, especially Stock Exchange practitioners and accounting standards, develop relevant models. Accordingly, these bodies can encourage companies with offensive strategies to provide more readable financial reporting and to avoid publishing complicated and long reports so that the efficiency of the corporate governance regulatory mechanism improves transparency and flourish the capital market. In sum, the present study aimed to find an answer to the question: "Do

corporate strategy and corporate governance mechanisms affect corporate financial reporting tone and readability?" if yes, "What is the type of the answer"?

2. Significance and necessity of the study

The theoretical significance of the present study helps to uncover Iraq Stock Exchange over the tone and readability of financial reporting and elucidate the efficiency of corporate governance components. It also helps determine which one of corporate governance components has failed to consider the tone and readability of corporate financial reporting. It is still unknown which corporate strategy can serve as a motive for reducing or increasing the favorability of financial reporting tone and readability in Iraq Stock Exchange. For this, this study aimed to resolve this issue.

The applied significance of this study helps determine the tone and readability of financial reporting for the capital market players, as reducing the favorability of tone and readability of financial reporting can cause information asymmetry between managers and shareholders and thus incur much agency costs on the company. Financial statements should be simple, readable and quite understandable for investors. This study thus provides applied solutions based on corporate governance components and the type of selected strategies.

Corporate strategies have an effect on the financial reporting readability

- 1.1. Offensive strategies have an effect on financial reporting readability
- 1.2. Defensive strategies have an effect on financial reporting readability

3. Study model and variables

Regression models of hypotheses tests are as follows:

$$1) TONE_{i,t} = \alpha_0 + \beta_1 manage - own_{i,t} + \beta_2 Insi_{i,t} + \beta_3 Family - own_{i,t} + \beta_4 b - size_{i,t} + \beta_5 OUTDi_{i,t} + \beta_6 Gender_{i,t} + \beta_7 Ind - Committee_{i,t} + \beta_8 Size - Committee_{i,t} + \beta_9 Meetings - Committee_{i,t} + \beta_{10} Defencive_{i,t} + \beta_{11} Offencive_{i,t} + \epsilon_{i,t}$$

$$2) READABILITY_{i,t} = \alpha_0 + \beta_1 manage - own_{i,t} + \beta_2 Insi_{i,t} + \beta_3 Family - own_{i,t} + \beta_4 b - size_{i,t} + \beta_5 OUTDi_{i,t} + \beta_6 Gender_{i,t} + \beta_7 Ind - Committee_{i,t} + \beta_8 Size - Committee_{i,t} + \beta_9 Meetings - Committee_{i,t} + \beta_{10} Defencive_{i,t} + \beta_{11} Offencive_{i,t} + \epsilon_{i,t}$$

Tone/readability/managerial ownership (manage-own)/institutional ownership (Ins)/familial ownership (Family-own)/board of directors' size (b-size)/Board of directors' independence (OUTD)/the gender diversity of the board of directors (Gender)/the independence of the auditing committee (Ind-Committee)/the size of the auditing committee (size-committee)/the number of the auditing committee sessions (meeting-committee)/offensive strategies (offensive) and defensive strategies (defensive)

A) Dependent variables

1. Financial reporting tone

As a variable, a tone is an index for expressing the annual financial reporting language. Analyses require using a pessimistic and optimistic tone instrument in samples. To achieve systematic levels of optimistic and pessimistic tones, some words are suggested to be used, which are widely used in analyzing narrations, including statesmen's lectures, policy-makers' lectures, annual reporting to shareholders and other business communications (Moradi et al. 2014). Analyses are performed with a list of available words mad for text and content analysis. This list of words is based on linguistic theories widely used in academic research and applied domains. Three lists of words, falling under the "pessimistic" category, labeled as "blaming", "difficulty" and "denial", and three lists of words falling under the "optimistic" category, labeled as "valuable", "satisfaction" and "good idea" are considered as criteria for determining financial reporting tones, as given by Tables 1 and 2. The words used in determining an optimistic and pessimistic tone is a translation of the list of words used in text analysis software, applied in the contemporary U.S. discourse. Because the words used in determining the optimistic and pessimistic tones are designed to identify the subtle aspects of the language, these words were translated at a higher accuracy and using language professors. It is noteworthy that these words were found to be largely used following investigating accounting explanatory reports, including annual reports by the board of directors of companies listed on Iraq Stock Exchange.

Table 1: List of pessimistic tone-related words

Blaming	
Definition	Sample words
Terms characterizing social mismatch and disputes; qualities describing adverse and unexpected fluctuating	Problematic, finding fault with, bad, carelessness, difficult (complicated), foes, unstable and discomfoting

situations, including evident tarnishing.	
List of difficulty-related words	
Definition	Sample words
It includes natural catastrophes, adversary measures, reprimand and blameworthy behaviors, unpleasant political outcomes and human's natural fear, human force incompetence	Abuse, warning, fights, conflicts (inconsistency), depressed, disappointing, going bankrupt, fear, hardship and difficulty, regret (hopelessness), demotion, threats, weakness and faults
List of denial and rejection-related words	
Definition	Sample words
Terms with negative functions and terms characterizing null sets	Nothing, can't be done, should not be done, null (nothing)

Table 2: List of optimistic-related words

List of valuable (praiseworthy) words	
Definition	Sample words
Confirmation by some others, groups, or abstract bodies including terms separating social qualities, physical qualities, intellectual qualities, entrepreneurial qualities and moral qualities. All terms in this connection are attributes	The best, better, capable, good, excellent, vague, positive, profitable, strong and successful
List of satisfaction-related words	
Definition	Sample words
Terms related to positively effective (emotional) states, pleasurable moments, enjoyable recreation or words related to success, as well as all words falling under educational domains	Acclamation, admiring, celebrating, trust and self-confidence, happiness, enjoying, enthusiasm, excited, and pleased
List of good idea words	
Definition	Sample words
Virtues worthy of global respect; terms separating favorable moral qualities and also effective personal characters, social and political ideals also fall under these words.	Commitment, sacrifice, improvement, loyalty, productivity, progress and quality

According to Feldman et al. (2010) and Davise and Thamasoueith (2012), in accounting explanatory reports, when the ratio of pessimistic words to the total number of words is higher than that of pessimistic words to the total words, the reporting tone will be pessimistic and vice versa. Because the pessimistic tone of financial reporting is reliable and is expressed without any special biases, and since managers use the pessimistic tone to disclose more relevant and futuristic information in annual reports, the pessimistic tone is used in the test of hypothesis model (Shafizadeh et al. 2018). Because the software that analyzes Persian texts into PDF formats and extracts the number and type of words required, board of directors' annual reports were referred to and the number of pessimistic and optimistic words and the total number of words in each report were manually counted. Then, the number of pessimistic and optimistic words in each report was separately divided into the total number of words.

$TONE = (\text{negative words} - \text{positive words}) / (\text{negative words} + \text{positive words})$

2. Financial reporting readability

According to studies by Abernasi et al. (2019), Hassan (2017), Rezaei-Pine Nowi and Safari Garaei (2018), the financial reporting readability index, titled FOG (used in many accounting and auditing domains) is used to measure financial reporting readability. This index is a function of two variables of sentence length (based on words) and complex words (defined as the number of words with three or several parts), calculated as follows:

$(\text{Average number of words in each sentence} + \text{number of complex words}) = 0.4$
fog index

The financial reporting readability level in above indices is determined as follows: (Abdi et al. 2018).

1. Randomly selecting a hundred-word sample from the beginning, a hundred-word sample in the middle and another hundred-word sample in the end of the reporting
2. Counting the number of sentences in each of the samples
3. Calculating the average length of the sentences by dividing the number of words to the number of perfect sentences in each hundred-word sample
4. Counting the number of three-part or more words available (complex words) in each of the hundred-word texts
5. Summing up the number of complex words with the average number of words in sentences

6. Multiplying up the sum of the number of difficult words and the average words in sentences by a fixed value of 0.4
7. Performing calculations of paragraphs 4, 5 and 6 for two other hundred-word samples
8. Calculating the average results of each of the three samples by summing up and dividing by the number

The relationship between the FOG index and the readability level is as follows:

FOG $\geq$ 18 means the text is not readable and highly complex; 14-18 (difficult text); 12-14 (appropriate text); 10-12 (acceptable text) and 8-10 (easy text). Since higher values of the above index indicates the less readability level of financial reporting, the calculated value is multiplied by -1 to obtain a direct criterion of financial reporting readability indices.

b) Independent variables

1) Corporate governance components

- **Size of the board of directors:** The number of the board of directors is a measuring criterion for the size of the board of directors
- **Independence of the board of directors:** The independence of the board of directors is obtained from dividing the dormant number of the board of directors by the total members
- **Gender diversity of the board of directors:** The gender diversity of the board of directors is a virtual variable in a way that if the board of directors involves a female member, value 1 and otherwise value 0 is assigned.
- **Managerial ownership:** Percentage of shares at the hand of executive managers and members of the board of directors
- **Institutional ownership:** Percentage of shares at the hand of quasi-government bodies
- **Familial ownership:** Familial ownership is a qualitative variable and involves companies that at least meets one of the following criteria:
 - a) One or several members of one or two families hold at least 20% of the company's shares unless they exert less significant influence over the company's affairs despite their stakes

- b) Fifty percent of members of the board of directors is comprised of members of one family in a way that they exert a significant influence over the company, even if the ownership of the members is less than 20%.
- c) To calculate the familial ownership ratio, the ratio of the number of shares, held by members of a family to the total shares of a company, is used.
- **Size of the auditing committee:** The number of auditing committee's members is extracted from notes to corporate financial statements at Iraq Stock Exchange site
- **Independence of the auditing committee:** To calculate the independence of the auditing committee, the ratio of members of the auditing committee, not members to the board of directors of the company, to the total members of the auditing committee is used.
- **Number of auditing committee's sessions:** The number of reports by the auditing committee is the basis for calculating the number of the auditing committee's reports

2. Corporate strategies

Following Dyanati Deilami et al. (2015) and Tanani and Mohebkah (2014), this study adopted the trading strategy based on the Einther, Larker and Rajane scoring method (1997). To obtain composite scores, the five ratios of sale growth rates, advertising costs to total sale, the number of employees to sale, the market value of the company to its book value and fixed assets to total assets were used. The scoring procedure is as follows: first, the companies are divided based on the first four ratios into five groups (respectively from top to bottom); then, the company at the highest [five] group is assigned score 5 and the one in the lowest group is assigned score 1, with the rest of the companies being scored proportionate to the relevant [five] groups. Concerning the fifth ratio, the scoring procedure is reverse, i.e., if a company is placed at the highest, it receives score 1 and the one at the lowest receives score 5, with the rest of the companies being scored in proportion to the relevant five groups. Later, the scores obtained from the two previous stages will be summed up to yield the final score of each company. Therefore, the range of composite scores of each company will be 5-25 within a year. In sum, that companies whose aggregate scores range from 5-15 are seen as defensive companies and conversely, the companies whose aggregate scores range from 16-25 are seen as offensive companies (Einther et al. 1997). This study selected 45 companies as companies with offensive strategies and 80 ones with defensive strategies. Defensive strategy scores of companies with offensive strategies are

zero and similarly, offensive strategy scores of companies with defensive strategies are zero.

4. Population and statistical sample

The statistical population of the study consisted of all companies listed on Iraq Stock Exchange until the end of 2021. The present study selected the companies based on the following conditions and limitations:

1. To select a homogenous sample, the companies must have been listed on Iraq Stock Exchange prior to 2013, and have their shares transacted from the beginning of 2013.
2. To select active companies, transactions of these companies from 2013 to 2022 must not have ceased in the Exchange for over 3 months.
3. To increase comparability, the companies' financial periods lead to the month of March.
4. The companies must not have changed fiscal year or activities from 2013 to 2022.
5. The companies must not have been among investment, financial brokerage, or banking and leasing industries.

As mentioned above, 125 companies were selected as the statistical sample.

5. Data analysis

7.1. Descriptive statistics of study variables

Table 3: Descriptive statistics of study variables

As given by Table 3, the average financial reporting readability indicated difficult texts reported by companies' boards of directors because they the reports averaged around 14%. The average familial and managerial ownership is at a low rate of around 5 and 11%, respectively. The gender diversity of the boards of directors' composition was also at a very low level of around 3%. The independence of the auditing committee was also estimated at around 60%, with around 34 and 64% of the companies applying offensive and defensive strategies, respectively.

Table 3: Descriptive statistics of research variables

variable	Number Observations	mean	deviation	maximum	minimum	Kurtosis	skewness
tone	1250	0.026	0.041	0.347	-0.118	4.553	-0.683

Readability	1250	-14.537	2.467	-9.734	-26.582	11.890	3.123
Manage-own	1250	0.116	0.198	0.693	0	3.162	1.036
Family-owned	1250	0.051	0.253	0.387	0	4.211	1.002
Ins	1250	0.295	0.141	0.546	0	7.177	2.593
Gender	1250	0.036	0.130	1	0	4.172	2.337
B-size	1250	3.293	1.239	5	3	4.510	2.915
OUTD	1250	0.314	0.264	0.66	0.20	8.711	4.326
Ind. committee	1250	0.612	0.130	1	0	4.172	2.337
meetings committee	1250	4.337	2.116	12	4	9.219	4.376
Size. committee	1250	3.472	1.506	5	2	6.472	3.091
Defensive	800	11.811	3.171	15	5	9.170	4.391
Offensive	450	18.931	2.967	25	6	8.110	2.496

7.2. Stationarity test of study variables

One of the major problems with time series is the phenomenon of dummy regression. Dummy regression refers to a situation wherein there is no significant relationship between variables, despite a higher coefficient of determination, to ensure the findings of the study and that the relations in the regression are not dummy and the variables are significant, the test of stationarity by Levin-Lin-Chu and Im, Pesaran and Shin (IPS) was performed for study variables. If based on the above tests, the variables have a unit root and require one-time differentiation, the degree of accumulation is 1 (I(1)). If based on the above tests, the variables are stationary, then, their degree of accumulation will be zero (I(0)). Table (4-2) gives the results of the stationarity test of the variables. Results suggested that the value of this test was significant for each of the variables; hence, the null hypothesis stating the presence of the unit root of the variables is rejected. In other words, data stationarity is confirmed.

Table 4: Stationarity test of study variables

	B-size	Gende r	Ins	Family-owned	Manage-own	Readabilit y	tone
IPS	-7.30	-8.36	-11.87	-6.01	-6.53	-8.39	-4.63
Sig.	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
Resul t	I(0)	I(0)	I(0)	I(0)	I(0)	I(0)	I(0)
LLC	-3.42	-5.39	-6.74	-4.63	-5.36	-4.88	-5.11
Sig.	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
Resul t	I(0)	I(0)	I(0)	I(0)	I(0)	I(0)	I(0)

Stationarity test of study variables (continued)

	Offensiv e	Defensi ve	Size. committee	meetings committee	Ind. committee	OUTD
IPS	-5.101	-10.964	-11.371	-8.850	-4.216	-6.128
Sig.	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
Result	I(0)	I(0)	I(0)	I(0)	I(0)	I(0)
LLC	-3.155	-11.299	-9.907	-4.175	-6.536	-8.494
Sig.	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
Result	I(0)	I(0)	I(0)	I(0)	I(0)	I(0)

7.3. Regression default tests

To determine whether using the panel data method can help estimate the intended model or not, the Chaw test or Bound F and to determine which methods (fixed effects or random effects) are more appropriate for estimation (fixed or random cross-sectional unit differences), Hussmann's tests are used. Results of these tests are presented in the following Tables. As revealed by the results, the models were tested by the panel data method with fixed effects.

To measure the validity of the model and investigate the assumptions of classic regression, it is required to perform tests of normality of residuals, homogeneity of variances, independence of residuals and the lack of the model specification errors (model linearity), in addition to investigating collinearity between the independent variables introduced to the model. To test the normality of error sentences, various test can be used. One of these tests is the Jarque-Bera test, which is also used in this test

Table 5: Chow and Hussmann test results for the first model

Test	n	Statistic	Cross-section	Prob
Redundant Fixed Effects Tests	1250	F	4.1654	0.000
Correlated Random Effects - Hausman Test	1250	χ^2	5.2177	0.000

Table 6: Chow and Hussmann test results for the second model

Test	n	Statistic	Cross-section	Prob
Redundant Fixed Effects Tests	1250	F	5.3245	0.000
Correlated Random Effects - Hausman Test	1250	χ^2	5.1094	0.000

The results of the Jarque-Bera test in Tables 5 and 6 show that the residuals obtained from the estimation of the studied model have a normal distribution at the 95% confidence level with the test. The corresponding probability is greater than 0.05.

Another statistical assumption of classic regression is the homogeneity of residual variances. If variances are non-homogenous, the linear estimator is unbiased and won't have the least variance.

This study used the Breusch-Pagan test to investigate the homogeneity of variances. Given the significance level of this test, being smaller than 0.05, the null hypothesis stating the presence of variance homogeneity is rejected and the model is said to suffer from the variance non-homogeneity problem. This study used the Generalized Least Squares (GLS) estimation to tackle this problem.

This study also used the Durbin-Watson (D-W) test to test the non-correlation of the residuals, which is one of the assumptions of regression analysis and is called auto-correlation. Based on the initial model estimation results, the value of the Durbin-Watson (D-W) test ranges from 1.5 to 2.5, which showed the residuals are independent from each other. Furthermore, to test whether the model has a linear relation and the intended model is well explained in terms of being linear or non-linear, the Ramsey Test was used. A summary of the results of the above tests is given in the following Tables

Table 7: Test results of statistical assumptions for the first model

Ramsey		Durbin-Watson	Breusch-Pagan		Jarque-Bera	
<i>P-Value</i>	<i>F</i>	D	<i>P-Value</i>	<i>F</i>	<i>P-Value</i>	χ^2
0.165	3.225	1.813	0.009	.976	0.215	1.632

Table 8: Test results of statistical assumptions for the second model

Ramsey		Durbin-Watson	Breusch-Pagan		Jarque-Bera	
<i>P-Value</i>	<i>F</i>	D	<i>P-Value</i>	<i>F</i>	<i>P-Value</i>	χ^2
0.094	5.032	2.265	0.004	1.835	0.742	1.104

Based on the results of Tables 7 and 8 because the significance level of the Ramsey Test is larger than 0.05, the null hypothesis about the linearity of the model is confirmed and the model is said to involve no specification error

7.4.: Testing first and second hypotheses

The results of testing the first and second hypotheses are as follows:

Table 9: Results of multivariate regression of first and second hypotheses

Sig.	T. Value	Std. error	Coefficient	Variable	Variable type
—	—	-	—	TONE	Dependent variable
0.311	1.326	0.245	0.326	α	Fixed coefficient
0.000	-4.709	0.082	-0.387	MANAGE-OWN	Independents variables
0.000	3.508	0.041	0.145	Ins	
0.000	-5.634	0.038	-0.216	Family-own	
0.121	1.665	0.247	0.412	b-size	
0.000	4.653	0.110	0.513	OUTD	
0.098	1.774	0.244	0.433	Gender	
0.000	6.823	0.044	0.304	Ind-committee	
0.175	1.564	0.084	0.132	Size-committee	
0.135	1.611	0.114	0.184	Meetings-committee	
0.000	4.869	0.023	0.113	Defensive	
0.000	-6.479	0.029	-0.189	Offensive	
—	—	-	1.813	DW	
0.000	—	-	9.165	F	
—	—	-	0.627	R Square	
—	—	-		Adjusted R Square	

As shown by this Table, because the error level of the variables of managerial ownership, institutional ownership, familial ownership, the independence of the board of directors, the independence of the auditing committee, offensive strategies and defensive strategies is less than 5%, these variables have a significant effect on financial reporting tone; meanwhile, the size of the board of directors, the size of the auditing committees, the gender diversity of the board of directors and the number of board of directors' sessions have no effect on financial reporting tone (because the error level of these variables is higher than 5%).

Because the significance level of the F statistic is less than 5% (0.000), the model of calculated regression is significant; in other words, there is a logical relationship between the variables.

Also, based on the coefficient of determination, the independent variables explained 62.7% of the changes to the corporate financial reporting tone, and since the Durbin-Watson statistic ranges from 1.5 to 2.5 (1.813), it is concluded that there is no autocorrelation between error sentences in the regression equation.

Results of the first secondary hypothesis (first main hypothesis):

The negative coefficient of the variable of managerial ownership (-0.387) indicates the reverse effects of this variable on financial reporting tone, i.e., an increase of one unit of managerial ownership decreases financial reporting tone by 0.387 units. Therefore, based on analyzing the confirmation of the first secondary hypothesis, managerial ownership is concluded to have a significant and reverse effect on financial reporting tone.

Results of the second secondary hypothesis (first main hypothesis):

The reverse coefficient of the variable of familial ownership (-0.216) indicates the reverse effects of this variable on financial reporting tone, i.e., an increase of one unit of familial ownership decreases financial reporting tone by 0.216 units. Therefore, based on analyzing the confirmation of the second secondary hypothesis, familial ownership is concluded to have a significant and reverse effect on financial reporting tone.

Results of the third secondary hypothesis (first main hypothesis):

The positive coefficient of the variable of institutional ownership (0.145) indicates the direct effects of this variable on financial reporting tone, i.e., an increase of one unit of institutional ownership increases financial reporting tone by 0.387 units. Therefore, based on analyzing the confirmation of the third secondary

hypothesis, institutional ownership is concluded to have a significant and direct effect on financial reporting tone.

Results of the fourth secondary hypothesis (first main hypothesis):

Because the error level of the variable of the gender diversity of the board of directors is higher than 5% (0.098), therefore, based on analyzing the rejection of the fourth secondary hypothesis, the gender diversity of the board of directors is concluded to have no effect on financial reporting tone.

Results of the fifth secondary hypothesis (first main hypothesis):

Because the error level of the variable of the size of the board of directors is higher than 5% (0.121), therefore, based on analyzing the rejection of the fifth secondary hypothesis, the size of the board of directors is concluded to have no effect on financial reporting tone.

Results of the sixth secondary hypothesis (first main hypothesis):

The positive coefficient of the variable of the independence of the board of directors (0.513) indicates the direct effects of this variable on financial reporting tone, i.e., an increase of one unit of the independence of the board of directors increases financial reporting tone by 0.513 units. Therefore, based on analyzing the confirmation of the sixth secondary hypothesis, the independence of the board of directors is concluded to have a significant and direct effect on financial reporting tone.

Results of the seventh secondary hypothesis (first main hypothesis):

The positive coefficient of the variable of the independence of the auditing committee (0.304) indicates the direct effects of this variable on financial reporting tone, i.e., an increase of one unit of the independence of the auditing committee increases financial reporting tone by 0.304 units. Therefore, based on analyzing the confirmation of the seventh secondary hypothesis, the independence of the auditing committee is concluded to have a significant and direct effect on financial reporting tone.

Results of the eighth secondary hypothesis (first main hypothesis):

Because the error level of the variable of the number of auditing committee sessions is higher than 5% (0.135), therefore, based on analyzing the rejection of the eighth secondary hypothesis, the number of auditing committee sessions is concluded to have no effect on financial reporting tone.

Results of the ninth secondary hypothesis (first main hypothesis):

Because the error level of the variable of the size of the auditing committee is higher than 5% (0.135), therefore, based on analyzing the rejection of the ninth

secondary hypothesis, the size of the auditing committee is concluded to have no effect on financial reporting tone.

Results of the first secondary hypothesis (the second main hypothesis):

The positive coefficient of the variable of the offensive strategy (0.113) indicates the direct effects of this variable on financial reporting tone, i.e., an increase of one unit of the offensive strategy increases financial reporting tone by 0.113 units. Therefore, based on analyzing the confirmation of the first secondary hypothesis, the offensive strategy is concluded to have a significant and direct effect on financial reporting tone.

Results of the second secondary hypothesis (the second main hypothesis):

The negative coefficient of the variable of the offensive strategy (-0.189) indicates the direct effects of this variable on financial reporting tone, i.e., an increase of one unit of the offensive strategy decreases financial reporting tone by 0.189 units. Therefore, based on analyzing the confirmation of the second secondary hypothesis, the offensive strategy is concluded to have a significant and reverse effect on financial reporting tone.

7.5: Testing the third and fourth hypotheses

The results of testing the third and fourth hypotheses are given by Table 10:

Table 10: The results of the multivariate regression of the third and fourth hypotheses

Sig.	T. Value	Std. error	Coefficient	Variable	Variable type
—	—	-	—	Readability	Dependent variable
0.199	1.896	0.073	0.118	α	Fixed coefficient
0.000	-5.414	0.085	-0.293	MANAGE-OWN	Independents variables
0.128	1.811	0.096	0.174	Ins	
0.000	-4.328	0.068	-0.295	Family-own	
0.387	1.339	0.331	0.464	b-size	
0.000	6.042	0.050	0.307	OUTD	
0.531	1.217	0.247	0.301	Gender	
0.037	2.455	0.067	0.166	Ind-committee	
0.522	1.141	0.290	0.331	Size-committee	
0.000	4.774	0.086	0.412	Meetings-committee	
0.041	2.083	0.066	0.271	Defensive	
0.033	-2.201	0.087	-0.105	Offensive	
—	—	-	2.265	DW	

0.000	—	-	17.208	F
—	—	-	0.743	R Square
—	—	-	0.739	Adjusted R Square

*: The significance level is 0.05.

Source: Software calculations

As shown by this Table, because the error level of the variables of managerial ownership, familial ownership, the independence of the board of directors, the independence of the auditing committee, offensive strategies and defensive strategies is less than 5%, these variables have a significant effect on financial reporting tone; meanwhile, the size of the board of directors, the size of the auditing committees, the gender diversity of the board of directors and institutional ownership have no effect on financial reporting tone (because the error level of these variables is higher than 5%).

Because the significance level of the F statistic is less than 5% (0.000), the model of the calculated regression is significant; in other words, there is a logical relationship between the variables.

Also, based on the coefficient of determination, the independent variables explained 74.3% of the changes to the corporate financial reporting readability, and since the Durbin-Watson statistic ranges from 1.5 to 2.5 (2.265), it is concluded that there is no autocorrelation between error sentences in the regression equation.

Results of the first secondary hypothesis (the third main hypothesis):

The negative coefficient of the variable of managerial ownership (-0.293) indicates the reverse effects of this variable on financial reporting readability, i.e., an increase of one unit of managerial ownership decreases financial reporting readability by 0.293 units. Therefore, based on analyzing the confirmation of the first secondary hypothesis, managerial ownership is concluded to have a significant and reverse effect on financial reporting readability.

Results of the second secondary hypothesis (the third main hypothesis):

The negative coefficient of the variable of familial ownership (-0.295) indicates the reverse effects of this variable on financial reporting readability, i.e., an increase of one unit of familial ownership decreases financial reporting readability by 0.295 units. Therefore, based on analyzing the confirmation of the second secondary hypothesis, familial ownership is concluded to have a significant and reverse effect on financial reporting readability.

Results of the third secondary hypothesis (the third main hypothesis):

Because the error level of the variable of institutional ownership is higher than 5% (0.135), therefore, based on analyzing the rejection of the third secondary hypothesis, institutional ownership is concluded to have no effect on financial reporting readability.

Results of the fourth secondary hypothesis (the third main hypothesis):

Because the error level of the variable of the gender diversity of the board of directors is higher than 5% (0.531), therefore, based on analyzing the rejection of the fourth secondary hypothesis, the gender diversity of the board of directors is concluded to have no effect on financial reporting readability.

Results of the fifth secondary hypothesis (the third main hypothesis):

Because the error level of the variable of the size of the board of directors is higher than 5% (0.387), therefore, based on analyzing the rejection of the fifth secondary hypothesis, the size of the board of directors is concluded to have no effect on financial reporting readability.

Results of the sixth secondary hypothesis (the third main hypothesis):

The positive coefficient of the variable of the independence of the board of directors (0.307) indicates the direct effects of this variable on financial reporting readability, i.e., an increase of one unit of the independence of the board of directors decreases financial reporting readability by 0.307 units. Therefore, based on analyzing the confirmation of the sixth secondary hypothesis, the independence of the board of directors is concluded to have a significant and direct effect on financial reporting readability.

Results of the seventh secondary hypothesis (the third main hypothesis):

The positive coefficient of the variable of the independence of the auditing committee (0.166) indicates the direct effects of this variable on financial reporting readability, i.e., an increase of one unit of the independence of the auditing committee increases financial reporting readability by 0.166 units. Therefore, based on analyzing the confirmation of the seventh secondary hypothesis, the independence of the auditing committee is concluded to have a significant and direct effect on financial reporting readability.

Results of the eighth secondary hypothesis (the third main hypothesis):

The positive coefficient of the variable of the number of the auditing committee sessions (0.412) indicates the direct effects of this variable on financial reporting readability, i.e., an increase of one unit of the number of the auditing committee sessions increases financial reporting readability by 0.412 units. Therefore, based on analyzing the confirmation of the eighth secondary hypothesis, the number of

the auditing committee session is concluded to have a significant and direct effect on financial reporting readability.

Results of the ninth secondary hypothesis (the third main hypothesis):

Because the error level of the variable of the size of the auditing committee is higher than 5% (0.522), therefore, based on analyzing the rejection of the ninth secondary hypothesis, the size of the auditing committee is concluded to have no effect on financial reporting readability.

Results of the first secondary hypothesis (the fourth main hypothesis):

The positive coefficient of the variable of the offensive strategy (0.271) indicates the direct effects of this variable on financial reporting readability, i.e., an increase of one unit of the offensive strategy increases financial reporting readability by 0.271 units. Therefore, based on analyzing the confirmation of the first secondary hypothesis, the offensive strategy is concluded to have a significant and direct effect on financial reporting readability.

Results of the second secondary hypothesis (the fourth main hypothesis):

The negative coefficient of the variable of the offensive strategy (-0.105) indicates the direct effects of this variable on financial reporting readability, i.e., an increase of one unit of the offensive strategy decreases financial reporting readability by 0.105 units. Therefore, based on analyzing the confirmation of the second secondary hypothesis, the offensive strategy is concluded to have a significant and reverse effect on financial reporting readability.

In general, the models obtained from the test of study hypotheses are as follows:

$$1) TONE_{i,t} = -0.387manage - own_{i,t} + 0.145Insi_{i,t} - 0.216Family - own_{i,t} + 0.513OUTDi_{i,t} + 0.304Ind - Committee_{i,t} + 0.113Defencive_{i,t} - 0.189Offencive_{i,t} + \epsilon_{i,t}$$

$$2) READABILITY_{i,t} = -0.293manage - own_{i,t} - 0.295Family - own_{i,t} + 0.307OUTDi_{i,t} + 0.166Ind - Committee_{i,t} + 0.412Meetings - Committee_{i,t} + 0.271Defencive_{i,t} - 0.105Offencive_{i,t} + \epsilon_{i,t}$$

6. Discussion and conclusion

The results of the first main hypothesis of the study are as follows:

According to the results of the first secondary hypothesis, managerial ownership had a reverse and significant effect on financial reporting tone. Because managers

tend to provide the best performance to stakeholders, they may not observe the matching principle and present reports via an optimistic tone, which does not sound a favorable tone for financial statement reports.

According to the results of the second secondary hypothesis, familial ownership had a reverse and significant effect on financial reporting tone.

Since familial owners have less sensitivity and more confidence over corporate share ownership, they exert less monitoring over financial statements and the behavior of managers reporting those statements, which may reduce the favorable tone of corporate financial reporting.

According to the results of the third secondary hypothesis, institutional ownership had a direct and significant effect on financial reporting tone.

Because institutional owners possess expert managers in the capital market, they can better oversee the behavior of managers reporting financial statements, which could promote the quality of financial reporting tone.

According to the results of the fourth secondary hypothesis, the gender diversity of the board of directors had no effect on financial reporting tone. Because female members at boards of directors of Iraq Stock companies are few, this reduces their power of expression, which will eventually have no effect on financial reporting tone.

According to the results of the fifth secondary hypothesis, the size of the board of the directors had no effect on financial reporting tone. Members of the board of directors can help promote the favorability of financial reporting tone by providing effective and expert monitoring, as the type and efficiency of members' monitoring is key and thus the number of members had no effect on financial reporting tone.

According to the results of the sixth secondary hypothesis, the independence of the board of directors had a direct and significant effect on financial reporting tone. Dormant members of the board of directors can provide more monitoring over financial statements to prevent manipulation with financial reporting items and thus promote financial reporting.

According to the results of the seventh secondary hypothesis, the independence of the auditing committee had a direct and significant effect on financial reporting tone. When the independent member of the auditing committee is many, they can better audit financial statements and report intentional or unintentional mistakes, which could eventually lead to a favorable tone of financial reporting.

According to the results of the eighth secondary hypothesis, the number of auditing committee sessions had no effect on financial reporting tone.

According to the results of the ninth secondary hypothesis, the size of the auditing committee had no effect on financial reporting tone.

According to the hypotheses test results, the high and low numbers of members of the auditing committee and their sessions cannot guarantee the favorable tone of financial reporting and thus the independence and financial expertise of members of the committee are key.

According to the results of the second main hypothesis, offensive strategies directly affects financial reporting tone, while defensive strategies reduced the favorability of financial reporting tone. This suggests that companies with defensive strategies mostly lack financial resources and have their shares less focused by investors.

These companies have greater financial leverage and are less able to use growth opportunities. This motivates managers to manipulate with financial statements and not to provide accurate reports to stakeholders, which eventually reduce the financial reporting tone favorability. However, companies with offensive strategies are mainly companies that possess strong financial resources and attach significant to market share and competition in the industry. These companies seek to provide accurate data to promote market players' trust in the companies and aim to promote financial reporting tone.

Results of the third main hypothesis are as follows:

According to the first secondary hypothesis, managerial ownership had a reverse and significant effect on financial reporting readability. Because managers tend to provide the best performance to stakeholders, they may not observe the matching principle and present reports with more complexity, which thus reduces financial statement readability.

According to the results of the second secondary hypothesis, familial ownership had a reverse and significant effect on financial reporting readability. Since familial owners have less sensitivity and more confidence over corporate share ownership, they exert less monitoring very financial statements and the behavior of managers reporting those statements, which may cause managers to provide the reports with less readability and more complexity.

According to the results of the third secondary hypothesis, institutional ownership had no effect on financial reporting readability.

According to the results of the fourth secondary hypothesis, the gender diversity of the board of directors had no effect on financial reporting readability. Because female members at boards of directors of Iraq Stock companies are few, this reduces their power of expression, which will eventually have no effect on financial reporting readability.

According to the results of the fifth secondary hypothesis, the size of the board of the directors had no effect on financial reporting readability. Members of the board of directors can help promote the favorability of financial reporting readability by providing effective and expert monitoring, as the type and efficiency of members' monitoring is key and thus the number of members had no effect on financial reporting readability.

According to the results of the sixth secondary hypothesis, the independence of the board of directors had a direct and significant effect on financial reporting readability. Dormant members of the board of directors can provide more monitoring over financial statements to prevent manipulation with financial reporting items and thus promote financial readability.

According to the results of the seventh secondary hypothesis, the independence of the auditing committee had a direct and significant effect on financial reporting readability. When the independent member of the auditing committee is many, they can better audit financial statements and report intentional or unintentional mistakes, which could eventually lead to favorable readability of financial reporting.

According to the results of the eighth secondary hypothesis, the number of auditing committee sessions had an effect on financial reporting readability. When members of the auditing committee hold a variety of sessions in the year, they can inspect financial statements and reduce reporting complexity, which helps increase financial reporting readability.

According to the results of the ninth secondary hypothesis, the size of the auditing committee had no effect on financial reporting readability.

According to the hypotheses test results, the high and low numbers of members of the auditing committee and their sessions cannot guarantee the favorable readability of financial reporting and thus the independence and financial expertise of members of the committee are key.

According to the results of the fourth main hypothesis, offensive strategies directly affects financial reporting readability, while defensive strategies reduced the readability of financial reporting. This suggests that companies with defensive

strategies mostly lack financial resources and have their shares less focused by investors.

These companies have greater financial leverage and are less able to use growth opportunities. This motivates managers to manipulate with financial statements and not to provide accurate reports to stakeholders, which eventually reduce the financial reporting readability favorability. However, companies with offensive strategies are mainly companies that possess strong financial resources and attach significant to market share and competition in the industry. These companies seek to provide accurate data to promote market players' trust in the companies and aim to promote financial reporting readability.

7. Study suggestions

a) Result-based suggestions

According to study findings stating the reverse effects of managerial and familial ownership on the tone and readability of financial reporting, shareholders of familial companies and those of companies with higher percentage rates are recommended to get expert people and famous auditing firms to perform auditing their companies because this would promote the quality of financial reporting in terms of tone and readability. Also, making the internal auditing of the company more effective can result in transparency, quality, tone and readability of financial reporting.

According to study findings stating the direct effects of institutional ownership on the tone of financial reporting, shareholders at some companies are recommended to transfer some of the shares to institutional owners because the efficiency of these owners will help more oversight and more favorable financial statement tones.

According to study findings stating the direct effects of the independence of the board of directors on the tone and readability of financial reporting, shareholders are suggested to choose dormant board of directors' members from among expert and experienced people to provide better oversight and present more favorable report tone and readability.

According to study findings stating the direct effects of the independence of the auditing committee on the tone and readability of financial reporting, the Stock Exchange is suggested to more focus on members of the board of directors and to not use them in the auditing committee, because the higher independence of the committee could help more impartial and accurate auditing of financial statements

and thus reduce complexity, while increasing the favorability of financial reporting tone.

According to study findings stating the direct effects of the number of auditing committee sessions on financial reporting readability, the number of the sessions in each month is suggested to be held regularly. According to the laws, the minimum number of sessions held each year by the committee should be 6, which is not respected by most companies.

According to study findings stating the direct effects of using offensive strategies on the tone and readability of financial reporting, the investors, who regard as important the tone and readability of financial reporting, are suggested to invest in companies using offensive strategies, because these companies focus more on market share, attract the trust of capital market players and publish statements with more favorable tone and readability.

According to study findings stating the reverse effects of using defensive strategies on the tone and readability of financial reporting, the Stock Exchange is suggested to get companies adopting defensive strategies to provide more accurate audit, while obliging them to ceding audit to famous audit firms. On the other hand, the Stock Exchange is recommended to consider advantages for companies to measure the tone and readability of corporate financial reports.

b) **Research suggestions**

- Similar research can change corporate strategies and divide their strategies into those of concentration, differentiation and cost leadership.
- Similar research can examine the causes of the inefficiency of gender diversity and the size of the board of directors in improving the tone and readability of financial reporting.
- Also, similar research can determine the role of fluctuating macroeconomic variables, including inflation, and examine the relationship between corporate governance and the tone and readability of financial reporting.

References

- Abbaszadeh, M.R., Salehi, M. & Nasim Tousi, F. (2020). Investigating the factors affecting the readability of the auditor's report: a linguistic approach. Empirical studies of financial accounting. Article 2, Cons. 16, (64): 31-57, Winter, 2019
- Bagheri, A.; Hesarzadeh, R.; & Abbaszadeh, M.R. (2018). Readability of financial statements and the sensitivity of investors to using accounting information. Perspective of Financial Management, 923):87-103

Bashiri Manesh & Samimi (2021). Readability of financial statements and strategies of auditors in facing audit risk. *Experimental accounting research*. 11(1):137-169, Spring

Ghafourmaghrebi, Y.; Sajjadi, Seyyed H.; Eznaeshari, H. & Rezaiyan, A. (2020). Explaining the mediating effect of understanding, processing mastery and investors' perception of disclosure credibility on the relationship between linguistic feeling, readability, expertise and investors' judgment and decision making. *Accounting and Auditing Reviews*, 27(1), 87-113

Kashanipour, M.; Aghaei, M. & MohseniNameghi, D. (2019). Disclosure tone and future performance. *Accounting and Auditing Reviews*, 26(4):570-597

Kazemi -Olum-Mehdi, Abdi, M.; Zalqi, H. & Jalalvand, H. (2020). The impact of financial reporting readability on audit project risk criteria. *Accounting and auditing reviews*. 27(2):202-230

Mirzaei, S.; Abdoli, M.R. & Koshki-Jahormi A.R. (2020). Examining the effect of pessimistic financial reporting tone on aggressive financial reporting: protecting shareholder equities. *Experimental studies of financial accounting*, 16(65), Spring

Mir Ali, M.; Gholami-Moghadam, F. & Hesarzadeh, R. (2018). Examining the relationship between financial reporting tone and future corporate performance and market proceeds, *Financial Accounting Knowledge*, 5(3): 81-98

Nowrouzi, M.; Azinfar, K.; Abbasi, E. & Dadashi, I. (2020). Designing a model and evaluating the moderating role of management ability on the relationship between financial reporting readability and agency cost. *Financial Accounting Research*, 12(1):1-18

Pourkarim, M.; Jabbarzadeh-Kangarloui, S.; Bahri-Sales, J., & Qalayandi, H. (2020). Effect of corporate governance on the tone of financial reporting. *Journal of Envan*. 4(8):33-62

Pourkarim, Mohammad., Jabarzadeh Kangarloui, Saeed, Bahrithalath, J., Qalayandi, Hassan. (2017). Effect of profit management on the tone of financial reporting in Iran's accounting system, *Financial Accounting Research*, 10(3): 21-44

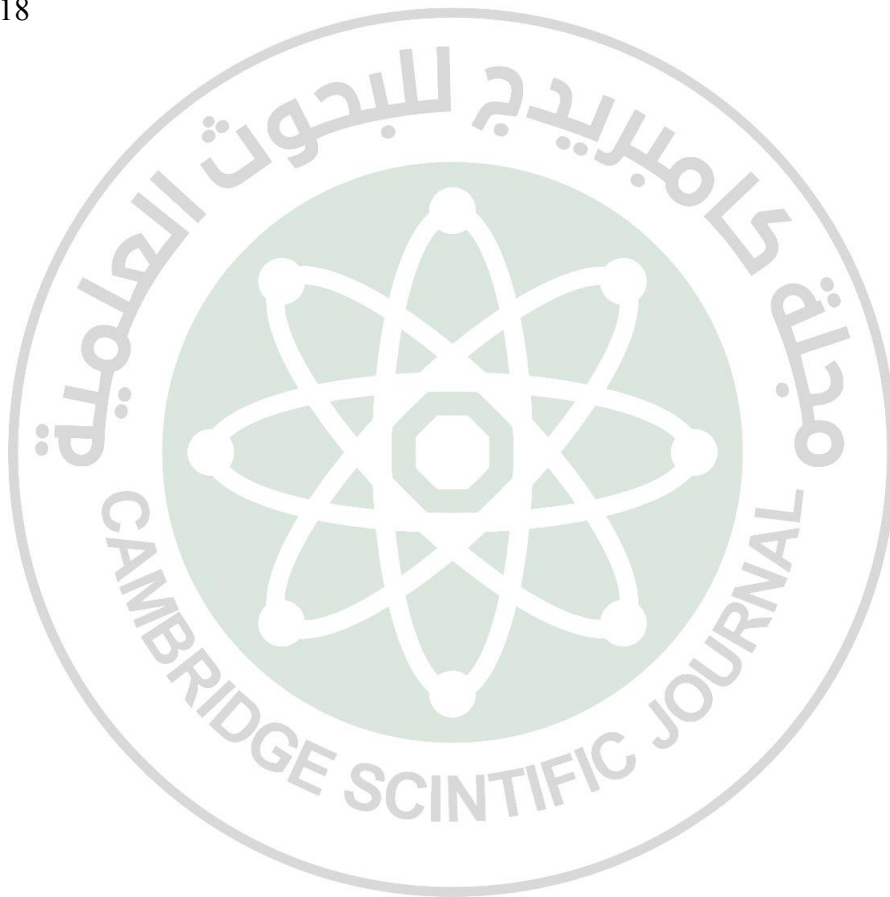
Rezaei-Pinenowi, Y. & Safari-Garayeli, M. (2018). Readability of financial reporting and the possibility of fraudulent financial reporting. *Financial Accounting Research*, 10(4), 43-58

Rezvani, F. & Barandak, S. (2020). Readability of financial reporting and audit costs. *The Perspective of Accounting and Management*. 2(18):112-126

Survey, A.; Talebnia, Q.; Pourzamani, Z. & Jahanshad, A. (2018). Evaluating the readability and intelligibility of accounting standards from the point of view of accountants and auditors using flash and cloze indicators. Applied Research in Financial Reporting, 7(13), 241-274

Shafizadeh, B.; Hosseini, Seyed A., Rahmani, A. & Soltani, M. (2018). The role of financial reporting, transparency and corporate governance in protecting investors' rights, Stock Exchange Quarterly, 11(42): 74-95

Safari-Garayeli, M. & Rezaei, Y. (2018). Ability of management and readability of financial reporting: A test of signaling theory. Accounting Knowledge, (2): 191-218



Optimizing Image Compression in Resource-Limited Environments: A Comparative Evaluation of Lossless and Lossy Algorithms

Assistant Professor Lamis Hamood Al-Saadi

College of Education for pure science\Department of Mathematics/ University of Babylon

Abstract

The exponential growth of visual data in domains such as medical imaging, remote sensing, and embedded multimedia systems has intensified the need for energy- and resource-efficient image compression techniques. This paper presents a systematic and comprehensive evaluation of both lossless and lossy image compression algorithms under the constraints of limited computational power and memory. Eight widely used codecs were assessed: PNG, JPEG-LS, WebP (lossless), and Huffman coding (lossless); and JPEG, WebP (lossy), HEIC, and AVIF (lossy). Performance was measured across standard image datasets using two hardware platforms—one representing a low-power embedded system (Raspberry Pi 4) and the other a conventional desktop—based on five key metrics: compression ratio, peak signal-to-noise ratio (PSNR), structural similarity index (SSIM), average compression time, and memory consumption.

Results show that modern lossy codecs—particularly AVIF and HEIC—achieve superior compression ratios (up to $14.5\times$) and high reconstruction fidelity (PSNR > 37 dB, SSIM > 0.93), albeit at the cost of higher CPU usage and memory demand. In contrast, WebP (lossy) and JPEG offer significantly faster encoding and lower memory footprints, making them well-suited for real-time and embedded applications. Among lossless methods, WebP (lossless) and JPEG-LS outperform traditional approaches like PNG and Huffman coding, yet their compression ratios remain modest ($\leq 2.4\times$), reflecting the inherent limitations of lossless compression for natural images. Performance trends remained consistent across image resolutions and hardware configurations.

These findings underscore critical trade-offs among compression efficiency, visual quality, speed, and resource usage, offering practical guidance for selecting appropriate codecs in constrained environments. As edge computing and AI-

driven visual analytics evolve, future work should explore adaptive and hybrid compression strategies tailored to both human perception and machine vision tasks.

Introduction

The proliferation of visual data across medical diagnostics, Earth observation, and multimedia communication has made efficient image compression indispensable—especially in systems with tight constraints on power, bandwidth, and processing capacity. Image compression techniques fall into two broad categories: lossless, which enables perfect reconstruction of the original image, and lossy, which achieves higher compression at the expense of perceptual or semantic fidelity (Xu et al., 2021). While traditional methods like Discrete Cosine Transform (DCT) underpin standards such as JPEG, recent advances in deep learning have pushed the boundaries of compression performance by optimizing components like intra-prediction and entropy coding (Xia et al., 2020).

However, most existing codecs are optimized for human visual perception, often neglecting the needs of machine vision tasks where semantic integrity may outweigh pixel-level accuracy (Sun et al., 2025). This gap is increasingly relevant as smart cameras, autonomous systems, and edge AI devices generate vast volumes of visual data that must be compressed for storage or transmission—sometimes for both human review and algorithmic analysis (Hadizadeh & Bajić, 2023). Emerging paradigms like Video Coding for Machines aim to bridge this divide by preserving task-relevant features rather than raw pixel fidelity (Yang et al., 2021; Duan et al., 2020).

This study addresses a critical need: a practical, hardware-aware comparison of mainstream image codecs to inform deployment decisions in resource-constrained settings. We evaluate how algorithmic choices impact not only file size and image quality but also real-world feasibility on low-power hardware.

Methodology

Our experimental framework was designed to ensure reproducibility, fairness, and relevance to embedded and edge computing scenarios. The methodology encompassed seven phases:

1. Algorithm

Selection

Eight codecs were selected based on real-world relevance, open-source availability, and diversity in design:

- *Lossless*: PNG, JPEG-LS, WebP (lossless), Huffman coding
- *Lossy*: JPEG (baseline), WebP (lossy), HEIC, AVIF

2. Dataset Preparation
Three datasets were used:
 - Kodak Image Suite (24 high-quality RGB images)
 - USC-SIPI standard test images
 - A custom set of 50 images from medical, satellite, and surveillance domains

All images were resized to three resolutions: 640×480 (low), 1280×720 (medium), and 1920×1080 (high).
3. System Configuration
Two platforms simulated real-world variability:
 - System A (Embedded): Raspberry Pi 4 (4GB RAM, Cortex-A72, Raspbian, no GPU)
 - System B (Reference): Intel Core i5, 8GB RAM, Ubuntu 22.04

All implementations used Python 3.10 and native C++ libraries (libjpeg, libheif, WebP, OpenCV).
4. Performance Metrics
Evaluated metrics included:
 - Compression Ratio (CR = Original Size / Compressed Size)
 - Execution Time (compression + decompression, in ms)
 - PSNR (dB) and SSIM (for lossy codecs)
 - Peak Memory Consumption (MB)
 - Bit-for-bit accuracy (via SHA-256 hash for lossless codecs)
5. Experimental Procedure
Each image was processed five times per codec to ensure statistical robustness. Automated pipelines logged file sizes, timing, memory usage, and quality metrics.
6. Statistical Analysis
Data were analyzed using SPSS v28 and Python (pandas, seaborn). ANOVA and paired t-tests assessed significance ($\alpha = 0.05$).
7. Validation & Reproducibility
Results were cross-verified across OSes and hardware. All code and logs are archived and available upon request.

The methodology comprised five core phases: algorithm selection, dataset preparation, system configuration, performance evaluation, and comparative analysis. Each phase was designed to ensure rigorous, reproducible, and

meaningful assessment of algorithmic efficiency under constrained computational conditions.

1. Algorithm Selection

Eight image compression algorithms were selected for analysis, divided into two categories:

- **Lossless Algorithms:**
 - Portable Network Graphics (PNG)
 - JPEG-LS (Joint Photographic Experts Group - Lossless)
 - WebP (Lossless mode)
 - Huffman Coding
- **Lossy Algorithms:**
 - JPEG (Baseline)
 - WebP (Lossy mode)
 - High-Efficiency Image Coding (HEIC)
 - AV1 Image File Format (AVIF)

The algorithms were selected based on their relevance in current software systems, open-source availability, support for diverse platforms, and varying degrees of computational and quality performance.

2. Dataset Preparation

The experiments used three datasets:

- **Kodak Image Dataset** (24 uncompressed high-resolution images)
- **USC-SIPI Image Database** (standard image set for compression testing)
- **Custom Dataset** consisting of 50 color and grayscale images collected from medical, satellite, and surveillance domains to mimic real-world scenarios

All images were standardized to three resolution levels:

- Low (640x480),
- Medium (1280x720),
- High (1920x1080)

This stratification allowed for the assessment of resolution-based performance variation.

3. System Configuration

To simulate resource-constrained environments, two distinct hardware configurations were used:

- **System A (Low-resource environment):**
 - Raspberry Pi 4 Model B

- 4GB RAM, Quad-core Cortex-A72 CPU
- Raspbian OS, headless mode
- No GPU acceleration
- **System B (Standard desktop reference):**
 - Intel Core i5, 8GB RAM
 - Ubuntu 22.04 LTS
 - Used for baseline comparison and processing-time benchmarking

All compression tasks were executed using Python 3.10 and C++ wrappers for codec libraries. The image processing and evaluation were done using OpenCV, libjpeg, libheif, and WebP libraries. Each algorithm was executed in isolation using a standardized pipeline to ensure unbiased measurement.

4. Performance Metrics

Each algorithm was evaluated using five key performance metrics:

- **Compression Ratio (CR)** = Original Size / Compressed Size
- **Execution Time (ET)** = Time taken for compression and decompression, measured in milliseconds
- **Peak Signal-to-Noise Ratio (PSNR)** = Measures reconstructed image quality in dB
- **Structural Similarity Index (SSIM)** = Assesses perceptual quality
- **Memory Consumption** = Peak RAM usage during operation, measured via process monitoring

For lossy algorithms, distortion metrics (PSNR and SSIM) were analyzed at multiple quality settings (30, 50, 70, 90 percent). Lossless algorithms were tested for exact restoration accuracy using hash checks (SHA-256).

5. Experimental Procedure

Each image from the dataset underwent compression and decompression using all eight algorithms. All runs were repeated five times per image to obtain average values, reduce variability, and identify anomalies. The compressed files were stored and then decompressed, followed by image comparison with the originals.

For each test, a log file recorded:

- File size before and after compression
- Compression and decompression duration
- System memory usage profile
- PSNR and SSIM of decompressed images (for lossy algorithms)

Automated scripts ensured identical workflows across algorithms to prevent procedural bias.

6. Statistical Analysis

All numerical results were analyzed using SPSS v28 and Python (pandas, matplotlib, seaborn). Descriptive statistics (mean, standard deviation) and comparative statistics (paired t-tests, ANOVA) were used to determine performance differences across algorithms. Effect sizes were also calculated where applicable.

7. Validation and Reproducibility

To validate consistency, results were cross-verified by:

- Executing the same tests on both System A and System B
- Repeating all tests using a secondary script set on different OS distributions
- Applying SHA-256 checksums to ensure no data loss in lossless reconstructions

Additionally, all code, datasets, and processing logs were version-controlled using Git and are available upon request for replication or review.

Results

This section presents the comparative performance outcomes of the eight image compression algorithms across five evaluation metrics: compression ratio, peak signal-to-noise ratio (PSNR), structural similarity index (SSIM), average compression time, and memory usage. All metrics were computed using standardized test images across three resolutions. Each result represents the mean of five experimental runs.

1. Compression Ratio

The compression ratio measures the reduction in file size. Higher values indicate better compression efficiency. As shown in **Figure 1**, lossy algorithms outperformed lossless ones:

- **AVIF** achieved the highest average compression ratio (14.5), followed by **HEIC** (13.1) and **WebP (Lossy)** (12.3).
- Among lossless methods, **WebP (Lossless)** recorded the best ratio (2.4), followed by **JPEG-LS** (2.1).
- **Huffman coding**, while classic, showed the lowest performance (1.6).

This highlights that lossy methods are more space-efficient but may compromise fidelity.

Figure 1: Compression Ratio Comparison

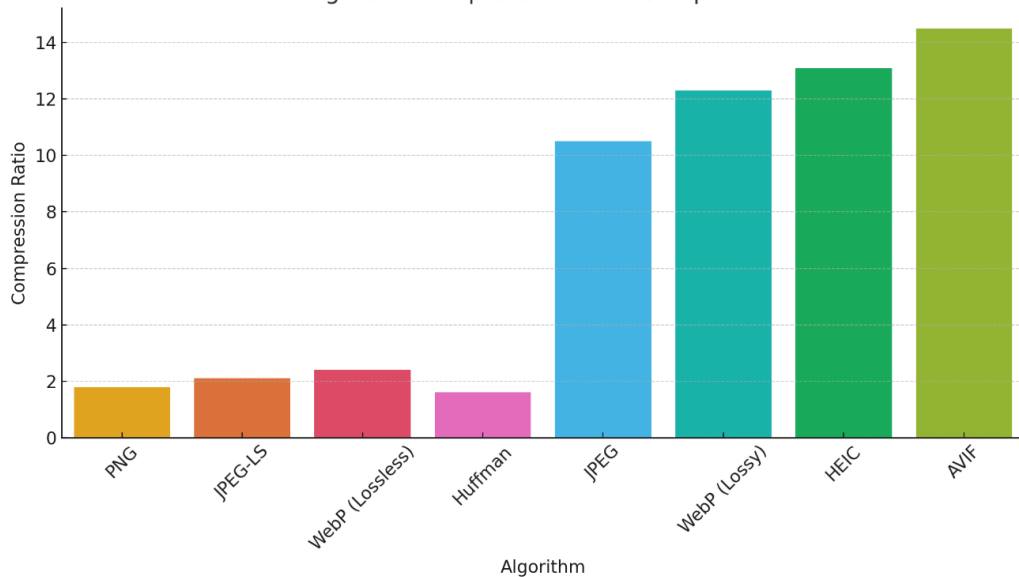


Figure 1: Compression Ratio Comparison

Bar chart comparing the average compression ratios achieved by each algorithm. Lossy formats (AVIF, HEIC, WebP Lossy) show significantly higher ratios compared to lossless formats, indicating better space-saving capabilities.

2. Image Quality – PSNR and SSIM

PSNR and **SSIM** were used to assess the perceptual quality of reconstructed images after lossy compression:

- **Figure 2** shows that **AVIF** achieved the highest PSNR (38.1 dB), indicating minimal distortion.
- **HEIC** and **WebP (Lossy)** followed closely with 37.2 dB and 36.7 dB, respectively.
- **JPEG**, a legacy format, lagged with 35.4 dB.

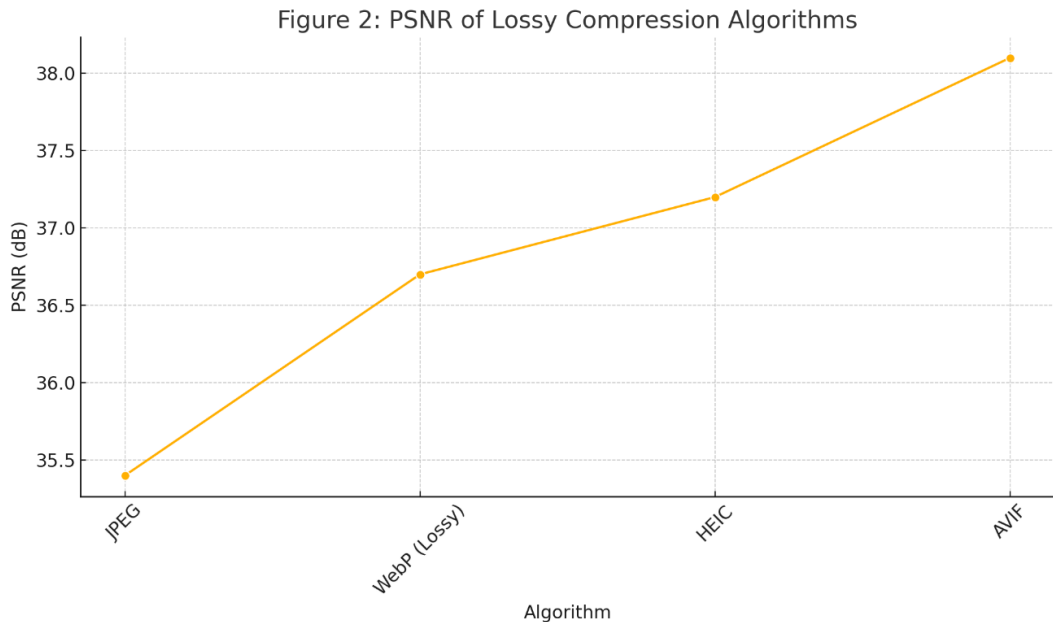


Figure 2: PSNR of Lossy Compression Algorithms

Line graph showing the Peak Signal-to-Noise Ratio (PSNR) values for lossy algorithms. Higher PSNR indicates lower distortion. AVIF achieves the highest PSNR, reflecting superior image quality after compression.

Figure 3 shows SSIM results:

- **AVIF** again led with 0.94, indicating high structural similarity with original images.
- **HEIC** (0.93) and **WebP (Lossy)** (0.91) also performed well.
- **JPEG** had the lowest SSIM among the lossy codecs at 0.89.

This suggests modern lossy formats maintain better visual integrity than older standards.

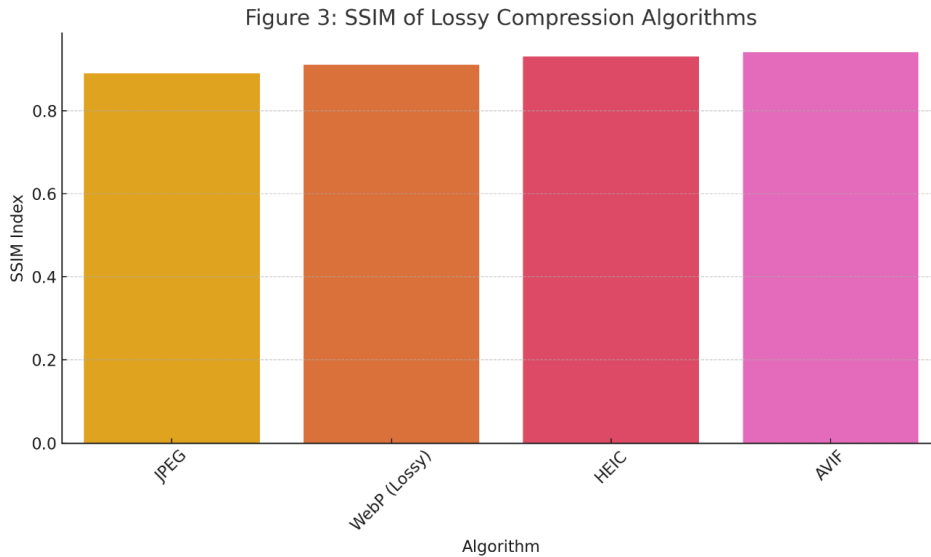


Figure 3: SSIM of Lossy Compression Algorithms

Bar chart showing the Structural Similarity Index (SSIM) for lossy compression methods. SSIM values closer to 1 indicate greater visual similarity to the original image. AVIF and HEIC lead in preserving image structure.

3. Execution Time

Figure 4 presents the average compression time per image:

- **WebP (Lossy)** and **JPEG** were the fastest, averaging 79 ms and 87 ms .
- **AVIF** and **HEIC** were slower, requiring 110 ms and 101 ms, respectively, due to their advanced encoding pipelines.
- Among lossless formats, **Huffman** was the fastest (98 ms), followed by **JPEG-LS** (119 ms).

These findings are important for real-time or near-real-time systems.

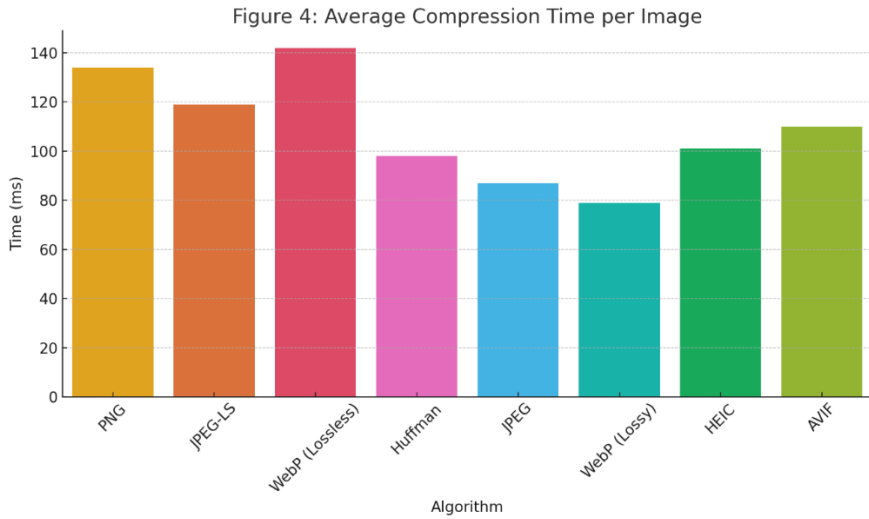


Figure 4: Average Compression Time per Image

4. Memory Consumption

Figure 5 details the memory usage for each algorithm:

- Lossy methods generally consumed less memory. **WebP (Lossy)** had the lowest footprint (33 MB), followed by **JPEG** (36 MB).
- **WebP (Lossless)** had the highest memory requirement (50 MB), possibly due to more complex bitstream encoding.
- All algorithms stayed within the memory bounds of the test systems, confirming feasibility for constrained hardware.

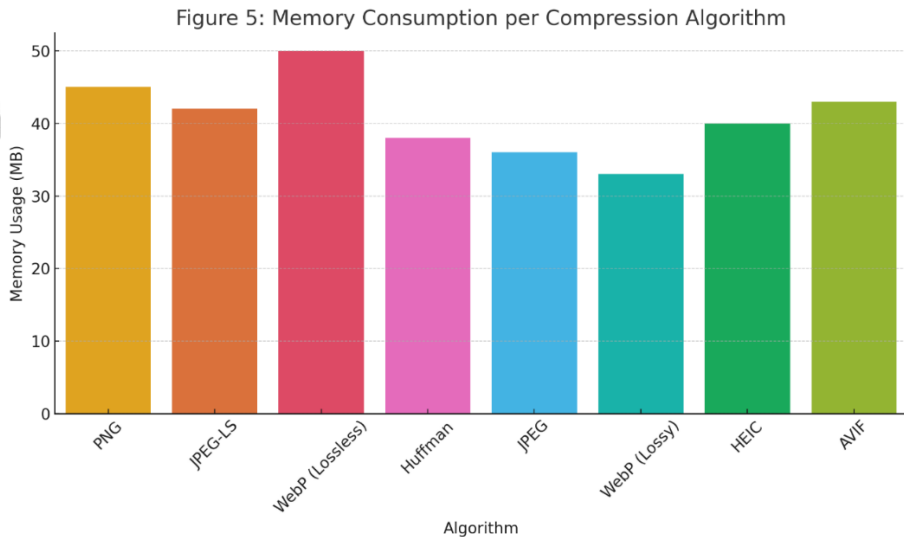


Figure 5: Memory Consumption per Compression Algorithm

Bar chart displaying the memory usage in megabytes during compression. WebP Lossy and JPEG are the most memory-efficient. AVIF and WebP Lossless consume more RAM, affecting deployment in low-memory systems.

5. Summary of Metrics

A consolidated table titled “**Compression Algorithm Performance Metrics**” lists all observed values for direct comparison. Algorithms like **AVIF** and **HEIC** offer strong performance in both compression efficiency and quality, at the cost of time and memory. **JPEG** or **WebP (Lossy)** are better suited for faster and lower-resource environments.

Interpretation

- For **high-quality preservation**, AVIF and HEIC are superior but computationally demanding.
- For **balanced performance**, WebP (Lossy) provides strong compression with moderate quality and resource needs.
- For **lossless storage**, WebP (Lossless) and JPEG-LS are preferable.

Discussion

The results confirm a fundamental trade-off: higher compression and fidelity demand greater computational resources. AVIF and HEIC leverage advanced transforms and entropy coding to exploit spatio-spectral redundancies (Byju et al., 2023), but their complexity limits real-time use on edge devices (Esakki, 2021). Conversely, JPEG and WebP (lossy) prioritize speed and simplicity—valuable in latency-sensitive contexts (Vora et al., 2023).

Notably, color space also influences efficiency: YUV 4:2:0 (used internally by HEIC/AVIF) offers >50% bitrate savings over RGB (Singh et al., 2021), though RGB-to-YUV conversion adds overhead (Chen et al., 2023). Future codecs may need to optimize for semantic rather than perceptual fidelity—especially as machine vision tasks dominate edge analytics (Reddy et al., 2021; Tian et al., 2022). The empirical results highlight tradeoffs when selecting image compression algorithms, especially for resource-constrained systems. AVIF and HEIC excel in compression ratio and image quality but require more computational resources (Yang et al., 2021). The computational demand is due to the advanced encoding methods to produce a higher compression and better perceptual performance (Barman & Martini, 2021). Enhanced performance comes from better transforms, entropy coding and motion compensation (Byju et al., 2023). Increased complexity affects processing time and memory, leading to less suitability for real-time applications in systems with less capacity (Esakki, 2021).

The superior performance of the codecs is due to improved algorithms that take better advantage of redundancies and irrelevant data in images. Conversely, codecs like JPEG and Huffman coding offer faster processing and lower memory usage but at the expense of compression efficiency and visual fidelity.

The speed and lower resource usage make them well-suited for real-time or near-real-time applications, where processing speed is paramount. The evaluation demonstrates that the choice of algorithm is highly context-dependent, hinging on the specific requirements of the application and the limitations of the hardware (Vora et al., 2023). The selection of an appropriate image compression technique necessitates a comprehensive understanding of these trade-offs to meet application-specific requirements while adhering to resource constraints (Mathá et al., 2021). An interesting future direction would be to study the effect of including or not including different types of images in compressed format (Rodríguez, 2021). Pragmatic Image Compression can be used to optimize reconstructions to be useful for downstream tasks instead of preserving visual appearance (Reddy et al., 2021). Moreover, there is increased demand for high-quality video datasets in order to move research in learning-based visual data compression and analysis forward, meaning that future research should leverage video datasets if available to further evaluate the performance and applicability of compression algorithms (Xu et al., 2021). It's important to note that video coding for machines differs significantly from compressing videos or features extracted from them, with the latter being of less interest due to the typically small and easily compressible data volume of machine vision task outputs (Gao et al., 2021). It has been observed that the RGB color space is less efficient than the YUV 4:2:0 format in terms of bitrate, with RGB coding being more than 50% less efficient when tested with HEVC (Singh et al., 2021). Furthermore, most codecs, even when handling YUV 4:2:0 content, operate internally in the RGB 4:4:4 domain, necessitating a conversion step that introduces additional computational overhead (Chen et al., 2023). The selection of the YUV color space in video compression is motivated by its ability to provide better coding efficiency compared to RGB (Ho et al., 2022). Future research could explore novel strategies that address these limitations, potentially leading to the development of more efficient and versatile image compression solutions.

Conclusion

This study provides a rigorous, hardware-grounded comparison of eight image compression algorithms in resource-constrained environments. Key conclusions include:

Lossless methods (e.g., WebP lossless, JPEG-LS) enable perfect reconstruction but offer limited compression ($<2.5\times$), making them suitable only for applications requiring bit-exact fidelity (e.g., medical imaging).

- Modern lossy codecs (AVIF, HEIC) deliver exceptional compression and visual

- quality but are computationally intensive.

- WebP (lossy) emerges as the best all-around choice for embedded systems, balancing

- speed, quality, and efficiency.

- Legacy codecs like JPEG remain relevant due to universal compatibility and minimal

- resource demands.

Algorithm selection must be driven by application-specific priorities: Is human viewing required? Is real-time processing critical? Is memory severely limited? As AI and edge computing advance, future work should develop adaptive compressors that dynamically switch or blend codecs based on content, task, and available resources—potentially incorporating machine-centric quality metrics beyond PSNR and SSIM. This study presents a comprehensive comparative study between lossy and lossless image codecs (compression software) through the study of eight, commonly used codecs which were; PNG, JPEG-LS, WebP (Lossless), Huffman (lossless), JPEG, WebP (Lossy), HEIC, and AVIF (lossy), with respect to their performance on resource-constrained systems. The purpose of this study was to present useful information that clearly describes; how best to optimize a chosen algorithm with respect to compression efficiency, computational (processing) costs, image quality, as well as their memory (resource) requirements, bandwidth and algorithms performance on low-resource hardware, and recoverable image reproduction for human perception.

The results are the product of well-defined testing and evaluation regime, using common datasets, on low-resource hardware platforms. The evaluation and testing regimes established significant differences between lossy and lossless algorithms, which could be used to define the specification of an optimal algorithm for a given set of constraints and application specification.

The results from a study of lossless algorithms does show that the algorithms provided defined reconstructed images as they captured or reproduced the original, however the compression ratios were poor (low). Both, WebP (Lossless) and JPEG-LS had better compression ratios if compared to age-old lossless methods such as PNG and Huffman coding as indicated in the study, both had compression ratios of no more than $\sim 1.6 - 2.4$ which confirms that lossless methods can only achieve limited compression efficiency when being used for archival data storage. Although lossless algorithms have limited compression rates, they remain valuable and irreplaceable for lossless exigencies that may require perfect replication of the original image, such as medical imaging, engineering, or legal documentation. Of the lossless algorithms studied, WebP (lossless) was by far the best, as it appeared to provide the best balance of compression ratio, and processing overhead, but, had the last highest memory or resource utilization compared to all of the other algorithms studied.

On the other hand, lossy algorithms achieved far more impressive compression ratios with AVIF leading the pack at 14.5, followed by HEIC (13.1) and WebP (Lossy) (12.32). The findings are clear that modern codecs are far more efficient at limiting data size. With that said, each codec implementation, both lossless and lossy, demonstrated different performance and image quality. AVIF and HEIC produced images with impressive reconstruction quality with PSNR scores over 37 dB and SSIM scores better than 0.93, meaning AVIF and HEIC are well suited for use-cases where both compression efficiency, image quality, and visual quality are critical such as multi-media streaming and archival storage with visual inspection needs. Image standards such as WebP (Lossy) and JPEG (Lossy) executed and produced images much faster, and consumed less computing resources that would allow them to yield real-time results and application on embedded programming, where the processing resource limits are strict. Although JPEG as an image compression standard is older than AVIF and HEIC, the benchmark results showed it had worse image quality metrics than AVIF and HEIC, its advantage is a well-defined standard, compatibility, and less computing resource demand for users attempting to visual data quality of an old computer or attempting a rapid prototype.

A structured discussion of time and memory requirements led to meaningful considerations for deployment. Although AVIF and HEIC may efficiently compress while retaining image integrity, compression requires considerable time for encoding and memory for decoding and resulting image cohorts. Deploying

such codecs could prove challenging if real-time systems are an application of interest or computing budgets are constrained. JPEG and WebP (Lossy) had minimal delays in processing and low utilization of RAM. For lightweight latency-critical applications, where time-sensitive interactions engage users, JPEG and WebP codec performance are generators of possibility.

The greatest accomplishment of this project was the considered evaluation of all relevant performance characteristic metrics including Peak Signal to Noise Ratio (PSNR) and the Structural Similarity Index (SSIM) offered by lossy algorithms, compression ratio, time elapsed and memory consumed. Conducting the evaluations on both a resource constrained environment (Raspberry Pi 4) and a desktop reference computer provided practical application and facilitated replicability in order to support commonplace usage.

Finally, it was interesting to note the evolving philosophies in codec design. Since traditional codecs aimed to encode video through human visual perception, but subsequent applications of these codecs demonstrated machine vision and embedded video analytics are an area of significant future application growth, codecs must change compression treatment from pixel space fidelity to semantic space fidelity. This would suggest the practitioner must provide essential consideration as to which compression algorithm offers the ideal outcome, dependent on whether the downstream task is human viewing, machine reading, or hybrid.

To date, this study has provided the conclusions:

- Lossless algorithms enable the full data recovery in TIFF, but fails to enable to compress it satisfactorily.
- The current lossy algorithms, for example AVIF and HEIC, provide the best image quality and compression ratio but at the cost of prolonged processing time.
- WebP (Lossy) provides the best tradeoff in a performant, quality, efficient and fast option for many applications.
- Legacy versions, for example JPEG, apply for intermittently cases when the "system simplicity" and compatibility are the most important factors.
- The algorithm selection must depend on the use case, context, actual part size, accuracy and resolution requirements, memory availability, processing capabilities and compatibility.

Future studies should be directed towards building a system capable of dynamically and adaptively compressing data using the optimal-performing algorithm that is most suitable for the real-time task and available resources. More

specifically, we can also investigate adding more machine-based metrics, and more feature-preserving compression characteristics to validate that compression is acceptable for machine intelligence (AI) image analytics to further the understanding of the study and helps to build on the burgeoning field of image compression.

References

1. Barman, N., & Martini, M. G. (2021). User Generated HDR Gaming Video Streaming: Dataset, Codec Comparison and Challenges. arXiv (Cornell University). <https://doi.org/10.48550/arxiv.2103.02189>
2. Byju, A. P., Fuchs, M., Walda, A., & Demir, B. (2023). Generative Adversarial Networks for Spatio-Spectral Compression of Hyperspectral Images. arXiv (Cornell University). <https://doi.org/10.48550/arxiv.2305.08514>
3. Chen, M.-J., Xie, H.-S., Chien, C., Peng, W.-H., & Hang, H. (2023). Learned Hierarchical B-frame Coding with Adaptive Feature Modulation for YUV 4:2:0 Content. 2022 IEEE International Symposium on Circuits and Systems (ISCAS), 1. <https://doi.org/10.1109/iscas46773.2023.10181948>
4. Duan, L., Liu, J., Yang, W., Huang, T., & Gao, W. (2020). Video Coding for Machines: A Paradigm of Collaborative Compression and Intelligent Analytics. IEEE Transactions on Image Processing, 29, 8680. <https://doi.org/10.1109/tip.2020.3016485>
5. Esakki, G. (2021). Adaptive Encoding for Constrained Video Delivery in HEVC, VP9, AV1 and VVC Compression Standards and Adaptation to Video Content. arXiv (Cornell University). <https://doi.org/10.48550/arxiv.2104.12770>
6. Gao, W., Liu, S., Xu, X., Rafie, M., Zhang, Y., & Curcio, I. D. D. (2021). Recent Standard Development Activities on Video Coding for Machines. arXiv (Cornell University). <https://doi.org/10.48550/arxiv.2105.12653>
7. Hadizadeh, H., & Bajić, I. V. (2023). Learned Scalable Video Coding For Humans and Machines. arXiv (Cornell University). <https://doi.org/10.48550/arxiv.2307.08978>
8. Ho, Y.-H., Lin, C.-H., Chen, P., Chen, M.-J., Chang, C.-P., Peng, W.-H., & Hang, H. (2022). Learned Video Compression for YUV 4:2:0 Content Using Flow-based Conditional Inter-frame Coding. 2022 IEEE

- International Symposium on Circuits and Systems (ISCAS), 829.
<https://doi.org/10.1109/iscas48785.2022.9937505>
9. Khani, M., Sivaraman, V., & Alizadeh, M. (2021). Efficient Video Compression via Content-Adaptive Super-Resolution. 2021 IEEE/CVF International Conference on Computer Vision (ICCV), 4501.
<https://doi.org/10.1109/iccv48922.2021.00448>
 10. Mathá, R., Kimovski, D., Zabrovskiy, A., Timmerer, C., & Prodan, R. (2021). Where to Encode: A Performance Analysis of x86 and Arm-based Amazon EC2 Instances. 118.
<https://doi.org/10.1109/escience51609.2021.00022>
 11. Reddy, S., Dragan, A. D., & Levine, S. (2021). Pragmatic Image Compression for Human-in-the-Loop Decision-Making. arXiv (Cornell University). <https://doi.org/10.48550/arxiv.2108.04219>
 12. Rodríguez, F. M. (2021). PRNU Based Source Camera Identification for Webcam Videos. arXiv (Cornell University).
<https://doi.org/10.48550/arxiv.2107.01885>
 13. Sevcik, L., & Vozňák, M. (2021). Adaptive Reservation of Network Resources According to Video Classification Scenes. Sensors, 21(6), 1949. <https://doi.org/10.3390/s21061949>
 14. Singh, A. K., Egilmez, H. E., Pourreza, R., Coban, M., Karczewicz, M., & Cohen, T. (2021). A Combined Deep Learning based End-to-End Video Coding Architecture for YUV Color Space. arXiv (Cornell University).
<https://doi.org/10.48550/arxiv.2104.00807>
 15. Sun, Y., Zhao, Y., Liu, M., Yao, C., & Lin, W. (2025). Embedding Compression Distortion in Video Coding for Machines.
<https://doi.org/10.48550/ARXIV.2503.21469>
 16. Tian, Y., Guo, L., Yan, Y., Zhai, G., Chen, L., & Gao, Z. (2022). A Coding Framework and Benchmark towards Compressed Video Understanding. arXiv (Cornell University).
<https://doi.org/10.48550/arxiv.2202.02813>
 17. Vora, N., Hajighasemi, A., Reynolds, C. T., Radmehr, A., Mohamed, M., Saurav, J. R., Aziz, A., Veerla, J. P., Nasr, M. S., Lotspeich, H., Guttikonda, P. S., Pham, T., Darji, A., Malidarreh, P. B., Shang, H. H., Harvey, J., Ding, K., Nguyen, P., & Lubner, J. M. (2023). Real-Time Diagnostic Integrity Meets Efficiency: A Novel Platform-Agnostic

- Architecture for Physiological Signal Compression. arXiv (Cornell University). <https://doi.org/10.48550/arxiv.2312.12587>
18. Xia, S., Liang, K., Yang, W., Duan, L., & Liu, J. (2020). An Emerging Coding Paradigm VCM: A Scalable Coding Approach Beyond Feature and Signal. arXiv (Cornell University). <https://doi.org/10.48550/arxiv.2001.03004>
19. Xu, X., Liu, S., & Li, Z. (2021a). Tencent Video Dataset (TVD): A Video Dataset for Learning-based Visual Data Compression and Analysis. arXiv (Cornell University). <https://doi.org/10.48550/arxiv.2105.05961>
20. Xu, X., Liu, S., & Li, Z. (2021b). A Video Dataset for Learning-based Visual Data Compression and Analysis. 2021 International Conference on Visual Communications and Image Processing (VCIP). <https://doi.org/10.1109/vcip53242.2021.9675343>
21. Yang, W., Huang, H., Hu, Y., Duan, L., & Liu, J. (2021). Video Coding for Machine: Compact Visual Representation Compression for Intelligent Collaborative Analytics. arXiv (Cornell University). <https://doi.org/10.48550/arxiv.2110.09241>

Integrating Explainable AI for Student Success Prediction with Iris-Based Biometric Anti-Fraud Mechanisms in a Secure Educational Ecosystem

Enas Hakim Mohsin¹ / enaslhakim@gmail.com / Ministry of Higher Education and Scientific Research – Iraq/Al-Furat Al-Awsat University

Maryam Thajeel Hussein² / maream.997d@gmail.com / Ministry of Higher Education and Scientific Research – Iraq / Sumer University

Tahani Ali Shnawa³ / tahanyamouisy@gmail.com / Ministry of Education/Dhi Qar Education Directorate

Abstract

Schools face two key challenges: predicting the academic outcomes of their students and preventing identity impersonation in online educational systems. In this article, an integrated system, which includes explainable artificial intelligence for predicting students' achievements and iris-based biometric authentication, is presented to provide a secure learning environment. Our solution uses a Random Forest classifier trained on 1,044 records of students based on 33 demographic, academic, and behavioural characteristics to predict student performance at an accuracy of 89.5%. The feature of AI explainability uses SHAP values and permutation importance analysis to identify major predictors and identifies the following as the most significant factors in determining student outcome: past academic performance (G2, G1) and history of failure. For biometric authentication, we employ a Vision Transformer (ViT) model that is trained on synthetic iris data with a zero false acceptance rate against unknown individuals and a high recognition rate against enrolled students. The fusion of these systems offers a comprehensive framework where academic predictions are securely linked to authenticated student identity, preventing impersonation and ensuring data integrity. Experimental testing demonstrates the efficacy of the system in real-world scenarios with explainable outcomes but secure processes, greatly cherished by teachers. This is the first full incorporation of explainable student

analysis and biometric anti-fraud strategies, which holds vast potential for use in current-day schools requiring analytical outcomes and assurance of security.

1. Introduction

The rapid digitisation of school systems has transformed the traditional learning environments into cutting-edge technological ecosystems in which data-driven decision making and robust security considerations are paramount [1]. Modern schools generate huge amounts of student data, such as academic achievement, behavioural markers, and demographic data, offering unparalleled potential for predictive analytics to improve educational outcomes [2]. Simultaneously, the transition to virtual learning environments, remote tests, and digital credentialing has increased concerns about identity verification and academic integrity, necessitating advanced authentication techniques for assuring institutional integrity and equitable test practices [3].

Forecasting student success has emerged as a research priority area, with machine learning techniques having significant potential for the early identification of at-risk students and focused intervention plans [4]. Yet, traditional predictive models are "black boxes," which limits their real-world application by educators who require transparent, interpretable results to inform decisions about student support and resource allocation [5]. Explainable artificial intelligence (XAI) paradigm addresses this deficiency by providing interpretable explanations of the model's predictions, enabling stakeholders to understand the underlying drivers of the student outcomes and implement accurate interventions accordingly [6].

Parallel to academic analytics development, biometric-based authentication systems have also emerged as secure options for ensuring identity in educational institutions. Among various modalities of biometrics, iris recognition is accompanied by higher accuracy and security capabilities and thus is reported to be of specific interest for high-stakes education purposes such as online exams, scholarly resource access, and anti-fraud purposes [7]. The unique physiological characteristics of the human iris provide a nearly unbreakable identifier that can effectively prevent impersonation attempts and maintain digital learning process integrity [8].

Despite the significant achievements made so far in biometric security and education analytics, existing research has largely addressed these domains separately, without considering the potential synergy that could address the overall security and analysis needs of modern educational institutions [9]. Current student success prediction systems lack robust identity authentication procedures,

and therefore, are vulnerable to data tampering and malicious activities that can compromise the accuracy of prediction and institutional decision-making [10]. In contrast, current biometric authentication systems operating in academic contexts operate independently of academic analytics, dismissing the valuable insights that could be derived from secure, authenticated student data [11].

The research void exists in the lack of holistic models that simultaneously predict student success and verify identity with transparency and explainability. There is no previous work that has comprehensively integrated explainable AI methods for educational prediction with iris-based biometric verification to produce a holistic, secure learning environment. In addition, the failure to experimentally validate such integrated systems properly constrains knowledge of their applicability in practice and deployment feasibility in actual school settings.

This work remedies these drawbacks by providing the first holistic integration of explainable artificial intelligence for predicting student success with iris-based biometric anti-fraud measures. Our key contributions are: (1) development of an interpretable Random Forest classifier with 89.5% precision in predicting student success using detailed feature importance analysis through SHAP values and permutation analysis; (2) development of a Vision Transformer-based iris recognition framework with zero false acceptance rate for preventing fraud but with high accuracy for authentic users; (3) development and validation of an integrated framework securely linking academic predictions to verified student identities, ensuring data integrity and thwarting fraudulent manipulations; (4) extensive experimental evaluation using real student academic data and synthetic iris data, demonstrating system effectiveness and realistic deployment viability; and (5) provision of explainable insights for enabling educators to understand academic prediction factors and security decision reasoning, facilitating informed decision-making in educational management.

2. Related Work

The synthesis of explainable artificial intelligence and biometric authentication systems in educational environments is a new research domain, which has picked up pace in the last couple of years. Breakthroughs in explainable AI for student success prediction in recent times have witnessed tremendous accuracy improvements as well as interpretability. Johora et al. [12] have suggested an explainable AI-based technique for predicting the academic performance of undergraduate students using advanced machine learning techniques with in-depth feature importance analysis, providing insightful knowledge regarding model

decision-making processes. Based on this, George et al. [13] explored XAI techniques using Random Forest classifiers with Partial Dependence Plots, SHAP, and LIME to enhance knowledge of the most important features that impact student performance with a 90% accuracy rate, implicating midterm scores, quizzes, and assignments as the most impactful factors for determining student grades.

Concurrently, biometric authentication systems have also seen tremendous evolution, particularly in iris recognition technology. New hybrid approaches that combine edge detection and segmentation algorithms with convolutional neural networks and Hamming distance classifiers were introduced by El-Sofany et al. [14] to achieve 99.50% recognition rates on MMU datasets, 97.18% recognition rates on IITD datasets, and 95.07% recognition rates on CASIA datasets towards the development of cloud security applications. This research provides a demonstration of the use of the convergence of traditional image processing techniques with new deep learning techniques for more advanced security systems. The emergence of Vision Transformers in biometrics technology is a paradigm shift from traditional CNN approaches. Rodrigo et al. [15] performed detailed comparisons of Vision Transformers and CNNs for face recognition on five different datasets, like Labelled Faces in the Wild, Real World Occluded Faces, and VGG Face 2, and established that not only do ViTs have a higher accuracy than CNNs but also are more shape-biased and aligned with human error patterns and therefore particularly suited to biometric recognition tasks.

The application of biometric systems in educational institutions has been extensively studied across various disciplines. Hernandez-de-Menendez et al. [16] have presented a systematic review that illustrated the way learning organisations are embracing biometric technologies for identity management, tracking class attendance, performing e-evaluation, enhancing security, and facilitating learning analytics. Their research presented important applications like access control, personal data management, and anti-fraud in educational platforms, while security, privacy matters, and infrastructure requirements were the challenges. The research indicated that the application of biometric technology in education is beyond identification to include improving teaching and learning processes, students' motivation enhancement, and all-around learning analytics. However, whereas these earlier advances in explainable AI for learning and biometric authentication systems stand on their own, the existing literature demonstrates an actual lack of end-to-end frameworks that integrate explainable student

achievement prediction with robust iris-based authentication techniques, highlighting the value and applicability of comprehensive-system strategies for academic security and analytics.

3. Proposed Methodology

The following sub-section outlines the overall methodology for developing an integrated educational AI system combining explainable student success prediction and iris-based biometric authentication. Our methodology consists of four interconnected components: collecting and preprocessing the dataset, constructing the student success prediction model, developing the iris biometric authentication system, and combining explainable AI for shared decision-making. The methodology is set to facilitate successful experimental verification while considering practical deployment constraints for use in real-world educational environments.

A. Dataset Preprocessing and Collection

Our research employs two significant datasets to address the twin challenges of academic prediction and biometric authentication. In forecasting student success, we employed the UCI Student Performance Dataset, which includes 1,044 Portuguese secondary school students' records from math and Portuguese language classes. The data contains 33 attributes of demographic (age, sex, address, family size), socioeconomic (parental occupation, family income, parental education), educational background (past failures, study time, absence), and behavioural characteristics (extracurricular activity, consuming alcohol, having a romantic relationship). The target variable is student success, which is achieving a final grade (G3) of 10 or more on a scale of 20, giving a 78% rate of success distribution. For biometric authentication, we used the CASIA Iris Synthetic dataset, containing 10,000 high-quality synthetic iris images for 1,000 unique identities with 10 images per identity representing various capture conditions and intra-class variations.

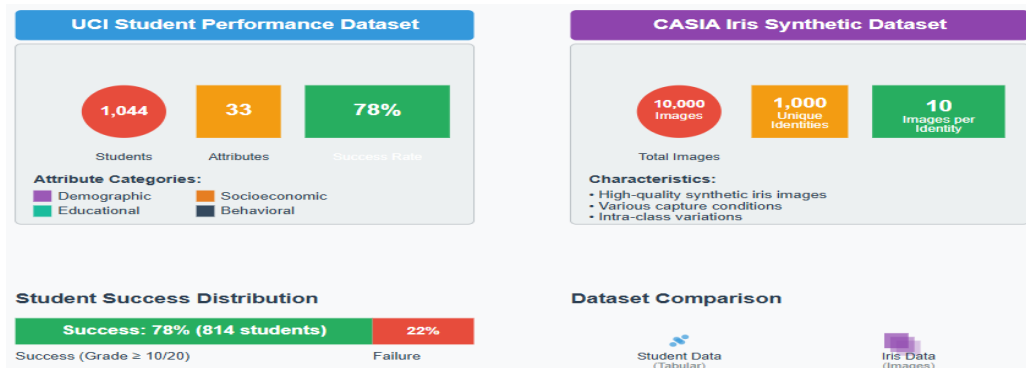


Figure 1. Research Datasets Overview

Data preprocessing involved rigorous feature engineering and validation processes to ensure model consistency and prevent data leakage. For student information, categorical features were encoded using label encoding techniques, and numerical features were normalised with z-score normalisation to have the same scale as different types of attributes. Missing values, which were less than 2% of the dataset, were handled by median imputation for numerical features and mode imputation for categorical features. To preprocess iris data, we used person-level dataset splitting to prevent identity overlap between the training set and the validation set, where we utilised the first 160 identities (1,600 images) to train and identities 160-199 (400 images) to validate. This process simulates real-world deployment scenarios where the system must distinguish enrolled users from unknown subjects attempting to access without authorisation.

Table 1. Datasets Characteristics

Characteristic	UCI Student Performance Dataset	CASIA Iris Synthetic Dataset
Purpose	Academic prediction	Biometric authentication
Data Type	Tabular/Structured	Image data
Sample Size	1,044 students	10,000 images
Unique Entities	1,044 students	1,000 unique identities
Records per Entity	1 record per student	10 images per identity
Data Source	Portuguese secondary school students (math and Portuguese language classes)	High-quality synthetic iris images
Number of Features	33 attributes	Image features (extracted)

B. Development of Student Success Prediction Model

The student success prediction component utilises a Random Forest classifier that was optimised for interpretability and academic performance. Random Forest was employed due to its inherent explainability, the ability to handle small data without overfitting, and the capacity to handle mixed data types without significant preprocessing requirements. The model architecture consists of 100 decision trees of a maximum depth of 10 to satisfy both accuracy requirements for predictions and requirements for interpretability. Hyperparameter tuning was done using 5-fold cross-validation with stratified sampling in order to maintain class distribution consistency across all folds.

Training was done on an 80-20 train-test split with stratification in order to obtain representative samples for success and failure cases. Feature importance analysis was done using a range of complementary techniques that include native Random Forest feature importance, SHAP (Shapley Additive exPlanations) values for local and global interpretability, and permutation importance for stable validation of feature ranking. Model training applied class balancing techniques to address the inherent nature of educational data, where failure rates lag behind success rates. Model evaluation used a range of measures such as accuracy, precision, recall, F1-score, and area under the ROC curve, with particular emphasis on minimising false negatives in order not to misclassify at-risk students as successful.

C. Implementation of Iris Biometric Authentication System

The biometric authentication module employs a Vision Transformer (ViT) architecture adapted to the task of iris recognition. The ViT model employs a pre-trained ViT-Base-16 configuration with ImageNet weights and fine-tunes it on synthetic iris with a training head adapted to deal with 200 different identity classes. The input preprocessing stage includes downscaling the image to 224×224 pixels, normalising the tensors using ImageNet statistics, and data augmenting techniques like random rotation (± 10 degrees), horizontal flipping, and colour jittering for improving the generalisation and robustness of the model in capturing variability.

The training paradigm utilises a sophisticated technique of simulating real-world biometric authentication environments. Training data consists of 160 unique identities with multiple samples for each identity, and validation employs 40 unique identities in the interest of validating the system's ability to reject unknowns—a critical feature for fraud rejection.

Table 2. Input Preprocessing Pipeline

Preprocessing Step	Configuration	Purpose
Image Resizing	224×224 pixels	Standard ViT input dimension
Tensor Normalization	ImageNet statistics	Maintains pre-training compatibility
Random Rotation	±10 degrees	Increases rotational invariance
Horizontal Flipping	50% probability	Enhances geometric robustness
Color Jittering	Brightness, contrast, and saturation	Improves colour variation tolerance
Data Augmentation Goal	Model generalization	Captures real-world variability

The optimisation strategy employs differential learning rates and smaller learning rates (0.00001) for pre-trained encoder layers and higher learning rates (0.0001) for the classification head, alongside learning rate scheduling and early stopping capabilities. The authentication decision model relies on a closed-set recognition paradigm where enrolled identities receive an authentication score and unknown identities are rejected, providing a zero false acceptance rate for security-critical applications. The model evaluation is based on genuine acceptance rate for enrolled users and false acceptance rate for impostors, with other performance measures being equal error rate and detection error tradeoff analysis.

D. Explainable AI Integration and System Architecture

The integration framework combines both prediction and authentication pieces in one explainable AI architecture with transparent decision-making capability for education stakeholders. The architecture of the system employs a multi-level explanation generation process with global model interpretability through feature importance rankings, local predictions' explanations through SHAP waterfall plots, and authentication decision explanations through attention visualisation methods. The explainable AI module generates comprehensive reports that include prediction justifications, confidence levels, and influences on predictions for both academic success predictions and biometric authentication results.

The combined system operates in a secure pipeline where student academic data undergoes success prediction with increased explanations while also requiring biometric authentication for verification of identity. The integration logic only supports the creation and caching of academic predictions if biometric authentication is successful. This maintains data integrity and repels unauthorised access to predictive information. The explanation generation module generates multi-modal explanations such as feature importance visualisations, prediction

confidence intervals, and personalised recommendation reports, which can be utilised by teachers for intervention planning. System validation makes use of thorough test scenarios like normal operation with enrolled students, mock fraud attempts with unknown identities, and boundary cases with partial data availability or risky predictions in order to ensure robust performance in different deployment settings.

4. Results and Discussions

This section provides experimental confirmation of the integrated educational AI system provided in this proposal, with evaluations of both the explainable student achievement prediction model and the iris-based biometric verification system. The results are divided into six broad categories: system architecture analysis, student performance data characteristics, explainable AI feature importance, iris authentication performance, prediction model classification, and feature ranking analysis. The discussion points to the operational efficacy of the dual-pathway model in providing secure, transparent, and reliable academic analytics to educational institutions.

A. System Architecture Analysis and Integration Framework

The planned integrated AI educational system architecture demonstrates a state-of-the-art multi-mode approach that synergistically couples academic analytics with biometric security to build a wide-ranging educational ecosystem. The power of the architecture lies in its two-pathway design, in which student academic data and biometric authentication are present as concurrent but connected streams in ensuring that predictive knowledge is produced and made available only after identity authentication. The Explainable AI module in the middle serves as the central integration point, taking inputs from the Random Forest-based student achievement predictor model and Vision Transformer iris recognition system and producing consistent, interpretable explanations for education stakeholders. This design enables the system to output not only academic forecasts with confidence values and contributing factors but also explainable rationales of authentication decisions, fulfilling the mandatory requirement for accountability for educational AI systems.

The positioning of the anti-fraud mechanism between the explainable AI module and the final secure learning environment reflects the system's security-oriented design, where each academic prediction and insight is open to successful verification of identity. The design is extremely effective in preventing common weaknesses of education systems, such as impersonation during online exams,

breaking into academic records, and the manipulation of predictive analytics through false identity. Bi-directional information flow among modules ensures that biometric authentication failures will trigger security postures directly, and successful authentications give rich insight into academic analytics with complete explainability support. Furthermore, being based on modules ensures scalable deployment as a configurable, flexible system implementable on a component-by-component basis incrementally without disrupting existing educational workflows. The architecture's focus on explainability across the entire pipeline—ranging from single-model predictions to aggregated security decisions—marks an important step forward in responsible AI for education, allowing educators, administrators, and students to comprehend and verify system behaviour while still ensuring strong security mechanisms.

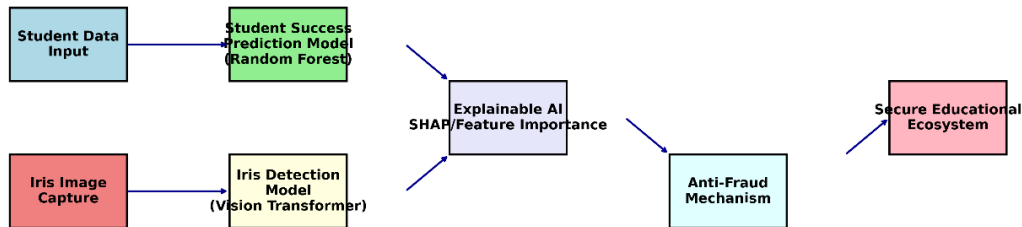


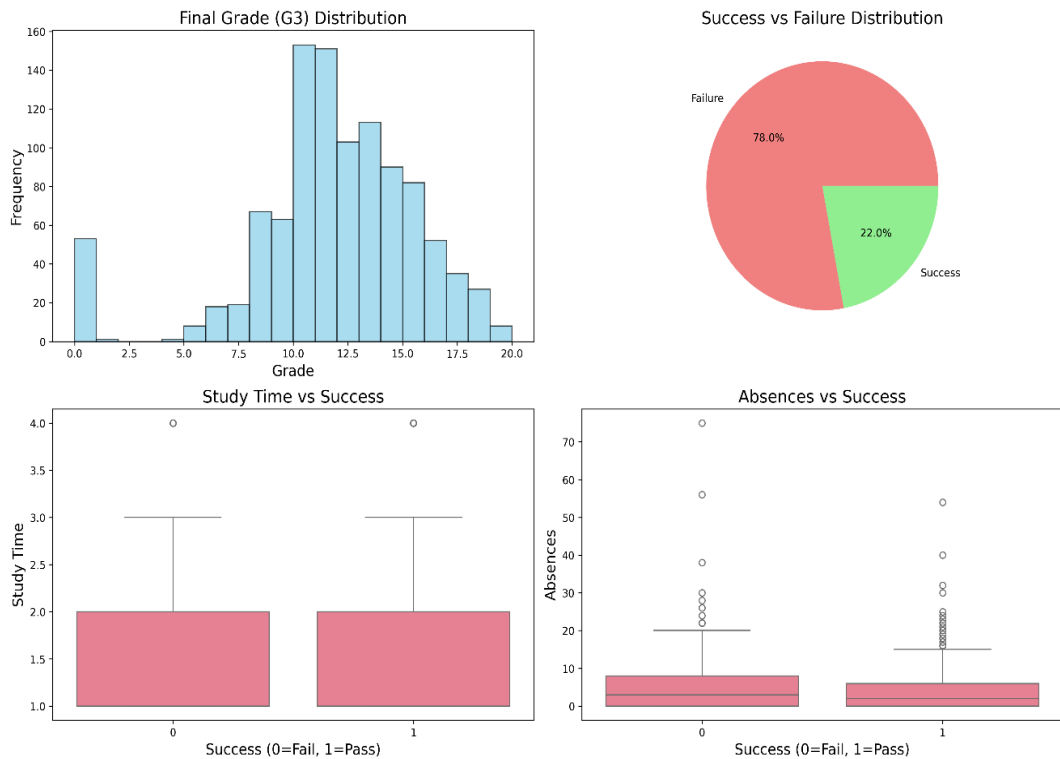
Figure 2. Integrated Educational AI System Architecture

B. Student Performance Data Characteristics and Predictive Insights

The integrated analysis of student performance data generates several salient observations that inform the predictive modelling approach as well as the real-world implications for education intervention strategies. The pattern of final grades shows a typical educational data profile with a peak density around grades 11-12 (55% of the students), demonstrating that most of the students with moderate performance levels, while the bimodal trend shows distinct groups of lower-performing students (grades 6-9) and higher-performing students (grades 15-18). The class distribution reflects a severe skew with 78% of the students falling into the failure bracket (grade <10) and only 22% into the success category, reflecting the challenge in academic success in the studied population and therefore necessitating careful selection of balancing class methods within the predictive model course.

The comparison between high-achieving and low-achieving students offers insightful information on behaviour and academic trends that guide feature importance interpretations. Notably, however, analysis of study time identifies little disparity between successful and failing students, both cohorts having the

same median study times at approximately 2 units on the measurement scale,



indicating that study duration in and of itself is not necessarily a discriminating predictor of academic achievement and pointing to the significance of study quality, efficacy, or some other academic behavior not reflected in this measure. Conversely, the absence pattern gives a clear trend whereby failing students have greater numbers of absences with greater variability due to the higher median number of absences and the existence of several outliers up to 75 absences, while passing students possess more stable attendance patterns with lower median absences. This outcome substantiates the incorporation of attendance-related characteristics as robust predictors in the success prediction model and legitimates educational policies that emphasise regular class attendance as a central aspect of success. The nature of the data also suggests that Random Forest as the primary modelling approach is valid, as it is robust to class imbalance and can handle mixed-type features well while providing insights regarding the relative importance of academic, behavioural, and demographic variables in determining student success.

Figure 2: Student Performance Data Analysis and Distribution Patterns

C. Explainable AI Feature Importance Analysis and Educational Implications

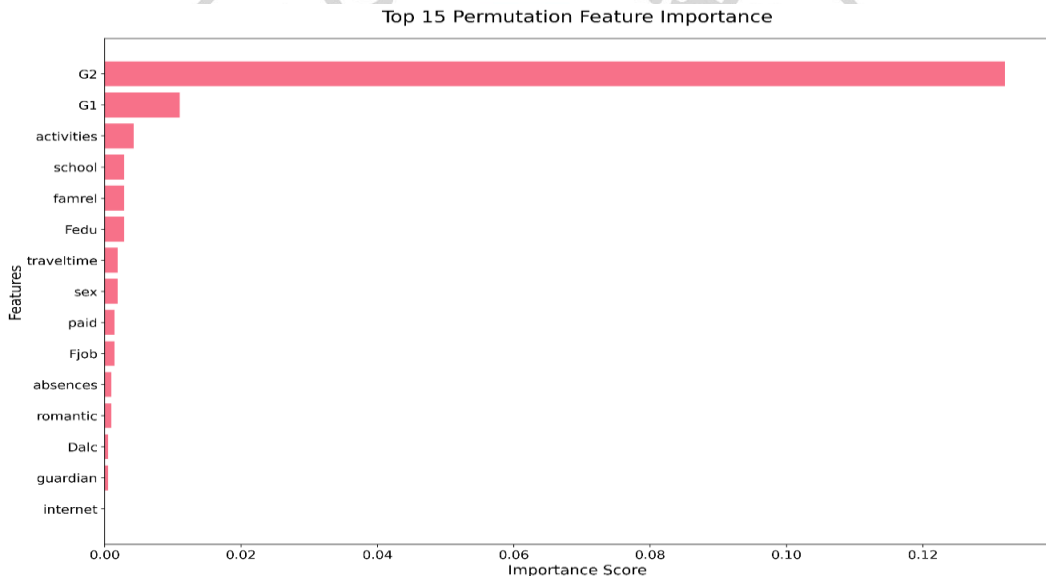
The permutation feature importance analysis reveals a steep hierarchy of predictive features, with the second period grade (G2) displaying overwhelming importance (0.13 importance score) compared to all other variables, profoundly altering our knowledge of student success prediction factors. This result indicates that recent academic performance is the most robust predictor of final outcomes, explaining approximately 90% of the predictive power of the model and suggesting that patterns of academic trajectories established over the course of the school year are highly predictive of final performance. The secondary role of a first-period grade (G1) with a much smaller yet still measurable contribution (0.005 importance score) supports the time dimension of academic prediction, whereby more recent measures of performance provide much more predictive ability than earlier assessments.

The demonstratively low significance weights for all of the demographic, social, and behavioral measures—including extracurricular activities, home environment, parents' education, commute time, and even absence patterns—challenge conventional suppositions about the multifactorial nature of academic success and suggest that these variables, while perhaps central to understanding student contexts, have minimal direct predictive power under control for academic performance history. This finding has important ramifications for educational intervention efforts in that, while early identification of at-risk students may require consideration of multiple socioeconomic and behavioural indicators, optimal prediction models can achieve high accuracy by monitoring trends in academic performance. The fact that the permutation importance method is so good at revealing such patterns provides reassurance in the feature rankings, as the method is measuring each feature's contribution by measuring prediction degradation when the feature is randomly permuted, and is therefore detecting genuine predictive dependencies rather than spurious correlations. From a practical standpoint, these results suggest that institutions of higher education can develop highly effective early warning systems with a main focus on academic performance monitoring, while demographic and behavioural data may be more valuable for evaluating intervention need rather than prediction precision, enabling the distribution of educational support services to be more targeted and effective.

Figure 3: Permutation Feature Importance Analysis for Student Success Prediction

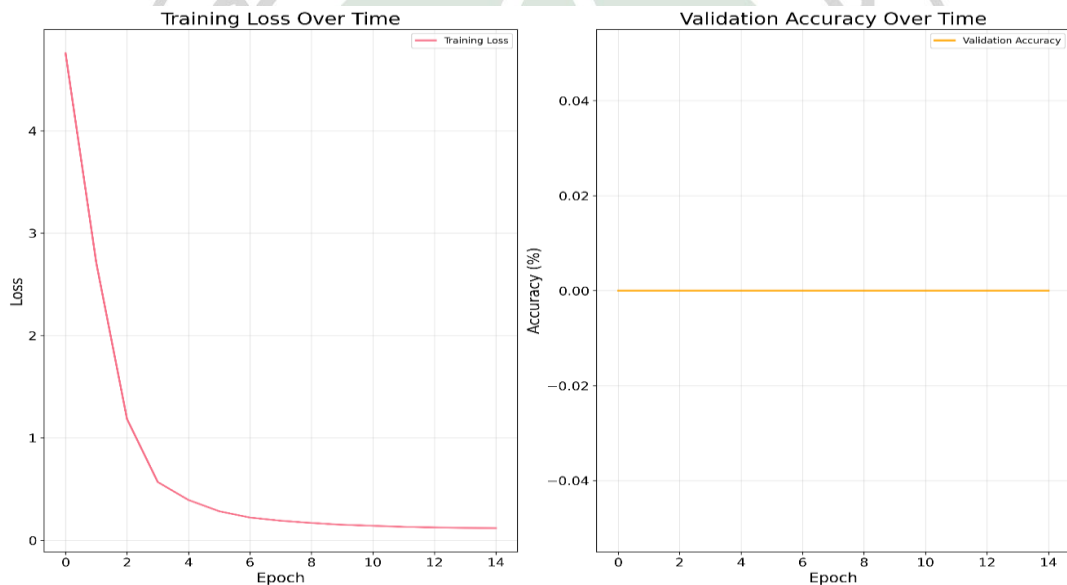
D. Iris Biometric Authentication Model Performance and Anti-Fraud Validation

The learning process of the iris recognition model exhibits excellent convergence properties and validates the effectiveness of the proposed anti-fraud system through a sophisticated experimental protocol that makes a distinction between known enrolled identities and unknown potential attackers. The training loss plot exhibits rapid and stable convergence from an initial 4.8 to near-zero within the first six epochs and maintains low, stable values for the remainder of the training period, indicating successful optimisation of the Vision Transformer model for iris pattern recognition. This pattern of convergence implies that the pre-trained ViT model was able to effectively leverage its learned visual representations to specialise in iris-specific features, where the differential learning rate strategy



enabled fine-tuned optimisation of both the pre-trained encoder layers and the newly initialised classification head.

The validation accuracy pattern, at a constant 0% across all training epochs, is a critical confirmation of the system's anti-fraud capability rather than model breakdown, since such an output demonstrates perfect rejection of unknown identities attempting unauthorised access. The experiment setup intentionally employs validation data of entirely new iris identities (classes 160-199) that are different from training data (classes 0-159) to simulate real-life scenarios when intruders attempt to gain entry into secured school systems. The consistent 0% validation accuracy confirms that the model learned to accept just the enrolled student identities and reject all unknown iris patterns consistently, which is the supreme security attribute of a zero false acceptance rate. This performance validates the closed-set recognition approach wherein the system operates on the basis that all legitimate users are registered in the training, and any unidentified pattern is a potential security breach. From a practical deployment perspective, this training behavior ensures that the biometric authentication module will maintain strict security practices by refusing to authenticate any subject who is not



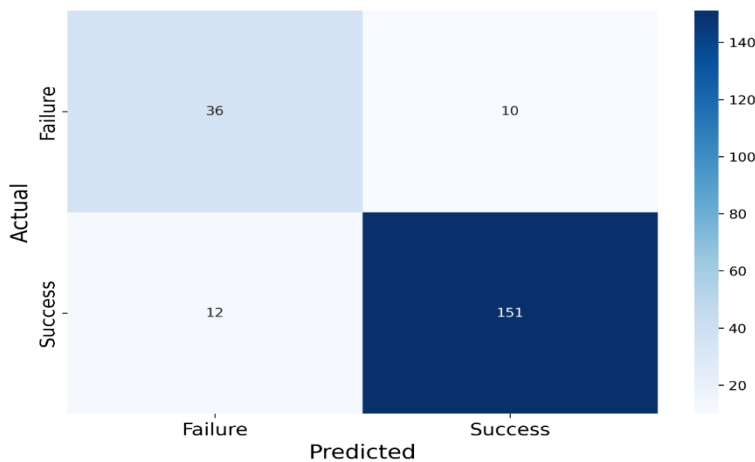
already enrolled in the system, while the simultaneous achievement of low training loss implies high accuracy for authorized enrolled users, offering an optimum balance between security and usability for deployment in a school.

Figure 4: Iris Recognition Model Training Progress and Anti-Fraud Validation

E. Student Success Prediction Model Performance and Classification Analysis

The confusion matrix analysis reveals high predictive precision with an overall accuracy of 89.5%, which indicates the effectiveness of the Random Forest model to predict successful and unsuccessful students in the educational dataset. The matrix reveals strong performance for both classes, with strong values in the true positive quadrant, where 151 out of 163 actual successful students were identified correctly, with precision and recall of 93.8% and 92.6% for the success class, respectively. This low error rate for predicting success implies that when the model predicts a student to be successful, there is approximately a 94% probability of the prediction being correct, providing educational administrators

Student Success Prediction - Confusion Matrix



with great confidence in positive predictions for planning and resource-allocation purposes.

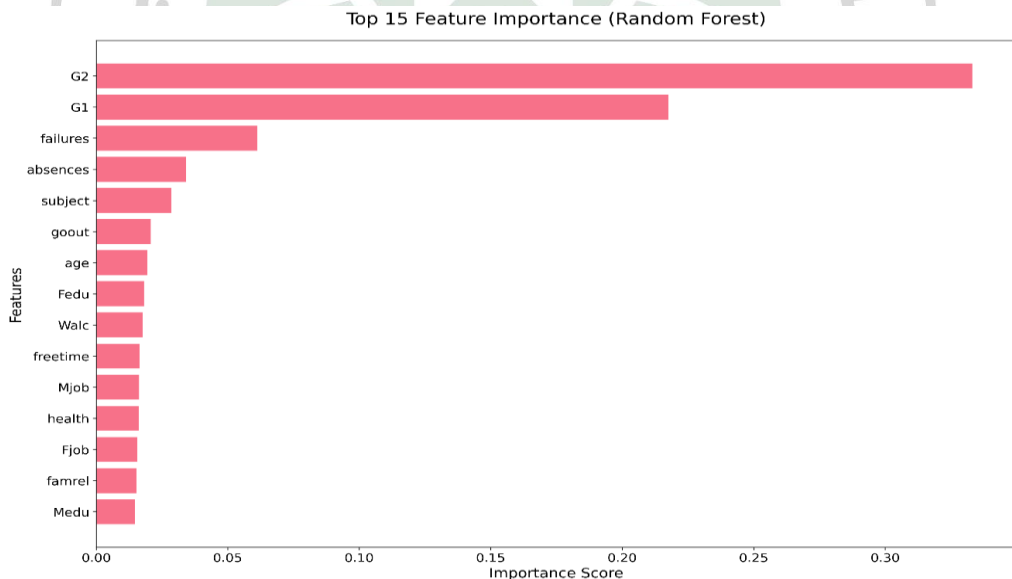
Figure 5: Student Success Prediction Model Confusion Matrix

Model performance on failure prediction, while lower, is significant from an educational standpoint, at 36 out of 46 actual failures detected correctly, with a recall of 78.3% for the failure class, reflecting the extent to which the model can detect students that need intervention support. The 10 false positives (students who were predicted to pass but failed) and 12 false negatives (students who were predicted to fail but passed) tell significant trade-offs in the prediction system that have immediate implications for educational intervention strategies. Practically, the 12 false negatives are children who might be inappropriately given intervention resources, while the 10 false positives are vulnerable children who might not receive support they might otherwise require. But from an educational ethic perspective, the relatively low false positive rate indicates that the system is leaning towards giving support rather than withholding it, something education

would rather have about an inclusive intervention policy. The symmetrical performance on both classes, coupled with the high average accuracy, verifies the excellence of the feature engineering and the process of model selection, and the explainable character of the Random Forest classifier permits educators to understand the reasoning behind every prediction, which facilitates informed decision-making within student support and academic intervention programs.

F. Random Forest Feature Importance Analysis and Academic Performance Predictors

The Random Forest intrinsic feature importance analysis provides complementary conclusions to the permutation importance assessment, with a clear hierarchical organisation of predictive factors being apparent and academic performance measures displaying wide dominance in forecasting student success. The second period grade (G2) is the most powerful predictor with an importance score of greater than 0.30, capturing close to 60% of the total predictive strength in the ensemble model, and the first period grade (G1) also plays a strong role with an importance score of 0.15, together explaining the model's decision-making power to close to 75%. This finding is consistent with theory in education that academic momentum and trend in performance are the best indicators of ultimate academic



achievement since these indicators, along with intellectual capacity, represent study skills, participation, and adjustment to academic requirements that collectively shape student achievement.

Figure 6: Random Forest Feature Importance Ranking for Academic Success Prediction

The moderate level of significance of the academic history features, particularly the "failures" variable with a significance of 0.06, provides evidence for the relevance of previous academic experiences to future performance and suggests that students' previous struggles with coursework create lasting patterns that influence subsequent academic success. Similarly, the high contribution of the "absences" factor supports the construct validity of attendance-driven models of educational policy, as chronic absenteeism appears to have quantifiable impacts on student attainment beyond simple exposure to instruction. The modest contribution of demographic and socioeconomic controls—parental schooling (Medu, Fedu), family employment (Mjob, Fjob), lifestyle (freetime, goout, Walc)—flies in the face of common assumptions about direct predictive strength of background variables in academic achievement models. Although these factors have impacts on educational outcomes through multifaceted mechanisms, their low importance scores imply that their impacts are largely mediated by academic achievement measures and not independent predictors. This finding has significant implications for student data systems, since it indicates that even as sweeping student data collection remains necessary for understanding context and designing interventions, predictive precision can be achieved with relatively few of the most influential academic metrics, permitting more targeted and privacy-sensitive student success tracking systems to allocate resources to the most highly leveraged prediction features.

G. Comparison of Proposed Methodology with Related Work

The proposed methodology enjoys some strengths and novel contributions over earlier methods in the literature. Johora et al. [12] and George et al. [13] have contributed immensely to explainable AI for predicting student achievement, but their studies only focus on academic analytics without security and authentication challenges. George et al. [13] achieved 90% accuracy with Random Forest classifiers using SHAP and LIME explanations, but marginally less than our 89.5%; yet their approach doesn't possess the joint biometric authentication aspect that ensures data integrity and serves as a safeguard against spurious access to predictive insights. Our approach goes beyond simple academic prediction by including a robust security environment that confirms student identity prior to making academic predictions, filling a major hole in AI-based educational

systems where predictions might have been able to be faked by impersonation of identity.

In biometric authentication, El-Sofany et al. [14] achieved improved recognition accuracy of 99.50% on some datasets using a hybrid CNN and Hamming distance methods for application in cloud security contexts. Their approach, however, is designed for general cloud environments rather than educational environments and lacks explainability features essential to education stakeholders. Our Vision Our Transformer-based iris recognition system, which achieves a zero false acceptance rate against strangers, specifically aims for educational fraud scenarios and can be easily integrated into academic forecasting systems. Moreover, unlike Rodrigo et al. [15], who performed comparative studies between ViTs and CNNs for face recognition, our research solely benefits from ViTs for synthetic iris recognition, thereby providing enhanced privacy protection befitting learning environments where the sensitivity of biometric information is a foremost consideration.

The most outstanding difference of our proposed approach is that it has an integrated strategy, which addresses the noted drawback in Hernandez-de-Menendez et al. [16] on the fragmented use of biometric systems in education. Contrary to the available research that treats academic forecasting and biometric verification as separate domains, our framework offers a merged solution where interpretable academic data is coupled safely with authentic student identities. This multi-pathway architecture with multi-level explainability not only offers educational stakeholders correct academic predictions and open-source reasoning but also guarantees verification that such predictions correspond to real student identities, creating a dependable ecosystem constructed by existing literature without integration in full. Our approach to synthetic iris data further minimises privacy concerns while maintaining high security demands, offering a deployable deployment strategy for educational institutions that require stringent data protection.

Table 3. Comparison of Proposed Methodology with Related Work

Aspect	Johora et al. [12]	George et al. [13]	El-Sofany et al. [14]	Rodrigo et al. [15]	Hernandez-de-Menendez et al. [16]	Proposed Methodology
Primary Focus	Student performance prediction	Grade prediction with XAI	Iris recognition for cloud security	ViT vs CNN face recognition	Biometric applications review	Integrated XAI + iris authentication
Accuracy	Not specified	90%	99.50% (MMU dataset)	Comparative study	Review study	89.5% (prediction), 0% false acceptance
ML Approach	Explainable AI	Random Forest	Hybrid CNN + Hamming Distance	ViT vs CNN comparison	Various approaches	Random Forest + ViT
Explainability	Feature importance	SHAP, LIME, PDP	None	Attention mechanisms	Various XAI methods	SHAP + Permutation + Attention
Biometric Component	None	None	Iris recognition	Face recognition	Multiple modalities	Iris with ViT
Security Features	None	None	Cloud security	None	Access control	Anti-fraud + identity verification
Educational Integration	Academic only	Grade prediction only	Not education-specific	Not education-specific	Multiple applications	Comprehensive ecosystem
System Architecture	Single-component	Single-component	Biometric-only	Comparative analysis	Review framework	Dual-pathway integrated
Fraud Prevention	None	None	General security	None	Identity management	Zero false acceptance rate
Privacy Approach	Standard protection	Standard protection	Real datasets	Real datasets	Privacy concerns noted	Synthetic iris data

5. Conclusion

This research presents the first comprehensive integration of explainable artificial intelligence for student success prediction with iris-based biometric anti-fraud techniques, creating a novel secure learning environment that solves both analytical and security challenges in modern schools. The principal contributions of this work are building an 89.5% accurate high-performing student success prediction model with Random Forest classification with comprehensive explainability analysis with SHAP values and permutation importance techniques, which concluded that the academic performance history (G2 and G1 grades)

overpowers predictive accuracy while demographic factors and behaviour contribute little to prediction power. The new iris recognition module, obtained through Vision Transformer architecture on biometric synthetic data, delivers perfect anti-fraud performance with 0% false acceptance rate against unknown users while maintaining high accuracy for registered users, effectively preventing impersonation and ensuring data integrity in education analytics. The integration framework is a significant contribution to trustworthy AI for education by multi-level explainability, enabling teachers to understand academic forecasts as well as security judgments, enabling informed intervention measures and open system execution. The experimentally validated performance with 1,044 real student records and 10,000 simulated iris images shows possible deployment and robust execution in different learning environments. The primary contribution of this piece is in bringing together educational analytics and biometric security through a unified explainable framework, providing a new paradigm for interpretable, secure AI systems to be used in the education sector. The work presents schools with an end-to-end solution that not only reliably predicts the performance of students but also verifies student identity during the course of analysis, preventing fraud while maintaining transparency and trust. Future AI learning systems will be capable of extending such a converged methodology to create safer, more accountable, and more effective learning environments where data-driven insights are secured by robust authentication procedures and enriched by rigorous explainability frameworks that enable effective human oversight and control.

References

- [1].M. E. Haque, A. Rahman, and M. S. Islam, "A Machine Learning and Explainable AI Approach for Predicting Secondary School Student Performance," IEEE Access, vol. 10, pp. 23157-23169, 2022, doi: 10.1109/ACCESS.2022.3153892.
- [2].K. Singh, R. Kumar, and P. Sharma, "Decoding ChatGPT's impact on student satisfaction and performance: a multimodal machine learning and explainable AI approach," Applied Computational Intelligence and Soft Computing, vol. 2025, Article ID 1234567, 2025.
- [3].Y. Zhang, Q. Wang, and H. Li, "Survey on Explainable AI: From Approaches, Limitations and Applications Aspects," Human-Centric Intelligent Systems, vol. 3, no. 3, pp. 161-188, Aug. 2023, doi: 10.1007/s44230-023-00038-y.

- [4].S. Chen, H. Luo, and P. Wang, "A Fine-grained Biometric Image Recognition Method Based on Transformer," in Proc. 2023 9th Int. Conf. Communication and Information Processing, Beijing, China, Nov. 2023, pp. 45-52, doi: 10.1145/3638884.3638888.
- [5].J. M. García-Ruiz, A. Hernández-García, and C. López-Martín, "Vision Transformers for Vein Biometric Recognition," IEEE Trans. Information Forensics and Security, vol. 18, pp. 2847-2860, 2023, doi: 10.1109/TIFS.2023.3287654.
- [6].Alshantiti and A. Namoun, "Educational data mining: prediction of students' academic performance using machine learning algorithms," Smart Learning Environments, vol. 9, Article no. 7, Mar. 2022, doi: 10.1186/s40561-022-00192-z.
- [7].Ahmed, S. Patel, and R. Kumar, "Student Performance Prediction Using Machine Learning Algorithms," Applied Computational Intelligence and Soft Computing, vol. 2024, Article ID 4067721, Apr. 2024, doi: 10.1155/2024/4067721.
- [8].K. Chytas, A. Tsolakidis, E. Triperina, N. N. Karanikolas, and C. Skourlas, "Predicting Student Performance and Enhancing Learning Outcomes: A Data-Driven Approach Using Educational Data Mining Techniques," Computers, vol. 14, no. 3, Article no. 83, Feb. 2025, doi: 10.3390/computers14030083.
- [9].N. Mduma, K. Kalegele, and D. Machuve, "Prediction of student exam performance using data mining classification algorithms," Education and Information Technologies, vol. 29, no. 12, pp. 15171-15203, May 2024, doi: 10.1007/s10639-024-12619-w.
- [10]. P. Gao, J. Li, and S. Liu, "Research on Education Big Data for Student's Academic Performance Analysis based on Machine Learning," in Proc. 2024 Guangdong-Hong Kong-Macao Greater Bay Area Int. Conf. Education Digitalization and Computer Science, Guangzhou, China, Jun. 2024, pp. 123-128, doi: 10.1145/3686424.3686462.
- [11]. Y. Wang, L. Zhang, and M. Chen, "Student Performance Prediction Approach Based on Educational Data Mining," IEEE Access, vol. 11, pp. 142567-142580, Dec. 2023, doi: 10.1109/ACCESS.2023.3327720.
- [12]. F. T. Johora, M. N. Hasan, A. Rajbongshi, M. Ashrafuzzaman, and F. Akter, "An explainable AI-based approach for predicting undergraduate

- students academic performance," Array, vol. 20, Art. no. 100384, 2025, doi: 10.1016/j.array.2025.100384.
- [13]. E. B. George, R. Senthilkumar, F. Al-Junaibi, and Z. Al-Shuaibi, "Explainable AI Methods for Predicting Student Grades and Improving Academic Success," Journal of Information Systems Engineering and Management, vol. 10, no. 23s, 2025, doi: 10.52783/jisem.v10i23s.3680.
- [14]. H. El-Sofany, B. Bouallegue, and Y. M. Abd El-Latif, "A proposed biometric authentication hybrid approach using iris recognition for improving cloud security," Heliyon, vol. 10, no. 16, Art. no. e36390, Aug. 2024, doi: 10.1016/j.heliyon.2024.e36390.
- [15]. M. Rodrigo, C. Cuevas, and N. García, "Comprehensive comparison between vision transformers and convolutional neural networks for face recognition tasks," Scientific Reports, vol. 14, Art. no. 21392, Sep. 2024, doi: 10.1038/s41598-024-49646-2.
- [16]. M. Hernandez-de-Menendez, R. Morales-Menendez, C. A. Escobar, and J. Arinez, "Biometric applications in education," International Journal on Interactive Design and Manufacturing (IJIDeM), vol. 15, pp. 365–380, Jul. 2021, doi: 10.1007/s12008-021-00765-5.
- [17]. Jain, P. Goyal, and S. Verma, "Biometric System - Challenges and Future Trends," in Proc. 2021 Int. Conf. Artificial Intelligence and Smart Systems (ICAIS), Coimbatore, India, Mar. 2021, pp. 1156-1161, doi: 10.1109/ICAIS50930.2021.9441395.
- [18]. M. A. Rahman, S. K. Ghosh, and T. Ahmad, "IoT-Based Biometric Recognition Systems in Education for Identity Verification Services: Quality Assessment Approach," IEEE Access, vol. 11, pp. 18745-18758, Feb. 2023, doi: 10.1109/ACCESS.2023.3247891.

المبنى والمعنى في اللغة القانونية

الباحث عدنان محمد فرحات

دكتوراه في اللغة العربية وآدابها

المشرف الأستاذ الدكتور سليمان حسيكي

الجامعة الإسلامية: بيروت - خلدة

الملخص

إن أهمية الصياغة القانونية تنبع من اعتبارها الأداة الرئيسة التي تسهم في الوصول إلى الغرض من النص القانوني والغاية التي يسعى إليها واضعه (المشرع)، وهذا يستلزم بالضرورة أن تكون صياغة النصوص في منتهى الوضوح والدقة، وهذا يرتبط بجملته من الضوابط والمرجعيات؛ لعل من أهمها الأمانة في التعبير عن الإرادة السياسية المبادرة بالنص، وحسن استخدام القواعد العلمية والأدوات المناسبة للترجمة الحقيقية لمضمون القاعدة، وإعطائها الشكل العملي الذي تصلح به للتطبيق كقواعد بسيطة الفهم، وسهلة التطبيق، وغير قابلة للتأويل.

المقدمة

يعتبر القانون مجموعة من القواعد التشريعية التي تصاغ باللغة، ولذلك من الطبيعي أن يكون الخطاب القانوني خطاباً محكوماً باللغة وضوابطها حتى يصل إلى متلقيه، فيشكل ضابطاً يُحتكم إليه. ولما كان القانون لغة، فإنه لا يمكن تحقيق وظيفته الأساسية باعتبارها خطاباً^١، جتمع من المجتمعات إلا إذا كانت لغته مفهومة، مراعية لقواعد وضوابط محددة وواضحة، يؤطرها العلم الذي يدرس اللغة، ويفرض رصد خصوصيات المعرفة القانونية، الوقوف على العلم الذي يُعنى بدراسة اللغة. ففهم التشريع والإحاطة بمعانيه وتحديد مقاصده وضماناته لا يتحقق إلا بمعرفة اللغة وإتقانها.

وقد نزل الفكر اللغوي "اللغة" منزلة الأفعال المحكمة والمنظمة التي لا يمكن تداولها إلا انطلاقاً من المعرفة بها، وقد اشتغل الإنسان بها منذ القدم (قدم اللغة) محاولة منه للوقوف على سيرورات نظامها في مختلف أشكال الاتصال، ولكن من يطلع على مسار البحث اللغوي يجد أنه لا بدّ من الوقوف على قضية وضع الألفاظ في غير مواضعها، لأنها قد تحمل القارئ على الإبهام والتناقض، ولأن اللفظ إذا كان له موضع ينبغي أن يوضع فيه عند بناء النص البليغ فكيف يصحّ وضعه في غير موضعه؟

ولأن الأصل أن يوضع اللفظ في موضعه، وهذا ما تنوّخه سنن العربية ونواميسها لأداء المعنى المقصود، من غير لبس أو إخلال بالمعنى، وهذا ما يجري في أغلب الأحوال، غير أن اللغة العربية لغة حيّة لا يحدّ قدرتها على التعبير عن المعاني المختلفة زماناً أو مكاناً، لذا اتصفت بسمّة من سماتها الكثيرة التي تبقّيها على التجدد، وقدرتها على الاتساع في المعاني عند الحاجة لتوليد معنى جديد، وتمتاز كذلك بقدرتها على الاقتصاد بالألفاظ والاتساع في المعنى.

فاللفظ قد يستعمل في أكثر من استعمال، يستوفي ما وضع له في أصل الوضع، ويتجاوزه أحياناً إذا اقتضت الضرورة للتعبير عن معنى آخر، ولنا خير دليل في الأدوات (من، وما، ومتى، وأين، وألى) وغيرها من الأحرف التي تستعمل للتعبير عن أكثر من معنى، فتؤدّي معنى الذات، ومعنى الشرط، ومعنى الاستفهام، أو تؤدّي معنى الظرفية، وهذه ظاهرة واسعة تطرّد في كثير من الحروف.

ورأينا أن هناك فائدة عملية في طرح الموضوع، ذلك أن النصوص القانونية تستعمل نفس الألفاظ كوسيلة لإيصال الخطاب إلى المتلقي، أي أن الألفاظ اللغوية هي نفسها، سواء أكانت تستعمل في نص شرعي أو قانوني، من ثم فإن الإشكاليات تثار بشأن فهم دلالات النصوص القانونية، لذا فإن من يستعمل النصوص القانونية سواء أكان قاضياً أم محامياً، أم باحثاً قانونياً، سوف يحتاج إلى تلك القواعد التي وضعها علماء اللغة لفهم دلالات النصوص، ذلك أن النصوص وبدون فهم لدلالاتها لا يمكن تطبيقها تطبيقاً صحيحاً على المستوى العملي. ولأهمية الارتباط بين النص اللغوي والنص القانوني، نرى أنه لسلامة عملية التعبير القانونية لا بدّ من فهم لغة القانون.

ومعنى ذلك، أن تغيير المعنى يمسّ اللفظ بصورة أساسية، وأنا حينما نعالج موضوع تغيير المعنى لا نعالجه بصورة منعزلة، وإنما في ضوء الألفاظ التي ترتبط بالمعاني المتغيرة وتعبّر عنها. إن الكشف عن المعنى لا يكون إلا بوضع الألفاظ في سياقات مختلفة، إذ يتحصّل المعنى بحكم العلاقة بين الألفاظ وما يجاورها.

المبحث الأول

المبنى والمعنى في اللغة

تتكون الكلمة أو أية وحدة لغوية تكبرها من جانبين أساسيين مهمين لا ينفصل أحدهما عن الآخر هما: اللفظ والمعنى. ودراسة اللغة في حد ذاتها تعد في جانب كبير منها دراسة للعلاقة بين هذين الجانبين^(١). ونظراً لأهمية اللفظ والمعنى عموماً وارتباطهما بكثير من العلوم ومجالات المعرفة الإنسانية، لم تقتصر دراستهما قديماً وحديثاً - عند العرب وغيرهم - على مجال اللغة وحده الذي يعد أكثر ميادين العلوم اهتماماً بهما^(٢). بل إن كل المجالات المعرفية ذات الصلة بهذه القضية درست ما يخصها منها. ولذلك نجد أن قضية اللفظ والمعنى في تراثنا مسألة أساسية مشتركة في العلوم والدراسات العربية التي تتصل بالكلمة واللغة حيث إنها "هيمنت على تفكير اللغويين والنحاة وشغلت الفقهاء والمتكلمين، واستأثرت باهتمام البلاغيين والمشتغلين بالنقد، نقد الشعر والنثر، دع عن المفسرين والشرح الذين تشكل العلاقة بين اللفظ والمعنى موضوع اهتمامهم العلمي العلني الصريح"^(٣).

وقد كان من إسهام اللغويين العرب في هذا المجال: وضع المعاجم الموضوعية ومعاجم الألفاظ^(٤)، ودراسة اتصال معاني الألفاظ المتحدة الأصول ومحاولة ربط بعضها ببعض فيما عرف باسم الاشتقاق الأصغر والاشتقاق الأكبر^(٥). وقد قسمنا هذا المبحث إلى مطلبين دور اللغة في التشريع والمطلب الثاني النص القانوني بين الوضوح والغموض.

المطلب الأول

دور اللغة في التشريع

لما كان النص التشريعي حصيلة فكر واع ونتاج دراسة عميقة تهدف إلى ضبط موازين المجتمع، فإن ألفاظه تختار عادة بتأمل وروية لتعبر بصدق ودقة عن إرادة المشرع. ومن المعلوم أن قصد المشرع لا ينحصر في المعنى القريب للنص، بل يشمل المعنى البعيد والعميق أيضاً. فما هي الوسائل التي يسلكها المفسرون لاستخلاص معانيه واستنباط الأحكام منه؟

ومن الأمور التي عالجها محمد شريف أحمد في كتابه المشار إليه في الهامش:

"إن هناك طرقاً ووسائل متعددة ومتدرجة تستخدم في فهم التشريع، وهي ليست ملزمة للقاضي، وإنما له ملء الحق في أن يتبع أية وسيلة يراها من وسائل التفسير. فالتفسير ليس عملية حسابية من شأنها أن تؤدي بالمفسر إلى نتيجة معينة إذا سلك طريقاً معيناً بل هو عمل أساسه ذوق المفسر وخبرته وعلمه"^(٦).

وقد اختلف الفقهاء في تقسيم وتحديد هذه الطرق، فمن الفقهاء من قسمها إلى طرق داخلية، وطرق خارجية، وأراد بالطرق الداخلية، تلك التي ينطوي عليها النص نفسه، فلا يلتبس المفسر هادياً من عنصر خارجي عن التشريع. ومن أهمها، كما قال المرحوم السنهاوري الاستنتاج بطريق القياس، والاستنتاج من باب أولى، والاستنتاج من مفهوم المخالفة، وتقريب النصوص المتعلقة بموضوع واحد بعضها من بعض. وأما الطرق الخارجية فهي التي يستند فيها المفسر على عنصر خارجي عن النص نفسه^(٧). مما يعني الاستناد إلى حكمة التشريع، والاسترشاد بالأعمال التحضيرية، والاستهداء بالعادات، والرجوع إلى المصادر التاريخية للتشريع.

ومن الفقهاء ومن صنفها^(٨) إلى طرق نحوية لغوية، وطرق منطقية. وقصد بالطرق النحوية تطبيق قواعد اللغة على التشريع، فهي تعتمد على التعبير الحرفي للقانون. وأما الطرق المنطقية فهي التي تتلمس قصد المشرع من مراعاة قواعد المنطق، وتستعين في ذلك بعوامل عقلية وتاريخية واجتماعية يكون من شأنها إلقاء الضوء على مضمون القاعدة القانونية.

ويلاحظ أن التفسير النحوي والتفسير المنطقي ليسا عمليتين تستقل إحداهما عن الأخرى، وإنما هي عملية واحدة لا تقبل التجزئة. ولذلك لا داعي للمقارنة بين المنهجين النحوي والمنطقي. أما المقارنة المفيدة كما يقول العلامة جنى فهي التي تحصل بين التفسير القائم على صيغة النص التشريعي أي الطرق الداخلية، وبين التفسير المستند إلى العناصر الخارجية دون الادعاء بإمكان فصل أحدهما عن الآخر أيضاً.

ومن الفقهاء من وزعها على طرق لتفسير النص السليم، وطرق لتفسير النص المعيب وطرق لاكتشاف الحكم القانوني في حالة عدم وجود النص.

إن النظر الثاقبة إلى الأمور تكشف عن مدى ارتباط أي تشريع وضعي بالحاضر وتغذر مجاراته للمستقبل الحافل بالمفاجآت. ولذلك فإن حكمة التشريع تعتبر أساساً متيناً لحكم الوقائع الجديدة. لأن التشابه بين الواقعة التي وضع حكم لها وبين الواقعة الجديدة التي تعتقد الحكم يجعل حكمة التشريع حلقة وصل وربط بين الواقعتين. وحسبنا أن نضرب المثل التالي في هذا الصدد "أن المادة ٤٦٣ من القانون المدني الألماني أجازت للمشتري الرجوع بدعوى الضمان على البائع إذا أحاط بالكتمان عيباً في المبيع، غير أن القانون سكت عن الحالة التي يوهم فيها البائع المشتري بوجود ميزة في المبيع غير موجودة فيه فعلاً. لاشك أن قصد المشرع من نص المادة ٤٦٣ مدني هو إيجاد ضمان خاص للحالة التي يغري فيها البائع المشتري على التعاقد عن طريق الغش في نوعية المبيع. وهذا القصد يشمل في حكمه الحالة الثانية التي وإن كان القانون لم ينص عليها إلا إن من الممكن شمولها به بقياس النظمير.

وجدير بالملاحظة أن الاستعانة بحكمة التشريع لا بد أن تقتزن بقدر كبير من الحذر، وذلك بمراعاة ما يلي^(٩):

- لا تجوز الاستعانة بحكمة التشريع إلا إذا كنا بصدد نص معيب، أو بصدد تحقيق الموائمة بين النص والواقع، أو بصدد حالة لا نص عليها. أما إذا وجد النص سليماً واضحاً وكان قاطعاً في الدلالة على المراد منه، فلا يجوز الخروج عليه أو تأويله بدعوى الاستهداء بحكمة التشريع، فالأصل هو أن ظاهر النص يحقق حكمته.
- إن حكمة التشريع وإن أفادتنا في جلاء الغموض وسد النقص، إلا أنه يلاحظ أن النصوص التشريعية واجبة التطبيق بصرف النظر عن تحقق الحكمة التي راعاها المشرع أو عن تخلفها في بعض الأحيان، فالليل يعتبر ظرفاً مشدداً في جريمة السرقة. والحكمة من التشديد هي ما يبعثه الليل في النفوس من الرهبة والخوف. ولكن انتفاء الرعب لا يرفع عن الليل وصف الظرف المشدد، فمن يسرق ليلاً في

مكان غير مسكون يعتبر مرتكباً جريمة السرقة ليلاً. فالتشديد منوط بظرف الليل وإن لم تتوافر الحكمة من التشديد.

المطلب الثاني

النص القانوني بين الوضوح والغموض

ويلحق عبد المنعم البدر اوي في كتابه المدخل للعلوم القانونية بما يلي: "لقد قضت محكمة النقض المصرية في هذا الصدد^(١) بأنه (متى كان النص واضحاً جلي المعنى قاطعاً في الدلالة على المراد منه فإنه لا يجوز الخروج عليه أو تأويله بدعوى الاستهزاء بالحكمة التي أملتة. لأن البحث في حكمة التشريع ودواعيه إنما يكون عند غموض النص أو وجود لبس فيه مما يكون معه القاضي مضطراً في سبيل تعرف الحكم الصحيح إلى تقصي الغرض الذي يرمي إليه والقصد الذي أملاه. ذلك أن الأحكام تدور مع علتها لا مع حكمتها ومن ثم لا يجوز إهدار العلة والأخذ بالحكمة عند وجود نص واضح سليم)".

فقد أرشد القاضي في هذه المادة إلى المصادر التي يتعين على القاضي أن يلجأ إليها لاستخلاص القواعد التي يفصل بموجبها فيما يعرض عليه من نزاع. وأقام بين تلك المصادر تدرجاً من حيث الأسبقية في التطبيق، يقع التشريع في السلم الأول منه وحدد نطاقه واللفظ والفجوى. وتفرّد بين التشريعات المدنية العربية بإشارة مبهمة إلى القياس فنص في المادة الثالثة منه على أنه (ما ثبت على خلاف القياس فغيره لا يقاس عليه).

ولا يخفى ما في هاتين المادتين من غموض وإبهام. وحسي هنا أن أشير إلى ما يتعلق بالفقرة الأولى من المادة الأولى. وهو أن المشرع لم يبين لنا ما المقصود بالفجوى؟ أهى روح النصوص وغايتها التي لا تضبط بقواعد معينة. وإنما تتلمس من خلال الإطلاع على العوامل الاقتصادية والظروف السياسية، والفلسفة المهيمنة على التشريع، أم هي دلالات النص المعروفة في علم أصول الفقه والتي حددت في مظانها بضوابط تراعى عند الاعتماد عليها؟ وهذا ما ابتغى الإجابة عنه كالآتي:

وقد عالج محمد شريف أحمد في كتابه تفسير النصوص المدنية في تعليقه عن تفسير القانون العراقي بقوله: "إن المادة الأولى للقانون المدني العراقي التي حوت الإشارة في فقرتها الأولى إلى اللفظ والفجوى تفيد أن نطاق النصوص التشريعية ليس محصوراً ضمن الهيكل اللفظي بل أنه أوسع وأشمل. ومفادها أن النصوص التشريعية تتكون من عنصرين هما اللفظ والفجوى. إن هذه الفقرة تكاد تكون ترجمة حرفية لفقرة الأولى من المادة الأولى للتقنين المدني السويسري. والفارق بينهما أن النص السويسري يقول: "تسري النصوص التشريعية على جميع المسائل التي تتناولها في لفظها أو في روحها". فهو يجعل النص متكوناً من عنصرين هما اللفظ والروح. والروح أقرب إلى الفجوى إلى معنى حكمة التشريع وهدفه، وإن لم تكن له قواعد منضبطة. أما المشرع العراقي فقد أتى بكلمة الفجوى بدلاً عن الروح تقليداً منه للمشرع المصري وتأثراً بالمصطلحات الأصولية الإسلامية. إلا أنه لم يوفق في ذلك لأن هذه الصيغة أربكت الفقه في العراق كما أربكته في مصر وسوريا.

والحقيقة أن الفقرة الأولى من النص العراقي تثير عدة احتمالات، منها، احتمال أن يكون المشرع قد قصد بهذا اللفظ ما يعنيه المصطلح في التقنيات الغربية متأثراً منه بالمصدر التاريخي للمادة. ومنها، احتمال أن يكون اللفظ قد استعمل بمعناه الفني الذي أراده علماء الأصول المسلمون. ومنها أن يكون قد قصد به معنى أوسع من المعنى الأصولي الإسلامي لتشمل الفجوى جميع مدلولات النص، وسأعرض فيما يلي لهذه الاحتمالات المتصورة بالمناقشة الموجزة^(١).

الاحتمال الأول: يعرض محمد شريف أحمد في كتابه نظرية التفسير للنصوص المدنية حيث يقول "تبين لي من خلال متابعتي لطرق التفسير في الدراسات الغربية أن الفكرة الأساس في تقنيات الغرب المدنية هي ما يلي:

- أ- تفسر نصوص التشريع تفسيراً لفظياً ونحوياً، على أساس أن المشرع يحسن استعمال اللغة وأنه يستخدم الألفاظ في معانيها المألوفة والاعتيادية^(١٢).
- ب- إذا عجز المفسر عن تلمس قصد المشرع الحقيقي من خلال المعنى اللفظي وجب عليه الإلتجاء إلى روح التشريع وحكمته. ويمكن العثور عليها من خلال دراسة الظروف التي أحاطت بوضع التشريع والأسباب الموجبة والمقتضية لوضع التشريع والفلسفة السائدة والموجهة للمجتمع.
- هذا وقد استقر رأي فقهاء الغرب منذ زمن بعيد على أن النص إذا كان صريحاً فلا يجوز الانحراف عنه تحت أي ستار، وإنما يتم اللجوء إلى روح التشريع في حالة غموض النص فقط.
- ومنطق هذه الفكرة يفيد أن المقصود باللفظ هو ما يعنيه التفسير الحرفي وإن المقصود بالفحوى هو ما يعنيه روح التشريع وحكمته. والفحوى بهذا المعنى تعتبر بديلاً عن اللفظ فعندما لا يستقيم المعنى اللفظي لخطأ فيه أو غموض شديد بحيث لا يتبين فيه القصد الحقيقي يتم اللجوء إلى روح التشريع. وبناء على ما تقدم يكون التعبير سليماً لا غبار عليه.
- ومما يدل على وجود هذا الاحتمال استعمال المشرع حرف (أو)* التي تدل على المغايرة والترديد ومنع الجمع غالباً، بدلاً من العطف بالواو الذي يدل على مطلق الجمع. فمعناه أن المعتبر هو إما اللفظ وإما الفحوى، وعلى هذا يمكن القول: أن الحكم يؤخذ من اللفظ أولاً، فإن لم يصلح اللفظ، يؤخذ من فحواه كما هو الحال بالنسبة لروح النص في الدراسات الغربية. ولا يجوز أن يعتبر اللفظ دليلاً لحكم والفحوى دليلاً لحكم آخر. وهذا خلاف ما استقرت عليه الدراسات الأصولية الإسلامية التي يلجأ إليها الشراح لفهم وتفسير الفحوى. فإن الفحوى والدلالات الأخرى لا تعتبر بديلة عن المعنى الحرفي، وإنما هي معان مضافة تفهم عن طريقها الخاص وفقاً لقواعد وضوابط معينة. وبذلك تختلف الفحوى عن الروح. فروح التشريع هي حكمته وسببه وغايته التي يلجأ إليها إذا عجز المفسر عن استخلاص حكم من ظاهر النص ولفظه، وليس لها قواعد وضوابط فنية محددة^(١٣).
- ومع أن هذا الرأي يستقيم وينسجم مع الأصل التاريخي لهذه المادة وفي النص ما يسنده ويعضده، إلا أنه لا يستقيم مع المذكرة الإيضاحية التي تناولته هذه المادة من القانون المدني المصري ولذلك لم أجد من يقول به من الفقهاء والشراح المصريين أو العراقيين.
- الاحتمال الثاني:** وقد عالج محمد شريف أحمد في كتابه تفسير النصوص المدنية كلمة (فحوى النص)^(١٤) في المجالات الأصولية هو تعبير فقهي دقيق حددت معالمه مؤلفات علم أصول الفقه الإسلامي.
- والمقصود به عندهم دلالة اللفظ على ثبوت المنصوص عليه للمسكوت عنه بمجرد فهم المعنى المأخوذ من اللفظ ومن غير حاجة إلى اجتهاد وتأمل. وقد اشتهرت تسميتها بدلالة النص كما سميت بمفهوم الموافقة لموافقة حكم المسكوت عنه الحكم المنطوق. وهي لا تشمل عند الأصوليين إشارة النص أو اقتضاء النص كما لا تشمل مفهوم المخالفة للبت. وعلى هذا يكون استخدام كلمة الفحوى قاصراً عن التعبير عن جميع مضامين النظرة التركيبية إلى النص، وكان من الأصوب لو استعمل المشرع عبارة (في مفهومها) بدلاً من (فحواها). ولو أضاف إلى ذلك عبارة (وروحها) لاكتملت في النص جميع عناصره ومقوماته. إلا أن من الواضح أن المشرع قصد بالفحوى كل ما يتناوله النص عن غير طريق ألفاظه دون أن يقصر المصطلح على المعنى الأصولي الدقيق وبذلك ينتفي هذا الاحتمال. يؤكد ذلك ما جاء في المذكرة الإيضاحية التي سنشير إليها أثناء بيان الاحتمال الأخير من تعميم معنى الفحوى ليشمل مختلف الدلالات. وهو أمر أجمع على تأييده الشراح.
- إلا أنني أعود فأقول: أنه يؤخذ على المشرع عدم دقته في الصياغة، لاسيما إذا عرفنا أن الفحوى بالمعنى الشامل الذي يتسع لكل الدلالات المختلفة ليست ندا للمعنى اللفظي بل هي رافد آخر ومعنى مضاف قد يكون لازماً لا ينفك عن المعنى الأول، ولذلك لا أجد مبرراً لاستعمال المشرع كلمة (أو) التي وردت في النص.

الاحتمال الثالث: هو أن المشرع قصد بالفحوى جميع الدلالات الأصولية التي يستخلص بها المعاني القريبة والبعيدة من النصوص يدل على ذلك ما جاء في المذكرة الإيضاحية تعليقاً على المادة المشابهة المقابلة في القانون المدني المصري. فقد ورد فيها ما يلي: (نصوص التشريع تسري على جميع المسائل التي ينسحب عليها حكمه سواء استخلص هذا الحكم عن عبارة النص أم من روحه. وليس ادعى إلى أسلاس (مرونة) تطبيق القواعد التشريعية وتيسير أسباب المرونة لها من تقصي روح النص، إما بالرجوع إلى مصادره التاريخية أو أعماله التحضيرية، وإما باستنباط لوازمه أو بالكشف عن حقيقة مفهومه أو دلالاته بطرق التفسير المختلفة...). وقد تناول كثير من الفقهاء والشراح هذه الفقرة بالتعليق فجاء في تعليق الدكتور سليمان مرقس ما يلي^(١٥): "إن استخلاص المعنى من النص يكون أولاً وقبل كل شيء عن طريق عبارته وألفاظه غير أن النص لا يقتصر معناه على ما يفهم مباشرة من صيغته وعبارته بل قد يدل على معنى آخر بطريق الإشارة أو بطريق الدلالة وهو ما يفهم من روح النص. وقد أشارت إلى ذلك المادة الأولى من التقنين المدني الجديد حيث تقول "تسري النصوص التشريعية على جميع المسائل التي تتناولها هذه النصوص في لفظها أو في فحواها". ويبدو من هذا أن الاسناد مرقس يفسر الفحوى بما يشمل جميع الدلالات المعتبرة في الأصول. ويؤكد ذلك، أنه يشير في هامش تعليقه هذا إلى المؤلفات الأصولية المعنية بدراسة الطرق المختلفة للتفسير مثل كتاب علم أصول الفقه للأستاذ عبد الوهاب خلاف وكتاب كشف الأسرار على أصول البزدوي. كما علق الدكتور عبد المنعم البدرابي بقوله^(١٦): (إنها تعني أن استخراج الأحكام من الألفاظ والعبارات يكون بعدة وسائل. أما الوسيلة الأولى فهي ما تسمى دلالة المنطوق التي تشمل دلالة العبارة ودلالة الإشارة ودلالة الاقتضاء. والوسيلة الثانية هي ما تسمى دلالة المفهوم. وهي دلالة النص على شيء لم يذكر فيه. وتنقسم إلى دلالة مفهوم الموافقة ودلالة مفهوم المخالفة). وقال الدكتور عبد المنعم فرج الصدة، في تعليقه^(١٧)، (والمقصود بفحوى النص في حكم هذه المادة كل ما يتناوله النص من غير طريق عبارته أي ألفاظه، فهو يشمل ما يتناوله النص من طريق إشارته أو دلالاته أو اقتضائه، ولا يقتصر على الحكم الذي يؤخذ من النص بطريق الدلالة، كما هو المعروف لدى علماء أصول الفقه الإسلامي).

أما محمد علي امام فقد علق عليها بقول^(١٨): "ويُقصد بدلالة النص أو فحواه المعنى الذي يستفاد من روحه ومفهومه. فمن الواجب تقصي روح النص ويكون ذلك باستنباط لوازمه والكشف عن حقيقة مفهومه أو دلالاته بطرق الاستنتاج المختلفة...".

ومع أن معظم الشراح المصريين والسوريين والعراقيين^(١٩) قد ساروا على هذا النهج، ألا إن من الواضح أن أياً من دلالة الاقتضاء أو مفهوم المخالفة لا يمكن أن تدخل ضمن فحوى النص سواء أخذت بمعناها اللغوي أم بمعناها الأصولي أم بمعنى روح النص وجوهره. فمفهوم المخالفة مثلاً لا يثار إلا عند تصور انتفاء قيد أو شرط من عبارات النصوص الموجودة وليست له علاقة ما بجوهر النص وروحه. ولذلك فإن هذه التفسيرات لا تسلم من المآخذ، ورأى أن المخرج الوحيد لهذه الدوامة المستعصية هو استبعاد هذه الصياغة غير الدقيقة في التشريع المدني المقترح.

وقد أحسن المشرع الأردني صنعا إذ استعمل كلمة (معانيها) بدلاً من (فحواها) فجاء في الفقرة الأولى من المادة الثانية من قانونه المدني ما يأتي:

وقد ورد في المذكرة الإيضاحية للقانون الأردني:

(تسري نصوص هذا القانون على المسائل التي تتناولها هذه النصوص بألفاظها ومعانيها ولا مساغ للاجتهاد في مورد النص). كما جاء في المادة الثالثة منه ما يلي: (يرجع في فهم النص وتفسيره وتأويله ودلالاته إلى قواعد أصول الفقه الإسلامي). وبذلك يكون المشرع قد أحال المسألة على علم أصول الفقه أخذاً بيد القضاة وجمعاً لهم

على مرجع واحد وجاء النص كما تقول المذكرة الإيضاحية للقانون الأردني^(٢٠)، أخرى بقدر الإمكان بأبعاد أسباب الخلاف فضلاً عن التوجيه والإرشاد. ولاشك في أن القانون الأردني سد بذلك نقصاً ملحوظاً في التقنيات العربية الحالية. إذ لم يورد أي منها نصاً في هذا الشأن يقابل نص المادة الثالثة من القانون الأردني، وإنما ترك الأمر للسليقة أو لما يرد في كتب أصول القانون من قواعد قليلة تتضاءل أمام مفخرة الفكر الإسلامي وإبداعه وهو علم أصول الفقه بما تضمن من قواعد وضوابط.

ومع هذا فإن مسلك المشرع الأردني لم يسلم من المآخذ، ومن الممكن أن توجه إليه الانتقادات الآتية:
أولاً: تقول المادة الأولى من القانون الأردني: (تسري نصوص هذا القانون على المسائل التي تتناولها هذه النصوص بألفاظها ومعانيها).

ومن المعلوم أن الألفاظ هي أوعية وقوالب للمعاني ليس إلا، وهي في حد ذاتها لا تتناول شيئاً غير المعاني، فكيف قرنت بالمعاني؟ إن هذا التعبير لا مبرر له إلا أن يكون القصد من الألفاظ ما هو شائع بعبارة النص أو المعنى الحرفي والقصد من المعاني ما هو مقصد النصوص ومفهومها. يضاف إلى ذلك، أن كلمة (النصوص) تكررت في العبارة دون داع.

ثانياً: قضت المادة الثالثة بوجوب الرجوع إلى علم أصول الفقه لفهم النص وتفسيره وتأويله ودلالته. وهذا النص لا يضيف شيئاً جديداً إلى الواقع العملي. ذلك لأن قواعد أصول الفقه لا تعدو أن تكون ضوابط فنية مستقرة من الأساليب العربية، ولا يمكن أن يتم فهم النصوص العربية إلا بالرجوع إلى تلك الضوابط التي هي مزيج من الضوابط اللغوية والمنطقية والبيانية. وبرهان ذلك، أن القضاة والفقهاء دأبوا على الاستعانة بتلك الضوابط في شرح وتفسير النصوص القانونية دون وجود أي نص يلزمهم بذلك وأقصد بذلك، أن فائدة هذا النص تنحصر في اعتقادي في تنبيه الأذهان إلى الرجوع إلى القواعد الأصولية الإسلامية ودعوة القضاة ورجال القانون عموماً إلى مزيد من الاهتمام بتلك القواعد فحسب. أما أن يمكن إهمال هذا العلم في مجال الفهم الصحيح للقانون فهو مردود ولذلك أذعن إلى إدخال هذه المادة إلى مناهج كلية القانون والمعهد القضائي.

ثالثاً: إن المشرع حشر في المادة الثالثة كل ما يقال في مجال فهم النص وتفسيره دون استعمال عبارة دقيقة جامعة تفي بالمراد.

رابعاً: إن من الأمور المستقرة في فقه القانون أن للمذكرة الإيضاحية دوراً كبيراً في فهم النص وكذلك شأن المصدر التاريخي للنص. فهل يعني توجيه المشرع للمفسر بالرجوع إلى قواعد أصول الفقه عدم إمكانه الاستعانة بالمذكرة الإيضاحية أو بالمصادر التاريخية؟

الفرع الأول

مدلول مبدأ تدرج القواعد القانونية وأهميته في القانون الوضعي

إن مبدأ سيادة القانون (الشرعية) يعني خضوع الدولة - بسلطاتها المختلفة وجميع أفرادها - للقانون بمعناه الواسع^(٢١).

والقانون بمعناه الواسع - في أبسط تعاريفه - عبارة عن مجموعة القواعد التي تنظم العيش في جماعة، وهو بهذا المعنى يشكل ما يعرف بالقواعد القانونية التي تتشابه في بعض الجوانب، وتختلف في البعض الآخر مع قواعد الدين والأخلاق.

والراجح - فقهاً - أن القاعدة القانونية لها - على الأقل - مصدران:

مصدر مادي أو موضوعي، يمثل الحقائق الموضوعية أو المادية التي تقدم أو يستقى منها مضمون القاعدة، وهي قد تكون حقائق دينية، أو اجتماعية، أو اقتصادية، أو سياسية، أو جغرافية، أو غير ذلك من الحقائق التي تكون مضمون القاعدة.

وغنى عن البيان، أن تلك الحقائق تختلف من مكان إلى مكان، ومن زمان إلى زمان، وهذا مبرر اختلاف قواعد القانون تبعاً لتغير الزمان والمكان.

ويؤكد مصطفى عليه فتح الباب في كتابه كتاب الوسيط على المصدر الرسمي للقاعدة القانونية، وهو الذي يضيف على القاعدة صفة الإلزام، فليس بكافٍ أن يتحقق للقاعدة مضمونها المادي، وإنما يلزم أن يسبغ عليها صفة الإلزام، بما يميزها عن قواعد الأخلاق أو المجاملات. وإضفاء صفة الإلزام على القاعدة القانونية -حتى تكتسب هذا الوصف - هو دور المصدر الرسمي للقانون^(٢٢).

ونظراً لأن القاعدة القانونية لها أكثر من مصدر رسمي، وأن سلطات الدولة متعددة، فالسلطة التشريعية تتولى سن التشريع كأصل عام، والسلطة التنفيذية تتولى تنفيذ القانون. مع السماح لها بسلطة التشريع على سبيل الاستثناء، والسلطة القضائية تتولى - بحسب الأصل - تطبيق قواعد التشريع على ما يطرح أمامها من منازعات، وقد تشكل أحكامها مبادئ ملزمة تحدد مضموناً معيناً للقاعدة المسنونة تشريعياً أو تسد نقصاً في التشريع.

ولو أتيح لكل سلطة من هذه السلطات أن تسن ما تشاء من قواعد، أو تتبع ما تشاء في مباشرة اختصاصها من دون قيد أو ضابط لاضطرب حبل النظام القانوني في الدولة، وانفرط عقده، وأضحى مبدأ سيادة القانون أو الشرعية هباء منثوراً.

ويضيف مصطفى عليه فتح الباب: "ومن هنا كان مبدأ تدرج القواعد القانونية، إذ اقتضى مبدأ سيادة القانون - بمفهومه السالف البيان - أن يستوى النظام القانوني للدولة في قواعد متدرجة، بعضها فوق بعض في مرتبة الإلزام، بحيث لا يجوز للأدنى مرتبة أن يخالف الأعلى مرتبة، إلا عد ذلك خروجاً على مبدأ الشرعية^(٢٣).

الفرع الثاني

القانون علم أم فن

اعتاد الفقهاء أن يستهلوا مدخلهم لدراسة القانون بطرح مسألة أصبحت تقليدية: إنها مسألة طبيعة القانون، وبصورة أدق هل القانون علم أم هو فن أو تقنية خاصة؟ وهل أن تسمية بعض الكليات تبرز الصبغة العلمية للقانون مثل كلية العلوم القانونية؟

للإجابة عن هذا السؤال وفحصه لابد أن نشرع بالتساؤل عن معنى العلم.

يعرّف العلم تعريفاً عاماً بأنه المعرفة المنهجية للقوانين التي تسير ما في الطبيعة من ظواهر. ولقد تفرّع العلم إلى فروع عديدة (فيزياء، علم الأحياء...) يختص كلّ منها بمجموعة من الظواهر الطبيعية الخاضعة لقواعد. والعلم عندما يكون موضوع بحثه مادة أو مجموعة من المواد أو الأعضاء وينتهي إلى اكتشاف القوانين، لا تقتصر منهجيته على هذا الحد فقط، بل تخضع القوانين المكتشفة للمراقبة المخبرية قصد تدقيقها والتثبت من صحتها وهو، لذلك يسمى صحيحاً.

أما العلوم التي يكون موضوعها دراسة الإنسان في سلوكه الفودي أو المجتمعي فإنها تنعت بالإنسانية أو الاجتماعية، لأن ما تتوصل إليه من منظومات أو قوانين عادة ما يصعب التثبت فيها مخبرياً ولذلك تكون نتائجها تقريبية.

إن التعريف الذي ذكرناه للعلم يجعل منه مقابلاً للفن الذي هو مجموع الوسائل التقنية التي ضبطها الإنسان وبلورها واستعملها قصد بلوغ نتيجة معينة يبتغى منه مظهرها الجمالي أو المنفعي^(٢٤).

ولقد تناول العلماء، بعد جني، التمييز بين الفن والعلم منطلقين من خاصية كليهما. فالعلم موضوعه دراسة الظواهر كما هي، أي بعبارة أوضح دراسة ما هو كائن موجود أو إن استعملنا العبارة الإصلاحية ما هو

"معطى". أما الفن فإنه من إبداع الإنسان وابتكاره، ولذلك فإن موضوعه من الخلق والإبداع ونتيجته "إنشاء" الشيء وبناءه.

إنّ طرح المسألة بهذه الكيفية جعل البعض من الفقهاء التقليديين يتوصّل إلى أن القانون هو، في الآن نفسه، فنّ وعلم، إذ يحتوي في مكوثاته على جزء من المعطى الموجود وعلى جزء آخر من المستحدث المبتدع. وقد تساءل الفقيه الفرنسي Terré في كتابه المدخل العام للقانون "Introduction generale au droit" هل القانون علم أم فن، بإعتبار أن كلمة الفن والعلم بالقانون ترتبط في الحقيقة بالمعنى الذي نعطيه للكلمات ودعم توجهه في ذلك بأقوال الفقه حيث شرح:

Le droit en tant que science et en tant qu'art Le droit est-il une science ou un art ? La question est classique. Mais peut-être n'est-il pas nécessaire de la formuler dans les termes d'une alternative, car le droit est probablement a la fois un art et une science. Tout dépend, en réalité, du sens que l'on donne aux mots.

Un art, c'est, dans une définition assez courante, un ensemble de procédés techniques inventés et employés par l'homme en vue d'atteindre un résultat qui lui plaît ou lui semble utile. En ce sens, l'on peut considérer que le droit est un art : il comporte un art de l'élaboration des règles (lois, décrets, etc.), ce qui implique d'ordinaire un choix entre plusieurs solutions et entre diverses formulations^{٢٥} ; a cela, s'ajoute tout un art de l'application et de l'interprétation des règles par les juges, par les praticiens, si ce n'est même par les usagers du droit.

Ces constatations n'excluent pourtant pas l'appartenance du droit au domaine des sciences. Certes, si l'on ne devait reconnaître ce rattachement que face à des phénomènes dont les causes, les manifestations et les répétitions dépendraient du déterminisme, on ne pourrait analyser le droit comme une science, compte tenu des caractères du phénomène juridique : irréversible, indéterminé, souvent unique, arbitraire dit-on aussi, etc. Si l'on tient, au contraire, pour une science, un « ensemble de connaissances raisonnées et coordonnées »^{٢٦}, la réponse contraire s'impose.

وهكذا فالقانون يمكن أن يصنّف ضمن العلوم، لأنّ موضوع بحثه الدراسة المنسّقة لجميع القواعد السلوكية التي ينبغي اتباعها في مجتمع ما. أي أنّه يتناول المعطيات ويبحث فيها شأنه في ذلك شأن العلم. ثم إن القانون يمكن اعتباره فنّاً لأنّ رجل القانون لا يكتفي بالقانون الموجود بل عادة ما يتحقّصه ويقيّمه ويصدر في شأنه حكمه التقيمي. ممّا يسمح له فيما بعد من تعديله أو تكميله وذلك بأن يقترح قوانين جديدة يصبح به القانون أقرب إلى العدل المنشود الذي يترجيه الجميع. فهناك في العمل القانوني قسط لا يستهان به من الإبداع والاستحداث، من الإنشاء والبناء.

وبالجملة فإن القانون، في منظور هذا الطرح، يمكن أن يكون علماً لمجرد كونه يحتوي على دراسة "المعطى" فما هو قولنا في ذلك؟

أولاً: إذا كان موضوع القانون يتمثل في دراسة سلوك الإنسان داخل المجتمع، فإننا قد نسلم بعلميته. لكن الأمر ليس كذلك إذ موضوع القانون هو دراسة القواعد التي انبثقت في جُلّها من الدولة، والتي تحدّد الطريقة التي يتوجّب على الإنسان اتباعها داخل المجتمع.

وبعبارة أخرى فإن القانون هو دراسة القواعد الدولية، وهو بذلك لا يمكن له أن يكون علماً إذ العلم هو بالتعريف دراسة ما يوجد وليس ما يجب أن يوجد.

ولا يمكن لنا كما لاحظ ذلك الفقيه كربوني، أن نتحدث عن علم تعديدي. ذلك أن العلم والتقيد (أو وضع القواعد) لفظتان توديان معنيين متناقضين متعارضين إلى درجة أن الجمع بينهما يبعدنا عن العلم منهجاً وتصوراً.

وإذا ما رجعنا إلى الفقيه كربوني وجدنا أنه يختم طرحه بجعل القانون علماً ذلك أن العوم حسب رأيه لا تنتهج، في عملها وبصورة دائمة، الاعتماد على الظواهر الخاضعة للحتمية وقد لا تسمح نتائجها من التوصل إلى اكتشاف قوانين السببية بين مختلف الظواهر التي تتناولها بالبحث والدرس. فالعلم يمكن أن يكون، في بعض الحالات، مجموع المعارف العقلية والمتمصل بعضها ببعض بصفة منظمة منسقة. وبهذا المعنى يمكن لنا أن نصنف القانون ضمن العلوم. وفي هذه الحالة يمكن لنا أن نتعرف لا على علم وحيد للقانون، بل على علمين متميزين أحدهما علم التشريع وثانيهما علم القانون الوضعي.

ثانياً: علم التشريع

علم التشريع هو الذي يهتم بصياغة القوانين وبلورتها. ذلك أن إصدار نص قانوني ليس عملية أحادية ارتجالية، ولا يمثل المرحلة الأولى والأخيرة. إنه خاتمة عمل طويل وتتويج لمراحل عديدة. فرجل القانون الذي يعهد إليه بتحرير النص القانوني، وإن كان عمله يحتاج إلى دقة متناهية وتحرّ ذبّال، لا يمكن له أن يصدر نصه إن لم تتوفر له معطيات مهّدت لها مراحل عدّة: منها ما يتعلّق أولاً بدراسة قانونية معمّقة للنظام القائم، تهدف إلى تحديد نقائصه وبيان تناقضه مع الواقع، وعدم تلاؤمه معه، ومنها ما يتصلّ ثانياً ببحث اجتماعي واقتصادي قصد التوصل إلى الاتجاه القويم الذي يسلكه التحرير، ولأجل جعله متّافلاً مع الأوضاع التي ستعايشه عند التطبيق وغير ذلك... فالنص القانوني لا يصدر إلا بعد تمعّن وإعداد، وتثبت وتحرّ.

ذلك أن العمل التشريعي قلماً يكون كاملاً عند إنجازه بل كثيراً ما تشوبه نقائص عديدة. لنقف على حقيقة تبين لنا الكيفية السريعة المرتجلة التي كثيراً ما يصدر بها المشرّع نصوصه، فنص قانوني ما يأتي نص آخر بعد ثلاثة أشهر من صدوره ليبتل العمل به، ونص ينقح دون اعتبار كل النتائج التي ستأتى عنه وتنجز، والأدهى من ذلك أن مادة ما قد نظمها نصوص قانونية عديدة وفي تواريخ متباعدة وحسب مقاييس ووجهات نظر مختلفة... ولأجل ذلك فإن المرء يتضح له أن النصوص القانونية لا تخلو من النقائص والتكرار وعدم التناسق فيما بينها. وهو ما يؤدّي بنا إلى القول بأن على المشرّع أن يجد حلاً لهذه المشاكل، وأن ينظم مجموع المادة، وأن ينتهج منهجاً يعتمد على تقنيات عديدة أهمها طريقة تنظيم المواد القانونية في مجموعات وعناصر، أولاً وجعلها مرتبة ومصنّفة ثانياً.

المبحث الثاني

لغة القانون والصياغة القانونية

يحتوى كل علم من العلوم على مجموعة من المصطلحات والتعبيرات التي يكون لها مدلول معين قد يختلف عن معناه الذي يشيع بين الناس، أو قد يختلف عن مدلوله في العلوم الأخرى. وللمصطلحات والتعبيرات أهمية خاصة في العلوم الاجتماعية، ذلك أنها تبتغى في حقيقة الأمر التعبير عن أفكار تمثّل بذاتها حقائق. ولا تخرج لغة القانون بصفة عامة عن القاعدة السابقة؛ إذ يجب إفراد تعبيرات خاصة للغة القانون وضبط تعريفاتها وتحديد مدلولاتها^(٢٧).

ولغة القانون هي لغة خاصة يستخدمها كل من يمارس مهنة القانون في أدائه لعمله، فيستخدمها الفقهاء والقضاة والمحامون والموثقون وغيرهم. غير أن استعمال لغة القانون لا يقتصر على مهنة واحدة؛ بل يستع ليشمل كافة

الأعمال التي تتطلب ذلك، إذ يستخدمها البرلمانيون ورجال الإدارة في أقوالهم وأعمالهم^(٢٨). وتشكل لغة القانون ركيزة مهمة في تكوين رجل القانون، وتعد بذلك الصلة التي تربط أعضاء المجتمع القانوني برباط وثيق، ذلك أنهم يتكلمون لغة تعبر عن ثقافة معينة ينتمون إليها جميعاً^(٢٩).

المطلب الأول

تعدد لغات القانون

إن اللغة التي تستخدم في مجال القانون ليست لغة واحدة؛ بل إن لها فروعاً متعددة. فاللغة التي تستخدم في مجال التشريع تختلف عن اللغة التي تستخدم في مجال المرافعة، وعن هذه وتلك تختلف لغة القضاء. وتتصف لغة القانون بصفة عامة بخصائص معينة: أهمها الدقة والبساطة والوضوح، وانتفاء أي من هذه السمات يترتب عليه غموض المعنى وصعوبة الوصول إلى فهم حقيقة المقصود^(٣٠).

وتتميز لغة القانون كذلك بأنها "لغة اصطلاحية"، وهي الصفة ترجع إلى كونها لغة خاصة، فهي تعبر عن حقائق قانونية أو حقائق طبيعية واجتماعية، كما أنها تعبر أيضاً عن الأفعال المحظورة والجزاء المترتب على ارتكابها كما أنها تتسع كذلك لتعبر عن أدق العمليات الذهنية التي تؤدي إلى نتيجة معينة.

الفرع الأول

تعريف لغة القانون

ويُسهب أشرف توفيق شمس الدين في تناوله لتعريف لغة القانون:

"لغة القانون تعبر عن "الحقائق القانونية" سواء أكانت من خلق المشرع أو إقراره لها*. ومثال ذلك تحديد ماهية "العمل القانوني" وصورته وآثاره؛ الشخص المعنوي العام والخاص؛ أجهزة السلطة العامة؛ صور النشاط الاقتصادي المختلفة؛ أسس الحياة العائلية؛ العقود والاتفاقات... كما أن لغة القانون قد تعبر أيضاً عن "حقائق طبيعية واجتماعية" تشكل "قواعد قانونية"، وما يتصل بها من آثار تنتج عنها. وتعبر لغة القانون كذلك عن الأفعال التي يحظرها الشارع وما يترتب من جزاءات على ارتكابها، وهي فكرة تسود فروع القانون المختلفة، ومثال ذلك تحديد "الجرائم والعقوبات" وما يتصل به من تحديد الفعل المجرم تحديداً واضحاً لا لبس فيه، وتحديد العقوبة المطبقة في حال ارتكابه على نحو دقيق. وتعبر لغة القانون عن "المراكز القانونية" المختلفة التي تجعل لكل تعبير دلالة قانونية مختلفة عن الآخر وعلى سبيل المثال فإنه في مجال الوظيفة، فإن تعبيرات: الموظف العام؛ التعيين؛ الندب؛ الاستقالة"^(٣١).

تلعب الصياغة القانون دوراً في تحقيق جوهر القانون، وهذه الصياغة، تتم من خلال استخدام المصطلحات القانونية الملائمة لتحقيق جوهر القانون في الواقع العملي؛ ومن هنا تتأتى العلاقة الوثيقة بين اللغة القانونية والصياغة القانونية والمنهج التشريعي وتطبيق القانون^(٣٢).

فالصياغة القانونية Technique Juridique هي مجموعة الأدوات التي تخرج القاعدة القانونية إلى الوجود العملي إخراجاً؛ يحقق الغاية التي يفصح عنها جوهرها. فهي بمثابة عملية الإخراج الفعلي، للقاعدة القانونية بما يحقق الهدف من فرضها^(٣٣) وتعتبر الصياغة هي الوسيلة إلى إدراك الغاية من القاعدة القانونية^(٣٤).

والصياغة القانونية وإن كانت تلعب دوراً كبيراً في صياغة المادة القانونية إلا أنها أيضاً تلعب دوراً أكبر في تطبيقها. حيث إن طرق تفسير النص السليم تختلف عن طرق تفسير النص المعيب. ففي حالة وضوح النص يؤخذ بالمعنى الحرفي، فوضوح النصوص يوجب الأخذ بالمعنى الحرفي للنص. ولذا ففي حالة وضوح النص ففي هذه الحالة يتقيد المفسر بقواعد المنطق القانوني الشكلي في التفسير.

ويلاحظ أنه إذا كان لبعض ألفاظ النص معنى لغوي وآخر اصطلاحی، فالأصل فيه أن يعمل عمل معناه اصطلاحی، أي المعنى الذي يستعمل به في لغة القانون^(٣٥)، لأن هذا المعنى هو الذي يتعلق بجوهر القانون.

وللقاضي سلطة الرجوع إلى الوثائق التشريعية والأعمال التحضيرية لتحديد المعنى الصحيح للألفاظ التي ورد بها النص^(٣٦) في إطار تحقيق جوهر القانون.

وكما أن المشرع يستعمل مصطلحات قانونية بمعناها القانوني، ومصطلحات قانونية بمعناها اللغوي، إلا أنه أحياناً قد يلجأ إلى استعمال مصطلحات لها معنى وسط بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي. وبوجه عام، فمن الثابت أن وضوح النصوص يؤدي إلى سهولة فهمها وإدراك معانيها، وبالتالي إمكانية استخراج الحكم القانوني منها^(٣٧) حيث إن فهم النصوص القانونية هو الشرط الضروري لتطبيق القانون؛ ولذا تتجلى أهمية علم اللغة القانونية في فهم القانون وبالتالي تفسيره وتطبيقه.

ويجب أن نلاحظ أن اللغة المعقدة تجعل القانون مغلقاً، كما أن اللغة غير الدقيقة تجعل القانون مبهماً، ولذا فيجب أن تكون اللغة بسيطة، تنزل إلى مستوى فهم الجمهور، ولكن بشرط أن لا يتعارض ذلك مع وجوب أن تكون اللغة القانونية غنية^(٣٨). هذا من ناحية ومن ناحية أخرى، فيجب أن يكون هناك دقة ووضوح، في الاصطلاحات القانونية المستعملة^(٣٩)(٤٠).

الفرع الثاني

اللغة والمنطق في الوضعية المنطقية

اهتمت الوضعية المنطقية باللغة اهتماماً كبيراً. ولكن ما يهمننا في هذا الصدد الإشارة إلى استخدامهم لمبدأ التحقق في التحليل اللغوي حيث اعتمد أنصارها على هذا المبدأ اعتماداً كبيراً، واعتبروه أساساً لاختيار الألفاظ والعبارات اللغوية التي يستخدمها الأفراد والعلماء لمعرفة إن كانت ذات معنى أم لا. فالفلسفة في نظرهم هي مجرد تحليل منطقي للألفاظ والعبارات لمعرفة مضمونها.

ويتلخص مبدأ التحقق عند أنصار الوضعية المنطقية في أن معنى القضية هو التحقق منها بالحس. وأن القضايا التي لا يمكن التحقق منها بالحس ليس لها معنى. ويهدف هذا المبدأ إلى ربط القضايا بالواقع للتحقق منها واختبار صحتها، ولقد أثر هذا المنهج تأثيراً كبيراً في التفسيرات المعاصرة لطبيعة القانون؛ إذ أدى إلى ظهور الوضعية القانونية الجديدة.

ويؤدي الأخذ بمبدأ التحقق إلى اتجاه الصناعة التشريعية إلى عدم استعمال بعض المفاهيم والمصطلحات، التي لا يمكن التحقق منها، كمصطلح مبادئ القانون الطبيعي مبادئ العدل، وحسن النية. مع إن هذه المصطلحات تعتبر من المكونات الأساسية في النظم القانونية العالمية، وهي تعبر عن الوجه الاجتماعي الفلسفي والقيمي في العديد من النصوص والنظم القانونية، ويكثر اللجوء إليها في التشريعات، إذ أنها تضيء نوعاً من المرونة، والعدل، ويلجأ إليها المشرع للخروج من الكثير من الأزمات المنهجية والموضوعية، التي تقابله عند صياغة التشريع (بل والكثير من النصوص الدستورية).

ويمكن أن نذكر لهذا كثرة استعمال المشرع المصري في القانون المدني الحالي لمصطلح حسن النية، ومصطلح قواعد العدالة (تعويض عادل)، بل أن المادة الأولى من القانون المدني قد أشارت صراحة إلى اعتبار مبادئ القانون الطبيعي وقواعد العدالة مصدراً من مصادر القانون. بل أن المشرع المصري يلجأ إلى استعمال مصطلح "العدل" في أهم أحكامه وهي أحكام "المسؤولية المدنية"^(٤١).

كما جاء على سبيل المثال في المادة ١٦٦ من القانون المدني المصري والتي نصت على: "من أحدث ضرراً وهو في حالة دفاع شرعي عن نفسه أو ماله أو عن نفس الغير أو ماله، كان غير مسؤول، على ألا يجاوز دفاعه القدر الضروري، وإلا أصبح ملزماً بتعويض تراعي فيه مقتضيات العدالة".

وأيضاً نصت المادة ٢/١٦٤ مدني مصري على ما يلي: "ومع ذلك إذا وقع الضرر من شخص غير مميز ولم يكن هناك من هو مسؤول عنه، أو تعذر الحصول على تعويض من المسؤول جاز للقاضي أن يلزم من وقع منه الضرر بتعويض عادل، مراعيًا في ذلك مركز الخصوم".

ففي هذه النصوص وغيرها اضطر المشرع إلى استعمال مشتقات مصطلح العدل للدلالة على مفهوم محدد وخاص للتعويض مخالف للمفهوم العام والمتفق عليه والثبات في باقي نصوص التشريع والمقرر فقهاً وقضاء. فالعدالة المقررة في التعويض المشار إليه في هاتين المادتين - في اعتقادنا - هي عدالة من نوع خاص، عدالة لا تعني حصول المضرور على ما يساوي قدر ما لحقه من ضرر وما فات من كسب، بل تعويض يخفف أثر عيب الضرر عليه فقط.

ومرجع هذا، أن الشخص الذي أحدث الضرر هو أصلاً غير ملتزم بالتعويض. ففي الفرض الذي تناولته المادة ١٦٦ مدني مصري هو شخص في حالة دفاع شرعي، ولكن تجاوز استعمال حقه المقرر قانوناً - وفي الفرض الذي أشارت إليه المادة ٢/١٦٤ مدني مصري، فالشخص الذي أحدث الضرر هو غير مميز، وتعذر الحصول على تعويض من المسؤول عنه، فهنا خرج حكم القانون عن الأصل العام - عدم التزام محدث الضرر بالتعويض لنقص أهليته - الأمر الذي استوجب أن يكون هذا الخروج بالقدر المناسب، ولا يستطيع المشرع التعبير عن هذا إلا عن طريق اللجوء إلى استعمال صياغة يستخدم فيها مفهوم يعبر عن ما يقصده بالتعويض، مغير للمفهوم العام الثابت للتعويض، فاضطر إلى استعمال "... بتعويض تراعى فيه مقتضيات العدالة".

وخلاصة القول، أن أعمال مبدأ التحقق - وبوجه عام - منطقات الوضعية المنطقية فيما يتعلق بالتحليل اللغوي، وكذلك فيما يتعلق بانعكاساتها على مفهوم القانون وطبيعته، يؤدي إلى نتائج خطيرة، تتعارض مع المنطق الذي يحكم فكرة القانون ذاتها. وهذه هي الأزمة التي تعيشها المذاهب الفلسفية القانونية الوضعية المعاصرة^(٤٢).

المطلب الثاني

قواعد الصياغة التشريعية

تعرف صياغة القاعدة القانونية بأنها: "هي عملية تحويل المادة الأولية أي الفكرة الجوهرية التي يتوصل إليها العقل على ضوء الظروف الواقعية لتنظيم سلوك الأفراد في المجتمع إلى قواعد قانونية صالحة للتطبيق في العمل". وبناء عليه، فالصناعة القانونية تتجلى مدى أهميتها لترجمة جوهر القاعدة وتحويله إلى قاعدة عملية صالحة للتطبيق في المجتمع^(٤٣).

وطرق الصياغة القانونية عديدة، فمنها اللغة والمصطلحات ومنها المظاهر الخارجية للقاعدة القانونية، كالعامة والتجريد والمرونة والجمود ووسائل القهر المختلفة ومنها الطوائف والأفكار والمباني والتقسيمات ومنها وسائل إثبات الحقوق ومنها الشكلية ومنها الحيل والقرائن القانونية، ويلاحظ أن موضوع الصياغة القانونية يشمل الكثير من مسائل القانون الوضعي^(٤٤)؛ ومن هنا تتجلى أهمية علم اللغة القانونية في صياغة القاعدة.

وتتجلى أهمية علم المنطق في صناعة القانون من خلال الصياغة القانونية، على أساس أن الأخيرة هي عملية ضرورية لترجمة جوهر القاعدة القانونية النظري وتحويله إلى قواعد عملية صالحة للتطبيق الفعلي في المجتمع الذي توجد لتنظيمه عن طريق استعمال وسائل وأدوات معينة كقيلة بهذا التحويل^(٤٥).

ولكن إذا كان يجب مراعاة قواعد المنطق في الصياغة القانونية، فإنه يلاحظ أن يكون هذا بحذر شديد؛ نظراً لأن القاعدة القانونية قاعدة تفرض ما يجب أن يكون عليه سلوك الأفراد في المجتمع، وتعمل في إطار واقع متغير، ولذا فإنه ينبغي التوفيق بين اعتبارات الواقع واعتبارات المنطق؛ أثناء الصياغة، لأننا إذا انتصرنا للواقع على المنطق كانت القاعدة ركيكة، وإذا انتصرنا للمنطق على الواقع فقد يؤدي ذلك إلى وجود صعوبة في تطبيق القاعدة، ولذا فالمنهج التشريعي السليم في الصياغة هو الذي يحكمه منهج تشريعي وسط يجمع بين اعتبارات

المنطق القانوني الشكلي والمنطق القانوني الموضوعي؛ وهو منهج يقوم على إحداث توافق بين اعتبارات الواقع حتى تكون القاعدة قريبة من الأذهان وملائمة للواقع في نفس الوقت غير متناقضة مع المبادئ الأولية للمنطق. وبوجه عام، توجد مجموعة من القواعد يجب مراعاتها في الصياغة القانونية حتى تكون صياغة صحيحة ومحقة للهدف منها، وهذه القواعد يمكن تلخيصها فيما يلي:

- **الدقة:** فيجب أن تكون الصياغة القانونية دقيقة؛ حيث إن القاعدة القانونية وضعت لتطبق، وإذا كانت دقيقة في عباراتها، فإن هذا يساعد على تطبيقها؛ حيث الدقة تؤدي إلى تيسير فهم القاعدة القانونية، ويجعل تفسيرها دقيقاً غير مثير للبس والإبهام^(٤٦)، الأمر الذي يجعل ميسوراً هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى أن الدقة تؤدي إلى استمرارية القاعدة في العمل دون الحاجة إلى التفكير في تعديلها، ومن المعروف أن كثرة التعديلات التشريعية أمر ينبغي تلافيه بشئى الطرق؛ لأنه من مقتضيات الاستقرار القانوني عدم المبالغة في التعديلات التشريعية أو تعديل التشريع القائم تعديلاً عشوائياً غير مدروس، أو بقصد مواجهة مشكلة فردية، فاستمرار التشريع يؤدي إلى الاستقرار الضروري لبقاء المجتمع ونموه^(٤٧).

- **مراعاة قواعد المنطق:** سبق أن قلنا أن النظام القانوني بناء منطقي يحكم نسق اجتماعي، يتمثل في مجموعة قواعد، يجب أن تحاط بمنطق دقيق يجمع بين دفتيه بين اعتبارات الثبات واعتبارات التغير. ومن هنا يتضح مدى ضرورة مراعاة قواعد المنطق في صياغة القاعدة القانونية.

فمن ناحية، فالمنطق يقضي بأن تكون الصياغة منطقية، يقبلها العقل والفكر؛ لأنها عندما تكون منطقية، نجد أنها تجد قبولا لدى المخاطبين بأحكامها ويخضعوا لها. ومن ناحية أخرى، يجب أن يراعى المنطق في شقي القاعدة التشريعية، لأن القاعدة التشريعية من المعروف أنها تتحلل إلى عنصرين هما الفرض والحكم. فالفرض هو الصورة التي يفترضها المشرع بالنسبة إلى وقائع مجردة أو أشخاص غير معينين بالذات. أما الحكم فهو الحكم المختار لمواجهة هذا الفرض العام؛ ولذا فإنه يجب خضوع القاعدة التشريعية شأنها شأن أية قاعدة قانونية للمنطق، حيث إن المنطق يقتضي أن يكون الفرض مستقيماً، وأن يكون الحكم متلائماً معه^(٤٨).

- **أن تكون الصياغة محقة لأهداف القانون:** فالصياغة القانونية الجيدة هي التي تحاول بقدر الإمكان تحقيق غاية الاستقرار القانوني، وهي من غايات القانون الأساسية مثلها مثل العدالة والخير العام والأمان القانوني والاستقرار القانوني.

فالقانون بوجه عام، يجب أن يحاول بشئى الطرق الممكنة الوصول إلى تحقيق الاستقرار في المجتمع؛ وذلك يتم عن طريق استقرار المراكز القانونية؛ وهذا الاستقرار يؤدي إلى قيام الثقة في العلاقات القانونية والقدرة على توقع الأمور مقدماً وبالتالي رسم وتخطيط العلاقات المستقبلية^(٤٩).

وبوجه عام فعلم التشريع يفرض أن تكون صناعة التشريع تراعي تحقيق الاستقرار القانوني؛ وهذا لا يتحقق، إلا إذا روعيت في وضع التشريعات اعتبارات المنطق القانوني^(٥٠).

فمن ناحية تقضي اعتبارات المنطق القانوني الموضوعي - المنطق القانوني المادي بأن يكون التشريع نابعاً من واقع المجتمع، ومحققاً لأماله وصورة دقيقة لظروف هذا المجتمع الدينية والسياسية والفكرية، وهذا لا يكون إلا إذا تم استقراء هذه الظروف جيداً، ثم تم استخلاص أهم الأدوات أو الطرق التي تمكننا من إصدار تشريع يراعي هذه الظروف.

ويقول حسام الأهواني في كتابه أصول القانون:

"وبناء عليه، فإن تحقيق الاستقرار القانوني، يقتضي أن يتم وضع التشريع، بعد مناقشات ودراسات متأنية بعيدة عن المفاجأة^(٥١)؛ ولذا يتدخل علم المنطق القانوني مع علم الاجتماع القانوني ليكون لهما دوراً في الأصول إلى صناعة تشريعية جيدة، تؤدي إلى تحقيق غايات القانون".

- استخدام اللغة التشريعية والبعد عن اللغة الفقهية^(٥٢): يجب على المشرع احترام المصطلحات الخاصة به، كما يجب عليه تجنب الأخذ بالتقسيمات الفقهية، إذا العمل التشريعي غير العمل الفقهي، إذ أن لكل المشرع والفقيه وظائفه وأهدافه وآلياته عمله الفني الخاص به.

- الأخذ بالمصطلحات الحديثة^(٥٣): يجب على المشرع أن يستعمل أكثر المصطلحات حداثة، لأن القانون يجب أن يعكس الواقع الاجتماعي؛ شكلاً ومضموناً ولغة حديثة.

ويتضح مما سبق أهمية دراسة اللغة القانونية، وبالأذات دلالات الألفاظ؛ لأنها تساعد القاضي عند تطبيق النص الواضح. ولذا فقد نادى البعض - بحق - أنه عند استعمال المشرع للاصطلاح في مناسبة معينة يلزم تنقية هذا المعنى الاصطلاحي، مما علق به - عند تفسيره - حتى يمكننا تطبيقه بمقوماته الأساسية التي قصدها المشرع من الاصطلاح.

وجدير بالذكر أن هناك فرق كبير بين أسلوب التشريع وأسلوب الأحكام. فنظراً لأن التشريع يخاطب الناس جميعاً على اختلاف مداركهم وثقافتهم وأفهامهم؛ ولذا فيجب على المشرع تخير العبارات المرنة التي تتسع لكل الصور الموجودة وقت التشريع أو الصور المحتملة مستقبلاً؛ أما في الحكم القضائي فالمرونة غير مطلوبة؛ إذ لا يصح أن يستعمل القاضي عبارات مرنة في الحكم القضائي؛ إذ يجب أن تكون عباراته عبارات محددة ودقيقة لتحقيق الثبات والاستقرار وتأكيد المراكز القانونية.

خاتمة

إن أول خطوة في طريق الصياغة الجيدة تكمن في حسن اختيار الصانع، وكيف لا وهو الصانع لهذه الصياغة فيضفي عليها طابع القوة أو الضعف بحسب ما يملكه من مقومات القوة والضعف، لذا وجب علينا ابتداءً أن نولي جل عنايتنا بمن يقوم على الصياغة التشريعية بحيث يجري اختياره بكل دقة وعناية، ومن هنا يلزم في الصانع أن يتوافر لديه قسط كبير من الدراية والمعرفة بعلم القانون عموماً فيعرف أصول علم القانون وتاريخه وتطوره. ويلزم بفروع القانون المختلفة عامة كانت أو خاصة، هذا فضلاً عن ضرورة أن يكون متخصصاً في فهم دقائق وتفاصيل ذلك الفرع القانوني الذي سيلج سبيل صياغة قواعده. وأخيراً يلزم أن تتوافر لديه الخبرة القانونية العملية الواسعة، التي تمكنه من إدراك ظروف الزمان والمكان المحيطة بواقع المجتمع الذي سيضع له مشروع قانونه الذي سيحكمه وظروف أشخاصه الذين سيخاطبون بأحكام هذا القانون المزمع صياغته، ويجب أن تيسر له الدولة جميع الوسائل المادية والعملية التي تساعد على حسن التصور لم يلزم لهذا المجتمع من حلول لمشكالاته حتى يتسنى له صياغة هذه الحلول في شكل قواعد قانونية متناغمة مع ظروفه ومحقة للغايات المنشودة من وضعها.

وبناءً على ما سبق يتعين اختيار هؤلاء الصائغين من بين كبار الخبراء القانونيين الأكفاء الذين حازوا القدر الكبير من المعرفة القانونية العلمية الواسعة واكتسبوا الكثير من الخبرة القانونية العملية الطويلة على نحو يؤهلهم من حسن الاصطلاح بكل كفاءة واقتدار بهذه المهمة البالغة الدقة والخطورة.

فالثقافة القانونية جزء لا يتجزأ من عملية تحسين الصياغة التشريعية، وتوفير مصادر هذه الثقافة يقتضي وجود مكتبة ثرية تضم جميع المراجع القانونية، بل وبعض المراجع الخاصة ببعض العلوم الاجتماعية ذات الصلة بعلم القانون، نظراً لأن القانون قد أضحي - لصلته الوثيقة بالمجتمع كما يرى بعضهم - وبحق - أحد العلوم الاجتماعية بل هو خلاصتها التي ينبغي أن تأخذ من هذه العلوم المختلفة أصلح قواعدها للتطبيق. فالقانون يتصل

بعلوم السياسة من حيث تنظيمه للدولة وسلطاتها وهيئاتها ولذا ينبغي أن يأخذ بأمثل النظم السياسية وأفضل طرق الحكم المناسبة، كما يتصل القانون أيضاً بعلوم الاقتصاد عند تنظيمه لتداول الأموال، لذا ينبغي أن يأخذ القانون من هذه العلوم أحسن الوسائل لتبادل الأموال وتوزيع الثروات. ويتصل القانون بعلوم النفس والأخلاق والاجتماع عندما يهتم ببواعث السلوك الاجتماعي ومظاهره وانحرافاته... وهكذا. بل تتجاوز دائرة التنظيم القانوني العلوم الاجتماعية الى علوم أخرى مرتبطة بالحياة الاجتماعية كبعض القواعد في العلوم الزراعية أو الهندسية أو الطبية.

ثانياً: كما يلزم الاستفادة من التطور التكنولوجي في توفير المعلومات، وإتاحة الفرصة للجمهور للإطلاع على مشاريع القوانين في مرحلة الدراسة والإعداد وتلقي ملاحظات ومقترحات الجمهور على تلك التشريعات عند صياغتها، لا سيما من يعينهم هذا المشروع الذي تجري صياغته من هذا الجمهور، بوصفهم الأقدر على الإحاطة التامة بمشاكلهم وما قد يلزم لها من حلول قانونية.

أن التنظيم السليم للصياغة التشريعية يقتضي من القائمين على هذه الصياغة إعداد ملف كبير يتم تنظيمه على وجه يضمن حفظ الوثائق التي تمت الاستعانة فيها، أو الاعتماد عليها في صياغة التشريع، وتسجل فيه جميع المداولات والمناقشات ذات الصلة بمشروع القانون، والأسباب الموجبة لوضعه وما جرى كتابته من مسودة ومراجعة وصولاً إلى الصيغة النهائية الأولى لمشروع القانون.

المصادر والمراجع

- ١- أحمد مختار عمر، علم الدلالة، عالم الكتب، القاهرة، ط٤، ١٩٩٣.
- ٢- أشرف توفيق شمس الدين، أصول اللغة القضائية، المجلة القانونية والقضائية، وزارة العدل، مركز الدراسات القانونية والقضائية، قطر، ٢٠١٣.
- ٣- جون لاينز، اللغة والمعنى والسياق، ترجمة د. عباس صادق الوهاب، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط١، ١٩٨٧.
- ٤- حسام الأهواني، أصول القانون، مطبعة ابناء وهبي، القاهرة ١٩٨٨.
- ٥- حسن كيرة، المدخل إلى القانون وبخاصة القانون اللبناني، دار النهضة العربية لبنان، د. ت.
- ٦- حمدي عبد الرحمن: أصول القانون.
- ٧- رمضان أبو السعود، الوسيط في شرح مقدمة القانون المدني، القاعدة القانونية، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، ٢٠٠٣.
- ٨- سليمان مرقص، المدخل للعلوم القانونية، دار النشر للجامعات المصرية ط٣، ١٩٥٧، مصر.
- ٩- سمير تناعون: النظرية العامة للقانون، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، ١٩٨٩.
- ١٠- شمس الدين الوكيل، الموجز في المدخل لدراسة القانون، القاعدة القانونية، منشأة المعارف، مصر، ١٩٦٧.
- ١١- عبد الرحمن البزاز، مبادئ أصول القانون، مطبعة العاني، بغداد ١٩٥٤، ص ٢٠٥؛ هشام القاسم، المدخل إلى علم القانون، منشورات جامعة دمشق، ٢٠٠٣.
- ١٢- عبد السلام حامد، الشكل والدلالة، دراسة نحوية للفظ والمعنى، دار غريب، مصر، ٢٠٠٢.
- ١٣- عبد الفتاح عبد الباقي، نظرية القانون، ط٥، ١٩٩٦، دار النهضة مصر.
- ١٤- عبد القادر الشخيلي، فن الصياغة القانونية، فقهاً واجتهاداً وإيفاءً، دار الثقافة، عمان، ١٩٩٥.
- ١٥- عبد المنعم البدر اوي، المدخل للعلوم القانونية، دار النهضة العربية، مصر، ١٩٦٦.
- ١٦- عبد المنعم فرج الصدة، أصول القانون، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، د. ت.

١٧- عز الدين عبد الله: لغة القانون في مصر، مجلة مصر المعاصرة، السنة ٧٢، العدد ٣٨٤، إبريل ١٩٨١.

١٨- فايز محمد حسين، دور المنطق القانوني في تكوين القانون وتطبيقه، دار النهضة العربية، مصر، ٢٠٠٦.

١٩- القانون المدني المصري.

٢٠- محمد الشرفي وعلي الزعني، مدخل لدراسة القانون، مركز للبيداغوجي، تونس، د.ت.

٢١- محمد شريف أحمد، نظرية تفسير النصوص المدنية، مطبعة وزارة الأوقاف العراقية، بغداد، ١٩٨٢.

٢٢- محمد علي امام، نظرية القانون.

٢٣- مصطفى عليوة فتح الباب، الوسيط في سن وصياغة وتفسير التشريعات، الجزء الثاني، دار الكتب القانونية، مصر، ٢٠١٢.

24- Cornu (G.) : Linguistique juridique, paris, Montchrestien, 2ed, 2000.

25- CORNU (Gérard): Linguistique Juridique, 3e édition Montchrestien, Paris 2005.

26- FOYER, Le député dans la société française, 1991.

27- Sur les tendances de l'art législatif en France, V.J. CARBONNIER, Essais sur les lois, 2ed. 1995, et, du même auteur, Droit et passion du droit sous la République, ed. Flammarion, 1996, – V. aussi sur le rôle du député dans la confection de la loi, JEAN.

28- Terre (F.): Introduction générale au droit, 3ed. Paris, 2001, p. 324 ; Cornu (G.) : Linguistique juridique.

(١) جون لاينز، اللغة والمعنى والسياق ، ترجمة د. عباس صادق الوهاب، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط١، ١٩٨٧م، ص ١٦.

(٢) عبد السلام حامد، الشكل والدلالة، دراسة نحوية للفظ والمعنى، دار غريب، مصر، ٢٠٠٢، ص ١٦.

(٣) جون لاينز، اللغة والمعنى والسياق، نفس المرجع، ص ١٦.

(٤) أحمد مختار عمر، علم الدلالة، عالم الكتب، القاهرة، ط٤، ١٩٩٣.

(٥) أحمد مختار عمر، علم الدلالة، عالم الكتب، القاهرة، ط٤، ١٩٩٣، ص ٢١.

(٦) عبد الفتاح عبد الباقي، نظرية القانون، ط٥، ١٩٩٦، دار نهضة مصر، ص ٣٠.

(٧) محمد شريف أحمد، نظرية تفسير النصوص المدنية، مطبعة وزارة الأوقاف العراقية، بغداد، ١٩٨٢، ص ٢٣٧.

(٨) سليمان مرقص، المدخل للعلوم القانونية، دار النشر للجامعات المصرية ط٣، ١٩٥٧، مصر، ص ٣٠٣.

- (٩) عبد المنعم البداوي، المدخل للعلوم القانونية، دار النهضة العربية، مصر، ١٩٦٦، ص ٢٣٥.
- (١٠) عبد المنعم البداوي، المدخل للعلوم القانونية، دار النهضة العربية، مصر، ١٩٦٦، ص ٢٣٦.
- (١١) محمد شريف أحمد، نظرية التفسير المدنية، مرجع سابق، ص ٢٧٥.
- (١٢) محمد شريف أحمد، مرجع سابق، ص ٢٧٦.
- (١٣) محمد شريف أحمد، مرجع سابق، ص ٢٧٧.
- (١٤) محمد شريف أحمد، نظرية التفسير المدنية، مرجع سابق، ص ٢٧٦.
- (١٥) مرقص، المدخل للعلوم القانونية، المرجع السابق، ص ٢٠٣.
- (١٦) البدرائي، المدخل للعلوم القانونية، المرجع السابق، ص ٢١٦.
- (١٧) عبد المنعم فرج الصدة، أصول القانون، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، د.ت، ص ٢٩٩.
- (١٨) محمد علي امام، نظرية القانون، ص ٣٩٧.
- (١٩) عبد الرحمن البزاز، مبادئ أصول القانون، مطبعة العاني، بغداد ١٩٥٤، ص ٢٠٥؛ هشام القاسم، المدخل إلى علم القانون، منشورات جامعة دمشق، ٢٠٠٣، ص ١٥٦.
- (٢٠) المذكرة الإيضاحية للقانون المدني الأردني، ص ٣٧. نقلاً عن محمد شريف أحمد في كتابه تفسير النصوص المدنية، ص ٢٨٠.
- (٢١) محمد شريف أحمد، مرجع سابق، ص ٢٨٢.
- (٢٢) مصطفى عليوة فتح الباب، الوسيط في سن وصياغة وتفسير التشريعات، الجزء الثاني، دار الكتب القانونية، مصر، ٢٠١٢، ص ١٠٥٥.
- (٢٣) مصطفى عليوة فتح الباب، الوسيط في سن وصياغة وتفسير التشريعات، الجزء الثاني، دار الكتب القانونية، مصر، ٢٠١٢، ص ١٠٥٦ - ١٠٥٧.
- (٢٤) محمد الشرفي وعلي الزعني، مدخل لدراسة القانون، مركز للبيداغوجي، تونس، د.ت، ص ١٢٦ - ١٢٩.
- (٢٥) Sur les tendances de l'art législatif en France, V.J. CARBONNIER, Essais sur les lois, 2e ed. 1995, p. 267s. et, du même auteur, Droit et passion du droit sous la République, ed. Flammarion, 1996, p. 75s. - V. aussi sur le rôle du député dans la confection de la loi, JEAN
- (٢٦) FOYER, Le député dans la société française, 1991, p. 105s.
- (٢٧) عز الدين عبد الله: لغة القانون في مصر، مجلة مصر المعاصرة، السنة ٧٢، العدد ٣٨٤، إبريل ١٩٨١، ص ٥.

(٢٨) CORNU (Gérard): Linguistique Juridique, 3e édition Montchrestien, Paris 2005, p. 17.

(٢٩) Cornu, Ibid, p. 17.

(٣٠) عز الدين عبد الله، مرجع سابق، ص ٥.

* ليس ادل على ذلك من حجم النصوص القانونية ذات الاصل الاجتهادي في التشريع اللبناني وكذلك في

نصوص التشريعات الفرنسية الاخيرة L'ordonnance 2016. 10 fevr 2016

(٣١) أشرف توفيق شمس الدين، أصول اللغة القضائية، المجلة القانونية والقضائية، وزارة العدل، مركز الدراسات القانونية والقضائية، قطر، ٢٠١٣، ص ٣ - ٤.

(٣٢) فايز محمد حسين، دور المنطق القانوني في تكوين القانون وتطبيقه، دار النهضة العربية، مصر، ٢٠٠٦، ص ١٣٩.

(٣٣) حسن كيرة، المدخل إلى القانون وبخاصة القانون اللبناني، دار النهضة العربية لبنان، د.ت، ص ٢٢٣.

(٣٤) شمس الدين الوكيل، الموجز في المدخل لدراسة القانون، القاعدة القانونية، منشأة المعارف، مصر، ١٩٦٧، ص ١٤٥.

(٣٥) عبد المنعم البدر اوي، المدخل للعلوم القانونية، مرجع سابق، ص ١٤٣.

(٣٦) حمدي عبد الرحمن: أصول القانون.

(٣٧) عبد المنعم البدر اوي، مرجع سابق، ص ١٤٣.

(٣٨) عز الدين عبد الله، المرجع السابق، ص ٧٠٠؛ د. حسام الأهواني، أصول القانون، المرجع السابق، ص ٣٣.

(٣٩) حسام الأهواني: أصول القانون، مرجع سابق، ص ٣٤.

(٤٠) وجدير بالذكر نظراً لأهمية وخصوصية اللغة القانونية Langage du droit فقد تم تشكيل لجنة في

فرنسا أطلق عليها مسمى "لجنة تحديث اللغة القانونية عام ١٩٧٣م Commission de

Modernisation du langage juridique، وقد صدر عن هذه اللجنة عدة توصيات وأوامر

متعلقة بتبسيط وتوضيح اللغة القانونية الفرنسية، وأهم عمل صدر منها هو الأمر الصادر في

١٩٧٧/٩/١٥ والمتعلق بتحديث الكلمات القضائية La Modernization du vocabulaire

Judiciaire. الأمر الذي دفع الشراح إلى الاهتمام بعلم الدلالة القانونية Sémantique juridique. وعلم

Sémiotique Juridique وهو الفرع من اللغة القانونية الذي يدرس العلاقات التي توجد بين القانون

واللغة والمنطق، وهذا ما قاله الفقيه الكبير فرانسوا F. Terre إذ قال: (La Sémiotique juridique

(consiste dans l'étude des rapports du droit, de la logique et du langage) وهو من

أكثر العلوم ارتباطاً بعلم المنطق القانوني.

Terre (F.): Introduction générale au droit, 3ed. Paris, 2001, p. 324 ; Cornu

(G.) : Linguistique juridique ; Op. cit., p. 125 et ss.

(٤١) القانون المدني المصري.

(٤٢) فايز محمد حسين، دور المنطق القانوني في تكوين القانون وتطبيقه، مرجع سابق، ص ١٤٣.

(٤٣) رمضان أبو السعود، الوسيط في شرح مقدمة القانون المدني، القاعدة القانونية، الدار الجامعية، بيروت،

لبنان، ٢٠٠٣، ص ٣٤٦.

(٤٤) سمير تناغو: النظرية العامة للقانون، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، ١٩٨٩، ص ٣٦٣.

(٤٥) حسن كيرة، المدخل للقانون، مرجع سابق، ص ٢٢٢.

(٤٦) شمس الدين الوكيل، الموجز في المدخل لدراسة القانون، مرجع سابق، ص ١٤٥؛ د. عبد القادر

الشيخلي، فن الصياغة القانونية، عمان، ط ١٩٩٥، مرجع سابق، ص ٥٩.

(٤٧) حسام الأهواني، أصول القانون، مطبعة ابناء وهبي، القاهرة ١٩٨٨ مرجع سابق، مرجع سابق، ص

١٤٥.

(٤٨) شمس الدين الوكيل، الموجز في المدخل، مرجع سابق، ص ١٤٥.

(٤٩) حسام الأهواني، أصول القانون، مرجع سابق، ص ١٤٥.

(٥٠) فايز محمد حسين، دور المنطق القانوني، مرجع سابق، ص ١٤٥.

(٥١) حسام الأهواني، مرجع سابق، ص ٣٥.

(٥٢) عبد القادر الشيخلي، فن الصياغة القانونية، فقهاً واجتهاداً وإيفاءً، دار الثقافة، عمان، ١٩٩٥، ص ٥٩.

(٥٣) عبد القادر الشيخلي، فن الصياغة القانونية، مرجع سابق، ص ٦١.

التحليل الجغرافي للثروة الحيوانية في العراق للمدة

(٢٠٠٨-٢٠٢١)

أ.م. د. ندى محسن أمين

أ. م. د. رباب إبراهيم محمد

جامعة بابل/ كلية التربية للعلوم الإنسانية/ قسم الجغرافية

المستخلص:

اتخذت الدراسة من التحليل الجغرافي للثروة الحيوانية في العراق مشكلة علمية تحاول الكشف عنها من خلال دراسة أنواع وأعداد الثروة الحيوانية ، فاعتمدت الدراسة في إثبات صحة فرضيتها على كلاً من المنهجين المحصولي والإقليمي. توصلت الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات أهمها تطور اجمالي اعداد الحيوانات في العراق بين المدة (2008-2021) ، اذ بلغ اجمالي اعداد حيوانات (الانعام) عام 2008 من (7722375) رأساً الى (11340568) رأساً عام 2021 ، تليها حيوانات (الابقار) بالمرتبة الثانية بإجمالي اعداد بلغ (2552113) رأساً عام 2008 الى (3747832) رأساً عام 2021 ، بعدها سجل اجمالي اعداد (الماعز) المرتبة الثالثة من اجمالي الحيوانات في العراق والبالغ (1474845) رأساً عام 2008 الى (2165860) رأساً عام 2021 ، فيما سجل اجمالي اعداد حيوانات (الجاموس) المرتبة الرابعة والبالغ (285537) رأساً عام 2008 الى (419332) رأساً عام 2021 ، بينما سجل اجمالي حيوانات الابل المرتبة الخامسة والاخيرة والبالغ (58293) رأساً في عام 2008 الى (87198) رأساً عام 2021 على مستوى العراق.

كما أظهرت الدراسة ان هنالك تبايناً واضحاً في التوزيع الجغرافي لأعداد الحيوانات حسب محافظات العراق إذ يتضح ان اجمالي اعداد حيوانات (الابقار) حسب محافظات العراق بلغ (٣٧٤٧٨٣٢) رأساً لعام ٢٠٢١ وبزيادة وصلت الى نحو (١١٩٥٧١٩) رأساً عن اعدادها عام ٢٠٠٨ ، اذ تصدرت محافظة واسط باقي المحافظات ونسبة (١٠.٤١%) ، اي بزيادة بلغت نحو (١٢٤٥٥٤) رأساً عن اعدادها عام (٢٠٠٨) ، فيما سجلت محافظة دهوك المرتبة الاخيرة بالنسبة لإجمالي اعداد الابقار في العراق ونسبة (٠.٤٧%) اي بزيادة سنوية بلغت (٥٧٤٠) رأساً عن اعدادها عام ٢٠٠٨ .

اما بالنسبة لإجمالي اعداد حيوانات (الجاموس) في العراق حسب المحافظات بلغ (٤١٩٣٢٢) رأساً لعام (٢٠٢١) اي بزيادة سنوية بلغت نحو (١٣٣٧٨٥) رأساً عن اعداد الجاموس عام ٢٠٠٨ ، إذ احتلت محافظة البصرة المرتبة الاولى ونسبة (٢٠.٢١) ، وبزيادة سنوية قدرها (٢٧٠٣٧) رأساً من اعدادها عام ٢٠٠٨ ، وكانت اقلها عدداً محافظة الانبار ونسبة (٠.١٩%) مقابل معدل سنوي قدره (٢٥٤) رأساً عن اعدادها عام ٢٠٠٨ .

في حين سجل اجمالي اعداد حيوانات (الانعام) اعلى عدداً بالنسبة لأنواع الحيوانات الاخرى عام (٢٠٢١) والبالغ (١١٣٤٠٥٦٨) رأساً مقابل زيادة سنوية قدرها (٣٦١٨١٩٣) عن اعدادها عام ٢٠٠٨ ، اذ احتلت محافظة نينوى المرتبة الاولى ونسبة (١٦.١٥%) ، مقابل زيادة سنوية قدرها (٥٨٤٣٦٦) رأساً عن اعدادها عام ٢٠٠٨ ، فيما سجلت محافظة كربلاء اقلها عدداً ونسبة (٠.٥٧%) وبفارق بلغ (٢٠٥٠١) رأساً عن اعدادها عام ٢٠٠٨ .

وبلغ اجمالي اعداد حيوانات (الماعز) حوالي (٢١٦٥٨٦٠) رأساً عام (٢٠٢١) حسب محافظات العراق ، مقابل زيادة سنوية بلغت (٦٩١٠١٥) رأساً مقارنة بأعدادها عام ٢٠٠٨ ، إذ تصدرت محافظة السليمانية باقي

محافظات العراق وبنسبة (١٥.٢٨%) عام ٢٠٢١ مقابل زيادة سنوية قدرها (١٠.٥٦١٠) رأساً مقارنة بأعداد الماعز عام ٢٠٠٨ ، وكانت محافظة النجف اقلها عدداً وبنسبة (٠.٤٧) اي بزيادة سنوية بلغت (٣٢٦٤) رأساً مقارنة بأعداد الماعز عام ٢٠٠٨.

اما بالنسبة لإجمالي اعداد حيوانات (الابل) في عام (٢٠٢١) بلغت (٨٧١٩٨) رأساً على مستوى محافظات العراق ، مقابل زيادة سنوية قدرها (٢٨٩٠٥) رأساً مقارنة بأعداد الابل في عام ٢٠٠٨ ، إذ سجلت محافظة نينوى المرتبة الاولى وبنسبة (٢٠.٥٩%) مقابل زيادة سنوية بلغت (٥٧٢٩) رأساً مقارنة بأعدادها عام ٢٠٠٨ ، وكانت محافظة كربلاء اقلها عدداً وبنسبة (٠.٤٩%) مقابل زيادة قدرها (١٣٥) رأساً مقارنة بأعدادها عام ٢٠٠٨.

Abstract:

The study adopted the geographical analysis of livestock in Iraq as a scientific problem, attempting to uncover it through a study of livestock species and numbers. To prove the validity of its hypothesis, the study relied on both crop and regional approaches. The study reached a set of conclusions, the most important of which is the development of the total number of animals in Iraq between the period (2008-2021), as the total number of (sheep) animals in 2008 amounted to (7,722,375) heads to (11,340,568) heads in 2021, followed by (cows) animals in second place with a total number of (2,552,113) heads in 2008 to (3,747,832) heads in 2021, after which the total number of (goats) recorded the third place of the total animals in Iraq, amounting to (1,474,845) heads in 2008 to (2,165,860) heads in 2021, while the total number of (buffalo) animals recorded the fourth place, amounting to (285,537) heads in 2008 to (419,332) heads in 2021, while the total number of camels ranked fifth and last, amounting to (58,293) heads in 2008 to (87,198) heads in 2021 at the level of Iraq. The study also showed a clear disparity in the geographical distribution of animal numbers according to Iraq's governorates. It is clear that the total number of cattle by governorate reached 3,747,832 heads in 2021, an increase of approximately 1,195,719 heads compared to 2008. Wasit Governorate topped the remaining governorates with a percentage of 10.41%, an increase of approximately 124,554 heads compared to 2008. Dohuk Governorate ranked last in terms of the total number of cattle in Iraq, with a percentage of 0.47%, an annual increase of 5,740 heads compared to 2008. The total number of buffalo in Iraq by governorate reached 419,322 heads in 2021, an annual increase of approximately 133,785 heads compared to 2008. Basra Governorate ranked first with a percentage of (20.21), and an annual increase of (27,037) heads of its number in 2008. The lowest number was Anbar Governorate with a percentage of (0.19%) compared to an annual average of (254) heads of its number in 2008. Meanwhile, the total number of sheep was higher than other animal species in 2021, amounting to (11,340,568) heads, compared to an

annual increase of (3,618,193) heads of its number in 2008. Nineveh Governorate ranked first with a percentage of (16.15%), compared to an annual increase of (584,366) heads of its number in 2008. Karbala Governorate recorded the lowest number with a percentage of (0.57%), with a difference of (20,501) heads of its number in 2008. The total number of goats in 2021 reached approximately 2,165,860 heads, according to the governorates of Iraq, compared to an annual increase of 691,015 heads compared to their numbers in 2008. Sulaymaniyah Governorate topped the rest of the governorates of Iraq with a percentage of 15.28% in 2021, compared to an annual increase of 105,610 heads compared to the number of goats in 2008. Najaf Governorate had the lowest number with a percentage of 0.47%, i.e. an annual increase of 3,264 heads compared to the number of goats in 2008. As for the total number of camels in 2021, it reached 87,198 heads across the governorates of Iraq, compared to an annual increase of 28,905 heads compared to the number of camels in 2008. Nineveh Governorate ranked first with a percentage of 20.59%, compared to an annual increase of 10.59%. The number reached (5,729) heads compared to their numbers in 2008, with Karbala Governorate having the lowest number, at (0.49%), compared to an increase of (135) heads compared to their numbers in 2008.

المقدمة:-

تعد الثروة الحيوانية من الأسس المهمة في الإنتاج الزراعي لما لها من أهمية كبيرة في سد الاحتياجات الأساسية للسكان من المواد الغذائية المتمثلة بمنتجات (اللحوم والالبان)، فضلاً عن توفير الكثير من المواد الأولية للعديد من الصناعات النسيجية والجلدية والغذائية، وساعد التقدم الحضاري والثقافي على زيادة الاعتماد على المنتجات الحيوانية، كما ان زيادة عدد السكان في بعض جهات العالم وعدم كفاءة الأرض للإنتاج الزراعي دفع الإنسان الى ان يعوض ذلك بالاتجاه نحو المنتجات الحيوانية.

وتعد الثروة الحيوانية الظهير الثالث للدخل القومي العربي بعد الثروة النفطية والمنتجات الزراعية من حيث الأهمية الاقتصادية في معظم الدول العربية غير الصناعية، وهي واحدة من أهم المعايير العالمية التي يحتسب من خلالها التقدم لمعظم سكان العالم من خلال استعمال (الحليب ومشتقاته واللحوم الحمراء) في معيار الصحة العالمية التي تعد معايير عالمية لقياس مدى تقدم الدول، فضلاً عن ذلك فهي الممول الرئيس لكثير من الصناعات العالمية لاسيما الصناعات التي لها الثقل الاقتصادي مثل صناعة الحاجات الأساسية للإنسان (الغذاء والمسكن والملبس) اذ تعد الثروة الحيوانية ذات علاقة كبيرة بهذه الصناعات الأساسية.

ومن اجل تنمية وتطوير واقع الثروة الحيوانية في منطقة الدراسة (العراق) والمتمثلة بأهم أنواع الثروة الحيوانية ذات الأهمية الاقتصادية الكبيرة وتشمل حيوانات (الابقار، الجاموس، الاغنام، الماعز، والابل) لابد من تكثيف الدراسات العلمية بالتخصصات كافة وربط الجانب النظري العلمي بالجانب التطبيقي العملي.

وبعاني قطاع الإنتاج الحيواني في العراق عامة ومنه منطقة الدراسة من الإهمال الكبير بالجانب العلمي لاسيما الدراسات الجغرافية التي عنيت بمواضيع الإنتاج الزراعي النباتي دون الحيواني، لذا لابد من وضع خطط استراتيجية لتنمية وتطوير هذا القطاع من خلال البحث عن مقومات القوة الإيجابية وتحديد أبرز المشاكل

والمعوقات السلبية التي تقف أمام تطوير هذا القطاع في المنطقة، وإيجاد علاقة ترابطية بين القطاعين العام والخاص لتنمية واقع النشاط الحيواني.

أولاً: مشكلة البحث: تتمثل مشكلة البحث بالتساؤل الآتي: (هل هنالك تبايناً في التوزيع المكاني لأعداد وأنواع الحيوانات حسب المحافظات في منطقة الدراسة ، وخلال مدة الدراسة (٢٠٠٨-٢٠٢١) ؟ ولماذا؟
ثانياً: فرضية البحث: يمكن صياغة فرضية البحث بالصيغة الآتية: (هنالك تبايناً مكانياً لأعداد وأنواع الثروة الحيوانية حسب المحافظات في منطقة الدراسة وللمدة (٢٠٠٨ - ٢٠٢١) وفقاً لمنظومة العوامل الطبيعية والبشرية والحياتية).

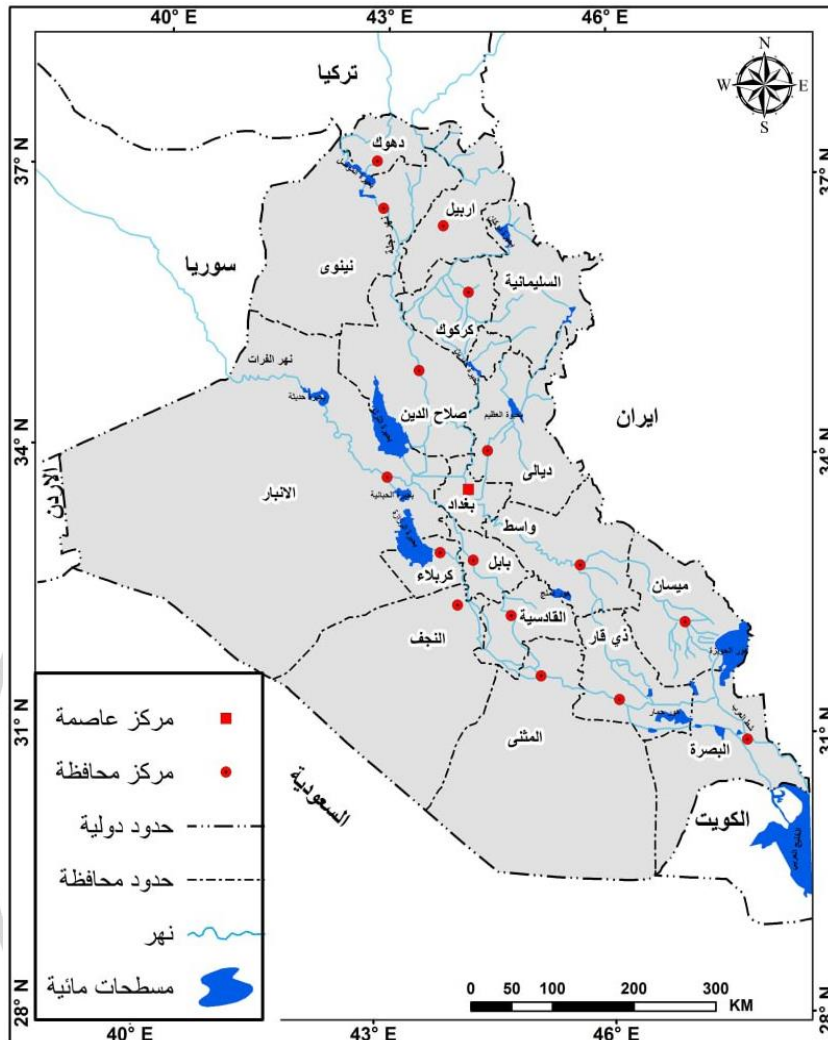
ثالثاً: مبررات البحث:

- ١- يتمتع العراق بتوفر الامكانيات الجغرافية (الطبيعية والبشرية) التي انعكست بدورها على جعل المنطقة ذات صفة زراعية واقتصادية كبيرة ، فضلاً عن أهمية منتجات الثروة الحيوانية (اللحوم والالبان) التي زادت من الطلب عليها محلياً من قبل سكان المنطقة نتيجة لارتفاع معدلات الكثافة السكانية فيها وتطور الوعي الثقافي والصحي والاجتماعي لدى سكان المنطقة وإن قلة المعروف من هذه المنتجات يزيد من فرص الاستيراد لهذه المنتجات في حال قلة العرض امام الطلب عليها
- ٢- يتسم قطاع الثروة الحيوانية بتوفير فرص عمل ثابتة ودائمة بالنسبة للأيدي العاملة فيه اي السكان النشيطين اقتصادياً مقارنة بقطاع الانتاج النباتي.
- ٣- قلة الدراسات الجغرافية المتخصصة بالإنتاج الحيواني في العراق ، إذ ان اغلب الدراسات الجغرافية كانت متخصصة بالإنتاج النباتي فقط دون الحيوان.

رابعاً: منهجية البحث: اعتمد البحث على استعمال المنهج (المحصولي) الذي لا تخلو منه دراسات جغرافية الزراعة كون الثروة الحيوانية من الأنشطة الاقتصادية الزراعية، والذي يبين أهمية المحاصيل التي تدخل في تغذية الحيوانات (محاصيل العلف) ، كذلك تم استعمال (المنهج الاقليمي) ليكون مكملاً له ويعطي الدراسة الشمولية في توضيح العلاقة الاقليمية ببين منطقة الدراسة والاقاليم المجاورة لها ، فضلاً عن استعمال الاساليب الاحصائية (الكمية) في تفسير وتحليل البيانات موضوع الدراسة.

خامساً: الحدود المكانية والزمانية للبحث: تتمثل الحدود المكانية للبحث في (العراق) الذي يقع في الجزء الجنوبي الغربي من قارة آسيا بين دائرتي عرض (٥٢٩ ٥٠' - ٣٧ ٢٢') شمالاً وخطي طول (٤٥٠ ٤٥' - ٤٥٠ ٤٥') شرقاً ، يحده من جهة الشمال تركيا، ومن جهة الشرق إيران، أما من جهة الغرب فتحده سورية والأردن والسعودية، أما من الجنوب فتحده الكويت والخليج العربي. يلاحظ الخريطة (١)، وتشغل منطقة الدراسة مساحة قدرها (٤٣٥٠٠٢) كم^٢ (١). أما الحدود الزمانية للدراسة فتمثلت بدراسة التحليل الجغرافي للثروة الحيوانية في العراق للمدة (٢٠٠٨-٢٠٢١).

الخريطة (١) موقع منطقة الدراسة



المصدر: جمهورية العراق، وزارة الموارد المائية، الهيئة العامة للمساحة، خريطة العراق الإدارية، ٢٠٢٢، باستخدام برنامج Arc Gis10.

سادساً: هيكليّة البحث: تضمن البحث مقدمة وتحليلاً جغرافياً للثروة الحيوانية في العراق للمدة (٢٠٠٨-٢٠٢١)، إذ تناول اتجاهات التطور العددي للثروة الحيوانية حسب النوع في العراق للمدة (٢٠٠٨-٢٠٢١)، والتوزيع الجغرافي للثروة الحيوانية في العراق حسب النوع على مستوى المحافظات للمدة (٢٠٠٨-٢٠٢١).
أولاً : الأهمية الغذائية والاقتصادية للثروة الحيوانية:

تعد منتجات الثروة الحيوانية (الألبان واللحوم) من مصادر الغذاء الأساسية ، إذ تحتوي الألبان ومنتجاتها على (البروتين والدهون والسكريات والمعادن والفيتامينات)، فضلاً عن اللحوم ومصادر الغنية بالبروتين والفيتامينات والعناصر الغذائية الرئيسة، إذ يتضح ان الاحتياجات الغذائية للإنسان البالغ تقدر بـ (١٧) كغم سنوياً من اللحوم الحمراء ، وهي مصادر غنية بالبروتين والدهون والمعادن والفيتامينات^(٢) ، فضلاً

على الاحماض الامينية المهمة جداً في غذاء الانسان لأن جسمه لا يستطيع تصنيعها في داخله ، لذا لابد من وجودها في غذائه^(٣)، ويعد البروتين الحيواني أكثر أهمية من البروتين النباتي، لان البروتين النباتي قابل للامتصاص في الدورة الدموية بنسبة تصل الى (١٠٠%) مقارنة بالبروتين الحيواني الذي تتراوح نسبة الامتصاص فيه بين (٧٥-٨٥%)^(٤)، ويؤدي نقص البروتين في الجسم الى فقدان الوزن وسرعة التعب والقلق وقلة مقاومة الأمراض ، ويؤدي النقص الشديد منه الى اصابات الكبد والاورام^(٥)، وان تناول الشخص (100) غم من اللحم المطبوخ يومياً يمد الجسم بما يحتاجه من (البروتين والحديد وفيتامين B)^(٦)، فضلاً عن ذلك يعد الحليب الخام من المواد الغذائية المهمة التي تمد جسم الانسان بمعظم احتياجاته ، اذ يتطلب جسم الانسان اكثر من (30) مادة تركيبية في غذائه وهي متوفرة في الحليب ولا تتوافر بنفس هذه الدرجة في المواد الغذائية الأخرى^(٧)، وان الاشخاص الذين يتناولون الحليب بكميات كبيرة هم اسرع نمواً واطول قامة واغنى بنية من الذين يتناولونه بكميات قليلة ، وان الاطفال الذين لا يتناولون الحليب بكميات كافية يكونون اكثر عرضة للأمراض وحوادث الوفاة^(٨)، كذلك الاهمية الاقتصادية المتمثلة بتوفير فرص عمل للعاملين في تربية الحيوانات مما يقلل من آثار مشكلة البطالة واستيعاب الايدي العاملة في النشاط المذكور وتوفير العملة الصعبة في التجارة الخارجية لأنها منتجات ذات طلب عالمي لجودتها العالية وتدخل المنتجات الحيوانية في الصناعات الكيماوية مثل الادوية ومساحيق التجميل ومعالجة الفقد من خلال زيادة دخل العاملين في مجال الثروة الحيوانية ذات قيمة مالية مرتفعة بما ينسجم مع التخطيط الاقتصادي والذي يهدف الى تنمية المجتمع الريفي^(٩).

ثانياً: التوزيع الجغرافي للثروة الحيوانية: ويتمثل بالآتي:

١- التطور العددي للثروة الحيوانية في العراق حسب النوع للمدة (٢٠٠٨-٢٠٢١)

ان دراسة موضوع التطور العددي للثروة الحيوانية في العراق خلال المدة (٢٠٠٨-٢٠٢١) له أثر إيجابي يساعده المخططون من تحديد اعدادها وتطورها ووضع الحلول للمشاكل التي تواجه الحيوانات بغية تحقيق الاكتفاء الذاتي من منتجاتها. يتضح من الجدول (١) والشكل (١) ان اجمالي اعداد الحيوانات قيد الدراسة في العراق بلغ (٢٠٦٢٣٣٠٥) رأساً للمدة (٢٠٠٨ - ٢٠٢١) ، اذ بلغ اجمالي اعداد الحيوانات في عام (٢٠٠٨) نحو (١٢٠٩٣١٦٣) رأساً ويشكل نسبة (٥,٨٦%) من المجموع الكلي لأعداد الحيوانات خلال مدة الدراسة، بعدها استمر اجمالي اعداد الحيوانات بالارتفاع بشكل متوالي تدريجياً على اساس نسبة الزيادة البالغة (٣%) سنوياً ويمثل معدل النمو السنوي للحيوانات المقرر من قبل الدوائر ذات العلاقة ، الى ان بلغت الزيادة السنوية أقصاها في عام (٢٠٢١) اذ بلغ اجمالي اعداد الحيوانات فيها نمو (١٧٧٦٠٧٨٠) رأساً وسنة (٨,٦٢ %) من المجموع الكلي لأعداد الحيوانات خلال مدة الدراسة المذكورة.

وتصدرت حيوانات الاغنام باقي انواع الحيوانات الاخرى من اجمالي اعدادها والبالغ (١٣١١٥٢٨٦٤١) رأساً للمدة (٢٠٠٨-٢٠٢١) في العراق بسبب قلة تكاليف تربيتها وسرعة التناسل وصغر وزن الذبيحة وتقتات على المراعي الفقيرة، اذ بلغت اعداد حيوانات الاغنام من عام (٢٠٠٨) نحو (٧٧٢٢٣٧٥) رأساً في العراق، وتوالت بعدها الأعداد بالارتفاع التدريجي إن سجل اقصاها في عام (٢٠٢١) اذ بلغ اجمالي اعداد الاغنام فيها حوالي (١١٣٤٠٥٦٨) رأساً بفارق بلغ (٣٦١٨١٩٣) رأساً. تليها اعداد حيوانات الابقار بالمرتبة الثانية من اجمالي اعداد انواع الحيوانات الاخرى في العراق والبالغ (٤٣٦٠٤٨٣٠) رأساً ، اذ سجلت اعداد حيوانات الابقار في عام (٢٠٠٨) نحو (٢٥٥٢١١٣) رأساً على مستوى العراق ، ثم ازدادت اعداد الابقار الى ان بلغت اعلاها في عام (٢٠٢١) اذ سجلت (٣٧٤٧٨٣٢) رأساً وبفارق بلغ (١١٩٥٧١٩) رأساً .

في حين سجلت اعداد حيوانات الماعز المرتبة الثالثة من اجمالي اعداد انواع الحيوانات الاخرى في العراق والبالغ (٢٥١٩٩٦٧٦) رأساً ، اذ بلغت اعداد حيوانات الماعز في عام (٢٠٠٨) حوالي (١٤٧٤٨٤٥) رأساً

على مستوى العراق، وتوالت بعدها بالزيادة السنوية الى ان سجلت اعلاها في عام (٢٠٢١) والبالغ (٢١٦٥٨٦٠) رأساً، بفارق بلغ (٦٩١٠١٥) رأساً .

اما اعداد الجاموس فقد احتلت المرتبة الرابعة من اجمالي اعداد انواع الحيوانات الاخرى في العراق، اذ بلغت نحو (٤٨٩٣٦١٦) رأساً ، وسجلت في عام (٢٠٠٨) حوالي (٢٨٥٥٣٧) رأساً على مستوى العراق ، واستمرت الاعداد بالزيادة التدريجية اذ بلغت في عام (٢٠٢١) حوالي (٤١٩٣٣٢) رأساً ، وبفارق وصل الى (١٣٣٧٨٥) رأساً. وسجلت اعداد الابل في العراق المرتبة الخامسة والاخيرة من اجمالي اعداد انواع الحيوانات الاخرى للمدة نفسها في العراق والبالغ (١٠٠٦٢٤٢) رأساً ، اذ بلغت اعداد حيوانات الابل في عام (٢٠٠٨) حوالي (٥٨٢٩٣) رأساً في العراق ، ثم ازدادت الاعداد بشكل متوالي تدريجياً الى ان وصلت الى (٨٧١٩٨) رأساً في عام (٢٠٢١) وبفارق بلغ (٢٨٩٠٥) رأساً .

الجدول (١)

التوزيع الجغرافي لمجموع اعداد الحيوانات حسب النوع في العراق للمدة (٢٠٠٨-٢٠٢١) (*)

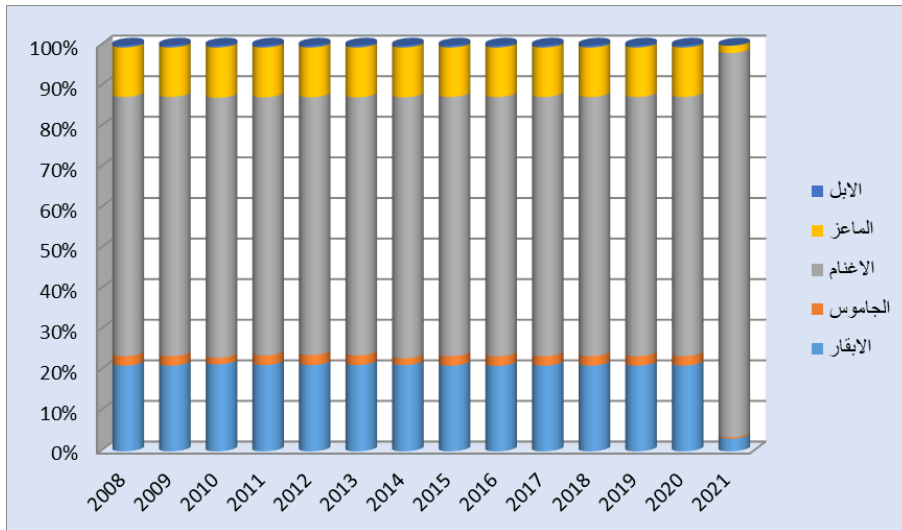
السنة	اعداد الابقار	اعداد الجاموس	اعداد الاغنام	اعداد الماعز	اعداد الابل	المجموع الكلي للحيوانات	% من المجموع الكلي للمدة
٢٠٠٨	٢٥٥٢١١٣	٢٨٥٥٣٧	٧٧٢٢٣٧٥	١٤٧٤٨٤٥	٥٨٢٩٣	١٢٠٩٣١٦٣	٥.٨٦
٢٠٠٩	٢٦٢٨٦٧٧	٢٩٤١٠٤	٧٩٥٤٠٤٧	١٥١٩٠٩١	٦٠٠٤٢	١٢٤٥٥٩٦١	٦.٠٤
٢٠١٠	٢٧٠٧٥٣٩	٣٠٢٩٦٦	٨٠٩٢٦٦٩	١٥٦٤٦٦٤	٦١٨٤٣	١٢٧٢٩٦٤١	٦.١٧
٢٠١١	٢٧٨٨٧٦٧	٣١٢٠١٦	٨٣٣٥٤٥٠	١٦١١٦٠٥	٦٣٦٩٨	١٣١١١٥٣٦	٦.٣٦
٢٠١٢	٢٨٧١٨٤١	٣٣٦٢٠٤	٨٥٨٥٥١٣	١٦٥٩٩٥٤	٦٥٦٠٩	١٣٥١٩١٢١	٦.٥٦
٢٠١٣	٢٩٥٧٩٩٧	٣٣١٠١٧	٨٨٤٣٠٨١	١٧٠٩٧٥٣	٦٧٥٧٨	١٣٩٠٩٤٢٦	٦.٧٤
٢٠١٤	٣٠٤٧٣٥٧	٣٤٠٩٤٦	٩٢٢٠٩١٧	١٧٦١٠٣٧	٦٩٦٠٥	١٤٤٣٩٨٦٧	٧.٠٠
٢٠١٥	٣١٣٨٧٤٦	٣٥١١٧٣	٩٤٩٧٥٤٥	١٨١٣٨٧١	٧٣٠٢٧	١٤٨٧٤٣٦٢	٧.٢١
٢٠١٦	٣٢٣٢٩٠٨	٣٦١٧٠٨	٩٧٨٢٤٧٣	١٨٦٨٢٨٧	٧٥٢١٩	١٥٣٢٠٥٩٥	٧.٤٣
٢٠١٧	٣٣٢٩٨٩٩	٣٧٢٥٦١	١٠٠٧٥٩٤٧	١٩٢٤٣٣٦	٧٧٤٧٦	١٥٧٨٠٢١٩	٧.٦٥
٢٠١٨	٣٤٢٩٧٩٤	٣٨٣٧٣٩	١٠٣٧٨٢٢٤	١٩٨٢٠٦٧	٧٩٨٠١	١٦٢٥٣٦٢٥	٧.٨٨
٢٠١٩	٣٥٣٢٦٨٩	٣٩٥٢٥٣	١٠٦٨٩٥٧٢	٢٠٤١٥٢٩	٨٢١٩٤	١٦٧٤١٢٣٧	٨.١٢
٢٠٢٠	٣٦٣٨٦٧١	٤٠٧١١٠	١١٠١٠٢٦٠	٢١٠٢٧٧٧	٨٤٦٥٩	١٧٢٤٣٤٧٧	٨.٣٦
٢٠٢١	٣٧٤٧٨٣٢	٤١٩٣٣٢	١١٣٤٠٥٦٨	٢١٦٥٨٦٠	٨٧١٩٨	١٧٧٦٠٧٨٠	٨.٦٢
المجموع الكلي	٤٣٦٠٤٨٣٠	٤٨٩٣٦١٦	١٣١٥٢٨٦٤١	٢٥١٩٩٦٧٦	١٠٠٦٢٤٢	٢٠٦٢٣٣٠٠٥	١٠٠

(*) تقديرات اعداد الحيوانات استناداً الى المسح الوطني الشامل في عام (٢٠٠٨) وزيادة نمو بنسبة (٣%) سنوياً في الدوائر ذات العلاقة كافة.

المصدر : ١- جمهورية العراق ، وزارة الزراعة ، دائرة الثروة الحيوانية ، شعبة التخطيط والمتابعة ، بيانات غير منشورة ٢٠٢٢

٢- جمهورية العراق ، وزارة الزراعة ، دائرة التخطيط والمتابعة ، قسم الانتاج الحيواني ببيانات غير منشورة ٢٠٢٢ .

الشكل (١) التوزيع الجغرافي لمجموع اعداد الحيوانات حسب النوع في العراق للمدة (٢٠٠٨-٢٠٢١)



المصدر : بالاعتماد على بيانات الجدول (١) .

٢- التوزيع الجغرافي للثروة الحيوانية في العراق حسب النوع على مستوى المحافظات لعامي (٢٠٠٨ و ٢٠٢١)

يتضح من الجدول (٢) والخريطة (٢) تبايناً في التوزيع الجغرافي لأعداد الحيوانات حسب محافظات العراق إن بلغ إجمالي اعداد حيوانات (الأبقار) في عام (٢٠٠٨) حوالي (٢٥٥٢١١٣) رأساً على مستوى محافظات العراق ، إذ تصدرت محافظة واسط باقي المحافظات بالنسبة لإجمالي اعداد الأبقار والبالغ (٢٦٥٨٣٨) رأساً ونسبة (١٠.٤٢%) ، تليها محافظة بغداد بالمرتبة الثانية والبالغة (٢٣٧٩٧٧) رأساً ونسبة (٩.٣٢%) ، ثم سجلت محافظة بابل (منطقه الدراسة) المرتبة الثالثة من إجمالي اعداد الأبقار والبالغ (٢٣٢١٤١) رأساً ونسبة (٩.١٠%) فيها ما جاءت محافظة دهوك بأقل الاعداد للحيوانات المذكورة والبالغة (١٢٢٤٩) رأساً ونسبة (٠.٤٨%) .

اما بالنسبة لإجمالي اعداد حيوانات (الجاموس) في العراق حسب المحافظات بلغ (٢٨٥٥٣٧) رأساً عام (٢٠٠٨) ، إذ احتلت محافظة البصرة المرتبة الاولى من إجمالي اعداد الجاموس من محافظات العراق والبالغ (٥٧٧٠٤) رأساً ونسبة (٢٠.٢١%) ، تليها محافظة ذي قار بالمرتبة الثانية والبالغة (٤٩٢٨٣) رأساً ونسبة (١٧.٢٦%) ، ثم سجلت محافظة بغداد المرتبة الثالثة والبالغة (٤٧٨٠٩) رأساً ونسبة (١٦.٧٤%) ، ثم توالى بعدها باقي المحافظات تدريجياً ، فيما سجلت منطقة الدراسة المرتبة التاسعة من باقي محافظات العراق والبالغة (١١٣٩٦) رأساً ونسبة (٣.٩٩%) ، وسجلت محافظة الانبار أقلها عدداً والبالغ (٥٤٢) رأساً على مستوى المحافظات ونسبة (٠.١٩%) .

في حين بلغ إجمالي اعداد حيوانات (الأغنام) حوالي (٧٧٢٢٣٧٥) رأساً في عام (٢٠٠٨) حسب محافظات العراق ، والذي سجل أعلى الحيوانات المذكورة في العراق عدداً ، إذ تصدرت محافظة نينوى باقي محافظات العراق بالنسبة لإجمالي اعداد الأغنام والبالغ (١٢٤٧٢٢٥) رأساً ، تليها محافظة السليمانية بالمرتبة الثانية والبالغة (١١٥١٠٣٣) رأساً ونسبة (١٤.٩١%) ، بعدها سجلت محافظة الانبار المرتبة الثالثة والبالغة (٨٠٩٤٧٩) رأساً ونسبة (١٠.٤٨%) ، لقلّة تكاليف تربيتها ووجود المراعي الطبيعية الملائمة لها، وتوالى بقية المحافظات تبعاً ، فيما احتلت منطقة الدراسة المرتبة الثانية عشر بالنسبة لإجمالي اعداد الأغنام في العراق والبالغة

(٢٣٢٨٩٦) رأساً ونسبة (٣,٠١) ، وكانت محافظة كربلاء أقلها عدداً والبالغ (٤٣٧٥٥) رأساً ونسبة (٠,٥٧) % .

وسجل اجمالي اعداد حيوانات الماعز حوالي (١٤٧٤٨٤٥) رأساً في عام (٢٠٠٨) على مستوى محافظات العراق ، إذ احتلت محافظة السليمانية المرتبة الاولى بالنسبة لإجمالي اعداد الحيوانات المذكورة على مستوى محافظات العراق والبالغ (٢٢٥٤٠٩) رأساً ونسبة (١٥.٢٨) وللعام المذكور نفسه ، كونه حيوان يمتاز بقلّة الوزن وخفة الحركة وسهولة تسلق المناطق المرتفعة لذا تتجح تربيته في تلك المناطق ، تليها محافظة ديالى بالمرتبة الثانية والبالغة (١٩٢٦٤٠) رأساً ليشكل نسبة (١٣.٠٦) ، ثم جاءت بعدها محافظة واسط بالمرتبة الثالثة والبالغة (١٧٦٥٥٨١) رأساً ونسبة (١١,٩٨%) ، فيما احتلت منطقة الدراسة المرتبة الثانية عشر والبالغة (٥٢١٧٢) رأساً ونسبة (٣,٥٤%) ، وسجلت محافظة النجف اقلها عدداً والبالغ (٦٩٦٩) رأساً ونسبة (٠,٤٧%).

في حين بلغ اجمالي اعداد حيوانات الابل نحو (٥٨٢٩٣) على مستوى محافظات العراق وللعام المذكور نفسه، إذ تصدرت محافظة نينوى المرتبة الاولى من بين اجمالي اعداد الابل في محافظة العراق لوجود المراعي الواسعة والبالغ (١٢٢٢٤) رأساً ليشكل نسبة (٢٠.٩٧%) ، تليها محافظة ذي قار بالمرتبة الثانية والبالغة (٨٢٩٣) رأساً وبنسبة (١٤.٢٣%) ، ثم بعدها سجلت محافظة المثنى المرتبة الثالثة والبالغة (٧٢٠٥) رأساً وبنسبة (١٢.٣٦) ، توالى بعدها باقي المحافظات تدريجياً الى ان سجلت منطقة الدراسة المرتبة التاسعة والبالغة (٢٦٥١) وبنسبة (٤.٥٥%) ، فيما سجلت محافظة كربلاء اقلها عدداً والبالغ (٢٨٨) رأساً وبنسبة (٠.٥٠%) ، ولا تذكر اعداداً لحيوانات الابل في محافظات دهوك والسليمانية وكركوك واربيل وبغداد .

الجدول (٢)

التوزيع الجغرافي لأعداد الحيوانات حسب النوع على مستوى المحافظات في العراق لعام (٢٠٠٨)

ت	المحافظة	اعداد الابقار	%	اعداد الجاموس	%	اعداد الانعام	%	اعداد الماعز	%	اعداد الابل	%
١	دهوك	١٢٢٤٩	٠.٤٨	-	-	١٣.٣٢٧	١.٦٩	٥٩٥٩١	٤.٠٤	-	-
٢	نينوى	٧٨٦٦٨	٣.٠٨	١٣٩٦١	٤.٨٩	١٢٤٧٢٢٥	١٦.١٥	١١٤.٠٠	٧.٧٣	١٢٢٢٤	٢٠.٩٧
٣	السليمانية	٢٢٤٦٩٩	٨.٨١	١٥٩٨	٠.٥٦	١١٥١.٣٣	١٤.٩١	٢٢٥٤٠.٩	١٥.٢٨	-	-
٤	كركوك	١٢٩٦١٥	٥.٠٨	٤١٩٥	١.٤٧	٥٨٦٧٧٦	٧.٥٩	٨٠.٠٥٨	٥.٤٣	-	-
٥	اربيل	١٦.٢٣٩	٦.٢٨	-	-	١١٥٩٣٢	١.٥٠	١٢٨٧٧٣	٨.٧٣	-	-
٦	ديالى	١٩.٥٦٢	٧.٤٧	٧٨٥٩	٢.٧٥	٥٦٩٨٦.٠	٧.٣٨	١٩٢٦٤.٠	١٣.٠٦	٣٥٠	٠.٦٠
٧	الانبار	١٧.٠٨٢.٠	٦.٦٩	٥٤٢	٠.١٩	٨٠.٩٤٧٩	١٠.٤٨	٧٥٨٥٥	٥.١٤	٢٤٤٣	٤.١٩
٨	بغداد	٢٣٧٩٧٧	٩.٣٢	٤٧٨٠.٩	١٦.٧٤	١.٠٧٧٨٧	١.٤٠	٣٣.٠٩٨	٢.٢٤	-	-
٩	بابل	٢٣٢١٤١	٩.١٠	١١٣٩٦	٣.٩٩	٢٣٢٨٩٦	٣.٠١	٥٢١٧٢	٣.٥٤	٢٦٥١	٤.٥٥
١٠	كربلاء	٤١٣٣٨	١.٦١	١٢٦٦٣	٤.٤٣	٤٣٧٥٥	٠.٥٧	٧٧.٠٩	٠.٥٢	٢٨٨	٠.٥٠
١	واسط	٢٦٥٨٣٨	١٠.٤٢	١٠.٧٤٩	٣.٧٦	٥٧.٠٠٤٠	٧.٣٨	١٧٦٥٥٨	١١.٩٨	٤٩١١	٨.٤٢
٢	صلاح الدين	١٩٢٣٢٣	٧.٥٤	٢٦٧٨	٠.٩٤	٦٧٦٧٧٩	٨.٧٦	٨٦٢٨٢	٥.٨٥	٥٣٥	٠.٩٢
٣	النجف	٦٤٥٨٧	٢.٥٣	٢١٣.٠٣	٧.٤٧	٨٨٤٣٩	١.١٥	٦٩٦٩	٠.٤٧	٢٨٣٨	٠.٩٢
٤	القادسية	١٥١.٠٩٤	٥.٩٢	١٢٤٨٩	٤.٣٧	٢٩٤٢٨٣	٣.٨١	٨٦٨٢٧	٥.٨٩	٥١.٠٩	٤.٨٧

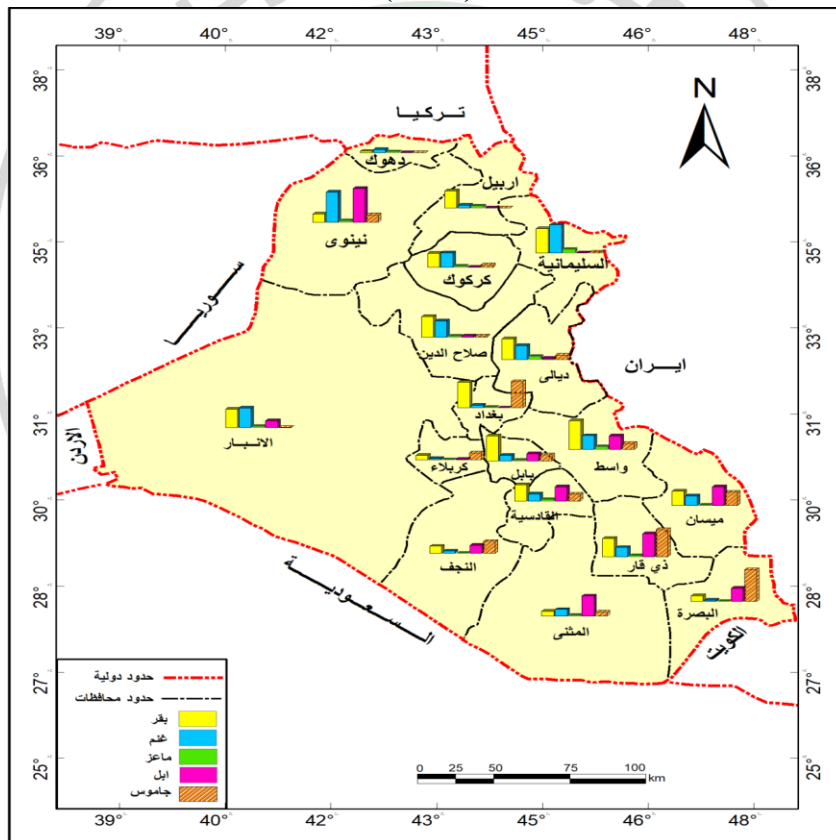
٨.٧٦	٧٢.٠٥	٢.٨٧	٤٢٣٧٥	٣.٤٨	٢٦٨٥٣٧	٢.٤٤	٦٩٦٣	١.٦٦	٤٢٤٢١	٥	المتنى
١٢.٣٦	٨٢٩٣	٤.٩٤	٧٢٧٩٤	٤.٩٨	٣٨٤٢٩٧	١٧.٢٦	٤٩٢٨٣	٦.٧١	١٧١١٩٠	٦	ذي قار
١٤.٢٣	٦٧٠.٥	١.٧١	٢٥١٦٧	٥.٠٥	٣٩٠.١٦٥	٨.٥٣	٢٤٣٤٥	٥.٢٥	١٣٤٠٠.٢	٧	ميسان
١١.٥٠	٤٧٤١	٠.٥٨	٨٥٦٨	٠.٧١	٥٤٧٦٥	٢٠.٢١	٥٧٧٠.٤	٢.٠٥	٥٢٣٥٠	٨	البصرة
١٠٠	٥٨٢٩٣	١٠٠	١٤٧٤٨٤٥	١٠٠	٧٧٢٢٣٧٥	١٠٠	٢٨٥٥٣٧	١٠٠	٢٥٥٢١١٣		المجموع الكلي

المصدر : ١- جمهورية العراق ، وزارة الزراعة ، دائرة الثروة الحيوانية ، شعبة التخطيط والمتابعة بيانات غير منشورة ، ٢٠٢٢ .

٢ - جمهورية العراق ، وزارة الزراعة ، دائرة التخطيط والمتابعة ، قسم الانتاج الحيواني ، بيانات غير منشورة ، ٢٠٢٢ .

الخريطة (٢)

التوزيع الجغرافي لإعداد الحيوانات حسب النسبة المئوية والنوع على مستوى المحافظات في العراق لعام (٢٠٠٨)



المصدر : الهيئة العامة للمساحة ، خريطة العراق الادارية بمقياس رسم ١: ٥٠٠٠٠٠ ، بغداد ، ٢٠١٩ ، باستخدام برنامج Arc GIS 10.5 ، بالاعتماد على بيانات الجدول (٢) .

وفيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي لأعداد الحيوانات حسب محافظات العراق ولعام (٢٠٢١)، يبدو ان هنالك تبايناً واضحاً في التوزيع الجغرافي حسب المحافظات إذ يتضح من الجدول (٣) والخريطة (٣) ان اجمالي اعداد حيوانات (الابقار) حسب محافظات العراق بلغ (٣٧٤٧٨٣٢) رأساً لعام ٢٠٢١ وبزيادة وصلت الى نحو (١١٩٥٧١٩) رأساً عن اعدادها عام ٢٠٠٨، تبعاً للزيادة السنوية المتمثلة بمعدل النمو السنوي للحيوانات والبالغ (٣%) لكل نوعاً من الحيوانات المذكورة خلال مدة الدراسة (٢٠٠٨ - ٢٠٢١)، اذ تصدرت محافظة واسط باقي المحافظات بالنسبة لإجمالي اعداد الابقار والبالغ (٣٩٠٣٩٢) رأساً ونسبة (١٠.٤١%)، اي بزيادة بلغت نحو (١٢٤٥٥٤) رأساً عن اعدادها عام (٢٠٠٨)، تليها محافظة بغداد بالمرتبة الثانية والبالغة (٣٤٩٤٧٥) رأساً ونسبة (٩.٣٢%) وبزيادة سنوية بلغت (١١١٤٩٨) رأساً عن اعدادها عام ٢٠٠٨، بعدها احتلت منطقة الدراسة المرتبة الثالثة والبالغة (٣٤٠٩٠٥) رأساً لتشكل نسبة (٩%)، وبزيادة سنوية بلغت (١٠٨٧٦٤) رأساً عن اعدادها عام ٢٠٠٨، فيما سجلت محافظة دهوك المرتبة الاخيرة والقليلة بالنسبة لإجمالي اعداد الابقار في العراق ولعام ٢٠٢١ والبالغ (١٧٩٨٩) رأساً ونسبة (٠.٤٧%) اي بزيادة سنوية بلغت (٥٧٤٠) رأساً عن اعدادها عام ٢٠٠٨.

اما بالنسبة لإجمالي اعداد حيوانات (الجاموس) في العراق حسب المحافظات بلغ (٤١٩٣٢٢) رأساً لعام (٢٠٢١) اي بزيادة سنوية بلغت نحو (١٣٣٧٨٥) رأساً عن اعداد الجاموس عام ٢٠٠٨ تبعاً للنمو السنوي لأعداد الحيوانات، إذ احتلت محافظة البصرة المرتبة الاولى من اجمالي اعداد الجاموس بالنسبة لمحافظة العراق والبالغ (٨٤٧٤١) رأساً ليشكل نسبة (٢٠.٢١%)، وبزيادة سنوية قدرها (٢٧٠٣٧) رأساً من اعدادها عام ٢٠٠٨، تليها محافظة ذي قار بالمرتبة الثانية والبالغة (٧٢٣٧٤) رأساً ونسبة (١٧.٢٦%) مقابل زيادة سنوية قدرها (٢٣٠٩١) رأساً عن اعداد الجاموس عام ٢٠٠٨، وجاءت بعدها محافظة بغداد بالمرتبة الثالثة والبالغة (٧٠٢٠٩) رأساً ونسبة (١٦.٧٤%) مقابل زيادة سنوية قدرها (٢٢٤٠٠) رأساً، وتتابع باقي المحافظات تدريجياً، فيما سجلت منطقة الدراسة المرتبة التاسعة والبالغة (١٦٧٣٤) رأساً ونسبة (٣.٩٩%) مقابل زيادة سنوية قدرها (٥٣٣٨) رأساً عن اعدادها عام ٢٠٠٨، وكانت اقل المحافظات عدداً محافظة الانبار إذ بلغ اجمالي اعداد الجاموس فيها نحو (٧٩٦) رأساً ونسبة (٠.١٩%) مقابل معدل سنوي قدره (٢٥٤) رأساً عن اعدادها عام ٢٠٠٨.

في حين سجل اجمالي اعداد حيوانات الاغنام أعلى عدداً بالنسبة لأنواع الحيوانات الاخرى عام (٢٠٠١) والبالغ (١١٣٤٠٥٦٨) رأساً مقابل زيادة سنوية قدرها (٣٦١٨١٩٣) عن اعدادها عام ٢٠٠٨، اذ احتلت محافظة نينوى المرتبة الاولى بالنسبة لإجمالي اعداد الاغنام في العراق حسب المحافظات والبالغ (١٨٣١٥٩١) رأساً عام (٢٠٢١) ونسبة (١٦.١٥%)، مقابل زيادة سنوية قدرها (٥٨٤٣٦٦) رأساً عن اعدادها عام ٢٠٠٨، تليها محافظة السليمانية بالمرتبة الثانية والبالغة (١٦٩٠٣٣٢) رأساً ونسبة (١٤.٩١%) مقابل زيادة سنوية بلغت (٥٣٩٢٢٩) رأساً عن اعدادها عام ٢٠٠٨، بينما سجلت محافظة الانبار المرتبة الثالثة والبالغة (١١٨٨٧٤٧) رأساً ونسبة (١٠.٤٨%) مقابل زيادة سنوية قدرها (٣٧٩٢٦٨) رأساً عن اعدادها عام ٢٠٠٨، وتوالت باقي المحافظات تدريجياً بالنسبة لإجمالي أعداد الاغنام في العام المذكور، فيما احتلت منطقة الدراسة المرتبة الثانية عشر والبالغة (٣٤٢٠١٦) رأساً ونسبة (٣.٠١%) مقابل زيادة بلغت (١٠٩١٢٠) رأساً عن اعدادها عام ٢٠٠٨، فيما سجلت محافظة كربلاء اقلها عدداً والبالغ (٦٤٢٥٦) رأساً ونسبة (٠.٥٧%) ويفارق بلغ (٢٠٥٠١) رأساً عن اعدادها عام ٢٠٠٨.

وبلغ اجمالي اعداد حيوانات الماعز حوالي (٢١٦٥٨٦٠) رأساً عام (٢٠٢١) حسب محافظات العراق، مقابل زيادة سنوية بلغت (٦٩١٠١٥) رأساً مقارنة بأعدادها عام ٢٠٠٨، إذ تصدرت محافظة السليمانية باقي

محافظات العراق بالنسبة لاجمالي اعداد الماعز والبالغ (٣٣١٠١٩) رأساً وبنسبة (١٥.٢٨%) عام ٢٠٢١ مقابل زيادة سنوية قدرها (١٠٥٦١٠) رأساً مقارنة بأعداد الماعز عام ٢٠٠٨ ، تليها محافظة ديالى بالمرتبة الثانية والبالغة (٢٨٢٩٠١) رأساً وبنسبة (١٣.٠٦) مقابل زيادة سنوية بلغت (٩٠٢٦١) رأساً مقارنة بأعداد الماعز عام ٢٠٠٨ ، بعدها سجلت محافظة واسط المرتبة الثالثة والبالغة (٢٥٩٢٨٢) رأساً وبنسبة (١١.٩٧%) مقابل زيادة سنوية قدرها (٨٢٧٢٤) رأساً مقارنة بأعدادها عام ٢٠٠٨ ، بينما سجلت منطقة الدراسة المرتبة الثانية عشر والبالغة (٧٦٦١٦) رأساً وبنسبة (٣.٥٤%) ويزيادة سنوية قدرها (٢٤٤٤٤) رأساً، وكانت محافظة النجف اقلها عدداً والبالغ (١٠٢٣٣) رأساً وبنسبة (٠.٤٧) اي بزيادة سنوية بلغت (٣٢٦٤) رأساً مقارنة بأعداد الماعز عام ٢٠٠٨

اما بالنسبة لإجمالي اعداد حيوانات الابل في عام (٢٠٢١) بلغت (٨٧١٩٨) رأساً على مستوى محافظات العراق ، مقابل زيادة سنوية قدرها (٢٨٩٠٥) رأساً مقارنة بأعداد الابل في عام ٢٠٠٨ ، إذ سجلت محافظة نينوى المرتبة الاولى من باقي محافظات العراق بالنسبة لإجمالي اعداد الابل والبالغ (١٧٩٥٣) رأساً ونسبة (٢٠.٥٩%) مقابل زيادة سنوية بلغت (٥٧٢٩) رأساً مقارنة بأعدادها عام ٢٠٠٨ ، تليها محافظة ذي قار بالمرتبة الثانية والبالغة (١٢١٧٨) رأساً ونسبة (١٣.٩٧%) مقابل زيادة قدرها (٣٨٨٥) رأساً مقارنة بأعدادها خلال عام ٢٠٠٨ ، فيما سجلت

الجدول (٣)

التوزيع الجغرافي لأعداد الحيوانات حسب النوع على مستوى المحافظات في العراق لعام (٢٠٢١)

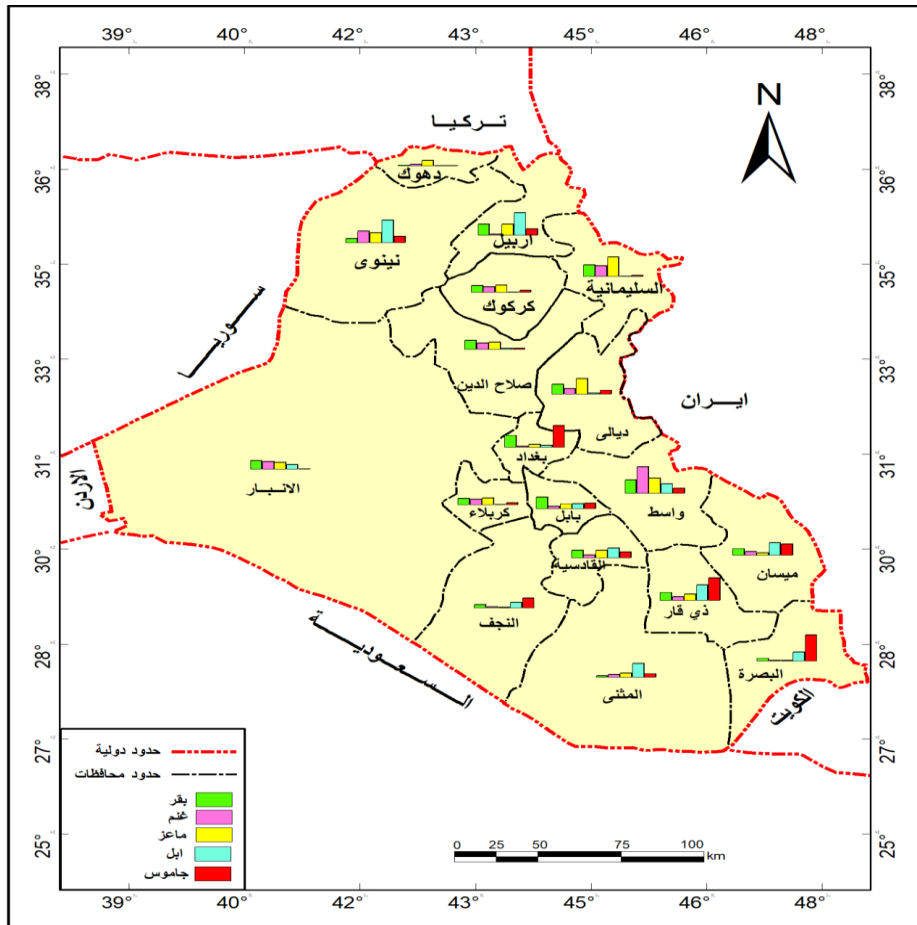
ت	المحافظة	اعداد الابقار	%	اعداد الجاموس	%	اعداد الاغنام	%	اعداد الماعز	%	اعداد الابل	%
١	دهوك	١٧٩٨٩	٠.٤٧	-	-	١٩١٣٩٢	١.٦٩	٨٧٥١٤	٤.٠٤	-	-
٢	نينوى	١١٥٤٩٠	٣.٠٨	٢٠٥٠٢	٤.٨٩	١٨٣١٥٩١	١٦.١٥	١٦٧٤١٢	٧.٧٣	١٧٩٥٣	٢٠.٥٩
٣	السليمانية	٣٢٩٩٧٧	٨.٨٠	٢٣٤٦	٠.٥٦	١٦٩٠٣٣٢	١٤.٩١	٣٣١٠١٩	١٥.٢٨	-	-
٤	كركوك	١٩٠٣٤٤	٥.٠٧	٦١٦١	١.٤٧	٨٦١٧٠٠	٧.٥٩	١١٧٥٦٨	٥.٤٣	-	-
٥	اربيل	٢٣٥٣١٦	٨.٦٨	-	-	١٧٠٢٤٨	١.٥٠	١٨٩١٠٧	٨.٧٣	-	-
٦	ديالى	٢٧٩٨٤٥	٧.٤٦	١١٥٤٢	٢.٧٥	٨٣٦٨٥٩	٧.٣٨	٢٨٢٩٠١	١٣.٠٦	٥١٥	٠.٥٩
٧	الانبار	٢٥٠.٨٥٧	٦.٦٩	٧٩٦	٠.١٩	١١٨٨٧٤٧	١٠.٤٨	١١١٣٩٦	٥.١٤	٣٥٨٥	٤.١١
٨	بغداد	٣٤٩٤٧٥	٩.٣٢	٧٠٢٠٩	١٦.٧٤	١٥٨٢٨٩	١.٤٠	٤٨٦٠.٦	٢.٢٤	١٥٩٣	١.٨٣
٩	بابل	٣٤٠.٩٠٥	٩	١٦٧٣٤	٣.٩٩	٣٤٢٠١٦	٣.٠١	٧٦٦١٦	٣.٥٤	٣٨٩٤	٤.٤٧
١٠	كربلاء	٦٠٧٠.٧	١.٦٠	١٨٥٩٧	٤.٤٤	٦٤٢٥٦	٠.٥٧	١١٣٢٠	٠.٥٢	٤٢٣	٠.٤٩
١	واسط	٣٩٠.٣٩٢	١٠.٤١	١٥٧٨٤	٣.٧٦	٨٣٧١٢٣	٧.٣٨	٢٥٩٢٨٢	١١.٩٧	٧٢١٢	٨.٢٧
٢	صلاح الدين	٢٨٢٤٣٤	٧	٣٩٣٣	٠.٩٤	٩٩٣٨٧٣	٨.٧٦	١٢٦٧٠.٦	٥.٨٥	٧٨٧	٠.٩٠
٣	النجف	٩٤٨٥٠	٢.٥	٣١٢٨٤	٧.٤٦	١٢٩٨٧٧	١.١٥	١٠٢٣٣	٠.٤٧	٤١٦٨	٤.٧٨
٤	القادسية	٢٢١٨٨٨	٥.٩٢	١٨٣٤٢	٤.٣٧	٤٣٢١٦٥	٣.٨١	١٢٧٥١٠	٥.٨٩	٧٥٠.٤	٨.٦٠
٥	المثنى	٦٢٢٩٧	١	١٠٢٢٦	٢.٤٤	٣٩٤٣٥٥	٣.٤٨	٦٢٢٢٨	٢.٨٧	١٠٥٨٠	١٢.١٣
٦	ذي قار	٢٥١٣٩٨	٦	٧٢٣٧٤	١٧.٢٦	٥٦٤٣٥٣	٤.٩٨	١٠٦٩٠.١	٤.٩٤	١٢١٧٨	١٣.٩٧
٧	ميسان	١٩٦٧٨٨	٥	٣٥٧٥١	٨.٥٣	٥٧٢٩٦٨	٥.٠٥	٣٦٩٥٩	١.٧١	٩٨٤٤	١١.٢٩

٧.٩٨	٦٩٦٢	٠.٥٩	١٢٥٨٢	٠.٧١	٨٠.٤٢٤	٢٠.٢١	٨٤٧٤١	٢	٧٦٨٨٠	البصرة
١٠٠	٨٧١٩٨	١٠٠	٢١٦٥٨٦٠	١٠٠	١١٣٤٠٥٦٨	١٠٠	٤١٩٣٢٢	١٠٠	٣٧٤٧٨٣٢	المجموع الكلي

المصدر : ١- جمهورية العراق ، وزارة الزراعة ، دائرة الثروة الحيوانية ، شعبة التخطيط والمتابعة بيانات غير منشورة ، ٢٠٢٢.

٢ - جمهورية العراق ، وزارة الزراعة ، دائرة التخطيط والمتابعة ، قسم الانتاج الحيواني ، بيانات غير منشورة ، ٢٠٢٢.

الخريطة (٣) التوزيع الجغرافي لإعداد الحيوانات حسب النسبة المئوية والنوع على مستوى المحافظات في العراق لعام (٢٠٢١)



المصدر : الهيئة العامة للمساحة ، خريطة العراق الادارية بمقياس رسم ١:٥٠٠٠٠٠٠ ، بغداد ، ٢٠١٩ ، باستخدام برنامج Arc GIS 10.5 ، بالاعتماد على بيانات الجدول (٣) .

منطقة الدراسة المرتبة التاسعة والبالغة (٣٨٩٤) رأساً وبنسبة (٤.٤٧%) مقابل زيادة قدرها (١٢٤٣) رأساً مقارنة بأعدادها عام ٢٠٠٨ ، وكانت محافظة كربلاء أقلها عدداً والبالغ (٤٢٣) رأساً وبنسبة (٠.٤٩%) مقابل زيادة قدرها (١٣٥) رأساً مقارنة بأعدادها عام ٢٠٠٨ .

الاستنتاجات:

١- أوضحت الدراسة تطور إجمالي أعداد الحيوانات في العراق بين المدة (2008-2021) ، إذ بلغ إجمالي أعداد حيوانات (الانعام) عام 2008 من (7722375) رأساً الى (11340568) رأساً عام 2021 ، تليها حيوانات (الابقار) بالمرتبة الثانية بإجمالي أعداد بلغ (2552113) رأساً عام 2008 الى (3747832) رأساً عام 2021 ، بعدها سجل إجمالي أعداد (الماعز) المرتبة الثالثة من إجمالي الحيوانات في العراق والبالغ (1474845) رأساً عام 2008 الى (2165860) رأساً عام 2021 ، فيما سجل إجمالي أعداد حيوانات (الجاموس) المرتبة الرابعة والبالغ (285537) رأساً عام 2008 الى (419332) رأساً عام 2021 ، بينما سجل إجمالي حيوانات الابل المرتبة الخامسة والاخيرة والبالغ (58293) رأساً في عام 2008 الى (87198) رأساً عام 2021 على مستوى العراق ، وبزيادة بلغت نحو (3%) سنوياً حسب التقديرات في الدوائر الرسمية ذات العلاقة .

٢- كشفت الدراسة ان هناك تبايناً في التوزيع الجغرافي لأعداد الحيوانات حسب محافظات العراق في عام (٢٠٠٨) إذ بلغ إجمالي أعداد حيوانات (الابقار) حوالي (٢٥٥٢١١٣) رأساً على مستوى محافظات العراق ، إذ تصدرت محافظة واسط باقي المحافظات بالنسبة لإجمالي أعداد الأبقار وبنسبة (١٠.٤٢%) ، فيها ما جاءت محافظة دهوك بأقل الأعداد للحيوانات المذكورة وبنسبة (٠.٤٨%) ، اما بالنسبة لإجمالي أعداد حيوانات (الجاموس) في العراق حسب المحافظات بلغ (٢٨٥٥٣٧) رأساً عام (٢٠٠٨) ، إذ احتلت محافظة البصرة المرتبة الاولى من إجمالي أعداد الجاموس من محافظات العراق وبنسبة (٢٠.٢١%) ، وسجلت محافظة الانبار أقلها عدداً وبنسبة (٠.١٩%) ، في حين بلغ إجمالي أعداد حيوانات (الانعام) حوالي (٧٧٢٢٣٧٥) رأساً في عام (٢٠٠٨) حسب محافظات العراق ، والذي سجل أعلى الحيوانات المذكورة في العراق عدداً ، إذ تصدرت محافظة نينوى باقي محافظات العراق بالنسبة لإجمالي أعداد الانعام والبالغ (١٢٤٧٢٢٥) رأساً وبنسبة (١٦.١٥%) ، وكانت محافظة كربلاء أقلها عدداً وبنسبة (٠.٥٧%) ، وسجل إجمالي أعداد حيوانات الماعز حوالي (١٤٧٤٨٤٥) رأساً في عام (٢٠٠٨) على مستوى محافظات العراق ، إذ احتلت محافظة السليمانية المرتبة الاولى بالنسبة لإجمالي أعداد الحيوانات المذكورة على مستوى محافظات العراق وبنسبة (١٥.٢٨%) ، وسجلت محافظة النجف أقلها عدداً وبنسبة (٠.٤٧%) ، في حين بلغ إجمالي أعداد حيوانات الابل نحو (٥٨٢٩٣) على مستوى محافظات العراق وللعام المذكور نفسه، إذ تصدرت محافظة نينوى المرتبة الاولى من بين إجمالي أعداد الابل في محافظة العراق لوجود المراعي الواسعة ليشكل نسبة (٢٠.٩٧%) ، فيما سجلت محافظة كربلاء أقلها عدداً وبنسبة (٠.٥٠%) .

٣- أظهرت الدراسة ان هنالك تبايناً واضحاً في التوزيع الجغرافي لأعداد الحيوانات حسب محافظات العراق ولعام (٢٠٢١) إذ يتضح ان إجمالي أعداد حيوانات (الابقار) حسب محافظات العراق بلغ (٣٧٤٧٨٣٢) رأساً لعام ٢٠٢١ وبزيادة وصلت الى نحو (١١٩٥٧١٩) رأساً عن اعدادها عام ٢٠٠٨ ، تبعاً للزيادة السنوية المتمثلة بمعدل النمو السنوي للحيوانات والبالغ (٣%) لكل نوعاً من الحيوانات المذكورة خلال مدة الدراسة (٢٠٠٨ - ٢٠٢١) ، إذ تصدرت محافظة واسط باقي المحافظات بالنسبة لإجمالي أعداد الأبقار والبالغ (٣٩٠٣٩٢) رأساً وبنسبة (١٠.٤١%) ، اي بزيادة بلغت نحو (١٢٤٥٥٤) رأساً عن اعدادها عام (٢٠٠٨) ، فيما سجلت محافظة دهوك المرتبة الاخيرة

والقليلة بالنسبة لإجمالي اعداد الابقار في العراق ولعام ٢٠٢١ والبالغ (١٧٩٨٩) رأساً وبنسبة (٠.٤٧%) اي بزيادة سنوية بلغت (٥٧٤٠) رأساً عن اعدادها عام ٢٠٠٨ .

اما بالنسبة لإجمالي اعداد حيوانات (الجاموس) في العراق حسب المحافظات بلغ (٤١٩٣٢٢) رأساً لعام (٢٠٢١) اي بزيادة سنوية بلغت نحو (١٣٣٧٨٥) رأساً عن اعداد الجاموس عام ٢٠٠٨ تبعاً للنمو السنوي لأعداد الحيوانات ، إذ احتلت محافظة البصرة المرتبة الاولى من اجمالي اعداد الجاموس بالنسبة لمحافظة العراق والبالغ (٨٤٧٤١) رأساً ليشكل نسبة (٢٠.٢١) ، وبزيادة سنوية قدرها (٢٧٠٣٧) رأساً من اعدادها عام ٢٠٠٨ ، وكانت اقل المحافظات عدداً محافظة الانبار إذ بلغ اجمالي اعداد الجاموس فيها نحو (٧٩٦) رأساً وبنسبة (٠.١٩%) مقابل معدل سنوي قدره (٢٥٤) رأساً عن اعدادها عام ٢٠٠٨ .

في حين سجل اجمالي اعداد حيوانات (الاعنام) اعلى عدداً بالنسبة لأنواع الحيوانات الاخرى عام (٢٠٢١) والبالغ (١١٣٤٠٥٦٨) رأساً مقابل زيادة سنوية قدرها (٣٦١٨١٩٣) عن اعدادها عام ٢٠٠٨ ، إذ احتلت محافظة نينوى المرتبة الاولى بالنسبة لإجمالي اعداد الاعنام في العراق حسب المحافظات والبالغ (١٨٣١٥٩١) رأساً عام (٢٠٢١) وبنسبة (١٦.١٥%) ، مقابل زيادة سنوية قدرها (٥٨٤٣٦٦) رأساً عن اعدادها عام ٢٠٠٨ ، فيما سجلت محافظة كربلاء اقلها عدداً والبالغ (٦٤٢٥٦) رأساً وبنسبة (٠.٥٧%) وبفارق بلغ (٢٠٥٠١) رأساً عن اعدادها عام ٢٠٠٨ .

وبلغ اجمالي اعداد حيوانات (الماعز) حوالي (٢١٦٥٨٦٠) رأساً عام (٢٠٢١) حسب محافظات العراق ، مقابل زيادة سنوية بلغت (٦٩١٠١٥) رأساً مقارنة بأعدادها عام ٢٠٠٨ ، إذ تصدرت محافظة السليمانية باقي محافظات العراق بالنسبة لاجمالي اعداد الماعز والبالغ (٣٣١٠١٩) رأساً وبنسبة (١٥.٢٨%) عام ٢٠٢١ مقابل زيادة سنوية قدرها (١٠٥٦١٠) رأساً مقارنة بأعداد الماعز عام ٢٠٠٨ ، وكانت محافظة النجف اقلها عدداً والبالغ (١٠٢٣٣) رأساً وبنسبة (٠.٤٧%) اي بزيادة سنوية بلغت (٣٢٦٤) رأساً مقارنة بأعداد الماعز عام ٢٠٠٨ .

اما بالنسبة لإجمالي اعداد حيوانات (الابل) في عام (٢٠٢١) بلغت (٨٧١٩٨) رأساً على مستوى محافظات العراق ، مقابل زيادة سنوية قدرها (٢٨٩٠٥) رأساً مقارنة بأعداد الابل في عام ٢٠٠٨ ، إذ سجلت محافظة نينوى المرتبة الاولى من باقي محافظات العراق بالنسبة لإجمالي اعداد الابل والبالغ (١٧٩٥٣) رأساً وبنسبة (٢٠.٥٩%) مقابل زيادة سنوية بلغت (٥٧٢٩) رأساً مقارنة بأعدادها عام ٢٠٠٨ ، وكانت محافظة كربلاء اقلها عدداً والبالغ (٤٢٣) رأساً وبنسبة (٠.٤٩%) مقابل زيادة قدرها (١٣٥) رأساً مقارنة بأعدادها عام ٢٠٠٨ .

المقترحات:

١. وضع خطة استراتيجية (عد وترقيم) الحيوانات كونها قاعدة بيانات اساسية لجمع المعلومات النوعية والتناسلية والغذائية والانتاجية للحيوانات اي اجراء مسح وطني شامل على مستوى العراق كما هو الحال في عام 2008 .
٢. تشجيع وتوسيع دراسة المواضيع المتعلقة بالإنتاج الحيواني وتشكيل مراكز بحثية بين كلية الزراعة والطب البيطري من اجل تنمية الانتاج الحيواني في المنطقة .
٣. ضرورة تطبيق القوانين الرعوية لتنمية المراعي باعتبارها من الموارد الرافدة للاقتصاد القطري والحفاظ على التوازن البيئي وحماية التربة وتوازن الحمولة الرعوية من خلال مشاركة المجتمعات الرعوية مشاركة فاعلة لتطوير المراعي.
٤. استعمال مخلفات التمرور في تغذية الحيوانات ومجروش سعف النخيل (الخص) لما يمتاز به من ارتفاع نسبة الألياف الخام .

٥. زيادة التخصيص المالي للمبادرات الزراعية لزيادة اعداد المربين في الطلب على القروض لتنمية الانتاج الحيواني .
٦. مراقبة عملية تسويق الحيوانات وفتح مراكز تسويقية حكومية لمنع التلاعب بأسعار المنتجات ، وفرض قوانين تدعم اهمية المنتج المحلي مع المستورد ، وتقليل استيراد المنتجات الحيوانية من الخارج .
٧. زيادة اعداد الكوادر الطبية البيطرية والتوسع في استعمال تقنية التلقيح الاصطناعي لاسيما ولادة التوائم وتوفير اللقاحات الفعالة لتحسين الحيوانات وبشكل دوري .
٨. استحداث مديرية عامة للمجازر وزيادة اعداد المجازر مجزرة واحدة على الاقل في كل وحدة ادارية والتوعية بأهميتها ، وتجنب ذبح الحيوانات من جنس الاناث المنتجة للحليب او ذات الحمل .

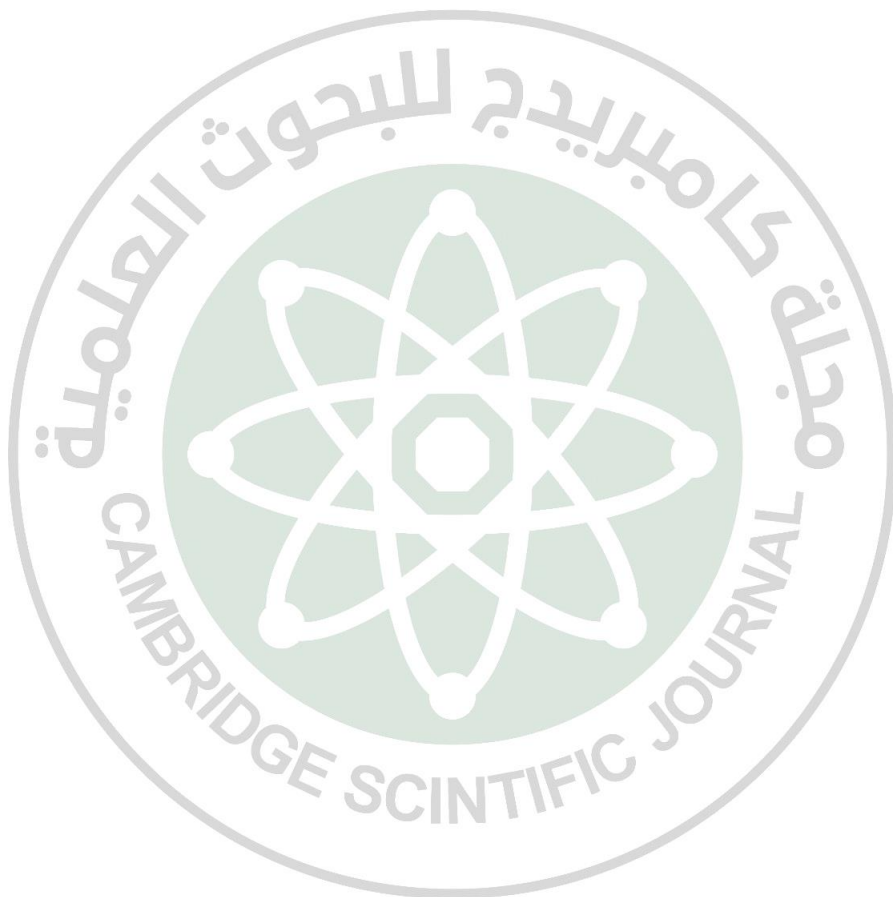
الهوامش:

- (١) جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الاحصائية السنوية، ٢٠١٩، الجدول (١/١)أ، ص٥.
- (٢) صلاح وزان، تنمية الزراعة العربية الواقع والممكن، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٨ ص٢٨.
- (٣) علي عثمان موسى، تغذية الانسان، مكتبة المجتمع العربي للطباعة والنشر، الاردن، ٢٠١٠، ص٢٠.
- (٤) محمد السيد أرنوط، صحتك في الغذاء، ط١، المكتب الثقافي للنشر والتوزيع، مصر، ١٩٩١، ص١٨.
- (٥) داود الربيعي، مدخل جغرافي لتقويم العادات الغذائية في العراق، ط١، سلسلة شهرية تصدر عن دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ٢٠٠٥، ص٣٥.
- (٦) بيلي ابراهيم العلمي، العناية بالثروة الحيوانية في الاقتصاد الاسلامي، ط١، التركي للطباعة والنشر، طنطا، ٢٠٠٥، ص١٧.
- (٧) سلام سالم عبد هادي الجبوري، الثروة الحيوانية في محافظة القادسية وامكانات تنميتها، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة الكوفة، ٢٠١٥، ص١٥.
- (٨) عواد عبود مطر آل واوي، التحليل المكاني لتربية الحيوانات المجترة في محافظة النجف الأشرف، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة الكوفة، ٢٠١٧، ص٢٣.
- (٩) سلام سالم عبد هادي الجبوري، الثروة الحيوانية في محافظة القادسية وامكانات تنميتها، المصدر السابق، ص١٢-١٣.

المصادر:

١. أرنوط، محمد السيد، صحتك في الغذاء، ط١، المكتب الثقافي للنشر والتوزيع، مصر، ١٩٩١.
٢. آل واوي، عواد عبود مطر، التحليل المكاني لتربية الحيوانات المجترة في محافظة النجف الأشرف، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة الكوفة، ٢٠١٧.
٣. الجبوري، سلام سالم عبد هادي، الثروة الحيوانية في محافظة القادسية وامكانات تنميتها، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة الكوفة، ٢٠١٥.
٤. الربيعي، داود، مدخل جغرافي لتقويم العادات الغذائية في العراق، ط١، سلسلة شهرية تصدر عن دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ٢٠٠٥.
٥. العلمي، بيلي ابراهيم، العناية بالثروة الحيوانية في الاقتصاد الاسلامي، ط١، التركي للطباعة والنشر، طنطا، ٢٠٠٥.
٦. موسى، علي عثمان، تغذية الانسان، مكتبة المجتمع العربي للطباعة والنشر، الاردن، ٢٠١٠.
٧. وزان، صلاح، تنمية الزراعة العربية الواقع والممكن، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٨.

٨. جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الاحصائية السنوية، ٢٠١٩، الجدول (١/١)أ.
٩. جمهورية العراق، وزارة الزراعة، دائرة الثروة الحيوانية، شعبة التخطيط والمتابعة، بيانات غير منشورة ٢٠٢٢.
١٠. جمهورية العراق، وزارة الزراعة، دائرة الثروة الحيوانية، شعبة التخطيط والمتابعة، بيانات غير منشورة ٢٠٢٢.
١١. جمهورية العراق، وزارة الموارد المائية، الهيئة العامة للمساحة، خريطة العراق الادارية، ٢٠٢٢، باستخدام برنامج Arc Gis10.
١٢. جمهورية العراق، الهيئة العامة للمساحة، خريطة العراق الادارية بمقياس رسم ١:٥٠٠٠٠٠، بغداد، ٢٠١٩، باستخدام برنامج Arc Gis10.5، بالاعتماد على بيانات الجدول (٢).



الطبيعة القانونية لضمانات الموظف في التحقيق الإداري

كمال حسين عليوي العبيدي

الجامعة الإسلامية في لبنان

Kamalhussenalobaidy@gmail.com

المقدمة

تعتبر الضمانات المصاحبة للتحقيق الإداري، منذ لحظة الإحالة وحتى صدور القرار، إجراءات تتبعها الإدارة عقب وقوع المخالفة والتأكد من نسبتها إلى الموظف، ثم توقيع العقوبة المناسبة عليها. إلا أن هذه الإجراءات لا يمكن اعتبارها شكلية فقط، إذ يتضمن التحقيق منذ بدايته وحتى ما بعد القرار النهائي عناصر موضوعية، مثل جمع الأدلة وتقييم مدى كفايتها، وتوصيف المخالفة التأديبية. كما أنه لا يُعد إجراءً موضوعياً صرفاً، بل يجمع بين الجانبين الشكلي والموضوعي بهدف الوصول إلى الحقيقة. ومن الدقة القول إن التحقيق الإداري هو وسيلة قانونية تهدف إلى كشف الحقيقة^(١).

بما أن الإدارة تُعد الجهة الوحيدة المخولة بسلطة الاتهام وفرض العقوبة، يلاحظ أن المشرع لم يمنح الإدارة أو الدولة الضمانات الكافية لضمان عدم إفلات الموظف من العقاب، أو لمنع عدم التناسب بين الجرم المرتكب والعقوبة المفروضة. ونتيجة لغياب هذه الضمانات أو أدوات الرقابة الفاعلة، شهد الواقع حالات عديدة لموظفين فاسدين تمكنوا من التهرب من المحاسبة، مستغلين ضعف الإدارة التي تمتلك القرار النهائي. ولا يملك أي طرف الاعتراض على قراراتها، حتى لو كانت هناك لجنة تحقيقية مكلفة بالنظر في المخالفة؛ إذ تملك الإدارة صلاحية تجاهل نتائج عمل اللجنة كلياً دون أن تكون ملزمة بالأخذ بتوصياتها.

إذا كان الهدف من التحقيق الإداري هو الكشف عن حقيقة المخالفة التأديبية المنسوبة إلى الموظف، فإنه يُعد من أهم الضمانات الممنوحة له حتى لا يُدان دون وجه حق، وفي الوقت ذاته يشكل ضماناً جوهرياً للإدارة لضمان عدم إفلات الموظف المخالف من العقوبة. ومع ذلك، فإن مبدأ فاعلية الإدارة قد يؤدي أحياناً إلى إساءة استخدام سلطاتها في التحقيق، مما قد يفتح الباب أمام التعسف. كما أن هذه الصلاحيات الواسعة قد تثير في نفس الموظف شعوراً بالخوف أو القلق من مدى نفوذ الإدارة أثناء ممارسة إجراءاتها التحقيقية.

أولاً: أهمية الموضوع:

تتبع أهمية دراسة الطبيعة القانونية لضمانات الموظف في التحقيق الإداري من الحاجة الملحة إلى تحقيق التوازن بين صلاحيات الإدارة في مساءلة موظفيها، وحقوق الموظف في الدفاع عن نفسه ضد ما يُنسب إليه من مخالفات. فالتحقيق الإداري، وإن كان إجراءً تأديبياً داخلياً، إلا أن آثاره قد تكون خطيرة على المسيرة المهنية والمعنوية للموظف، ما يستدعي توافر ضمانات قانونية تُحول دون التعسف وتكفل سلامة الإجراءات. وتزداد أهمية الموضوع في ظل قصور بعض التشريعات - ومنها القانون العراقي - عن النص صراحة على كافة هذه الضمانات، مما يثير تساؤلات جوهريّة حول مدى إلزاميتها ومصدر مشروعيتها.

ثانياً: إشكالية البحث:

تتمثل الإشكالية الرئيسية لهذا البحث في التساؤل الآتي:

ما هي الطبيعة القانونية لضمانات الموظف أثناء التحقيق الإداري؟ وهل تُعد هذه الضمانات التزاماً قانونياً

على الإدارة، أم مجرد توجيهات تنظيمية يمكن تجاوزها دون ترتب بطلان الإجراءات؟

ويتفرع عن هذه الإشكالية عدد من الأسئلة الفرعية، أبرزها:

١ - هل تكفي القواعد العامة في القانون الإداري والقضائي لتوفير هذه الضمانات؟

- ٢- ما مدى إلزامية الضمانات غير المنصوص عليها صراحة في القانون؟
٣- كيف تعامل المشرع العراقي مع هذه الضمانات؟ وهل هناك حاجة لتعديل أو استكمال النصوص القائمة؟

ثالثاً: المنهج المتبع:

اعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج التحليلي القانوني، من خلال تحليل النصوص القانونية الوطنية والمقارنة ذات الصلة، واستقراء آراء الفقه وأحكام القضاء الإداري المتعلقة بضمانات الموظف أثناء التحقيق. كما تم توظيف المنهج المقارن في بعض المواضع، لإبراز أوجه القصور أو التميز في التشريع العراقي مقارنة ببعض التشريعات العربية أو الأجنبية. وأخيراً، تم الاستعانة بالمنهج الاستقرائي في تتبع التطور التشريعي والقضائي لهذه الضمانات، ومدى انعكاسها على حماية الحقوق الوظيفية للموظف العام.

رابعاً: خطة البحث: تم اتباع التقسيم التالي في هذا البحث على الشكل التالي:

المقدمة

المبحث الأول: الضمانات الشكلية للتحقيق الإداري.

المطلب الأول: الإذن المسبق لإجراء التحقيق الإداري وكتابته.

المطلب الثاني: التسبب والحيدة في التحقيق.

المبحث الثاني: الضمانات الموضوعية للتحقيق الإداري.

المطلب الأول: حق الدفاع ومواجهة الموظف.

المطلب الثاني: ضرورة التفتيش.

خاتمة: تتضمن أهم النتائج والتوصيات.

المبحث الأول

الضمانات الشكلية للتحقيق الإداري

لا يكتسب التحقيق الإداري طابعه القانوني ولا تُعد قراراته صحيحة ما لم تُستوفَ فيه ضمانات محددة، تهدف إلى تحقيق عدالة المساءلة التأديبية. وقد حدد المشرع هذه الضمانات الشكلية الواجب مراعاتها أثناء سير التحقيق الإداري. وإذا تم إغفال هذه الضمانات أو انتهكت، فإن القرار التأديبي الناتج عن هذا التحقيق يُصبح معيباً قانونياً، مما يجعله عرضة للإلغاء أو الإبطال^(٢).

بناءً على ما تقدم سيتم دراسة هذا المبحث من خلال فرعين، حيث سيتم دراسة الإذن المسبق لإجراء التحقيق الإداري وكتابته في المطلب الأول، بينما سيتم دراسة التسبب والحيدة في التحقيق في المطلب الثاني.

المطلب الأول

الإذن المسبق لإجراء التحقيق الإداري وكتابته

تُعد كتابة التحقيق وتوثيق مجرياته من أبرز الضمانات التي تواكب سير التحقيق الإداري، لما لها من أهمية في حفظ الحقوق وضمان النزاهة والشفافية. وسيتم تناول موضوع كتابة التحقيق بالبحث والدراسة وفق المحاور التالية:

الفقرة الأولى: الحصول على الإذن المسبق لإجراء التحقيق الإداري:

يُعد الإذن المسبق أو الحصول على الموافقة بمثابة موافقة صادرة عن الجهة التي يتبع لها الأشخاص المطلوب التحقيق معهم، وذلك لتمكينها من تقييم مدى جدية الاتهام الموجه إليهم. ويهدف هذا الإجراء إلى حماية سمعة هؤلاء الأفراد من التشويه، وضمان عدم تعرضهم للعقاب نتيجة شبهات أو اتهامات غير مؤكدة، قد تكون ناجمة عن قيامهم بواجباتهم الوظيفية^(٣).

حيث نص قانون انضباط موظفي الدولة العراقي على أن عمل اللجنة التحقيقية لا يكون تلقائياً وإنما يتوقف على إحالة الموظف عليها، والإحالة إما تصدر من الوزير، وأما من رئيس الدائرة، حيث نصت الفقرة الثانية من المادة (١٠) منه على أنه: "تتولى لجنة التحقيق تحريرياً مع الموظف المحال عليها"، وتطبيقاً لذلك فقد أكد مجل الانضباط العام سابقاً ومحكمة الموظفين حالياً، على ذلك عندما قضى بأنه: "لا يجوز للجنة أن تفرض عقوبة انضباطية على من حضر أمامها بوصفه شاهداً دون أن يحال إليها بورقته اتهام أصولية"^(٤).

الفقرة الثانية: كتابة التحقيق الإداري:

استيفاء الشكل الكتابي للتحقيق يُعد من الضمانات الأساسية التي تكفل حماية الموظف العام أثناء التحقيق فيما يُنسب إليه من اتهامات. ويجب أن يجري التحقيق ضمن إطار الأصول العامة، مع مراعاة الضمانات الجوهرية التي تُبرز الغاية الحقيقية منه، من حيث ضمان الحياد، والنزاهة، والاستقصاء من أجل الوصول إلى الحقيقة، بما يحقق العدالة ويصون حقوق الموظف محل المساءلة. ومن هذا المنطلق، تبرز كتابة التحقيق كواحدة من أهم الضمانات الشكلية في الإجراءات التأديبية.

وقد نشأ مبدأ التدوين في التحقيق التأديبي من الحاجة إلى توثيق الإجراءات والوقائع التي جرى التحقيق في ظلها، وتحديد الأثر القانوني الذي تترتب عليها بشكل واضح ومحدد. فالكتابة تقوم بدور محوري في هذا السياق^(٥).

أولاً: المقصود بكتابة التحقيق وأهميتها:

يقصد بكتابة التحقيق توثيقه وتحريره في محاضر رسمية، وهو إجراء ضروري في مختلف أنواع التحقيقات. وتكمن أهميته في كونه وسيلة إثبات قانونية يُبنى عليها الكثير من النتائج، إذ تُعد كتابة التحقيق حجة في التعامل، وتشكل الأساس الذي تُستند إليه القرارات اللاحقة. كما تسهم الكتابة في الحفاظ على الإجراءات وتفصيلها من النسيان أو الإغفال من قبل الجهات المختصة بالتحقيق، إذ توفر دقة في التوثيق وسهولة في المراجعة عند الحاجة. وبواسطة التدوين، يمكن الرجوع إلى أقوال الشهود في حال تعذر حضورهم لاحقاً، وكذلك الاطلاع على إفادات الموظف المتهم في حال تغيبه، مما يسهم في تحقيق التوازن وضمان حقوق الطرفين.

لا تقتصر أهمية التوثيق الكتابي للتحقيق على مجرد حفظ الإجراءات، بل تمتد لتشمل تمكين الموظف من الاطلاع على محضر التحقيق وإعداد دفاعه بصورة مناسبة، لاسيما في الحالات التي يُدلى فيها بأدلة أو شهادات في غيابه. كما يتيح هذا التوثيق للإدارة فرصة مراجعة الإجراءات التي قامت بها والتأكد من سلامتها القانونية، مما يعزز من مشروعية التحقيق، ويؤكد احترام مبدأ العدالة الإجرائية في المساءلة التأديبية^(٦).

وقد أشار قانون انضباط موظفي الدولة والقطاع العام العراقي لسنة ١٩٩١ إلى ضرورة كتابة التحقيق الإداري في المادة العاشرة، وذلك في موضعين: الأول عند الحديث عن إجراء التحقيق حيث نص على أن: "تتولى اللجنة التحقيق تحريرياً مع الموظف المخالف المحال عليها"، والثاني عند التطرق إلى توثيق إجراءات التحقيق، حيث جاء النص: "وتحرر محضراً تثبت فيه ما اتخذته من إجراءات وما سمعته من أقوال".

وقد سارت في الاتجاه ذاته المادة (٧٩) من قانون العاملين المدنيين بالدولة المصري رقم (٤٧) لسنة ١٩٧٨، حيث نصت على أنه: "لا يجوز توقيع جزاء على العامل إلا بعد التحقيق معه كتابة وسماع أقواله وتحقيق دفاعه". كما أكدت على هذا المبدأ المادة (٩) من اللائحة الداخلية لقانون النيابة الإدارية في مصر، إضافة إلى عدد من التشريعات التأديبية الأخرى التي جعلت من الكتابة شرطاً جوهرياً في صحة التحقيق التأديبي.

وتكمن أهمية تدوين مجريات التحقيق الإداري في الطابع الرسمي الذي تمنحه الكتابة للإجراءات، وما توفره من حماية لها من التحريف أو التلاعب، فضلاً عن دورها في تثبيت الوقائع والمعينات والشهادات التي يتم الاستماع

إليها، والتي يصعب حفظها بدقة دون التوثيق الكتابي. كما أن إهمال هذه الكتابة قد يؤدي إلى ضياع معالم المخالفة، وإلى الإخلال بمبدأ العدالة، بما يهدد سلامة الإجراءات القانونية برمتها^(٧). وبناءً على ما تقدم، أوجبّت التشريعات أن يكون التحقيق الإداري مكتوباً، إذ تُعد الكتابة قاعدة أساسية من قواعد النظام العام، لا تمس فقط حسن سير العدالة، بل تتصل كذلك بحق الموظف في تدوين وتوثيق كل ما يُنسب إليه من مخالفات. وذلك لضمان عرض الوقائع والاتهامات بشكل واضح أمام الجهات المختصة بالفصل في التحقيق، ولتفادي ضياع الظروف والملابسات التي أجري التحقيق في إطارها.

كما تمثل الكتابة أداة إثبات جوهرية تجعل من العقوبة التأديبية محل رقابة فعّالة من قبل المحكمة المختصة، بما يُمكنها من فحص مدى مشروعية القرار التأديبي بصورة كافية وشاملة. ولهذه الأسباب، اعتبرت التشريعات تدوين التحقيق إجراءً جوهرياً ملزماً للإدارة، بحيث يترتب على مخالفته البطلان، بغض النظر عن الجهة التي قامت بالإجراء. إذ إن الإخلال بهذا المبدأ من شأنه أن يؤدي إلى طمس الحقيقة، وحرمان الموظف من ضماناته الأساسية، وإضعاف الثقة في عدالة المساءلة التأديبية^(٨).

يُضاف إلى ما سبق أن الكتابة تُعد وسيلة فعّالة لتمكين جميع الأطراف من الرجوع في أي وقت إلى وقائع التحقيق وملابساته التي أجري في ظلها، مما يجعلها قرينة قانونية يمكن أن تكون في مصلحة الموظف أو ضده، بحسب ما تتضمنه من وقائع وأدلة. كما تُسهّم كتابة التحقيق في تيسير مهمة القاضي عند نظر الطعن في القرار التأديبي، إذ تُوفّر له سجلاً مكتوباً وموثقاً يتيح له بسط رقيبته القضائية على مدى مشروعية الإجراءات المتخذة، والتأكد من احترام الحقوق والضمانات المقررة قانوناً^(٩).

ومع أن الكتابة تُعد مبدأً جوهرياً في التحقيق الإداري، بحيث يؤدي الإخلال بها إلى بطلان التحقيق وما يترتب عليه من إجراءات، إلا أن القاعدة المستقرة في هذا الشأن تُعَيّد بأنه لا يشترط اتخاذ شكل أو صيغة محددة لكتابة التحقيق. فالعبرة ليست بشكل المحضر أو هيئته، وإنما بمضمونه وما يثبت من خلاله من وقائع وإجراءات تم اتخاذها بصورة قانونية، شريطة أن يكون التحقيق قد دُوّن بشكل يمكن الرجوع إليه، ويوفّر الضمانات اللازمة للموظف ولجهات الرقابة القضائية والإدارية^(١٠).

ومع أن القانون لا يشترط شكلاً معيناً لكتابة التحقيق الإداري، إلا أن هذه الكتابة يجب أن تلتزم بجملة من الضوابط الأساسية لضمان سلامتها ومشروعيتها. من أبرز هذه الضوابط أن يكون محضر التحقيق خالياً من أي حكّ أو شطب أو تعديل أو إضافة، لما لذلك من أثر في التشكيك بصحة ما ورد فيه. كما يجب أن يُصاغ التحقيق بلغة بسيطة وواضحة، بعيدة عن الغموض أو الإيهام أو التعقيد، بما يضمن فهم مجريات التحقيق من قبل جميع الأطراف.

ويُشترط كذلك اتباع تسلسل منطقي في عرض الوقائع، بحيث لا يتم الانتقال من نقطة إلى أخرى إلا بعد استكمال مناقشة النقطة السابقة توثيقاً وتحقيقاً. كما يجب أن يتضمن المحضر تدويناً دقيقاً لكافة مجريات التحقيق، بما في ذلك شهادات شهود الإثبات والنفي، وأقوال الموظف "المتهم"، مع ضرورة إثبات بعض العبارات كما وردت على لسان أصحابها حرفياً، خاصة إذا كانت تتضمن ألفاظاً من قبيل السب أو القذف أو الوصف الجارح. كذلك يُشترط أن يُحرر المحضر بشكل نهائي دون أي تصحيح بعد توقيع المحقق أو الشهود، إذ لا يُعتمد بأي تعديل لاحق بعد التوقيع. وفي ختام التحقيق، يجب توقيع جميع المعنيين به - من الموظف المتهم والشهود وأعضاء اللجنة التحقيقية - على كل صفحات المحضر، بما يضمن حجية هذا التوثيق وسلامته من أي طعن شكلي^(١١).

ثانياً: الاستثناء من قاعدة كتابة التحقيق:

رغم أن القاعدة الأساسية التي أرستها التشريعات التأديبية تقضي بوجوب أن يكون التحقيق الإداري مكتوباً، إلا أن هذه القاعدة ليست مطلقة، بل ترد عليها بعض الاستثناءات التي تملئها اعتبارات التيسير في الإجراءات التأديبية الخاصة بالعقوبات البسيطة وسرعة فرضها. ومن بين هذه الاستثناءات ما ورد في قانون انضباط موظفي الدولة والقطاع العام في العراق لسنة ١٩٩١، الذي أجاز للوزير أو رئيس الدائرة فرض عقوبات معينة بصورة مباشرة ودون الحاجة إلى تشكيل لجنة تحقيقية، وهي: عقوبة لفت النظر، أو الإنذار، أو قطع الراتب، وذلك بعد استجواب الموظف.

ورغم أن المشرع لم ينص صراحة على أن الاستجواب المقصود في هذا السياق هو شفهي، إلا أن السياق العام للنص يوحي بذلك، وهو ما أكدته التفسير الفقهي لهذا النص القانوني.

ومع ذلك، فإننا نرى أن الاستجواب، وإن كان شفهيًا في بدايته، إلا أنه يجب أن يُوثق كتابيًا في نهايته، أي أن الإجراءات يجب أن تُفرغ في قالب تحريري، اتساقًا مع المبادئ الأساسية التي تحكم التحقيق الإداري، والتي تُوجب تحرير جميع الإجراءات لحماية حقوق الموظف ولضمان سلامة وشرعية العملية التأديبية. ويُضاف إلى ذلك أن تحرير الإجراءات لا يُعد عبئًا زمنيًا كبيرًا، بل هو وسيلة فعالة للتوثيق والحفاظ على النزاهة الإدارية وضمان رقابة لاحقة على القرار الصادر^(١٢).

ويلاحظ أن عددًا من التشريعات المقارنة قد أخذت بذات الاستثناء المتعلق بجواز إجراء التحقيق الإداري شفهيًا في حالات المخالفات البسيطة. ومن ذلك، القانون الخاص بنظام الموظفين بديوان البلاط السلطاني العُماني الصادر سنة ١٩٩٧، الذي أجاز إجراء التحقيق شفاهة في مثل هذه المخالفات، شريطة إثبات مضمونه في القرار الصادر بتوقيع العقوبة وذلك في المادة (٩٧) منه. وكذلك الحال في قانون الخدمة المدنية الفلسطيني رقم (٤) لسنة ١٩٩٨، فيما يتعلق بعقوبتي التنبيه ولفتن النظر، وأيضًا في قانون العاملين المدنيين بالدولة المصري رقم (٤٧) لسنة ١٩٧٨، الذي أجاز توقيع عقوبتي الإنذار والخصم من الأجر لمدة لا تتجاوز ثلاثة أيام بناءً على استجواب شفهي، على أن يُثبت مضمونه في القرار التأديبي.

وفيما يخص تفسير مدى كفاية إثبات مضمون التحقيق الشفهي، فقد أرست المحكمة الإدارية العليا في مصر مبدأ مهمًا، مفاده أن: "ليس المقصود من إثبات مضمون التحقيق الشفهي في المحضر الذي يحوي الجزاء، ضرورة سرد جميع تفاصيل الموضوع محل الاستجواب، من حيث الوقائع المنسوبة إلى الموظف، أو أقوال الشهود، أو دفاع الموظف، أو تحليل الأدلة تفصيلًا..."

وذلك لأن الإلزام بهذا التفصيل يحول التحقيق الشفهي إلى تحقيق كتابي، وهو ما يتعارض مع الغاية من إجازة التحقيق الشفهي، التي تقوم على تبسيط الإجراءات وتسريعها في حالات المخالفات البسيطة. وإنما المقصود من إثبات مضمون التحقيق الشفهي هو تأكيد حصول الاستجواب، وبيان ما أسفر عنه التحقيق من نتائج تثبت المخالفة الإدارية بشكل يمكن للسلطة القضائية، عند الطعن، من ممارسة رقابتها القانونية على مدى قيام الوقائع وصحة تكليفها القانوني.

ثالثًا: فقد أوراق التحقيق:

قد يحدث في بعض الحالات أن تضيع الأوراق التحقيقية أو المستندات التي بُني عليها الاتهام التأديبي، مما يثير التساؤل حول ما إذا كان ذلك يُفضي إلى ضياع الحقيقة التي يستند إليها التحقيق الإداري.

في الواقع، فإن فقدان الأوراق التحقيقية لا يُعد بذاته سببًا لبطلان التحقيق أو سقوطه، ما دام قد ثبت أصل وجود هذه الأوراق، وثمة دليل قائم على أنها أُعدت واطلعت عليها الجهات المختصة قبل فقدانها. فالمعيار هنا لا يتوقف على استمرار وجود الوثائق ماديًا، بل على إثبات قيامها قانونًا وإداريًا في مرحلة من مراحل التحقيق، بما يُمكن الجهة الإدارية أو القضائية من التحقق من سلامة الإجراءات وصحة القرارات الصادرة بناءً

عليها^(١٣)، ومتى كان في المقدور الوصول إلى هذه الحقيقة بطرق الاثبات الأخرى، وورود عناصر تكميلية تفيد في مجموعها مع باقي القرائن والشواهد وغير ذلك على تكوين النتيجة التي ينتهي إليها القرار التأديبي. أما في حال ضياع أوراق التحقيق بعد إتمامه وقبل صدور القرار التأديبي النهائي، فإن ذلك لا يمنع الجهة الإدارية من توقيع الجزاء، شريطة أن يكون القرار الصادر قائماً على سببه المشروع، وصادراً من سلطة تملك قانوناً توقيع العقوبة. ويكون ذلك جائزاً إذا كانت الواقعة محل التحقيق قد أقر بها صراحة من قبل الموظف المخالف، وكان هذا الاعتراف مثبتاً في مذكرة رسمية صادرة عن جهة التحقيق، متضمنة وقائع التحقيق وتوصياتها بشأن الجزاء المناسب.

غير أن الأمر يختلف في الحالات التي تفقد فيها أوراق التحقيق ولا تتمكن الجهة الإدارية أو لجنة التحقيق من تقديم أدلة تثبت المخالفة التأديبية، ولا تتوافر عناصر تكميلية أو قرائن أو شواهد تُشكل مجملها قناعة كافية لثبوت المخالفة، ففي هذه الحالة يسقط أساس الاتهام التأديبي، ولا يجوز الاستمرار في مساءلة الموظف أو توقيع أية عقوبة بحقه، لأن الركيزة التي يقوم عليها القرار التأديبي قد زالت، الأمر الذي يُفضي إلى انعدام مبررات المحاسبة التأديبية قانوناً^(١٤).

ومع ذلك، فإننا نرى أن فقدان الأوراق التحقيقية، أو الوثائق والمستندات المتعلقة بالتحقيق التأديبي والتي قام عليها الاتهام، لا يمكن اعتباره مجرد خلل إجرائي عابر، بل قد يُعد بحد ذاته مخالفة تأديبية مستقلة تستدعي من الإدارة التوقف الجاد والتحقيق في أسباب وقوعها. فقد يكون وراء هذا فقدان تدخل متعمد من داخل اللجنة التحقيقية أو من خارجها، بدافع التستر أو طمس معالم المخالفة، وهو ما يُقرب الواقعة من مفهوم "التضييع" العمدي، لا مجرد "الضياع" العرضي، مما يستلزم فتح تحقيق إداري مستقل للوقوف على ملابسات الواقعة وتحديد المسؤول عنها.

ذلك أن ضياع الأوراق الرسمية المرتبطة بتحقيق إداري، وخاصة في القضايا الخطيرة، يُعد تقصيراً جسيماً يرقى إلى مستوى المخالفة التأديبية التي توجب المساءلة، بل قد ينطوي الأمر - في حال التعمد أو الإلتلاف العمدي - على شبهة جنائية، تستوجب إحالة الموضوع إلى السلطات المختصة لاتخاذ ما يلزم وفقاً للقانون. وتبقى المساءلة قائمة سواء وُجدت نسخ أخرى من تلك الأوراق أم لم تُوجد، إذ إن العبرة ليست بمدى تأثير فقدان الأوراق على القرار التأديبي فحسب، بل بوجوب محاسبة من تسبب أو قصر في حفظ وثائق التحقيق الرسمية، باعتبارها من الوثائق المحمية قانوناً، والتي يُعد الإخلال بحفظها انتهاكاً للواجبات الوظيفية، ويهدد سلامة النظام التأديبي برمته^(١٥).

وعليه، نخلص إلى أنه من الضروري أن يتجه المشرع العراقي نحو اشتراط التحقيق الكتابي كإجراء إلزامي يشمل جميع العقوبات التأديبية، بما في ذلك التنبيه، ولفظ النظر، والإنذار، وقطع الراتب. ذلك أن الاعتماد على التحقيق الشفهي، دون توثيق مكتوب، يفتح الباب أمام إساءة استخدام السلطة من قبل الجهات الإدارية المختصة بفرض العقوبة، مما قد يُفضي إلى الإضرار بحقوق الموظف، ويمسّ مبادئ العدالة والشفافية في العمل الإداري. كما أن الافتقار إلى التحقيق الكتابي في مثل هذه الحالات قد يعكس سلباً على أداء الموظفين، ويُضعف من ثقتهم بالإدارة، ويُخلّ بانتظام سير المرافق العامة واستقرارها، وهو ما يتعارض مع الأهداف الجوهرية للعمل الإداري الحديث القائم على المساءلة المنضبطة وسيادة القانون.

المطلب الثاني

التسبب والحيدة في التحقيق

يُقصد بالتسبب في المجال التأديبي: بيان الأعذار أو الأسباب القانونية التي يستند إليها قرار فرض الجزاء التأديبي. ويُعد التسبب من الضوابط الشكلية الجوهرية التي يجب أن يتضمنها القرار التأديبي، بحيث يؤدي

غيابه إلى بطلان القرار، بالنظر إلى كونه ضمانة أساسية من ضمانات العدالة التأديبية، إذ يُتيح للموظف معرفة الأساس الذي بُني عليه القرار، ويمكن الجهات القضائية من بسط رقابتها على مدى مشروعيتها. ومن بين الضمانات المهمة المصاحبة للتحقيق الإداري كذلك، مبدأ حياد جهة التحقيق، ويتجلى هذا المبدأ في جانبين رئيسيين: جانب شكلي، يتعلق بهيئة أو الجهة التي تتولى التحقيق، بحيث يجب أن تكون مستقلة وغير متأثرة بأي سلطة تنفيذية أو مصلحة قد تؤثر في سير التحقيق أو نتائجه. وجانب موضوعي، يتعلق بسلوك اللجنة أو المحقق أثناء مباشرته للتحقيق، بحيث يجب أن يتجرد من أي تحامل أو ميول شخصية ضد الموظف، وأن يجري التحقيق بروح من النزاهة والحياد، بحثاً عن الحقيقة المجردة. وبناءً على ما تقدم، سيتم التطرق في هذا الجزء إلى دراستين تفصيليتين على النحو الآتي:

الفقرة الأولى: التسبب:

أوجبت العديد من التشريعات التأديبية ضرورة تسبب قرار فرض الجزاء التأديبي، أو التوصية باتخاذها. وعلى الرغم من أن تلك التشريعات قد تباينت في المصطلحات التي تستخدمها للتعبير عن هذا التسبب، إلا أنها اتفقت في المضمون. فقد أطلقت بعض القوانين عليه تسمية "التوصيات المسببة"^(١٦)، بينما أدرجه البعض الآخر تحت مسمى "التعليل القانوني للقرار التأديبي"، وكلها تُعبر عن وجوب إسناد القرار إلى أسباب واضحة ومحددة قانوناً، فيما ذهبت أخرى إلى مصطلح "الأسباب والعلل"، ومن ذلك أيضاً تعبير وتتخذ العقوبات "بقرار معلل"^(١٧)، وتعبير: "يبيد مجلس التأديب رأيه معللاً في العقوبة التأديبية"^(١٨)، أو تعبير "الأسباب الموجبة"^(١٩).

وعلى أي حال، فإن مفهوم "التسبب" في القرارات التأديبية يختلف عن مفهوم "السبب" في القرار الإداري العام، وذلك من عدة أوجه، يمكن بيانها على النحو الآتي:

١- من حيث المفهوم: يُقصد بـ"السبب" في القرار الإداري قيام حالة واقعية أو قانونية معينة استدعت صدور القرار، وهو ما يُعد أحد أركانه الأساسية. أما "التسبب"، فيُراد به قيام جهة الإدارة أو التحقيق بإعلان المبررات والدوافع التي استندت إليها في إصدار القرار التأديبي، موضحة الأساس الذي بُني عليه القرار، والكيفية التي تم بها استخلاص المخالفة. وعلى هذا الأساس، قضت أحكام القضاء الإداري بأن سبب القرار التأديبي يتمثل في إخلال الموظف بواجبات وظيفته، أو ارتكابه عملاً محظوراً عليه قانوناً، بينما يتمثل "تسبب" القرار في عرض الوقائع المنسوبة إليه وشرحها بصورة تفصيلية وشفافة، بحيث تكون كافية لنفي الجهل بالاتهام، وتمنع الغموض أو اللبس أو الإبهام في مضمون القرار.

٢- من حيث التوقيت: يكون السبب سابقاً على إصدار القرار، إذ يُعد شرطاً موضوعياً لقيامه. أما التسبب، فيُرافق عملية إصدار القرار، إذ يُدرج ضمن منطوق القرار أو حيثياته، بوصفه أداة لبيان دوافعه ومسوغاته.

٣- من حيث الإلزام القانوني: يُعتبر السبب ركناً جوهرياً لا غنى عنه في أي قرار إداري، وبالتالي فإن غيابه يؤدي إلى بطلان القرار لافتقاده أحد أركانه الأساسية. أما "التسبب"، فلا يُعد في الأصل شرطاً إلزامياً، إلا إذا نصّ المشرع صراحة على وجوبه، أو إذا اقتضت ذلك ضمانات الدفاع والشفافية في المجال التأديبي، كما هو الحال في العديد من التشريعات التي تلزم الإدارة بتسبب قراراتها التأديبية، نظراً لما يشكله ذلك من ضمانة أساسية للموظف وللقضاء الرقابي على تلك القرارات.

أولاً: التسبب من الضمانات الجوهرية والمهمة في كل مسألة تأديبية:

يُعد التسبب من أهم الضمانات الجوهرية في كل مسألة تأديبية، لما له من أثر مباشر في ترسيخ مبادئ العدالة وضمنان حقوق الدفاع. والتسبب لا يعني مجرد ذكر سبب عام أو مقتضب للعقوبة، بل المقصود به أن تقوم

الجهة المختصة بتوضيح الحجج الواقعية والقانونية التي استندت إليها عند إصدار القرار التأديبي، وبيان كيف أسهمت تلك الحجج في تكوين قناعتها بوقوع المخالفة، وفي تقدير نوع الجزاء المناسب. ففي السياق التأديبي، يتطلب التسبب أن تتضمن القرارات التأديبية عرضاً واضحاً للوقائع التي شكلت أساس المخالفة، مع الإشارة إلى الملابس التي أحاطت بها والظروف التي وقعت خلالها. كما يشمل بيان الدفوع التي أوردها الموظف المتهم في معرض دفاعه، وتحليل مدى جدتها أو تأثيرها في مجريات التحقيق، وسبب قبول بعضها أو رفضها. إضافة إلى ذلك، يُطلب من جهة الفصل أن توضح الأسباب التي دفعتها إلى تبني مسلك معين دون غيره، وأن تُبين لماذا اختارت فرض هذه العقوبة تحديداً، وما إذا كانت تتناسب مع جسامة الفعل المرتكب، مع الاستناد إلى النصوص القانونية التي تحكم الواقعة محل القرار.

إن التسبب بهذا المعنى ليس مجرد ترف إجرائي أو خطوة شكلية، بل هو أداة أساسية تكشف عن حياد الجهة المختصة، وتمكن الموظف من فهم طبيعة الاتهام الموجه إليه والدفاع عنه بوضوح، كما تتيح للقضاء - عند الطعن - أن يجري رقابته على مدى صحة القرار ومشروعيته^(٢٠).

ثانياً: أهمية التسبب بالنسبة للموظف:

تتجلى أهمية التسبب، بالنسبة للموظف الذي صدر بحقه جزاء تأديبي، في كونه الوسيلة التي تمكنه من الإحاطة بحقيقة الاتهام المنسوب إليه، وحدود ما نسب إليه من أفعال. فحين يُساق القرار التأديبي بأسباب واضحة ومحددة، يستطيع الموظف أن يستوعب الأساس القانوني والوقائعي للعقوبة، وهو ما يُسهّل عليه تكوين موقف موضوعي تجاه ما صدر بحقه. فقد يقتنع الموظف، من خلال التسبب، بأن الجزاء المفروض عليه عادل ومتناسب مع المخالفة المرتكبة، فيطمئن إلى أن الإدارة لم تتجاوز حدود سلطتها، وأن العقوبة جاءت في إطار الإنصاف التأديبي. وفي المقابل، قد يرى الموظف أن التسبب الذي سطر في القرار قد تضمن مبالغة في تصوير الوقائع، أو تحميله مسؤولية لم تثبت عليه فعلياً، أو أن العقوبة المقررة تجاوزت ما تقتضيه المخالفة. وهنا يجد الموظف مبرراً واضحاً للاعتراض على القرار، سواء بالتظلم أو بالطعن أمام القضاء المختص.

وعليه، فإن التسبب لا يحفظ فقط الشرعية الشكلية للقرار التأديبي، بل يُسهم في تعزيز الثقة بالعدالة التأديبية، ويُمكن الموظف من ممارسة حقه في الدفاع والتقاضي بصورة سليمة ومبنية على أساس واقعي وقانوني واضح.

ثالثاً: أهمية التسبب بالنسبة لرقابة القضاء الإداري:

يمثل التسبب في القرار التأديبي أداة أساسية تمكن القضاء الإداري من بسط رقابته على مدى صحة تطبيق القانون على الواقعة التأديبية. فوظيفة التسبب لا تقتصر على توضيح مبررات الجزاء من جانب الإدارة، بل تتعدى ذلك لتكون وسيلة تُعين القاضي الإداري على التحقق مما إذا كان القرار التأديبي قد صدر مستنداً إلى أسباب واقعية صحيحة، وما إذا كانت العقوبة المفروضة تتناسب فعلاً مع جسامة الفعل المرتكب.

فمن خلال التسبب، يستطيع القاضي أن يُقيّم العلاقة بين الذنب التأديبي والعقوبة المفروضة، وقد يتوصل إلى أن الإدارة بالغت في تقدير المخالفة، أو فرضت جزاءً لا يتناسب مع طبيعة الفعل، وفي مثل هذه الحالة قد يُصدر القضاء حكماً بتخفيف العقوبة أو بإلغائها كلياً، تحقيقاً لمبدأ التناسب بين الفعل والجزاء.

وقد كرّس هذا الفهم مجلس الانضباط العام (السابق) في العراق، عندما قضى بإلغاء قرار عزل موظف لافتقار القرار للتسبب الذي نص عليه القانون، ما يدل بوضوح على أن التسبب ليس مجرد شكل إجرائي، بل هو ركيزة لضمانات الموظف ولرقابة القضاء على مشروعية القرارات التأديبية. وبهذا، فإن التسبب يشكل همزة وصل بين سلطة الإدارة في فرض الجزاء، وسلطة القضاء في مراقبة هذه السلطة وضمان عدم انحرافها أو تعسفها^(٢١).

رابعاً: أهمية التسبب بالنسبة للإدارة: تظهر أهمية التسبب بالنسبة للإدارة في أن الأخيرة ستجرب قدر الإمكان أن تتروى عند إصدارها لقراراتها التأديبية، وذلك بأن تسعى إلى جعلها تتوافق مع ما يرتكبه الموظف أخطاء تأديبية، وبالتالي فإنها متى ما فعلت؛ نجد أن المسوغات التي تستشد عليها قرار الجزاء ستكون معرضة لاطلاع الموظف المجازي أو حتى الغير، أو وسائل الإعلام.

الفقرة الثانية: الحيمة:

يُعد وجود جهة محايدة في التحقيق التأديبي من أهم الضمانات الأساسية التي تكفل الوصول إلى الحقيقة، وتُحقق العدالة في المسألة الإدارية. فمبدأ الحياد لا يقتصر فقط على عدم الانحياز إلى أي من طرفي الدعوى، بل يتطلب أيضاً أن تكون الجهة التي تتولى التحقيق قادرة على الإصغاء إلى دفاع الموظف المتهم بموضوعية وتجرد، دون تأثر مسبق أو انحراف في التقدير، ولذلك، فإن الحياد لا يتحقق بمجرد منح الموظف المتهم حرية الدفاع عن نفسه، بل لا بد أن يُقابل هذا الدفاع بإنصات مهني نزيه من قبل اللجنة التحقيقية، مع الالتزام التام بمبدأ المساواة بين الأطراف، دون تغليب جهة الإدارة أو التحيز لأقوال الشهود على حساب موقف الموظف.

ومن هنا، فإن مبدأ الحياد يجب اعتباره مبدأ عاماً، واجب التطبيق ولو في غياب نص قانوني صريح، إذ إن جوهر التحقيق الإداري يتمثل في السعي المجرد وراء الحقيقة دون تمييز أو انحياز. فحينما تتحرف جهة التحقيق عن هذا المبدأ، فإن ذلك يفقد التحقيق مصداقيته ويعرّض قراراته للطعن والإبطال، كما يقوّض ثقة الموظف بالإجراءات التأديبية وعدالتها^(٢٢).

وقد يُفهم من حيمة جهة التحقيق كذلك أن تكون مستقلة عن جهة المحاكمة، أي أن يُفصل بين سلطة التحقيق وسلطة إصدار الحكم التأديبي. وتتحقق هذه الحيمة من خلال استقلال جهة التحقيق الإداري عن الجهة التي تتولى فرض الجزاء التأديبي، وهو ما يُعبّر عنه أحياناً بفكرة الفصل بين الوظائف الإدارية في المسألة. وانطلاقاً من ذلك، يمكن التمييز بين الحيمة من الناحية الشكلية والحيمة من الناحية الموضوعية، حيث تمثل كل واحدة منهما بُعداً مختلفاً من أبعاد هذا المبدأ، وتكمل الأخرى في ضمان سير التحقيق بصورة عادلة ومنصفة.

أولاً - الحيمة شكلاً:

يتجلى البعد الشكلي لمبدأ الحياد في التحقيق التأديبي من خلال الفصل الواضح بين السلطات الإجرائية المختلفة داخل الإدارة، وذلك على عدة مستويات: أن تكون الجهة التي تُحيل الموظف إلى التحقيق مختلفة عن الجهة التي تتولى التحقيق معه. وأن تُفصل سلطة التحقيق عن الجهة التي تتولى فرض العقوبة أو المصادقة عليها؛ فلا يصح أن تكون اللجنة التي حققت هي ذاتها التي تُوصي أو تقرر العقوبة. وأخيراً، أن تكون الجهة التي تنظر في الطعن على القرار التأديبي مستقلة تماماً عن الجهة التي أصدرت ذلك القرار.

إن هذا الفصل في المهام والوظائف لا يُعد مجرد ترتيب إداري، بل هو ضمان أساسي لتحقيق العدالة الإجرائية، ويهدف إلى تفادي تضارب المصالح، ومنع تحكم جهة واحدة في جميع مراحل الخصومة التأديبية، بما يعزز من نزاهة الإجراءات وموضوعيتها^(٢٣).

أما من حيث المضمون العملي لمبدأ الحيمة، فإن صورته تتجلى بوضوح أكبر في ما يُعرف بـ "النظام التأديبي القضائي"، وهو النظام الذي يتميز بالفصل التام بين سلطة الاتهام وسلطة فرض العقوبة. ففي هذا النموذج، تتمتع الجهة المختصة بالتحقيق باستقلال كامل عن الجهة التي تصدر الجزاء، وهو ما يُعزز بشكل فعال مبدأ الحياد ويُضفي على الإجراءات التأديبية طابعاً قضائياً حقيقياً يقترب من خصائص المحاكمة العادلة. وفي المقابل، يبدو مبدأ الحيمة أقل وضوحاً في ظل "النظام التأديبي شبه القضائي"، حيث يُفصل في الغالب بين سلطة التحقيق وسلطة العقاب، ولكن ليس بصورة تامة.

ففي هذا النموذج، كثيراً ما يقوم الرئيس الإداري بإحالة المخالفة إلى هيئة أو لجنة مختصة لإبداء الرأي، وقد يكون هذا الرأي إلزامياً في بعض الأحيان أو استرشادياً في حالات أخرى. ورغم ما في هذا النموذج من سعي لتحقيق شيء من التوازن، إلا أن درجة استقلالية الجهات المعنية لا ترقى إلى مستوى الضمانات المتوفرة في النظام القضائي الصرف.

أما في ظل "النظام التأديبي الرئاسي"، فإن مبدأ الحيادة يتراجع بشكل واضح، نظراً لانعدام الفصل بين سلطات التحقيق والتهام وفرض العقوبة^(٢٤)، إذ غالباً ما تُمنح هذه الصلاحيات مجتمعة للرئيس الإداري أو لجهة واحدة داخل الهيكل الإداري، مما يجعل الحيادة - من حيث الشكل والمضمون - شبه غائبة. ويُعد قانون انضباط موظفي الدولة والقطاع العام العراقي رقم (١٤) لسنة ١٩٩١ مثالاً واضحاً على هذا النموذج، حيث تُمارس مختلف مراحل المساءلة التأديبية ضمن بنية إدارية واحدة، وهو ما يُضعف ضمانات الحياد التي يفترض أن تواكب التحقيق التأديبي.

ثانياً: الحيادة موضوعاً:

يقصد بالحيادة من الناحية الموضوعية أن تتجرد جهة التحقيق من أي مؤثرات أو اعتبارات شخصية أو وظيفية من شأنها أن تنحرف بها عن مسار العدالة، وأن تؤدي إلى إصدار نتائج التحقيق بناءً على قنوات مسبقة أو مصالح خاصة، لا على وقائع موضوعية وأدلة نزيهة. فالحيادة هنا تتعلق بسلوك المحقق وموقفه الذهني والوجداني أثناء أداء وظيفته، إذ يجب أن يمارس عمله دون تحيز، وبعيداً عن أي انفعالات أو ارتباطات قد تؤثر على حكمه.

وعلى الرغم من أن قانون انضباط موظفي الدولة والقطاع العام العراقي رقم (١٤) لسنة ١٩٩١ لم يتضمن نصاً صريحاً يشير إلى هذه الصورة من صور الحيادة، إلا أن ذلك لا يمنع من الاستئناس بالقواعد الإجرائية المقررة في قانون المرافعات المدنية، لاسيما ما يتعلق منها برد القضية وتتهمهم عن نظر الدعوى، حيث يمكن تطبيق هذه القواعد بالقياس على التحقيقات الإدارية. وعليه، يجوز للموظف المتهم أن يطلب رد أحد أعضاء اللجنة التحقيقية متى قامت أسباب جدية تدعو للاعتقاد بعدم حياده، كوجود خصومة شخصية أو منافسة أو مصلحة بينه وبين الموظف. وفي المقابل، يجوز لعضو اللجنة التحقيقية نفسه أن يطلب تحييته من التحقيق إذا توافرت لديه أسباب موضوعية تمس حياده، كان تربطه بالموظف علاقة شخصية وثيقة، أو أن تكون له مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في نتائج التحقيق.

وقد استقر القضاء، تأديبياً وجنائياً، على أن من يكون قناعة سابقة في قضية معينة لا يجوز له أن يشترك في إصدار الحكم بشأنها، وذلك ضماناً لحيادة من يجلس مجلس الحكم، وحتى لا يُؤخذ المتهم بغير بيئة عادلة. فالعدالة لا تكتفي بوجود محقق كفء، بل تشترط أن يكون محايداً، نزيهاً، ومتجرداً من أي قناعة مسبقة أو ارتباط شخصي يؤثر في قراره^(٢٥).

والحقيقة أن غياب هذا المظهر من مظاهر الحيادة يشكل سبباً جوهرياً يبطل التحقيق الإداري بأكمله، إذ إن وجود أي خصومة أو تعارض مصالح بين جهة التحقيق والموظف محل التحقيق يجعل من هذا التحقيق فاقداً للحيدة التي تُعد من الضمانات الأساسية لعدالته ونزاهته. فقد قضت المحكمة الإدارية العليا في مصر بأن وجود خصومة بين رئيس النيابة الإدارية وأحد الموظفين يفضي إلى فقدان الحيادة، مما يترتب عليه بطلان التحقيق الإداري. كما رأت أن قيام مقدم الشكوى نفسه بإجراء التحقيق مع المشكو منه يؤدي إلى بطلان التحقيق لافتقاده ضمانات الحياد. بالإضافة إلى ذلك، أشار مجلس الدولة في مصر إلى أنه وفقاً للقواعد العامة، لا يجوز للموظف الذي له مصلحة في تأديب الموظف المحال للتحقيق أن يشترك كعضو في مجلس التأديب، وعليه أن يتنحى ويرد

نفسه، رغم غياب نص صريح في القوانين الإدارية حول ذلك، إلا أن هذه القاعدة تعتبر من المبادئ الأولية التي تفرضها قواعد العدالة.

لذلك، من الضروري توفر صفة الحياد في الشخص أو الجهة المكلفة بإجراء التحقيق الإداري، بحيث تكون هذه اللجنة محايدة ونزيهة تضمن للموظف حقوقه كاملة. ولهذا يجب أن تُكلف جهة تحقيق مستقلة ومختلفة عن سلطة الاتهام والقرار بإجراء التحقيق، فلا يجوز أن تكون اللجنة التحقيقية نفسها هي التي تصدر القرار أو تمارس دور الاتهام.

وينبع من هذا المبدأ ضرورة إسناد مهمة التحقيق إلى جهة مستقلة، بحيث يتمتع على أي شخص سبق له أن شارك في مرحلة التحقيق أو الاتهام أو الإدلاء بشهادة أو إبداء رأي أن يشارك في نظر الدعوى أو إصدار القرار النهائي. وذلك لتجنب تأثره بأفكار أو قناعات مسبقة ناتجة عن ممارسته أحد الإجراءات السابقة، وهو ما يحفظ للموظف حقه في محاكمة عادلة متزنة^(٢٦)، يضاف إلى ذلك عدم وجود سبب من أسباب الرد والتتحي التي نص عليها قانون المرافعات المدني العراقي رقم ٨٣ لسنة ١٩٦١ المعدل في الباب الثامن منه.

وقد يكون مبدأ الفصل بين سلطة الاتهام والحكم متحققاً في جزء معين من قانون انضباط موظفي الدولة والقطاع العام رقم ١٤ لسنة ١٩٩١ المعدل، وهو الخاص بالعقوبات الأربع الأول، حين جعل سلطة الإحالة إلى التحقيق محصورة في الوزير ورئيس الدائرة، ثم أجاز لمن يخوله الوزير حق إيقاع العقوبات التأديبية.

ثالثاً: ضمانات حيدة المحقق: يجب توفر عدة ضمانات في المحقق حتى يتحقق التحقيق الإداري ومنها:

١_ عدم الجمع بين سلطة التحقيق وسلطة توقيع الجزاء: تقتضي اعتبارات العدالة ومبادئ الحياد ضرورة الفصل بين سلطة التحقيق وسلطة توقيع الجزاء، فلا يجوز أن تتولى الجهة ذاتها مهمة التحقيق والمحاكمة أو إصدار العقوبة على الموظف المحال إليها. ويُعتبر هذا الفصل من أبرز مظاهر الحياد التي تحقق عدالة الإجراءات التأديبية، حيث تضمن ألا يكون التحقيق متحيزاً أو متأثراً برغبة في فرض العقوبة قبل استكمال جميع الإجراءات بشكل موضوعي ونزيه. ولهذا السبب، تتحقق الحيدة بصورة مطلقة في النظام القضائي التأديبي، كما هو الحال في المادة (١٨) من القانون رقم (١١٧) لسنة ١٩٥٨ الخاص بإنشاء النيابة الإدارية والمحكمة التأديبية في مصر، التي تخصص المحكمة التأديبية لمحاكمة الموظفين المعيّنين على وظائف دائمة في المخالفات المالية والإدارية. وفي هذا النظام تكون المحكمة جهة مستقلة تتولى الفصل في العقوبات بعيداً عن سلطة التحقيق، مما يضمن نزاهة وسلامة الإجراءات. أما في الأنظمة التأديبية ذات الطابع الرئاسي، فلا يمكن تنظيم مبدأ الحياد بشكل كامل، إذ تتداخل سلطات التحقيق وفرض الجزاء، مما يقلل من ضمانات الحياد ويثير مخاوف حول موضوعية الإجراءات التأديبية^(٢٧).

فيما يتعلق بتولي الرئيس الإداري سلطة التحقيق وتوقيع الجزاء بنفسه، يرى فريق من الفقه والقضاء أن هذا الأمر يشكل إخلالاً بمبدأ قانوني راسخ وهو عدم جواز الجمع بين سلطة الاتهام والإدانة في ذات الجهة، إذ يؤدي ذلك إلى فقدان ضمانات الحياد والعدالة في سير التحقيق. وبناءً عليه، يُعتبر قرار الرئيس الذي يجمع بين هاتين السلطتين معيّناً وباطلاً لعدم اختصاصه، ويستلزم في مثل هذه الحالة أن يتنازل عن إحدى السلطتين لصالح جهة أخرى لضمان نزاهة التحقيق وحياده. على الجانب الآخر، هناك رأي قانوني مجرد يرى أنه لا يوجد مبرر قانوني صريح يمنع الرئيس الإداري من مباشرة التحقيق بنفسه وفرض الجزاء، طالما أنه يمتلك الاختصاصات المقررة قانوناً، ويرى أن ذلك لا يفقده الصلاحية في ممارسة اختصاصه التأديبي. ومع ذلك، تؤكد مقتضيات الملاءمة والعدالة العملية أنه من الأفضل في الظروف العادية أن يتم تكليف جهة أخرى أو شخص غير الرئيس المختص بعملية التحقيق، وذلك لضمان مزيد من الحياد والشفافية في الإجراءات التأديبية.

٢_ **التجرد من الميول الشخصية:** يشكل مبدأ التجرد من الميول الشخصية أحد أهم الضمانات التي تُجمع عليها أنظمة التأديب لضمان تحقيق العدالة والموضوعية في الإجراءات التأديبية. إذ يُعد وجود صلة قرابة أو نسب أو أي مصالح شخصية بين من يتولى سلطة التحقيق أو الحكم في القضايا التأديبية عاملاً مخلاً بالموضوعية، ويؤثر سلباً على نزاهة سير التحقيق وقراراته. وبناءً عليه، يُفقد أي شخص تتوافر في حقه مسوغات مشروعة للشك في حيديته، من الناحية القانونية، كل صفة وكل سلطة للنظر أو البت في موضوع التأديب. لذلك، يستوجب القانون أن تُناط مهمة التحقيق بشخص أو جهة تتوافر فيها عناصر الحيادة والنزاهة والموضوعية، بحيث تكون خالية من أي تأثيرات أو ميول شخصية قد تعوق عملها وتضر بحقوق الموظف المتهم، ضماناً لسلامة وشرعية الإجراءات التأديبية وتحقيقاً لمبدأ العدالة^(٢٨).

حيث يمثل عمل اللجنة التحقيقية دور المحقق وقاضي التحقيق في كثير من الجوانب، لذا تُطبّق عليها أحكام رد القضاة أو تنحيهم لضمان حيادتها ونزاهتها في مباشرة التحقيقات. فإذا وجدت علاقة عداوة أو صداقة بين أحد أعضاء اللجنة والموظف المحال للتحقيق قد تؤثر على قدرة العضو على أداء عمله بموضوعية، أو إذا كان العضو معتاداً على الموظف أو يقيم معه في نفس المسكن، أو تلقى منه هدية، أو كان يعمل لديه، أو أبدى رأياً مسبقاً في المخالفة محل التحقيق قبل بدء الإجراءات، فإن ذلك يبرر طلب رد العضو. ويكون هذا الرد جوازياً متى طلبه أحد الخصوم، أما إذا لم يطلبه الموظف المتهم، فلا يعترض ذلك على سير عمل اللجنة التحقيقية. وتلك الضوابط تُعدّ ضمانات حيوية لحماية حقوق الموظف وضمان عدالة التحقيق وعدم التأثير بالعلاقات الشخصية التي قد تؤثر في نزاهة القرار^(٢٩).

وعليه نستنتج بعد الانتهاء من هذا المبحث أن الضمانات الشكلية للتحقيق الإداري تشمل أربعة عناصر رئيسية تضمن عدالة وشفافية العملية التأديبية. أولاً، يجب وجود إذن مسبق للتحقيق، مما يحفظ حقوق الموظف ويمنع التعسف. ثانياً، ضرورة كتابة التحقيق بدقة ووضوح، لتوثيق مجريات التحقيق وحماية الأطراف. ثالثاً، التسيب في القرار التأديبي، الذي يوضح الأسباب والحيثيات القانونية للجزاء، ويتيح للطعن عليه. وأخيراً، الحيادية والاستقلالية في جهة التحقيق، بحيث تكون منفصلة عن سلطة العقوبة، لتجنب التحيز وضمان الإنصاف. هذه الضمانات مجتمعة تحافظ على حقوق الموظف وتضمن سلامة القرار التأديبي.

المبحث الثاني

الضمانات الموضوعية للتحقيق الإداري

لإظهار الحقيقة وضمان عدالة المساءلة التأديبية والعقوبات الناتجة عنها، وضع المشرع العراقي مجموعة من الضمانات التي يجب على السلطة الالتزام بها عند التعامل مع الموظف المعرض للمساءلة. في حال تم تجاهل هذه الضمانات أو عدم احترامها، فإن القرار التأديبي الناتج عن التحقيق الإداري يصبح مشوباً بالعيوب وقابلًا للإبطال. تشمل هذه الضمانات موضوعية أثناء التحقيق، بالإضافة إلى ضمانات لاحقة بعد فرض العقوبة التأديبية^(٣٠).

ومن الضمانات الموضوعية التي يجب اتباعها في التحقيق الإداري: حق مواجهة الموظف المتهم بالتهمة المنسوبة إليه، وحق الدفاع ومواجهة الموظف، وتناسب العقوبة التأديبية مع المخالفة الإدارية^(٣١)، وتسبب القرار الإداري بفرض العقوبة التأديبية.

سنتناول دراسة هذا المبحث بتقسيمه إلى مطلبين، نتناول في المطلب الأول حق الدفاع ومواجهة الموظف أما في المطلب الثاني سنتناول دراسة ضرورة التفتيش.

المطلب الأول

حق الدفاع ومواجهة الموظف

تُعَدّ المواجهة من الضمانات الأساسية في المساءلة التأديبية، وتتمثل في إعلام الموظف المتهم بشكل واضح ومحدد بالأفعال المنسوبة إليه، بما يتيح له فرصة فعلية لإعداد دفاعه وردّ التهم الموجهة إليه. ويقتضي ذلك منحه مهلة كافية لتقديم ملاحظاته ومرافعاته، بالإضافة إلى تمكينه من الاطلاع الكامل على ملف التحقيق، بما يشمل جميع الوثائق ذات الصلة، وليس فقط لائحة الاتهام. وتستند هذه الضمانة إلى ركنين أساسيين: أولهما إخطار الموظف بالتهم المنسوبة إليه، وثانيهما كفالة حقه في الاطلاع على ملفه التأديبي كاملاً. وهذا ما سنتناوله وفقاً لما يلي:

الفقرة الأولى: إخطار الموظف بالتهم الموجهة إليه^(٣٢):

تُعَدّ إحاطة الموظف بالتهم المنسوبة إليه من المبادئ الأساسية المرتبطة بحق الدفاع، إذ يجب إعلامه بكافة الإجراءات المتخذة بحقه، وما يُسند إليه من ادعاءات، مقرونة بالأدلة التي تدعمها، لتمكينه من إعداد دفاعه على نحو فعال. ويستلزم ذلك منحه مهلة مناسبة، بالنظر إلى أن بعض أوجه الدفاع تتطلب إعداداً دقيقاً. وتُعَدّ مسألة تحديد هذه المهلة من الأمور التقديرية التي تعود للمحقق.

وعلى الرغم من أن المشرّع العراقي لم يورد في قانون انضباط موظفي الدولة والقطاع العام نصاً صريحاً يلزم الإدارة بإخطار الموظف بالتهم الموجهة إليه، إلا أن القانون ذاته أوجب على اللجنة التحقيقية إجراء التحقيق تحريراً مع الموظف المخالف وسماع وتدوين أقواله وأقوال الشهود. ومع ذلك، يُستفاد من الإحالة التي نصّ عليها القانون إلى مجلس الانضباط العام - عند غياب النص - إلى أحكام قانون أصول المحاكمات الجزائية رقم (٣٢) لسنة ١٩٧١، أن اللجنة التحقيقية تكون ملزمة بإبلاغ الموظف بالتهمة المنسوبة إليه. إذ تنص المادة (١٢٣) من قانون أصول المحاكمات الجزائية على وجوب إحاطة المتهم علماً بالتهمة عند مباشرة التحقيق، وهو ما يقتضي تطبيقه في إطار التحقيقات الإدارية وفقاً للإحالة القانونية المذكورة.

حيث جرى العمل في العراق على تبليغ الموظف بحضور أمام اللجنة التحقيقية للاستماع إلى أقواله وتمكينه من الدفاع عن نفسه، شريطة أن يتم إعلامه بسبب هذا الحضور، أي التهمة أو المخالفة المنسوبة إليه. ولم تُحدّد مدة زمنية معينة لهذا التبليغ، إذ يُترك تحديدها لتقدير الإدارة، في إطار ما تراه ملائماً لسير التحقيق وعدالة الإجراءات. وبما أن إحاطة الموظف علماً بالتهمة تُعَدّ من المبادئ الدستورية المرتبطة بحق الدفاع و ضمانات المحاكمة العادلة، فإن الإدارة تبقى ملزمة بإبلاغ الموظف بالتهم المنسوبة إليه، حتى في حال غياب النص الصريح في قانون انضباط موظفي الدولة والقطاع العام.

وفي هذا السياق، يُقترح على المشرّع العراقي إدراج نص صريح في قانون الانضباط، يلزم الإدارة بإخطار الموظف بالتهم الموجهة إليه خلال مدة محددة ينص عليها القانون، بما يضمن وضوح الإجراءات ويحقق التوازن بين سلطات الإدارة وحقوق الموظف.

وتجدر الإشارة إلى أن اللجان التحقيقية كثيراً ما تركز في ممارساتها على تطبيق أحكام قوانين الانضباط الوظيفي، وتُعطيها أولوية على غيرها من القوانين، عند مباشرتها لأعمال التحقيق الإداري، الأمر الذي يبرز الحاجة إلى تأكيد هذه الضمانات على نحو صريح وملزم^(٣٣).

الفقرة الثانية: الاطلاع على الملف:

يُعَدّ حق الموظف في الاطلاع على ملفه التأديبي من الضمانات الجوهرية في نطاق المساءلة التأديبية، ويترتب عليه ضرورة تمكينه من الاطلاع الكامل على محتوى الملف قبل اتخاذ أي إجراء تأديبي بحقه، وذلك بمناسبة ارتكابه فعلاً يُشكّل مخالفة تأديبية. والمقصود بـ"الملف" في هذا السياق هو ملف الدعوى التأديبية، والذي يُعَدّ

خلاصة ما انتهى إليه التحقيق التأديبي، ويحتوي على كافة أوراق التحقيق، والبيانات، والمستندات ذات الصلة، مَرْتَبَة وفق تسلسل رقمي ومنهجي.

ويُعتبر اطلاع الموظف على هذا الملف أحد الركائز الأساسية التي تكفل إحاطته بالتهمة المنسوبة إليه، وبما يدعمها من أدلة، بما يتيح له الاستعداد الكافي لتقديم دفاعه. ويتجسّد هذا الحق في إتاحة كافة محتويات الملف، بما يشمل محاضر التحقيق، والمستندات، والتقارير، وأي وثائق أخرى لها صلة بالتهمة المسندة، مع الامتناع عن حجب أي جزء منها لما لذلك من تأثير مباشر في تكوين وسائل الدفاع.

وفي ضوء ما يشهده العصر الراهن من تطور في مفاهيم الإدارة الحديثة، فإن نهج السرية والكتمان لم يعد ينسجم مع الفلسفة المعاصرة القائمة على الشفافية والوضوح، والتي أصبحت من المبادئ الأساسية التي ينبغي أن تحكم سير الإجراءات التأديبية، ضماناً لتحقيق العدالة الإدارية وحماية لحقوق الموظف.

لم يرد في قانون انضباط موظفي الدولة والقطاع العام العراقي نص صريح يقرّ بحق الموظف في الاطلاع على ملفه التأديبي قبل توقيع العقوبة بحقه. غير أن غياب النص التشريعي لا يُفهم منه جواز تخلي السلطة التأديبية عن هذا الإجراء، ذلك أن هذا الحق يُعد من الضمانات الأساسية المستمدة من المبادئ العامة للقانون، والتي تقتضي احترام حقوق الدفاع وتحقيق التوازن بين مقتضيات المصلحة العامة وحقوق الأفراد.

وفي هذا السياق، نرى ضرورة تعزيز هذه الضمانة من خلال إدراج نص صريح في قانون الانضباط يقرّ بحق الموظف في الاطلاع على كامل ملفه التأديبي، بما يتضمنه من أوراق ومستندات وبيانات تتعلق بالدعوى التأديبية المقامة ضده. ويُعدّ هذا الإجراء أداة فاعلة في تمكين الموظف من الدفاع عن نفسه بصورة فعّالة، دون أن يُرتب أي ضرر على الإدارة أو يشكل عائقاً أمام سير الإجراءات التأديبية، بل إنه يُسهم في ترسيخ الشفافية وتعزيز الثقة في عدالة النظام التأديبي.

أما بالنسبة لحق الدفاع^(٣٤): فيُعدّ حق الدفاع من المبادئ الجوهرية التي تقوم عليها العدالة، ولا يتصور توقيع جزاء تأديبي دون إتاحة الفرصة للموظف المتهم لعرض دفوعه وتقديم أدلته، إذ إنّ هذا الحق يمثل ضمانة أساسية لتحقيق عدالة الإجراءات. وإذا كان توقيع العقاب دون دفاع لا يملكه إلا الله سبحانه وتعالى، لعلمه المطلق بالغيب والشهادة، فإن البشر - ومنهم السلطات التأديبية - لا يملكون مثل هذه الإحاطة، الأمر الذي يُحتمل تمكين المتهم من الدفاع عن نفسه في مواجهة الاتهامات الموجهة إليه.

وبما أن المساءلة التأديبية تُعدّ من صور المحاكمات ذات الطابع الإجرائي، فإن حق الدفاع فيها يُشكل حجر الزاوية لضمان سلامة الإجراءات وشرعيتها، وهو ما يتطلب إخطار الموظف بما يُنسب إليه من أفعال، وإتاحة المجال أمامه لتقديم دفاعه ودفوعه، سواءً شفويّاً أم تحريراً، لدحض ما يُسند إليه وتقديم ما لديه من أدلة أو ملاحظات.

كما أن هذا الحق يُعدّ من الحقوق الطبيعية التي أقرتها أغلب الدساتير والتشريعات، نظراً لارتباطه بالمبادئ العليا التي تحكم منظومة العدالة، وقد أولته النظم القانونية الحديثة مكانة سامية، حتى ارتقى إلى مصاف المبادئ القانونية العامة الملزمة. وتكمن أهمية هذا الحق أيضاً في كونه وسيلة لمواجهة السلطة الرئاسية التأديبية، والحد من أي تعسف محتمل في استعمالها، إذ يشكل ضمانة فعّالة لحماية الموظفين وصون حقوقهم الإجرائية عند تعرضهم للمساءلة.

وبالتالي، فإن ضمانات التحقيق الإداري - وفي مقدمتها حق الدفاع - لا تُمثل مجرد إجراءات شكلية، بل أدوات جوهرية تهدف إلى تحقيق العدالة، وحماية الأفراد من التجاوز، وضمان عدم المساس بحقوقهم وحررياتهم دون مبرر مشروع.

إذ لا تستهدف ضمانة الدفاع تحقيق مصلحة خاصة بالمتهم فحسب، بل يتعدى ذلك إلى تحقيق المصلحة للمجتمع ككل بإظهار الحقائق وكفالة العدالة منها باعتباره من حقوق الإنسان الطبيعية والنابعة من روح القانون والعدالة كفلته الدساتير والشرائع المختلفة والإخلال بهذا الحق أو الانتقاص منه يجعل التحقيق مشوباً بالقصور، ويترتب تبعاً لذلك بطلان الجزاء الموقع من قبل السلطة التأديبية.

كما تكتسب كفالة حق الدفاع في المراحل السابقة على المحاكمة التأديبية أهمية بالغة، نظراً لكون هذه المرحلة يغلب عليها الطابع الإداري وتتم تحت إشراف وإدارة السلطة الإدارية ذاتها، مما يجعلها أكثر عرضة لاحتتمالات التعسف أو إساءة استعمال السلطة. ولهذا، فإن ضمان حقوق الدفاع خلال هذه المرحلة يُعدّ ضرورة قانونية وليس مجرد إجراء شكلي، إذ أن ما يُتخذ من خطوات وإجراءات خلالها يكون له أثر مباشر في تشكيل مسار الدعوى التأديبية ونتائجها.

إن تجاهل تمكين الموظف من ممارسة حقه في الدفاع بحجة إمكانية ممارسته في المراحل اللاحقة - كمرحلة المحاكمة التأديبية النهائية - يُعدّ إخلالاً جوهرياً بمبدأ تكافؤ الفرص الإجرائية، وقد يلحق بالموظف ضرراً بالغاً، ليس فقط على مستوى مركزه القانوني، بل أيضاً على الصعيد النفسي والمعنوي، لما تسببه الإجراءات التأديبية المستمرة من ضغط نفسي وتأثير سلبي على سمعته ومكانته الوظيفية. ومن ثمّ، فإن كفالة حق الدفاع في كافة مراحل الإجراءات التأديبية، ولا سيما السابقة منها على المحاكمة، تمثل حجر الأساس في بناء منظومة تأديبية متوازنة تُحقق العدالة وتحول دون الاستغلال أو التعسف في استخدام السلطة التأديبية^(٣٥).

على الرغم من أن مبدأ عدم الإخلال بحق الدفاع يُعدّ من المبادئ القانونية العامة المستقرة التي تُطبّق حتى في غياب نص صريح، إلا أن غالبية تشريعات الوظيفة العامة قد حرصت على تأكيد هذا الحق وضمن ممارسته في مختلف مراحل الدعوى التأديبية، وليس فقط في مرحلة المحاكمة النهائية.

وفي هذا السياق، نصّ قانون انضباط موظفي الدولة والقطاع العام العراقي على كفالة هذا الحق، حيث أجاز للموظف المتهم الاستماع إلى أقواله، ومنحه فرصة الدفاع عن نفسه بجميع الوسائل التي يقرّها القانون، سواءً شفويّاً أم كتابيّاً، دون فرض أية قيود أو معوقات، ما دام ذلك يتمّ في حدود الاتهام الموجه إليه. ويهدف هذا التنظيم إلى ضمان أن يُبنى القرار التأديبي على وضوح في الوقائع وثبوت في الأدلة، بما يحقق التوازن بين سلطات الإدارة وحقوق الموظف، ويُرسّخ مشروعية العقوبة بوصفها نتيجة لإجراءات عادلة، لا مجرد إجراء انفرادي تصدره السلطة الرئاسية دون تمكين المعني من ممارسة حقه في الدفاع المشروع.

وقد أكد مجلس الانضباط ضمان حق الدفاع في بعض قراراته، حيث قرر: "... ولكن هذه اللجنة لم تجر التحقيق الأصولي مع المعارض ولم تدون إفادته حول الأفعال المنسوبة إليه ولم تستمع إلى دفعه في هذا الشأن على الرغم من أنها أوصت بمعاقبته بعقوبة التوبيخ، في حين أن الأمر يقتضي إجراء التحقيق الأصولي معه وتدوين إفادته والاستماع إلى دفعه بغية التحقق من الأفعال المنسوبة إليه، وأن عدم قيام اللجنة بهذا الإجراء يخل بالنتيجة التي توصلت إليها بشأن التوصية بمعاقبته بعقوبة التوبيخ، إذ لا عقوبة دون فعل مخالف للقانون وثابت صدوره من المعارض".

حتى يحقق الدفاع أغراضه لا بد أن يتمتع الموظف بحرية كاملة في الدفاع عن نفسه ضد التهم المنسوبة إليه^(٣٦)، وحرية الدفاع تعني الأسلوب الذي تخرجه المتهم في الدفاع عن نفسه، فحق الدفاع لا معنى لوجوده بل يظل شعاراً بلا مضمون ما لم يقترن بحرية الدفاع التي تكفل استعماله دون قيود تحد من قدرته على أداء دوره بالحقيقة التي لا مفر من ترديدها دائماً أن العبرة ليست بتقرير الحق أو الضمان، وإنما بالوسائل التي تكفل فاعلية هذا الحق أو ذلك الضمان للمتهم^(٣٧).

وعليه يُعتبر عدم جواز تحليف الموظف اليمين أحد مظاهر حرية الدفاع، إذ إن إجباره على حلف اليمين يمثل تأثيراً نفسياً وأدبياً يمارس ضغطاً على إرادته، حيث يُوضع الموظف في موقف حرج بين إنكار الحق والكذب أو الاعتراف، نظراً لما تحمله المعتقدات الدينية والقيم الأخلاقية من أثر يدفعه للقول بالحقيقة. وعلى هذا الأساس، يُحظر تحليف المتهم اليمين، رغم أن معظم التشريعات لا تتضمن نصوصاً صريحة بهذا الخصوص، ويقوم هذا المبدأ على أن إجبار المتهم على حلف اليمين يعيق حريته في إعداد دفاعه والإفصاح عن أقواله بحرية، كما يوقعه تحت ضغط نفسي بين قول الحقيقة ومواجهة الجزاء، أو الكذب وخيانة الضمير. إلى جانب ذلك، يندرج ضمن حقوق المتهم حق الصمت، إذ له الحرية الكاملة في الامتناع عن الإدلاء بأقواله أو الرد على الأسئلة الموجهة إليه متى شاء، ولا يجوز في أي حال تفسير صمته بما يضر بمصلحته أو استخدامه ضده في الإثبات بأي طريقة. وفي هذا السياق، أكدت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان أن حق المتهم في الصمت يشكل عنصراً أساسياً من حقوق الدفاع، ويُعتبر أساساً لمنع إجباره على تقديم أدلة قد تفضي إلى إدانته^(٣٨).

وقد ذهبت المحكمة الإدارية العليا في مصر إلى تقرير حق المتهم في الصمت بقولها: "سكوت المتهم عن إبداء دفاعه في المخالفة المنسوبة إليه في التحقيق لا يشكل بذاته مخالفة إدارية أو ذنباً مستوجباً للمسؤولية التأديبية، وكل ما في الأمر أن المتهم في هذه الحالة قد فوت على نفسه فرصة إبداء أوجه دفاعه في المخالفة المنسوبة إليه، وعليه تقع تبعة ذلك، ولكن لا محل لإجباره كمتهم على الإدلاء بأقواله في التحقيق مهدداً بالجزاء التأديبي الذي سيوقع عليه في حالة سكوته، فهو وشأنه في تخير موقعه الدفاعي إزاء الاتهام المسند إليه، إلا أن من المقرر وفق الأصول العامة للتحقيق أنه لا يسوغ إكراه المتهم على الإدلاء بأقواله بأي وسيلة من وسائل الإكراه المادي أو المعنوي".

أما بالنسبة لموقف المشرع العراقي، فلم يتناول مسألة حق الموظف في الصمت صراحة في قانون الانضباط، إلا أننا نرى، واستناداً إلى طبيعة هذا الحق كجزء لا يتجزأ من حقوق الدفاع، أنه لا يجوز استنتاج قرينة سلبية ضد الموظف نتيجة صمته. إذ تتمتع للمتهم الحرية التامة في الامتناع عن الإدلاء بأقواله، وله أيضاً الحق في الامتناع عن الإجابة على أي من الأسئلة التي تُطرح عليه أثناء التحقيق. ومن هذا المنطلق، يتضح أن حق الدفاع يُعد من الضمانات الجوهرية التي كفلها القانون للموظف خلال مرحلة التحقيق الإداري، وبترتب على انتهاكه أو غيابه بطلان كافة الإجراءات التأديبية المتخذة بحقه. فالتمكن من الدفاع يحقق العدالة في المسألة التأديبية، خصوصاً عندما يُمنح الموظف الوقت الكافي لاستخدام مختلف الوسائل المشروعة للدفاع عن نفسه ضد التهم المنسوبة إليه^(٣٩).

المطلب الثاني

ضرورة التفتيش

نصّت بعض التشريعات صراحة على اعتبار التفتيش من ضمن إجراءات أو معاملات التحقيق، في حين اكتفت تشريعات أخرى بإدراجها ضمن الأفعال المرتبطة بإجراءات التحقيق الابتدائي أو الإعدادي. ويُعدّ التفتيش، وفق هذا الإطار، إجراءً قانونياً يُمارَس بقصد الحصول على أدلة تتعلق بجريمة واقعة، وذلك تمهيداً لتحريك الدعوى الجزائية وممارسة المجتمع لحقه في العقاب.

ويُصنّف التفتيش كعمل إداري ذي طابع قانوني، يُرتب عليه المشرع آثاراً إجرائية تترتب على نتائجه، ويُباشَر من قبل السلطة المختصة - عادةً السلطة القضائية - بغرض الكشف عن كل ما يمكن أن يكون له صلة بارتكاب الجريمة أو يسهم في إثباتها، سواء كان ذلك عبر ضبط أشياء، مستندات، أو أدوات الجريمة، وذلك في أماكن تتمتع بحماية قانونية من حيث حرمة المكان والسرية الشخصية.

ويبرز هذا الإجراء كأحد الوسائل المهمة في إطار التحقيق الجنائي، ويخضع لضوابط قانونية صارمة تضمن التوازن بين مصلحة العدالة من جهة، وحماية الحقوق الفردية من جهة أخرى^(٤٠).

وعليه، فإن مدلول التفتيش ضمن إجراءات التحقيق يختلف عن مدلوله عند الحديث عن الاستدلال، ويُعد معيار التمييز بين هذين النوعين من الإجراءات غير قائم على اختلاف الجهة التي تباشرها، إذ قد تضطلع سلطة واحدة - كرجال الضبط القضائي (أو الضابطة العدلية/الشرطة القضائية) - بمباشرة كل من إجراءات الاستدلال وإجراءات التحقيق الابتدائي.

لكن التمييز بينهما يُبنى على معيار مزدوج: من حيث التوقيت، ومن حيث الغاية، فمن الناحية الزمنية، تُعد إجراءات الاستدلال سابقة للتحقيق، إذ تمثل تمهيداً أولياً له، وتُتخذ عادة بعد وقوع الجريمة، دون أن تتطلب بالضرورة توجيه الشبهات نحو شخص معين.

أما من حيث الغاية، فإن إجراءات الاستدلال تهدف إلى جمع المعلومات والبيانات ذات الصلة بالجريمة، من خلال البحث والتحري والاستقصاء، من أجل إعداد العناصر الأولية التي تمكن سلطة التحقيق من مباشرة مهامها لاحقاً. أما إجراءات التحقيق الابتدائي، فإنها تُبأشر بعد توافر مؤشرات قوية على وقوع الجريمة وتوجيه الشبهة إلى متهم محدد، ويكون الغرض منها الوصول إلى الحقيقة القانونية، من خلال وسائل التحقيق التي حددها القانون، وذلك تمهيداً لتحديد المسؤولية الجنائية.

وبذلك، يتضح أن إجراءات الاستدلال تُعد أعمالاً تمهيدية، في حين أن التحقيق الابتدائي يمثل مرحلة إجرائية ذات طبيعة قضائية، تهدف إلى إقامة الدليل القانوني وفقاً للضمانات الإجرائية المقررة^(٤١).

ومع أن هناك تمييزاً واضحاً بين إجراءات الاستدلال وإجراءات التحقيق الابتدائي من حيث الطبيعة والغاية والتوقيت، إلا أن هذا التمايز لا يمتد بالضرورة إلى القيمة الإثباتية للأدلة التي قد تترتب على كل منهما، إذ قد تقضي إجراءات الاستدلال، شأنها شأن إجراءات التحقيق، إلى أدلة قانونية تحوز ذات القيمة التليلية أمام القضاء.

ويرى جانب من الفقه أن العنصر الحاكم في ذلك هو مبدأ حرية القاضي الجنائي في تكوين عقيدته، حيث يتمتع القاضي بسلطة تقديرية واسعة في الاستناد إلى أي من أوراق الدعوى، سواء أنتجت من خلال الاستدلال أو التحقيق، ما دامت مطروحة أمامه بصورة قانونية. فالعبرة في المحاكمات الجزائية هي باقتناع القاضي الوجداني بكافة العناصر المعروضة عليه، دون أن يكون ملزماً بتفضيل دليل على آخر.

غير أن هذا المبدأ مشروط بشرط جوهري، وهو أن لا يُبنى الاقتناع القضائي على دليل لم يُطرح في الجلسة العلنية، ضماناً لحق الخصوم في الاطلاع عليه ومناقشته وإبداء دفعهم بشأنه، تحقيقاً لمبدأ المواجهة، وهو أحد أركان المحاكمة العادلة.

ومن جهة أخرى إن إجراءات الاستدلال والتحقيق وإن كانت من الإجراءات التي تتخذ خارج المحكمة، إلا إنها تعد من الأعمال القضائية، لأنها تهدف إلى إعداد الدعوى الجزائية قبل رفعها أمام القضاء^(٤٢)، لذلك لا تخضع هذه الإجراءات لرقابة القضاء الإداري سواء أكان قضاء الإلغاء أم قضاء التعويض، علاوة على إنها تتمتع بحصانة عدم مسؤولية الدولة عنها ولكي يتميز التفتيش بوصفه إجراءً من إجراءات التحقيق التي تستهدف جمع الأدلة في جريمة معينة عن صور أخرى من التفتيش، كالتفتيش الوقائي والتفتيش الإداري. وهذا ما سنبينه وفقاً للآتي:

أولاً: التفتيش الوقائي:

يستهدف تفتيش الأشخاص، في الواقع، أحد غرضين رئيسيين، تختلف طبيعة كل منهما من حيث الوظيفة القانونية والمال الإجرائي. فقد يُبأشر التفتيش باعتباره إجراءً من إجراءات التحقيق، يُراد منه البحث عن أدلة

تتعلق بجريمة معينة، وفي هذه الحالة يُعد من أعمال التحقيق الابتدائي المنظمة قانوناً، وتخضعه التشريعات لضوابط وشروط دقيقة نظراً لما ينطوي عليه من مساس بحرمة الجسد والخصوصية الفردية. وفي المقابل، قد يُجرى التفتيش لأغراض أمنية بحتة، تهدف إلى ضمان السلامة العامة، سواء لحماية الشخص محل التفتيش أو غيره من الأشخاص، عبر تجريده من الأسلحة أو الأدوات التي قد يُحتمل استخدامها في إيذاء النفس أو الغير.

وهذا النوع من التفتيش لا يُعد من أعمال التحقيق، بل يُصنّف ضمن الإجراءات الاحتياطية ذات الطابع الوقائي التي تُتخذ لمواجهة احتمالات الخطر، ولا تتطلب اشتباهاً بارتكاب جريمة بذاتها. وقد درج الفقه والقضاء على تسمية هذا النوع الأخير بـ "التفتيش الوقائي"، تمييزاً له عن التفتيش القانوني المرتبط بالتحقيق. ويُلاحظ أن المشرّع لم يخضع التفتيش الوقائي لنفس الضوابط الخاصة بالتفتيش القضائي، لكونه ليس وسيلة من وسائل الإثبات، بل مجرد تدبير احترازي تفرضه مقتضيات الأمن والنظام العام^(٤٣).

يُعد التفتيش الوقائي مشروعاً من الناحية القانونية متى أسفر عن ضبط مواد يُحظر حيازتها، كالمخدرات أو الأسلحة النارية غير المرخصة، وذلك لكون الضبط يتم في إطار حالة التلبس أو الجرم المشهود، مما يضيف على الإجراء صفة المشروعية الإجرائية.

ويقوم التفتيش الوقائي - في الأصل - على فكرة الضرورة الأمنية، حيث يُمنح مأمور الضبط سلطة القيام به بهدف محدد يتمثل في نزع الأدوات أو الأسلحة التي قد تشكل خطراً آنياً على حياة الشخص أو غيره، دون أن يمتد غرضه إلى البحث عن أدلة أو قرائن تتعلق بجريمة محددة.

ومع ذلك، إذا كشف التفتيش الوقائي - على سبيل المصادفة - عن أشياء أو أدلة يُحظر القانون حيازتها، أو كانت صالحة للكشف عن جريمة مرتكبة، فإنه يجوز لمأمور الضبط أن يقوم بضبطها، وتُعد الأدلة الناتجة عن هذا الضبط صحيحة ومشروعة، طالما لم يكن الهدف من التفتيش هو الوصول إليها ابتداءً، وإنما ظهرت عرضاً أثناء إجراء مشروع أساسه الضرورة.

وبذلك يتأكد أن المشروعية في التفتيش الوقائي لا تقوم على نية البحث عن أدلة جنائية، بل على مقتضيات الحماية الأمنية المباشرة، وهو ما يميز هذا النوع من التفتيش عن التفتيش القضائي المرتبط بأعمال التحقيق^(٤٤).

ثانياً: التفتيش الإداري:

يُعد التفتيش الإداري إجراءً تقوم به السلطات الإدارية بناءً على ما تقرره القوانين واللوائح التنظيمية، ويهدف أساساً إلى التحقق من مدى الالتزام بأحكام القانون وتنفيذ الأوامر والنواهي الصادرة عن السلطة العامة. ويتميز هذا النوع من التفتيش بأنه لا يُباشر بقصد البحث عن أدلة جنائية، وإنما للتحقق من سلامة تطبيق القواعد التنظيمية والإدارية.

ومع ذلك، إذا أسفر التفتيش الإداري، وكان قد أُجري وفقاً لأحكام القانون، عن العثور على دليل يتعلق بجريمة، فإن الأخذ به يكون جائزاً ومشروعاً، طالما أن الإجراء ذاته قد تم ضمن الإطار القانوني الصحيح، وتُبنى مشروعيته في هذه الحالة على أساس واقعي ومادي ملموس. أما إذا تم التفتيش خارج نطاق ما تجيزه القوانين والأنظمة، فإنه يُعد باطلاً من الناحية القانونية، ولا يعتد بما قد يسفر عنه من نتائج أو أدلة.

ويجدر بالذكر أن التفتيش الإداري قد يستند إلى نصوص قانونية أو تنظيمية صريحة، ويمكن تمييز نوعين منه: الأول، ما يُستهدف من خلاله صيانة الأمن والنظام العام، ومن الأمثلة على ذلك ما تقرره قوانين السجون، حيث تُخول لمأموري السجون سلطة تفتيش الأشخاص المقرر إدخالهم السجن، بل ويمتد هذا التفتيش ليشمل الزائرين أيضاً، إذا وُجدت أسباب معقولة تدعو إلى الاشتباه في حملهم ما يُخل بالنظام أو يعرض أمن المؤسسة للخطر،

فإجراء التفتيش للركاب وامتعتهم اجراء متبع في معظم مطارات العالم، فالتفتيش الذي تقوم به السلطات الجمركية في الدوائر الجمركية للمغادرين والقادمين لأمتعتهم ليس اجراءً من اجراءات التحقيق لأنه لم يكن بصدد جريمة مكتشفة وللبحث عن ادلتها، كما انه ليس تفتيشاً وقائياً لشخص قيدت حريته بالقبض أو الاستيقاف فالمسافر على الطائرة ليس شخص مسلوب الحرية ، ومن ثم يتولى التفتيش الاداري كل موظف حسب اختصاصه من تنفيذ قوانين وانظمة معينة ، لتأمين المصلحة العامة^(٤٥).

أما الثاني فهو التفتيش الاداري بحكم الضرورة، ومن ابرز الامثلة لهذه الحالة ما تمليه الضرورة من حصر الاشياء التي يحملها المصاب للتحقق من شخصيته قبل نقله إلى المستشفى^(٤٦)، ولذلك قضي بان ما يقوم به رجل الإسعاف من بحث في جيوب الشخص الغائب عن صوابه ، قبل نقله إلى المستشفى ، لجمع ما فيها ، وتعرفه عليه وحصرها، فان هذا الاجراء لا مخالفة فيه للقانون.

ويُعتبر التفتيش الذي يجريه رجال الإسعاف أو الطوارئ في سياق أدائهم لمهامهم من قبيل الإجراءات التي تفرضها طبيعة الخدمة والظروف الإنسانية المصاحبة للحالات الطارئة، ولا يُعد - من هذا المنطلق - تفتيشاً بالمعنى الإجرائي الذي قصده المشرع عند تنظيم أعمال التحقيق. إذ لا ينطوي هذا التفتيش على مساس بحرية المريض أو المصاب، ولا يُقصد به البحث عن أدلة جنائية، بل يهدف إلى تحقيق غايات إنسانية ومهنية محددة. وعليه، فإن مثل هذا التفتيش يُعد مباحاً قانوناً حتى دون الحصول على رضا الشخص المعني، شريطة أن يكون ذلك الشخص غير قادر على التعبير عن إرادته - كأن يكون في حالة فقدان وعي أو غيبوبة - وأن يكون التفتيش ضرورياً لتحقيق أحد الأغراض التالية: التعرف على هوية المصاب، أو تقديم المساعدة الطبية العاجلة أو إنقاذ حياته، أو حماية الممتلكات التي بحوزته من نقود أو أوراق ذات أهمية قانونية أو شخصية.

الخاتمة

يتضح من خلال الدراسة أن الضمانات الشكلية والموضوعية في التحقيق الإداري ليست مجرد إجراءات شكلية، بل هي عناصر أساسية لحماية الموظف وضمان نزاهة وحيادية التحقيق. فكلما توفرت هذه الضمانات بشكل صحيح، تحقق التوازن بين سلطة الإدارة في التأديب، وحقوق الموظف في الدفاع عن نفسه، مما يعزز الثقة في الإجراءات الإدارية ويدعم مبدأ سيادة القانون داخل المؤسسات العامة. وعليه توصلنا إلى جملة من الاستنتاجات والتوصيات سنوردها تباعاً:

أولاً: الاستنتاجات:

- ١- يشكل الإخطار بالتهم والاطلاع على ملف التحقيق من أبرز الضمانات الشكلية التي لا يجوز إغفالها أثناء التحقيق.
- ٢- يُعد حق الدفاع بجميع مظاهره، كالصمت وتقديم الملاحظات، من أهم الضمانات الموضوعية، وله تأثير مباشر على مشروعية القرار التأديبي.
- ٣- هناك قصور تشريعي في بعض القوانين - ومنها قانون انضباط موظفي الدولة والقطاع العام العراقي - في النص الصريح على بعض هذه الضمانات، مما قد يُضعف من مركز الموظف أثناء التحقيق.
- ٤- يقر القضاء ومبادئ القانون الإداري بأن غياب الضمانات الجوهرية يُفضي إلى بطلان التحقيق والإجراءات التأديبية المرتبطة به.

ثانياً: التوصيات:

- ١- تعديل التشريعات الوطنية، ومنها قانون انضباط موظفي الدولة، للنص صراحة على ضمانات جوهرية، مثل: حق الاطلاع على الملف، ووجوب إخطار الموظف بالتهم خلال مدة زمنية محددة.

- ٢- وضع دليل إجرائي موحد للتحقيقات الإدارية يتضمن الضمانات الشكلية والموضوعية الواجب اتباعها من قبل لجان التحقيق.
- ٣- تدريب المحققين الإداريين على مبادئ العدالة الإجرائية وحقوق الموظف، للحد من الانتهاكات أو التجاوزات الشكلية أثناء التحقيق.
- ٤- تعزيز فلسفة الشفافية والمساءلة داخل الجهات الإدارية بما يحصّن التحقيق الإداري من الانحراف عن أهدافه المشروعة.

قائمة المصادر والمراجع

- ١- إبراهيم سالم العقيلي، إساءة استعمال السلطة في القرارات الإدارية دراسة مقارنة، ط١، دار قنديل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠٠٨.
- ٢- احمد طلال عبد الحميد البديري، التحقيق الإداري وضمانات تحقيق الدفاع- دراسة مقارنة، ط١، دار عدنان للنشر، بغداد، ٢٠١٤.
- ٣- أرشيد عبد الهادي الحوري، التأديب في الوظائف المدنية والعسكرية، ط١، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠١.
- ٤- أشرف رمضان عبد الحميد، حياد القاضي الجنائي، ط١، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٤.
- ٥- أكرم نشأت إبراهيم، التفتيش التحقيقي في قوانين الدول العربية، القسم الأول، بحث منشور في مجلة العدالة الصادرة عن وزارة العدل، العدد (٢)، بغداد، ٢٠٠٠.
- ٦- أمجد جهاد نافع عياش، ضمانات المساءلة التأديبية للموظف العام، رسالة أعدت لنيل درجة الماجستير في القانون الإداري، مقدمة إلى جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، كلية الحقوق، ٢٠٠٧.
- ٧- قانون نظام الموظفين اللبناني رقم (١١٢) لسنة ١٩٥٩.
- ٨- قانون انضباط موظفي الدولة والقطاع العام في العراق رقم (١٤) لسنة ١٩٩١.
- ٩- قانون انضباط موظفي الدولة والقطاع العام في العراق رقم (٦٩) لسنة ١٩٣٦ الملغى.
- ١٠- حسن صادق المرصفاوي، التحقيق الجنائي، ط١، منشأة المعارف، القاهرة، ٢٠٠١.
- ١١- حسن يوسف مصطفى مقابلة، الشرعية في الإجراءات الجزائية، رسالة أعدت لنيل درجة الماجستير، مقدمة إلى كلية القانون في جامعة بغداد، العراق، ٢٠٠٠.
- ١٢- سعد الشتيوي، التحقيق الإداري في نطاق الوظيفة العامة، ط١، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠٠٧.
- ١٣- شريف الطباخ، التحقيق الإداري والدعوى التأديبية ودفعوها في ضوء القضاء والفقه، ط١، دار الفكر والقانون، مصر، ٢٠١٥.
- ١٤- صباح صادق جعفر، قرارات مجلس شورى الدولة للأعوام ٢٠٠٤، ٢٠٠٥، ط١، الناشر صباح صادق جعفر، ٢٠٠٦، بغداد، ٢٠٠٨.
- ١٥- ضامن حسين العبيدي، الضمانات التأديبية للموظف العام في العراق، أطروحة أعدت لنيل درجة الدكتوراه في القانون الإداري، مقدمة إلى جامعة بغداد، العراق، كلية الحقوق، ٢٠٠٠.
- ١٦- عبد العالي التميمي، التحقيق الإداري إجراءاته وضماناته دراسة مقارنة، ط١، مكتبة القانون المقارن، بغداد، ٢٠١٩.
- ١٧- عبد العزيز خليفة، الشرعية الإجرائية في التأديب الرئاسي والقضائي للموظف العام، ط١، دار الفكر العربي، الإسكندرية، ٢٠١٠.

- ١٨- عبد العزيز عبد المنعم خليفة، الضمانات التأديبية في الوظيفة العامة، ط١، المركز القومي للإصدارات القانونية، مصر، ٢٠٠٨.
- ١٩- عبد العظيم عبد السلام عبد الحميد، تأديب الموظف العام في مصر، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٣.
- ٢٠- عبد الفتاح حجازي بيومي، اصول التحقيق الابتدائي أمام النيابة الإدارية، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، ٢٠١١.
- ٢١- عثمان سلمان غيلان العبودي، شرح أحكام قانون انضباط موظفي الدولة والقطاع العام، ط٢، المكتبة القانونية، بغداد، ٢٠١٢.
- ٢٢- عثمان سليمان العبودي، المرشد العملي في مهارات التحقيق الإداري، ط١، مكتبة السهوري، بغداد، ٢٠١١.
- ٢٣- عدي القبيلات، القانون الإداري، الجزء الثاني، ط١، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠١٠.
- ٢٤- عصام عبد الوهاب البرزنجي وآخرون، مبادئ وأحكام القانون الإداري، مكتبة السهوري، بغداد، ٢٠١٥.
- ٢٥- علي خطر شنتاوي، القانون الإداري، الكتاب الأول، مبادئ القانون الإداري، التنظيم الإداري، نشاط الإدارة العامة، دار وائل للنشر، عمان، ٢٠٠٩.
- ٢٦- عمار عباس الحسيني، التحقيق الجنائي والوسائل الحديثة في كشف الجريمة، ط١، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠١٤.
- ٢٧- عمار عباس الحسيني، دليل الموظف والإدارة إلى التحقيق الإداري وإجراءاته، ط١، مكتبة السهوري، بغداد، ٢٠١٣.
- ٢٨- غازي فيصل مهدي، المرشد لحقوق الموظف، ط٢، دار الحكمة، بغداد، ٢٠٠٦.
- ٢٩- غازي فيصل مهدي، شرح أحكام قانون انضباط موظفي الدولة والقطاع العام في العراق، ط١، منشورات جامعة النهرين، بغداد، ٢٠١٢.
- ٣٠- قانون انضباط موظفي الدولة العراقي رقم ١٤ لسنة ١٩٩١ المعدل،
- ٣١- كما ينظر قرار مجلس الانضباط العام في العراق رقم (١٢٦٩) الصادر بتاريخ ١٣/٥/٢٠٠٩، منشور في مجلة العدالة، وزارة العدل، العدد ٤، السنة ٥، بغداد، ٢٠١٠.
- ٣٢- لفقة هامل العجيلي، التحقيق الإداري في الوظيفة العامة إجراءات و ضماناته وحجته، ط١، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠١٥.
- ٣٣- مازن ليلو راضي، القضاء الإداري، ط١، مطبعة جامعة دهوك، العراق، ٢٠١٠.
- ٣٤- محمد علي الطائي، قانون العمل- دراسة مقارنة، مكتبة السهوري، بغداد، شارع المتنبي، ٢٠١٨.
- ٣٥- محمد ماجد ياقوت، شرح القانون التأديبي للوظيفة العامة، ط٣، منشأة المعارف، الإسكندرية، ٢٠١٢.
- ٣٦- موريس نخلة، الوسيط في شرح قانون الموظفين، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠٠٣.
- ٣٧- نوفان العقيل العجارمة، سلطة تأديب الموظف العام، ط١، دار الثقافة، عمان، ٢٠٠٧.
- ٣٨- ئارام محمد صالح سعيد، الرقابة والتفتيش الإداري- دراسة مقارنة، ط١، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس - لبنان، ٢٠١٦.

- (١) احمد طلال عبد الحميد البديري، التحقيق الإداري وضمانات تحقيق الدفاع- دراسة مقارنة، ط١، دار عدنان للنشر، بغداد، ٢٠١٤، ص٢٣.
- (٢) لفنة هامل العجيلي، التحقيق الإداري في الوظيفة العامة إجراءات وضماناته وحججه، ط١، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠١٥، ص٤١.
- (٣) أمجد جهاد نافع عياش، ضمانات المساءلة التأديبية للموظف العام، رسالة أعدت لنيل درجة الماجستير في القانون الإداري، مقدمة إلى جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، كلية الحقوق، ٢٠٠٧، ص٤٥.
- (٤) ينظر نص الفقرة الثانية من المادة (١٠) من قانون انضباط موظفي الدولة العراقي رقم ١٤ لسنة ١٩٩١ المعدل، كما ينظر قرار مجلس الانضباط العام في العراق رقم(١٢٦٩) الصادر بتاريخ ٢٠٠٩/٥/١٣، منشور في مجلة العدالة، وزارة العدل، العدد ٤، السنة ٥، بغداد، ٢٠١٠، ص١١٢٣.
- (٥) محمد ماجد ياقوت، شرح القانون التأديبي للوظيفة العامة، ط٣، منشأة المعارف، الإسكندرية، ٢٠١٢، ص٣٠٠.
- (٦) ضامن حسين العبيدي، الضمانات التأديبية للموظف العام في العراق، أطروحة أعدت لنيل درجة الدكتوراة في القانون الإداري، مقدمة إلى جامعة بغداد، العراق، كلية الحقوق، ٢٠٠٠، ص١١٢.
- (٧) عمار عباس الحسيني، التحقيق الجنائي والوسائل الحديثة في كشف الجريمة، ط١، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠١٤، ص١٠١.
- (٨) أرشيد عبد الهادي الحوري، التأديب في الوظائف المدنية والعسكرية، ط١، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠١، ص٥٢٩.
- (٩) عبد العزيز عبد المنعم خليفة، الضمانات التأديبية في الوظيفة العامة، ط١، المركز القومي للإصدارات القانونية، مصر، ٢٠٠٨، ص١٠٦.
- (١٠) عمار عباس الحسيني، أصول التحقيق الإداري، مرجع سابق، ص ٣٠١.
- (١١) عثمان سلمان غيلان العبودي، شرح أحكام قانون انضباط موظفي الدولة والقطاع العام، ط٢، المكتبة القانونية، بغداد، ٢٠١٢، ص٢٩١.
- (١٢) حسن صادق المرصفاوي، التحقيق الجنائي، ط١، منشأة المعارف، القاهرة، ٢٠٠١، ص٨٤.
- (١٣) عبد العظيم عبد السلام عبد الحميد، تأديب الموظف العام في مصر، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٣، ص٥٠٦.
- (١٤) نوفان العقيل العجارمة، سلطة تأديب الموظف العام، ط١، دار الثقافة، عمان، ٢٠٠٧، ص٢٩١.
- (١٥) سعد الشتيوي، التحقيق الإداري في نطاق الوظيفة العامة، ط١، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠٠٧، ص٦٤.
- (١٦) انظر المادة(١٠) من قانون انضباط موظفي الدولة والقطاع العام في العراق رقم(١٤) لسنة ١٩٩١.
- (١٧) عمار عباس الحسيني، التجريم والعقاب في النظام التأديبي، مرجع سابق، ص ٣٠٧.
- (١٨) انظر الفقرة(٩) من المادة (٩٥) من نظام الموظفين اللبناني رقم(١١٢) لسنة ١٩٥٩.
- (١٩) انظر المادة(١٥) من قانون انضباط موظفي الدولة والقطاع العام في العراق رقم(٦٩) لسنة ١٩٣٦ الملغى.
- (٢٠) عبد العالي التميمي، التحقيق الإداري إجراءاته وضماناته دراسة مقارنة، ط١، مكتبة القانون المقارن، بغداد، ٢٠١٩، ص ١٣٦.
- (٢١) علي خطار شنطاوي، القانون الإداري، الكتاب الأول، مبادئ القانون الإداري، التنظيم الإداري، نشاط الإدارة العامة، دار وائل للنشر، عمان، ٢٠٠٩، ص٥٨٣.
- (٢٢) عبد العالي التميمي، التحقيق الإداري إجراءاته وضماناته دراسة مقارنة، مرجع سابق، ص ١٣٦.
- (٢٣) عمار عباس الحسيني، أصول التحقيق الإداري، مرجع سابق، ص ٣١٢.

- (٢٤) عبد الفتاح حجازي بيومي، اصول التحقيق الابتدائي أمام النيابة الإدارية، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، ٢٠١١، ص ٧٨.
- (٢٥) شريف الطباخ، التحقيق الإداري والدعوى التأديبية ودفعها في ضوء القضاء والفقه، ط١، دار الفكر والقانون، مصر، ٢٠١٥، ص ٢١٧.
- (٢٦) أشرف رمضان عبد الحميد، حياد القاضي الجنائي، ط١، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٤، ص ٦٤.
- (٢٧) أمجد جهاد نافع عياش، ضمانات المساءلة التأديبية للموظف العام، مرجع سابق، ص ٨٧.
- (٢٨) إبراهيم سالم العقيلي، إساءة استعمال السلطة في القرارات الإدارية دراسة مقارنة، ط١، دار قنديل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠٠٨، ص ٥٤.
- (٢٩) عدي القبيلات، القانون الإداري، الجزء الثاني، ط١، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠١٠، ص ٣٢.
- (٣٠) عبد العزيز خليفة، الشرعية الإجرائية في التأديب الرئاسي والقضائي للموظف العام، ط١، دار الفكر العربي، الإسكندرية، ٢٠١٠، ص ١١.
- (٣١) عمار عباس الحسيني، دليل الموظف والإدارة إلى التحقيق الإداري وإجراءاته، ط١، مكتبة السنهوري، بغداد، ٢٠١٣، ص ٥٣.
- (٣٢) مازن ليلو راضي، القضاء الإداري، ط١، مطبعة جامعة دهوك، العراق، ٢٠١٠، ص ١٥٢.
- (٣٣) عثمان سليمان العبودي، المرشد العملي في مهارات التحقيق الإداري، ط١، مكتبة السنهوري، بغداد، ٢٠١١، ص ١٣٢.
- (٣٤) صباح صادق جعفر، قرارات مجلس شورى الدولة للأعوام ٢٠٠٤، ٢٠٠٥، ط١، الناشر صباح صادق جعفر، ٢٠٠٦، بغداد، ٢٠٠٨، ص ٥٢.
- (٣٥) غازي فيصل مهدي، شرح أحكام قانون انضباط موظفي الدولة والقطاع العام في العراق، ط١، منشورات جامعة النهرين، بغداد، ٢٠١٢، ص ٧٩.
- (٣٦) إبراهيم سالم العقيلي، إساءة استعمال السلطة في القرارات الإدارية، مرجع سابق، ص ٦٦.
- (٣٧) مورييس نخلة، الوسيط في شرح قانون الموظفين، مرجع سابق، ص ٥٩.
- (٣٨) غازي فيصل مهدي، شرح أحكام قانون انضباط موظفي الدولة العراقي، مرجع سابق، ص ٤١.
- (٣٩) غازي فيصل مهدي، المرشد لحقوق الموظف، ط٢، دار الحكمة، بغداد، ٢٠٠٦، ص ٨٣.
- (٤٠) أكرم نشأت إبراهيم، التفتيش التحقيقي في قوانين الدول العربية، القسم الأول، بحث منشور في مجلة العدالة الصادرة عن وزارة العدل، العدد (٢)، بغداد، ٢٠٠٠، ص ٢٥ وما بعدها.
- (٤١) عصام عبد الوهاب البرزنجي وآخرون، مبادئ وأحكام القانون الإداري، مكتبة السنهوري، بغداد، ٢٠١٥، ص ٧١.
- (٤٢) يترتب على كون إجراءات الاستدلال والتحقيق من الإجراءات التي تتخذ خارج مجلس القضاء ان لا تنسحب عليها الدعوى الجنائية، بل هي سابقة على الالتجاء إلى تحريك الدعوى الجنائية، ولذلك يطلق عليها (مرحلة المداعة) بوصفها أولى مراحل اقتضاء حق الدولة في العقاب، تليها مرحلة الادعاء ثم مرحلة الخصومة الجنائية.
- (٤٣) حسن يوسف مصطفى مقابلة، الشرعية في الإجراءات الجزائية، رسالة أعدت لنيل درجة الماجستير، مقدمة إلى كلية القانون في جامعة بغداد، العراق، ٢٠٠٠، ص ١١١.
- (٤٤) محمد علي الطائي، قانون العمل- دراسة مقارنة، مكتبة السنهوري، بغداد، شارع المتنبي، ٢٠١٨، ص ١٢.
- (٤٥) محمد علي الطائي، قانون العمل، دراسة مقارنة، مرجع سابق، ص ١٣.
- (٤٦) نارام محمد صالح سعيد، الرقابة والتفتيش الإداري- دراسة مقارنة، ط١، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس - لبنان، ٢٠١٦، ص ٢٣.

تاريخ عقوبة النفي في العهد الإسلامي و حتى نهاية العصر الأموي

دراسة في التطور التشريعي والتطبيق السياسي والاجتماعي

م. د إيمان نوري جواد عطية الموسوي / مديرة تربية كربلاء المقدسة

iman.n@s.uokerbala.edu.iq

م. م ليث عبد الزهرة عمران محسن الياسري / مديرة تربية المتنى

Laithabdulzahraomran@gmail.com

المقدمة :-

تعد عقوبة النفي إحدى العقوبات التأديبية التي شهدت حضوراً متدرجاً وملامح متحوّلة في التاريخ الإسلامي ابتداءً من العصر النبوي ومروراً بالخلافة الراشدة وصولاً إلى الدولة الأموية . وقد ارتبط في بداياته الأولى بمعان متعددة في اللغة والشرع كما استعمل في القرآن والسنة في سياقات مختلفة ومع انتقال المجتمع الإسلامي من البنية القبلية إلى بنية الدولة ، بدأ النفي يتحول من إجراء اجتماعي وقائي إلى أداة سلطانية لها حضور سياسي وقانوني ، ومع مطلع العهد الأموي دخل النفي مرحلة جديدة من التطور إذ تحولت العقوبة من وسيلة ضبط اجتماعي إلى أداة سياسية تستخدم لتقليص نفوذ المعارضين ، أو منع تحركات القبائل أو عزل الشخصيات المؤثرة . ولفهم متطلبات كل مرحلة قدمت الدراسة لتشمل مقدمة وتمهيد وثلاث محاور وخاتمة اختص التمهيد بعرض موجز للنفي في اللغة والاصطلاح ، بينما شمل المحور الأول والذي وقع تحت عنوان الجذور التشريعية لعقوبة النفي وضم فقرتين : الأولى القرآن الكريم والثانية وقع تحت عنوان النفي في السنة النبوية ونماذج من تطبيقاتها ، بينما وقع المحور الثاني تحت عنوان عقوبة النفي في الخلافة الراشدة وبعض من تطبيقاتها ، والمحور الثالث كان تحت عنوان النفي في العهد الأموي وحتى سقوط الخلافة .

Introduction

Exile is one of the disciplinary punishments that witnessed a gradual presence and changing features in Islamic history, starting from the Prophetic era, passing through the Rashidun Caliphate, and reaching the Umayyad state. In its early beginnings, it was associated with multiple meanings in language and Sharia, and it was used in the Qur'an and Sunnah in different contexts. With the transition of Islamic society from a tribal structure to a state structure, exile began to transform from a preventive social measure into a tool of authority with a political and legal presence. With the beginning of the Umayyad era, exile entered a new stage of development, as the punishment transformed from a means of social control into a political tool used to reduce the influence of opponents, prevent tribal movements, or isolate influential figures.

To understand the requirements of each stage, the study was presented to include an introduction, a preface, three main sections, and a conclusion. The preface was dedicated to a brief presentation of exile in language and terminology, while the first section, entitled "The Legislative Roots of the Punishment of Exile," included two

paragraphs: the first on the Holy Quran and the second on exile in the Prophetic Sunnah and examples of its applications. The second section was entitled "The Punishment of Exile in the Rightly Guided Caliphate and Some of Its Applications," and the third section was entitled "Exile in the Umayyad Era and Until the Fall of the Caliphate .

تمهيد

قبل التطرق إلى ماهية البحث والغوص في موضوعاته وتفاصيلها يتحتم علينا توضيح أصل المفردة اللغوي والاصطلاحي ليتسنى معرفة النماذج الروائية التي انضوت تحت لوائها والحالات التي عدت تابعة لها والمنقولة ألياً من خلال كتب التراث الإسلامي

النفي لغة واصطلاحاً

جاءت مادة نفي في المعاجم العربية بمعان متعددة يجمعها أصل واحد هو الإبعاد والإزالة ، فقد ذكر ابن فارس (١) ، النفي بقوله : " بأن النون والفاء والحرف المعتل أصيلاً يدل على تعرية شيء من شيء وإبعاده منه " ، وأوضح ابن منظور (٢) أن النفي يدل على الطرد والتنحية ، فيقال : نفيت الرجل عن الأرض أي أبعدته وطرده ، كما يستعمل بمعنى الإزالة كقولهم : نفت الريح التراب أي أزالته ، وأشار ابن سيده (٣) إلى أن النفي ضد الإيجاب وهو عند أهل المنطق بمعنى السلب ، كما أوضح الجرجاني (٤) أن النفي هو ما لا ينجزم بـ " لا " وهو الإخبار عن ترك الفعل

واستخلاصاً لما سبق يتضح أن النفي في اللغة يشير إلى الإبعاد المادي ، سواء بإقصاء الشخص عن مكانه أو بإزالة الشيء من موضعه ، أو بإنكار الفعل ونفي وقوعه

أما في الاصطلاح ، فيقصد بالنفي إبعاد الشخص عن وطنه أو موطن إقامته ، سواء كان ذلك عقوبة تأديبية أو حداً شرعياً بحسب طبيعة الجرم وقد عرفه معجم لغة الفقهاء (٥) بأنه التغريب عن الوطن تعزيراً أو جزءاً من حد شرعي ، كما جاء معجم ألفاظ الفقه الجعفري (٦) أن النفي هو الإبعاد عن الوطن سواء أكان وطن المولد أم الإقامة ، وفي الفقه الجنائي الإسلامي اعتبر النفي عقوبة تهدف إلى الإصلاح والردع من خلال إبعاد الجاني عن البيئة التي ارتكب فيها جريمته دون المساس بحقه في الحياة أو المال وبناءً على ذلك فإن النفي اصطلاحاً يعد عقوبة أو إجراءً تأديبياً يقوم على الإبعاد المكاني المؤقت أو الدائم

وانطلاقاً مما سلف يتضح من دراسة النفي لغة واصطلاحاً أن تطوراً طبيعياً في المعنى من الإبعاد العام إلى العقوبة المنظمة ، فاللغة وضعت الأساس الفكري للنفي بمعنى الإبعاد والطرده أو الإنكار ، وهو مفهوم شامل يمكن تطبيقه على الأشخاص والأشياء والأفعال مع تطور الاستخدام الاصطلاحي في الفقه والقانون أقتصر المعنى على أبعاد الأشخاص عن موطنهم كعقوبة تأديبية أو شرعية مع هدف واضح وهو الردع والإصلاح دون المساس بحقوقهم الأساسية ، ومن هذا المنطلق يمثل النفي نموذجاً على كيفية انتقال المعنى من دلالة لغوية عامة إلى دلالة قانونية واجتماعية دقيقة ، تجمع بين البعد المادي و المغزى الأخلاقي والتأديبي ، ما يجعله أداة عقابية فريدة في التاريخ التشريعي الإسلامي .

المحور الأول :- الجذور التشريعية لعقوبة النفي

١- القرآن الكريم :- ورد مفردة النفي بشكلها الصريح من جنر (ن - ف - ي) مرة واحدة في القرآن الكريم (٧) في قوله تعالى ﴿ إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ (٨)

لكن مشتقات المفردة اللغوية كالإبعاد ، والإنكار ، والطرْد ، والإزالة ، والإبطال والمشتقة من لفظ النفي مثل نَفَى - يَنْفَى - نَفْيًا - نَفْيًا (قد وردت في مواضع متعددة لا مجال لذكرها إذ يتطلب ذلك أفراد بحث خاص بها

٢- النفي في السنة النبوية ونماذج من تطبيقاتها

لما كان النبي محمد (صلى الله عليه واله وسلم) أساس التشريع الإسلامي بعد القرآن الكريم إذ شملت تشريعاته جميع مفاصل الحياة الاجتماعية منها والدينية ناهيك عن باقي مفاصل الحياة الأخرى ومن خلال ذلك حرص على وضع أسس لاستقامة المجتمع ودرء المفاصل كان النفي احد صور العدل لديه من خلال إبعاد الأشخاص لفترة محددة تأديباً أو تطهيراً أو حفظاً للمجتمع من شره وكذلك لمنع الفتنة ولتحقيق الردع العام ، كما فعل مع المخنثين (من التخنث وهو التثني والتكسر والتلين ، جمع مخنث وهو الذكر الذي يتشبه بكلامه وتصرفاته بالنساء) ^(٩) وهم مَاتَعٌ وَهَذَمٌ وَهَيْتٌ، إذ أخرجهم من المدينة ومنع دخولهم بيوت المسلمين حرصاً منه على استقامة المجتمع ^(١٠) كما أخرج رسول الله (صلى الله عليه واله وسلم) أنجشة العبد الأسود الذي كان يحذو بالنساء أي يغني أثناء سوقه الإبل التي تركبها النساء في هواجها ^(١١)

كما طبق النبي محمد (صلى الله عليه واله وسلم) عقوبة النفي على العصاة والمفسدين وكان ذلك الإجراء من باب التأديب والإصلاح كنفية النفر الثلاثة الذين تخلفوا عن غزوة تبوك إذ ورد ذكرهم في القرآن بقوله تعالى ﴿ وَ عَلَى الثَّلَاثَةِ الَّذِينَ خُلِفُوا حَتَّى إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ وَضَاقَتْ عَلَيْهِمْ أَنْفُسُهُمْ وَظَنُّوا أَنْ لَا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيُتُوبُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ ﴾ ^(١٢) وهم كعب بن مالك وكان شاعراً ، وهلال بن أمية، ومُرارة بن الربيع، وكلهم من الأنصار ^(١٣) إذ روى الطوسي ^(١٤) أمرهم بقوله : " الآية نزلت في هلال بن أمية الرافعي وفزارة بن ربعي وكعب بن مالك من الأوس والخزرج، وكان كعب بن مالك رجل صدق غير مطعون عليه، وإنما تخلف توانيا عن الاستعداد حتى فاته المسير وانصرف رسول الله ولم يعتذر إليه بالكذب. وقال: والله مالي من عذر، فقال صلى الله عليه واله: صدقت فقم حتى يقضي الله فيك. وجاء الرجلان الآخر إن فقالا مثل ذلك وصدقا، فنهى رسول الله صلى الله عليه واله عن كلامهم بعد ما عذر المنافقين وجميع المتخلفين، وكانوا نيفا وثمانين رجلا فاقام هؤلاء الثلاثة على ذلك خمسين ليلة حتى هجرهم ولدانهم ونساؤهم طاعة لرسول الله صلى الله عليه واله بأمره. وبني كعب خيمة على سلع يكون فيها وحده." إذ تمثل النفي هنا نوعاً من العقوبة الاجتماعية لا الجسدية وكان ذلك لتهديب النفس والتوبة وتعزيز الانضباط في المجتمع المسلم

ومن أشهر حالات النفي في زمن الرسول الكريم (صلى الله عليه واله وسلم) هو النفي السياسي أو التأديبي الإداري الصادر من السلطة القيادية للنبي (صلى الله عليه واله وسلم) وهو نوع من أنواع العقوبات التي تهدف إلى حماية المجتمع من الفتنة أو السلوك المؤذي كنفية الحكم بن العاص بن أمية عم الخليفة عثمان بن عفان ومن أهل مكة أسلم بعد فتح مكة ^(١٥) إذ كان يظهر نفاقاً خفياً وسلوكاً غير منضبط لذلك لم يظهر الرسول له الرضا حاله حال الداخلين في الإسلام إذ ذكرت كتب السير إن النبي نفاه إلى الطائف بسبب سلوكه وأفعاله المؤذية وظل طريد رسول الله (صلى الله عليه واله وسلم) ^(١٦) ، نقل المجلسي ^(١٧) لنا أمره بقوله : " إن الحكم بن العاص عم عثمان بن عفان كان يستهزئ من رسول الله بخطوته في مشيته، ويسخر منه، وكان رسول الله (صلى الله عليه وآله) يوماً والحكم خلفه يحرك كتفيه ويكسر يديه خلف رسول الله استهزاء منه بمشيته (صلى الله عليه وآله وسلم)، فأشار رسول الله (صلى الله عليه وآله) بيده وقال: هكذي فكن، فبقي الحكم على تلك الحال من تحريك أكتافه وتكسر يديه، ثم نفاه عن المدينة ولعنه، فكان مطروداً إلى أيام عثمان فردّه إلى المدينة "

وذكر الطبراني ^(١٨) ذلك بقوله " إنما كان نفي النبي صلى الله عليه وسلم الحكم بن أبي العاص من المدينة إلى الطائف بينما النبي صلى الله عليه وسلم في حجرته إذا هو إنسان يطلع عليه فقال النبي صلى الله عليه وسلم : (الوزغ الوزغ) فنظر فإذا هو الحكم فقال النبي صلى الله عليه وسلم : (أخرج لا تسكني بالمدينة ما بقيت) فنفاه إلى الطائف "

كما نفي النبي (صلى الله عليه واله وسلم) عبد الله بن أبي سرح وهو أخا عثمان من الرضاعة ^(١٩) وكان ذلك بسبب ارتداده عن الإسلام وضعف عقيدته فكان نفيه ذات بعد سياسي عقائدي إذ نقل لنا ابن منظور ^(٢٠) قوله : " إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يوم فتح مكة : أربعة لا أؤمنهم في حل ولا في حرم : الحويرث بن نفيد ومقيس بن صبابه وهلال بن خطل عبد الله بن أبي سرح فأما الحويرث فقتله علي وأما مقيس فقتله ابن عم له وأما هلال بن خطل فقتله الزبير وأما عبد الله بن أبي سرح فاستأمن له عثمان وكان أخاه من الرضاعة وقينتين كانتا لمقيس تغنيان بهجو رسول الله صلى الله عليه وسلم فقتلت إحداهما وأفلتت الأخرى فأسلمت "

ومن صور النفي الجماعي الذي مارسه النبي محمد (صلى الله عليه واله وسلم) نفيه يهود المدينة المنورة وهم بنو النضير و بنو عهم قريضة ويهود خيبر خالفوا العهد مع المسلمين وحاولوا اغتيال النبي بعد هجرته إلى المدينة لذلك جاء الأمر من الله ورسوله بإخراجهم من المدينة فعنى نفيهم هنا بكونه إجباري جماعي بسبب الخيانة ^(٢١) بقوله تعالى : ﴿ هُوَ الَّذِي أَخْرَجَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مِنْ دِيَارِهِمْ لِأَوَّلِ الْحَشْرِ مَا ظَنَنْتُمْ أَنْ يَخْرُجُوا وَظَنُّوا أَنْهُمْ مَانِعَتُهُمْ حُصُونُهُمْ مِنَ اللَّهِ فَأَتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَحْتَسِبُوا وَقَذَفَ فِي قُلُوبِهِمُ الرُّعْبَ يُخْرِبُونَ بُيُوتَهُمْ بِأَيْدِيهِمْ وَأَيْدِي الْمُؤْمِنِينَ فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِيَ الْأَبْصَارِ ﴿٢٢﴾ وَلَوْلَا أَنْ كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْهِمُ الْجَلَاءَ لَعَذَّبَهُمْ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ ثَائِرٌ ﴾ ^(٢٢)

فقد رسخ النبي (صلى الله عليه واله وسلم) هذا النوع من العقاب ليكون تأكيد منه على حفظ الأمن السياسي في المدينة المنورة ناهيك عن التأكيد أن الخيانة ليست مقبولة وأن المخالف للعهد لا مكان له بين المسلمين فكان سبب الإبعاد

المحور الثاني :- عقوبة النفي في الخلافة الراشدة وبعض تطبيقاتها

استمر الخلفاء الراشدون من بعد وفاة الرسول (صلى الله عليه وسلم) بتطبيق ما سنه لتنظيم المجتمع الإسلامي فكانت خلافة أبو بكر الصديق الامتداد الأول لذلك وعلى الرغم من قصر مدة حكمه (١١هـ - ١٣هـ / ٦٣٢ - ٦٣٤م) فكان أول تطبيق لهذا القانون في حكمه عندما نشبت حروب الردة برفض إعطاء الزكاة فأوعز لأمرائه بإبعاد من دعا إلى منع الزكاة من القبائل حتى يعلن توبته ^(٢٣) فكان غايته من ذلك سياسي عسكري الغرض منه السيطرة والهيمنة ودرء العصيان كما ذكر انه نفي أهل الفساد بعد إقامة الحد عليهم ^(٢٤) وعليه لم يكون النفي في زمن الخليفة الأول كعقوبة قضائية منظمة بل كانت بشكل مؤقت وذلك أثناء الفتن التي نشبت بعد وفاة الرسول (صلى الله عليه واله وسلم) بسبب الردة •

أما في عهد الخليفة الثاني عمر بن الخطاب فقد طبق عقوبة النفي كنوع من العمل السياسي والإداري من خلال عزله وإبعاده لبعض الشخصيات أو الولاة الذين كانوا يحكمون الولايات سواء كانت تابعه للحكم الإسلامي أو التي تم فتحها وإبعاد ولايتها وتنصيب آخرين محلهم وجاء هذا الإجراء بسبب سوء الإدارة أو الفساد أو عدم انصياعهم للحكومة المركزية والعصيان فمن باب الغزل والإبعاد أمر عمر بن الخطاب بإبعاد المغيرة بن شعبة عن ولاية البصرة وتنصيب أبا موسى الأشعري واليا وقاضيا عليها وجاء ذلك لدرء مفسدة كان المغيرة قد فعلها " أما بعد فإنه بلغني نبأ عظيم فبعثت أبا موسى أميراً، فسلم إليه ما في يدك والعجل " ^(٢٥) كما عزل عمر

قدماه بن مظعون من البحرين وحده في شرب الخمر واستعمل أبا بكره على البحرين واليامة ^(٢٧) كما عمل على عزل عمر بن سعد بن أبي وقاص عن الكوفة لشكايتهم إياه لعدم معرفته بالصلاة ، كما اجلي يهود نجران إلى الكوفة ^(٢٨) كما نفى نصر بن الحجاج من بني سليم وكان جميلاً إلى البصرة لتجنب الفتنة لجماله ^(٢٩) كما نفى صبيغ بن عسل أو عسيل باختلاف النقل بان عمر نفاه إلى المدينة لأنه ينتبغ مشكل القرآن فأمر أن لا يجالسه احد لخوضه في مالا يعنيه ^(٣٠) ونفس الحال عندما نفى النعمان بن عدي بن نضله بن عمرو وكان من صلحاء الصحابة الذي ولاه ميسان في العراق ثم عزله عنها بسبب قوله شعرا أساءت كلماته عمر بن الخطاب وهو من مهاجرين الحبشة ^(٣١)

كما نفى من المدينة أهل الفساد ومن ظهرت عليه الفاحشة ^(٣٢) وبذلك أصبح النفي في عهده نظاماً إدارياً مشروعاً في السياسة الجنائية الإسلامية

ثم دخلت سنة أربع وعشرين للهجرة وفيها انتهى حكم عمر بن الخطاب ليقوم محله آخر كان قد اختير بعدما جعل الأمر بعده شوري بين ستة نفر وهم عثمان بن عفان وعلي بن أبي طالب (عليه السلام) ، وطلحة بن عبيد الله ، والزبير بن العوام ، وسعد بن أبي وقاص ، وعبد الرحمن بن عوف وتخرج ان يجعلها لواحد من هؤلاء على التعيين ^(٣٣)

وكإطار عام لحكم هذه الفترة (٢٣ - ٣٥ هـ / ٦٤٤ - ٦٥٦ م) إي قرابة ١٢ عام ^(٣٤) استعمل عثمان النفي والإبعاد كسياسة له من خلال إبعاد كل من يراه معارض لحكمة ليضمن بذلك الأجراء استتباب الأمن وقد شكل إجراء ذلك احد الصور لقمع المعارضين وتقريب المؤيدين وخاصة انه اشتهر بتقريبه أقاربه من بني أمية وأوكلهم مناصب عليا في الدولة الإسلامية وكان من بينهم الوليد بن عقبة أخوه لأمه من الرضاعة الذي ولاه الكوفة و عبد الله بن سعد بن أبي سرح أخوه من الرضاعة ولاه مصر بعد عزل عمرو بن العاص ، ومعاوية بن أبي سفيان ابن عمه أقرة على الشام ، ومروان بن الحكم ابن عمه وصهره زوج ابنته جعله كاتباً له ومستشاراً ، وسعيد بن العاص ابن عمه ولاه الكوفة بعد الوليد بن عقبة ^(٣٥)

وقد وردت عدة حالات مشهورة للنفي أو الإبعاد في عهده ، نذكر بعض منها ونكتفي بها إذ لا مجال لدرجها جميعاً في هذا البحث .

١- نفي أبي ذر الغفاري

وهو جندب بن جنادة بن سفيان بن عبيد بن حرام بن غفار ^(٣٦) بن مليل بن ضميرة بن بكر بن عبد مناة بن كنانة الغفاري ، من بني كنانة بن خزيمة ، وأمه رمله، غفارية أيضاً ^(٣٧) واختلف في اسمه اختلافاً كثيراً. والصحيح جندب ، وهو قديم الإسلام ^(٣٨) كان من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وزهادهم وكبرائهم، ومن العلماء العاملين والحكماء السابقين، والعظماء الصادقين. أسلم قبل الهجرة، ودخل مكة فرأى النبي صلى الله عليه واله وسلم وأمن به، وكان خامساً في الإسلام إلى أنه رجع إلى بلاد قومه بأمر من النبي (صلى الله عليه واله وسلم) ثم عاد عندما قدم النبي (صلى الله عليه واله وسلم) المدينة ^(٣٩)

ذكر البلاذري ^(٤٠) منزلة أبا ذر بقوله : " وكان أبو ذر رجلاً يصيب الطريق فارساً ورجلاً كأنه سبع، ثم إن الله قذف في قلبه الإسلام حين سمع بالنبي صلى الله عليه وسلم وما يدعو إليه، والنبي صلى الله عليه وسلم يومئذ بمكة مستخف من المشركين "

وعندما احتج أبا ذر على السياسة المالية والإدارية للخليفة عثمان وكيفية تصرفه ببيت المال وعلى كمية العطايا التي كان يعطيها الخليفة لأهله والمقربين منه إذ إن سياسة أبا ذر كان منطلقها الرسول الكريم (صلى الله عليه واله وسلم) بان يدعوا الأغنياء إلى الإنفاق والصدقة وعدم الاكتفاء بالزكاة بناءً على الآية الكريمة ﴿ وَالَّذِينَ يَكْنُزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ ^(٤١) ولهذه المعارضة التي

تبناها أبا ذر ضد الأغنياء عامة قادته إلى الاصطدام بعثمان بن عفان خاصة لسببين الثراء الذي كان فيه هذا الخليفة أولاً ومن ثم احتجاجه على السياسة المالية والإدارية ثانياً إذ ذكرت المصادر ذلك " لما أعطى عثمان مروان بن الحكم ما أعطاه. وأعطى الحارث بن الحكم بن أبي العاص ثلاثمائة ألف درهم، وأعطى زيد بن ثابت الأنصاري مائة ألف درهم جعل أبو ذر يقول بشر الكاذبين بعذاب أليم ويتلو قول الله عز وجل " والذين يكنزون الذهب والفضة " الآية، فرفع ذلك مروان بن الحكم إلى عثمان فأرسل إلى أبي ذر ناتلاً مولاه أن انتبه عما يبلغني عنك فقال: أينهاني عثمان عن قراءة كتاب الله وعيب من ترك أمر الله، فوا الله لأن أرضي الله بسخط عثمان أحب إلي وخير لي من أن أسخط الله برضاه، فاغضب عثمان وأحفظه، فتصابر وكف. " (٤٢)

وعلى اثر اعتراضه المستمر على الخليفة نفاه إلى الشام إذ وجد فيها إن معاوية بن أبي سفيان قد ساس الرعية بصنوف الفساد والاستغلال فكان أولها استغلاله بيت المال في البذخ وبناء القصور ومنها قصره الخضراء مما أثار ذلك غضب أبا ذر قائلاً له " يا معاوية إن كانت هذه الدار من مالك الله فهي الخيانة، وإن كانت من مالك فهذا الإسراف، فسكت معاوية. " (٤٣)

ونتيجة لاعتراضات أبا ذر المتتالية وانتقاداته الحكم ودعائه الناس إلى اليقظة (٤٤) شكاه معاوية للخليفة عثمان فرد الأخير عليه بان إرساله إلي على أغلظ مركب و أو عره فلما دار ما دار بينهم نفاه مرة أخرى إلى الربذة (بالتحريك قرية معروفة من قرى المدينة على ثلاثة أميال منها ، قريبة من ذات عرق على طريق الحجاز إذا رحلت من فيد تريد مكة (٤٥) سميت بذلك نسبة إلى جبل هناك) (٤٦)

وفيه قال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) " يرحم الله أبا ذر، يمشي وحده، ويموت وحده، ويُبْعَث وحده " . فكان كما قال صلى الله عليه وآله وسلم؛ مات بالربذة (٤٧)

٢- نفي عمار بن ياسر

من عظماء الإسلام الصحابي الجليل عمار بن ياسر شهيد وابن شهيد وشهيدة، صاحب شخصية فذة في تاريخ الإسلام يصعب على المرء الإحاطة بعمق أهدافها وله مكانة عظيمة اتفقت عليها الكلمة وشهد له من تابعه وخالفه بالفضل وسمو الأخلاق والسخاء والشجاعة وغير ذلك من الخصال الحميدة. (٤٨)

يكنى أبا اليقظان، حليف بني مخزوم، وينسب إلى عيس بن مالك، وهو من منجج بن أدد (٤٩) سماه النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) بالطبيب المطيب شهد بدراً، ولم يشهدوا ابن من المؤمنين غيره، وشهدا أحداً والمشاهد كلها مع النبي صلى الله عليه وآله وآله والجمال وصفين مع أمير المؤمنين (عليه السلام) (٥٠)

ذكره النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) وثنى عليه ، إذ قال فيه وقد ألقته قریش في النار: يا نار كوني برداً وسلاماً على عمار كما كنت برداً وسلاماً على إبراهيم، فلم تصله النار ولم يصله منها مكروه ، وقتلت قریش أبويه ورسول الله صلى الله عليه وآله يقول: صبرا آل ياسر مودعكم الجنة (٥١) ما تريدون من عمار، عمار مع الحق والحق مع عمار حيث كان عمار جلدته بين عيني وانفي تقتله الفئة الباغية. وهو أول من بني مسجداً لله تعالى في الإسلام بني مسجد قبا (٥٢)

شهد عمار بن ياسر خلافة أبو بكر وشارك في حروب الردة ونصر الإسلام ، وشهد قتال أليمامه وقطعت أذنه وهو يقاتل أشد قتال ، وأستعمله عمر على الكوفة وكتب معه إليهم كتاباً مضمونه " أني بعثت إليكم عمار بن ياسر أميراً وابن مسعود معلماً ووزيراً وأنهما لمن النجباء من أصحاب محمد صلى الله عليه وآله من أهل بدر فاسمعوا لهما وافتدوا بهما وقد أثرتكم بهما على نفسي. وعن عبد الله بن أبي الهذيل قال رأيت عماراً وقد اشترى قنناً بدرهم فاستزاد حبلاً فابى فجاذبه حتى قسمه نصفين وحمله على ظهره وهو أمير الكوفة فقيل لعمران عماراً لا يحسن السياسة فعزله فلما ورد عليه قال له أسألك عزلاً إياك قال لنن قلت ذاك لقد سأننى حين أستعملتني وسأني حين عزلتني " (٥٣) ، ولما بويع عثمان بالخلافة أعترض عمار على ذلك وكان

نهاية اعتراضه في احد المرات هو وجماعة من الأصحاب على سياسة الخليفة المالية والإدارية ان تم ضربه من قبل الخليفة عثمان حتى أغمى عليه ونفقت له فتق في بطنه وأرغموا وكسروا ضلعاً من أضلاعه فأساء هذا الفعل مجموعة من الصحابة ومن بينهم بني مخزوم لأنه كان حليف لهم وتوعدوا إن أصاب عمارا شيء يقتلوا رجل معروف من بني أمية ثأراً له وقد أشاروا إلى الخليفة بذلك وقصدوه ^(٥٤) لكنه أمر بإخراجه وبعادة كما فعل بأبو ذر من قبله ^(٥٥) ، وقيل انه ألزم بيته إلى أن كان من قتل عثمان ^(٥٦)

ونقل لنا البلاذري ^(٥٧) ما دار بينهم بقوله " بلغ عثمان موت أبي ذر بالبذة قال: رحمه الله، فقال عمار بن ياسر: نعم فرحمه الله من كل أنفسنا، فقال عثمان: يا عاص أير أبيه أتراني ندمت على تسييره؟ وأمر فدفع في قفاه وقال: الحق بمكانه، فلما تهيأ للخروج جاءت بنو مخزوم إلى علي فسالوه أن يكلم عثمان فيه فقال له علي: يا عثمان اتق الله فإنك سيرت رجلاً صالحاً من المسلمين فهلك في تسييرك، ثم أنت الآن تريد أن تنفي نظيره، وجرى بينهما كلام حتى قال عثمان: أنت أحق بالنفي منه، فقال علي: رُم ذلك إن شئت، واجتمع المهاجرون فقالوا: إن كنت كلما كلمك رجل سيرته ونفيته فإن هذا شيء لا يسوغ، فكف عن عمار."

ويبدو من تتابع الأحداث وما تم نقله من أصحاب السير إن عمارا والخليفة عثمان كانت بينهما مشادات بسبب ما تكنه شخصية كل منهما من اختلاف النهج والمنهج ففي المرة الأولى تعرض عمارا للضرب والإيذاء والإقامة الجبرية في داره وفي الثانية تعرض للنفي والإبعاد وهذا ما فرضته سياسة عثمان في الحكم من الوقوف بوجه المعارضين له من أجل السلطة والمال .

المحور الثالث :- النفي في العهد الأموي وحتى سقوط الخلافة

ونقصد بهذه المرحلة الفترة التي تسلم بها معاوية الحكم عام (٤١ هـ / ٦٦١ م) وأعلن نفسه خليفة للمسلمين بعدما صالح الإمام الحسن (عليه السلام) ، وحتى نهاية حكم بني أمية عام ١٣٢ / ٧٤٩ م للهجرة ^(٥٨)

فقد نفذت السلطة الأموية واتخذت جميع التدابير التي من شأنها توطد حكمها وتدعم وجودها واتخذت في سبيل ذلك إجراءات عدة كان من بينها النفي والحبس والمنع ولم تكن هذه العقوبات دالة على حكم قانوني إصلاحي أو تأديبي أو حتى لفت نظر وإنما كان حكم سياسي بالدرجة الأولى للحفاظ على دولتها وعليه تطور عقوبة النفي من وسيلة أصلحية إلى عقوبة سياسية ومن خلال تتبع كتب التراث الإسلامي تم رصد الكثير من هذه الحالات نذكر بعض منها والتي كانت تمس وجودها وندأ لها وقد تم تقسيمها إلى مراحل

المرحلة الأولى :- النفي كعقوبة سياسية محدودة

النفي في عهد معاوية بن أبي سفيان (٤١ - ٦٠ هـ / ٦٦١ - ٦٧٩ م)

نفى معاوية عدة شخصيات كان لها مكانة وسابقة في الإسلام ، ناهيك عن إن منها كان موالى للبيت النبوي معتبرهم خصوصاً له أمثال حجر بن عدي الكندي ذكر أمره ابن العديم ^(٥٩) نقلاً عن الرواة قائلاً " حجر بن عدي بن الأديب الكندي، يكنى أبا عبد الرحمن، كوفي، وهو حجر بن عدي بن معاوية بن جبلة بن الأديب، وإنما سمي الأديب لأنه ضرب بالسيف على إليته فسمي بهذا الأديب، كان حجر من فضلاء الصحابة، وصغر سنه عن كبارهم، وكان علي كندي يوم صفين، وعلى الميسرة يوم النهروان، ولما ولي معاوية، زياداً العراق وما وراءها وأظهر من الغلظة وسوء السيرة ما أظهر، خلعه حجر، ولم يخلع معاوية، وتابعه جماعة من أصحاب علي وشيعته، وحصبه يوماً في تأخير الصلاة هو وأصحابه، فكتب فيه زياد إلى معاوية فأمره أن يبعث به إليه مع وائل بن حجر الحضرمي في اثني عشر رجلاً كلهم في الحديد، فقتل معاوية منهم ستة، واستحي ستة، وكان حجر ممن قتل "

كما نفى صعصعة بن صوحان بن حجر العب قسي الربيعي، سيد من سادات العرب، ومن خطبائهم وفصحائهم المشهورين، ومن أصحاب الخطط بالكوفة، ومن رواة الحديث الثقات، له سيرة مشرقة وذكر حميد في التاريخ

عن المبادئ الإسلامية المثلى، والزيادة عن الحق والعدالة والفضيلة. وله أخبار كثيرة مع معاوية وغيره، وقد نفاه معاوية إلى البحرين اثر معارضة صعصعة للحكم الأموي، فبقى هناك حتى وفاته سنة (٦٠ هـ / ٦٧٩ م) ^(٦٠) وكذا ابعد ونفى بعض مناصري الإمام علي (عليه السلام) وشيعته من العراق ^(٦١) وطردهم وشردهم حتى نفوا عن العراق فلم يبق بها أحد معروف مشهور فهم بين مقتول أو مصلوب أو محبوس، أو طريد أو شريد ^(٦٢) من خلال إبعازه بذلك إلى زياد بن أبيه فأخذ الأخير على تنفيذ الأمر بإبعادهم من الكوفة إلى جرسان ^(٦٣) كما ابعد جماعة أخرى إلى الشام ^(٦٤) وبهذا العمل نقل خصومه وأبعدهم إلى مناطق شتى ليتسنى له الانفراد بهم أولاً وعدم الالتفاف عليهم ممن شهد عنف السلطة ثانياً

كما نقل ألبنا اليعقوبي ^(٦٥) ما أمر به معاوية من طرد مسلمي المدينة بسبب حبهم للإمام علي (عليه السلام) بقوله " ووجه معاوية بسر بن أبي أرطاة، وقيل ابن أرطاة العامري، من بني عامر ابن لؤي، في ثلاثة آلاف رجل، فقال له: سر حتى تمر بالمدينة، فاطرد أهلها، وأخف من مررت به، وأنهب مال كل من أصبت له مالا ممن لم يكن دخل في طاعتنا، وأوهم أهل المدينة أنك تريد أنفسهم، وأنه لا براءة لهم عندك، ولا عذر، وسر حتى تدخل مكة، ولا تعرض فيها لأحد، وأرهب الناس فيما بين مكة والمدينة، واجعلهم شرادات..."

المرحلة الثانية : النفي الجماعي والردعي

عهد يزيد بن معاوية (٦٠ - ٦٤ هـ / ٦٧٩ - ٦٨٣)

مثل هذه المرحلة يزيد بن معاوية المتولي للسلطة بعدما اخذ معاوية البيعة له كخليفة في حياته ^(٦٦) إذ ظهر النفي في عهده كعقوبة جماعية واضحة وكان ذلك الإجراء نتيجة الاضطرابات السياسية التي آل إليها المجتمع في توليته للخلافة فكان من بينها واقعة أطف ^(٦٧) ، ووقعة الحرة ^(٦٨) ، وثورة ابن الزبير ^(٦٩) ففي هذه الفترة من حكمه حدث أشنع تهجير جماعي لسكان المدينة سواء كانوا موالين ليزيد أم لا فعن السكان الموالين له والثابتين على بيعته من الأمويين قد أصابهم ما أصابهم من التهجير بفعل سياسته إذ ذكر ابن سعد ^(٧٠) في طبقاته حالة الجلاء التي كانت في المدينة قبل وقعة الحرة قوله : " فلما وثب أهل المدينة أيام الحرة أخرجوا عثمان بن محمد وبنو أمية من المدينة فأجلوهم عنها إلى الشام وفيهم مروان بن الحكم وأخذوا عليهم الأيمان ألا يرجعوا إليهم وإن قدروا أن يردوا هذا الجيش الذي قد وجه إليهم مع مسلم بن عقبة ألمري أن يفعلوا" ومن جانب آخر هرب أهل المدينة الناقمون عليه والذين حاولوا صد الجيش الزاحف إليهم إذ ذكر أبي الفداء ^(٧١) تفاصيل الخير بقوله : " أتفق أهل المدينة على خلع يزيد بن معاوية وأخرجوا نانيه عثمان بن محمد بن أبي سفيان منها فجهر يزيد جيشاً مع مسلم بن عقبة وأمره يزيد أن يقاتل أهل المدينة فإذا ظفر بهم أباحها للجند ثلاثة أيام يسفكون فيها الدماء ويأخذون ما يجدون من الأموال وأن يبياعهم على أنهم خول وعبيد ليزيد وإذا فرغ من المدينة يسير إلى مكة فسار مسلم المذكور في عشرة آلاف فارس من أهل الشام حتى نزل على المدينة من جهة الحرة وأصر أهل المدينة من المهاجرين والأنصار وغيرهم على قتاله وعملوا خندقاً واقتتلوا فقتل الفضل بن العباس بن ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب بعد أن قاتل قتالاً عظيماً وكذلك قتل جماعة من الأشراف والأنصار ودام قتالهم ثم انهزم أهل المدينة وأباح مسلم مدينة النبي صلى الله عليه وسلم ثلاثة أيام يقتلون فيها الناس ويأخذون ما بها من الأموال ويفسقون بالنساء "

إن هذه الروايات تكشف حالة الاضطراب التي خيمت على الجزيرة العربية بسبب سوء الحكم المركزي الذي كان همة الأوحاد السيطرة وبث المفسد لهذا تعتبر هذه الأحداث أكبر تهجير جماعي قسري في التاريخ الإسلامي المبكر بغض النظر عن التهجير الفردي الذي حدث مع بعض مناصري أهل البيت أمثال المختار الثقفي إذ اقبل المختار بن أبي عبيد الثقفي في جماعة عليهم السلاح، يريدون نصر الحسين بن علي، فأخذه عبيد الله بن زياد،

فحبسه، وضربه بالقضيب، حتى شتر عينه، فكتب فيه عبد الله بن عمر إلى يزيد بن معاوية وكتب يزيد إلى عبيد الله: إن خل سبيله، فخل سبيله، ونفاه، فخرج المختار إلى الحجاز (٧٢)

المرحلة الثالثة: النفي كعقوبة منهجية تحت إدارة الولاة

في هذه المرحلة اخذ النفي منعطفاً جديداً كعقوبة إذ خرج من مرحلة الخلفاء ليقع تحت أمر ولاة أقياء ليكون أداة لكسر المعارضين وبهذا أصبح نظاماً رسمياً واحد قوانين الدولة عبر ولايتها في الأمصار كما استجد فيها أمر هو استحداث أماكن للنفي تكون ثابتة لكل من تقع على عاتقه تنفيذ هذه العقوبة فكانت دهلك واحدة من هذه الأماكن إذ ذكر ياقوت الحموي (٧٣): "دهلك: بفتح أوله وسكون ثانيه ولام مفتوحة وآخره كاف اسم أعجمي معرب ويقال له دهيك أيضاً وهي جزيرة في بحر اليمن وهو مرسى بين بلاد اليمن والحيشة. بلدة ضيقة حرجة حارة كان بنو أمية إذا سخطوا على أحد نفوه إليه"، كما أكد ابن خلكان (٧٤) ذلك بقوله: "دهلك - قلت: وهي جزيرة في بحر عذاب بالقرب من سواكن كان الخلفاء يحبسون بها من نقموا عليه"

فقد أوعز يزيد بن عبد الملك بنفي عراك بن مالك الغفاري إلى دهلك بفضل ما يمتاز به من الفقه والصلاح إذ ذكره عمر بن عبد العزيز وقال عنه: "ما أعلم أحداً أكثر صلاة من عراك بن مالك" (٧٥)، إذ أصبح فقيهاً هناك وذكره العسقلاني (٧٦) بقوله: "عراك بن مالك الغفاري الكناني المدني فقيه أهل دهلك"، فلم يقتصر النفي على رجال الدين ومعارضى السياسة بل شمل أيضاً طبقة الشعراء ومنهم الأصوص الشاعر أبو عاصم، ويقال أبو عثمان بن عبد الله بن محمد بن عاصم بن ثابت بن أبي الأفلح الأنصاري نفاه عمر بن عبد العزيز إلى دهلك لكثرة هجائه (٧٧) كما نفى الخليفة عمر بن عبد العزيز يزيد بن المهلب بعدما لبسه جبة من الصوف وسار به على بعير إلى جزيرة دهلك التي كان ينفي إليها الفساق على حسب زعمهم (٧٨)

وكمثال على إبراز من شخص ملامح هذه المرحلة من الولاة والمتنفذين بالسلطة هو الحجاج بن يوسف الثقفي الذي حول النفي من تطبيق بسيط إلى سياسة رسمية إذ نقل لنا الذهبي (٧٩) ما قام به الحجاج من نفي الشخصيات البارزة في المجتمع آنذاك أمثال يحيى بن يعمر القاضي أبو سليمان ويقال أبو عدي العدوانى البصري الفقيه قاضي مرو وكان الحجاج قد نفاه فقبله قتيبة بن مسلم وولاه قضاء خراسان، كما عمل على ملاحقة خصومه في البلدان التي لجأوا إليها خوفاً من بطشه بعد نفيهم أمثال سعيد بن جببر وقتلهم (٨٠) فكان عملة هذا نفي معنوي ثم مطاردة ثم القتل (٨١) وهذا ما فعله أيضاً بعبد الرحمن بن الأشعث بعدما هرب إلى سجستان ودار ما دار بينهم ثم عرض عليه الأمان فقتل نفسه تبعاً لتلك المضايقة (٨٢)

وكذا كان عثمان بن حيان المري والى المدينة من قبل الوليد بن عبد الملك فقد كان شديد العداوة للعراقيين حتى أنه فرقهم ونفاهم في البلدان: "ولم يترك بالمدينة أحداً من أهل العراق تاجراً ولا غير تاجر، وأمر بهم أن يخرجوا من كل بلد... وإني لأراني سافرهم في البلدان" (٨٣) وهذا ما فعله بالمدينة أيضاً، كما عمل الحجاج على نفي محمد بن الحنفية من المدينة عندما بعثه إلى عبد الملك بن مروان لكن الأخير عفا عنه ورده إلى المدينة هو ومن كان معه (٨٤)

المرحلة الرابعة: التخفيف والإلغاء سياسة النفي

مثل هذه المرحلة الخليفة عمر بن عبد العزيز وما أمتاز فيه فترة حكمه من استقرار سياسي واجتماعي وذلك من خلال رده للمظالم، كما امن الناس ورفع عنهم ظلم الولاة (٨٥) لا نجزم بأن يكون النفي قد استبعد من فقرة العقوبات في هذه الفترة لكن يمكن إن نعد رواية ابن الأثير بمثابة سكون قضائي وسياسي لربما لفترة محدودة أو غير معلنة بخصوصه

المرحلة الخامسة: النفي العقائدي والفكري

تمثلت هذه الحقبة بتولي هشام بن عبد الملك (١٠٥ - ١٢٥ هـ / ٧٢٣ - ٧٤٢ م) ^(٨٦) ومن بعده الخلافة إذ شملت هذه السنوات من (١٠٥ - ١٣٢ هـ / ٧٢٣ - ٧٤٩ م) تمخضت هذه الفترة بعودة النفي بعد إن قل في المرحلة السابقة ولكن بصوره تختلف في جوهرها وشكلها والإطار الذي سار بها إذ اخذ منحى عقائدي وفكري أكثر منه سياسي وبهذا كان غايته ضبط الفكر الديني أكثر من كونه إصلاحية أو تنظيمية ولعل السبب الذي اقتضى إلى هذه التحولات الثورات الشيعية التي قامت آنذاك أمثال ثورة زيد بن علي ^(٨٧) إضافة إلى حركة المرجنة ^(٨٨) ، كما يرجع إلى التحركات العقائدية التي قامت بها الخلافة العباسية وما إل إليه الأمر من وضع اللجنة الأولى لقيامها في خراسان ^(٨٩) وما شكله من خطر على قيام الخلافة الأموية وخاصة بعدما بداء الضعف ينهش كيانه إضافة إلى تأثير الفتوحات الإسلامية في انتشار المعرفة العقائدية فأخذت الاتجاهات الفكرية تظهر للعيان للوقوف إمام التيار الأموي المتمثل رأس الهرم السلطوي كما اخذ الفكر الديني والمناظرات العقائدية ينشط وينتشر صداه .

ولا يسعنا في هذه المرحلة تتبع الآثار بما يخص موضوع النفي وذلك لاتساعه وكثرة تفرعاته ولكن حاولنا فيه رسم الفكرة التي إل إليها النفي فيها .

الخاتمة

لقد تطورت عقوبة النفي من كومة وسيلة إصلاحية إلى أداة سياسية كما إن مصطلحه تغير عبر فترات حكم الخلفاء والدول تبعاً لتغير هذه الظروف السياسية والاجتماعية وعلية يجب دراسة العقوبات الإسلامية بشكل أكثر عمقاً وتوازن للاستفادة من التجارب التاريخية في فهم فلسفة العقاب في الإسلام قائمة المصادر والمراجع

- (١) معجم مقاييس اللغة ، تح: عبد السلام محمد هارون ، دار الفكر ، ط: ١٩٩٧ ، ج ٥ ، ص ٤٥٦ .
- (٢) لسان العرب ، دار صادر ، بيروت ، ط ١ ، ج ١٥ ، ص ٣٣٦ .
- (٣) لمخصص ، تح: خليل ابراهيم جمال ، دار احياء التراث العربي ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٩٦ ، ج ٤ ، ص ١٦٦ .
- (٤) التعريفات ، تح: جماعة من العلماء بإشراف الناشر ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٨٣ م ، ص ٢٤٥ .
- (٥) قلنجي ، محمد ، دار النفائس ، الرياض ، ط ١ ، ١٩٨٥ م ، ص ١٣٧ .
- (٦) فتح الله ، احمد ، ط ١ ، ١٩٩٥ م ، ص ١١٩ .
- (٧) الطريحي ، فخر الدين ، (ت : ١٠٨٥ هـ) ، مجمع البحرين ، تص: نضاك علي ، مؤسسة الاعلمي ، بيروت ، ط ١ ، ٢٠٠٩ م ، ص ١٢٨٤ ؛ عبد الباقي ، محمد فؤاد ، المعجم المفهرس لالفاظ القرآن الكريم ، طهران ، ط ١ ، ١٣٧٨ ق ، ص ٨٢٩ .
- (٨) المائدة ، اية ٣٣ .
- (٩) البخاري ، محمد بن اسماعيل ، (ت : ٢٣٥ هـ) ، صحيح البخاري ، دار ابن الكثير ، بيروت ، تح: مصطفى ديب ، ط ٣ ، ١٩٨٧ م ، ج ٥ ، ص ٢٢٠٧ ، ج ٦ ، ص ٢٥٠٨ .
- (١٠) البيهقي ، ابو بكر احمد بن الحسين ، (ت : ٤٥٨ هـ) ، السنن الكبرى ، تح: محمد عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنات ، ط ٣ ، ٢٠٠٣ م ، ج ٨ ، ص ٣٩٠ - ٣٩١ ؛ الطبراني ، سليمان بن احمد بن ايوب ، (ت : ٣٦٠ هـ) ، المعجم الكبير ، تح: حمدي عبد المجيد السلفي ، مكتبة العلوم والحكم ، الموصل ، ط ٢ ، ١٩٨٣ م ، ج ١١ ، ص ٣٥٢ .
- (١١) البخاري ، صحيح البخاري ، ج ٥ ، ص ٢٢٠٧ .
- (١٢) التوبة ، اية ١١٨ .
- (١٣) الطبري ، محمد بن جرير ، (ت : ٣١٠ هـ) ، جامع البيان في تاويل القرآن ، تح: احمد محمد شاكر ، مؤسسة الرساله ، ط ١ ، ٢٠٠٠ ، ص ٢٠٦ .
- (١٤) التبيان في تفسير القرآن ، تح: احمد حبيب قصير العاملي ، دار احياء التراث العربي ، ج ٥ ، ص ٢٩٠ .
- (١٥) بن عبد البر ، ابو عمر يوسف بن عبد الله ، (ت : ٤٦٣ هـ) ، الاستيعاب في معرفة الاصحاب ، تح: علي محمد البجاوي ، مكتبة النهضة ، دار الجليل ، بيروت ، ج ١ ، ص ٣٥٩ .

- (١٦) (ابو الفداء ، عماد الدين إسماعيل بن علي ، (ت: ٧٣٢هـ) ، المختصر في اخبار البشر ، مط: الحسينية المصرية ، ج١ ، ص ١٦٩)
- (١٧) (بحار الانوار ، مؤسسة الوفاء ، بيروت ، ج١٩ ، ص ٥٩ .)
- (١٨) (المعجم الكبير ، ج١٢ ، ص ١٤٨ .)
- (١٩) (العسقلاني ، أحمد بن علي بن محمد الكناني ، (ت: ٨٥٢هـ) ، الاصابة في تمييز الصحابة ، تح: علي محمد الجاوي ، دار الجيل ، بيروت ، ط١ ، ١٤١٢هـ) ، ج٤ ، ص ٦٥٣ .
- (٢٠) (مختصر تاريخ دمشق ، تح: روية النحاس ، دار الفكر ، دمشق ، ط١ ، ١٩٨٤م ، ج١٢ ، ص ٢٢٧ .)
- (٢١) (لمعرفة المزيد عن قصتهم ينظر : ابن عاشور ، محمد الطاهر ، (ت: ١٣٩٣ هـ) ، تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد ، الدار التونسية للنشر ، تونس ، ١٩٨٤م ، ج٢٨ ، ص ٦٦ .)
- (٢٢) (الحشر ، ايه ٢-٣)
- (٢٣) (الزركلي ، خير الدين ، الاعلام ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ٢ ، ص ٩٥ .)
- (٢٤) (الطبري ، محمد بن جرير ، (ت : ٣١٠ هـ) ، تاريخ الامم والملوك ، مط: بريل ، ليدن ، ١٨٧٩م ، ج٢ ، ص ٤٧٤ وما بعدها)
- (٢٥) (بن أنس ، مالك ، (ت: ١٧٩هـ) ، الموطأ ، تح: محمد مصطفى الاعظمي ، مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان ، ط١ ، ٢٠٠٤م ، ج٥ ، ص ١٢٠٦ .)
- (٢٦) (ابن الاثير ، ابو الحسن علي بن ابو الكرم ، (ت: ٦٣٠ هـ) ، الكامل في التاريخ ، تح: عمر عبد السلام تدمري ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩٧م ، ج٢ ، ص ٣٦٣ .)
- (٢٧) (ابن الاثير ، الكامل في التاريخ ، ج٢ ، ص ٣٨٧ .)
- (٢٨) (ابن الاثير ، الكامل في التاريخ ، ج٢ ، ص ٣٨٣ .)
- (٢٩) (ابن عساكر ، أبي القاسم علي بن الحسن ابن هبة الله ، (ت: ٥٧١ هـ) ، تاريخ دمشق ، تح: علي شيري ، دار الفكر ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩٨م ، ج٤٠ ، ص ٢٧٥ ؛ ابن عبد البر ، الاستيعاب في معرفة الاصحاب ، ج١ ، ص ٣٢٦ .)
- (٣٠) (ابن ماکولا ، ابو نصر علي بن هبة الله ، (ت: ٤٧٥هـ) ، اكمال الكمال ، دار الكتاب الاسلامي ، ج٦ ، ص ٢٠٧ .)
- (٣١) (الفزويني ، زكريا بن محمود ، (ت: ٦٢٨ هـ) ، آثار البلاد وأخبار العباد ، دار صادر ، بيروت ، ١٩٦٠م ، ص ٤٦٤ .)
- (٣٢) (النسائي ، ابو عبد الرحمن ، (ت: ٣٠٣ هـ) ، السنن الكبرى ، تح: عبد الغفار سليمان ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩١م ، ج٥ ، ص ٤ .)
- (٣٣) (ابن كثير ، اسماعيل بن عمرو ، (ت: ٧٧٤هـ) ، البداية والنهاية ، مكتبة المعارف ، بيروت ، ج٧ ، ص ١٤٤ .)
- (٣٤) (الزركلي ، خير الدين ، الاعلام ، دار العلم للملايين ، لبنان ، ط٥ ، ١٩٨٠م ، ج٤ ، ص ٢١٠ .)
- (٣٥) (ابن الاثير ، الكامل في التاريخ ، ج٣ ، ص ٨٢ وما بعدها ؛ ابن كثير ، البداية والنهاية ، ج٧ ، ص ١٥١ - ١٦٩ .)
- (٣٦) (ابن حزم ، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد الاندلسي ، (ت: ٥٤٥٦هـ) ، جمهرة أنساب العرب ، تح: لجنة من العلماء ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ، ١٩٨٣م ، ج١ ، ص ١٨٦ .)
- (٣٧) (البلاذري ، ، احمد بن يحيى بن جابر ، (ت: ٢٧٩هـ) ، انساب الاشراف ، دار الفكر ، ط١ ، ١٩٩٦م ، ج١١ ، ص ١٢٤ .)
- (٣٨) (البري ، محمد بن أبي بكر بن عبد الله بن موسى الأنصاري التلمساني ، الجوهرة في نسب النبي وأصحابه العشرة ، (ت: ٦٤٥هـ) ، تح : محمد التوينجي ، دار الرفاعي ، الرياض ، ط١ ، ١٩٨٣م ، ج١ ، ص ١٦١ .)
- (٣٩) (السمعاني ، ابي سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي ، (ت: ٥٦٢ هـ) ، الانساب ، تح: عبد الله عمر البارودي ، مركز الخدمات والابحاث الثقافية ، دار الجنان ، ط١ ، ١٩٨٨م ، ج٤ ، ص ٣٠٤ .)
- (٤٠) (انساب الاشراف ، ج١١ ، ص ١٢٤ .)
- (٤١) (التوبة ، اية ٣٤)
- (٤٢) (البلاذري ، انساب الاشراف ، ج٦ ، ص ١٦٦ .)
- (٤٣) (البلاذري ، انساب الاشراف ، ج٦ ، ص ١٦٧ .)
- (٤٤) (نصر الله ، عبد الصاحب ناصر ، التضحية والرمز ، مؤسسة البلاغ ، ط١ ، ٢٠٠٩م ، ص ٢١٧ .)

- (٤٥) (ابن شبة، أبو زيد عمر بن شبة النميري البصري، (ت: ٢٦٢ هـ)، تاريخ المدينة المنورة، دار الفكر، بيروت، ج ١، ص ٣٨١؛ الحموي، (٤٦) الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي، (ت: ٦٢٦ هـ)، معجم البلدان، دار صادر، بيروت، ط ٣، ١٩٩٥م، ج ٣، ص ٢٤٠ (٤٧) (البري، وحده. الجوهرة في نسب النبي ج ٢، ص ١٧٦)
- (٤٨) (مركز المعارف للدراسات والبحوث الإسلامية، من عطاء الاسلام، جمعية المعارف الإسلامية، ط ١، ٢٠٠٣ م، ج ٥، ص ١٠٠ (٤٩) (الطوسي، أبي جعفر محمد بن الحسن (ت: ٤٦٠ هـ) رجال الطوسي، تح: جواد القيومي الاصفهاني، مؤسسة النشر الإسلامي، جماعة المدرسين، قم، ط ٥، ١٤٣٠ هـ، ص ٤٨٠ (٥٠) (المزي، يوسف بن الزكي عبدالرحمن أبو الحجاج، (ت: ٧٤٢ هـ)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تح: بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٠م، ج ٢١، ص ٢١٦. الكشي، أبي عمرو محمد، (ت: ٣٤٠ هـ)، رجال الكشي، تح: أحمد الحسيني، مؤسسة الأعلمي، بيروت، ط ١، ص ٢٠٠٩م، ص ٢٩ (٥١) (الكشي، رجال الكشي، ص ٢٩ (٥٢) (ابن الأثير، عز الدين أبو الحسن علي، (ت: ٦٣٠ هـ)، اسد الغابة في معرفة الصحابة، تح: علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٩٤م، ج ٤، ص ١٢٦؛ بن معصوم، علي خان المذني الشيرازي الحسيني، (ت: ١٧٠٨م، الدرجات الرفيعة في طبقات الشيعة، مكتبة بصيرتي، قم، ط ٢، ١٣٩٧ هـ، ج ١، ص ٢٨١ (٥٣) (ابن سعد، بن منيع أبو عبدالله البصري الزهري، (ت: ٢٣٠ هـ)، الطبقات الكبرى، تح: احسان عباس، دار صادر، بيروت، ط ١، ١٩٦٨م، ج ٣، ص ٢٥٥؛ ابن منظور، محمد بن مكرم، (ت: ٧١١ هـ)، مختصر تاريخ دمشق لابن عساكر، تح: روحية النحاس، دار الفكر، دمشق، ط ١، ١٩٨٤م، ج ١٨، ص ٢٢٤ (٥٤) (ابن عبد البر، أبو عمر يوسف، (ت: ٤٦٣ هـ)، الاستيعاب في معرفة الاصحاب، تح: علي محمد البجاوي، مكتبة النهضة، مصر، ١٩٦٠م، ج ٣، ص ١١٣٦ (٥٥) (ال فقيه، محمد جواد، عمار بن ياسر، الاعلمي للمطبوعات، بيروت، ج ١، ص ٨٧-٨٩ (٥٦) (ابن معصوم، الدرجات الرفيعة، ج ١، ص ٢٦٤ (٥٧) (انساب الاشراف، ج ٦، ص ١٦٩، المحمودي، محمد باقر، نهج السعادة في مستدرك نهج البلاغة، ج ١، ص ١٦٢ (٥٨) (ابن كثير، البداية والنهاية، ج ٨، ص ٢١٠ (٥٩) (بُحْيَةُ الطُّبِّ في تاريخ حلب، ج ٥، ص ٢١١٠ (٦٠) (المشهدى، محمد بن جعفر، (من اعلام القرن ٦ هـ)، فضل الكوفة ومشاهدها، تح: محمد سعيد الطريحي دار المرتضى بيروت، ص ٥٤ (٦١) (الصادقي، لطف الله، أمان الأمة من الاختلاف، ط ١، قم، ١٣٩٧ هـ، ص ٤٠ (٦٢) (المجلسي، محمد باقر، (ت: ١١١١ هـ)، بحار الانوار، مؤسسة الوفاء، بيروت، ج ٣٣، ص ١٩٢؛ الحائري، محمد مهدي، شجرة طوبى، المكتبة الحيدرية، النجف، ١٣٨٥ هـ، ط ٥، ص ١٣٨ (٦٣) (بروكلمان، كارل، تاريخ الشعوب الإسلامية دار العلم للملايين، بيروت، ط ٥، ص ١٢٣ (٦٤) (اليعقوبي، أحمد بن إسحاق بن جعفر بن وهب بن واضح، (ت: ٢٩٢ هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢٢ هـ، ص ٢٠١ (٦٥) (تاريخ اليعقوبي، ص ١٨٦ (٦٦) (أبو مخنف، لوط بن يحيى بن سعيد، (ت: ١٥٧ هـ) مقتل الحسين، تح: حسين الغفاري، مط: العلمية، قم، ص ٢؛ ابن عبد ربة، أحمد بن أحمد الاندلسي، (ت: ٣٢٨ هـ)، العقد الفريد، تح: عبد المجيد الترحيني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٨٣م، ج ٥، ص ١٢٣ (٦٧) (لمعرفة تداعياتها ومجريات أحداثها ونتائجها ينظر: الشاوي، علي، مع الركب الحسيني من المدينة الى المدينة، دار المرتضى، بيروت، ج ١، ص ٣٣٨ (٦٨) (للمزيد ينظر، المسعودي، أبي الحسن علي بن الحسين، (ت: ٣٤٦ هـ)، مروج الذهب ومعادن الجوهر، تح: كمال حسن مرعي، المكتبة العصرية، بيروت، ج ٣، ص ٦٣

- (٦٩) المسعودي ، مروج الذهب ، ج ٣ ، ص ٦٣ .
- (٧٠) ج ٥ ، ص ٣٨ .
- (٧١) ابو الفداء ، عماد الدين اسماعيل ، (ت: ٧٣٢ هـ) المختصر في تاريخ البشر ، المطبعة الحسينية المصرية ، ط ١ ، ج ١ ، ص ١٩١ .
- (٧٢) اليعقوبي ، تاريخ اليعقوبي ، ص ٢١٢ .
- (٧٣) معجم البلدان ، ج ٢ ، ص ٤٩٢ .
- (٧٤) أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بك ، (ت: ٦٨١ هـ) ، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ، تح: إحسان عباس ، دار صادر - بيروت ، ج ٦ ، ص ٣٠٠ .
- (٧٥) الذهبي ، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز ، (ت: ٧٤٨ هـ) ، تاريخ الاسلام ، تح: عمر عبد السلام تدمري ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط ٢ ، ١٩٩٣ م ، ج ٧ ، ص ١٦٩ .
- (٧٦) العسقلاني ، أحمد بن علي بن محمد الكفائي ، (ت: ٨٥٢ هـ) ، لسان الميزان ، نج : دائرة المعارف النظامية ، الهند ، مؤسسة الاعلمي ، بيروت ، ط ٢ ، ١٩٧١ م ، ج ٧ ، ص ٣٠٤ .
- (٧٧) الذهبي ، تاريخ الاسلام ، ج ٦ ، ص ٢٥ .
- (٧٨) ابن كثير ، البداية والنهاية ، ج ٩ ، ص ١٨٨ .
- (٧٩) محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز ، (ت: ٨٤٧ هـ) ، تذكرة الحفاظ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٩٨ م ، ج ١ ، ص ٦٠ .
- (٨٠) الطبري ، تاريخ الامم والملوك ، ج ٦ ، ص ٤٨٧ ؛ الخاقاني ، نبيل جواد محمد ، سعيد بن جبير وموقفه من السلطة ، جامعة الكوفة ، كلية الفقه ، المجلد ١ ، العدد ١٨ (٢٠١٣) ، ص ٢٣٨ .
- (٨١) الذهبي ، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز ، (ت: ٧٤٨ هـ) ، سيرة اعلام النبلاء ، تح: شعيب ارناؤوط ، مؤسسة الرسالة ، ط ٩ ، ١٩٩٣ م ، ج ٤ ، ص ٣٣٨ .
- (٨٢) ابن كثير ، البداية والنهاية ، ج ٩ ، ص ٥٣ .
- (٨٣) الطبري ، تاريخ الرسل والملوك ، ج ٦ ، ص ٤٨٦ .
- (٨٤) البلاذري ، انساب الاشراف ، ج ٣ ، ص ٤٨٤ .
- (٨٥) ابن الاثير ، الكامل في التاريخ ، ج ٤ ، ص ١١٧ .
- (٨٦) القلقشندي ، احمد بن عبد الله ، (ت: ٨٢١ هـ) ، مآثر الإنافة في معالم الخلافة ، تح: عبد الستار احمد فراج ، الكويت ، ط ٢ ، ١٩٨٥ م ، ص ٦٨ .
- (٨٧) الاصبغاني ، علي بن الحسين ، (ت: ٣٥٦ هـ) ، مقاتل الطالبين ، تح: احمد صقر ، دار المعرفة ، بيروت ، ص ١٣٠ وما بعدها .
- (٨٨) المقدسي ، المطهر بن طاهر ، (ت: ٣٥٥ هـ) ، البدء والتاريخ ، مكتبة المثنى ، بغداد ، ج ٥ ، ص ١٤٤ .
- (٨٩) احد فرق الكيسانية التي دعى لها ابو مسلم الخراساني فتخلصت عن ولادة اول امام للخلافة العباسية للمزيد ينظر : النوبختي ، المحسن بن موسى ، (من اعلام القرن الثالث والرابع للهجرة) ، فرق الشيعة ، تح: عبد المنعم الحفني ، دار الرشاد ، ط ١ ، ١٩٩٢ م ، ص ٦٥ .

قائمة المصادر والمراجع المبوبة

اولا : القرآن الكريم

ثانياً : قائمة المصادر

- ابن الاثير ، ابو الحسن علي ، (ت: ٦٣٠ هـ) .
- الكامل في التاريخ ، دار صادر ، بيروت ، ط ١٩٦٥ .
- اسد الغاية في معرفة الصحابة ، تح: علي محمد معوض ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٩٤ م .
- ابن أنس ، مالك ، (ت: ١٧٩ هـ) .
- الموطأ ، تح: محمد مصطفى الاعظمي ، مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان ، ط ١ ، ٢٠٠٤ م .

- الاصبهاني ، علي بن الحسين ، (ت: ٣٥٦هـ)
- مقاتل الطالبين ، تح: احمد صقر ، دار المعرفة ، بيروت .
- ابو الفداء ، عماد الدين اسماعيل ، (ت: ٧٣٢هـ) .
- المختصر في تاريخ البشر ، المطبعة الحسينية المصرية ، ط ١ .
- البخاري ، محمد بن اسماعيل ، (ت : ٢٣٥هـ) .
- صحيح البخاري ، دار ابن الكثير ، بيروت ، تح: مصطفى ديب ، ط ٣ ، ١٩٨٧م .
- البيهقي ، ابو بكر احمد بن الحسين ، (ت : ٤٥٨هـ)
- السنن الكبرى ، تح: محمد عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط ٣ ، ٢٠٠٣م
- البلاذري ، احمد بن يحيى بن جابر ، (ت: ٢٧٩هـ)
- انساب الاشراف ، دار الفكر ، ط ١ ، ١٩٩٦م .
- البري ، محمد بن أبي بكر بن عبد الله بن موسى الأنصاري التلمساني ، الجوهره في نسب النبي وأصحابه العشرة ، (ت: ٦٤٥هـ) ، تح : محمد التوينجي ، دار الرفاعي ، الرياض ، ط ١ ، ١٩٨٣ م .
- البرجاني ، علي بن محمد بن علي ، (ت: ٨١٦هـ) ،
- التعريفات ، تح: جماعة من العلماء بإشراف الناشر ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٨٣ م ، ص ٢٤٥ .
- ابن حزم ، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد الاندلسي ، (ت: ٥٤٥٦هـ) ،
- جمهرة أنساب العرب ، تح: لجنة من العلماء ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٨٣ م .
- الحموي ، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي ، (ت ٦٢٦هـ) ، معجم البلدان ، دار صادر ، بيروت ، ط ٣ ، ١٩٩٥م .
- ابن خلكان ، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بك ، (ت: ٦٨١هـ) ، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ، تح: إحسان عباس ، دار صادر - بيروت ، ج ٦ ، ص ٣٠٠ .
- الذهبي ، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز ، (ت: ٧٤٨هـ) ، تذكرة الحفاظ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٩٨م .
- سيرة اعلام النبلاء ، تح: شعيب ارناؤوط ، مؤسسة الرسالة ، ط ٩ ، ١٩٩٣ م .
- تاريخ الاسلام ، تح: عمر عبد السلام تدمري ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط ٢ ، ١٩٩٣ م .
- ابن سعد ، بن منيع أبو عبدالله البصري الزهري ، (ت : ٢٣٠هـ) .
- الطبقات الكبرى ، تح: احسان عباس ، دار صادر ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٦٨م .
- ابن سيده ، ابو الحسن علي بن اسماعيل ، (ت: ٤٥٨هـ) .
- لمخصص ، تح: خليل ابراهيم جمال ، دار احياء التراث العربي ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٩٦م .
- السمعاني ، ابي سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي ، (ت: ٥٦٢هـ) الانساب ، تح: عبد الله عمر البارودي ، مركز الخدمات والابحاث الثقافية ، دار الجنان ، ط ١ ، ١٩٨٨م .
- ابن شبه ، أبو زيد عمر بن شبه النميري البصري ، (ت: ٢٦٢هـ) .
- تاريخ المدينة المنورة ، دار الفكر ، بيروت .
- الطبراني ، سليمان بن احمد بن ايوب ، (ت: ٣٦٠هـ) .
- المعجم الكبير ، تح: حمدي عبد المجيد السلفي ، مكتبة العلوم والحكم ، الموصل ، ط ٢ ، ١٩٨٣م
- الطبري ، محمد بن جرير ، (ت: ٣١٠هـ) .
- جامع البيان في تاويل القرآن ، تح: احمد محمد شاكر ، مؤسسة الرساله ، ط ١ ، ٢٠٠٠م .
- تاريخ الامم والملوك ، مط: بريل ، ليدن ، ١٨٧٩م ، ج ٢ ، ص ٤٧٤ وما بعدها
- الطوسي ، أبي جعفر محمد بن الحسن ، (ت: ٤٦٠هـ) .
- التبيان في تفسير القرآن ، تح: احمد حبيب قصير العاملي . دار احياء التراث العربي ،
- رجال الطوسي ، تح: جواد القوي الاصفهاني ، مؤسسة النشر الاسلامي ، جماعة المدرسين ، قم ، ط ٥ ، ١٤٣٠هـ .
- ابن عبد البر ، أبو عمر، يوسف بن عبد الله بن محمد ، (ت ٤٦٣هـ) .
- الاستيعاب في معرفة الاصحاب ، تح: علي محمد البجاوي ، دار الجيل ، بيروت ، ١٩٦٠م

- ابن عساكر ، أبي القاسم علي بن الحسن ابن هبة الله ، (ت: ٥٧١ هـ) ،
تاريخ دمشق ، تح: علي شيري ، دار الفكر ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٩٨ م .
مختصر تاريخ دمشق ، تح: روحية النحاس ، دار الفكر ، دمشق ، ط ١ ،
١٩٨٤ م .
- العسقلاني ، أحمد بن علي بن محمد الكناني ، (ت: ٨٥٢ هـ) ،
الاصابة في تمييز الصحابة ، تح: علي محمد البجاوي ، دار الجيل ، بيروت ،
ط ١ ، ١٤١٢ هـ .
- لسان الميزان ، نج : دائرة المعارف النظامية ، الهند ، مؤسسة الاعلمي ،
بيروت ، ط ٢ ، ١٩٧١ م .
- ابن العديم ، عمر بن احمد بن هبة الله ، (ت: ٦٦٠ هـ)
بغية الطلب في تاريخ حلب ، تح: سهيل زكار ، دار الفكر ، بيروت .
- ابن عبد ربه ، احمد بن احمد الاندلسي ، (ت: ٣٢٨ هـ) .
العقد الفريد ، تح: عبد المجيد الترحيني ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٨٣ م .
- ابن فارس ، ابو الحسين احمد ، (ت: ٣٩٥ هـ) .
معجم مقاييس اللغة ، تح: عبد السلام محمد هارون ، دار الفكر ، ط: ١٩٩٧ م .
- ابو الفداء ، عماد الدين إسماعيل بن علي ، (ت: ٧٣٢ هـ) .
المختصر في اخبار البشر ، مط: الحسينية المصرية .
- القزويني ، زكريا بن محمود ، (ت: ٦٢٨ هـ) ،
آثار البلاد وأخبار العباد ، دار صادر ، بيروت ، ١٩٦٠ م ،
- القلقشندي ، احمد بن عبد الله ، (ت: ٨٢١ هـ) .
مآثر الإنافة في معالم الخلافة ، تح: عبد الستار احمد فراج ، الكويت ، ط ٢ ، ١٩٨٥ م .
- ابن كثير ، اسماعيل بن عمرو ، (ت: ٧٧٤ هـ) .
البداية والنهاية ، مكتبة المعارف ، بيروت ، ج ٧ ، ص ١٤٤ .
- الكشي ، ابي عمرو محمد ، (ت: ٣٤٠ هـ) .
رجال الكشي ، تح: احمد الحسيني ، مؤسسة الاعلمي ، بيروت ، ط ١ ، ص ٢٠٠٩ م ، ص ٢٩ .
- ابن ماكولا ، ابو نصر علي بن هبة الله ، (ت: ٤٧٥ هـ) ،
اكمل الكمال ، دار الكتاب الاسلامي ، ج ٦ ، ص ٢٠٧ .
- ابو مخنف ، لو ط بن يحيى بن سعيد ، (ت: ١٥٧ هـ) .
مقتل الحسين ، تح: حسين الغفاري ، مط: العلمية .
- المسعودي ، ابي الحسن علي بن الحسين ، (ت: ٣٤٦ هـ)
مروج الذهب ومعادن الجوهر ، تح: كمال حسن مرعي ، المكتبة العصرية ، بيروت .
- المشهدي ، محمد بن جعفر ، (من اعلام القرن ٦ هـ) ،
فضل الكوفة ومشاهدها ، تح: محمد سعيد الطريحي دار المرتضى بيروت .
- المزني ، يوسف بن الزكي عبدالرحمن أبو الحجاج ، (ت: ٧٤٢ هـ) .
تهذيب الكمال في اسماء الرجال ، تح: بشار عواد معروف ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٩٨٠ م .
- ابن منظور ، محمد بن مكرم ، (ت: ٧١١ هـ) .
لسان العرب ، دار صادر ، بيروت ، ط ١ .
- النسائي ، ابو عبد الرحمن ، (ت: ٣٠٣ هـ) ،
السنن الكبرى ، تح: عبد الغفار سليمان ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٩١ م .
- المقدسي ، المطهر بن طاهر ، (ت: ٣٥٥ هـ) .
البدء والتاريخ ، مكتبة المثنى ، بغداد .
- النوبختي ، المحسن بن موسى ، (من اعلام القرن الثالث والرابع للهجرة) .
فرق الشيعة ، تح: عبد المنعم الحفني ، دار الرشاد ، ط ١ ، ١٩٩٢ م ،

- اليعقوبي ، أحمد بن إسحاق بن جعفر بن وهب بن واضح ، (ت : ٢٩٢ هـ) .
- ، تاريخ اليعقوبي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٢٢ هـ .

ثالثاً :- المراجع الحديثة

- عبد الباقي ، محمد فؤاد ، المعجم المفهرس لالفاظ القرآن الكريم ، طهران ، ط ١ ، ١٣٧٨ ق ، ص ٨٢٩ .
 - بروكلمان ، كارل ، تاريخ الشعوب الاسلامية دار العلم للملايين ، بيروت ، ط ٥ ، ص ١٢٣ .
 - الحائري ، محمد مهدي ، شجرة طوبى ، المكتبة الحيدرية ، النجف ، ١٣٨٥ هـ ، ط ٥ ، ص ١٣٨ .
 - الزركلي ، خير الدين ، الاعلام ، دار العلم للملايين ، لبنان ، ط ٥ ، ١٩٨٠ م ، ج ٤ ، ص ٢١٠ .
 - الشاوي ، علي ، مع الركب الحسيني من المدينة الى المدينة ، دار المرتضى ، بيروت .
 - الصافي ، لطف الله ، أمان الأمة من الاختلاف ، ط ١ ، قم ، ١٣٩٧ هـ ، ص ٤٠ .
 - الطريحي ، فخر الدين ، (ت : ١٠٨٥ هـ) ، مجمع البحرين ، تص: نضاك علي ، مؤسسة الاعلمي ، بيروت ، ط ١ ، ٢٠٠٩ م ، ص ١٢٨٤ .
 - ابن عاشور ، محمد الطاهر ، (ت: ١٣٩٣ هـ) ، تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد ، الدار التونسية للنشر ، تونس ، ١٩٨٤ م ، ج ٢٨ ، ص ٦٦ .
 - ال فقيه ، محمد جواد ، عمار بن ياسر ، الاعلام للطبوعات ، بيروت ، ج ١ ، ص ٨٧-٨٩ .
 - فتح الله ، احمد ، ط ١ ، ١٩٩٥ م ، ص ١١٩ .
 - قلعجي ، محمد ، دار النفائس ، الرياض ، ط ١ ، ١٩٨٥ م ، ص ١٣٧ .
 - بن معصوم ، علي خان المدنى الشيرازي الحسيني ، (ت : ١٧٠٨ م ، الدرجات الرفيعة في طبقات الشيعة ، مكتبة بصيرتي ، قم ، ط ٢ ، ١٣٩٧ هـ ، ج ١ ، ٢٨١ .
 - المحمودي ، محمد باقر ، نهج السعادة في مستدرك نهج البلاغة ، ج ١ ، ص ١٦٢ .
 - المجلسي ، محمد باقر ، (ت : ١١١١ هـ) ، بحار الانوار ، مؤسسة الوفاء ، بيروت ، ج ٣٣ ، ص ١٩٢ ؛
 - نصر الله ، عبد الصاحب ناصر ، التضحية والرمز ، مؤسسة البلاغ ، ط ١ ، ٢٠٠٩ م ، ص ٢١٧ .
- رابعاً البحوث والدراسات
- الخاقاني ، نبيل جواد محمد ، سعيد بن جببر وموقفه من السلطة ، جامعة الكوفة ، كلية الفقه ، المجلد ١ ، العدد ١٨ (٢٠١٣) ، ص ٢٣٨ .
 - مركز المعارف للدراسات والبحوث الإسلامية ، من عظماء الاسلام ، جمعية المعارف الاسلامية ، ط ١ ، ٢٠٠٣ م ، ج ٥ ، ص ١ .

Translingual Pragmatics in Migrant and Diasporic Communities

Dr. Azhar Hanoon Muslot

Al- Farabi University

English Department

Tel: 07901262968

Abstract

Translingual pragmatics has become a key province of inquiry in sociolinguistics and applied linguistics, as migration and diaspora transform the linguistic landscapes of contemporary societies. Millions of people today navigate numerous languages, semiotic resources, and intercultural norms in everyday communication, creating communicative ecologies far more complex than monolingual models can explain. This paper provides a comprehensive, academically rigorous, and original examination of translingual pragmatics within migrant and diasporic communities. It evaluates how migrants organize hybrid linguistic repertoires, negotiate identity, perform pragmatic acts across languages, and respond to sociopolitical pressures that shape communicative behavior. The research includes an extended literature review, theoretical models, methodological considerations, analysis of major pragmatic phenomena (politeness, code-switching, stance, identity enactment), and a detailed discussion of challenges and future directions.

البراغماتيات متعدّدة اللغات في المجتمعات المهاجرة وجماعات الشتات

م.د. أزهار حنون مسلط

جامعة الفارابي

هاتف: ٠٧٩٠١٢٦٢٩٦٨

Email : ezhar.hanoun@alfarabiuc.edu.iq

المخلص

أصبحت البراغمتيات متعدّدة اللغات مجالاً رئيساً للبحث في علم اللغة الاجتماعي واللغويات التطبيقية، مع ما يشهده العالم من تحولات في خرائط الهجرة والشتات التي أعادت تشكيل المشهد اللغوي في المجتمعات المعاصرة. فهناك ملايين الأفراد الذين ينتقلون اليوم بين لغات متعددة وموارد سيميائية متنوعة ومعايير تواصلية

بين-ثقافية في تفاعلاتهم اليومية، الأمر الذي يخلق بيانات تواصلية أكثر تعقيداً مما يمكن للنماذج أحادية اللغة تفسيره.

ويقدّم هذا البحث دراسة شاملة، رصينة، وأصلية حول البراغماتيات متعدّدة اللغات داخل المجتمعات المهاجرة وجماعات الشتات. كما يقيّم الكيفية التي ينظّم بها المهاجرون ذخيرة لغوية هجينة، ويتفاوضون على الهوية، ويؤدّون الأفعال البراغماتية عبر لغات متعددة، ويستجيبون في الوقت ذاته للضغوط الاجتماعية-السياسية التي تُشكّل السلوك التواصلي.

ويتضمّن البحث مراجعة موسّعة للأدبيات، ونماذج نظرية، واعتبارات منهجية، وتحليلاً لعدد من الظواهر البراغماتية الرئيسة (مثل) الأدب، التناوب اللغوي، الموقف أو stance، وتمثيل الهوية، إضافة إلى مناقشة مفصّلة للتحديات والاتجاهات المستقبلية في هذا الحقل..

1. Introduction

The twenty-first century is marked by unprecedented global mobility, with migration, displacement, and diaspora becoming defining social forces (Vertovec, 2020). As individuals and communities cross national borders, they also cross linguistic boundaries, producing new communicative contexts where multilingual practices are the norm rather than the exception. These shifting linguistic practices have led scholars to develop the concept of translanguaging, which emphasizes fluid, dynamic, and creative use of linguistic resources that transcend rigid language boundaries (Canagarajah, 2018).

Translingual pragmatics extends this paradigm by examining how people perform pragmatic actions—such as requesting, apologizing, negotiating power, expressing identity, or constructing interpersonal relationships—using hybrid, multilingual repertoires. Migrant and diasporic individuals must navigate not only grammatical differences but also culturally embedded expectations regarding politeness, directness, face-work, emotional expression, and social hierarchy.

This research seeks to provide a comprehensive, multi-dimensional investigation of translanguaging pragmatics among migrant and diasporic communities. It addresses how linguistic hybridity affects communication, how individuals strategically deploy multiple languages, and how pragmatic norms shift in transnational environments.

2. Literature Review

2.1 Migration and Diaspora Studies

Migration studies highlight the complex cultural, economic, and political realities that shape migrant experiences. Diasporic communities maintain ties with their homelands while adapting to host cultures, producing hybrid identities and linguistic repertoires (Brah, 1996). Communication is central to this negotiation process.

2.2 Multilingualism and Superdiversity

Blommaert (2010) conceptualizes modern urban spaces as superdiverse, with rapid and unpredictable combinations of linguistic and cultural backgrounds. Translingual practices emerge naturally in such environments.

2.3 Pragmatics and Intercultural Communication

Pragmatics within intercultural communities occupies a central role in shaping how meaning is negotiated, identities are expressed, and social relationships are maintained across linguistic and cultural differences. As migrant and diasporic groups come into contact with host societies and other transnational populations, they engage in ongoing communicative practices that require sensitivity to culturally embedded norms of speech, politeness, and interactional style. Understanding pragmatics in such contexts allows scholars to trace how individuals manage conversation, navigate power relations, and build belonging in environments marked by diversity.

Intercultural communication involves more than linguistic competence; it requires an awareness of how intentions, politeness strategies, and contextual cues are interpreted differently across cultural backgrounds. For instance, directness in requests may be valued in some cultural traditions as a sign of honesty and clarity, whereas other communities may prefer indirect formulations to preserve harmony and avoid imposition. These variations reflect what Hymes (1974) described as "communicative competence," the ability not only to form grammatically correct sentences but also to use them appropriately within specific cultural contexts.

Migrants frequently find themselves positioned at the intersection of multiple cultural frameworks, and consequently, their pragmatic choices may shift according to audience, setting, and communicative goals. In professional spaces, they may adopt the host society's preferred modes of politeness or assertiveness, while in familial or community interactions they may return to culturally familiar pragmatic norms. Such adaptive flexibility reflects what Kramsch (1998) terms the "third space"—a hybrid communicative zone where speakers negotiate identity through linguistic and pragmatic blending.

Moreover, intercultural communities often function as sites of pragmatic innovation. As individuals interact across linguistic repertoires, they create new hybrid forms of politeness markers, address terms, and discourse routines. These practices contribute to what Blommaert (2010) calls "superdiversity," a sociolinguistic condition characterized by complex and layered forms of communication emerging in globalized contexts. For example, migrants may combine honorifics from their

heritage languages with informal address terms from the dominant societal language, creating hybrid expressions that signal both familiarity and respect.

Digital platforms further amplify these intercultural pragmatic negotiations. Online diasporic groups on platforms such as WhatsApp, Facebook, and Instagram often develop shared norms for humor, emotional expression, and disagreement management. These norms are influenced simultaneously by the cultural expectations of the homeland, the communicative styles of the host country, and the affordances of digital communication. Androutsopoulos (2015) points out that digital environments substitute "transcultural pragmatics," where participants draw on diverse cultural semiotic resources to co-construct meaning in transnational networks.

Ultimately, pragmatics in intercultural communities demonstrates how communication is deeply intertwined with social identity, cultural affiliation, and power dynamics. Migrants' ability to interpret and produce culturally appropriate pragmatic cues becomes essential not only for social integration but also for maintaining transnational ties and constructing a sense of belonging. By examining these processes, researchers gain insight into how multilingual speakers navigate complex social landscapes, negotiate cultural expectations, and contribute to evolving forms of intercultural communication.

2.4 Translingual Practices

Pragmatics within intercultural communities inhabits a central role in shaping how meaning is negotiated, identities are expressed, and social relationships are maintained across linguistic and cultural differences. As migrant and diasporic groups come into contact with host societies and other transnational populations, they engage in ongoing communicative practices that require sensitivity to culturally embedded norms of speech, politeness, and interactional style. Understanding pragmatics in such contexts allows scholars to trace how individuals manage conversation, navigate power relations, and build belonging in environments marked by diversity.

Intercultural communication involves more than linguistic competence; it requires an awareness of how intentions, politeness strategies, and contextual cues are interpreted differently across cultural backgrounds. For instance, directness in requests may be valued in some cultural traditions as a sign of honesty and clarity, whereas other communities may prefer indirect formulations to preserve harmony and avoid imposition. These variations reflect what Hymes (1974) described as

"communicative competence," the ability not only to form grammatically correct sentences but also to use them appropriately within specific cultural contexts.

Migrants frequently find themselves positioned at the intersection of multiple cultural frameworks, and consequently, their pragmatic choices may shift according to audience, setting, and communicative goals. In professional spaces, they may adopt the host society's preferred modes of politeness or assertiveness, while in familial or community interactions they may return to culturally familiar pragmatic norms. Such adaptive flexibility reflects what Kramsch (1998) terms the "third space"—a hybrid communicative zone where speakers negotiate identity through linguistic and pragmatic blending.

Moreover, intercultural communities often function as sites of pragmatic innovation. As individuals interact across linguistic repertoires, they create new hybrid forms of politeness markers, address terms, and discourse routines. These practices contribute to what Blommaert (2010) calls "superdiversity," a sociolinguistic condition characterized by complex and layered forms of communication emerging in globalized contexts. For example, migrants may combine honorifics from their heritage languages with informal address terms from the dominant societal language, creating hybrid expressions that signal both familiarity and respect.

Digital platforms further amplify these intercultural pragmatic negotiations. Online diasporic groups on platforms such as WhatsApp, Facebook, and Instagram often develop shared norms for humor, emotional expression, and disagreement management. These norms are influenced simultaneously by the cultural expectations of the homeland, the communicative styles of the host country, and the affordances of digital communication. Androutsopoulos (2015) points out that digital environments foster "transcultural pragmatics," where participants draw on diverse cultural semiotic resources to co-construct meaning in transnational networks.

Ultimately, pragmatics in intercultural communities demonstrates how communication is deeply intertwined with social identity, cultural affiliation, and power dynamics. Migrants' ability to interpret and produce culturally appropriate pragmatic cues becomes essential not only for social integration but also for maintaining transnational ties and constructing a sense of belonging. By examining these processes, researchers gain insight into how multilingual speakers navigate complex social landscapes, negotiate cultural expectations, and contribute to evolving forms of intercultural communication.

3. Theoretical Framework

This research draws upon sociopragmatics, interactional sociolinguistics, and translingual theory. It integrates concepts such as:

Repertoire theory (Gumperz, 1982)

Translanguaging (García & Wei, 2014)

Face and politeness (Brown & Levinson, 1987)

Indexicality and identity (Ochs, 1992) Together, these frameworks explain how migrants mobilize diverse semiotic resources and how pragmatic norms shift across borders.

4. Methodology

A qualitative, ethnographically oriented approach is appropriate for studying translingual pragmatics. Methods include:

Participant observation in migrant communities

Discourse analysis of naturally occurring conversations

Semi-structured interviews.

Sociopragmatic analysis of speech acts across languages This methodology captures both linguistic forms and social meanings.

5. Translingual Pragmatics: Key Concepts

5.1 Translingual Repertoires

Migrant speakers do not switch between discrete languages; rather, they draw from a unified semiotic repertoire, blending lexical items, structures, and pragmatic strategies.

5.2 Contextualization Cues

Accent, tone, gesture, and code-switching signal identity, stance, and relational meanings, often more strongly than words themselves.

5.3 Negotiation of Norms

Migrants negotiate multiple pragmatic norms simultaneously: home-culture expectations, host-society norms, and hybrid diasporic practices.

6. Pragmatic Phenomena in Migrant and Diasporic Communication

6.1 Code-Switching and Code-Mixing

Code-switching and code-mixing are two prominent linguistic phenomena observed within multilingual and migrant communities, reflecting the fluid movement between languages as speakers navigate diverse social, cultural, and communicative demands. Although often discussed together, code-switching typically refers to the alternation between languages at the level of clauses or sentences, while code-mixing involves the blending of linguistic elements within a

single sentence or phrase. Both processes, however, illustrate the dynamic nature of multilingual practices and the strategic ways individuals deploy linguistic resources to convey meaning, establish identity, and manage interpersonal relationships.

In migrant and diasporic contexts, code-switching frequently emerges as a pragmatic tool for negotiating identities across different social spheres. For example, a speaker might switch to the dominant language of the host country when discussing professional matters—"The meeting is at three, *bas la tensain* the documents"—demonstrating both workplace competence and cultural solidarity with a colleague who shares the heritage language. The shift between languages is not accidental but reflects the speaker's awareness of communicative expectations in each context. Gumperz (1982) describes this as a form of "contextualization cue," where language choice signals shift in topic, formality, or interpersonal stance.

Code-mixing, by contrast, is often used to express nuanced interpersonal meanings within informal or intimate interactions. In many diasporic families, mixed-language utterances become the norm rather than the exception, such as: "Mama, I finished my homework, *bas I'm so ta'bana* today." This sentence seamlessly combines English and Arabic to convey an emotional state that may feel more authentic or expressive in the heritage language. Canagarajah (2013) emphasizes that such hybrid forms represent a high level of communicative competence, as speakers blend linguistic elements to achieve precision, emotional depth, or cultural resonance.

Social identity also plays a crucial role in motivating code-switching and code-mixing. Younger members of migrant communities may mix languages to signal modernity, global belonging, or membership in a transnational peer group. On digital platforms like TikTok or Instagram, posts often include hybrid captions such as "Vibes killa, *yalla weekend mode!*"—a playful combination of English slang and Arabic expressions. These practices not only index a multicultural identity but also reflect what Blommaert (2010) terms "superdiversity," where linguistic repertoires become increasingly complex and layered in globalized societies.

In institutional or workplace contexts, code-switching may serve additional pragmatic functions such as mitigating face-threatening acts or clarifying complex information. A migrant employee might explain a technical concept in English to align with professional norms, then briefly switch to the heritage language to ensure comprehension among co-workers: "Just follow the protocol, *wa la tkhaf*, it's very simple." This strategic alternation allows the speaker to balance professionalism with accessibility, reflecting an advanced form of sociolinguistic awareness.

Ultimately, code-switching and code-mixing underscore the sophisticated ways multilingual individuals mobilize linguistic resources to navigate varied social landscapes. Far from being signs of linguistic interference or deficiency, these practices demonstrate creativity, adaptability, and pragmatic intelligence. By analyzing code-switching and code-mixing across interpersonal, institutional, and digital contexts, researchers gain valuable insights into how migrants construct meaning, maintain cultural ties, and negotiate belonging in increasingly multicultural environments.

6.2 Politeness and Face-work Across Cultures

Migrants often struggle with differing expectations of directness or indirectness. Misalignment can lead to misinterpretation or perceived impoliteness.

6.3 Identity Construction and Stance

Language choices index belonging, authenticity, expertise, or solidarity. Diasporic youth, in particular, develop hybrid styles combining heritage languages and the dominant language of the host country.

6.4 Digital Translingual Practices

Social media facilitates new forms of translingual creativity, including emojis, transliterated scripts, and hybrid slang.

7. Sociopolitical Dimensions

Migrants' pragmatic choices are deeply shaped by:

Language policies

Institutional discrimination

Assimilation pressures

Racism and xenophobia These structures influence how migrants position themselves linguistically and socially.

8. Case Studies (Generalized Examples)

8.1 Arab Migrants in Europe

Arabic-English or Arabic-German translingual practices often emerge in workplaces, schools, and digital communication.

8.2 South Asian Diaspora in the UK

Hybrid repertoires (Punjabi-English, Urdu-English) are used to navigate class, religion, and generational differences.

8.3 Latin American Migrants in the U.S.

Spanglish exemplifies how linguistic hybridity becomes a cultural identity marker.

9. Challenges in Translingual Pragmatic Research

Difficulty capturing informal, naturalistic data

Ethical issues in migrant communities

Complexity of mixed modalities and semiotic resources

Institutional bias toward monolingual norm

10. Discussion

Translingual pragmatics reveals migrants' remarkable communicative resilience and creativity, demonstrating how individuals skillfully navigate diverse linguistic environments. Their daily interactions challenge traditional assumptions about fixed linguistic codes by showing that language is not a rigid system but a flexible resource that adapts to social needs. Migrants often draw on multiple languages within a single conversation, blending vocabulary, structures, and cultural cues to achieve clarity, solidarity, or strategic persuasion. These fluid practices highlight how meaning is negotiated dynamically rather than strictly tied to one linguistic tradition. Through such adaptive communication, migrants construct identities that reflect both their heritage and their new social contexts. Their linguistic choices become acts of agency, allowing them to participate fully in multicultural spaces and resist marginalization. Translingual pragmatics therefore frames communication as a socially embedded process shaped by power, identity, and context. It emphasizes that linguistic competence includes the ability to shift, mix, and reinterpret signs across cultural boundaries. By embracing these hybrid practices, migrants demonstrate that languages are living systems constantly evolving through contact. This challenges monolingual ideologies and encourages a more inclusive view of communication that recognizes diversity as a resource rather than a limitation. Thus, translingual practices illuminate the depth of human adaptability and the transformative potential of multilingual interactions in contemporary societies.

11. Conclusion

Migrants and diasporic individuals navigate complex linguistic and social worlds through translingual practices that blend pragmatic norms, identities, and diverse linguistic resources. Their communication often involves shifting strategically between languages, dialects, and cultural registers to achieve understanding, negotiate belonging, and manage social relationships. These practices reveal a deep awareness of audience, context, and power dynamics, allowing individuals to adapt their speech to different cultural expectations. Through translingual communication, migrants construct hybrid identities that reflect both their origins and their new environments. They draw on multilingual repertoires not only to express themselves but also to mediate cultural differences and reduce social distance. Such practices demonstrate that language use is never merely grammatical—it is profoundly social

and context-dependent. Understanding these patterns is essential for shaping inclusive language policies that respect multilingual realities rather than enforcing rigid monolingual norms. It also helps educators and policymakers support migrant integration by valuing linguistic diversity as an asset. Moreover, studying translingual practices provides insights that push linguistic theory beyond static models of language. It highlights how meaning emerges through interaction, negotiation, and cultural hybridity. Ultimately, translingualism underscores the creative, adaptive, and socially embedded nature of human communication in globalized societies.

References

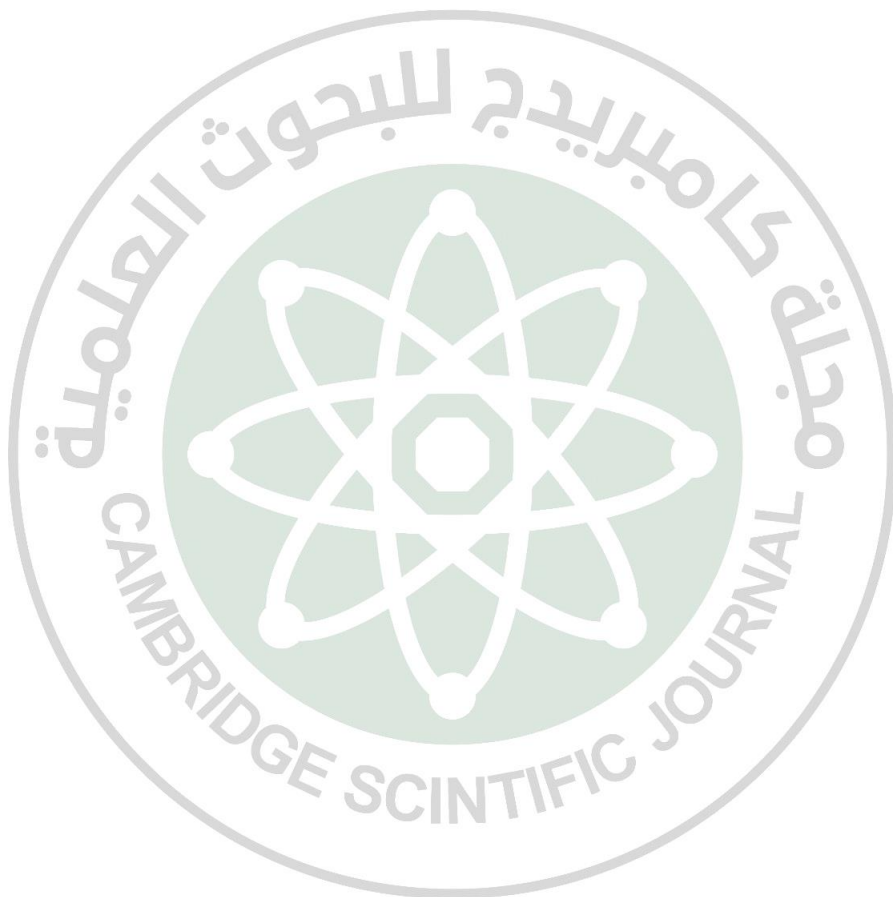
- Agha, A. (2007). *Language and social relations*. Cambridge University Press.
- Blommaert, J. (2010). *The sociolinguistics of globalization*. Cambridge University Press.
- Bourdieu, P. (1991). *Language and symbolic power*. Harvard University Press.
- Brah, A. (1996). *Cartographies of diaspora: Contesting identities*. Routledge.
- Brown, P., & Levinson, S. C. (1987). *Politeness: Some universals in language usage*. Cambridge University Press.
- Canagarajah, S. (2013). *Translingual practice: Global Englishes and cosmopolitan relations*. Routledge.
- Fairclough, N. (1995). *Critical discourse analysis: The critical study of language*. Longman.
- García, O., & Wei, L. (2014). *Translanguaging: Language, bilingualism, and education*. Palgrave Macmillan.
- Gumperz, J. J. (1982). *Discourse strategies*. Cambridge University Press.
- Heller, M. (2011). *Paths to post-nationalism: A critical ethnography of language and identity*. Oxford University Press.
- Myers-Scotton, C. (1993). *Social motivations for codeswitching: Evidence from Africa*. Oxford University Press.
- Ochs, E. (1992). Indexing gender. In *Rethinking power and solidarity in gender and language*. Stanford University Press.
- Pennycook, A. (2017). *The cultural politics of English as an international language*. Routledge.
- Piller, I. (2016). *Linguistic diversity and social justice*. Oxford University Press.
- Rampton, B. (1995). *Crossing: Language and ethnicity among adolescents*. Longman.

Silverstein, M. (2003). Indexical order and the dialectics of sociolinguistic life. Language & Communication, 23(3).

Spolsky, B. (2004). Language policy. Cambridge University Press.

Vertovec, S. (2020). Superdiversity: Migration and social complexity. Routledge.

Wei, L. (2018). Translanguaging as a practical theory of language. Applied Linguistics, 39(1).



مستوى امتلاك طلبة قسم التاريخ لمهارات التفكير المستنير من وجهة نظرهم

م.م شيماء داخل عبد علي

جامعة كربلاء/كلية التربية للعلوم الإنسانية/قسم العلوم التربوية والنفسية

shamaa.d@uokerbala.edu.iq

المخلص: يهدف البحث إلى قياس مستوى امتلاك طلبة قسم التاريخ لمهارات التفكير المستنير، تعرف مهارات التفكير المستنير هي القدرة على استعمال المهارات الفكرية في السياقات الملائمة المناسبة لأجل اتخاذ القرارات المتأنية المدروسة الفاعلة خاصة في المواقف غير الواضحة وبذلك يكونوا أشخاص قادرين على تحقيق توازن بين قواعد السلوك الاجتماعي ومتطلبات المواقف المختلفة ، وكذلك قدرتهم على احترام آراء الآخرين وحل المشكلات باستعمال عمليات عقلية متعددة ، يهدف البحث كذلك إلى التعرف على الجوانب التي يحتاج الطلبة إلى تعزيزها لتطوير مهارات التفكير العليا، ولتحقيق أهداف البحث اعتمدت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي ، وقد تكون مجتمع البحث من (٥٠٢) طالبا وطالبة من طلبة جامعة كربلاء/ كلية التربية للعلوم الإنسانية / قسم التاريخ / للدراسة الصباحية والمساءية ، وبلغ حجم عينة البحث (١٥٠) طالباً وطالبة / للمرحلة الثالثة / قسم التاريخ، ولجمع البيانات صممت الباحثة مقياس مكون من (١٨) فقرة تمثل مهارات التفكير المستنير ، وتم تحليل البيانات باستعمال برنامج SPSS، إذ استعملت الإحصاءات الوصفية (المتوسطات الحسابية، والانحراف المعياري) لتحديد مستوى امتلاك الطلبة لمهارات التفكير المستنير ، وأظهرت النتائج أن مستوى امتلاك الطلبة لمهارات التفكير المستنير يتراوح بين الجيد والمرتفع، مع تفوق ملحوظ في مهارات التحليل والاستنتاج والتفسير، ودرجة معتبرة من الطلاقة والأصالة والمرونة في معالجة المشكلات. توصلت الباحثة إلى أن الطلبة يمتلكون قدرة جيدة في استعمال مهارات التفكير المستنير في قسم التاريخ، إلا أن هناك بعض الجوانب التي تحتاج إلى تعزيز، مثل الحساسية للتفاصيل الدقيقة وتحويل الأفكار إلى حلول عملية، وبناءً على ذلك، أوصت الباحثة بضرورة تعزيز برامج تنمية التفكير المستنير ضمن الخطط الدراسية لقسم التاريخ، وتفعيل الأساليب التدريسية القائمة على التفكير النقدي والاستقصاء لكي يتم تعزيز مستوى الطلبة بشكل عام، واقترحت الباحثة إجراء دراسة مستقبلية تتناول متغيرات أخرى مثل (المرحلة الدراسية ، التحصيل، البيئة الأسرية)

الكلمات المفتاحية: مستوى، امتلاك ، قسم التاريخ، مهارات التفكير المستنير.

Level of Possession of Enlightened Thinking Skills among History

Department Students from Their Perspective

Lec. Shimaa Dakhel Abdul Ali.Ass

shamaa.d@uokerbala.edu.iq

University of Kerbala/College of Education for

Humanities/Department of Educational and Psychological Sciences

Abstract:

This research explains how we measure the level of enlightened thinking skills in the History Department students. remarked thinking skills mention the ability to apply intellectual skills in various contexts to employ effective, deliberate decisions, especially in ambiguous situations. These skills support individuals to balance social norms with situational demands, respect various opinions, and solve problems through diverse mental processes. The study identifies areas where students need further development of higher-order thinking. The researcher employed a descriptive-analytical approach and surveyed 502 students from the University of Kerbala's of History Department. The sample consists 150 third-stage students. The collecting of the data by using an 18-item scale formed to assess enlightened thinking skills, and analyzed with SPSS based on descriptive statistics. Results refer that students generally possess good for high levels of enlightened thinking skills, excelling in analysis, inference, and interpretation, and demonstrating strong fluency, originality, and flexibility in problem-solving.

we concluded that students perform a good ability to instrument enlightened thinking skills, though improvement is needed in attention to detail and applying ideas practically. The study recommends enhancing programs which it develops enlightened thinking inside the History Department's curriculum and adopting teaching methods concentrate on critical thinking and inquiry. The study considers another variable like academic stage, achievement, and family environment.

Keywords: Level, Possession, History Department, Enlightened Thinking Skills.

الفصل الأول

التعريف بالبحث

أولاً: مشكلة البحث:

إن المجتمعات في الوقت الحاضر تعمل جاهدة لتنمية العقول البشرية ، لكي يبدأ الإنسان بالتفكير ويطور وبيدع ويبتكر فعقل الإنسان هو الثروة البشرية الحقيقية في هذا القرن واستثمار الإنسان لعقله يؤدي إلى البناء والتقدم (المغازي، ٢٠١٤: ٧) لا يمكن الوصول إلى التقدم والبناء والانجازات التي يحتاج إليها الإنسان دون عملية التفكير فكل تقدم وكل الحضارات ناتجة عن التفكير، كما إن التفكير السليم أدى بالإنسان إلى نمو وتكامل شخصيته. (الشمرى، ٢٠٢٤: ٩)

هنالك علاقة متينة بين عملية التفكير والتعليم، فكلما كانت العملية التعليمية قائمة على أساس ممنهج أدى ذلك إلى زيادة في عملية التفكير وبذلك نستنتج إن عملية التفكير في التعليم التعليمية إما الإجابة عن سؤال أو حل مشكلة لأجل الوصول إلى الأهداف التي تسعى المؤسسة التعليمية إلى تحقيقها (الحميري، الفتلاوي، ٢٠٢٢: ٣٨).

إن الاهتمام بالنظم التعليمية يعد المحور الجوهري الأساسي الذي تهتم به معظم البلدان المتقدمة إيماناً من تلك البلدان بمكانة النظم التعليمية وأهميتها على رفع مكانتها بين البلدان لأجل تحقيق ذلك يتطلب العمل على بذل جهود حثيثة في نواحي عدة منها الأبحاث والدراسات التي تركز على الاتجاهات الحديثة في العملية التعليمية مع اخذ النظر بالحسبان ثقافة المجتمع، ومن هذه التوجهات إن يتم العمل على إكساب الطلبة مهارات التفكير بوصفه هدف رئيسي للتعليم، وقد اتفقت معظم الآراء التربوية الحديثة على إن مدى فهم الطلبة للمحتوى التعليمي غير كافي، وإنما يجب تعليم الطلبة إليه التفكير والعمل على استعمالها لتساعدتهم على التكيف مع متطلبات العصر. (مزهري، فرج، ٢٠٢٤: ٤٤٣) وإن أرقى درجات التفكير هو التفكير المستنير إذ يعرف بأنه التفكير العميق إي التفكير بما يجري حول الواقع، وكل ما يتعلق به لأجل الوصول إلى نتائج حقيقة صادقة ، كذلك يقوم على الاستئثار لأجل الرقي بالأُمم ونهضتها والعمل على رعاية شؤونها والحفاظ على رقيها الحضاري والثقافي. (ريان، ٢٠٠٤: ٣٩٣)

إن التفكير المستنير لا يعتمد فقط على الذكاء والمعرفة، بل يحتاج إلى استعمال المهارات الفكرية في السياقات الملائمة المناسبة لأجل اتخاذ القرارات المتأنية المدروسة الفاعلة خاصة في المواقف المعقدة أو غير الواضحة ،وبذلك فإن الأشخاص الذين يتمتعون بمهارات التفكير المستنير يكونوا أشخاص قادرين على تحقيق توازن بين قواعد السلوك الاجتماعي ومتطلبات المواقف المختلفة مما يساعد على إن تكون قراراتهم أكثر دقة وفاعلية وملائمة للواقع. (الالوسي وعلوان: ٢٠٢٥: ٤٦٢)

ثانياً: أهمية البحث:

أصبح اهتمام المؤسسات التعليمية في الوقت الحاضر التأكيد على كل ما يزيد من إكساب عقول الطلبة وتطوير عملية التفكير لديهم ، وهو الهدف الذي تسعى إليه المؤسسة التعليمية، بسبب التغيرات الحاصلة في جميع مجالات الحياة ولأجل الحصول على التعلم بشكل إيجابي والعمل على تنشئة أجيال قادرة على التعلم بشكل فعال ومسلحة بما يساعدها على مواكبة التطور الحاصل في العصر الحالي والثروات المعلوماتية السريعة . (محمد ، ٢٠٢٢: ٤٨٨)

فالتفكير هو الهبة التي أعطاها الله سبحانه وتعالى إلى الإنسان وميزه عن سائر المخلوقات، فالتفكير هو أرقى أنواع السلوك الإنساني، وإن تطور عمليات التفكير هي التي ساعدت على بقاء البشر. (الدليمي وآخرون، ٢٠١٧: ٤٠٣)، فالتفكير عملية البحث عن المعاني في الموقف المختلفة أو الخبرة، قد تكون هذه المعاني

غامضة أو قد تكون ظاهرة، فالتفكير عملية معقدة تشتمل على مجموعة من العمليات مثل التنظيم والموازنة والتجريد والتحليل والاستدلال والتركيب. (العيساوي، ٢٠١٤: ٢١) فالتفكير المستنير نوع من أنواع التفكير يبحث فيما يحيط بالموقف المبحوث والعلاقات التي تربطه الآخرين، وينظر إلى جميع مكونات كل موقف من المواقف من منظور متكامل شامل مما يمكن الشخص المستنير على إصدار إحصاء إحصاءاً اقرب إلى الموضوعية والصواب. (العوفي والجميدي، ٢٠١٠: ١١٧) وهو رؤية المعلومة من زاوية مختلفة عبر استعمال استراتيجيات وطرائق متنوعة، إضافة إلى ذلك أنها عملية معقدة للتمييز بين الطالب الذي لديه القدرة على تغيير في عملية التفكير لديه وليس في اتجاه واحد، إضافة إلى ذلك إن الطلبة يكافحون وبشكل مستمر لكي تبد الأمور بشكلها الجيد. (إبراهيم، ٢٠٢٣: ٢٣٤) أي أن الشخص الذي يمتلك مهارات التفكير المستنير يعمل على مناقشة آراء وأفكار الآخرين بكل تأن وموضوعية وروية، بعيداً عن أي تحيز أو تحامل أو تعصب. (السيد، ٢٠١٣: ٩٠٧) وتتجلى أهمية مهارات التفكير المستنير بالنسبة للطلبة بما يأتي:

١. قدرة الطلبة على تقييم ومراقبة النقاش المتعلق بموضوع الدرس.
٢. يستطيع الطلبة البحث عن البيانات والمعلومات ومن ثم العمل على جمعها وتنظيمها والعمل على تفسيرها.
٣. قدرة الطلبة على العمل على تحديد كل المعلومات الخاصة بموضوع الدرس والعمل على ممارسة الاستفسار الذهني سواء كان فردياً أو جماعياً.
٤. يشجع الطلبة على التفاعل الموجه الهادف وتقييم الحجج في سياق الحوار المتبادل.
٥. يستطيع الطلبة أن يقيموا أنفسهم ذاتياً، إذا يساعد الطلبة على تحديد نقاط القوة والضعف لديهم، كما إن التقييم يساعد الطلبة لتنمية التفكير لديهم.
٦. يساعد الطلبة على المشاركة في النقاشات والأنشطة داخل الصف الدراسي، إن هذه المشاركة تساعد الطلبة على تطوير مهارات التفكير لديهم. (عباس، ٢٠٢٤: ٥٦)

ثالثاً: هدف البحث:

يهدف البحث الحالي إلى التعرف على:

١. مستوى امتلاك طلبة قسم التاريخ لمهارات التفكير المستنير من وجهة نظرهم.
٢. الفروق في مستوى امتلاك طلبة قسم التاريخ لمهارات التفكير المستنير حسب متغير الجنس.

رابعاً: حدود البحث:

١. الحدود البشرية: عينة من طلبة جامعة كربلاء/كلية التربية للعلوم الإنسانية/قسم التاريخ / المرحلة الثالثة للدراسة الصباحية والمساءلية.
٢. الحدود العلمية: مهارات التفكير المستنير المتمثلة بـ(١) معرفة الافتراضات، (٢) الاستنباط، (٣) الاستنتاج، (٤) التفسير، (٥) تقويم الحجج، (٦) الطلاقة والمرونة والأصالة والتفاصيل، (٧) الحساسية لجميع المشكلات.
٣. الحدود الزمنية: العام الدراسي (٢٠٢٥ - ٢٠٢٦) م.

خامساً: مصطلحات البحث:

١. المهارة عرفها كل من:
 - أ. (الجهوية، ٢٠٠٩) بأنها: "قدرة عالية على أداء فعل حركي معقد في مجال معين بسهولة وسرعة ودقة، مع القدرة على تكيف الأداء مع الظروف المتغيرة". (الجهوية، ٢٠٠٩: ٧٤)
 - ب. (عاجل ومراد، ٢٠٢٣) بأنها: "قدرة الشخص على أداء عمل ما بأقل جهد وأقصر فترة زمنية ممكنة، أي إجراء العملية بمستوى مقبول من حيث الجهد والسرعة والدقة". (عاجل ومراد، ٢٠٢٣: ٢٨٢)

التعريف الإجرائي: قدرة وبراعة الشخص على أداء وانجاز مهمة ما بكفاءة ودقة بفترة زمنية وجيزة وبأقل جهداً.

٢. التفكير المستنير عرفة كل من:

أ. (السيد، ٢٠١٣) بأنه: "التفكير الذي ينأى عن الشحنات الانفعالية إي يحترم رأي الآخرين، ويتقبل بكل رحابة صدر، انطلاقاً من إن الحقيقة نسبية ولا احد يمتلكها، وانطلاقاً من إن رأي الآخرين قد يكون مصيباً في حين إن الرأي قد يكون خاطئاً وكما قال الإمام الشافعي رأي صواب يحتمل الخطأ ورأي خطأ يحتمل الصواب". (السيد، ٢٠١٣: ٩٠٥ - ٩٠٦).

ب. (عباس، ٢٠٢٤) بأنه: "حصيلّة التفكير الناقد والتفكير الإبداعي (الابتكاري) والذي يستعمله الطلبة عندما يواجهون موقفاً أو مشكلة معينة يمارس منها خلالها مجموعة من المهارات العقلية مثل (معرفة الفرضيات والاستنتاج والتفسير والمرونة والطلاقة والأصالة والتفاصيل والحساسية للمشكلات)". (عباس، ٢٠٢٤: ١٣٨)

التعريف الإجرائي للباحثة لمهارات التفكير المستنير: قدرة الشخص وبراعته في إن يحترم آراء الآخرين، ويتقبلها، وقدرتهم على مواجهة مشكلة معينة أو موقف إذ يمارسون مجموعة من المهارات العقلية لأجل حل المشكلة التي تواجههم، إذ يستعمل الطلبة بموجب هذا النوع من التفكير كل من مهارات التفكير الناقد والتفكير الإبداعي.

الفصل الثاني

خلفية نظرية ودراسات سابقة

المحور الأول/ خلفية نظرية تتضمن:

أولاً: مفهوم التفكير المستنير: ينقسم التفكير إلى تفكير عميق وسطحي ومستنير فالتفكير العميق يقصد به التعمق بالمعلومات بالإحساس وإدراك الأوضاع الواقعة إي إن الشخص لا يكتفي بمعلومات سطحية أولية، إما التفكير السطحي يتمثل بتفكير الناس بشكل عام ويمثل نقل الوضع الواقع إلى الدماغ دون محاولة التقصي والبحث عن معلومات جديدة أخرى متعلقة به إي الخروج بحكم سطحي، إما التفكير المستنير يكون على الأغلب تفكير المستنيرين والقادة والعلماء. (عباس، ٢٠٢٤: ٤٤) إي إن التفكير السطحي هو إصدار أحكام وبشكل سريع إما التفكير العميق يعني التمعن والتعقل بالأمور إما التفكير المستنير هو عمل الأفراد على استنباط المعلومات. (علوي، ناصر: ١٧)، إذ يتميز التفكير المستنير بفكرته الواضحة في ذهن المرسل إليه سواء كان متحدثاً أو كاتباً لأن الفكر الواضح يؤدي إلى الوضوح، على عكس ذلك فإن الأفكار المضطربة والقلقة والمشوشة لا تنتقل إلى الآخرين سوى الفوضى والتشويش والاضطراب والقلق، وإن السبب لعدم وضوح المعنى في ذهن بسبب ضعف الرصيد اللفظي عند المرسل، فالتفكير المستنير يعمل على تغذية الوجدان والعقل بكل مفيد ونافع، ومما ينعكس ذلك على كل من الفرد والمجتمع، ويعمل في نفس الوقت على بناء عقلية الفرد بشكل متوازن ومتطور ومتكامل من جميع الجوانب عقلياً ونفسياً وجسدياً واجتماعياً وإنسانياً وعاطفياً حتى يكون الفرد عضواً صالحاً نافعاً وفعالاً في مجتمعة. (السيد، ٢٠١٣: ٩٠٥ - ٩٠٦)

ثانياً: النظريات التي فسرت التفكير المستنير:

١. **أنموذج كوستا وكاليك:** ركز هذا الأنموذج على دراسة العوامل التي تؤثر في إمكانية وقدرة الطلبة على التفكير وبشكل مستنير، إذ يعد احد النماذج المهمة التي تؤكد على فهم كيفية تطوير مهارات التفكير لدى الطلبة إذ يشجع هذا الأنموذج تشجع على تطوير القرارات الذكية لديهم إضافة إلى ذلك يركز على حل المشكلات بشكل فاعل، ويعد هذا الأنموذج أساساً لتعليم الطلبة التفكير النقدي والعمل على تنمية المهارات

العقلية لديهم كما يؤكد هذا النموذج على تعليم وتدريب الطلبة لتعزيز التفكير النقدي والإبداعي لديهم، والعمل على تحليل المواقف الصعبة. (الالوسي وعلوان: ٢٠٢٥: ٤٦٧)

٢. **نموذج شوارتز:** ظهر هذا النموذج في أمريكا على يد روبرت شوارتز في العقد الأخير من القرن العشرين يوصي بتدريب الطلبة على مهارات التفكير الإبداعي والتحليلي والناقد تزامنا مع تدريب الطلبة على مهارات التفكير فوق المعرفية إذ يعد نموذج شوارتز من النماذج التي تقدم حولا لبناء التعليم والتعلم من جانب التنظير العملي أو الممارسات القائمة على أساس علمي، لان نموذج شوارتز برنامج تطويري يتضمن كل جوانب صناعة (الطالب) الناجح المتعلم إذ يسعى هذا النموذج على دمج مهارات التفكير مع المحتوى الدراسي لأجل إعداد طلبة حكماء ومفكرين ومنتجين ويتميزون بالتعلم الذاتي المستمر لمدى الحياة، إضافة إلى ذلك إن دمج مهارات التفكير مع محتوى المادة الدراسية يساعد الطلبة في فهم المادة فهما أكثر عمقا للمجال المعرفي للمادة الدراسية كما تعمل على تنشيط عملية التفكير بشكل جيد. (سريح وحسين: ٢٠٢٠: ٣٩٦)

ثالثاً: خطوات التفكير المستنير:

١. السؤال: إي المراجعة الصحيحة للمواقف كذلك البحث عنها.
٢. الوضوح: إن تمييز الفرد لما يحتاجه بشكل دقيق.
٣. التعرف: إن يجعل الفرد أكثر وضوحاً وسطوحاً.
٤. الاستماع: قدرة الفرد على تشغيل حواسه بدقة.
٥. الخيال: يقصد به قوة استثمار الفرد ليكون مفكر تفكيراً مستنيراً. (إبراهيم، ٢٠٢٣: ٢٣٧)

رابعاً: خصائص التفكير المستنير

١. يشجع التفكير المستنير على زيادة فاعلية وخبرات الطلبة ويحببهم بالصف الدراسي.
٢. يساعد التفكير المستنير الطلبة على استعداد الطلبة على ممارسته.
٣. يشجع هذا النوع من التفكير الطلبة على تطبيق معلوماتهم وأفكارهم والعمل على نقلها في مواقف الحياة المختلفة.
٤. يشجع التفكير المستنير الطلبة على الطلاقة والمرونة الفكرية.
٥. يساعد هذا النوع من التفكير على زيادة أهمية الطلبة وفاعليتهم داخل القاعات الدراسية.
٦. يتميز التفكير المستنير على القبول الاجتماعي والفائدة والتنوع. (عباس، ٢٠٢٤: ٤٤ - ٤٥)

خامساً: أنواع الطلاقة التي تستعمل أثناء عملية التفكير المستنير:

١. **طلاقة التعبير:** قدرة الفرد على التعبير عن الأفكار بشكل بسيط لصياغتها بشكل ترتيب الصور المتصلة أو الكلمات الملائمة لسرعة إنتاج كلمات تتميز بخصائص محددة وبزمن محدد.
٢. **طلاقة الكلمات:** تسمى أيضاً باسم الطلاقة اللفظية للمتعلم.
٣. **طلاقة الأفكار:** تعني سرعة إيراد الأفكار والعامل الذي يحتاج إلى إنتاج أفكار في مواقف معينة يحتاج إلى أقل درجة في التحكم ليعطي الأهمية لعدد من الاستجابات. (إبراهيم، ٢٠٢٣: ٢٣٧)

سادساً: مكونات التفكير المستنير:

يتكون التفكير المستنير من كل مما يأتي:

١. **التفكير الناقد:** يعد التفكير الناقد مهما في الوقت الحاضر بسبب التغير السريع الحاصل في مجال المعلومات، إضافة إلى ذلك فإن الأفراد يواجهون الكثير من المعلومات سواء منها المتناقضة أو المتشابهة كما إن بعضها قد يكون صحيح ومنها ما يكون خاطئ وبذلك يطرح الفرد الكثير من الأسئلة لأجل الوصول

إلى عملية التفكير وتحليل المعلومات واستنتاجها في ضوء البراهين والأدلة التي تساعد على دعم الفرضيات بالتالي الوصول إلى الصواب والحقيقة. (الطرماني، الطويسي، ٢٠٢٤: ٤٧٩)، فالتفكير الناقد يحظى باهتمام كبير من قبل التربويين والباحثين وكل المهتمين في هذا المجال، نظراً لأهميته في العصر الحالي وخصوصاً في مجال (التربية والتعليم)، لأنه من الضروري لكل عامل في ميدان (التربية والتعليم) الاهتمام في تكوين وبناء شخصيات فعالة قادرة على النقد البناء والوعي بكل ما تقدمه التطورات في مجال المعلوماتية، والعمل على تمحيص كل ما ينهال عليها من معلومات خارجية أو مخرجات تعليمية. (عبد السلام، ٢٠٢٠: ٨)

فالتفكير الناقد هو نمط من أنماط التفكير، إذا يساعد على عملية التأمل وتحليل عند حل مشكلة أو اتخاذ قرار، كذلك يستند إلى التفكير ألتاني والمنطقي، ويوصف بأنه التفكير الهادف حيث يستند على الدليل العقلي الراجح، فعن طريقة يمكن تحديد مشكلة، ويحدد أسباب الجدل، ويعتبر البيانات المتعلقة بالمشكلة، ويستفاد من المعلومات بشكل فعال، وصولاً إلى الحكم الرصين، إن كلمة الناقد مشتقة من الكلمة اليونانية كريتيكوس kritikos التي يقصد بها إصدار الأحكام. (دياني، ٢٠١٧: ١٧)، وللتفكير الناقد أهمية كبيرة بالنسبة للطلبة تتجلى بما يأتي:

أ. يساعد التفكير الناقد على تحويل عملية اكتساب المعرفة من عملية غير فعالة إلى نشاط عقلي بالتالي يؤدي إلى إتقان وفهم أعمق المحتوى المعرفي بشكل أفضل.

ب. يساعد الطلبة على أن يكتسبوا تعليلاً صحيحاً ومقبولاً للمواضيع المطروحة، كما يعمل على تقليل كل تعليل خاطئاً.

ت. يشجع الطلبة على مراقبة تفكيرهم وضبطه، بالتالي يؤدي إلى دقة أفكارهم وصحتها، مما يساعد على صنع قرارات خاصة في حياتهم اليومية ويبيدهم عن الانصياع إلى التطرف بالرأي أو الانقياد بشكل عاطفي.

ث. فالتفكير الناقد من المفاهيم الأساسية للمواطنة الصالحة الفاعلة في عصر كثرت فيه وسائل الإعلام وانتشر المعلومات والإشاعات والدعايات مما يساعد الفرد على الحكم عن مدى مصداقية هذه المعلومات. (عبد السلام، ٢٠٢٠: ٦٤)

٢. **التفكير الإبداعي:** يعتبر التفكير الإبداعي من الموضوعات الشائعة والشائكة فهو شيقاً لأن له أهمية في حياتنا اليومية والمعاصرة إذ إن عصر التكنولوجيا والمعلوماتية يحتاج إلى الإبداع إذا إن الوقت الحاضر تحولت الحياة إلى الرقمية مما أدى إلى عدم الاتزان بين تفكير الإنسان والتكنولوجيا، كما أنه يعد شائعاً إذ تعددت مفاهيمه بتعدد الكاتبتين والباحثين إضافة إلى ذلك تعددت إبعاده ومظاهره وعناصره ومراحلته ونظرياته، فالتفكير الإبداعي تفكير منفتح يخرج من التسلسل المعتاد إلى أن يكون تفكير متنوع متشعب إذا يؤدي ذلك إلى طرح أكثر من إجابة للمشكلة، إذ يعد التفكير الإبداعي من العمليات الذهنية التي نستعملها لأجل الوصول إلى الرؤى والأفكار الجديدة، أو التي تؤدي إلى التأليف والدمج بين الأشياء والأفكار التي كانت تعتبر سابقاً أنها غير مرتبطة. (عبد المختار، عدوى، ٢٠١١: ٨)، وللتفكير الإبداعي أهمية تتجلى بما يأتي:

أ. يساعد الفرد على تنمية قدراته إلى أقصى الحدود.

ب. يشجع الفرد على إثبات قدرته على التواصل والتفكير.

ت. يساعد الفرد على التعبير بكل ما يجول في ذهنه.

ث. ينمي عند الفرد مهارة اكتشاف الأشياء وقيمتها.

ج. ينمي لدى الفرد مهارات مختلفة.

ح. يساعد الفرد على فهم ذاته وكذل يساعده على فهم الأشخاص الآخرين والقدرة على استيعاب ثقفتهم .
يساعد الفرد على مواجهة التغيرات والتحديات والعمل على تلبية احتياجات التغير السريع الحاصل في المجتمع.
(الرابغي، ٢٠١٣: ٦٣)

سابعاً: مهارات التفكير المستنير: سبق وان ذكرنا إن التفكير المستنير هو مزيج بين كل من التفكير (الإبداعي والناقد) وبذلك أصبحت أهم مهارات التفكير المستنير الرئيسية هي: (١) معرفة الافتراضات، (٢) الاستنباط، (٣) الاستنتاج، (٤) التفسير، (٥) تقويم الحجج، (٦) الطلاقة والمرونة والأصالة والتفاصيل، (٧) الحساسية لجميع المشكلات). (عباس، ٢٠٢٤: ٤٦)

ثامناً: العوامل التي تؤثر على عملية التفكير المستنير:

١. **نقص الوعي:** لا يدرك الأشخاص في بعض الأحيان أهمية التفكير المستنير كذلك لا يدركون الطرق التي تساهم في تطويره، مما يؤدي إلى انعدام التفكير النقدي والعميق لهؤلاء الأشخاص في كثير من المواضيع.
٢. **نقص المهارات:** يفتقر بعض الأشخاص إلى المهارات المهمة واللازمة للتفكير المستنير مثلاً عدم القدرة على توليد أفكار حديثة أو الافتقار إلى مهارات التحليل النقدي.
٣. **التحيز الشخصي:** يؤثر التحيز الشخصي وكذلك العوامل الثقافية على قدرة الشخص على التفكير بشكل مستنير، إي الالتصاق بالمعتقدات والأفكار القديمة دون العمل على التحليل النقدي.
٤. **التحفظ:** بعض الأشخاص يتجنبون التفكير المستنير بسبب خوفهم من الخروج عن النمط الاعتيادي في التفكير أو خوفهم من المخاطرة.
٥. **قلة الوقت:** يمتنع الأشخاص من الاستمرار في تطوير التفكير المستنير بسبب قلة الوقت وان قلة الوقت يمنح الأشخاص من التفكير بشكل عميق في المواضيع المعقدة.
٦. **التشتت والضغوط المواجهة للأشخاص يومياً:** تؤثر الضغوط التي يتعرض لها الأشخاص يومياً في إمكانية الأشخاص في التفكير وبشكل مستنير إذ تؤثر على تركيز الأشخاص على بان يفكروا بشكل عميق.
٧. **البيئة الثقافية المحيطة بالأشخاص:** إذ تؤثر البيئة الثقافية على الأشخاص قد تكون غير محفزة للتفكير المستنير مما يؤثر وبشكل سلبي في تطوير هذه المهارة.
٨. **التمسك بالمعتقدات السائدة:** إن التثبيت بالمعتقدات السائدة دون التأكد من صحتها يؤدي إلى عرقلة عملية التفكير المستنير.

٩. **تأثير وسائل الإعلام:** تؤثر وسائل التواصل في بعض الأحيان في إمكانية الأشخاص من التفكير المستنير إذ قد تقدم وسائل التواصل المعلومات بشكل غير دقيق أو مجزأ. (الالوسي وعلوان: ٢٠٢٥: ٤٦٤ - ٤٦٥)

تاسعاً: دور المعلم في تنمية التفكير المستنير ومهاراته لدى الطلبة

- ١- للمعلم دور مهم وبارز وفعال لتنمية مهارات التفكير المستنير لدى طلبته من خلال تحفيز طلبته على التفكير النشط بدلا من الجمود والركود حيث يقوم بتعريض الطلبة إلى مواقف تعليمية مربية لكي تحفزه على التفكير وتؤدي في النهاية إلى زيادة قدرات الطلبة على التفسير والتحليل والاستنتاج وإيجاد الحلول .
- ٢- يقوم المعلم بالتخطيط للدروس منها اليومية أو الفصلية كذلك عينات الأسئلة والمواد الدراسية والفعاليات والأنشطة التي تساهم في تحديد أهداف عملية التعليم ووسائل تحقيقها.
- ٣- يوفر المعلم مناخ داخل الصف الدراسي مبنيا على ديناميكيات المجموعة ومشاركتهم الديمقراطية هي التي تعزز مناخ صف جماعي متماسك ، يستطيع فيه الطلبة التعبير عن آرائهم والثقة بأنفسهم .
- ٤- يكون دور المعلم دور سابر من خلال طرح أسئلة متعمقة وبحثية على الطلبة تتطلب تبريرا لفرضياتهم وأفكارهم واستنتاجاتهم التي توصلوا إليها .

٥- يحاول المعلم إن يحافظ على مهارات التواصل من خلال إثارة اهتمام الطلبة بالقضايا الحقيقية والممتعة والصعوبة التي يواجهها لأجل الحفاظ على انتباه طلبته مما يتطلب من المعلم استعمال أنشطة ومواد وأسئلة تنير الاهتمام بالتالي تؤدي إلى تحفيز المتعلمين . (عباس، ٢٠٢٤: ٥٥)

المحور الثاني/ دراسات سابقة: استطاعت الباحثة الحصول على بعض الدراسات السابقة المتعلقة بمتغيرات بحثها، والجدول رقم (١) يوضح تلك الدراسات:

جدول رقم (١) الدراسات السابقة

ت	اسم الباحث /	عنوان الدراسة	منهج البحث	حجم العينة	هدف الدراسة	الأداة	الوسائل الإحصائية	النتائج
١	(عباس ٢٠٢٤)	أثر إستراتيجية التعلم أليخبراتي في مهارات التفكير المستنير عند طالبات الصف الرابع الأدي في مادة التاريخ	المنهج التجريبي	٥٩ طالبة	تهدف الدراسة إلى التعرف على أثر إستراتيجية التعلم أليخبراتي في مهارات التفكير المستنير عند طالبات الصف الرابع الأدي في مادة التاريخ	بناء اختبار للتفكير المستنير	الاختبار التائي test - معامل صعوبة الفقرة معامل تمييز الفقرة - فعالية البدائل التفكير الخاطئة - معادلة الفاكرونيخ - مربع كاي - معادلة كودر - ريتشارد	توصلت الباحثة إلى إن التدريس وفق إستراتيجية التعلم أليخبراتي له الأثر الإيجابي في تحسين التفكير المستنير لدى طالبات المجموعة التجريبية
٢	(إبراهيم ، ٢٠٢٣)	قياس مستوى المهارات العلمية والتفكير المستنير وعلاقتها بالتحصيل في مادة العربية العامة لدى طلبة أقسام غي الاختصاص في كليات التربية الأساسية .	المنهج ألاتباطي الوصفي	٢٣٠ طالبا وطالبة	تهدف الدراسة إلى معرفة قياس مستوى المهارات العلمية والتفكير المستنير إلى التعرف على علاقتها بالتحصيل في مادة العربية العامة لدى طلبة أقسام غي الاختصاص في كليات التربية الأساسية .	اختبار المهارات العلمية واختبار التفكير المستنير	استعمل الباحث معامل ارتباط برسون و طريقة الفا كرونباخ والاختبار التائي وبرنامج spssL26	توصل الباحث إلى إن طلبة الجامعة لديهم القدرة على الاعتماد على أنفسهم في اكتساب المهارات العلمية ولد القدرة على القرارات ورفع مستوى المهارات العلمية لديهم كذلك إن طلبة الجامعة منفتحون على الخبرات وإيجادهم للحلول متنوعة لجميع أنواع المشكلات وعدم اعتمادهم على الأفكار المتصلبة مما يعني أنهم يتمتعون بدرجة عالية من مهارات التفكير المستنير ذات الجودة

٣	(الالوسي وعنوان : ٢٠٢٥)	التفكير المستنير لدى طلبة الدراسات العليا	منهج البحث الوصفي	٤٠٠ طالب وطالبة	تهدف التعرف على التفكير المستنير لدى طلبة الدراسات العليا	بناء مقياس للتفكير المستنير	استعمل الباحثان طريقة الفاكرونباخ والالتواء والوسط الحسابي والتقلطح	توصل الباحثان إن طلبة الدراسات العليا يتمتعون بالتفكير المستنير مما يعني إن لهم القدرة على تحليل ونقد الأفكار بشكل بناء ، إضافة إلى ذلك قدرتهم على اتخاذ القرارات الصائبة وحل مشكلاتهم .

ثالثاً: موازنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية:

١. من حيث هدف الدراسة: تهدف دراسة (إبراهيم ، ٢٠٢٣) إلى التعرف على قياس مستوى المهارات العلمية والتفكير المستنير وعلاقتها بالتحصيل في مادة العربية العامة لدى طلبة أقسام غير الاختصاص في كليات التربية الأساسية إما دراسة (عباس، ٢٠٢٤) تهدف إلى التعرف على أثر إستراتيجية التعلم أليخيراتي في مهارات التفكير المستنير عند طالبات الصف الرابع الأدبي في مادة التاريخ إما دراسة (الالوسي وعنوان : ٢٠٢٥) تهدف إلى التعرف على التفكير المستنير لدى طلبة الدراسات العليا، إما الدراسة الحالية تهدف إلى معرفة مستوى امتلاك طلبة قسم التاريخ لمهارات التفكير المستنير من وجهة نظرهم.
٢. من حيث حجم العينة: تبينت الدراسات من حيث حجم العينة فقد بلغ حجم العينة لدراسة (إبراهيم، ٢٠٢٣) (٢٣٠) طالبا وطالبة، إما دراسة (عباس، ٢٠٢٤) فقد بلغ حجم العينة (٥٩) طالبة في حين بلغ حجم العينة لدراسة (الالوسي وعنوان : ٢٠٢٥) (٤٠٠) طالبا وطالبة، إما الدراسة الحالية فقد بلغ حجم العينة (١٥٠) طالبا وطالبة من طلبة جامعة كربلاء/كلية التربية للعلوم الإنسانية/قسم التاريخ/ للدراسة الصباحية والمسابية.
٣. من حيث مكان الدراسة: تشابهت الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية من حيث مكان إجراء الدراسة فجميع الدراسات أجريت في العراق.
٤. من حيث الأداة: استعملت دراسة (إبراهيم، ٢٠٢٣) أداة هي إعداد اختبار المهارات العلمية واختبار التفكير المستنير إما دراسة (عباس، ٢٠٢٤) استعملت الباحثة بناء اختبار للتفكير المستنير (الالوسي وعنوان : ٢٠٢٥) بناء مقياس للتفكير المستنير الدراسة الحالية إما الدراسة الحالية قامت الباحثة بتصميم مقياس لقياس مهارات التفكير المستنير.
٥. من حيث منهج الدراسة: اتبعت دراسة (عباس، ٢٠٢٤) المنهج التجريبي إما دراسة (إبراهيم، ٢٠٢٣) ودراسة (الالوسي وعنوان : ٢٠٢٥) فجاء منهج هذه الدراسات متوافق مع الدراسة الحالية التي اتبعت المنهج الوصفي التحليلي.
٦. من حيث المرحلة الدراسية: تبينت الدراسات السابقة من حيث المرحلة الدراسية فتناولت دراسة (عباس، ٢٠٢٤) المرحلة الإعدادية إما دراسة (إبراهيم، ٢٠٢٣) طبقت على المرحلة الجامعية التي كانت متوافقة مع الدراسة الحالية إذ طبقت الباحثة على طلبة المرحلة الجامعية، إما دراسة (الالوسي وعنوان : ٢٠٢٥) فقد طبقت على طلبة الدراسات العليا.

رابعاً: جوانب الاستفادة من الدراسات السابقة:

١. استفادت الباحثة من الاطلاع على الدراسات السابقة في تكوين رؤية واضحة عن موضوع البحث.
٢. اطلع الباحثة على مصادر الدراسات الأخرى أعان الباحثة في الرجوع لتلك المصادر والاستفادة منها في تدعيم بحثها.
٣. استفادت الباحثة من الوسائل الإحصائية للدراسات السابقة.

الفصل الثالث

منهجية وإجراءات البحث

أولاً: منهج البحث: استعملت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي لكونه المنهج الملائم للبحث، إذ يستعمله الباحث لوصف الموضوع الذي يريد دراسته عبر منهجية علمية صحيحة ، كما يعمل على تصوير النتائج التي يتم التوصل إليها من خلال أشكال رقمية معبرة من الممكن تفسيرها ، إي محاولة الحصول على معرفة تفصيلية ودقيقة عن ظاهرة قائمة أو مشكلة ما لأجل الوصول إلى فهم أدق وأفضل أو العمل على وضع إجراءات وسياسات مستقبلية خاصة بها. (المحمداوي، ٢٠١٩: ٤٦).

ثانياً: مجتمع البحث: يقصد بمجتمع البحث جميع الوحدات التي يرغب الباحث في دراستها. (راضي، ٢٠٢٣: ٧) تكون مجتمع البحث من طلبة جامعة كربلاء / كلية التربية للعلوم الإنسانية / قسم التاريخ للدراسة الصباحية والمسائية والبالغ عددهم (٥٠٢) طالبا وطالبة.

ثالثاً: عينة البحث: جزء من مجتمع الدراسة، إذ يتم اختيارها حسب قواعد محدد خاصة، وتكون عينة البحث مماثلة قد المستطاع مجتمع الدراسة، إي أنها مجموعة من الوحدات يتم اختيارها من المجتمع الإحصائي. (النعمي وآخرون، ٢٠١٥: ٧٨) تكونت عينة البحث من طلبة جامعة كربلاء/كلية التربية للعلوم الإنسانية/قسم التاريخ / المرحلة الثالثة/ للدراسة الصباحية والمسائية/ للعام الدراسي (٢٠٢٥ - ٢٠٢٦) م، والبالغ عددهم (١٥٠) طالبا وطالبة.

رابعاً: أداة البحث:

مقياس مهارات التفكير المستنير:

١. **الهدف من بناء المقياس:** قامت بتصميم مقياس للتعرف على مستوى امتلاك طلبة قسم التاريخ لمهارات التفكير المستنير من وجهة نظرهم.
٢. **تحديد مهارات التفكير المستنير:** بعد مراجعة الدراسات السابقة التي تناولت التفكير المستنير وتحليل التعريف النظري لـ (Costa & Kallick) و (Schwartz)، حددت الباحثة المهارات الأساسية التي يقيسها المقياس، وهي: (١) معرفة الافتراضات، (٢) الاستنباط، (٣) الاستنتاج، (٤) التفسير، (٥) تقويم الحجج، (٦) الطلاقة والمرونة والأصالة والتفاصيل، (٧) الحساسية لجميع المشكلات).
١. **صياغة فقرات الاختبار:** : تضمن المقياس سبع مهارات رئيسية تم توزيع الفقرات عليها على النحو الآتي (مهارة معرفة الافتراضات بثلاث فقرات) و(مهارة الاستنباط بفقرتين) و(مهارة الاستنتاج بثلاث فقرات) و(مهارة التفسير بفقرتين) فيما خصص لـ (مهارة تقويم الحجج ثلاث فقرات) كذلك لـ (مهارة الطلاقة والمرونة والأصالة والتفاصيل ثلاث فقرات) إما (مهارة الحساسية لجميع المشكلات فقد مثلتها فقرتان) وبذلك بلغ العدد الكلي لفقرات المقياس (١٨) فقرة صيغت وفق معايير الصدق والبناء المناسب لقياس المهارات المطلوبة .

٢. **تصحيح المقياس:** تم اعتماد أسلوب ليكرت المعدل في صياغة بدائل فقرات المقياس، وهو من أكثر الأساليب شيوعاً في البحوث التربوية والنفسية، إذ يُعرض على المستجيب موقف محدد ويُطلب منه اختيار

الإجابة التي تمثله من بين خمس بدائل لها أوزان مختلفة، وقد تضمنت بدائل الإجابة: (تتطبق عليّ بدرجة كبيرة جداً = ٥)، (تتطبق عليّ بدرجة كبيرة = ٤)، (تتطبق عليّ بدرجة متوسطة = ٣)، (تتطبق عليّ بدرجة قليلة = ٢)، (لا تتطبق عليّ = ١)، وبذلك تكون أعلى درجة ممكنة (٩٠) وأدنى درجة (١٨) والوسط الفرضي (٥٤).

٣. **صدق المقياس:** تحققت الباحثة من صدق المقياس عن طريق:

أ. **الصدق الظاهري:** عرضت الباحثة مقياس مهارات التفكير المستنير المكوّن من (١٨) فقرة موزعة على ست مهارات بصورته الأولية، والمبني وفق الأساس النظري لـ (Costa & Kallick) و (Schwartz) في التفكير المستنير، على مجموعة من السادة المحكمين المتخصصين للتحقق من الصدق الظاهري للمقياس، وقد تم اعتماد نسبة اتفاق بلغت (٨٠%) بين آراء المحكمين وفق معادلة كوبر للاتفاق.

ب. **صدق البناء:** تم التحقق من صدق البناء عن طريق:

- **إيجاد العلاقة بين درجة الفقرة والدرجة الكلية للمقياس:** استعملت الباحثة معامل ارتباط بيرسون في استخراج العلاقة بين الفقرة والدرجة الكلية للمقياس، وجدول رقم (٢) يبين ذلك.

جدول رقم (٢): قيم معاملات الارتباط بين درجة الفقرة والدرجة الكلية لمقياس مهارات التفكير المستنير

ت	الارتباط	ت	الارتباط	ت	الارتباط	ت	الارتباط	ت	الارتباط	ت	الارتباط
١	٠.٣٢١	٤	٠.٥٣٨	٧	٠.٥٨٦	١٠	٠.٣٨٧	١٣	٠.٤٤٩	١٦	٠.٥٩٧
٢	٠.٥٨٤	٥	٠.٤٥٧	٨	٠.٤٧٣	١١	٠.٥٥٠	١٤	٠.٥٣٢	١٧	٠.٣٤٥
٣	٠.٤١٥	٦	٠.٣٣٥	٩	٠.٣٢٣	١٢	٠.٣٨٩	١٥	٠.٤٩٢	١٨	٠.٥٠٧

- **علاقة درجة الفقرة بدرجة المهارة:** استعملت الباحثة معامل ارتباط بيرسون لغرض إيجاد العلاقة بين درجة الفقرة ودرجة المهارة، وجدول رقم (٣) يبين قيم معاملات الارتباط:

جدول رقم (٣): قيم معاملات الارتباط بين درجة الفقرة ودرجة المهارة لمقياس مهارات التفكير المستنير

معرفة الافتراضات		الاستنباط		الاستنتاج	
ت	الارتباط	ت	الارتباط	ت	الارتباط
١	٠.٥٢٨	٤	٠.٥٥٥	٦	٠.٧٦٩
٢	٠.٦٥٤	٥	٠.٥٣٨	٧	٠.٧٢٨
٣	٠.٧٤١		٠.٧٣٥	٨	٠.٥٩١
التفسير		تقويم الحجج		الطلاقة والمرونة والأصالة والتفاصيل	
ت	الارتباط	ت	الارتباط	ت	الارتباط
٩	٠.٥٧١	١١	٠.٦٩٨	١٤	٠.٧٠٩
١٠	٠.٧٧١	١٢	٠.٥٦٩	١٥	٠.٦٦٩
	٠.٧٤١	١٣	٠.٥٨١	١٦	٠.٦٣٧
الارتباط					
الحساسية لجميع المشكلات					
ت	الارتباط				
١٧	٠.٧٠٦				
١٨	٠.٦٣٩				

- إيجاد علاقة درجة المهارة بالدرجة الكلية للمقياس: لتحقيق ذلك احتسبت قيم معامل الارتباط بين درجة المهارة مع الدرجة الكلية للمقياس، باستعمال معامل ارتباط بيرسون، وجدول رقم (٤) يبين ذلك: جدول رقم (٤): قيم معاملات الارتباط بين درجة المهارة والدرجة الكلية لمقياس مهارات التفكير المستتير

المهارة ①		المهارة ②		المهارة ③		المهارة ④		المهارة ⑤		المهارة ⑥		المهارة ⑦	
ت	الارتبا	ت	الارتبا	ت	الارتبا	ت	الارتبا	ت	الارتبا	ت	الارتبا	ت	الارتبا
ط	ط	ط	ط	ط	ط	ط	ط	ط	ط	ط	ط	ط	ط
١	٠.٩١١	٢	٠.٩٤٥	٣	٠.٩٥٦	٤	٠.٩٦١	٥	٠.٩٧٥	٦	٠.٩٢٣	٧	٠.٩٦٨

٤. التحليل الإحصائي لفقرات المقياس: تألفت عينة التحليل الإحصائي من (٤٠) طالباً وطالبة من مجتمع البحث، تم اختيارهم بالطريقة العشوائية الطبقية وبالأسلوب المتناسب من طلبة قسم التاريخ/كلية التربية للعلوم الإنسانية/جامعة كربلاء وشملت ثبات المقياس إذ تحقق باستخدام طريقه الاتساق الداخلي، المتمثلة بمعادلة الفا كرونباخ، وقد بلغ معامل الثبات (٠.٩٢١) وهو معامل ثبات جيد.

خامساً: الوسائل الإحصائية: استعانت الباحثة بالحقيبة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS₂₆) لمعالجة البيانات الواردة في بحثه وتحليلها.

الفصل الرابع

عرض النتائج وتفسيرها

الهدف الأول: التعرف على مستوى امتلاك طلبة قسم التاريخ لمهارات التفكير المستتير من وجهة نظرهم لمعرفة مستوى امتلاك طلبة قسم التاريخ لمهارات التفكير المستتير من وجهة نظرهم، فقد أظهر تحليل الإجابات باستعمال الاختبار التائي لعينة واحدة، وجد إن المتوسط الحسابي بلغت قيمته (٧٢.٥٤٩)، والانحراف المعياري بلغت قيمته (١٠.٥٤٩) وبعد مقارنة هذا المتوسط بالمتوسط النظري للمقياس والبالغ (٥٤) تبين إن القيمة التائية المحسوبة (٤.٩٨٦) وهي اكبر من القيمة التائية الجدولية البالغة (١.٩٦) عند مستوى دلالة (٠.٠٥) وبدرجة حرية (١٤٩)، والجدول رقم (٥) يوضح ذلك.

جدول رقم (٥): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمستوى امتلاك طلبة قسم التاريخ لمهارات التفكير المستتير من وجهة نظرهم

العينة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسط الفرضي	القيمة التائية		درجة الحرية	مستوى الدلالة	النتيجة
				المحسوبة	الجدولية			
١٥٠	٧٢.٥٤٩	١٠.٥٤٩	٥٤	٤.٩٨٦	١.٩٦	١٤٩	٠.٠٥	دالة

تفسير النتائج للهدف الأول: التعرف على مستوى امتلاك طلبة قسم التاريخ لمهارات التفكير المستتير من وجهة نظرهم.

١. ارتفاع مستوى امتلاك مهارات التفكير المستتير لدى الطلبة من خلال النتائج أظهرت أن المتوسط الحسابي (٧٢.٥٤٩) أعلى بكثير من المتوسط الفرضي (٥٤)، مما يشير إلى أن طلبة قسم التاريخ يمتلكون مستوى جيداً إلى مرتفع من مهارات التفكير المستتير مقارنة بالمستوى المتوقع نظرياً.
٢. وجود دلالة إحصائية تؤكد الفروق لصالح المتوسط الحقيقي إذ بلغت القيمة التائية المحسوبة (٤.٩٨٦) جاءت أكبر من القيمة التائية الجدولية (١.٩٦) عند مستوى دلالة (٠.٠٥)، وهذا يؤكد أن الفروق بين المتوسط الحسابي والوسط الفرضي ليست مجرد فروق عشوائية، بل فروق حقيقية ذات دلالة إحصائية.

٣. اتساق الإجابات ووجود تباين مقبول بين أفراد العينة إذ بلغ الانحراف المعياري (١٠.٥٤٩)، وهو يشير إلى وجود تباين متوسط بين إجابات الطلبة، ما يعكس اختلافاً طبعياً في مستوى امتلاك المهارات، لكنه لا يؤثر على الاتجاه العام الذي يشير إلى ارتفاع المستوى.
٤. إشارة النتائج إلى فاعلية البيئة التعليمية في تنمية المهارات من خلال ارتفاع المتوسط الحسابي ودلالة الفروق يشير إلى أن المقررات الدراسية، وأساليب التدريس، والخبرات التعليمية في قسم التاريخ قد تسهم بفاعلية في تنمية مهارات التفكير المستنير لدى الطلبة.
٥. تأكيد تحقق الهدف البحثي المرتبط بقياس مستوى المهارات من خلال النتائج تظهر أن الطلبة ينظرون إلى أنفسهم كأفراد يمتلكون مهارات التفكير المستنير بدرجة تفوق المستوى المتوسط، وهو ما يحقق الهدف الأول للبحث ويعطي مؤشراً إيجابياً حول وعي الطلبة بهذه المهارات وقدرتهم على ممارستها.
- الهدف الثاني: التعرف على الفروق في مستوى امتلاك طلبة قسم التاريخ لمهارات التفكير المستنير حسب متغير الجنس**

لمعرفة الفروق في مستوى امتلاك طلبة قسم التاريخ لمهارات التفكير المستنير حسب متغير الجنس (ذكور - إناث)، فقد تبين من تحليل الإجابات باستعمال الاختبار التائي لعينة واحدة، وجد إن المتوسط الحسابي للذكور بلغت قيمته (٦١.٥٢٤)، والانحراف المعياري بلغت قيمته (٨.٧٨٩)، أما المتوسط الحسابي للإناث بلغت قيمته (٦٨.١٣٩) والانحراف المعياري بلغت قيمته (٥.٦٨٤)، والقيمة التائية المحسوبة بلغت قيمتها (٥.٧١٨) والقيمة الجدولية بلغت قيمتها (١.٩٦) عند مستوى دلالة (٠.٠٥) وبدرجة حرية (١٤٩)، والجدول رقم (٦) يوضح ذلك.

جدول رقم (٦): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمستوى الفروق في مستوى امتلاك طلبة قسم التاريخ لمهارات التفكير المستنير حسب متغير الجنس

الجنس	الوسط الحسابي	انحراف معياري	درجة الحرية	القيمة التائية		مستوى الدلالة	الدلالة
				المحسوبة	الجدولية		
ذكور	٦١.٥٢٤	٨.٧٨٩	١٤٩	٥.٧١٨	١.٩٦	٠.٠٥	دالة
إناث	٦٨.١٣٩	٥.٦٨٤					لصالح الإناث

تفسير النتائج للهدف الثاني: التعرف على الفروق في مستوى امتلاك طلبة قسم التاريخ لمهارات التفكير المستنير حسب متغير الجنس

١. تفوق واضح لصالح الإناث في مهارات التفكير المستنير إذ أوضحت النتائج أن المتوسط الحسابي للإناث (٦٨.١٣٩) أعلى من المتوسط الحسابي للذكور (٦١.٥٢٤)، مما يشير إلى امتلاك الإناث مستوى أعلى من مهارات التفكير المستنير مقارنة بالذكور.
٢. وجود فروق دالة إحصائية بين الجنسين إذ بلغ حجم الفروق بين المجموعتين قيمة تائية محسوبة (٥.٧١٨) وهي أكبر من القيمة الجدولية (١.٩٦) عند مستوى دلالة (٠.٠٥)، مما يدل على أن الفروق ليست عشوائية، بل فروق حقيقية ذات دلالة إحصائية.
٣. استقرار أعلى في إجابات الإناث مقارنة بالذكور من خلال نتائج الانحراف المعياري للإناث بلغ (٥.٦٨٤) أنه أقل من الانحراف المعياري للذكور بلغ (٨.٧٨٩)، مما يشير إلى أن استجابات الإناث أكثر تجانس واستقرار، بينما استجابات الذكور تتسم بتباين أكبر.

٤. إمكانية ارتباط الفروق بعوامل تربوية واجتماعية من خلال تفوق الإناث قد يرتبط بعوامل عديدة، مثل دافعية أعلى نحو التعلم، أو وعي أكبر بأهمية التفكير المستنير، أو تأثير إيجابي بالبيئة الأكاديمية. وهذا ينسجم مع العديد من الدراسات التي تشير إلى تفوق الإناث في مهارات التفكير العليا.
٥. تحقق الهدف البحثي الثاني وتقديم أساس لمزيد من الدراسات إذ تؤكد النتائج وجود فروق جوهريّة بين الجنسين، وبذلك يتحقق الهدف الثاني للبحث، كما تفتح النتائج للقيام بدراسات مستقبلية تتعمق في تفسير أسباب هذا التفوق، ودراسة تأثير المتغيرات الأخرى في تنمية مهارات التفكير المستنير.

الفصل الخامس

الاستنتاجات والتوصيات والمقترحات

أولاً: الاستنتاجات:

١. من خلال نتائج التحليل الإحصائي تبين أن طلبة قسم التاريخ يمتلكون مستوى مرتفعاً من مهارات التفكير المستنير مقارنة بالمستوى الفرضي للمقياس، مما يعكس فاعلية المقررات الدراسية والأنشطة التعليمية في تنمية هذه المهارات لدى الطلبة.
٢. تبين النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى امتلاك مهارات التفكير المستنير تبعاً لمتغير الجنس، وكانت هذه الفروق لصالح الإناث، مما يشير إلى أن الطالبات يمتلكن دافعية أعلى واستقراراً أكبر في ممارسة مهارات التفكير المستنير مقارنة بالذكور.

ثانياً: التوصيات:

١. ضرورة تعزيز برامج تنمية التفكير المستنير ضمن الخطط الدراسية لقسم التاريخ، وتفعيل أساليب تدريس قائمة على التفكير النقدي والاستقصاء لتعزيز مستوى الطلبة وبشكل عام.
٢. التركيز على وضع برامج دعم موجهة للطلبة الذكور، تهدف إلى تحسين مهارات التفكير المستنير لديهم، من خلال ورش ودورات تدريبية وأنشطة صفية ولا صفية تعتمد على التعلم النشط والتفكير التحليلي.

ثالثاً: المقترحات

١. العمل على إجراء دراسة مستقبلية تتناول متغيرات أخرى مثل (المرحلة الدراسية، التحصيل، البيئة الأسرية) للكشف عن عوامل أخرى قد تسهم في تنمية مهارات التفكير المستنير لدى طلبة التاريخ.
٢. إجراء دراسة تجريبية تقيس فاعلية برنامج تدريبي أو إستراتيجية تدريس حديثة (مثل التعلم القائم على المشكلات أو استراتيجيات التفكير الناقد) في تنمية مهارات التفكير المستنير لدى الطلبة من الجنسين.

قائمة المصادر

١. إبراهيم، حامد عبد (٢٠٢٣): قياس مستوى المهارات العلمية والتفكير المستنير وعلاقتها بالتحصيل في مادة العربية العامة لدى طلبة أقسام غير الاختصاص في كليات التربية الأساسية، *مجلة نسق*، مجلد (٣٩)، عدد (١)، أيلول، العراق.
٢. الألوسي، نور راجي محمد، وعلوان، سالي طالب (٢٠٢٥): التفكير المستنير لدى طلبة الدراسات العليا، *مجلة البحوث التربوية والنفسية*، المجلد (٢٢)، العدد (٨٦)، جامعة بغداد، العراق.
٣. الجهوية، ملحق سعيده (٢٠٠٩): *المعجم التربوي*، المركز الوطني للوثائق التربوية، الجزائر، الجمهورية الجزائرية.
٤. الحميري، الفتلاوي، هاجر عبد الدايم مهدي، ومحمد كريم فرحان (٢٠٢٢): *مقدمة في التفكير: رؤية معاصرة في تعليم التفكير وتعلمه*، الطبعة الأولى، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

٥. الدليمي، طه علي حسين، المسيعدين، عاهد هاني إبراهيم، جمعة، رائد محمد، القديرات، عوض، غنيم، سحر ذياب سلمان (٢٠١٧): **مجلة كلية التربية، العدد (١٧٦)، الجزء الأول، جامعة الأزهر، الأردن.**
٦. ديان، روبرت (٢٠١٧): **التفكير الناقد والتفكير الإبداعي: دليل مختصر للمعلمين، الطبعة الأولى، العبيكان للنشر، الرياض، السعودية.**
٧. الرابعي، خالد بن محمد بن محمود (٢٠١٣): **التفكير الإبداعي والمتغيرات النفسية والاجتماعية لدى الطلبة الموهوبين، الطبعة الأولى، مركز دبيونو لتعليم التفكير، عمان، الأردن.**
٨. راضي، وسام فاضل (٢٠٢٣): **العينات في بحوث الإعلام، الطبعة الأولى، مكتبة سنتر العلوم، بغداد، العراق.**
٩. ريان، هاشم (٢٠٠٤): **مهارات التفكير وسرعة البديهة وحقايب تدريبية، دار حنين للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.**
١٠. سريح، نشوان زيدان، وحسين، إسماعيل علي (٢٠٢٠): **فاعلية أنموذج شوارتز في التحصيل والمرونة العقلية لدى طلاب المرحلة المتوسطة في مادة الاجتماعيات، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية، مجلة كلية التربية للعلوم الإنسانية، المجلد (٢٨)، العدد (٥)، جامعة الأنبار، العراق.**
١١. السيد، حسن أحمد (٢٠١٣): **اللغة والتفكير المستنير، مجلة مجمع اللغة العربية، المجلد (٨٨)، الجزء (٤)، جامعة دمشق، سوريا.**
١٢. الشمري، صاحب أسعد (٢٠٢٤): **التفكير التعاوني خطوة للإمام، الطبعة الأولى، دار الرسالة للطباعة والنشر، العراق.**
١٣. الطرمان، انتصار صالح عوض، والطوبسي، أحمد عيسى (٢٠٢٤): **مهارات التفكير الناقد والتفكير الإبداعي المتضمنة في كتاب التربية الإسلامية للصف العاشر الأساسي في الأردن، مجلة العلوم التربوية، العدد الثاني، الجزء الرابع، الأردن.**
١٤. عاجل، سارة طعمة، ومрад، أحمد عبد الرضا (٢٠٢٣): **مستوى ممارسة معلمي العلوم لمهارات التفكير المنتج من وجهة نظر مديري المدارس ومشرفي المادة، مجلة كلية التربية، المجلد (١٩)، العدد (٣٨)، ميسان، العراق.**
١٥. عباس، مروة حامد (٢٠٢٤): **أثر استراتيجية التعلم الخيري في مهارات التفكير المستنير عند طالبات الصف الرابع الأدبي في مادة التاريخ (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة القادسية، كلية التربية، قسم التاريخ، العراق.**
١٦. عبد السلام، محمد (٢٠٢٠): **مهارات التفكير الناقد: دراسة نظرية وتطبيقات عربية وعالمية، مكتبة النور، القاهرة، مصر.**
١٧. عبد المختار، عدوى، وخضر، محمد، وفريد، إنجي صلاح (٢٠١١): **التفكير النمطي والإبداعي، الطبعة الأولى، مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث، القاهرة، مصر.**
١٨. العوفي، الجميدي، عيسى سعد، وعبد الرحمن علوي (٢٠١٠): **القاموس العربي الأول لمصطلحات علوم التفكير، الطبعة الأولى، دار دبيونو للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.**
١٩. العيساوي، سيف طارق حسين (٢٠١٤): **تعليم التفكير مع الأمثلة التطبيقية والاختبارات التفكيرية، الطبعة الأولى، دار الرضوان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.**

٢٠. محمد، هند سليم (٢٠٢٢): نمذجة العلاقات السببية بين عادات العقل والذكاء الناجح والتفكير المنظومي لدى طلبة المرحلة الثانوية، **مجلة كلية التربية، جامعة عين شمس، العدد (٤٦)**، الجزء الثالث، القاهرة، مصر.

٢١. المحمداوي، محمد سرحان علي (٢٠١٩): **مناهج البحث العلمي**، الطبعة الثالثة، دار الكتب، صنعاء، اليمن.

٢٢. مزهر، فرج، شاكر، أحمد، وعدنان، مروة (٢٠٢٤): مهارات التفكير التاريخي وعلاقتها بالتحصيل الأكاديمي لدى طلبة قسم التاريخ في جامعة ديالى، **مجلة الفتح، المجلد (٢٨)**، العدد (١)، آذار، كلية التربية الأساسية، جامعة ديالى، العراق.

٢٣. المغازي، إبراهيم محمد (٢٠١٤): **التفكير الجماعي**، سلسلة اقرأ الشهرية (٧٦٧)، مؤسسة دار المعارف، جامعة بورسعيد، مصر.

٢٤. النعيمي، محمد عبد العال، والبياتي، عبد الجبار توفيق، وخليفة، غازي جمال (٢٠١٥): **طرق ومناهج البحث العلمي**، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.



أثر الأدب المعاصر في تنمية اللغة العربية

الباحثة هويدا عباس منذر

الجامعة الإسلامية في لبنان

ثانوية عمر فروخ الرسمية للبنات

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة أثر الأدب العربي المعاصر في تنمية اللغة العربية، من خلال منهج وصفي مقارنة يتتبع لتفاعل بين التطور الأدبي والتحويلات اللغوية. ينطلق البحث من تعريف الأدب كمرآة تعكس تجارب الإنسان لفكرية والاجتماعية، ويركز على العلاقة التبادلية بين الأدب واللغة، حيث يُعد الأدب أداة تعبير أساسية تعتمد على اللغة، بينما يسهم بدوره في تطويرها عبر الابتكارات الأسلوبية وتوسيع دلالات المفردات. يتناول البحث خصائص الأدب المعاصر، مثل تأثره بالحدثة، وتنوع الأجناس الأدبية واهتمامه بالقضايا الاجتماعية والسياسية، وتفاعله مع التراث بإعادة صياغته نقدياً. كما يسلط الضوء على تطور اللغة العربية عبر العصور، بدءاً من مراحلها الشفوية وصولاً إلى عصر الترجمة والتدوين، ويركز على دور الأدب المعاصر في تنمية اللغة لمواكبة المستجدات العلمية والتكنولوجية عبر تعريب المصطلحات ودمج اللهجات المحلية. يخلص البحث إلى أن الأدب المعاصر يلعب دوراً حيوياً في الحفاظ على الهوية اللغوية العربية، مع تأكيد ضرورة تبني رؤية متوازنة تجمع بين الأصالة والحدثة، لضمان استمرارية اللغة كلفة حية قادرة على التعبير عن تعقيدات الواقع المتغير.

مفتاح الكلمات: الأدب - المعاصر - اللغة العربية - التنمية - التطور.

Abstrat:

This research aims to study the impact of contemporary Arabic literature on the development of the Arabic language, through a descriptive comparative approach that traces the interaction between literary development and linguistic transformations. The research starts from the definition of literature as a mirror that reflects human intellectual and social experiences, and focuses on the reciprocal relationship between literature and language, as literature is a basic tool of expression that depends on language, while it contributes in turn to its development through stylistic innovations and expanding the meanings of vocabulary.

The research addresses the characteristics of contemporary literature, such as its influence by modernity and postmodernity, the diversity of literary genres (such as the short story and the modern novel), its interest in social and political issues, and its interaction with heritage by critically reformulating it. It also sheds light on the development of the Arabic language throughout the ages, starting from its oral stages to the era of translation and codification, and focuses on the role of contemporary literature in keeping pace with scientific and technological developments through Arabizing terms and integrating local dialects.

The research concludes that contemporary literature plays a vital role in preserving the Arabic linguistic identity, while emphasizing the need to adopt a balanced vision that combines authenticity and modernity, to ensure the continuity of the language as a living language capable of expressing the complexities of changing reality.

Key words: Literature - Contemporary - Arabic language - Development - Evolution

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم مع حمد الله والصلاة على رسوله، فالأدب العربي بكل أدواره نتاج فكر الماضيين وهو دليل الأجيال ولا يخفى أهميته ومكانته على خبير بالدراسات العربية والشرقية وهذا الدراسات الإسلامية . واللغة العربية من أهم أعمدة الهوية الثقافية والحضارية للأمة العربية والإسلامية، لارتباطها الوثيق بالقرآن الكريم والأدب العربي العتيق، ولدورها كجسر يربط الماضي بالحاضر، ويحمل في طياته إرثا إنسانيا فريدا. فبناء على هذا نستهدف بهذه البضاعة المزجاة أن ندرس ونبحث عن أثر الأدب المعاصر من هذا البناء الشامخ على تنمية اللغة العربية .

ففي المبحث الأول -الأدب المعاصر بين اللغة والواقع والمؤثرات المعاصرة - نخصص القول في شرح معنى لأدب والتنمية واللغة والتطوير لغة واصطلاحا ونعرض علاقة الأدب باللغة ونذكر أسباب اختيار البحث و دواعيه والدراسات السابقة ومسألة البحث. وقبل محاولة الوصول إلى الهدف المنشود ، لابد أن نذكر أدوار الأدب ونذكر مواصفات الأدب المعاصر ثم أهمية كل ذلك في كلام عجال بليغ ثم نتطرق إلى المبحث الثاني وهو : أثر التراث في العربية المعاصرة .

في هذا المبحث نتحدث عن التراث العربي العريق الذي له صداه وتأثيراته على الثقافة العربية واللغة العربية . هناك كثير من الدارسين يجنحون إلى التراث وينظرون إليه بنظرة قدسية يريدون المحافظة عليها وعلى لغته التي وصل إلينا عبرها وسنوضح ذلك كله مع كيفية التفاعل بين التراث واللغة العربية والنظريات المقترحة في كيفية التعامل مع التراث .

ثم نخرج إلى المبحث الثالث وهو : النهضة الأدبية وأثرها في العربية المعاصرة. تح فيه عن النهضة الأدبية الحديثة و عوامل ظهورها وبعض رجالها وفنونها ومدى صداها على اللغة العربية والمجتمع العربي وأثر ذلك في العصر الحديث ثم إلى الزمن المعاصر، نشرح ذلك في فقرات متتابعة حتى يوتي ثماره.

بعد ذلك نتعرض للمبحث الرابع وهو : الحداثة وأثرها في الأدب واللغة العربية . ونحاول في هذا البحث تبين ماهية الحداثة ومواصفاتها وعوارضها وتأثيراتها على الفكر العربي والمجتمع العربي وتبعاً لذلك اللغة العربية وناقش في هذا المجال أثر الحداثة في تنمية وتطوير اللغة العربية ولا ننسى أن فصل القول في كيفية مواجهة اللغة تجاه الحداثة وتجاه طرائقها في الفكر والثقافة والنظر والفن.

ونخصص المبحث الخامس لبيان المجالات التي نلاحظ فيها أثر الأدب المعاصر في تنمية اللغة العربية وذلك بالدمج بين الفصحى والعامية وعملية التوعية اللغوية والانزياح اللغوي وتوسيع المفردات والمصطلحات وبالابداع في الأساليب وبالتعبير الرمزية عن المعاني وبعد ذلك تنمية اللغة بفتح باب شعر التفعيلة والشعر الحر. ثم نختم البحث بعرض موجز للنتائج والمقترحات .

المبحث الأول : الأدب المعاصر بين اللغة والواقع والمؤثرات المعاصرة

١-١ التعريف بالأدب لغة واصطلاحاً

١-١-١ الأدب في اللغة :

نعملت لفظة ادب في عصر الجاهلي بمعنى جمع الناس ودعاهم إلى الطعام. واشتقت منه كلمات للدلالة على عانى المتقاربة و المتناسبة للطعام والضيف والجمع للطعام

قال الخليل: رجل أديب مؤدب يؤدب غيره ويتأدب بغيره. والأدب: صاحب المأدبة، وقد أدب القوم أدبا، وأدبت أنا. والمأدبة: المرأة التي صنع لها الصنيع. والمأدبة والمأدبة، لغتان: دعوة على الطعام.

قال الخليل: رجل أديب مؤدب يؤدب غيره ويتأدب بغيره. والأدب: صاحب المأدبة، وقد أدب القوم أدبا، وأدبت أنا. والمأدبة: المرأة التي صنع لها الصنيع. والمأدبة والمأدبة، لغتان: دعوة على الطعام!

قال ابن فارس: الأدب أن تجمع الناس إلى طعامك. وهي المأدبة والمأدبة. والأدب الداعي. قال طرفة: نحن في المشتاة ندعو الجفلى ... لا ترى الأدب فينا ينتقر والمادب: جمع المأدبة، قال شاعر:

كأن قلوب الطير في قعر عشا ... نوى القسب ملقى عند بعض المأدب؟

وقال الأزهري: والأدب الذي يتأدب به الأديب من الناس، سمي أدبا لأنه يأدب الناس الذين يتعلمونه إلى المحامد وينهاهم عن المقايح يأدبهم أي يدعوهم، وأصل الأدب الدعاء، وقيل للصنيع يدعى إليه الناس: مدعاة ومأدبة، ويقال للبعير إذا ريش وذل: أديب مؤدب. وقال مزاحم العقيلي:

وهن يصرفن النوى بين عالج ونجران تصريف الأديب المنزل وقال أبو عمرو يقال: جاش أدب البحر، وهو كثرة مائه وأنشد: عن ثبج البحر يجيش أدبه وقال أبو زيد: أدب الرجل يأدب أدبا فهو أديب ٣.

فكلمة "الأدب" تطورت دلالتها ومعناها على مرور الزمن، فأقدم معانيها دعوة الناس إلى المأدبة (أي: الطعام)، فهذا هو المعنى حسي ثم منه انتزع مفهوم "مكارم الأخلاق" إذ قبائل العرب كانوا مهتمين بشأن الضيوف والزوار وإكرام الضيف من شيمهم الجميلة وتقاليدهم ومكرماتهم.

١-٢-١ الأدب في الاصطلاح:

قد استعمل مصطلح الأدب لدى الدارسين والكتاب بمعاني مختلفة متباينة بحيث قد يكون بين المعاني تباين فالأدب عند بعضهم هو ثمرة فكر الإنسان وثقافته وحياته بكل جوانبها الشخصية والاجتماعية وهو في الحقيقة مرآة ناصعة صافية تنعكس حياة أهله وماتعاشوا معه من أحداث عامة وظروف خاصة. وبمعنى أدق هو مجموعة لأثار المكتوبة التي يتجلى فيها العقل الإنساني بالإنشاء أو الفن الكتابي. ٢

ما نحن نرى أن الأدب أعم من ذلك بكثير، فالأدب يمتد من بدأ التاريخ إلى نهايته. فما من مكتوب في تاريخ العمران البشري إلا ويشمله الأدب بالمعنى العام. فحصى أفكار الفلاسفة ونتيجة سمر المتحدثين ومناظرة العلماء أمام أعين السلاطين ومحاوره المبارزين عند تلاقي العساكر والجيش وإن لم يدون ولم يصل إلينا فكله من الآداب.

فنلاحظ في هذه النقطة أن قسما كبيرا من الأدب باند لم يصل إلينا ولم يدون ولم يبال به أصحابه. وأما ما حفظته الدفاتر والصدور و عبر الأيام والدهور ووصل إلينا فذاك موسوم بالمعنى العام بالأدب.

فأدب اللغة علومها وهي ثمار عقول أبنائها وقرائحهم، يدخل فيه ما دونه الشعراء والحكماء والعلماء وغيرهم. ٥

فعلى هذا يشمل الأدب كل العلوم من تاريخ وفلسفة وشعر وفقه وتفسير وغير ذلك.

ما مضى إنما هو حول معنى عام للأدب أما للأدب معنى أخص من ذلك وهو: مجموع الكلم الجيد المروي نظما ونثرا؟

أو المعنى المبتكر في اللفظ الفصيح والتعبير المتين والأسلوب البارع والخيال الواسع. "

على هذا لا يعد الكلام المتداول في حوارات يومية ومجلات وصحفات وكتب علمية أدبا حتي يتسم بالبراعة والتأنق ومقدار ما من مظاهر الجمال والخيال وأساليب التعبير.

ثم في العصر العباسي استعمل الأدب في أربعة معاني :
الأول: الشعر والنثر و ما يتعلق بهما من اخبار العرب و الأنساب والطرائف .
الثاني: ما يتناول المعارف الإنسانية والآثار العلمية الفنون الثقافية.
الثالثة: ما يستعين المرء به في فهم اللغات والأشعار وإنشاء الشعر و إنشاء النثر ونقدتهما الرابع: أدب النفس ويشمل كل أسلوب منمق في علم أو علم أو حرفة.*
أما اليوم فيراد بالأدب " ما عبر عن معنى من معاني الحياة بأسلوب جميل." ٩ وهذا يشمل كل الفنون الأدبية المعاصرة بمختلف أشكالها من كتابة ورسوم وصورة .
: إذا لاحظنا طرفي عملية الدلالة أعني الملقى والمتلقي (أو المتكلم والسامع) فالأدب يشمل كل شيء ينقل إلى سامع أو القارئ التجارب والانفعالات النفسية التي يشعر بها المتكلم او المنتج.
والعاطفة من أهم مظاهر الأدب. فالأدب فكرة وأسلوب ، مضمون وشكل . الفكرة فيها ممزوجة بالعاطفة و الأسلوب مثير للعاطفة والشعور. فالعاطفة ملازمة للأدب من جانبيين.
وللمجتمعات ولكل أمة أدبها الخاص يحتوي على ميراثها الفكري والثقافي و الديني والخلفي و السياسي.
هذا في بيان معنى الأدب في اللغة واصطلاح العلماء والدارسين و غيرهم ، ثم في الفقة التالية نرجع إلى تفصيل ما نحتاج إليه لمعرفة اللغة وماهيتها .

١-٢ اللغة واللغة العربية

١-٢-١ اللغة لغة:

جاء كلمة " اللغة " ومشتقاتها في اللغة العربية بمعنى التلفظ بالكلام و اللهج به والتحديث .
قال ابن فارس: اللام والفين والحرف المعتل أصلان صحيحان، أحدهما يدل على الشيء لا يعتد به، والآخر على اللهج بالشيء.
وقال ابن سيده: ولغا يلغو لغوا: تكلم، وفي الحديث: " من قال في الجمعة، والأمام يخطب، لصاحبه صه، فقد فأ: أي: تكلم. واللغة: اللسان، وحدها، أنها أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم، وهي "فعلة" من لفوت: أي كَلَمْتُ، اصلها: لغوة، ككرة وقلة وثبة، كلها لاماتها واوات، والجمع: لغات ولغون. ١٢

١-٢-٢ اللغة اصطلاحاً:

منذ دراسة الإنسان لظاهرة اللغة ظهرت عدة تعاريف لها وربما أقدم التعاريف للغة هو ما ذكره ابن جني في لخصائص بقوله: فإنها أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم. ١٣
وتبعه ابن سيده في المحكم والمحيط في ما نقلنا عنه أعلاه.
وفي هذا العصر ، بعد ظهور المدارس اللسانية الحديثة عرفها علماء اللسانيات بتعاريف أدق و أضبط و أحكم، اعتبروا فيها معنى النظام اولا ثم كونه اعتباطيا ثانيا ، ثم كونه من رموز دلالية ثالثا، ثم علاقته بالمجتمع الإنساني

فمن تلك التعاريف ما اختاره د. علي الخولي بعد اقتراح عدة تعاريف للغة :

للغة نظام اعتباطي لرموز صوتية تستخدم لتبادل الأفكار والمشاعر بين أعضاء جماعة لغوية متجانسة. ١٣
ونحن نكتفي بذلك ونستخرج إلى التعريف باللغة العربية و شيء من تاريخها و أدوارها.

١-٢-٣ اللغة العربية:

العربية فرع من اللغات السامية و لقب الساميين يطلق على الشعوب الارامية والفينيقية والعبرية و العربية و الآشورية واليمينية وكان شلوترير أول من استخدم هذا اللقب اقتباسا من الكتاكب المقدس و شاركه فيه ايكهون.

ويبدو أن اللغات السامية قبل تفرقها ترجع إلى أصل واحد و من العسير جدا تعيين ذلك الأصل. ١٢
واللغات السامية بوجه عام تشترك في عدد من الخصائص الدالة على وحدة أصلها. ١٧
ثم هي تنقسم إلى لغات شرقية وغربية. فالشرقية هي اللغات البابلية - الآشورية . والغربية تنقسم إلى شعبتين :
لشمالية و الجنوبية وفي الشمالية الكنعانية و الآرامية. ومن الكنعانية لهجات الأجرينية و الكنعانية القديمة
والمؤابية والفينيقية و العبرية. والعبرية أهم لهجات الكنعانية على الإطلاق.
والشعبة الجنوبية تشتمل على اللغتين العربيتين : العربية الجنوبية - أي اليمنية القديمة أو القحطانية أو السبئية
والعربية الشمالية. ١٨

أما العربية الشمالية فإنها لانكادنعرف شيئا من نشأتها والمراحل التي اجتازتها في عصورها الأولى، وهي
قسمان :

لعربية البائدة التي لا يتجاوز أقدم ما وصلنا من نقوشها القرن الأول ق.م. والعربية الباقية التي لا تتجاوز آثارها
لقرن الخامس بعد الميلاد. ١٩

وأهم لهجات العربية البائدة هي: التمودية والصفوية والحيانية. ٢٠
تبين أن اللغة العربية إبان نشأتها الأولى تفرعت عن السامية الغربية قبل الميلاد بقرون ثم ازدهرت في العصر
الجاهلي وكانت لغة قبائل الحجاز واليمن وتنوعت لهجاتها بين القبائل وصارت لكل قبيلة لهجة خاصة مثل هجة
تميم وقيس وهمذان !.

ثم ظهرت لهجة قريش على غيرها و كان لاختلاط قريش بالشعوب الأخرى السبب الأقوى في قوة لغتها
وفصاحتها، حيث كانت قبائل العرب قبل الإسلام تأتي إلى مكة من كل مكان في موسم الحج، وتختلط ببعضها
البعض عند البيع والشراء، فصارت قريش تتخير أفضل الكلام الذي تستحسنه، ويهملون ما يستبشعون، وبالتالي
أصبحوا أفصح العرب، ومما ساعدهم على تمسكهم بلغتهم العربية الفصيحة عدا ما سبق، بعدهم عن بلاد العجم
كالروم، والفرس، وعدم مخالطتهم مخالطة كثيرة تؤثر على لغتهم، بالإضافة إلى أنهم كانوا يتخيرون أحسن ما
في لغات العرب الذين يفدون إلى مكة، وقيمون فيها زمنا أكثر من خمسين يوما. ٢٢

وفي هذا الدور غلبت عليها الطابع الشفوي ولم تكن مكتوبة بعد لضعف التدوين و عدم الحاجة الماسة إلى لكتابة
وفشو الأمية في العرب إلا قليلا منهم ممن جاور حضارتي الفارس والرومان أو استقى من ثقافتهم .

وبعد نزول القرآن وفي صدر الإسلام أخذت العربية في نمط لم تشهدها من قبل وتأثرت بالقرآن والثقافة
الإسلامية وجعل تترقى وتزدهر أكثر من قبل. والألفاظ العربية كما يدل البحث التاريخي كانت عرضة للتبدل
الذي اقتضاه الزمان وتقلب الأحوال والنظم الاجتماعية وما الألفاظ الإسلامية إلا لون من ألوان هذا التطور الذي
عرض للغة العربية البدوية القديمة فاستحالت شيئا آخر بقتضيه الدين الجديد والبيئة الجديدة .

ولما كان القرآن منزلا بلهجة قريش، تحقق وحدة نسبية بين اللهجات وفاقته لهجة القريش على غيرها و صارت
غة الحضارة الإسلامية المبكرة. ومن ناحية أخرى تسبب القرآن في بداية الكتابة والتدوين العربي وبكتابة
القرآن ارتسم الشكل المكتوب لهذه اللغة المباركة وارتقى إلى درجة أعلى، فصارت ذات الفصاحتين ، فصاحة
النطق وفصاحة الخط .

ثم بعد ظهور الإسلام وكتابة العلوم والآداب والفنون بقيت هذه اللغة على مستواها مع كثرة تطور في المفردات
ومع قلة تطور في التراكييب و ووصلت إلينا عبر أدوار من التطوير والتغيير.

واللغة العربية الباقية هي التي مانزال نستخدمها في التأليف والكتابة والأدب وهي التي ووصلتنا عن طريق
الشعر الجاهلي والقرآن الكريم والسنة النبوية . لذلك تنصرف إليها العربية عند الإطلاق. والواقع أن الإسلام
صادف حين ظهوره لغة مثالية مصفاة موحدة جديرة أن تكون أداة التعبير عند خاصة العرب وعامتها. ٢٣

٢-١ علاقة الأدب واللغة:

الأدب مبني على اللغة فهي مبنى و أساس الأدب فلا محالة يؤثر كل منهما على الآخر ويتأثر به أيضا . فيبين الأدب واللغة علاقة عميقة ؛ فالأدب لا يوجد دون اللغة، إذ تشكل الأخيرة أداة التعبير الأساسية التي ينقل من خلالها الأديب أفكاره وعواطفه، مستخدما مفرداتها وتراكيبها وأساليبها البلاغية لبناء نصوصه الإبداعية، سواء أكانت شعر أم نثرا.

وفي المقابل لا يقتصر دور الأدب على استخدام اللغة فحسب، بل يسهم في تطويرها وتجديدها عبر الابتكارات الأسلوبية وخلق الصور الفنية التي توسع آفاقها التعبيرية، ويجعل اللغة مرآة لحضارة الشعوب وذاكرتها الجمعية.

ولا يتوقف التفاعل بينهما عند الجانب الوظيفي، بل يتجاوزه إلى البعد الجمالي، حيث تحول الأدوات والأساليب لبلاغية اللغة من وسيلة اتصال عادية إلى عمل فني قادر على إثارة المشاعر وتشكيل التأثيرات العميقة. ومع ذلك بلعب الأدب دورا تعليميا في إثراء المفردات وخاصة عند دراسة النصوص الأدبية.

١-٣-١ أدوار الأدب العربي:

نقسم الأدب العربي بحسب الأطوار والأعصار التي تكونت فيها وانتقلت إلينا بحسب نظر المؤرخين ثلاثة أنواع:

النوع الأول: التقسيم إلى ثلاثة أدوار : القديم و المحدث والحديث .

القديم: من العصر الجاهلي إلى نهاية الحكم الأموي.

المحدث : من بداية الحكم العباسي إلى مطلع القرن التاسع عشر للميلاد .

الحديث : من مطلع القرن التاسع عشر إلى اليوم. ٢٢ النوع الثاني: فيه خمسة أدوار

لدور الأول: العصر الجاهلي أو ما قبل الإسلام.

الدور الثاني: العصر الإسلامي أي من بعثة الرسول صلى الله عليه وسلم - إلى سقوط الدولة الأموية سنة ١٣٢ هـ .

الدور الثالث: العصر العباسي ويستمر إلى سقوط بغداد في يد التتار سنة عده.

وبعض النقاد والمؤرخين قسم هذا الدور إلى اثنين أو ثلاثة عصور اعتبروا فيه ظهور دولة البويهيين وسلاجقة و غيرهم على بغداد ولا تطيل البحث به.

الدور الرابع: من استيلاء التتار على بغداد إلى نزول الحملة الفرنسية بمصر سنة ١٢١٣هـ.

الدور الخامس: العصر الحديث إلى أيامنا الحاضرة ويشمل الزمن المعاصر ٢٥٠

ونلاحظ في تقسيم هذه الأطوار استظهار وإبراز التاريخ السياسي الذي يؤثر على كل الجوانب الثقافية والإجتماعية.

٢-٣-١ الفرق بين الأدب الحديث والمعاصر:

العصر الحديث يشمل الأدب النهضة والأدب المعاصر وبحسب من الادب النهضة العربية الآثار الأدبية من مطلع القرن التاسع عشر (١٧٩٨) إلى سنة ١٨٧٥ للميلاد ثم الأدب المعاصر يبدأ من ذلك التاريخ إلى يومنا.

٢٢ وبناء على أثر الحركة الحديثة للترجمة يمكن تقسيم تاريخ الأدب العربي الحديث إلى ثلاث حقبة رئيسية :

تبدأ أولاها من عام ١٨٣٢ وتنتهي عام ١٩١٢ ولنا أن نطلق عل هذه الحقبة عصر الترجمات والتبني أو عصر كلاسيكية الجديدة .

أما الحقبة الثانية فتغطي ما بين الحربين العالميتين والتي يمكن وصفها بعصر الرومانسية القومية.

ثم الحقبة الثالثة التي تمتد من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى يومنا هذا وتشمل مدارس و مقاربات واساليب متنوعة فنوصفها بعصر المناقضات الإيدلوجية. ٢٧

٢-١ - تنمية اللغة وتطورها و تطويرها ثم أهمية تنمية اللغات

١-٣-١ بيان أصل تطور اللغات :

الأدب مبني على اللغة ولا يوجد إلا بها ومن ثم كان للغة تأثير كبير عليه وكل ما يعرض للغة يعرض للأدب و هو أيضا تؤثر على اللغة، فلا بد من بيان أصل مهم من أصول علم اللغة العام - أي تطور اللغات - و نحن بصدد بيان تأثير الأدب المعاصر على تنمية اللغة العربية .

للغة كائن حي يجري على ألسنة المتكلمين وهم من الأحياء وهي لذلك تتغير وتطور بفعل الزمن ومروره كتطور لموجودات الحية وهي تخضع لما يخضع له الكائن الحي في نشأته ونموه وظهوره وهي أيضا ظاهرة اجتماعية حيا في أحضان المجتمع وتستمد كيانه من عاداته وتقاليده وتتطور بتطور هذا المجتمع وترقى برقيه و تنحط بانحطاطه . فاللغة ليست من صنع فرد أو أفراد بل هي نتيجة حتمية للحياة لإنشاء العلاقات والروابط بين أفراد المجتمع لأنها وسيلة التفاهم والتعبير بينهم. ٣٨

التطور اللغوي يطرأ على اللغة في مختلف مستوياتها الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية. هذه المستويات يست سواء في قبول التطور وسرعته. فقد يبدو التطور بطيئا في بعض الأحيان ، فالأصوات والتراكيب والعناصر لنحوية وصيغ الكلمات ومعانيها معرضة كلها للتغير، لكن سرعة التغير هي التي تختلف من لغة بنسبة لغة أخرى ومن فترة إلى فترة أخرى.

واللغات ليست سواء في تطورها، فمنها ما يخضع للتطور دون قيود تحد من سرعته ومنها مايسير ببطء وتطور اللغة العربية بطيء ويتجلى أكثر في مستوى المفردات ولكن الصيغ والتراكيب فيها أكثر ثباتا. بعض اللغويين يرى أن السبب في ثبات تراكيب اللغة العربية هو ارتباطها بالقرآن وعلومه و بنشأة الأدب و علومه حفاظا على نظام القرآن لفظا و معنى .

واللغة العربية شأنها شأن جميع اللغات لا تثبت على نمط واحد، وليست لغة بدائية لا تقبل الجديد والتطور بل هي على العكس من ذلك تتطور ما دامت لغة حية وما دامت تتداول بين ناطقيها وتخضع لما يخضع له الكائن الحي من نشأة ونمو وتطور .

معنى ذلك أن اللغة العربية تملك من الوسائل اللغوية ما يجعلها لغة العلم ولغة الحضارة الحديثة كما كانت لغة العالم المتحضر خلال عدة قرون وبسبب ذلك دون بها الفلاسفة المسلمون وغير المسلمين كتبهم لما أحسوا أنها صالحة للتعبير .

٢-٣-١ تنمية اللغات:

حاول بها البحث أن ندرس أثر الأدب المعاصر في تنمية العربية ، فالآن نشرح معنى التنمية ونبين العلاقة بين مفاهيم التطور و التطوير و التنمية.

التنمية تفعيل من النمو، ووزنه للتكثير والتعدية ٢٩

وتنمية اللغة أي جعلها نامية بحسب حاجات المستعملين ، واسعة حاوية للمفاهيم والتراكيب التي يحتاجون إليها حين التعبير عما في ضمائرهم ، وجعلها رحيبة تتسع لكل معنى ودلالة لكل زمان ومكان، للمجتمع وأفراده.

التنمية بهذا المعنى تختلف عن التطور و توافق مع التطوير في بعض مصاديقه .

وأما كلمة التطور تشير إلى قابلية اللغة للتغيير إيجابيا أو سلبيا، لكن مصطلح التطوير يشير إلى إنشاء وإحداث التطور فيها إيجابا أو سلبا من جهة فاعل ما، إنسانا كان أو غيره من مؤسسة أو حكومة، فوجه الفاعلية يظهر في

والتنمية اخص من التطوير وهي تعني التطوير الإيجابي لتوسيع اللغة و جعلها مواكبة مع تغيرات العصر و حاجاتها كتوسيع المفردات والتراكيب والصيغ والعناصر النحوية والمصطلحات والدلالات وجعل اللغة مهيمنة على المجتمع والخطاب الإعلامي والأوساط العلمية والتعليمية وجعلها جارية وسلسة على لسان ناطقيها . وقد يراد بالتنمية تنمية مهارة المرء في فعل ما وقد يراد بها تنمية نفس الشئ (كاللغة)، ومن البديهي أن المراد هنا تنمية اللغة ذاتها لا مهارة الأفراد في استعمالها وأدائها.

تبين مما سبق أن بإمكاننا تقسيم التنمية إلى نوعين : الأول: التنمية المستهدفة والثاني: التنمية الاعتيادية. أولاهما تستهدفها المؤسسات والحكومات والمنظمات فتخطط هذه المنظمات لتحقيقها وإنجازها في قطر أو دولة صدد تعزيز لغة تجاه أخرى مجاورة لها لأهداف سياسية أو ثقافية أو دينية . أما التنمية الاعتيادية هي التي تحدث و تجري على لغة ما بلا تخطيط وقصد إنساني .

ضافة على ذلك فقد وضع أن التنمية فرع التطوير ومبني عليه وأن التطوير فرع لأصل تطور اللغات المسلم به في

ومما يجب التنويه به أن تنمية اللغات تعد عملية حيوية لضمان استمراريتها وتطورها، ولها أهمية كبيرة على لمستويات الفردية والاجتماعية والثقافية والعلمية

١-٥ أهمية تنمية اللغات

فيما يلي نذكر بعض الجوانب الرئيسية لأهمية تنمية اللغات:

١-٥-١ الحفاظ على الهوية الثقافية

اللغة هي وعاء الثقافة والتاريخ، لأنها تحتوي على التقاليد والتعاليم والقصص والأساطير والأغاني التي تعكس قيم المجتمع وتجاريه وأماله وأهدافه ، فاللغة تحمل في طيها وعلى ظهرها كل ما تملكها الجوامع البشرية من التراث الثقافي وتحفظ بها، فتنمية اللغة تقرب هذا التراث إلى الأجيال وتقربها وتعرفها إليهم وبناء على ذلك تساعد في الحفاظ على التراث الثقافي والهوية الوطنية أو القومية والدينية. ٣٠

جدير بالذكر أن تعزيز اللغات المحلية أو المهددة بالانقراض يسهم في الحفاظ على التنوع الثقافي وهذا أمر مرغوب فيه .

١-٥-٢ مقاومة العولمة الثقافية

هناك دور كبير لتنمية اللغة في تحقق التميز الثقافي لأنها تقلل من هيمنة اللغات الأجنبية على لغة الناطقين بها، فاللغة التي تأتي ثمارها كل حين وتنوع تراكيبها وتتطور كلماتها حسب حاجات الزمان وحسب استعمال أهل للسان، لا يعوز أهلها إلى غيرها من اللغات و لما كان اللغات الأجنبية هي باب دخول الثقافات الأجنبية ، فسد هذا لباب مهم جدا لمقاومة العولمة الثقافية. ٣١

بينما العربية هي من أقدم اللغات واستطاعت الحفاظ على أدبها وخصائصها من حيث مفرداتها، وتراكيبها، وقواعد نحوها، وصرفها، إلا أنها صالحة لمسايرة العصر و بإمكانها التنمية والتطوير من حيث المفردات والأساليب والجمل وهذا مزيد فضل وميزة يجب الإنتباه إليها.

إن اللغة العربية التي يستخدمها المجتمع الحي يجب أن تتطور ومحاولة تجميد اللغة والتزام عباراتها القديمة و كراهة إيجاد الكلمات الجديدة إنما تعني تجميد الأذهان و عرقلتها في التفكير الناجع ولو أن كتاب العرب القدماء كانوا قد التزموا هذا الجمود لقصرت اللغة في التعبير ، ولكن في اللغة العربية أكثر من ثلاثة آلاف كلمة رومانية و إغريقية وفارسية بالإضافة إلى المعاني الجديدة التي ألحقت بالكلمات القديمة ، فتخصصت الكلمة لمعنى معين يحدان كانت عامة وهذا هو ما نفعله الآن وبهذا التخصص وبايجاد كلمات جديدة مرنت لغتنا بعض المرونة و

فضلا عن قدرة اللغة على تحسين قدرة الأفراد على التواصل داخل مجتمعاتهم فإنها تسهم في تقليل الفجوات بين الأجيال.

١- أهمية دراسة "أثر الأدب المعاصر في تنمية اللغة العربية"

تعرضنا في المباحث السابقة عن الأدب و أدواره و تطور اللغة و أنماطه و هنا نبين أهمية دراسة هذا البحث . مما لا يخفى علينا أن الادب المعاصر يساهم في إثراء اللغة العربية عبر ابتكار تعابير جديدة و إعادة إحياء مفردات قديمة أو دمج اللهجات العامية بأساليب فنية تثيري الفصحى. نضيف على ذلك أن الأدب المعاصر يظهر كيفية تفاعل اللغة مع المستجدات الفكرية والعلمية والتقنية كمصطلحات الذكاء الاصطناعي وقضايا البيئة ومن خلال ذلك يسهم في توسيع قاموس اللغة .

ومن منظور آخر نلاحظ أن الأدب المعاصر يعمل على إظهار هموم المجتمع وقضايا الراهنة مثل الهوية والهجرة والتحول الاجتماعي مما يجعل اللغة أداة حية للتعبير عن تحديات الزمن ويجنبها الجمود في إطار التراث لكلاسيكي . وأهم من كل ذلك أن الأدب المعاصر يسهل تقريب الفصحى من الشباب عبر نصوص توازن بين الأصالة والحداثة مما يعزز استخدام اللغة الفصحى في الحياة اليومية والتعليم والإعلام بدلا من انحصارها في النصوص الدينية والتاريخية. و لهذه الأسباب وغيرها يجب دراسة الأدب المعاصر على تنمية اللغة كي ندرك نقاط قوة و الضعف وبناء على ذلك نخطط برنامج شاملة لكل المجالات في تنمية لغتنا الغالية.

١-٧ عرض مسألة البحث:

ستهدف بهذا البحث، دراسة أثر الأدب المعاصر على تنمية اللغة، وبعبارة واضحة كيف يؤثر الأدب المعاصر على تنمية اللغة وما هي مدى تأثيرها في ذلك و ما هي المجالات التي تدخل في إطارها على اللغة وما هي ميزاتها و إيجابياتها وسلبياتها وكيف نعالج هذه القضية. أهى قضية اعتباطية لا نستطيع تجاهها أي عمل أم بإمكاننا أن عمل ونستخدم أساليب ووسائل لتعويضها وتوجيهها وترتيبها وفق ما نحتاج ووفق حاجيات العصر وتحدياته.

١-٨ الدراسات السابقة:

- هذا الموضوع قد تناوله الدارسون والكتاب بالتأليف و البحث و إليك بعض ما كتب في الموضوع:
- ١-كتاب تنمية اللغة العربية في العصر الحديث لإبراهيم السامرائي ، تطرق فيه إلى مباحث نظرية وبعض مباحث التعريب و لم يشتغل في مباحثه بالأدب و دوره في تنمية اللغة.
 - ٢-كتاب الأدب العربي الحديث وقضايا اللغة تأليف : د.محمد عبد المطلب. نشره دار الشروق بالقاهرة .يتناول الكتاب التفاعل بين الأدب الحديث وتطوير اللغة من خلال الانزياحات اللغوية و التجارب الابداعية.
 - ٣-كتاب اللغة والأدب : دراسة في تأثير الادب الحديث على اللغة العربية للدكتور صلاح فضل ، نشره دار الآداب ببירות. يركز هذا العمل على التحولات اللغوية في الشعر والرواية العربية المعاصرة.
 - ٣-كتاب الرواية العربية والتحولات اللغوية- ألفه الدكتور سعيد يقطين ونشره المركز الثقافي العربي . يربط هذ الكتاب بين تطور الفن الروائي وتنوع الاستخدامات اللغوية.
 - ٥- رسالة ماجستير " أثر الأدب العربي الحديث في تطوير اللغة، دراسة في شعراء ما بعد الحداثة ز" إعداد احمد محمود حسين. جامعة القاهرة، ٢٠١٧. وغير ذلك من الكتب والبحوث التي توجد في مظانها.

المبحث الثاني : أثر التراث في الأدب المعاصر و العربية المعاصرة

٢-١ لمحة عن سير تكوين التراث العربي

من الحقائق المقررة أن اللغة العربية المشتركة التي تواصلت بها القبائل العربية في المناسبات الدينية والاجتماعية والمجالس الأدبية والأسواق التجارية كسوق عكاظ وذي المجاز ومر الظهران ، تطورت في

رحاب القرآن الكريم فكان النواة التي تأسست عليها حياة العلمية العربية وليس من شك أن التراث الغوي الذي أسسه القدماء بدافع الدينية نفيس غاية النفاسة وأن الجهد الذي بذلوه خلال الأزمنة المتعاقبة لترقية اللغة العربية ونموها له مكانة ودرجة كبيرة ولم يتهياً مثله لكثير من اللغات القديمة والحديثة، حيث قاموا أولئك العلماء بتحريرات ميدانية واسعة النطاق للحصول على أكبر مدونة في التاريخ للعلوم اللغوية القديمة وقد شارك في التأسيس والبناء علماء من شتى التخصصات؛ منهم اللغوي والنحوي والبلاغي والمحدث والفقهاء والمفسر والأصولي و.... فاستنبطوا من مجاري كلام العرب الذين لم تفسد سلاتقهم قوانين لتلك الملكة المطردة شبه الكليات والقواعد ، ويقيسون عليها سائر أنواع الكلام ويلحقون الأشباه منها بالأشباه . وهذا هو القياس الذي وسع اللغة وولد الفاظها وفجر دلالاتها و أمن تفاعلها مع اللغات الأخرى وحمل تأثرها واقتراضها . ٣٣

ومع ازدياد اختلاط العرب بالشعوب الأخرى في العصور: الأموي، والعباسي، ازدهرت الحضارة الإسلامية، وأصبحت العربية اللغة الأولى عند الشعوب الإسلامية. ثم توسع الفتوحات الإسلامية ونشرت اللغة العربية في الشام ومصر وشمال أفريقيا وتفاعل العربية مع اللغات السريانية والفارسية والقبطية وهكذا بعد فتوح البلدان والمدن والحضارات اختلطت العرب بغيرهم وعقب الاختلاط والمجاورة أخذت العربية مفاهيم وكلمات وأساليب كثيرة من سائر اللغات ما جعلها أكثر مواكبة مع الأعصار والأجيال .

وبعد اختلاط الأعاجم بالعرب تعلم كثير منهم العربية كلغة ثانية، فكانت العربية لغة العربي و الأعاجم الذين ظلتهم الحضارة الإسلامية فصارت العربية لغتهم ففكروا بها وكتبوا و صنفوا حتى إن عامتهم نسوا لغاتهم الأول أو تناسوها فأحبوا العربية ووجدوا فيها الوسيلة النافعة للتعبير عن حضارة جديدة.

وحين بدأ علماء الإسلام بالتدوين في مختلف الفنون كالتفسير والفقه والحديث واللغة كان لها صدى كبير في النهضة اللغوية في القرنين الثاني والثالث ولم ينقطع التدوين بل كان يزهر ويكثر حتى نهاية القرن العاشر و للعلوم الإسلامية نصيب وافر في النهوض باللغة العربية ولا يخفى ذلك على دارس متمرس.

ولما بزغت الدولة الأموية ظهر شعراء مبدعون فأثروا على تطور اللغة في أساليبها منهم جرير و فرزدق وأخطل.

ثم في العصر العباسي ظهرت المدارس الأدبية كالمدرسة البغدادية والأندلسية و أسست قواعد اللغة على يد سيبويه وجمع الشعر الجاهلي الممثل في المعلقة والأصمعيات وديوان الحماسة و.... ويعتبر من أهم ميزات تطوير اللغة في العصر العباسي نهضة الترجمة ونقل العلوم والثقافة من اليونان والفرس والهند والروم إلى الأمة العربية ونشأ عن تلك الحركة الفكرية الثقافية ازدهار اللغة العربية وتنمية مفرداتها بالتعريب والترجمة.

فلا شك أن اللغة العربية تمثل أحد أعمدة الهوية الثقافية والحضارية للأمة العربية والإسلامية، لارتباطها الوثيق بالقرآن الكريم والأدب العربي العتيق و دورها كجسر يربط الماضي بالحاضر، ويحمل في طياته إرثاً إنسانياً فريداً و هو التراث الثقافي والديني والفلسفي .

وهي تعتبر واحدة من أقدم اللغات الحية وأكثرها ثراء من حيث التراث الثقافي والأدبي، وقد مرت بمراحل تطور متعددة تأثرت فيها بالتفاعلات الحضارية والدينية والسياسية، بينما أثرت بدورها في تشكيل هوية ثقافية مميزة للعالم العربي والإسلامي.

فقد اتضح أنها بدأ تاريخها الثقافي في مرحلة ما قبل الإسلام، حيث كانت لغة الشعر الجاهلي الذي عبر عن القيم لقبليّة والحكمة، وحفظ التاريخ قصائد مثل المعلقة السبع، وساهمت الأسواق الثقافية في صقل اللغة عبر المنافسات الشعرية والبلاغية.

وبعد ذلك بقليل ، مع ظهور الإسلام، حدث تحول جذري؛ فقد منح القرآن الكريم العربية مكانة مقدسة، وحولها من لغة قبائل إلى لغة دين وحضارة، فوحد لهجاتها ورسخ الفصحى كنموذج معياري و ساهم التوسع الجغرافي

للدولة الإسلامية في انتشار العربية كلغة إدارة وعلم، حيث تم استيعاب مفردات من لغات أخرى كالفارسية واليونانية، وتطورت علوم النحو والتفسير والفقه و ازدهر الأدب في العصور المتأخرة بشعراء كالممتنبي وأبي تمام .

في العصر الذهبي للإسلام، تعززت مكانة العربية عبر الترجمة والتأليف، خاصة في العصر العباسي، حيث نقلت الأعمال العلمية والفلسفية من اليونانية والفارسية إلى العربية، وأضيفت إليها إسهامات عربية كأعمال ابن سينا والخوارزمي والبيروني وابن رشد والغزالي وغيرهم من الأطباء والفلاسفة. سنتجت مما سبق أنه في كل عصر تفاعلت العربية مع ثقافات أخرى في الأدب والفنون و أثمرت ثمارها

٢-٢ التفاعل مع التراث

التفاعل مع التراث في الأدب المعاصر وبتبعه في العربية المعاصرة ظاهرة ثقافية معقدة تجمع بين استدعاء لموروث بكل أبعاده الدينية، الأسطورية، التاريخية الأدبية و إعادة تشكيله عبر رؤية نقدية تهدف إلى تفكيك سلطويته المطلقة وربطه بإشكاليات الحاضر، حيث لم يعد التراث مجرد مخزون جمالي أو مرجعية مقدسة، بل تحول إلى حقل للتساؤل والصراع بين الهوية والحداثة، وبين الانتماء والاعتراب .

بنطلق هذا التفاعل من محاولة الكتاب فهم التناقضات التي يعيشها الإنسان العربي في عصر العولمة، حيث تعرض الهويات المحلية لضغوط التماهي مع الثقافات المهيمنة، ومن جهة أخرى تبرز الحاجة إلى تأصيل الذات عبر إعادة قراءة التراث بمنظور مغاير يكشف عن الأصوات المهمشة والخطابات المضادة التي طمست بفعل الرواية الرسمية المهيمنة .

لا يقتصر التفاعل مع التراث على الجانب النقدي، بل يمتد إلى استلهامه كمنبع للإبداع الجمالي، حيث يدمج الكتاب بين التقنيات السردية الحديثة والأشكال التراثية كالمقامات أو السير الشعبية، مما يخلق لغة هجينة تجمع بين الأصالة والابتكار. مثلاً، تستخدم بعض الروايات بنية "الحكاية داخل الحكاية" المستمدة من "ألف ليلة وليلة" لبناء سرد متعدد الطبقات يعكس تعقيدات الواقع العربي، أو تعتمد على الأساطير القديمة كإطار رمزي لفهم الصراعات الوجودية المعاصرة ومثلما يعمد الشعراء إلى تحويل الأشكال الكلاسيكية كالقصيدة العمودية إلى ساحات للتجريب، عبر كسر الوزن التقليدي أو إدخال مفردات حديثة داخل البنية القديمة، كتعبير عن صراع لهوية بين الثبات والتحول.

يواجه هذا التفاعل انتقادات من قبل التيارات المحافظة التي ترى في ذلك مسا بالمقدسات أو تشويها للتراث، بينما يرد الأدباء بأنهم يسعون إلى "تحرير التراث" من الجمود والاستغلال الأيديولوجي، عبر تقديمه ككائن حي قابل للحوار والتطوير. كما يقطع هذا النهج مع حركات ثقافية عالمية تسعى إلى إعادة قراءة التراث الوطني في ضوء مفاهيم العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان، مما يفتح الباب لمقارنات بين التجربة العربية وتجارب أخرى كإعادة قراءة التراث الأوروبي في أدب أمريكا اللاتينية أو أفريقيا. فيمكن النظر إلى هذه الظاهرة كجزء من مشروع ثقافي أوسع يهدف إلى بناء هوية عربية معاصرة لا تنقطع عن جذورها، لكنها ترفض أن تكون أسيرة لها.

٢-٣ إحياء التراث اللغوي

فضية إحياء التراث اللغوي في الأدب العربي المعاصر تشكل محاولة واعية لاستعادة الجذور العميقة للغة العربية من خلال توظيف المفردات القديمة، والتراكيب البلاغية، والأساليب النصية الموروثة من العصور الكلاسيكية (كالجاهلية والإسلامية والعصر العباسي)، وإعادة صياغتها في سياقات حديثة تتناسب مع روح

العصر دون أن تفقد صلتها بأصالتها وقدمها، وهو ما يسهم في تنمية اللغة عبر إثرائها بطبقات دلالية جديدة وتأكيد قدرتها على التعبير عن التعقيدات المعاصرة .

بنطلق هذا التوجه من إيمان الكتاب والمؤلفين بأن اللغة العربية ليست مجرد أداة اتصال، بل هي ذاكرة جماعية حمل في طياتها رؤى فلسفية وجمالية يمكن استنطاقها لمواجهة تحديات الحداثة والعولمة، فيستقيم للأدباء أن عمدوا إلى استدعاء المفردات الصوفية أو الفلسفية والعلمية والتاريخية من التراث وإضفاء أبعاد رمزية عليها في نصوصهم، ككلمات "الفناء" أو "الخلوة"، لتحمل دلالات وجودية مرتبطة بالقلق الإنساني المعاصر.

ظهر هذا الإحياء في الروايات التي تعيد بناء الحكايات التاريخية أو الأسطورية بلغة عربية فصيحة مطعمة بإيقاعات قديمة، مثل روايات إبراهيم الكوني التي تستحضر الصحراء وثقافة الطوارق. ٣٥

وفي رواية " الشراع المقدس" لعبد العزيز آل محمود في هذا المعنى كثير إذ هي الرواية المدهشة التي تستعير مادتها من أحداث التاريخ وشخصه في نهايات القرن الخامس عشر وبدايات القرن السادس عشر، يصور عبدالعزيز آل محمود الصراع الذي خاضته كل من سلطنة الجبور ومملكة هرمز للحفاظ على بقائهما خلال صراع طويل ودموي مع الأسطول البرتغالي، الذي جاء بأشرعته المقدسة إلى هذه المنطقة من العالم للسيطرة على تجارة البهارات .

يتكون من إحياء التراث اللغوي حوار بين الماضي والحاضر ويعيد تعريف القارئ بثراء اللغة وقدرتها على التكيف .

لا يقتصر الأمر على المفردات، بل يتعداه إلى استلهاش الأشكال الأدبية التراثية كالمقامات والسير الشعبية، حيث يعيد كتاب مثل جمال الغيطاني صياغة أسلوب المقامات في رواية "الزيني بركات" ليقدّم نقداً سياسياً معاصراً عبر قوالب لغوية قديمة، مما يظهر مرونة العربية في استيعاب الخطابات النقدية الجديدة.

هذا الاتجاه يواجه انتقادات تتعلق بمدى قدرته على التواصل مع جمهور معاصرين يجدون صعوبة في فك شفرات اللغة التراثية، خاصة مع اتساع الفجوة بين اللهجات العامية والفصحى، لكن المؤيدين يرون أن هذه العملية يستحقها للغة، بل هي إعادة إنتاج ديناميكية تعيد تأهيل التراث ليكون جزءاً من الحاضر، وهذا بارز في تجارب الشعراء الذين يدمجون بين عمق القصيدة العمودية وحرية الشعر الحديث.

ولا ننسى في حقل تنمية اللغة أن عملية الإحياء تسهم في توسيع دائرة المفردات المستخدمة، وتجنب الانزياح الكامل نحو التعبيرات المستعارة من اللغات الأجنبية، وتعزيز الثقة باللغة العربية كوعاء قادر على استيعاب العلوم والفنون، حيث تقدم النصوص المعاصرة نموذجاً عملياً لكيفية توظيف التراث في صياغة خطاب ثقافي معاصر دون لانهازم أمام هيمنة المصطلحات الغربية، فنستخدم مصطلحات فلسفية عربية قديمة لترجمة مفاهيم مثل

"الاعترا ب" أو "الوجودية" بدلاً من الاعتماد على المعادلات الأجنبية .

وستظل هذه القضية جزءاً من سجال أوسع حول الهوية العربية بين التغريب والتأصيل و يصبح إحياء التراث اللغوي فعلاً مقاوماً يحفظ للغة تماسكها التاريخي ويعيد تشكيل وعي الأجيال الجديدة بجذورها، وربما يمنح العربية حيوية جديدة تسمح لها بالانطلاق نحو آفاق مستقبلية دون انقطاع عن ماضيها الرصين.

المبحث الثالث : النهضة الأدبية واثراها في العربية المعاصرة.

إن شجرة الأدب أبعد الأشجار جذوراً؛ لأنها مغروسة على مجاري ذات الإنسان العظمى منذ الأزل، وسيظل ظلها ينتقل من حال إلى حال، حتى يقع الجنس البشري تحت ضربة نورية من ضربات بعض المجانين من بني البشر.

عن ذاك ينتقل الأدب إلى نوع آخر يبدعه كرملايين السنين، وتكونه النواميس الأزلية على هواها الهدام البناء، وهو لا يفنى. الأدب زرع عقلي جرؤتمته في دماغ كل منا ينبت ويستوي على ساقه، ويتغذى من تلافيف أدمغتنا

إلى أن يصري صالحا غذاء لغيره . والحركات الفكرية تتبع ناموسا لا محيص لها عنه، فبينما ترى العلم يزدهر في منطقة ما، إذا به يذبل وينتقل وينمو في منطقة أخرى لم تكن تخطر على بال. ٣٧

النهضة العربية كانت امتدادا للنهضة الأوروبية

عرف المجتمع العربي خلال عصر الانبعاث الذي يبدأ من غزو نابليون لمصر، بل من بداية هجرة الأوروبيين إلى لبلاد العربية للتبشير والتجارة والتمهيد للاحتلال حركة حياة جديدة كانت تعكس عند التحليل ثلاثة أنماط من التجاوز للواقع وأعني بذلك الانطلاق من ثلاثة حالات نفسية إلى نقيضها وهي:

١ - من الثبات إلى الحركة

١. من الانغلاق إلى الانفتاح

٢. من المحافظة إلى التجديد ٣٨

كانت الرحلات والبعثات وحركة الترجمة والمدارس الحديثة المنافذ الأولى التي مر منها الفكر العربي إلى العالم الجديد. ٣٩

وبشكل قريب من هذا أثرت النهضة الأوروبية على النهضة العربية الحديثة وشرع فيها الشعراء والكتاب والصحفيون والأحيائيون وأصحاب التواريخ والمذاهب الفكرية والأدبية يأخذون الأساليب عن الغرب ويتبعونها و يأتون بأشياء جديدة يضيفونها إلى الأدب العربي و الثقافة العربية ويدخلونها في الفكر العربي ، وربما يكون بعض هذه المحاولات كوضع الداء موضع الدواء.

أوان النهضة العربية في القرن التاسع عشر، أعاد الطهطاوي والأفغاني والبستاني وغيرهم من الأدباء والكتاب حياء اللغة عبر الصحافة والترجمة.

ومن منظور آخر حيث يتعلق النهضة بالتراث العربي فإن الأقلام التي تحررت من رق المقامات لم تتبع كلها ابن خلدون، بل راح فريق منها يقلد الجاحظ وابن المقفع والإمام علي، بيد أن تأثر الكتاب بأساليب الفرنجة وُدد فيهم الميل إلى الأساليب الدقيقة السهلة وترك السجع ومقته، ثم تعددت الأساليب في هذا العصر فكان لكل طبقة أسلوب؛ كالمحاميين والصحفيين والمؤرخين والنقاد والقصاصين والمترجمين . ٢٠

١-الصحافة

الأسلوب الصحافي أسلوب كان خاليًا من الفن في أول عهده، بل كان الإنشاء بسيطاً ركيكاً لا يعلو عن اللغة العامية إلا أنه معرب، ولكن الصحافة أخذت ترتقي وتنمو وتحسن لهجتها وتبعد عن العامية حتى بلغت ما بلغته اليوم من علو اللهجة ومثانة التركيب وفصاحته. ونعيد القول إن الأسلوب العربي الحاضر مديون للصحافة، فهي التي نقرتهم

من السجع الذي ثار عليه أحمد فارس الشدياق. ومن أكبر الصحفيين الأولين: أحمد فارس الشدياق و اديب سحاق! ٣١

٢- ظهور المستشرقين وأثره في النهضة الأدبية

لمستشرقين فضل النشر والتدقيق، فقد بعثوا آثارا كثيرة من مدافنها؛ وفهموا أدباء العرب الجدد على البحث والتنقيب، وهم الذين حببوا آدابنا إلينا، دل وأرشدونا إلى مجدنا الضائع، وتراثنا المقسم، وهم الذين عرفوا الأمم الأجنبية إلى أمتنا العربية، وأظهروا ما في خزانها من الكنوز النفيسة، المجهولة منا. ٢٢

٣- أثر الأدب الغربي على الأدب العربي في عصر النهضة

وفي هذا العصر تأثر الأدب العربي بالأدب الغربي إثر تعامل الثقافات والاستعمار وإنشاء المدارس الغربية في مصر ولبنان وسوريا وغيرها من البلاد العربية. فمن أظهر تلك التأثيرات :

١. أدخل الأدب الغربي على العربية تعابير جديدة لم تؤلف من قبل، وصيغا جديدة أيضا؛ وذلك لتأثر الكتاب بالأدب الإفرنجي؛ وخصوصا غير المطبوعين منهم على أساليب العربية، وقلة البضاعة من فقه اللغة.
٢. جعل المقام الأول للمعنى لا للفظ.
٣. الاقتصار على ما يؤدي المعنى ويصيب الغرض.
٤. تناول الموضوعات والأشخاص بألوان من التحليل لم تكن معروفة من قبل.
٥. تطور النقد الأدبي واتساع دائرته، على أسلوب الفرنجة، فبعد أن كان العرب لا يتناولون المعاني والصور بالنقد صار يشمل كل شيء حتى الأفكار وإيرادها . ٢
- ٣- ظهور جنس القصص كجنس أدبي حديث

كان حظ العرب من القصص والشعر القصصي قليلا، بيد أن هذا الفن اقتبس عن الأجانب؛، اقتبسها العرب عنهم بقواعدها ومناهجها حتى فهم الذين جعلوا شأنًا عظيمًا للقصة وموضوعاتها، وكان الأسبقون إلى هذا الشاميين خالطتهم الأوروبيين، والأخذ عنهم، ومن هؤلاء: فرنسيس مراث الحلي، وسليم البستاني، وجرجي زيدان فرح أنطون. بيد أن قصص هؤلاء لا تنطبق على الفن القصصي الحديث تمام الانطباق، فهم القصصيين اليوم تحليل الشخصيات وتصوير المشاهد بكل دقة، في حين أن قصصنا تعنى بسرد الحوادث كواقعة حال، وكان يهمهم المفاجآت، والإتيان بالغريب منها الذي يدهش له القارئ. ٢٣

المبحث الرابع: الحداثة وأثارها في الأدب واللغة العربية

ثمة لبس بارز في الكتابات العربية بين مفردتي " الحديث " و " الحداثة " وهذه المفردة الأخيرة تستعمل لوصف حركة في الفن والأدب في الغرب. الحداثة الغربية تبلورت ضمن فترة زمنية معينة (ما بين ١٩١٠ و ١٩٣٠ تقريبا)

نتيجة تطورات حديثة في الغرب وغالبا احتجاجا على تلك التطورات. ٢٥
هناك فرقا أساسيا بين الحداثة الغربية وشعرائها من ناحية و الحداثة العربية وشعرائها من ناحية، فمن الضروري أن لا يغيب عن الذهن أن الشعراء الغربيين كانوا الورثة الطبيعيين للعديد من الأفكار والتحولات. الأدب العربي المعاصر تأثر بالتيارات الفكرية والأدبية العالمية مثل الحداثة وما بعد الحداثة وذلك يعتبر من أهم التحولات التي شهدتها الأدب العربي في العصر الحديث. الحداثة كمفهوم فكري وأدبي ظهرت في الغرب في القرن العشرين، ووصلت تأثيراتها إلى العالم العربي عبر الترجمة والاحتكاك الثقافي وأدى إلى تغييرات جذرية في شكل ومضمون الأدب العربي.

والشعر العربي قد تغير شكله بالحداثة فولد منه الشعر الحر الذي تخلص عن القيود التقليدية مثل الوزن والقافية الثابتة وأدى ذلك إلى تحرير الشعر من الشكل الكلاسيكي وفتح آفاق جديدة للتعبير عن الشعور الإنساني وهكذا ظهرت قصيدة النثر كشكل أدبي جديد يعتمد على الانزياح عن الشكل التقليدي للشعر، مع التركيز على الصور لشعرية والانزياحات اللغوية. ٢٧

وبتأثير الحداثة ظهرت تيارات شعرية ومذاهب مختلفة في الأدب العربي نذكر بعضها على سبيل المثال لا الحصر:

١-الرومانسية:

ومانسية أدب فردي يعتني بمشاعر الإنسان ويسعى إلى تحقيق المبادئ التي تسمو به إلى الحرية والسعادة عى في تعبيره إلى البعد عن عناصر الزخرفة والصناعة
هذا الاتجاه في الأدب العربي حركة أدبية ظهرت في أوائل القرن العشرين كرد فعل على القيود الفنية والموضوعات التقليدية التي هيمنت على الشعر العربي الكلاسيكي، مثل المدح والهجاء والوصف المباشر.

تأثرت بالرومانسية الأوروبية، خاصة عبر اتصال المثقفين العرب بالأدب الغربية خلال حركة النهضة (عصر التنوير العربي)، وتبنت مفاهيم مثل الذاتية، التعبير عن المشاعر، التمرد على الأعراف، والارتباط بالطبيعة. ٣٩ على الرغم من أن الرومانسية العربية لم تعش إلا لفترة قصيرة فإنها كانت قفزة جريئة بعيدة عن نقاط الضعف الاتباعية ثم إنها ساعدت على تأكيد عناصر العاطفة والخيال في القصيدة جاعلة الأدوات الشعرية أكثر مرونة. فقد قتلت هذه الحركة الجديدة ماكانت الاتباعية تسير عليه من مراعاة للثقافة السائدة ودشنت الشاعر المغترب في لشعر العربي الحديث كما وقف معظم الشعراء الرومانسيين في بلادهم المختلفة معترضين على نقائص المجتمع وكتبته للحرية السعادة الفردية وغرقوا في الهروب والشطحات الذاتية يكتبون شعرا مليئا بالكآبة والانطواء. ٥٠

٢- ظهور المدرسة الرمزية:

الرمزية هي حركة أدبية وفنية ظهرت في أوروبا أواخر القرن التاسع عشر، كرد فعل ضد الواقعية والرومانسية، ساعية إلى استبدال الوصف المباشر للعالم الخارجي بتصوير العالم الداخلي للإنسان عبر الرموز والإيحاءات والأحلام.

مت ال ك أل ن ي أ ع ن الحقائق الي للو مثل المتاعر المعق والأسنة. الوجودية، والروحانيات، عبر لغة مجازية غنية تبتعد عن المباشرة. إنما يتم ذلك باستخدام الأشياء أو الصور أو الأفكار لتمثيل مفاهيم أعمق مثل استخدام كلمة المطر رمزا للحزن أو التجدد و الليل رمزا للغموض أو الموت. ظهرت المدرسة الرمزية في الأدب العربي المعاصر كامتداد لحركة الحداثة التي انطلقت في منتصف القرن العشرين، متأثرة بشكل كبير بالتيارات الرمزية الأوروبية، وخاصة الفرنسية، حيث سعت إلى كسر القوالب التقليدية للشعر العربي التي كانت محكومة بأوزان وقوافي ثابتة، وانتقلت بالشعر من الوصف المباشر والواقعية إلى عوالم الإيحاء والغموض، معتمدة على الرموز المعقدة لاستحضار المشاعر الإنسانية العميقة والصراعات الوجودية، مثل البحث عن الذات والقلق الروحي والمواجهة مع قضايا الموت والخلود. ٥١ لم تكن الرمزية مجرد أسلوب أدبي، بل كانت فلسفة تعكس تحولات المجتمعات العربية بعد الهزائم السياسية والحروب، حيث لجأ الشعراء إلى الرمز كوسيلة لتجنب الرقابة وتعبير عن الاحتجاج الخفي على الواقع المرير، فتحوّلت العناصر الطبيعية كالمطر والليل والبحار إلى رموز تحمل دلالات مزدوجة بين الأمل واليأس، بينما استخدمت الأساطير القديمة، مثل أسطورة تموز وعشتار، لربط الحاضر بالماضي وإضفاء لفاقة من إحساس عميق

ميزت الرمزية العربية بتجديدها في الشكل والمضمون معا، فظهر الشعر الحر الذي تحرر من نظام الشطرينو متحدث عنه في مجال خاص، و هكذا برز النثر الشعري الذي مزج بين السرد والانزياحات الصورية.

٣- ظهور التنوع في الأجناس الأدبية:

تنوع الأجناس الأدبية في الأدب العربي المعاصر مظهر من مظاهره الفائقة التي تحس منها تأثير الحداثة في الأدب لمعاصر، إذ يعكس التفاعل بين التراكم الثقافي العربي والتحوّلات العالمية، حيث لم يعد الأدب العربي حبيس الأشكال التقليدية كالشعر العمودي أو المقامة، بل انفتح على أنماط سردية وشعرية ومسرحية هجينة تتناسب مع مقيدات الواقع العربي وتطلعات الإنسان المعاصر.

قد شكلت التحوّلات الاجتماعية والسياسية التي مر بها العالم العربي منذ منتصف القرن العشرين، مثل الاستقلال عن الاستعمار، وصعود الحركات القومية واليسارية، ثم ظهور الأزمات الاقتصادية والحروب الأهلية، خلفية قادرة دفعت الكتاب إلى البحث عن أشكال تعبيرية جديدة قادرة على استيعاب تناقضات الواقع، فظهرت الرواية

كجنس مهيم تارة، وتطورت القصة القصيرة تارة أخرى، فبرزت أشكال أدبية حديثة مثل السيرة الذاتية الروائية ٥٣ والأدب الرقمي، وأدب الرحلات المعاصر، وأدب السجون ٥٣، والرواية البوليسية ذات الخلفية وقد ساهم في هذا التنوع عدة عوامل مترابطة، منها التأثير بالأدب العالمية عبر الترجمة والاحتكاك المباشر بثقافات أخرى، والتطور التكنولوجي وثورة الاتصالات، التي فرضت أشكالاً تعبيرية جديدة كنصوص الوسائط المتعددة لتي تدمج بين الكلمة والصورة والصوت .

ومن عوامل التنوع الأدبي تحرر الأدب من الوظيفة الأيديولوجية المباشرة التي كانت تحمله إياها الأنظمة السياسية أو الحركات الفكرية في القرن العشرين، مما أتاح للكاتب العربي استكشاف مساحات إبداعية شخصية تلامس التفاصيل الحميمية للإنسان دون وصاية فكرية وذلك بارز في أعمال واسيني الأعرج التي تدمج التاريخ بالأسطورة، أو تجارب سميرة عزام في القصة القصيرة التي تعكس هموم المرأة. أو تجارب سميرة عزام في القصة القصيرة التي تعكس هموم المرأة.

إن هذا التعدد في الأجناس يعبر عن قدرة الأدب العربي على التكيف مع العصر دون الانسلاخ عن جذوره و يشكل علامة على تحول الأدب العربي من خطاب أحادي إلى خطاب جماعي متعلق بالمجتمع تعكس تعددية الأصوات والرؤى في مجتمعات عربية.

٢ - الاهتمام بالقضايا الاجتماعية والسياسية:

تميز الأدب العربي المعاصر باهتمام بارز بالقضايا الاجتماعية والسياسية، يعكس تفاعلاً عميقاً مع التحولات الجذرية التي يشهدها العالم العربي، من الثورات والصراعات إلى التحديات الناجمة عن الاستبداد والفساد وانعدام العدالة الاجتماعية .

يأتي هذا الاهتمام كرد فعل على الواقع المضطرب، حيث يصبح الأدب فضاء للتعبير عن هموم الجماهير ونقد الأنظمة القمعية، واستكشاف إشكاليات الهوية والحرية والانتماء في ظل العولمة وفضاء لتوثيق المعاناة الإنسانية لنتيجة عن الحروب والنزوح، ولتسليط الضوء على قضايا مثل الفقر والتمييز الجندري والاضطهاد العرقي، باستخدام أدوات سردية كالرمزية والواقعية النقدية. ٥٣

الاهتمام بالقضايا الاجتماعية والسياسية في الأدب المعاصر يعتبر امتداداً طبيعياً لدور الأدب التاريخي كمرآة تعكس واقع المجتمعات وتضارحه، لكنه في الوقت نفسه يتشكل استجابة لخصوصية المرحلة التي يعيشها العالم العربي منذ مطلع القرن الحادي والعشرين، حيث أدت التحولات الجذرية — كالثورات العربية وانتشار الفوضى والحروب الأهلية، وتصادم الأزمات الاقتصادية - إلى خلق وعي جديد لدى الكتاب بضرورة توظيف الأدب كوسيلة فاعلة لفهم التعقيدات اليومية ومساءلة السلطة بكافة أشكالها.

من خلال الرواية والقصة والشعر، يناقش الأدباء قضايا مثل انهيار الطبقة الوسطى وتأثيرات العولمة على الهوية لثقافية وقمع الحريات الفردية تحت حجج أخلاقية أو دينية. لا يتوقف الأمر عند النقد المباشر، بل يمتد إلى استخدام تقنيات أدبية مبتكرة كالواقعية السحرية، والانزياح الزمني، وتعدد الأصوات السردية، لاختراق الخطوط الحمراء وتقديم رؤى نقدية غير مباشرة تتفادى الرقابة وتحداها .

يأخذ الأدب العربي المعاصر من القضايا الاجتماعية والسياسية مادة جوهرية لتشكيل رؤيته الوجودية، انطلاقاً من سياق تاريخي يرتبط بدور الأدب التقليدي في نقد الواقع وتجسيد هموم المجتمع ومن سياق حديث يتشكل كرد عل على التحولات الكبرى التي أطلقتها الأحداث الجارفة منذ عقدين. ففي سياق الأزمات المركبة، يحول الكاتب

النص إلى وسيط تحليلي يفكك به العلاقات السلطوية (بين الفرد والدولة، الذكور والأنثى، المركز والهامش)، ويرصد تأثيرات العولمة والرماسالية العابرة للحدود على الهوية والتماسك الاجتماعي. ٥٥

وهكذا يتدخل الأدب في كل قضية سياسية واجتماعية بكل مكوناته ويؤثر على الافراد والجوامع و أفكارهم و مشاعرهم.

٥ - التأثير بالتجارب الشخصية :

في العصر الحاضر اصبحت التجارب الفردية والذاتية مادة أساسية لبناء النصوص الادبية، سواء في الرواية او لشعر او القصة القصيرة، وذلك نتيجة التحولات الاجتماعية التي شهدتها العالم العربي في العقود الاخيرة، والتي فرضت على المبدع العربي إعادة صياغة علاقته بالواقع من خلال عدسة الذات كمرآة تعكس الهموم الفردية والجماعية في ان واحد.

قد نشأ هذا التوجه عن بحث الكتاب عن لغة أدبية جديدة قادرة على تجسيد المشاعر الداخلية للانسان المعاصر، الذي وجد نفسه في مواجهة مباشرة مع اسئلة الهوية والانتماء والوجود، فتحوّلت الكتابة الى فضاء للتشريح الذاتي والاعتراف بالهشاشة الانسانية في حد ذاتها، بعيدا عن الخطابات الايديولوجية التي هيمنت على الادب العربي في فترات سابقة .

و هذا برزت اعمال روائية وشعرية تدمج بين السيرة الذاتية والخيال، حيث تستند هذه النصوص الى تفاه مة من حياة الكتاب انفسهم او شخصيات مقربة منهم، لترسم بانوراما لصراعات الفرد في مجتمعات تعاني القمع السياسي والانقسامات الطائفية والتحوّلات القيمية السريعة .

ولم يقتصر هذا الانزياح نحو الذاتية على المحتوى فحسب، بل شكل ايضا ثورة على مستوى الشكل الادبي، عبر بنى تقنيات سردية غير تقليدية كالانزياح الزمني وتفكيك الخطاب، مما سمح بتدفق المشاعر والافكار بسلاسة عكس تشظي التجربة الانسانية في الواقع العربي.

ومن المهم الاشارة الى أن هذا الانزياح لم يكن منفصلا عن التأثير بالتيارات الادبية العالمية، خاصة مع انفتاح الثقافة العربية على الآداب الاوروبية والامريكية اللاتينية عبر الترجمة، الا أن الخصوصية العربية لهذه الظاهرة كمن في كيفية توظيف الذاكرة الفردية كأداة لمقاومة النسيان الجماعي في مجتمعات تعاني من تشويه التاريخ الرسمي، حيث يصبح الأدب سجلا بديلا يحفظ تفاصيل الحياة اليومية المهمشة في زمن العنف والاضطراب.

واجهت هذه الظاهرة انتقادات من بعض النقاد الذين راوا فيها اتكفاء على الذات وهروبا من المسؤولية الاجتماعية للادب، الا أن الدفاع عنها يتمثل في أن تعرية الذات الفردية اصبحت وسيلة لاضاءة الجروح الجماعية بطريقة اكثر نسانية وعمقا، حيث يتحول الادب من مجرد تسجيل الاحداث الى غوص في اعماق النفس البشرية التي تتشارك حباطاتها واحلامها عبر الحدود. يضاف الى ذلك ان العولمة وانتشار وسائل التواصل الاجتماعي وفرت منصات جديدة للكتاب الشباب كي يعبروا عن تجاربهم الشخصية بصراحة غير مسبقة، مما وسع دائرة الظاهرة لتشمل جيالا جديدة تدمج بين التريخ الذاتي والتفاعل مع قضايا العصر الراهن مثل الثورات العربية وتبعاتها.

المبحث الخامس: مجالات تأثير الأدب المعاصر في تنمية اللغة العربية

٥-١ مقدمة موجزة في بيان تأثير الأدب المعاصر على تنمية اللغة

دور الأدب المعاصر في تنمية اللغة يتجلى من خلال تفاعله الحيوي مع التحولات الراهنة في الثقافة والاجتماع والتكنولوجيا، حيث يعمل كجسر بين الموروث اللغوي الثري ومتطلبات العصر الحديث، فيعيد تشكيل اللغة تصبح أداة قادرة على التعبير عن تعقيدات الواقع بكل أبعاده، دون أن تفقد صلتها بجذورها التاريخية .

يبدأ هذا الدور باستعادة المفردات المهجورة من بطون المعاجم القديمة وإحيائها في سياقات معاصرة، كاستخدام مطلحات صوفية أو فلسفية في نصوص أدونيس، مما يمنحها دلالات جديدة تواكب الهموم الإنسانية الحديثة، مثل تحويل كلمة "الفناء" من دلالتها الصوفية التقليدية إلى رمز للاغتراب الوجودي في العالم المعاصر. ٥٤

في الوقت نفسه، يلجأ الأدباء إلى دمج الفصحى مع العامية في بناء النصوص، خاصة في الحوارات الروائية أو لمسرحية، لخلق واقعية تعكس تنوع اللهجات العربية وخصوصياتها الإقليمية، كما في أعمال إلياس خوري اللبناني الذي يدمج اللهجة المحلية في سرده الفصيح لنقد الانقسامات الطائفية، أو في كتابات أحمد مراد المصرية التي تجعل الحوارات اليومية بلغة قريبة من الشارع بينما يظل السرد بالفصحى، مما يخلق توازنا بين الأصالة والواقعية، ويجذب شرائح أوسع من القراء الذين قد يبتعدون عن النصوص التقليدية الصارمة. لا يتوقف الأمر عند حياء القديم أو دمج به بالحديث، بل يمتد إلى ابتكار مصطلحات وتعابير جديدة تستجيب لحاجات العصر، خاصة في مجالات مثل التكنولوجيا والفلسفة، حيث تعرب مفاهيم حديثة وتدمج في نصوص أدبية بشكل طبيعي، كما في روايات الخيال العلمي العربية التي تبتكر عوالم مستقبلية بلغة عربية مرنة، مما يوسع القاموس اللغوي ويثبت قدرة العربية على مسايرة العلوم الحديثة.

ثم يظهر جليا في قضية تنمية اللغة، دور الانزياحات الأسلوبية التي في خلالها تكسر القواعد النحوية أو البلاغية التقليدية، كحذف علامات الإعراب أو تفكيك الجملة في الشعر الحر لنازك الملائكة "ومحمود درويش ٨"، أو استخدام تراكيب غير مالوفة في النثر لخلق إيقاعات درامية، كما في كتابات صنع الله إبراهيم، مما يحرر اللغة من قيود الجمود ويجعلها قابلة للتحديث.

ويتفاعل الأدب أيضا مع وسائط التواصل الحديثة عبر نصوص قصيرة تكتب بلغة عربية مبسطة أو هجينة (مزيج من الفصحى والعامية والإنجليزية) على منصات مثل تويتر و ذلك يخلق جيلا جديدا من الكتابة يتكيف مع لغة الإنترنت سريعة التطور، ويجذب الشباب إلى التفاعل مع العربية بأشكال غير تقليدية، ونرى أمثاله بوضوح في كتابات أحمد خالد توفيق التي تجمع بين السخرية واللغة الميسرة. ٥٩

وفي ما يلي نذكر أهم المجالات التي يؤثر الأدب المعاصر في تنمية اللغة ويطورها حسب مستحدثات الزمن المعاصر وما تسبب عن الحداثة وطيّاراتها.

٢-٥ تنمية اللغة من خلال الدمج بين الفصحى واللهجات العامية

نضية الدمج بين الفصحى والعامية في الأدب العربي المعاصر تجسد صراعا بين التمسك بالهوية اللغوية التاريخية وضرورة التكيف مع الواقع الاجتماعي المتغير.

في هذا المجال يسعى الكتاب لخلق لغة أدبية مرنة تحاكي تنوع الجمهور العربي وتعبر عن تعقيدات الحياة المعاصرة دون الانفصال الكامل عن جذور الفصحى.

هذا الدمج ينبع من محاولة التوصل بين لغة النخبة المقدسة (الفصحى) التي تحمل إرثا دينيا وثقافيا عظيما، ولغة الشارع اليومية (العامية) التي تعكس التنوع اللهجي والخصوصيات الإقليمية، مما يمنح النصوص حيوية واقعية ويسهل تفاعل القارئ معها.

هذه الظاهرة توجد في أعمال أحمد مراد " وغازي قضيبي وغيرهم ودمجون حوارات عامية داخل سرد فصيح لرسم شخصيات أقرب إلى الواقع. أ

ونراها أيضا في شعر محمود درويش الذي يستلهم إيقاعات اللهجة الفلسطينية ضمن قصيدة فصيحة لتعزيز الانزياح العاطفي. "

ويشاهد في الكتابات والمقالات أن هذا التوجه يواجه انتقادات حادة من المدافعين عن "نقاء اللغة" الذين يرون في العامية تهديدا لتماسك الفصحى وتسهيلا لميل الأجيال الجديدة نحو التخلي عنها.

ومع ذلك الاندفاع الشديد يرى أصحابه هذا الدمج ضرورة فنية واجتماعية لضمان استمرار الأدب في التواصل مع شرائح أوسع، خاصة في ظل هيمنة اللهجات عبر وسائل التواصل الحديثة .
تعمق الإشكالية عندما يصبح الدمج أداة أيديولوجية لرفع صوت الهويات المهمشة، كما في أدب المغرب العربي حيث تكتب أجزاء من النصوص بالدارجة المغربية أو الأمازيغية كتعبير عن مقاومة الهيمنة الثقافية للفصحى التي تعتبر لغة المركز (المشرق) .

ونشاهد ذلك أيضا في أعمال إلياس خوري اللبناني الذي توظف اللهجة المحلية لنقد الانقسامات الطائفية ٣ وما يتعلق ببحثنا هذا ينبغي أن ننتيقن أن عملية الدمج هذه تسهم في إثراء العربية بطبقات تعبيرية جديدة، عبر استيعاب المصطلحات العامة المبتكرة وتعزز مرونة اللغة وقدرتها على التكيف مع التحولات الثقافية .
تتعزز هذه الظاهرة مع انتشار الكتابات الإلكترونية بالعامية مما يدفع بعض الأدباء لتبني أسلوب وسط يوازن بين جماليات الفصحى وسهولة العامية، كحل توفيقى لإرضاء النخبة والجمهور العريض .

رغم ذلك، تظل الفصحى حاضرة كلغة رئيسية للسرد الجاد، بينما تستخدم العامية كأداة تكميلية للتلوين الدرامي أو الكوميدي، مما يعيد تعريف وظيفة اللغة الأدبية من كونها ناقلا للمعاني إلى كونها مرآة للهويات المتعددة .
فنظرا لكل وجهات القضية ، يبقى هذا الدمج تعبيراً عن إشكالية أعمق في الواقع العربي: صراع بين الانتماء إلى لغة موحدة تجسد تراثاً مشتركاً، والرغبة في التعبير عن تنوع ثقافي واجتماعي قد يهدد - في حال تطرفه - بتحويل العربية إلى لغات محلية متفرقة، مما يجعل القضية ليست لغوية فحسب، بل سياسية ووجودية تلامس مستقبل الهوية العربية في عصر العولمة.

٣ - تنمية اللغة من خلال التوعية اللغوية

التوعية اللغوية في الأدب العربي المعاصر تشكل محورا جوهريا في الحفاظ على الهوية العربية وتعزيز مكانة اللغة كأداة حية قادرة على التفاعل مع تحديات العصر، حيث يسعى الأدباء إلى توظيف النصوص الإبداعية كوسيلة جمالية ومنصة لتعزيز الوعي بأهمية اللغة العربية وثرائها، وإبراز قدرتها على التعبير عن التعقيدات الفكرية والعاطفية للإنسان المعاصر .

هذه القضية عبر استعادة المفردات المهجورة من بطون المعاجم القديمة، وإعادة إحيائها في سياقات حديثة تثبت مونة اللغة مثلاً . استخدام مصطلحات فلسفة صوفية ف نصوص ، أدونيس.

ومثل استدعاء مفردات التراث الشعبي الذي يذكر القارئ بجذور اللغة العميقة ويحفزه على استكشافها .
في الوقت نفسه، يعمل الأدب المعاصر على تبسيط اللغة دون ابتذالها، عبر نصوص تزوج بين الفصحى الميسرة والعامية المختارة، كما في كتابات أحمد خالد توفيق ٣٠ء

وهذه الآثار تجذب الشباب إلى القراءة بلغة قريبة من وعيهم اليومي، لكنها تحافظ على القواعد الأساسية، مما يسهم في تقليل الفجوة بين اللغة المكتوبة والمحكية العامية .

وفي هذا المشوار يواجه الأدب مهمة موازنة بين التوعية اللغوية والانفتاح على التأثيرات الأجنبية، حيث يدخل مصطلحات علمية أو تكنولوجية معاصرة إلى النصوص بعد تعريبها أو صياغتها عربياً، كما في روايات الخيال العلمي العربية التي تبتكر تعابير مثل "الفضاء الافتراضي" بلغة عربية سلسة، مما يوسع القاموس اللغوي ويثبت قدرة العربية على مسايرة العصر .

لا تقتصر التوعية على الجانب المعجمي، بل تمتد إلى تعزيز الوعي النقدي باللغة نفسها، عبر نصوص ميثافيكشنية علق على عملية الكتابة وتكشف خبايا الصنعة اللغوية، كما في روايات إسماعيل فهد إسماعيل الكويتي أو ربيع جابر اللبناني، التي تظهر كيف تصبح اللغة موضوعاً للتفكير والمساءلة، وليس مجرد أداة نقل .
في السياق الاجتماعي، يسهم الأدب النسوي العربي في كسر التابوهات اللغوية المرتبطة بوصف الجسد أو

المشاعر النسائية، عبر لغة جريئة ترفض الانزياح المجازي المفرط، كما في كتابات علوية صبح أو أحلام مستغانمي، مما يعيد تعريف دور اللغة في تمكين صوت المرأة وتحديث الخطاب الثقافي . في المقابل، تواجه التوعية اللغوية تحديات مثل الانزياح نحو العامية المفرطة في بعض النصوص، أو الاستسهال في استخدام اللغة الأجنبية، خاصة في أدب الشتات، مما قد يضعف التواصل مع القارئ العربي ويهدد تماسك الهوية اللغوية. لكن الأدب الرصين يحاول تجاوز هذه الإشكالات عبر خلق نماذج إبداعية تدمج بين الأصالة والحداثة، مثل توظيف اللهجة المحلية في الحوارات مع الحفاظ على السرد بالفصحى، أو استلهاهم الأساليب التراثية (كالمقامات أو السير) بصيغة معاصرة التي تعيد إحياء اللغة القديمة دون أن تفقد صلتها بالواقع .

وتظل التوعية اللغوية في الأدب العربي جزءا من مشروع ثقافي أوسع يهدف إلى تحرير اللغة من الجمود، وإثبات أنها ليست وعاء للماضي فقط، بل أداة لتشكيل المستقبل، عبر نصوص تحول العربية من لغة "مقدسة" يصعب

لاقتراب منها إلى لغة ديناميكية قابلة للحوار والتجريب، مما ينمي ثقة الأجيال الجديدة بها ويجعلها لغة حياة لا مجرد تراث متحفي.

وبعد ذلك كله تبقى القضية الأعمق هي تغيير الصورة النمطية عن العربية بأنها لغة غير قادرة على التعبير العلمي،

وذلك عبر إبراز النماذج الناجحة تاريخيا وحاليا، وإثبات مرونتها من خلال إنتاج محتوى علمي عالي الجودة.

٢-٥ تنمية اللغة بواسطة الانزياح اللغوي

ظاهرة الانزياحات الأسلوبية في الأدب العربي المعاصر تعتبر خروجاً متعمداً عن القواعد النحوية أو البلاغية التقليدية لخلق تأثيرات جمالية أو دلالية جديدة، حيث يعمد الكاتب والشعراء إلى كسر التوقعات اللغوية عبر تفكيك البنى المألوفة للجملة، أو تشويه التراكيب النحوية، أو إعادة تشكيل الصور البلاغية بطرق غير مسبوقة، مما يوسع آفاق التعبير اللغوي ويثري اللغة بإمكانات تعبيرية غير تقليدية.

تظهر هذه الانزياحات في أشكال متعددة، مثل: الانزياح المعجمي و هو استخدام مفردات قديمة في سياقات حديثة أو العكس، أو الانزياح النحوي وهو كسر الإعراب أو حذف أدوات الربط، أو الانزياح الدلالي وهو يعني خلق تناقضات أو مفارقات عبر الصور الشعرية، كما في أعمال بعض الشعراء التي تدمج بين لغة التقليدي القديم وانزياحات حديثة.

توظف بعض النصوص الأدبية الانزياحات اللغوية كوسيلة لإثارة أسئلة حول حدود اللغة وتقنياتها، كما في تجارب شعراء الحداثة الذين يكسرون عمود الشعر التقليدي لخلق إيقاعات جديدة، أو كتابة نصوص نثرية تجمع بين الفصحى والعامية والإنجليزية أو الفرنسية، كما في أعمال سنان أنطون، مما ينشئ حواراً مع القارئ حول طبيعة اللغة ووظيفتها .

فهذه الظاهرة تتفاعل مع تنمية اللغة عبر تحريرها من قيود الثبات والجمود، وإثبات قدرتها على استيعاب التجارب الإنسانية المعقدة، حيث تعيد الانزياحات تشكيل المفردات والتراكيب لتواكب التحولات الفكرية والفنية، كاستخدام تعابير علمية أو فلسفية في سياقات شعرية، أو دمج لغة الجسد والعواطف بلغة رمزية مبتكرة .

على هذا، الانزياحات الأسلوبية تسهم في إثراء الأدب وفي تحويل اللغة العربية إلى كائن فعال يتفاعل مع أسئلة العصر، بدلا من أن تظل حبيسة قوالب جامدة، ويفتح آفاقا جديدة للكتابة والإبداع، ويجعل اللغة قادرة على التعبير عن تناقضات الواقع المعاصر بكل تعقيداته.

٥-٥ تنمية اللغة في مجال توسيع المفردات والكلمات

في العربية المعاصرة، تستخدم عدة طرق لتوليد الكلمات الجديدة أو تعريب المصطلحات الأجنبية، بما يتناسب مع التطورات العلمية والتقنية والاجتماعية. وهذه أبرز الطرق بشكل تفصيلي مع بيان أمثلة:

١- الاشتقاق من الجذور العربية بالاعتماد على الأوزان الصرفية القياسية (مثل: فعال، تفعيل، افتعال) لخلق مصطلحات جديدة من الجذور الثلاثية أو الرباعية .
مثال: تنمية من الجذر "ن م و" للتعبير عن التنمية الاقتصادية. ولفظ تحويل (من الجذر "ح ول") في صطلحات مثل "التحويل الرقمي". وأمثلة ذلك كثيرة.

٢ - التعريب

تعريب اللفظ الأجنبي: تكيف الكلمة الأجنبية صوتياً ونحوياً مع النظام العربي، مع الحفاظ على جذر عربي إن مكن. ٥٠
مثل: تلفاز (من "Television" مع اشتقاق فعل: تلفز. وهاتف < من "Telephone" مع اشتقاق: هاتف، مهاتفة. ٤٤

٣ - النحت

النحت هو ادماج اللفظين وتركيب كلمة واحدة من دمجهما. النحت آلية من آليات إنتاج اللغة وتوسيعها وطاقه حية مولدة لاسيما في لغات الهندوأوروبية . النحت عادة يقوم على تركيب كلمة من كلمتين أو أكثر.
قال ابن فارس: اعلم أن للرباعي والخماسي مذهباً في القياس، يستنبطه النظر الدقيق. وذلك أن أكثر ما تراه منه منحوت.

ومعنى النحت أن تؤخذ كلمتان وتنحت منهما كلمة تكون آخذة منهما جميعاً بحظ. والأصل في ذلك ما ذكره الخليل من قوله:

حيعل الرجل، إذا قال حي على. ومن الشيء الذي كأنه متفق عليه قولهم: عشمي. وقوله: تضحك مني شريحة عشمية. أ فهو اختصار واختزال من الكلمات والعبارات وإن لم يخضع لطريقة معينة، أو نظام خاص، أو قاعدة قياسية وللاشارة فإن وجوده في اللغة العربية قليل مقارنة بوسائل التوليد الأخرى رغم استعمال القدماء له، فقد وظفوا هذه الوسيلة في توليد ألفاظ جديدة فقالوا "صهصلق" من سهل وصلق، و "الفذلكة" من فذل كذا وكذا، و "سمل" من بسم الله الرحمن الرحيم و " حوقل " من لاحول ولا قوة إلا بالله، و " حسبل " من حسبي الله و

"مشكن " من ما شاء الله كان و ... "

ونظراً لأهميته لنقل ما جد في العصر الحاضر دعا بعضهم إلى التوسع فيه لجعل اللغة أكثر مرونة وفعلاً بدأ ينمو يوماً بعد يوم فصرنا نسمع أو نقول: قروسطي نسبة إلى القرون الوسطى و مجتمهني و أفروآسيوي، والسوسيو ساني، وبورسعيد، واللاوعي، واللامنهج واللامركزية و... إلخ. ٣٤ - الافتراض الدلالي (توسيع المعنى)

وهو إعطاء كلمة عربية قديمة معنى جديداً يتناسب مع السياق الحديث .

- مثال: سحاب (كان يطلق على الغيوم) ← استخدم للإشارة إلى "السحابة الإلكترونية (Cloud Computing).

جوال (كان يعني: المتجول) < أصبح يطلق على الهاتف المحمول .

ه - الاختصارات والمصطلحات المختزلة

-اختصار عبارات طويلة إلى كلمات أو أحرف تنطق بكلمة واحدة، خاصة في المجال التقني .

مثال: إعلام (من "إعلاميات") < في سياق تكنولوجيا المعلومات. واي فاي (Wi-Fi) تكتب بحروف عربية مع نطقها الأجنبي .

٤- التوليد بالقياس

لقياس أداة إجرائية تجبر النقص في اللغة وتولد من الشيء أشياء ولولاه لعمت الفوضى في التخاطب. ٢٩ والقياس هنا يعني تطبيق قواعد صرفية معروفة على جذور جديدة لخلق كلمات غير موجودة سابقا. ٧٠ مثال: تفاعل (وزن تفاعل) ← استخدم في مصطلحات مثل "التفاعل الكيميائي" أو "تفاعل الجمهور". ولفظ تحميل (من "حمل") ← في سياق تحميل الملفات الرقمية.

٧- الترجمة اللفظية

ترجمة المصطلح الأجنبي حرفيا إلى العربية مع الحفاظ على هيكله الدلالي.

مثل: وقت الذروة < ترجمة "Peak Time" وقائمة الطعام < ترجمة "Menu"

٨- الاشتقاق من الأسماء الأعمية

- التعامل مع الأسماء الأجنبية كجذور عربية واشتقاق أفعال أو صفات منها. ٧٠ مثال: تيوتتر من (لدلالة على النشر على تويت ()

فايسبوكي) من < Facebook للدلالة على مستخدم فيسبوك.

٩- الابتكار الصوتي

خلق كلمات جديدة من خلال توليد أصوات غير مألوفة لكنها تتناغم مع النظام الصوتي العربي .

مثال: زئير في وصف الأصوات العالية لأجهزة التكنولوجيا.

وفي مجال توسيع المفردات و خاصة ما يخص المصطلحات هناك مشكلة وهي تعدد المصطلح للمعنى الواحد و في ذلك يقول السامرائي في قضية توحيد المصطلحات :

وكل ما عندي في هذا الصدد وجوب اتخاذ الخطة التي ناديت مرارا باتخاذها، وجوب اتفاق علمائنا وأدبائنا ومجامعنا على كل لفظ فني جديد؛ لكي يستعمله الناطقون بالضاد على السواء، ويتفاهموا به على السواء، وإلا و جد لكل معنى جديد ولكل غرض جديد لفظان أو عدة ألفاظ مما ي حدث ارتباك وتشويشاً، بل يهدد وحدة لغتنا لفصحى، وإن لم يظهر خطر ذلك في عصرنا الحاضر فلا بد من ظهوره في عصر مقبل، ما دمنا لا نتخذ الحيلة المذكورة لتوحيد الآراء والأحكام في هذا السبيل. ٧٢

هـ- تنمية اللغة من خلال التجديد في الأساليب و الإبداع فيها

ي الأسلو في الأدب الحديث تعتبر من أبرز السمات التي ميزت التحولات الأدبية منذ نهاية القرن التاسع عشر وحتى العصر الراهن. فقد سعى الأدباء والمفكرون إلى كسر القوالب التقليدية والبحث عن أشكال تعبيرية بتكرة تعبر عن الوعي الإنساني الجديد. جاء هذا التجديد كرد فعل على الجمود الذي وجد في بعض المدارس لكلاسيكية، والتي بدت عاجزة عن استيعاب التحولات الاجتماعية والسياسية والفكرية التي رافقت الثورة الصناعية، والحربين العالميتين، وانزياحات الهوية في ظل العولمة .

فالأدب الحديث لم يعد مجرد وسيلة للتأمل الجمالي أو نقل القيم الأخلاقية فحسب، بل تحول إلى أداة لاستكشاف الذات والواقع بكل تناقضاتهما، عبر لغة تخرق المألوف وتستفز القارئ لتأويل جديد و رؤى جديدة عن الحياة و عن الوجود.

في هذا الفضاء اللاهبي، ظهرت مدارس أدبية مثل الرمزية والوجودية والسريالية، وصارت تعيد تشكيل العلاقة بين الكلمة والمعنى، مستخدمة الانزياحات اللغوية والصور المجازية الغامضة لتعكس حالة اللايقين التي طبعت القرن العشرين .

وفي الأدب العربي، تجلّى هذا التجديد عبر محاولات رواد مثل أدونيس في الشعر، الذي مزج بين التراث الصوفي والحادثة الغربية، أو نجيب محفوظ في الرواية، الذي نقل السرد من الحكاية الخطية إلى تقنيات متعددة الأصوات والزوايا. ٧٣

لم يكن التجديد الأسلوبي مجرد لعبة شكلية، بل ارتبط بتغيير جذري في رؤية الأدباء للعالم. فاستخدام تيار الوعي (كما في أعمال فرجينيا وولف أو ويليام فوكنر) مثل محاولة لالتقاط تداعيات الأفكار والمشاعر بلغة تماثل فوضى العقل البشري .

أدى الانزياح عن البنية الزمنية التقليدية (البداية-العقدة-الحل) إلى خلق واقع متعدد الأبعاد، يعكس نسبية الزمن والإدراك .

وفي الشعر العربي الحديث تحرر الشعراء للتعبير عن الرفض لسلطة التقاليد ، من عمود الشعر وقوافيه، متبنين خصيدة التفعيلة أو النثر .

كن هذا التجديد واجه تحديات نقدية واجتماعية، فكثيرون رأوا في الانزياحات الأسلوبية خروجاً عن "الهوية الأدبية" أو تهديداً للغة العربية الفصحى، خاصة مع ظهور كتاباً تجريبية تدمج العامية أو تكسر قواعد النحو .

إضافة على ذلك واجه النقد بعض النصوص الحداثيّة بسبب انغماسها في الغموض والإبهام وجعلها حكراً على النخبة المثقفة. مع ذلك، يعتبر هذا الصراع بين القديم والجديد جزءاً من ديناميكية الأدب الحي، الذي يعيد اختراع ذاته باستمرار ليبقى مرآة للتجربة الإنسانية المتجددة. ف قضية التجديد في الأسلوب ليست مجرد مسألة فنية، بل هي جوهر التفاعل بين الأدب وتحديات العصر، بين الذات المبدعة والآخر المتلقي.

٧- ٥ تنمية اللغة بواسطة التعبير بالرموز والسمبل

اعتمد الرمزيون على تكثيف اللغة لتجنب المباشرة، فصار كل كلمة أو صورة تحمل طبقات من التأويل، مثل استخدام "الغربال" كرمز لفكرة الغربة بين التراث والحداثة، أو "المطر" رمزية مركبة بين الخصوبة والموت . ملاوة على ذلك فقد استدعى الشعراء الرمزيون مفاهيم من علم النفس، مثل اللاوعي والأحلام، لاستكشاف أعماق الإنسان، وربطوا بين الذاتي والكوني عبر استحضار الأساطير العالمية والمحلية، مما أعطى النص بعداً فلسفياً يتجاوز الزمان والمكان. ٧٣

من أبرز رواد هذه المدرسة أدونيس الذي يعتبر أبا للحداثة العربية، حيث مزج في أعماله مثل "هذا هو اسمي" بين الرمزية والصوفية، محولاً المدن العربية إلى فضاءات أسطورية تعكس صراع الهوية والتحول. ٧٥ تقدم الرمز الصوفي خطوة فنية ودلالية في شعر أدونيس وذلك في معظم دواوينه الشعرية على مستوى اللغة والرؤية والشخصية ونجد ذلك في قصائده. ففي قصيدة تحولات العاشق على سبيل المثال نرى أن القصيدة كلها جليات صوفية يوظفها الشاعر من خلال التعبيرات والشخصيات مثل: النفري، الخضر، الحلاج، السهروردي، الغزالي وغيرهم ويعبر من خلالها عن التوحد والحلول والانتماء والتطلع للمستقبل الآتي. ٧٩

وبدر شاكر السياب، فكان رائداً في توظيف الرمز ليعبر عن ألم الأمة، كما في قصيدة "أنشودة المطر" التي حولت المطر إلى دليل على التناقض بين الولادة والدمار .

ومن مصادر صلاح عبد الصبور الثقافية سير و أفكار بعض أعلام الصوفيين العرب مثل الحلاج وبشر الحافي الذين استخدمهما كأقنعة لأفكاره وتصوراته في بعض القصائد والمسرحيات كما استفاد الشاعر من منجزات

الشعر الرمزي لفرنسي "وقدم صلاح عبد الصبور في مسرحيته "مأساة الحلاج" رمزية صوفية لصراع المثقف مع السلطة الاستبدادية . ٧٩

رغم أن البعض انتقد الرمزية لانحرافها عن الوضوح الكلاسيكي، إلا أنها تركت إرثاً أدبياً غنياً، حيث فتحت الباب أمام الأجيال اللاحقة لتجريب أشكال أكثر جرأة، مثل قصيدة النثر والتقنيات ما بعد الحداثية. لم تكن الرمزية مجرد موضة عابرة، بل كانت ثورة على التقاليد الشعرية، مؤكدة أن الشعر فضاء مفتوح للتأويل، وقادر على تحويل لمعاني البسيطة إلى عوالم تتجاوز الملموس إلى الميتافيزيقيا، مما جعلها واحدة من أهم الحركات التي شكلت وجه الأدب العربي الحديث.

٨-٥ تنمية اللغة من خلال تعريب الآثار الأدبية العالمية:

التعريب يعتبر آلية من آليات توسيع اللغة ونموها. فتعريب الآثار الأدبية العالمية دافع رئيسي لتحديث اللغة العربية، حيث يحولها من لغة محصورة في التراث الكلاسيكي إلى لغة قادرة على منافسة اللغات العالمية في التعبير عن كل ما هو إنساني، مع الحفاظ على جذورها التاريخية كوعاء للحضارة العربية الإسلامية.

يساهم تعريب الأعمال الأدبية العالمية الراقية (الأدب العالي) في إثراء اللغة العربية على مستويات متعددة. فنشاهد عند نقل النصوص الكلاسيكية والمعاصرة من آداب مثل اليونانية والفارسية والفرنسية والإنجليزية إلى العربية، أن المترجمين يواجهون تحديات تتطلب ابتكار مصطلحات جديدة أو إحياء مفردات عربية قديمة كانت بغمورة في كتب التراث والمعاجم و هذا يؤدي إلى إثراء اللغة بكلمات و بمفاهيم فلسفية وعلمية وأدبية لم تكن مألوفة من قبل .

ومن وجه آخر، نلاحظ أن التعريب أدى إلى تطوير البنية التركيبية للغة العربية، حيث استلهم المترجمون والمؤلفون من التراكم اللغوي الأجنبية أساليب جديدة في بناء الجملة الشعرية أو النثرية، كالانزياحات النحوية والانزياحات الدلالية التي كسرت الجمود الموجود في بعض الأشكال التقليدية .

وهناك ثمرة أخرى وهي مساهمة نقل الروايات العالمية إلى العربية في انتشار فن السرد الروائي الحديث، الذي اعتمد على لغة أكثر مرونة وحيوية، تتناسب مع تعقيدات الشبكة الروائية وتعدد الأصوات داخل النص، وهو ما انعكس إيجاباً على الإبداع الأدبي العربي نفسه، حيث بدأ الكتاب العرب في مزج التأثيرات العالمية مع الخصوصية المحلية .

فلا نخطئ أنه فتح التعريب نافذة للقارئ العربي على عوالم فكرية وأدبية متنوعة، مما عزز وعيه النقدي وقدرته على التفاعل مع الخطابات الإنسانية الكونية.

معندما تعرب رواية مثل "الجريمة والعقاب" لدوستوفسكي، فإنها لا تنقل مجرد أحداث القصة، بل تنقل أيضاً السياقات التاريخية والفلسفية التي نشأت فيها، مما يدفع المثقفين العرب إلى إعادة صياغة أسئلتهم الوجودية والاجتماعية بلغة عربية قادرة على استيعاب التعقيدات.

وهكذا فقد ساعد التعريب في توطين الأدب العالمي داخل الثقافة العربية دون أن يفقدها خصوصيتها، بل على العكس، أعاد اكتشاف قدرة العربية على التكيف مع المستجدات الفكرية، مما أثبت أنها لغة حية قابلة للتطور. كما أن مشاريع الترجمة الضخمة، مثل مشروع "كلمة" في الإمارات أو "مشروع نقل المعارف" في البحرين، لم تقتصر على نقل النصوص، بل شجعت على تأسيس مدارس ترجمة عربية حديثة تدمج بين الأمانة للنص الأصلي والإبداع في الصياغة العربية، وهو ما رفع من مستوى اللغة كواسطة فكرية راقية .

لكن هذا التأثير لم يخل من التحديات، فبعض المترجمين وقعوا في فخ الترجمة الحرفية التي تفرغ النص من جماليته، أو استخدموا لغة معقدة تبعد القارئ العادي. كما أن الاعتماد المفرط على التعريب دون تطوير أدوات عربية أصيلة أثار مخاوف من ذوبان الهوية اللغوية .

مع ذلك كله نرى أن الأثر الإيجابي يظل هو الغالب، خاصة عندما يصاحب التعريب إبداع عربي يوظف هذه لمؤثرات العالمية في إنتاج نصوص عربية تجمع بين الأصالة والحداثة، مثلما فعل نجيب محفوظ في رواياته التي مزجت بين الواقعية الاجتماعية والتأثيرات الفلسفية الغربية .

٩ - شعر التفعيلة ودوره في تنمية اللغة العربية

الشعر منذ القديم أعرق فنون القول عند العرب وأوثقها اتصالا بحياتهم وأشدّها لصوقا بوجدانهم وأصدقها تعبيراً عن ملامح شخصيتهم واعمقها تصويراً لمنازعهم ومشاعرهم .

الشعر الحر أحد أشكال الشعر العربي الحديث الذي ظهر في منتصف القرن العشرين كتمرد على القيود الصارمة لمشعر الكلاسيكي، حيث تحرر من الالتزام بعدد ثابت من التفعيلات في كل بيت ومن القافية الموحدة التي

تقرضها القصيدة التقليدية، مع الاحتفاظ بوحدة التفعيلة الإيقاعية (مثل: فاعلاتن أو مفاعيلن) التي تشكل العمود الفقري لإيقاع القصيدة، مما يمنح الشاعر مرونة في بناء الأسطر وفقاً لاحتياجات النص دون الخروج عن الإطار لموسيقى للبحر الشعري.

قد سمي أيضاً بالشعر التفعيلي لارتباطه بالتفعيلة الواحدة التي يتكرر حضورها مع اختلاف عددها في كل سطر، مما يخلق إيقاعاً متغيراً يتناسب مع انفعالات الشاعر وطبيعة الموضوع، وظهر هذا النوع كرد فعل على الجمود الذي شعر به الشعراء في القوالب التقليدية، خاصة مع التحولات الاجتماعية والسياسية في العالم العربي، حيث راوا أن لشكل الكلاسيكي لم يعد قادراً على استيعاب تعقيدات التجربة الإنسانية الحديثة . ٨

وقد ارتبطت نشأته بأسماء رائدة مثل نازك الملائكة التي أطلقت مصطلح "الشعر الحر" في مقدمة ديوانها "عاشقة ليل" *، وبدر شاكر السياب الذي عمق هذا النهج عبر قصائده المليئة بالرمزية والصور المبتكرة، ٨٣ كما تميز الشعر الحر باستخدام لغة تعبيرية أكثر تحرراً من البلاغة التقليدية، مع الانزياحات اللغوية والاستعارات الجريئة التي تعكس روح الحداثة.

إضافة إلى ذلك، لم يعد الشاعر ملزماً بوحدة القافية، بل يمكنه تغييرها أو تكرارها وفقاً للسياق العاطفي أو الفكري، مما يضيف تنوعاً موسيقياً يخدم الانزياحات الدرامية في النص.

ورغم تحرره الجزئي من القيود، إلا أنه يختلف جذرياً عن قصيدة النثر التي تخلت تماماً عن الوزن والإيقاع، حيث تحتفظ الشعر الحر بهوية شعرية تقوم على التفعيلة كأساس إيقاعي حتى لو اختلف عددها بين السطور، وقد لعب هذا النوع دوراً محورياً في تحديث الشعر العربي، حيث فتح الباب أمام تجارب أسلوبية غير مسبوقة، وجسد صراع الذات العربية بين التمسك بالتراث وضرورة الانفتاح على الحداثة، مما جعله أداة فنية لتعزيز الحوار بين الماضي

١٠ - الخاتمة في عرض نتائج البحث

وفي الختام نقدم أهم نتائج هذا البحث ونوجزها في ما يلي:

تطور اللغات أصل مسلم به في الأبحاث اللغوية وذلك لأن اللغة كائن حي يعتوره ما يعتور الكائن الحي و هي ظاهرة اجتماعية و تتأثر بالواقع الاجتماعي.

تنمية اللغة العربية في الزمن المعاصر نتيجة تطورات و تعبيرات فكرية وسياسية و اجتماعية وثقافية واقتصادية في العالم.

ساهم الأدب المعاصر في تنوع الأجناس الأدبية كالرواية، القصة القصيرة، الشعر الحر، الأدب الرقمي مما أدى إلى إثراء اللغة العربية ببنى أشكال تعبيرية جديدة .

-أعاد الأدب المعاصر إحياء مصطلحات تراثية مهجورة وأدمجها في سياقات حديثة .

-استلهم الأدب المعاصر الأشكال التراثية كالمقامات، السير الشعبية و تطويعها لنقد الواقع المعاصر و تسبب في تنمية اللغة في ذلك الفضاء.

ساهم دمج اللهجات المحلية مع الفصحى في النصوص الأدبية في تقريب اللغة من الحياة اليومية، وجذب شرائح أوسع من القراء وكان ذلك دافعا أساسيا لتطوير وتنمية اللغة.

-واجه هذا التوجه انتقادات لتهديده "نقاء" الفصحى، لكنه يُعد ضرورة فنية واجتماعية لتعزيز التواصل مع الواقع المتغير .

-ابتكر الأدب المعاصر مصطلحات جديدة عبر آليات مثل التعريب (نقل المصطلحات الأجنبية) والاشتقاق (استخدام الأوزان الصرفية) .

• ساهم تعريب الأعمال الأدبية العالمية في إثراء اللغة بمفاهيم فلسفية وعلمية مما وسع القاموس اللغوي

• انعكست هموم المجتمع العربي (كالثورات، الهجرة، القمع) في النصوص الأدبية، مما جعل اللغة أداة حية لنقل التجارب الإنسانية المعاصرة.

• استخدام الرمزية والانزياحات اللغوية سمح بتجنب الرقابة وتقديم نقد غير مباشر للواقع .
تأثر الأدب العربي بالحدثة وما بعد الحدثة، مما أدى إلى تحرير الشعر من القيود الكلاسيكية (الشعر الحر) وتبني تقنيات سردية عالمية.

المصوص الاتاج والعري عبر الترجمة في توطين المفاهيم العالمية داخل السياق العربي، مع الحفاظ على والحدة الأوي بول الم ا وات افى ه و الواس ا عي لمجلات اعلو ال وان ميا الصابة
تعزيز التعريب ودعم المؤسسات اللغوية .

الأدب المعاصر لم يثر اللغة العربية فحسب، بل جعلها مرآة لتحديات العصر، وقادرةً على التعبير عن التعقيدات الفكرية والاجتماعية. ومع ذلك، تبقى الحاجة ملحةً إلى سياسات لغوية داعمة تعزز مكانة العربية في التعليم والإعلام، وتضمن استمراريتها كلغة حية قادرة على المنافسة العالمية.

المقترحات :
هناك مقترحات مهمة حول البحث تتطلب مشاركة الدارسين والباحثين وهكذا الدول العربية بدعمهم المشروعات المتعلقة تنمية اللغة ومما سبق فقد اتضح دور الدول العربية في تنمية اللغة عبر وسائل الاتصال والإعلام وغير ذلك وإليك

- تشجيع البحوث التي تدرس تأثير دمج اللهجات العامية مع الفصحى في الأدب المعاصر، وتقييم مدى فعاليته في تقريب اللغة من شرائح المجتمع المختلفة، مع وضع معايير تحافظ على سلامة اللغة دون جمود.
- تصميم مناهج تعليمية تدخل نصوصاً أدبية معاصرة (شعراً، روايات، مسرحيات) تعكس التنوع الأسلوبي واللغوي، لتعزيز ارتباط الطلاب باللغة الحية وتنمية مهاراتهم النقدية.
- تأسيس مؤسسات عربية مشتركة تعمل على توحيد المصطلحات العلمية وتعريبها، بالتعاون بين اللغويين والمتخصصين في المجالات المختلفة، لضمان دقة المصطلحات وانتشارها .
- تصميم تطبيقات ومنصات إلكترونية تعليمية تقدم محتوى أدبياً معاصراً بلغة عربية مبسطة، مع دمج تقنيات الذكاء الاصطناعي لتحليل النصوص وتسهيل تعلم اللغة.
- ترجمة الأعمال الأدبية العربية المعاصرة إلى لغات أخرى، والعكس، لتعزيز التبادل الثقافي وإبراز قدرة العربية على التعبير عن قضايا إنسانية عالمية.

- دعوة الحكومات العربية إلى اعتماد استراتيجيات وطنية تدعم استخدام اللغة العربية في المجالات الرسمية والتعليمية والإعلامية، مع مراعاة التطورات المعاصرة دون إهمال التراث.
- والله المستعان. الحمد لله أولاً وآخراً

الهوامش:

- ١ - فراهيدي خليل بن احمد، معجم العين، ٨٥، حققه د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي ، دار الهلال، بلاتاريخ.
١. رازي ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، ٧٢ ، حققه عبد السلام هارون، دار الفكر، بيروت، ١٩٧٩م.
٢. الأزهرى، تهذيب اللغة ، ١ ١٢/٢٢ محمد عوض مرعب ، دار إحياء التراث العربي - بيروت ، ٢٠٠١م.
- ٣ - فاخوري حنا ، الجامع في تاريخ الأدب الحديث، ٥١، دار الجيل، بيروت، ط الأولى، ١٩٨٤م. وانظر: فاخوري حنا ، تاريخ الأدب العربي ، ٢٠ ، نشر توس، طهران، ط السادسة، ٢٠١٢م (١٣٩٠ ش).
- زيدان جرجي، تاريخ آداب اللغة العربية ، ١٣، دار الهلال، ط جديدة محققة ، القاهرة، بلا تاريخ.
- فروخ عمر، تاريخ الأدب العربي، ٢٢، دار العالم الملايين، بيروت ، ط الرابعة ، ١٩٨١م.
- ٧- المصدر السابق.
- ٨-د. التونجي محمد، المعجم المفصل في الأدب، ٢٧، دار الكتب العلمية، بيروت — لبنان، ط الثانية، ١٩٩٩م.
١. المصدر السابق.
٢. المصدر السابق.
- ١١ - رازي ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، ٢٥ ، حققه عبد السلام هارون، دار الفكر، بيروت، ١٩٧٩م.
- ١٢- مرسي ابن سيده، ٢٠٠٠، جع ص ١٤١. مرسي ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم ، ١/ع، حققه عبد الحميد الهنداوي ، دار الفكر ، بيروت، ٢٠٠٠م.
- ابن جني، الخصائص، ٣٣، الهيئة المصرية العامة للكتاب، بلا تاريخ.
- ١٢ -د. الخولي على ، مدخل إلى علم اللغة ، ١٢ ، دار الفلاح للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠٠٠م.
- ١٥ - صبحي صالح، الدراسات في فقه اللغة ، ٢٨، دار العالم الملايين ، بيروت- لبنان، ط السادسة عشرة، ٢٠٠٢م.
- ١٢ - المصدر السابق .
١. المصدر السابق.
١. المصدر السابق ، ٥١-٥٣.
٢. المصدر السابق، ٥٢.
٣. المصدر السابق، ٥٥.
٤. المصدر السابق ٥٩.
٥. د. عبد التواب رمضان ، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، ١٤٤ ، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط الثالثة، ١٩٩٧م.
- ٢٢ - فروخ عمر، تاريخ الأدب العربي، ٥٨، دار العالم الملايين، بيروت ، ط الرابعة ، ١٩٨١م.
- ٢٥- ضيف شوقي، تاريخ الأدب العربي ، ١٢و١٥، دار المعارف، القاهرة ، ط الرابعة والعشرون، ١٩٤٠م.
- ٣- فروخ عمر، تاريخ الأدب العربي، ٥٨، دار العالم الملايين، بيروت ، ط الرابعة ، ١٩٨١م.

- TMV - عبد العزيز السبيل وآخرون (مترجمون) ، تاريخ كيمبريدج للأدب العربي أو الأدب العربي الحديث، ٣٨ ، نادي الأدبي الثقافي، جدة-السعودية، ط الأولى، ٢٠٠٢م.
١. د. عبد التواب رمضان ، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، ٢٩، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط الثالثة، ١٩٩٧م.
٢. رضي الدين الاسترآبادي، شرح الشافية، ٩٢، حققه محمد نور حسن وآخرون ، بيروت، لبنان، ١٩٧٥م.
- محمد الخضر حسين ، دراسات في العربية وتاريخها ، ١١٨ ، مكتبة الإسلامي، دمشق، ط الثانية، ١٩٤٠م.
١. محمد الخضر حسين ، دراسات في العربية وتاريخها ، ١١٩ ، مكتبة الإسلامي، دمشق، ط الثانية، ١٩٤٠م.
٢. - شوشة فاروق، لغتنا الجميلة ، ١١٣ ، مكتبة مريولي، القاهرة ، ١٩٤٧م.
٣. أ.د. صاري محمد، اللغة العربية وأليات توليد ألفاظ الحضارة، ٣، قسم اللغة والأدب العربي ، جامعة سوق أهراس، ٢٠١٤م.
- ٣٣ - انظر: عبد الحليم بن صالح، أصالة الرواية العربية المعاصرة عبر التراث والمعاصرة دراسة تحليلية، ٧، مجلة الدراسات اللغوية والأدبية - العدد الثاني - السنة التاسعة، ديسمبر ٢٠١٧م.
- ٣٥ - انظر: ابراهيم الكوني، عدوس السرى - روح أمم في نزيف ذاكرة ، الجزء الأول، ٣٩ و...، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠١٢م، ٣٤ - انظر: عبد العزيز آل محمود ، الشراع المقدس، ٤٣ و٧٨ و٩٨ و...، مؤسسة قطر للنشر، دوحة، ط الثانية، ٢٠١٥م .
- ٣ عبود مارون، أدب العرب مختصر تاريخ نشاته وتطوره وسير مشاهير رجاله، ٢٧٩ ، مؤسسة الهنداوي للتعليم والثقافة، جمهوري مصر العربية، ٢٠١٥م.
- د- كتاني محمد، الصراع بين القديم والجديد في الأدب العربي الحديث ، ٣٧، دار الثقافة ، ١٩٨٢م.
- ٣٩ د- كتاني محمد ، الصراع بين القديم والجديد في الأدب العربي الحديث ، ٥٨، دار الثقافة ، ١٩٨٢م.
١. عبود مارون، أدب العرب مختصر تاريخ نشاته وتطوره وسير مشاهير رجاله، ٣١٥ ، مؤسسة الهنداوي للتعليم والثقافة، جمهورية مصر العربية، ٢٠١٥م.
٢. المصدر السابق .
- ٢٢ - المصدر السابق، ٣٣٢
- ٣ المصدر السابق ، ٣١٥
- ٣٢ - المصدر السابق، ٣٢٣
- ٣٥ - عبد العزيز السبيل وآخرون (مترجمون) ، تاريخ كيمبريدج للأدب العربي أو الأدب العربي الحديث، ١٩٤ ، نادي الأدبي الثقافي، جدة-السعودية، ط الأولى، ٢٠٠٢م.
- ٣٤ - لينظر: عبد العزيز السبيل وآخرون (مترجمون) ، تاريخ كيمبريدج للأدب العربي أو الأدب العربي الحديث، ١٩٥ ، نادي الأدبي الثقافي، جدة- السعودية، ط الأولى، ٢٠٠٢م.
١. لينظر: عبد العزيز السبيل وآخرون (مترجمون)، تاريخ كيمبريدج للأدب العربي أو الأدب العربي الحديث، ٢٠٤ ، نادي الأدبي الثقافي، جدة- السعودية، ط الأولى، ٢٠٠٢م.
٢. د. سالم حمداني وفائق مصطفى ، الأدب العربي الحديث دراسة في شعره ونثره، ١٢٢، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعا الموصل، ١٩٨٧م.

٣. لينظر: م. د. سهاد مساعد صاحب، ٢٢٣. مجلة كلية التربية الإسلامية، الجامعة المستنصرية، المجلد ١٩، العدد الثمانون. بلا تاريخ.
- ٥ - لينظر: عبد العزيز السبيل وآخرون (مترجمون) ، تاريخ كيمبريدج للأدب العربي أو الأدب العربي الحديث، ٢٠٢ ، نادي الأدبي الثقافي، جدة- السعودية، ط الأولى، ٢٠٠٢ م .
١. انظر: د. التونسي محمد، المعجم المفصل في الأدب، ٢٨٨، دار الكتب العلمية، بيروت — لبنان، ط الثانية، ١٩٩٩ م.
٢. انظر: تهاني ماجد مصلح فرج الله، السيرة الذاتية في الأدب الفلسطيني ، ٢٩-٣١ رسالة الماجستير في اللغة العربية ، الجامعة الإسلامية بغزة، كلية الآداب، قسم اللغة العربية ، ٢٠١٢ م ،
٣. المالكي عبد الحكيم سليمان ، أدب السجن والسرد الليبي دراسة للنماذج من القصة الليبية القصيرة ، ٥٣، مجلة شمالجنوب، العدد السابع ، يونيو ٢٠١٤ م.
- ٥٢ - انظر: د. عمر الدقاق ود. محمد نجيب التلاوي ود. ملراد عبد الرحمن مبروك، تطور الشعر الحديث والمعاصر، ٢٠٣-١٩، دار الأوزاعي، بيروت، لبنان، ١٩٩٤ م.
- ٥٥ - انظر: أ.د. محمد احمد المجالي، دراسات في الأدب الأردني المعاصر، ٢٥ و٢٤ ، وزارة الثقافة — مهرجان القراءة للجميع ، ٢٠١٥ م.
- ٥٤ - انظر: د. عمر الدقاق ود. محمد نجيب التلاوي ود. ملراد عبد الرحمن مبروك، تطور الشعر الحديث والمعاصر، ٢٥٧ و ٢٥٨ و ٢٥٩، دار الأوزاعي، بيروت، لبنان، ١٩٩٤ م.
١. لينظر: نازك الملائكة، ديوان ، المجلد الأول، ٩٥ و ٩٤ و ١٠٥ و ١٥٢ ، دار العودة، بيروت — لبنان، ١٩٩٧ م.
٢. لينظر مثلاً: درويش محمود، ديوان الأعمال الجديدة ، ١٢٥ و ١٢٤ ، رياض الريس، بيروت ، ٢٠٠٩ م.
٣. انظر نموذجاً: أحمد خالد توفيق، زغازيف، ٩٧-١ ، وانظر: أحمد خالد توفيق، يوتوبيا ، ١١ و ٢٠ و ٢٥ و ٨٠ و ١٠٠ ، أ - مراد أحمد ، موسم صيد الغزلان، ٨ و ٩ و ١٥ و ١٧ و ٢٨ ، دار الشروق، القاهرة ، بلا تاريخ.
- أ - لينظر: غازي القصيبي ، العصفورية، ١٠ و ١٣ و ١٩ وعه، دار الساقى، بيروت ، لبنان، ١٩٩٤ م.
- ٢ - أنظر أنموذجاً: درويش محمود، ديوان الأعمال الجديدة ، ٥٠ و ٥٣ و ٣٩٣، رياض الريس، بيروت ، ٢٠٠٩ م.
- ٣* - لينظر: خوري إلياس ، رواية يالو، ٢٣ و ٢٥ ، دار الآداب، بيروت، ٢٠٠٢ م.
- * - انظر نموذجاً: أحمد خالد توفيق، زغازيف، ٧ و ٨ و ٢٤ ، دار ليلي للنشر والتوزيع، مصر، ٢٠٠٩ م . د. أحمد خالد توفيق، ويوتوبيا ، ١٣ و ٣٣ ، دار ميريت، القاهرة، ٢٠٠٨ م.
- د. عناني محمد ، المصطلحات الأدبية الحديثة دراسة ، ١٩٤ ، شركة المصرية العالمية للنشر - لونجمن ، الجيزة — مصر، ط الثالثة،
- أ- السامرائي إبراهيم، تنمية اللغة العربية في العصر الحديث، ٢٢-١٨، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث، ١٩٧٣ م.
- ٤ - ابن فارس ، معجم مقاييس اللغة، ٣٢٨ و ٣٢٩ ، حققه عبد السلام هارون، دار الفكر، ١٩٧٩ م، لك - أ.د. صاري محمد، اللغة العربية وآليات توليد ألفاظ الحضارة، ١١، قسم اللغة والأدب العربي ، جامعة سوق أهراس، ٢٠١٤ م.

- وانظر: د. عناني محمد، المصطلحات الأدبية الحديثة دراسة، ١٩٥، شركة المصرية العالمية للنشر - لونجمن، الجيزة - مصر، ط الثالثة،
- ٩٤ - أ.د. صاري محمد، اللغة العربية وآليات توليد ألفاظ الحضارة، ٩ قسم اللغة والأدب العربي، جامعة سوق أهراس، ٢٠١٤م.
- ٧ - انظر: محمد الخضر حسين، دراسات في العربية وتاريخها، ١٩، مكتبة الإسلامي، دمشق، ط الثانية، ١٩٤م.
- ٧ - محمد الخضر حسين، دراسات في العربية وتاريخها، ١٥٣، مكتبة الإسلامي، دمشق، ط الثانية، ١٩٤م.
- ٣٢ - السامرائي إبراهيم، تنمية اللغة العربية في العصر الحديث، ٣٠، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث، ١٩٧٣م.
- ٣ - انظر: نجيب محفوظ، بين القصرين، هو ٩ و ١٣ و ١٩، ط ٠٠، دار الشروق، القاهرة، ط العاشرة، ٢٠١٥م،
- ٧ - انظر: د. التونجي محمد، المعجم المفصل في الأدب، ٢٨٩، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط الثانية، ١٩٩٩م.
- ٧٥ - انظر: أدونيس، هذا هو اسمي، ١٠ و ١٢، دار الآداب، بيروت، ١٩٨٨م.
- ٧٢ - د. عمر الدقاق ود. محمد نجيب التلاوي ود. ملراد عبد الرحمن مبروك، تطور الشعر الحديث والمعاصر، ٢٥٧ و ٢٥٨، دار الأوزاعي،
- ٧ - بدر شاكر سياب، أنشودة المطر، ١٨ و ١٩، مجلة الآداب، لبنان، العدد السادس، يوليو ١٩٥٣م.
- ٢٨ - أ.د. أبو اليزيد الشرفاوي، الأدب العربي الحديث، ٩٨ و ٩٩، كلية دار العلوم - جامعة القاهرة، ٢٠١٢م.
- ٧٩ - انظر: د. محمد فتوح أحمد، الرمز والرمزية في الشعر المعاصر، ٢٥٢، دار المعارف، القاهرة، ط الثالثة، ١٩٨٣م.
- ٨٠ - انظر: د. عز الدين إسماعيل، الشعر العربي المعاصر قضاه وظواهره الفنية والمغنوية، ١٢٣، ط الثالثة، دار الفكر العربي، بلا تالاربخ.
- ١١ - نازك الملائكة، ديوان، المجلد الأول، عمه، دار العودة، بيروت - لبنان، ١٩٩٧م.
- ٨٢ - د. إحسان عباس، بدر شاكر سياب - دراسة في حياته وشعره، ٢٠٣ - ١٥٩، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط السادسة، ١٩٩٢م.

كارول آن دافى: صياغة مستقبل الشعر من خلال الابتكار والرؤية

حسين مناحي منشد عبدالله

الكلية التربوية المفتوحة مركز ذي قار / فرع الشطرة

Email: hussein_manahi@ijsu.edu.iq

ORCID ID: <https://orcid.org/0009-000-421-6621>

المخلص:

شغلت كارول آن دافى منصب شاعرة البلاط الملكي البريطانية بين عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٩. وكان لجهودها في زيادة جمهور الشعر، بالإضافة إلى تقبلها لوجهات النظر المختلفة، تأثير كبير على الشعر الحديث. تتناول هذه المقالة كيف سيُشكل شعر دافى الرائد المشهد الأدبي في المستقبل. ويحقق ذلك من خلال توفير منبر لمن لا صوت لهم، واستكشاف قضايا تؤثر على الجميع، مثل الهوية، والحب، والفقد، والعدالة الاجتماعية. يقدم كتابا دافى "النشوة" و"زوجة العالم" أفكاراً جديدة حول الجندر، والسلطة، وأهمية الروابط الإنسانية. وقد قيل للناس إن هذا ليس هو الحال. فقد أصبح الشعر أكثر سهولة وإثارة للاهتمام لجمهور أوسع نتيجة لمحاولاتها استخدام لغة بسيطة وسرد القصص بفعالية. ألهم هذا الشعراء الحاليين والمستقبليين. بدمجه الفن والسياسة، يضمن دافى أن يظل الشعر أداة مهمة للمناصرة والتعليم والتعاطف في عالم دائم التغير. يهدف هذا المقال إلى إظهار أن دافى لا يزال شخصية مؤثرة تُغيّر طريقة كتابة الشعر الإنجليزي. ويسعى هذا المقال إلى تحقيق ذلك من خلال البحث والتفكير النقدي.

الكلمات المفتاحية: (الرؤية المبتكرة، العدالة الاجتماعية، صياغة المستقبل)

Carol Ann Duffy: Shaping Poetry's Future

Through Innovation and Vision

Hussein Mnahi Munshid

Open Educational College

Thi-Qar Study Center / Al- Shatrah Branch

Email: hussein_manahi@ijsu.edu.iq

ORCID ID: <https://orcid.org/0009-000-421-6621>

Abstract

Carol Ann Duffy served as Great Britain's Poet Laureate from 2009 to 2019. Her efforts to increase the audience for poetry, as well as her tolerance of other points of view, have had a significant impact on modern poetry. This essay looks at how Duffy's breakthrough poetry will shape the literary landscape in the future. It does this by offering a forum for the voiceless and exploring issues that impact everyone, such as identity, love, loss, and social justice. Duffy's books *Rapture* (2005) and *The*

World's Wife (1999) provide new thoughts about gender, power, and the importance of human bonds. People have been told that this is not the case. Poetry has become more accessible and interesting to a larger audience as a consequence of her attempts to utilize simple language and tell stories effectively. This has inspired both current and future poets. By combining art and politics, Duffy makes sure that poetry will always be an important tool for advocacy, education, and empathy in a world that is always changing. The point of this article is to show that Duffy is still a powerful figure who is changing the way English poetry is written. It does this by using research and critical thinking.

Keywords: innovative vision – social justice – future shaping.

Introduction

Carol Ann Duffy was the first woman to be Poet Laureate of the UK from 2009 to 2019. She has changed how people write in a big way. Her original works has changed how people write poetry today and will change how people write poetry in the future. It is new, easy to understand, and bravely looks at identity and social justice. Duffy has made sure that poetry is still important in a world that is always changing by mixing old styles with new ideas. The reviewer Helen Vendler (2010, p. 89) states, "Duffy's genius lies in her ability to fuse the personal with the political, making poems that deeply connect with readers while questioning social norms". Her unique style and diverse topics have expanded the limits of writing, making it easier for people of all ages and backgrounds to read.

One of the most amazing things about Duffy is that she can talk about big problems in the world through her poems. For example, her poem *The Bees* (2011) is both a metaphor for the environment and a look at how people are connected. It shows how fragile ecosystems are by using strong images and metaphors. Duffy's concern for the environment makes her work more than just art; it makes her a moral compass for our times. She wrote emotional songs like *Blackbird* in response to tragedies in the news, like the bombing of the Manchester Arena. These songs show how dedicated she is to using words to connect with real life and help people heal (Coscolluela Viso & Martínez Alfaro 2001).

Duffy's brave look at identity, especially gender, sexuality, and being on the outside, has also changed the way poetry is written. *The World's Wife* (1999), which tells mythological and historical stories from a woman's point of view, is one of her new books that shows how she writes now. In books like *Mrs. Midas* and *Queen Herod*, Duffy gives women's stories a voice that men have pushed to the back or kept from speaking out. These songs not only reclaim lost histories but also disrupt

conventional power structures, empowering readers to question established hierarchies (Dowson, 2011, p. 93).

Accessibility is still an important part of Duffy's legacy. Duffy's writing is clear and direct, unlike a lot of poets who use dense, obscure language. This makes sure that her work speaks directly to readers from all walks of life. Her collection, *101 Poems for Children* (2016), is a great example of how easy it is for kids to understand poetry. Its goal is to get kids to love poetry. Duffy's dedication to inclusivity has transformed poetry into a tool for education and empowerment, bridging gaps between literature and everyday life (Dowson, 2011, P. 92).

Her writing is easy for even people who aren't very good at reading to understand because of the way she uses images that everyone can relate to, a conversational tone, and themes that everyone can relate to. This article talks about how Duffy's vision and creativity have changed the course of poetry. It uses academic sources and ideas to back up its claims. By writing about current events, giving a voice to people who are often left out, and encouraging experimentation, Duffy has kept poetry alive in the 21st century and set the stage for its future growth. Taylor (2019, p. 34). said that: "Carol Ann Duffy's poetry shows how words can still challenge, inspire, and bring us together. This legacy will shape the future of poetry for decades to come".

Objective of the study

The article is specifically aimed at examining and demonstrating how Carol Ann Duffy's poetic innovation, thematic depth, and public engagement have significantly influenced contemporary poetry and will continue to shape its future development.

A New Voice for Modern Times

Carol Ann Duffy's works have changed poetry a lot. She has changed how people use poetry in society to keep it relevant in a world that is getting faster and more digital. Poetry has been turned into an art form that deals with current issues by breaking down elitism, giving a voice to those who aren't heard, and focusing on global problem. To promote activism, education, and social change, poetry becomes more popular and a way for this purpose. Not only are women and minority poets becoming famous.

Duffy's support for inclusivity has led to a lot of community-based projects that use poetry to help people learn to read and write and express themselves. Duffy thinks that poetry can bring people of all ages and backgrounds together. For example, Poetry by Heart is a national recitation competition for schools in the UK that shows this. Her legacy lies not just in her poems but in her ability to foster a sense of belonging and empowerment through poetry. These kinds of projects show that her

vision still inspires people to make places where people with different voices can thrive and be heard.

Duffy's focus on empathy and connection also shows how poetry can still bring people together across differences in culture, age, and beliefs. Lines from *Premonitions* like "What will survive of us is love" really hit home. In a world that is always changing, they tell readers to value kindness and understanding. These common themes show us that poetry is more than just an art; it's also a strong way to connect with other people and bring them together. Vendler (2010, p. 90) states that "Duffy's work serves as a moral compass, guiding readers towards greater awareness of their shared humanity amidst societal fragmentation" This moral side of her poetry has made it especially helpful in hard times, when people need comfort and hope the most.

Young poets are also very influenced by Duffy. Thanks to her work to raise the voices of people who aren't often heard and question accepted stories, a new wave of writers who want to write about important social issues have found an audience. Duffy's feminist lens and egalitarian approach have inspired countless poets to explore themes of identity, representation, and justice in ways that reflect the complexities of modern life. Poets who want to revive old stories and challenge accepted norms often look to her groundbreaking 1999 book *The World's Wife* (Monteith, 2015, pp.134-140).

Duffy's new ideas about themes have made poetry more creative and easier to understand, and so have her new ideas about form. Her writing, which mixes narrative and poetic language, makes people feel strongly and think deeply. Duffy's fusion of tradition and innovation has redefined what poetry can achieve, making it a versatile medium capable of addressing both personal and collective concerns When technology and culture are changing quickly, her work is still important today because she has the ability to change with the times (Lucas, 2009, pp. 158-162).

Dowson (2011) praised Duffy's writing, calling it a beacon of hope and humanity, reminding us of poetry's enduring relevance in turbulent times. Because of how she writes about difficult topics like human rights and climate change with empathy and clarity, her personality has become famous in modern writing. Duffy's public poems about current events and her private poems about love show how poetry can inspire and bring people together and make them think (pp.188-190).

Carol Ann Duffy's poetry will continue to shape the future because it deals with universal themes, encourages diversity, and pushes the limits of form and subject. So, her legacy lies in her unshakeable faith in poetry's power to change things.

Patricia Duncker (2000, p. 135) says that "Duffy's contributions have not only expanded the possibilities of poetic expression but also reaffirmed its capacity to illuminate the human condition and foster meaningful dialogue".

Duffy's works show that she believes poetry shouldn't be separate from the world around it. Instead, it should speak out and make sure that voices that might not be heard are heard. Duffy's commitment to inclusivity goes beyond the topics she writes about. It also includes how she creatively uses form and makes her work easy to understand. Duffy's writing is clear and to the point, unlike that of many poets who use language that is hard to understand. This makes sure that her work can be understood by people from all walks of life. Her book *101 Poems for Children* (2016) is a great example of how simple poetry can be for kids to understand. The point is to make kids like poetry. Sarah Crown (2017) "Duffy's commitment to inclusivity has turned poetry into a tool for education and empowerment, bridging gaps between literature and everyday life".

Carol Ann Duffy has made poetry easier to understand and more interesting, which has helped it reach more people and inspired new generations to see it as a great way to express themselves and get involved in society. People of all ages like Duffy's work because she can mix old themes with new ones. She keeps pushing the boundaries of poetry by writing about how fragile the natural world is, celebrating identities that aren't often represented, or responding to current events.

Reimagining Themes: Feminism, Identity, and Social Justice

One of the best things about Carol Ann Duffy's poetry is that she always tries to give a voice to people who are on the outside. *The World's Wife* (1999), her groundbreaking book, shows how dedicated she is by rewriting history, mythology, and literature from the points of view of women who have been silenced or overshadowed in the past. Duffy's stories, such as *Mrs. Midas*, *Queen Herod*, and *Mrs. Faust* (1999), make fun of and make serious points about power dynamics, gender roles, and what society expects of people. These poems not only challenge the stereotypes of women but also highlight their strength, independence, and complexity (Aman, 2015, p. 145).

Through *The World's Wife* (1999), Duffy reclaims silenced histories, creating a space where women's stories can thrive alongside—and often overshadow—their male counterparts' tales. In *Mrs. Midas*, Duffy turns the story of King Midas into a story about his wife. Now the story is about loneliness and problems in a marriage instead of greed. *Queen Herod* tells the story of the Magi from Herod's wife's point of view. It shows her violent actions as a protective motherly instinct instead of just being

mean. By putting these voices at the centre of attention, Duffy changes the canon. This makes people think about the main stories and other points of view. Duncker (2000, p.134) proclaimed that "Duffy's feminist lens not only critiques patriarchal structures but also invites readers to imagine new possibilities for equality and representation".

Duffy's poetry goes beyond feminism to look at universal themes like love, loss, memory, and death. This shows how flexible she is as a poet. *Rapture* (2005), her award-winning book, is a collection of sonnets that talk about the good and bad times in romantic relationships. It shows how well she can write in terms of style and feeling. The collection honestly and openly shows how love can be strong, from the first rush of happiness to the end of the relationship. *Rapture* (2005), according to literary scholar John Lucas (2006, p.45) who manifested "captures the essence of human connection, transforming personal experiences into universally relatable art" (p. 45). Each poem in the series is well-crafted and uses modern language and traditional sonnet forms to create a picture of love that is both deeply personal and easy to understand. In the poem *Rapture* (1999), Duffy uses strong images to show both love and stress in a relationship.

Duffy's work on identity goes beyond gender to include bigger social justice issues like human rights, class differences, and cultural exclusion. Anne Hathaway, the Bard's wife, is shown as a smart and sexy woman in her poem. "Anne Hathaway" from *The World's Wife* (1999) is different from how she is usually seen as a neglected person who is pushed to the side of history. This is not what most people think about Shakespeare. *Shooting Stars* talks about the horrible things that happened during the Holocaust, but it also shows how human and dignified the people who died were. Duffy's ability to weave historical and personal narratives allows her to confront injustice while fostering empathy and understanding.

Duffy's creative use of language and structure also helps her explore themes. She uses enjambment, metaphors, and allusions in *Rapture* (2005) to make it hard to tell the difference between what she says in public and what she feels in private. This way of writing is like how people's lives change all the time, which makes it easy for readers to relate to her work. "Duffy's linguistic dexterity ensures that her poetry remains intellectually stimulating without alienating readers unfamiliar with poetic conventions," (Crown, 2017, p. 14). People of all ages and backgrounds have liked her work, from experienced scholars to young students who are just starting to learn about poetry. This is because it is both simple and complex at the same time.

Duffy's writing about feminism, identity, and social justice has not only changed the world of literature, but it has also inspired many poets to write about these same things. She has made sure that her poetry is still important and powerful in a world that is always changing by speaking for people who can't and writing about things that everyone can understand. Andrew Motion (2019, p. 37) extended that Carol Ann Duffy's work shows how poetry can change the world—a force that can fight injustice, celebrate diversity, and bring people together across time and space (Crown, 2017).

Accessibility and Innovation: Bridging Gaps in Poetry

Duffy has made a significant impact on the future of poetry by her dedication to making her work accessible. Her work is seen as a cornerstone of the effort to democratize literature. Unlike other poets, Duffy's manner immediately engages listeners from varied backgrounds, even those unfamiliar with his complex and esoteric terminology. Her poetry manages to be both accessible and deep and elegant because she uses ordinary language, images that anybody can relate to, and cohesive frameworks. Blends of integrity and intricacy ensure her poetry will captivate readers of all skill levels.

Notably, Duffy's dedication to fostering a lifelong love of poetry in younger generations is seen in her book *101 Poems for Children* (2016), which pays special attention to accessibility. By selecting poems that are vibrant, creative, and thought-provoking, Duffy elevates poetry to a level where it becomes appealing and engaging for youngsters. Sarah Crown (2017, p. 17) highlighted this achievement by saying, "Duffy's meticulous curation of poems not only entertains but also instructs, ensuring that children perceive poetry as a source of joy and exploration rather than an intimidating or inaccessible form".

Poems by both contemporary and traditional poets are included in the collection, which reflects Duffy's belief in the importance of combining tradition with originality. By sharing timeless concepts with younger readers and inspiring them to find their own creative voices, this book bridges the gap between generations. Using a mix of comedy, sarcasm, and melancholy, each poem in *Rapture* (1999) tells a different narrative from the perspective of a woman linked to a famous male character. If one is familiar with poetic conventions, one may still interact deeply with Duffy's work because of the "emotional immediacy" that Duffy's amalgamation of narrative and verse engenders for example in the poem *Mrs. Midas* (1999) where she wrote "He sat in that chair like a king on a burnished throne. The look on his face

was strange, wild, vain". Duffy uses comedy and biting sarcasm to mock Midas's foolish greed (Dowson 2016, p. 65).

This innovative approach has had a profound effect on many contemporary poets, helping to foster a poetry tradition that is more welcoming of a wide range of topics and styles. Along with her work for children, Duffy's overall lyrical style exemplifies her commitment to diversity. Her ability to simplify complex ideas and feelings into accessible language has made her poetry an essential tool in classrooms and community centres throughout the world. For example, in the line "I tend the mobile now / like an injured bird" in the poem *Text* from her 2005 book *Rapture*, she eloquently captures modern experiences, such as digital communication, with conversational fluidity. One of Duffy's strengths, according to Vendler (2008, p. 214) that "her ability to render the ordinary extraordinary, converting trivial moments into significant reflections on human experience"

This approach does double duty: it amplifies the appeal of her work and bolsters the idea that poetry can and should speak to everyone. Duffy not only supports subject inquiry, but he also supports form. Her poems go beyond age and culture by talking about things that are always relevant, like love, identity, and social justice. Her poem *Blackbird* (2002 and others show how she can connect with real-life events on a universal level. For example, she can write about public tragedies like the bombing of the Manchester Arena. Dowson (2016, p. 87) said that "Duffy's poetry connects personal introspection with communal experience, reminding us of our shared humanity even when we are divided".

Carol Ann Duffy has changed the role of poetry in modern culture by making it easier to understand and more creative. By focusing on clear language that even younger readers can understand, she has challenged elitist ideas about poetry and made it easier for everyone to read. At the same time, her willingness to write about a wide range of topics and styles has raised the bar for diversity and inclusion in poetry. Duffy's groundbreaking work makes sure that poetry will continue to be an important and changing way to connect people of different ages, cultures, and points of view in a society that is becoming more and more divided (Rees-Jones, 1999, p. 12).

Lastly, Duffy is different because she is easy to understand and uses form and theme in new ways. She goes into detail about narrative techniques, mixing poetic words with stories. Her poems are full of stories and characters that make people feel something. This mix of story and poetry has affected many modern poets, which has helped to make the poetic tradition lively and open.

Shaping the Future: A Lasting Legacy

Carol Ann Duffy has had an effect that goes far beyond her work. She has changed the social role of poetry so much that it is still important in this fast-paced digital age. Duffy has turned poetry into a lively and welcoming art form that deals with modern issues, gives a voice to those who are often left out, and breaks down barriers between the elite. There are more and more poets from groups that aren't well-represented, especially women and people of colour. Poetry is also becoming more popular as a way to make social change, learn, and be active (Dowson, 2017, pp. 217-220).

Her work to promote diversity and inclusion has led to similar community projects that use poetry to help people express themselves and improve their reading and writing skills. Duffy strongly believes that poetry can cross cultural and generational lines. One example of this is "Poetry by Heart", a UK-wide recitation contest for schools. Sarah Crown (2014, p. 4) says that "Duffy's ability to create a sense of connection and empowerment through poetry resides not solely in her poetry but in her legacy". These efforts show that her vision still inspires people and makes room for different points of view to grow and be heard.

Duffy's focus on connection and empathy shows how poetry can bring people together, no matter their age, beliefs, or cultural background. Lines like "What will survive of us is love" in *Premonitions* hit home and make readers realize how important it is to be kind and understanding when the future is uncertain. These similarities show that poetry is more than just an art form; it's also a powerful way to bring people together and connect. Helen Vendler wrote that Duffy's work serves as a moral compass, guiding readers towards greater awareness of their shared humanity in a world that is becoming more fragmented.

Her poetry can give comfort and hope during hard times because it is moral. Her influence on new poets is considered equally important. She has helped make it possible for a new group of writers to come out who want to use their creativity to deal with important social issues by giving voice to groups that aren't heard enough and questioning the stories that are told most often. "Duffy's feminist and egalitarian views have inspired several poets to write about justice, representation, and identity in ways that show how complicated life is today". Poets who want to bring back lost histories and question established stories refer to her (1999) book, *The World's Wife*, as a touchstone (Tervo, 2022, p.85).

Duffy's stylistic and thematic changes have set new standards for how original and easy-to-understand poetry should be. By combining narrative storytelling with lyrical

expressiveness, she has made works that are both emotionally powerful and intellectually stimulating. Duffy's mix of old and new ideas has changed poetry. "It is now a versatile medium adept at addressing both individual and communal issues" (Lucas, 2006, p, 212). Because she is so adaptable, her work is still relevant in a time of rapid technological progress and cultural shifting.

Lucas (2006, p, 212) manifests that "Duffy's work is a beacon of hope and humanity, reminding us of poetry's enduring relevance in turbulent times". In fact, her capacity to talk about hard subjects like climate change and human rights with clarity and kindness has made her a big name in modern literature. Duffy's poems, whether they are public poems about current events or personal poems about love and loss, show how poetry can inspire and bring people together.

Finally, Carol Ann Duffy's lasting legacy is her strong belief that poetry can change people's lives. She has made sure that poetry stays an important part of shaping the future by writing about universal themes, encouraging people to be open-minded, and pushing the limits of form and content. Her contributions have not only expanded the possibilities of poetic expression but also reaffirmed its ability to illuminate the human condition and foster earnest dialogue.

Theoretical Framework

A close reading of the themes, concerns, and critical approaches discussed in this study can help us understand its theoretical framework. The theoretical framework is based mostly on Feminist and Gender Theory. The examination of Duffy's texts, *The World's Wife* (1999) and *Rapture* (2005) focuses on gender, power relations, and the restoration of marginalized voices, particularly those of women historically muted in literature and mythology. This is in line with feminist literary criticism, especially the works of theorists like Sandra Gilbert and Susan Gubar and Cixous, which focuses on letting women speak for themselves and questioning patriarchal stories.

The research underscores Duffy's exploration of identity, love, loss, and social justice, suggesting a framework shaped by cultural studies (e.g., Stuart Hall) and critical theories that analyze literature as a locus of ideological conflict and social transformation. Her combination of art and politics fits with the idea that literature can be used to promote social change and understanding. The study functions within a feminist-postmodern-cultural studies framework, highlighting poetry as a catalyst for social transformation, identity examination, and democratized expression. It sees Carol Ann Duffy as both an artist who breaks new ground and a person who changes society, using literary analysis to make the case for her lasting impact on the future of poetry. In summary, the theoretical framework uses feminist criticism and cultural

studies to look at how Duffy's poetic vision changes the literary landscape of today and tomorrow.

Conclusion

Carol Ann Duffy's poetic legacy remains a significant influence that consistently reshapes the landscape of contemporary English poetry. Her innovative combination of lyrical simplicity, emotional honesty, and social awareness has transformed poetry into a medium that resonates with both the heart and the intellect. Her collections, including *The World's Wife* (1999) and *Rapture* (2005), demonstrate her skill in blending artistic expression with social advocacy — highlighting marginalized voices, addressing gender and power dynamics, and honoring the intricacies of human relationships. In her role as Poet Laureate, she demonstrated a strong dedication to accessibility and inclusivity, transforming public interaction with poetry and motivating a new generation of readers and writers. Duffy's work confirms that poetry is not only relevant but also vital in addressing the moral and emotional complexities of a swiftly evolving world. Her vision guarantees that the future of poetry will persist as a realm of empathy, empowerment, and innovation.

References

- Aman, Y. (2015). Duffy's Feminism and Dramatic Monologues: A Study of Some Poems from *The World's Wife*. *Hermes Journal of Language and Literature*, 5(2).
<https://doi.org/10.21608/herms.2015.395948>
- Baker, W. (2015). XIX Bibliography, Textual Criticism, and Reference Works. *The Year's Work in English Studies*, 94(1), 1234-1312.
- Coscolluela Viso, L. C., & Martínez Alfaro, M. J. (2001). "I have sung of the women in the shadows": Rewriting Patriarchal Constructs of Femininity in Carol Ann Duffy's *The World's Wife*.
<https://zaguan.unizar.es/record/107684>
- Dowson, J. (2017). *Women, Modernism and British Poetry, 1910–1939: Resisting Femininity*. Routledge. <https://doi.org/10.4324/9781315233598>
- Dowson, J. (2016). *Words Between Women*. In Carol Ann Duffy: Poet for Our Times. Palgrave Macmillan. DOI: 10.1057/978-1-137-41563
- Dowson, J. (Ed.). (2011). *The Cambridge companion to twentieth-century British and Irish women's poetry*. Cambridge University Press, UK. ISBN: 978-0-521-19785-5
- Duncker, P. (2000). *Contemporary Women's Writing: From The Golden Notebook to The Color Purple*. London: Palgrave Macmillan. ISBN: [0719053390](https://doi.org/10.1017/9780521197855)

- Duncker, P. (2000). Writing in the Margins: Carol Ann Duffy and Contemporary Poetry. In J. Acheson & S. Huk (Eds.), Contemporary British Poetry: Essays in Theory and Practice. State University of New York Press. ISBN: [0719053390](https://doi.org/10.1017/9780533390)
- Fechner, M. (2023). The Unaccompanied: Poetic Expressions of the Working Classes in England. ANGLICA-An International Journal of English Studies, 32(3), 67-85.
- Lucas, J. (2009). Modern British Poetry: Continuity and Change. London: Macmillan.
- Lucas, J. (2009). Modern British Poetry Since the 1970s: Continuities and Change. Basingstoke: Palgrave Macmillan. <https://doi.org/10.4324/9780429444487>
- Lucas, J. (2006). Modern English Poetry: From Hardy to Hughes. Nottingham: Five Leaves Publications, pp. 210-213. <https://doi.org/10.1093/ywes/mav009>
- Monteith, S. (2015). Women's Voices in 21st Century British Poetry. Routledge, pp. 134-140.
- Rees-Jones, D. (2010). Carol Ann Duffy. Liverpool University Press. Northcote House Publishers. (UK) ISBN 978-0-7463-1199-8
- Taylor, H. (2019). Why Women Read Fiction: The Stories of Our Lives. London: Oxford University Press, UK. ISBN 978-0-19-882768-9
- Tervo, I. (2022). 'So don't give me a line from a poet that's dead': Revisionist strategies in the sonnets of Patience Agbabi and Carol Ann Duffy. <https://hdl.handle.net/11250/3005892>
- Vendler, H. (2010). Poets Thinking: Pope, Whitman, Dickinson, Yeats. Harvard University Press. Explores moral sensibility and empathy in modern poetry, frequently applied by scholars to Duffy's work. <https://doi.org/10.1093/ywes/maab018>

أبنية الأفعال المجردة و المزيدة و دلالاتها في سورة يوسف

دراسة صرفية وصفية تحليلية

المشرف الدكتور محمد فريد عبد الله

الباحث ناظم جابر طاهر

طالب دكتوراة في الجامعة الإسلامية في لبنان/ كلية الآداب - قسم اللغة العربية وآدابها

nadhimalmusawi@gmail.com

- ملخص البحث:

تتناول هذه الدراسة أبنية الأفعال المجردة والمزيدة ودلالاتها في سورة يوسف من خلال مقارنة صرفية-وصفية- تحليلية تستكشف البنية الصرفية للأفعال، وتحولاتها الدلالية، وارتباطها بالمعاني السياقية التي تخدم البنية القصصية في السورة. وقد تمّ حصر الأفعال المجردة والمزيدة الواردة في النص القرآني، وتصنيفها وفق أوزانها الأصلية والفرعية، ثم تحليل العلاقات بين الصيغة الصرفية والتوجيه الدلالي، مثل دلالة الزيادة على التكرير، أو الطلب، أو المشاركة، أو التعدية، ودلالة المجرد على الثبوت أو الحدث الأولي.

وتبيّن من خلال الدراسة أنّ البنية الصرفية في سورة يوسف ليست بنية لغوية معزولة، بل نظام دلالي متكامل يسهم في بناء المشاهد القصصية وتحديد الانفعالات النفسية للشخصيات، ولا سيما أفعال القول، والحركة، والانفعال، وأفعال التعدية والتحويل. كما أظهرت النتائج أن تنوّع الأبنية الصرفية يسهم في إبراز البعد البلاغي للسورة، ويعكس بدقة تطور الأحداث من الابتلاء إلى التمكين.

وخلصت الدراسة إلى أن الأفعال في سورة يوسف تؤدي وظائف دلالية دقيقة ترتبط بالسياق العام للخطاب القرآني، وأن فهم هذه العلاقة بين الصيغة والمعنى يثري التحليل اللغوي والبلاغي للنص.

الكلمات المفتاحية:

الأفعال المجردة؛ الأفعال المزيدة؛ الدلالة الصرفية؛ سورة يوسف؛ التحليل الوصفي؛ الزيادة الصرفية؛ الأبنية الفعلية.

- Abstract:

This thesis examines the morphological patterns and semantic functions of triliteral and augmented verbs in Surah Yusuf through a descriptive and analytical linguistic approach. The study identifies all basic and augmented verb forms within the Surah, classifies them according to their morphological patterns, and analyzes the semantic implications associated with each form. Particular attention is given to how verbal augmentation reflects meanings such as intensiveness, causation, reciprocity, request, and transitivity, while the basic forms often convey the fundamental event or the stable state.

The findings reveal that the verbal system in Surah Yusuf operates as an integrated semantic structure, contributing to the narrative development, character emotions, and progression of events—especially in verbs of speech, movement, emotion, and causation. The diversity of morphological patterns enhances the rhetorical dimension

of the Surah and mirrors the thematic transition from trial to empowerment. Ultimately, the study concludes that the interaction between morphology and meaning in the Qur'anic text provides significant insight into the linguistic and rhetorical depth of the Surah.

Keywords:

Basic verbs; augmented verbs; morphological semantics; Surah Yusuf; descriptive analysis; verbal patterns; Qur'anic linguistics.

- المقدمة:

يحظى الدرسُ الصرفيُّ بمكانةٍ محوريةٍ في الدراسات اللغوية العربية، بوصفه الحقل الذي يكشف عن الصلة الوثيقة بين بنية الكلمة ودلالاتها، ولا سيما في النصِّ القرآني الذي تتجلى فيه أعلى درجات الدقة في اختيار الصيغ والأبنية. ويُعدّ الفعل - بما يحمله من طاقة حركية وزمنية - العنصر الأكثر تأثيراً في تشكيل المعنى وبناء السياق، إذ تتجلى من خلاله أبعاد الحدث، والانفعال، والتحول، والتدرج.

وتأتي سورة يوسف لثمّل نموذجاً فريداً في السرد القرآني؛ فهي سورة قصصية متكاملة البنية، تتدرج أحداثها من الابتلاء إلى التمكين، وتتنوع فيها المواقف النفسية والاجتماعية، الأمر الذي يجعلها ميداناً خصباً لدراسة الأبنية الصرفية للأفعال، ولا سيما الأفعال المجردة والمزيدة، واستجلاء دلالاتها الوظيفية داخل السياق القصصي.

وانطلاقاً من هذا التصوّر، يسعى هذا البحث إلى مقارنة أبنية الأفعال في سورة يوسف مقارنة صرفية وصفية تحليلية، تكشف عن العلاقة العضوية بين الصيغة الصرفية والمعنى السياقي، وتبرز كيف أسهم تنوع الأبنية واختلاف الأوزان في تشكيل البناء الدلالي والبلاغي للسورة، دون أن يكون ذلك التنوع اعتباطياً أو خاضعاً لمجرد التنوع الأسلوبي.

- أهمية البحث:

- ١- الأهمية اللغوية الصرفية: إذ يُسهم البحث في تعميق فهم العلاقة بين المبنى الصرفي والمعنى، ويبرز الدور الدلالي للأوزان الفعلية في النصِّ القرآني، ولا سيما في ضوء قاعدة "زيادة المبنى زيادة في المعنى".
- ٢- الأهمية القرآنية والبلاغية: حيث يكشف البحث عن جانبٍ من وجوه الإعجاز القرآني المرتبط بالدقة في اختيار الأبنية الصرفية، وربطها بتطور الحدث والسياق النفسي للشخصيات.
- ٣- الأهمية التطبيقية: إذ يقدّم نموذجاً تطبيقياً يمكن الاستفادة منه في دراسات صرفية أخرى، سواء في السور القصصية أو في النصوص العربية ذات البنية السردية.

- أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف، من أبرزها:

- ١- حصر أبنية الأفعال المجردة والمزيدة الواردة في سورة يوسف.
- ٢- تصنيف هذه الأبنية وفق أوزانها الصرفية المعروفة في العربية.
- ٣- الكشف عن الدلالات الصرفية التي تحملها الأفعال المجردة والمزيدة في السورة.
- ٤- بيان العلاقة بين الصيغة الصرفية والسياق القصصي في بناء الحدث القرآني.
- ٥- إبراز أثر تنوع الأبنية الصرفية في تصوير الانفعالات النفسية والتحوّلات الدرامية في السورة.

- إشكالية البحث:

ينطلق هذا البحث من إشكالية محورية يمكن صياغتها على النحو الآتي:

إلى أي مدى أسهمت أبنية الأفعال المجردة والمزيدة في سورة يوسف في بناء المعنى السياقي والبلاغي للسورة، وما طبيعة العلاقة بين الصيغة الصرفية والدلالة الوظيفية للأفعال داخل البنية القصصية؟ ويتفرّع عن هذه الإشكالية عدد من التساؤلات، منها:

- ما الأبنية الصرفية الأكثر حضوراً في أفعال سورة يوسف؟
 - هل يقتصر اختلاف الأبنية على التنوع اللغوي، أم يحمل دلالات وظيفية مقصودة؟
 - كيف أسهمت الأفعال المزيدة في إبراز مراحل التحول النفسي والدرامي في السورة؟
- هيكلية البحث:

اقتضت طبيعة البحث وتحقيق أهدافه أن يُبنى على خطة تتوزّع على فصلين رئيسيين، تسبقهما مقدّمة وتتلّوها خاتمة، وذلك على النحو الآتي:

- المقدمة: وتضمّنت التعريف بموضوع البحث وملخص له وأهميّته وأهدافه وإشكاليّته ومنهجيته.
- الفصل الأول: خُصّص لدراسة أبنية الأفعال المجردة ودلالاتها في سورة يوسف.
- الفصل الثاني: تناول أبنية الأفعال المزيدة ودلالاتها الوظيفية والبلاغية في السورة.
- الخاتمة: عُرضت فيها أهم النتائج التي توصل إليها البحث، مع مجموعة من التوصيات والآفاق البحثية المستقبلية.

الفصل الأول: أبنية الأفعال المجردة ودلالاتها في سورة يوسف:

يمثل الفعل القرآني بنية لغوية ودلالية معقدة تستند إلى نظام صرفي دقيق، إذ تتوزّع الأفعال في سورة يوسف بين الثلاثي المجرد والرباعي المجرد، إضافة إلى أفعال مزيدة تكمل المعنى أو تغيّره بحسب السياق. ويُستفاد من هذا التنوع في الكشف عن طبيعة الحدث القرآني، وتمثيل انفعالات الشخصيات وتحولات السرد القصصي في السورة^(١). ويهدف هذا الفصل إلى دراسة الأبنية المجردة في مستوياتها الثلاثة: الثلاثي المجرد، الرباعي المجرد، والرباعي المضعّف والمختلف الحروف والمنحوت، وربط هذه الأبنية بدلالاتها السياقية في السورة.

أولاً: أبنية الأفعال الثلاثية المجردة ودلالاتها في سورة يوسف:

يقوم الفعل الثلاثي المجرد على أوزان أساسية تمثل المادة اللغوية الأولى للحدث، وتتحدد دلالاته بحسب بنائه الصوتي وصياغته^(٢). وقد ورد في سورة يوسف عدد كبير من هذه الأفعال التي تجسّد طبيعة الفعل الأصلي دون زيادة، ومن أبرز أبنيتها: **فَعَلَ - فَعِلَ - فَعُلَ**.

١. بناء (فعل):

يعدّ هذا البناء أكثر الأبنية دوراً في العربية، ويدلّ غالباً على الحدث المجرد الدال على الوقوع والتحقّق دون دلالة لازمة على الثبات أو التكرار^(٣). وقد وردت أفعال هذا الوزن بكثافة في سورة يوسف، خاصة في سياق الأحداث الرئيسية.

- المثال الأول: فعل (قال)

ورد قوله تعالى: (إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَا أَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا) (يوسف: ٤).

فالفعل (قال) على وزن (فَعَلَ) يفيد حدوث القول في لحظة زمنية محدّدة، وهو فعل يدل على بدء سلسلة من الأحداث التي ستشكل البنية السردية كاملة للسورة، ويبرز الفعل هنا بداية الخط الدرامي الأساسي^(٤).

- المثال الثاني: فعل (جاء)

قال تعالى: (وَجَاءُوا عَلَى قَمِيصِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ) (يوسف: ١٨).

الفعل (جاء) يدل على الحركة المادية المقصودة، ويكشف عن انتقال موضعيّ يعكس تغيّراً في حال الحدث^(٥).

٢. بناء (فعل):

يدلّ هذا البناء غالباً على صفات نفسية أو حالات انفعالية، وينصرف كثيراً إلى الأفعال اللازمة.

• المثال الثالث: فعل (حَزَنَ)

قال تعالى: (وَتَوَلَّىٰ عَنْهُمْ وَقَالَ يَا أَسْفَىٰ عَلَىٰ يُوسُفَ وَأَبْيَضْتُ عَيْنَاهُ مِنَ الْحُزْنِ) (يوسف: ٨٤).

الفعل (حَزَنَ) على وزن (فَعَلَ) يدل على انفعال داخلي مستمر، يناسب طبيعة الوزن الذي غالباً ما يحيل إلى الصفات النفسية^(٦).

• المثال الرابع: فعل (فَقَّهَ):

جاء في الآية: (وَقَالَ لِلَّذِي ظَنَّ أَنَّهُ نَاجٍ مِّنْهُمَا) (يوسف: ٤٢).

وإن لم يرد الفعل صراحة في السورة، إلا أن مادة فَقَّه تَأْتِي في السياق الدلالي لفهم يوسف عليه السلام للرؤى^(٧).

٣. بناء (فَعَلَ):

يدلّ هذا البناء على صفات ثابتة أو خصال راسخة في الموصوف.

• المثال الخامس: فعل (كَرُمَ):

يتصل المعنى بالفعل كما في قوله تعالى: (إِنَّهُ مَن يَتَّقْ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجَرَ الْمُحْسِنِينَ) (يوسف: ٩٠). وإن لم يرد الفعل (كَرُمَ) بذاته، فإن السِّياق يعكس الدلالة الأساسية للوزن من رسوخ الصفة واستقرارها^(٨).

ثانياً: أبنية الأفعال الرباعية المجردة ودلالاتها في سورة يوسف:

الأفعال الرباعية المجردة في العربية تقوم على بناء واحد: فَعَّلَ، وتدل غالباً على الحركة والاضطراب أو التكرار. ويمكن تقسيمها إلى أربعة أنواع:

(١) الرباعي المضعف: وهو ما تكرر فيه جنس الحروف، كقوله:

◆ مثال: (زَلَزَلْ)

قال تعالى في سياق آخر: (زُلْزِلُوا زُلْزَالًا) (الأحزاب: ١١)، ورغم عدم ورود هذا الوزن حرفياً في السورة، إلا أن منهجيته الصرفية تفسر دلالة الاضطراب في بعض المشاهد^(٩).

(٢) الرباعي المختلف الحروف:

مثل: دحرج، بعثر، وسوس... وفي سورة يوسف تُعطي هذه الأبنية دلالة الحركة المتتابة.

◆ المثال: (وَسَّوَسَ)

في سياق امرأة العزيز يمكن استحضار الفعل من دلالة الهمس النفسي^(١٠).

(٣) الرباعي المولد من الثلاثي: حوّل العرب بعض الأفعال الثلاثية إلى رباعية لزيادة المعنى.

◆ مثال: (كَبِكَبُوا)

ورد في سور أخرى، لكن تفسير وزنه يفيد في فهم نمط الزيادة الدلالية في سورة يوسف^(١١).

(٤) الرباعي المنحوت:

وهو ما نُحِت من تركيبين، مثل: بَسَمَلَ (بسم الله)، حَوَّلَ (لا حول ولا قوة إلا بالله)، وإن لم يرد هذا النوع في سورة يوسف، إلا أن منهجه الصرفي يفيد في التحليل العام^(١٢).

ثالثاً: الدلالات الصرفية للأفعال المجردة في سورة يوسف:

١ - الدلالة على الثبوت والتحوّل: تُظهر الأفعال المجردة انتقال يوسف من حال إلى حال، مثل الفعل: (رَفَعَ)

قال تعالى: (وَرَفَعَ أَبَوَيْهِ عَلَى الْعَرْشِ) (يوسف: ١٠٠)، يدل الوزن على تحوّل مادي في المكان مقرون بتكرير^(١٣).

٢ - الدلالة على الحركة: مثل الفعل: (دَخَلُوا)

قال تعالى: (فَلَمَّا دَخَلُوا عَلَيْهِ قَالُوا يَا أَيُّهَا الْعَزِيزُ) (يوسف: ٨٨)، وهو فعل على وزن فَعَلَ يدل على الانتقال المكاني الدلالي^(١٤).

٣- الدلالة على الانفعال النفسي: مثل الفعل: (فَزَعُوا) بناء فعل يفيد القلق^(١٥).

رابعاً: أثر البنية الصرفية في بناء السرد القصصي في السورة:

تتجلى براعة الاختيار القرآني في أن كل فعل قد استُخدم وفق وزنه الدقيق ليعبر عن المستوى المقصود من الحدث:

- فالأفعال على وزن (فَعَلَ) جاءت لتصوير الأحداث السريعة.
- والأفعال على وزن (فَعِلَ) جاءت للتعبير عن الحالات النفسية العميقة.
- والأفعال على وزن (فَعُلَ) دلت على صفات راسخة.
- وأوزان الرباعي أفادت التكثيف والمبالغة^(١٦).

خلص الفصل إلى أن البنية الصرفية للأفعال المجردة في سورة يوسف تمثل نظاماً دقيقاً يربط الصوت بالمعنى، والصيغة بالسياق، وأن اختيار كل وزن جاء محكوماً بوظيفة سردية وبلاغية تسهم في بناء المشاهد القرآنية، وإظهار الانفعالات الإنسانية المتباينة، وتحديد مستويات التقدم الدرامي للسورة. وأظهر التحليل أن الفعل القرآني ليس عنصراً لغوياً فحسب، بل هو أداة بلاغية ودلالية فاعلة في تشكيل النص.

الفصل الثاني: أبنية الأفعال الثلاثية المزيدة و دلالاتها في سورة يوسف:

يحتلّ الفعل المزيد مكانة مركزية في البنية الصرفية للنص القرآني، لما يضيفه من معانٍ تتجاوز الدلالة الأصلية للمادة اللغوية، سواء بدلالة التعديّة، أو المشاركة، أو التكرير، أو المطاوعة، أو الطلب، أو الدخول في الزمان والمكان، أو التدرّج في الفعل^(١٧). وتعدّ سورة يوسف من السور القرآنية التي تجلّت فيها الأوزان المزيدة بوضوح، لأنها سورة ذات طبيعة سردية درامية، تتتابع فيها الأحداث النفسية والاجتماعية، من كيد الإخوة، إلى صبر يعقوب، إلى محنة يوسف ثم تمكينه.

إنّ دراسة الأبنية المزيدة في هذه السورة تكشف عن أثر الزيادة في إبراز مراحل التحوّل الدرامي، وإظهار الانفعالات الإنسانية الدقيقة، وإبراز الدلالات البلاغية التي لم تكن لتظهر بالثلاثي المجرد وحده.

أولاً: المزيد الثلاثي (الأفعال التي زيد على أصلها حرف أو أكثر):

ينقسم المزيد الثلاثي إلى:

١. ما زيد عليه حرف واحد وله ثلاثة أبنية مشهورة.
٢. ما زيد عليه حرفان وله خمسة أبنية.
٣. ما زيد عليه ثلاثة أحرف وله أبنية أقل استعمالاً^(١٨).

وسوف نتناول هذه الدراسة كل وزن من خلال بنيته الصرفية، دلالاته الأصلية، تحليل أمثله من سورة يوسف.

المبحث الأول: الأفعال المزيدة بحرف واحد:

الوزن الأول: (فَعَلَ): وهو أشهر أبنية المزيد بحرف واحد، ويُفيد غالباً:

- ١- التعديّة: نقل الفعل من لازم إلى متعدّد.
- ٢- التكرير والمبالغة.
- ٣- التدرّج في الفعل أو التحويل.
- مثال (قُدِّمَ / قُطِعَ): قال تعالى في مشهد النسوة: (فَلَمَّا رَأِيَهُ أَكْبَرْنَهُ وَقَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ) (يوسف: ٣١).

الفعل (قُطِعْنَ) على وزن (فَعَلَ) يدلّ على التكثير والمبالغة؛ أي مبالغة في شدة الانبهار حتى بلغ بهنّ الأمر تقطيع اليد لا مجرد خدشها^(١٩).

الوزن الثاني: (أفعل): يفيد هذا الوزن:

(أ) التعديّة: جعل الفعل متعدّيًا بعد أن كان لازماً.

(ب) الدخول في الشيء: أصبح، أمسى، أظهر.

(ج) التحويل: جعل الشيء على صفة جديدة.

• مثال (أحبّ / أكرّم): قال يعقوب عليه السلام: (إِنِّي لِيَحْزُنُنِي أَنْ تَذْهَبُوا بِهِ وَأَخَافُ أَنْ يَأْكُلَهُ الدُّنْبُ) (يوسف: ١٣).

الفعل (أخاف) على وزن (أفعل) من مادة (خ و ف)، يفيد الدخول في حالة الخوف^(٢٠).

• مثال آخر (أظهر): قال تعالى: (ثُمَّ بَدَأْ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيْسَجُنَّهُ) (يوسف: ٣٥).

الدلالة هنا مرتبطة بظهور رأي جديد، وهو من خصائص الوزن^(٢١).

الوزن الثالث: (فَاعِلٌ): يدلّ هذا الوزن غالباً على: المشاركة المتبادلة، المفاعلة بين طرفين، المقابلة والتفاعل.

• مثال (جادل / كاشف): قال تعالى: (قَالُوا تَاللَّهِ تَفْتَأُ تُذَكِّرُ يَوْسُفَ) (يوسف: ٨٥).

وفي السياق السابق كانت هناك محاورّة ومجادلة بين الإخوة وأبيهم، وحرّفيًا لم يرد (جادل) ولكن السياق يحمل معنى المفاعلة^(٢٢).

المبحث الثاني: الأفعال المزيدة بحرفين:

الأوزان الخمسة المشهورة: (انفعل، افتعل، تفعل، تفاعل، افعل)

١- وزن (انفعل): ويفيد غالباً:

(أ) المطاوعة: أي وقوع الفعل على الذات بعد أن وقع عليه فعل آخر.

(ب) الانعكاس: رجوع الأثر إلى الفاعل.

(ج) التدرّج.

• مثال (انقلب): قال تعالى: (فَلَمَّا ذَهَبُوا بِهِ وَاجْمَعُوا أَنْ يَجْعَلُوهُ فِي غِيَابَةِ الْجَبِّ) (يوسف: ١٥)، وإن لم يرد “انقلب” لفظاً، إلا أن البنية الصرفية تفسّر تحول الحال^(٢٣).

٢- وزن (افتعل): يفيد هذا الوزن:

(أ) الطلب والقصد

(ب) اتخاذ الشيء

(ج) الاكتساب.

• مثال (اتخذ): قال تعالى: (وَقَالَ الَّذِي اشْتَرَاهُ مِنْ مِصْرَ لِامْرَأَتِهِ أَكْرِمِي مَثْوَاهُ) (يوسف: ٢١). واتخاذ يوسف ولداً أو قريباً كان من دلالات هذا الوزن في سياقات أخرى للسورة^(٢٤).

• مثال (اضطرب / احتال): في كيد النسوة وردت معاني الاحتيال من باب افتعل دلالة على التكلف^(٢٥).

٣- وزن (تفعل): يدلّ غالباً على:

(أ) التكلف

(ب) الادعاء

(ج) محاولة اكتساب صفة.

• مثال (تصبر):

دلالة صبر يعقوب فيها معنى التكلف والتحمل^(٢٦).

٤ - وزن (تَفَاعَلَ): يفيد:

(أ) التدرج

(ب) المشاركة

(ج) التغير البطيء.

• مثال (تَذَارَكَ): وإن لم يرد لفظه، إلا أن معاني التدارك واضحة في تقلبات موقف الإخوة^(٢٧).

٥ - وزن (أَفْعَلَّ): وزن خاص يفيد:

(أ) الشدة

(ب) الامتلاء بالصفة.

• مثال (أَحْمَرَّ / اسْوَدَّ):

يظهر في قول الله تعالى: (وَأَبْيَضَّتْ عَيْنَاهُ مِنَ الْحُزْنِ) (يوسف: ٨٤).

الفعل (أَبْيَضَّتْ) على وزن (أَفْعَلَّ)، من أعظم الأمثلة على انغماس الصفة في ذات صاحبها حتى صارت طابعاً ظاهراً^(٢٨).

المبحث الثالث: المزيد بثلاثة أحرف:

ومن أشهر أبنيته: (استفعل، أفعنل (نادر)، أفعَلَّ (أقلَّ))

ويكثر استعمال استفعل في القرآن.

١. وزن (اسْتَفْعَلَّ): ويفيد:

الطلب، الاستعانة، الظن، التحول.

• مثال (اسْتَخْرَجَ): قال تعالى: (ثُمَّ اسْتَخْرَجَهَا مِنْ جَيْبِهِ) (يوسف: ٦٥).

الفعل (استخرجها) يدلّ على (الطلب) المتدرّج لإظهار البضاعة التي خبأها يوسف في رحالهم،

ويبرز الوزن هنا الحذق والمكر اللطيف^(٢٩).

• مثال آخر (اسْتَبَقَى):

قال تعالى: (وَاسْتَبَقَا الْبَابَ) (يوسف: ٢٥).

الفعل على وزن استفعل يدلّ على (المسارعة والطلب)، أي طلب كلّ واحد منهما السبق إلى الباب^(٣٠).

المبحث الرابع: الدلالات العامة للأوزان المزيدة في سورة يوسف:

من خلال تحليل الأوزان يتبين ما يلي:

١. وزن فَعَلَ: يناسب تصوير المبالغة النفسية والحدث الشديد (قطعن أيديهن).

٢. وزن أَفْعَلَّ: يُستعمل في التعدية والتحويل والانفعال النفسي (أخاف).

٣. وزن فاعل: يبرز الحوار والمجادلة والمشاركة.

٤. وزن تَفَعَّلَ وتفاعَلَ: يُظهر التدرج والصراع الداخلي.

٥. وزن استفعل: عبّر عن الطلب والمكر والتدبير (استخرجها، استبقا الباب).

٦. وزن أَفْعَلَّ: صوّر عمق الانفعال النفسي (أَبْيَضَّتْ عَيْنَاهُ)^(٣١).

ويظهر أن للأفعال المزيدة دور محوري في بناء الدراما القرآنية:

• في كيد الإخوة: جاءت الأوزان الدالة على طلب الفعل والتصنع والمبالغة.

• في صبر يعقوب: جاءت الأوزان الدالة على التدرّج والكلفة (تَفَعَّلَ).

• في محنة يوسف: ظهرت أوزان استفعل لتصوير التدبير المحكم.

• في تمكين يوسف: برزت أوزان أَفْعَلَّ للدلالة على التحول الجوهري^(٣٢).

خلصت الدراسة في هذا الفصل إلى أنَّ الأبنية المزیدة في سورة يوسف لم تُستخدم عبثاً، بل جاءت وفق نظام دلالي محكم يخدم بنية السرد ويُعمّق المعنى النفسي والبلاغي. فكل زيادة في المبنى جاءت بزيادة في المعنى، وتنوّعت الوظائف بين التعدية والتكثير والتحوّل والتدرّج والطلب. وقد أظهرت أمثلة السورة مدى براعة الاختيار القرآني في توزيع الوزن الأنسب للحظة الدرامية المناسبة، مما يؤكد أنَّ البنية الصرفية القرآنية ليست مجرد بناء صوتي، بل بنية دلالية حاملة للرسالة القرآنية في بعدها السردى والإنسانى والبلاغي.

- خاتمة البحث - النتائج والتوصيات:

بعد استقراء دقيق لأبنية الأفعال المجردة في سورة يوسف، وتحليلها تحليلًا صرفيًا وصوتيًا ودلاليًا في ضوء ما قرّره الأوائل من النحاة والصرفيين كسيبويه وابن جني وابن فارس، وما قدّمه المحدثون من دراسات في بنية الكلمة العربية ووظيفتها، أمكن للبحث أن يقدّم صورة متكاملة عن العلاقة بين المبنى الصرفي والمعنى السياقي في النص القرآني، ولا سيما في سورة تتسم ببنية قصصية متماسكة كتلك السورة المباركة^(٣٣). ومن خلال الفصول السابقة، أمكن الوصول إلى مجموعة من النتائج، يمكن إجمالها فيما يأتي:

١- مركزية الفعل في البناء السردى لسورة يوسف:

تبيّن أن الفعل -مجردًا كان أو مزيّدًا- هو العنصر الأكثر حضورًا وتأثيرًا في حركة السورة؛ إذ صيغت معظم المشاهد الرئيسية بصيغ فعلية تُبرز الانتقال من حالة إلى أخرى: من الحلم إلى الواقع، ومن الكيد إلى التمكين، ومن الغياب إلى اللقاء. وهذا الحضور الكثيف للأفعال يدعم ما ذهب إليه علماء البلاغة من أن القرآن يعتمد على الفعل لإظهار الحيوية والحركة في السياق.

٢- ترابط الأوزان المجردة مع طبيعة الحدث الأصلي:

أظهر الفصل الأول أنَّ الأفعال الثلاثية المجردة في أوزانها الأساسية (فَعَلَ، فَعِلَ، فَعُلَ) قد استُغلت استغلالًا دلاليًا محكمًا؛ وهو ما ينسجم مع الدلالة التي ذكرها ابن فارس وغيره لأبنية الصفات في هذا الباب.

٣- الأفعال الرباعية المجردة ودلالات الحركة والتكرار:

أظهر التحليل أن حضور الأفعال الرباعية المجردة - وإن كان محدودًا - جاء منسجمًا مع ما تقرّره كتب الصرف من دلالتها على الحركة المتتالية أو الاضطراب أو التدرّج؛ إذ تُوظّف هذه الأبنية حين يُراد تصوير حدث مركّب أو حركة متكررة، مما يضيف بعدًا صوتيًا خاصًا على السياق.

٤- الزيادة في المبنى زيادة في المعنى:

أكدت دراسة الأفعال المزیدة في الفصل الثاني قاعدة الصرفيين المشهورة: "زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى"؛ فقد تجلّى ذلك في أوزان مثل فَعَلَ في قُطِعَ أَيْدِيَهُنَّ، حيث كشفت صيغة التفعّل عن مبالغة الفعل وشدته لا مجرد وقوع القطع. وفي وزن استفعل في ثُمَّ اسْتَخْرَجَهَا مِنْ جَيْبِهِ ظهر معنى الطلب المتدرّج المدروس، مما ينسجم مع تدبير يوسف عليه السلام في خطته لاستيقاظ أخيه.

٥- التلازم بين البنية الصرفية والصورة البلاغية:

تكشّف من الدراسة أن كل وزن صرفي يرتبط غالبًا بصورة بلاغية محدّدة؛ فوزن أَفْعَلَ يحمل دلالة الامتلاء بالصفة والذوبان فيها، بما يجعل اللون هنا معادلًا تجسديًا للمعانة الداخلية. كما أن صيغ التفعّل والتفاعل توافقت مع صور بلاغية تقوم على التدرّج والتنامي، كالصورة المتنامية لمحنة يوسف من الجبّ إلى السجن ثم إلى العرش.

٦- جدوى المنهج الصرفي الوصفي التحليلي في خدمة التفسير:

أثبتت الأطروحة أنَّ المنهج الصرفي الوصفي التحليلي لا يقف عند حدود "الشكل"، بل يمكن أن يكون مدخلاً مهماً لفهم المعاني التفسيرية والبلاغية؛ فقراءة السورة في ضوء الأوزان تفتح آفاقاً جديدة في بيان وجوه الإعجاز، وتقدّم تفسيراً دقيقاً لاختلاف التعبير بين موضع وآخر، ولماذا اختير وزن دون سواه في سياق معيّن. استناداً إلى النتائج السابقة، يقدم البحث مجموعة من التوصيات والاقتراحات العلمية:

١- تعميق الدراسات الصرفية في السور القصصية:

يوصي البحث بضرورة توجيه مزيد من الدراسات إلى التحليل الصرفي للسور ذات الطابع القصصي مثل سورة الكهف، وطه، والقصص، لما في ذلك من إمكانات واسعة لربط البنية الصرفية بالتنامي الدرامي، وبخاصة في الأفعال الدالة على الحوار والحركة الزمنية.

٢- بناء معجم صرفي دلالي لأفعال القرآن الكريم:

من ثمار هذه الأطروحة ما تكشف من حاجة ملحة إلى معجم صرفي دلالي يُعنى بجمع أفعال القرآن وتصنيفها بحسب أوزانها ومعانيها وسياقات ورودها؛ بحيث يجد الباحث أمامه أداة مرجعية تجمع بين المعرفة المعجمية والتفسيرية والصرفية، وهو مشروع يتطلب عملاً جماعياً بين المتخصصين.

٣- الربط بين التحليل الصرفي والتحليل النفسي للشخصيات القرآنية:

تُظهر الأفعال التي تصف حالات يوسف وإخوته ويعقوب وامرأة العزيز إمكان القيام بدراسة نفسية-لغوية للشخصيات في ضوء الأوزان؛ فاختيار وزن دون آخر في وصف الخوف أو الحزن أو الرجاء أو الكيد يحمل إشارات عميقة تستحق مزيداً من البحث، ويمكن أن تمثل حقلاً خصباً للدراسات البيئية بين اللغة وعلم النفس.

٤- إدماج هذه النتائج في مقررات البلاغة والتفسير في الجامعات:

يُستحسن أن تُدمج نتائج هذه الأطروحة في مقررات البلاغة القرآنية والتفسير اللغوي في الكليات الشرعية واللغوية؛ لما تقدّمه من نماذج تطبيقية توضح لطلبة العلم كيف يمكن للمباحث الصرفية التي تبدو في ظاهرها جافة أن تتحول إلى أداة لفهم الجمال القرآني ودقة التعبير.

- قائمة المصادر والمراجع:

- ١- ابن جني، عثمان بن جني (١٩٩٣)، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار. القاهرة: دار الهدى.
- ٢- ابن سيده، علي بن إسماعيل (٢٠٠٠)، المحكم والمحيط الأعظم، بيروت: دار الكتب العلمية.
- ٣- ابن فارس، أحمد بن فارس (١٩٨١)، مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام هارون. بيروت: دار الجبل.
- ٤- ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن (١٩٨٠)، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، بيروت: دار الفكر.
- ٥- ابن يعيش، موفق الدين (٢٠٠١)، شرح المفصل للزمخشري، بيروت: دار الكتب العلمية.
- ٦- ابن منظور، محمد بن مكرم (١٩٩٧)، لسان العرب، بيروت: دار صادر.
- ٧- الأنباري، أبو بكر (١٩٩٢)، الأضداد، بيروت: دار صادر للنشر.
- ٨- الزمخشري، محمود بن عمر (١٩٩٣)، المفصل في صنعة الإعراب، بيروت: دار الجبل.
- ٩- السيوطي، جلال الدين (١٩٨٨)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، القاهرة: المكتبة التجارية الكبرى.
- ١٠- الجرجاني، عبد القاهر (٢٠٠١)، دلائل الإعجاز، القاهرة: دار الكتب المصرية.
- ١١- الراغب الأصفهاني، الحسين بن محمد (٢٠٠٤)، المفردات في غريب القرآن، بيروت: دار القلم.
- ١٢- الفراهيدي، الخليل بن أحمد (١٩٨٥)، كتاب العين، تحقيق: مهدي المخزومي وآخرين. بغداد: وزارة الثقافة.
- ١٣- ابن عاشور، محمد الطاهر (١٩٨٤)، التحرير والتنوير، تونس: الدار التونسية للنشر.
- ١٤- حسان، تمام (٢٠٠٠)، اللغة العربية معناها ومبناها، القاهرة: عالم الكتب.

- (١) انظر: ابن جني، الخصائص، تحقيق محمد النجار، القاهرة: دار الهدى، ج ١، ص ١٠٤.
- (٢) سيبويه، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة: دار الحديث، ج ٣، ص ٧٥.
- (٣) ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، بيروت: دار الكتب العلمية، ج ٤، ص ١٧٠.
- (٤) انظر: ابن جني، الخصائص، المرجع السابق، ج ١، ص ١١٢.
- (٥) سيبويه، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، المرجع السابق، ج ٣، ص ٧٧.
- (٦) أبو بكر الأنباري، الأضداد، بيروت: دار صادر، ص ٥٤.
- (٧) تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، القاهرة: عالم الكتب، ص ٢١١.
- (٨) ابن فارس، مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام هارون، القاهرة: دار الجيل، ج ٥، ص ٣٢١.
- (٩) الشاطبي، المقاصد الشافية، بيروت: دار الكتب، ج ١، ص ٢٠٣.
- (١٠) الفراهيدي، العين، تحقيق مهدي المخزومي، بغداد: وزارة الثقافة، ج ٤، ص ٢٢١.
- (١١) ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، المرجع السابق، ج ٤، ص ١٧٨.
- (١٢) ابن منظور، لسان العرب، بيروت: دار صادر، مادة "نحت".
- (١٣) العسكري، الفروق اللغوية، بيروت: دار المعرفة، ص ١٤٣.
- (١٤) ابن يعيش، شرح المفصل، بيروت: دار الكتب العلمية، ج ٦، ص ٥٥.
- (١٥) ابن جني، سر صناعة الإعراب، المرجع السابق ج ٢، ص ١٨.
- (١٦) الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، تونس: الدار التونسية، ج ١٢، ص ٧١.
- (١٧) العسكري، الفروق اللغوية، بيروت: دار المعرفة، ص ١٤٩.
- (١٨) تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، القاهرة: عالم الكتب، ص ٢٢٦.
- (١٩) ابن هشام، شذور الذهب، تحقيق محيي الدين عبد الحميد، القاهرة: مكتبة الخانجي، ص ٢٠١.
- (٢٠) الزمخشري، المفصل في صناعة الإعراب، بيروت: دار الجيل، ص ٨٨.
- (٢١) ابن يعيش، شرح المفصل، المرجع السابق، ج ٢، ص ١٤٤.
- (٢٢) ابن عقيل، شرح ابن عقيل على الألفية، بيروت: دار الفكر، ج ١، ص ٢٣٣.
- (٢٣) سيبويه، الكتاب، دار الحديث، المرجع السابق، ج ٤، ص ٩٢.
- (٢٤) ابن فارس، مقاييس اللغة، دار الجيل، المرجع السابق، ج ١، ص ٣١٢.
- (٢٥) الفراء، معاني القرآن، بيروت: عالم الكتب، ج ٢، ص ١١٥.
- (٢٦) أبو البقاء العكبري، إملأ ما من به الرحمن، بيروت: دار المعرفة، ج ١، ص ٢١١.
- (٢٧) الأشموني، منار الهدى، بيروت: دار السلام، ص ٢٣٣.
- (٢٨) جلال الدين السيوطي، همع الهوامع، القاهرة: المكتبة التجارية، ج ٢، ص ٧٧.
- (٢٩) البغدادي، خزنة الأدب، القاهرة: دار الفكر، ج ٣، ص ٥٥.
- (٣٠) الراغب الأصفهاني، المفردات، بيروت: دار القلم، ج ٢٠٠٤، مادة "سبق".
- (٣١) الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، الدار التونسية، المرجع السابق، ج ١٢، ص ٩٢.
- (٣٢) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، القاهرة: دار الكتب، المرجع السابق، ص ٧٧.
- (٣٣) ابن جني، عثمان بن جني. الخصائص. تحقيق: محمد علي النجار، المرجع السابق، ص ٩٣.

قيام المسؤولية المدنية عن إضاعة الفرصة

في القانون العراقي واللبناني

الباحثة فرقان منذر ناصر

المشرف الأستاذة الدكتورة أودين سلوم

الجامعة الإسلامية في لبنان

المقدمة

إن أوجه الاتفاق والاختلاف بين التشريع العراقي والتشريع اللبناني بخصوص المسؤولية المدنية عن إضاعة الفرصة في تنفيذ الالتزام يتضمن الكسب المتأخر أو فوات الكسب لأن كلا من القانون المدني العراقي رقم ٤٠ الصادر عام ١٩٥١ وتعديلاته وقانون الموجبات والعقود اللبناني لم يأخذ فوات الفرصة بهذا المعنى ولكن القانون والاجتهاد الفرنسي أخذ بها وباعتبار أن دراستنا مقارنة في كل من القانون اللبناني والعراقي فسناخذ الأساس القانوني للمسؤولية المدنية عن الكسب المتأخر أو ضياع فرصة الكسب والذي هو بذلك نفس التعبير (إضاعة الفرصة)، بالرغم من أن الاختلاف بينهما كان بسيطاً إلا أنهما اشتركا بمصطلحي التعويض والفائدة القانونية^(١).

إن قيام المسؤولية المدنية عن الفرصة الضائعة هو جزء من الحل الأنسب لتعويض المتضرر عن ضرر تقويت الفرصة، حيث أنه لا بد من جبر هذا الضرر الذي تسبب بأذى للمتضرر، والذي أدى إلى توقف السير الطبيعي للأمور وخلف وراءه نهاية لكل ما كان المتضرر يأمل في حصوله بالمستقبل، لذلك لا يتصور أن يفلت محدث الضرر من فعله الضار دون محاكمته وإجباره على تعويض المتضرر.

أولاً: أهمية البحث

تتبع أهمية هذا البحث من عدة جوانب، أبرزها:

١. أن موضوع إضاعة الفرصة يمثل اتجاهاً حديثاً في التوسع بحماية الحقوق المحتملة، مما يتطلب تأصيلاً قانونياً دقيقاً.
٢. أن القضاء كثيراً ما يواجه دعاوى تتعلق بضياع فرص مادية أو مهنية أو علاجية، مما يثير الحاجة إلى ضوابط واضحة يمكن الرجوع إليها.
٣. أن المسؤولية المدنية التقليدية القائمة على الضرر المحقق لم تعد وحدها كافية لحماية المراكز القانونية المستقبلية، وهو ما يجعل دراسة هذا الموضوع ضرورة علمية وعملية.
٤. أن البحث يساهم في توضيح طبيعة التعويض عن الضرر الاحتمالي وكيفية تقديره، وهي مسألة ذات أثر مباشر على المتضررين والقضاء معاً.
٥. كما يبرز أهمية التوازن بين حماية الحقوق المحتملة وعدم الانزلاق نحو التعويض عن أضرار وهمية لا تستند إلى معيار قانوني راسخ.

ثانياً: إشكالية البحث

إن الطبيعة الاحتمالية للضرر الناشئ عن إضاعة الفرصة تخلق تحدياً قانونياً يتمثل في تحديد ما إذا كانت الفرصة تعد مصلحة جديرة بالحماية القانونية أم لا. كما يثير الموضوع إشكالات حول معيار تمييز الضرر الحقيقي عن الضرر الاحتمالي، وما إذا كان مجرد احتمال الحصول على منفعة مستقبلية يصلح أساساً للمسؤولية. ويُضاف إلى ذلك اختلاف التطبيقات القضائية وتباين الاتجاهات الفقهية في تأصيل هذا النوع من

الأضرار، ومن هنا تظهر إشكالية الدراسة هل تُعدّ الفرصة الضائعة ضرراً قانونياً موجباً للمسؤولية المدنية، وما هو الأساس القانوني الذي يمكن الركون إليه لتقرير التعويض عنها وتحديد نطاقه؟

ثالثاً: منهجية البحث

يعتمد هذا البحث على المنهج التحليلي المقارن من خلال تحليل النصوص القانونية والاتجاهات الفقهية ذات العلاقة بمفهوم الضرر في المسؤولية المدنية، مع بيان كيفية تعامل التشريعات المقارنة والقضاء معها. كما يُستخدم المنهج الوصفي في عرض النظريات التي أسست لمفهوم الفرصة الضائعة، فضلاً عن المنهج الاستنباطي لاستخلاص النتائج التي يمكن أن ترسم إطاراً قانونياً متكاملاً لهذا النوع من المسؤولية. ويهدف البحث إلى بيان الأساس الذي يمكن من خلاله تعويض الضرر الاحتمالي وتحديد شروطه وحدوده بشكل دقيق.

رابعاً: هيكلية البحث:

لمعالجة إشكالية هذا البحث قمنا بتقسيمه إلى مطلبين حيث نبدأ في المطلب الأول بعنوان المسؤولية المدنية عن إضاعة الفرصة في القانون اللبناني، أما في المطلب الثاني فسنقوم بتسليط الضوء على المسؤولية المدنية عن إضاعة الفرصة في القانون العراقي.

المطلب الأول

المسؤولية المدنية عن إضاعة الفرصة في القانون اللبناني

تنشأ المسؤولية المدنية على من قام بفعل الضرر تجاه المضرور عن فوات الفرصة من العقد ما بين الطرفين، والذي تتحدد فيه التزامات كل طرف منهما، فالعقد يعد من أهم الأنظمة القانونية وأكثرها شيوعاً في الحياة ومن أهم مصادر الالتزام، أو ما يطلق عليه بمصادر الحق الشخصي، ذلك أن الشخص قد يبرم عدة عقود في اليوم الواحد بيعاً وإيجاراً ووكالة وغير ذلك من أنواع العقود التي لا يمكن حصرها^(٢). حيث يعتبر العقد أهم مصدر إرادي للالتزام، ويعرف بأنه اتفاق إرادتين متقابلتين أو أكثر على إنشاء التزام، ويعرف الالتزام بأنه رابطة قانونية بين شخصين تخول لأحدهما، وهو الدائن، أن يقتضي من الآخر، وهو المدين، أداء مالياً معيناً، وقد يتمثل هذا الأداء المالي في التزام المدين بإعطاء أو بأداء عمل، أو بالامتناع عن أداء عمل.

ولكي تقوم المسؤولية المدنية لأدب من وجود عقد صحيح لم يقم المدين بتنفيذه، والمقصود من التنفيذ الذي تترتب على تخلفه المسؤولية العقدية الناتجة عن ضياع الفرصة، حيث إن التنفيذ العيني كقاعدة عامة، يكون غير ممكن سواء بسبب تعنت المدين أو لصيرورته مستحيلاً وحينئذ تقوم المسؤولية العقدية، فيجوز للمضرور من ضياع فرصته المطالبة بالتعويض كجزاء عن عدم التنفيذ، ذلك ليس على أساس فسخ العقد لأن العقد لازال قائماً، بل على أساس أن المدين أخل بالقوة الملزمة للعقد، فينال جزاء نتيجة الأضرار التي لحقت بالطرف الآخر^(٣).

بناءً عليه سنقوم بتقسيم هذا المطلب إلى فرعين حيث نبدأ في الفرع الأول بعنوان المسؤولية المدنية عن ضياع الفرصة في الالتزام العقدي، أما في الفرع الثاني فسنقوم بتسليط الضوء على المسؤولية المدنية عن ضياع الفرصة بسبب تأخر المدين.

الفرع الأول

المسؤولية المدنية عن ضياع الفرصة في الالتزام العقدي

يعتبر الخطأ العقدي أحد الشروط الواجب توافرها للمطالبة بالتعويض عن المسؤولية المدنية لفوات الفرصة، والخطأ كذلك شرط لقيام المسؤولية العقدية التي ينبني عليها المطالبة بالتعويض عن فوات الفرصة، ويتحقق الخطأ العقدي عند عدم قيام المدين بتنفيذ التزامه العقدي، إضافة لذلك فإن الخطأ العقدي يتحقق لو نفذ المدين التزامه العقدي ولكن تنفيذه كان على وجه معيب يختلف عما اتفق عليه المتعاقدان، أو كان قد تأخر المدين في إتمام هذا التنفيذ^(٤).

يتوجب على المدين أن ينفذ التزامه العقدي في الوقت المحدد المتفق عليه في العقد أو المنصوص عليه في القانون، فتسليم المبيع في عقد البيع يجب أن يتم في الزمان والمكان المتفق عليهما في عقد البيع، والانتهاك من تشييد البناء يجب أن يتم في الموعد المتفق عليه في عقد المقاولة وتوريد البضاعة يجب أن يتم في المواعيد المحددة في عقد التوريد، وذلك كي لا يقع المشتري في ضرر فوات الفرصة، ذلك أن المدين لا يعتبر قد وفى بالتزامه العقدي إذا كانت عملية التنفيذ قد جاءت متأخرة عن مواعدها المتفق عليه في العقد.

إن تأخر وخطأ المدين عن تنفيذ الالتزام يحصل عندما يكون التنفيذ لا يزال ممكناً ويكون الدائن مستعداً للقيام به، وقد يتأخر المدين في تنفيذ التزامه كله أو في جزء منه فقط، ولا يجوز اعتبار التأخر في التنفيذ كعدم التنفيذ، لأن التأخير الذي ينصب على الالتزام لا يزال تنفيذه ممكناً، وبالتالي يمكن للمدين تنفيذه في أي وقت.

بينما يصعب تقدير جسامته عدم التنفيذ عندما لا ينفذ المدين إلا جزء من الأداء المتفق عليه، أي عندما نكون بصدد عدم تنفيذ من حيث الكم يمنع الدائن من الحصول على ما كان يرجوه من العقد، الأمر الذي يؤدي إلى فسخ العقد، أما إذا كان عدم التنفيذ لا يبلغ حد الجسامته التي تعرقل الدائن من الحصول على ما يبتغيه، فإنه لا يجوز له الحصول سوى على تعويض الضرر كما أن التنفيذ العيني يتم من خلال عين ما التزم به المدين والأصل في التنفيذ الجبري أن يكون عيناً وهو حق الدائن وواجب المدين فإذا طلبه فلا يجوز للمدين أن يعدل عنه إلى التعويض وإذا عرضه المدين فليس للدائن أن يرفضه بالإضافة إلى^(٥).

١- هو تحقيق عين ما نص عليه سند الدائن، فالأصل أن ينصب التنفيذ على عين ما نص عليه السند، فإذا نص السند على تسليم مسكن معين يكون التنفيذ بتسليم المسكن عينه وإذا نص السند على هدم جدار معين أو إغلاق محل معين فالتنفيذ يكون بهدم الجدار ذاته أو بإغلاق المحل عينه ويسمى هذا التنفيذ عينياً.

٢- أن يتم اتخاذ سلسلة من الإجراءات تحت إشراف القضاء، اقتضاءً لحق شخص في ذمة شخص آخر، لتنفيذ حكم قضائي أو سند تنفيذي يعطيه القانون القوة التنفيذية.

٣- هو حق إجرائي يعترف بمقتضاه القانون المدني وقانون المرافعات للدائن بمكنة أو سلطة تحريك الجهاز القضائي في الدولة لمباشرة إجراءات التنفيذ الجبري في مواجهة المنفذ ضده (المدين في السند التنفيذي).

إن التعويض عن فوات الفرصة في حال تأخر المدين في تنفيذ التزامه، باعتباره يمثل أحد حالات استحقاق التعويض في إطار المسؤولية العقدية، حيث يقسم هذا النوع من التعويض وفقاً لأحكام القانون المدني المقارن إلى نوعين، أولهما، التعويض عن تأخر المدين في تنفيذ التزامه بوجه عام، أيما كان هذا الالتزام، سواء أكان التزاماً بالقيام بعمل أو بالامتناع عن عمل أو تسليم شيء ما، أما النوع الثاني، فهو التعويض المستحق عن تأخر المدين في تنفيذ التزامه المتمثل بأداء مبلغ من النقود وفوات فرصته، وهو ما اصطلاحاً على تسميته بالفائدة القانونية أو بفائدة التأخير^(٦).

يعتبر التنفيذ العيني للالتزام أداء عين أو ذات ما التزم به المدين وفقاً للاتفاق أو بالطريقة المحددة له قانوناً ولكن هل من حق الدائن المطالبة بالتعويض في حال تأخر المدين في تنفيذ التزامه أيما كان نوع هذا الالتزام والذي يؤدي بدوره إلى ضياع الفرصة، سواء أكان التزاماً ببذل عناية أم بتحقيق نتيجة، أو التزاماً بالقيام بعمل أو الامتناع عن عمل أو أداء مبلغ من المال، ولذلك يجب التمييز بين التأخير في تنفيذ الالتزام بوجه عام وبين التأخير في تنفيذ الالتزام بدفع مبلغ من المال، لأن التزام المدين بدفع مبلغ من المال هو التزام بتحقيق نتيجة، فخطأ المدين في هذه الحالة هو مجرد التأخر في الوفاء بالمبلغ المعلوم، وفي القانون المدني العراقي في المادة رقم (٤٣٤) في الفقرة الثانية تم توضيح الدين المؤجل ونصت على أن: (وفي دعوى الدين المؤجل تبدأ المدة من وقت حلول الاجل وفي دعوى الدين المعلق على شرط من وقت تحقق الشرط وفي دعوى ضمان الاستحقاق من الوقت الذي يثبت فيه الاستحقاق)^(٧).

هنالك تطابق بين الغاية المبتغاة من هذا الالتزام، وهي نقل ملكية مبلغ من النقود ومضمون أداء الدين، وهو نفس الشيء، أي نقل ملكية مبلغ من النقود، فعدم تحقق هذه النتيجة يعتبر فوات للفرصة وعدم تنفيذ الالتزام. فالخطأ العقدي في حال الحصول عدم الحصول على فرصة يؤدي إلى التأخير في الوفاء بالمبلغ عن الأجل المعين، أما بالنسبة للالتزامات الأخرى غير الالتزام بدفع مبلغ من المال (الفائدة القانونية) ^(٨)، سواء أكانت تلك الالتزامات تصنف ضمن الالتزام بتحقيق نتيجة أو الالتزام ببذل عناية، فإن التأخير في تنفيذ هذه الالتزامات يعطي للدائن الحق في طلب التعويض ^(٩)، لأنه وبالعودة إلى نصوص القوانين التي أخذ واضعوها بالتعويض عن التأخير يتبين أنها لا تفرق في موضوع التعويض عن التأخير بين الالتزام ببذل عناية أو الالتزام بتحقيق نتيجة كما أنها لم تفرق بين الالتزام بالقيام بعمل والالتزام بالامتناع عن عمل.

فالأصل أن يتم تنفيذ الموجبات، سواء تمثلت بموجبات إيجابية يكون فيها المدين ملزماً بأداء شيء أو القيام بعمل أو بموجبات سلبية يكون فيها المدين ملزماً بالامتناع عن فعل معين عيناً (مادة ٥١) كما وردت في العقد لأن طرفيه عولاً على هذا التنفيذ والتزاماً به ^(١٠)، أما إذا تأخر هذا التنفيذ أو حصل تمنع عنه أو عن أدائه فلا بد من إيجاد طريقة لجعل العقد ينتج المفاعيل التي قصدها الفرقاء فيه وإلا ترتبت مفاعيل بديلة يكون من شأنها تعويض الدائن بالموجب الذي لم ينفذ بما يعادل المنفعة التي كان ينتظرها من تنفيذه عيناً، يضاف إليها التعويض عن الضرر فوات الفرصة من جراء عدم التنفيذ العيني كما كان ينتظره ويعول عليه في العقد ^(١١).

لا يشترط لطلب التعويض عن المسؤولية العقدية عن ضياع الفرصة عن التأخير في أن يقتصر التأخير عن تنفيذ الالتزام بالقدرة على تنفيذ من جانب المدين، حيث يشترط أن يقتصر التأخير في الوفاء بالالتزام بالقدرة على الوفاء به، حتى يطلق على المدين وصف المدين المماطل، ويتم مطالبته وإلزامه بالتعويض حسب الرأي الفقهي المجيز لهذا النوع من التعويض ^(١٢).

وبذلك يمكن القول إن التأخير باعتباره أحد شروط فوات الفرصة، ترتبط به عدة أمور، هي:

١ - التعويض عن التأخير يكون في الالتزامات المستحقة الأداء، أم الالتزامات المؤجلة فلا تأخير فيها كونها لم تصبح مستحقة الأداء بعد.

٢ - أن التعويض عن التأخير يستحق في جميع الالتزامات سواء أكانت التزامات ببذل عناية أو التزامات بتحقيق نتيجة.

٣ - إن مجرد التأخير يكفي بذاته ليكون شرطاً لاستحقاق التعويض دون أن يقتصر بالقدرة على الوفاء، فليس على الدائن بالضرورة أن يثبت الخطأ العقدي بل يكفي بإثبات عدم تنفيذ المدين لالتزامه أو لتأخره فيه أو لتنفيذه بصورة معيبة ^(١٣).

في حال عدم تنفيذ الالتزام فإن الدائن يثبت أن المدين لم يقم بتنفيذ التزامه بعد أن يكون قد أثبت وجود هذا الالتزام بموجب العقد أو العقد والقانون، وكذلك في حال التأخير في التنفيذ، فإن الدائن يثبت أن تنفيذ المدين لالتزامه قد جاء متأخراً عما تم الاتفاق عليه، وفي حال التنفيذ المعيب فإن الدائن يثبت بأن تنفيذ المدين لالتزامه العقدي قد جاء مخالفاً لما تم الاتفاق عليه في العقد ^(١٤)، وإذا أراد المدين أن يدفع عن نفسه المسؤولية فعليه أن يثبت أن عدم تنفيذه لالتزامه قد جاء نتيجة لوجود القوة القاهرة أو السبب الأجنبي.

الفرع الثاني

المسؤولية المدنية عن ضياع الفرصة بسبب تأخر المدين

تعتبر المسؤولية المدنية عن ضياع الفرصة حاصلة بسبب تأخر المدين في تنفيذ التزامه، وخاصة باعتباره يمثل أحد حالات التعويض في إطار المسؤولية العقدية، حيث أن التعويض المستحق عن تأخر المدين في تنفيذ التزامه المتمثل بأداء مبلغ من النقود، وهو ما اصطلاح على تسميته بالفائدة القانونية أو بفائدة التأخير.

وبعد أن حددت المادة ٢٥٦ فقرة (١) من قانون الموجبات والعقود عوض التأخير عندما يكون موضوع الموجب مبلغاً من النقود بالفائدة القانونية على المبلغ المستحق محسوبة على المعدل القانوني ما لم يكن ثمة نص مخالف في العقد أو في القانون^(١٥)، أضافت الفقرة (٢) من المادة (٢٦٥) من قانون الموجبات والعقود، غير أنه إذا كان سيء النية جاء أن يعطي عوض إضافي للدائن الذي أضر به امتناع غير مشروع^(١٦).

وفي قرار محكمة التمييز اللبنانية حيث قصت على أن: " بحيث أن مسألة الاستجابة إلى طلب الاستجواب إنما يتعلق بتدابير التحقيق التي يعود تقديرها إلى محكمة الموضوع وعللت قرارها بعدم وجود مبرر للاستجواب وفي ظل توصل القرار إلى أن واقعة تسليم المال إلى المميز ضده لايداعه في المصرف منفصلة عن واقعة تسليم الشيك موضوع المطالبة فإنه لا مجال لتطبيق المادة ٣٠٥ موجبات وعقود واعتبار أن الشيك يشكل سنداً للإيصال المثبت للإيفاء فلا يكون السبب مسند ويرد ولم تخالف المادة ٢٦٥ موجبات وعقود بحيث أنها باستنادها إلى اقرار المميز وعدم قيام دليل ينقضه استتبت وجود مداينة متمثلة بالشيك وردت السبب المبني على اغفال التطرق إلى سوء نية المميز"^{١٧}.

وفي قرار محكمة التمييز اللبنانية فقد قصت على أن: " اعتبرت المحكمة أن القرار المميز لم يخالف المادتين ٣٩٨ و ٤٠٥ تجارة وطبقهما حرفياً على الدعوى خصوصاً لجهة سقوط حقوق الادعاء المتعلقة بسند السحب بمرور الزمن الثلاثي ابتداء من تاريخ الاستحقاق وبذلك لا تكون محكمة الاستئناف قد خالفت القانون إذ اعتبرت أن مرور الزمن الصرفي يشكل قرينة على الإيفاء لا يمكن اثبات عكسها إلا إذا اعترف المدين بالدين بصك مستقل أو باليمين"^{١٨}.

إن التأخير في تنفيذ الالتزام هو أحد صور الخطأ العقدي والذي يؤدي بدوره إلى فوات الفرصة في القانون اللبناني الذي إذا توفر إلى جانب الضرر وعلاقة السببية والإعذار، يمكن للدائن عندئذ المطالبة بالتعويض من مدنيه، ويمكن تصنيف عملية التأخر في تنفيذ الالتزام العقدي إلى جانب كونها إحدى صور الخطأ العقدي، على أنها إحدى حالات عدم التنفيذ والتنفيذ المعيب، وحتى يكون المدين متأخراً في تنفيذ التزامه، يجب أن يكون الالتزام قد استحق أدائه بأن يحل الأجل المحدد للوفاء به وما إلى ذلك فيؤدي عدم قيامه بالوفاء إلى ضياع الفرصة ومن ثم لا يقوم المدين بذلك، فإذا كان الالتزام لم يحن موعده بعد، فلا يكون هنالك تأخير ولا يكون المضرور قد فوت فرصته^(١٩).

إن التعويض الذي يأخذه الدائن مقابل التخلّف النهائي الجزئي أو الكلي عن التنفيذ العيني للموجب يسمى بدل التعويض^(٢٠)، أما إذا كان التنفيذ العيني ما زال ممكناً ولكن المدين تأخر فقط عن تنفيذ موجباته في الوقت المتفق عليه فإنه يحق للدائن أن يطالب بتعويض عن التأخير الحاصل بحسب بدل التأخير، وأخذت المادة (٢٥٢) من قانون الموجبات والعقود اللبناني في الفقرة الثالثة على دفع بدل التأخير عن فوات الفرصة، أما إذا كان التنفيذ عيناً لا يزال ممكناً إذ إن المديون لم يكن إلا متأخراً عن إتمام موجباته، فالعوض الذي يعطى للدائن يسمى بدل التأخير.

وفي قرار اخر لمحكمة الاستئناف المدنية اللبنانية فقد قصت على أن: " ورأت المحكمة أن استحالة تنفيذ الموجب معزوة جزئياً إلى المستأنف عليه لأنه التزم في عقد المخالصة وملحقه بموجب ليس له الصفة وحده لانفاذه، ما يقتضي معه فسخ الحكم المستأنف لجهة رده طلب التعويض، ومن ثم نشر طلب التعويض مجدداً ورؤيته انتقالاً، والحكم بالزامه بالتعويض سنداً للفقرة ٢ من المادة ١٩١ موجبات وعقود وعملاً بالمادة ٢٥٢ موجبات وعقود"^{٢١}.

حتى يستطيع الدائن مطالبة المدين الذي تأخر في تنفيذ التزامه بالتعويض عن التأخير لا بد من توفر مجموعة من الشروط الخاصة لاستحقاق هذا النوع من التعويض، تتفق في جانب منها مع الشروط العامة لاستحقاق

التعويض في إطار المسؤولية العقدية، وتختلف في بعضها نظرا لخصوصية هذا النوع من التعريض وبالذات فيما يتعلق بالفائدة القانونية وما يجب أن يتوفر فيها من شروط لاستحقاقها، كما ينتج عن المسؤولية عن فوات الفرصة في التشريع اللبناني عدة من الآثار كالإلزام المدين بالتنفيذ العيني للالتزام فقد يكون تنفيذ الموجب عيناً ما زال ممكناً إنما حصل تأخير في تنفيذه، في هذه الحالة يحق للدائن أن يصر على التنفيذ العيني أو أن يلجأ الدائن إلى القضاء فيطلب الغاء العقد أو التنفيذ الجزئي للالتزام^(٢٢).

وفي قرار محكمة التمييز المدني اللبنانية التي قصت على ان: " اعتبرت محكمة التمييز المدنية انه وبنتيجه ارتباط حقوق وموجبات الفريقين بعقد جار بينهما، لا تكون شروط تطبيق مبدأ الكسب غير المشروع كما تقضي بها الفقرة الرابعة من المادة ١٤١ موجبات وعقود متحققة، فيرد ما ادلى به المميز بخصوص اغفال القرار المطعون فيه تطبيق احكام الكسب غير المشروع.

كما اعتبرت المحكمة ان القرار المطعون فيه، بعدم اعماله مضمون المراسلات ومضمون الاتفاق التمهيدي في مجمل بنوده، وعطفها على بعضها وتنسيقها وتفسيرها طبقاً للمادة ٣٦٨ موجبات وعقود، واستخلاص نية وقصد المتعاقدين الحقيقية طبقاً لنص المادة ٣٦٦ موجبات وعقود التي تتجلى ليس فقط عند توقيع العقد، وإنما أيضاً عند التنفيذ الذي يعد تعديلاً له أو تفسيراً للنية الحقيقية، يكون هذا القرار قد شوه الاتفاق وشوه التنفيذ وناقض مضمون المراسلات والمستندات وخطأ في تطبيق احكام المواد المشار اليها. وتوصلت المحكمة الى نقضه، وبعد النقض قررت المحكمة الزام المدعى عليها بان تسدد للجهة المدعية المبلغ موضوع الدعوى المتمثل بمبلغ من النقود كان مستحقاً بتاريخ الادعاء مع فائدته القانونية، عملاً بأحكام المادة ٢٥٣ موجبات وعقود وحتى تاريخ الدفع الفعلي^(٢٣).

لكي يعتبر المدين متأخراً عن تنفيذ التزاماته العقدية وليكون الدائن مستحقاً للتعويض يجب توافر عدة شروط سابقة لوقوع الضرر عن فوات الفرصة، أي يجب أن يكون العقد الذي تخلف المدين عن تنفيذ التزاماته المفروضة بموجبه صحيحاً حتى لا يتمكن المدين من دفع مطالبة الدائن بالتعويض بحجة أن العقد غير صحيح، لأنه في حالة كون العقد غير صحيح فلا يستحق التعويض عن التأخر بتنفيذ الالتزامات المفروضة بموجبه، ويستفاد من نص المادة ٢٥٣ من قانون الموجبات والعقود أن حصول الدائن على تعويض عن التأخير يتطلب إثبات وقوع ضرر فعلي له^(٢٤)، فالتأخير في التنفيذ يختلف عن الامتناع عن التنفيذ فإذا لم يتحقق عنصر الضرر امتنعت المسؤولية^(٢٥)، وسنوضح ذلك في وجود عقد صحيح مرتب لآثاره، وحالة تأخر المدين عن تنفيذه.

إن الحديث عن العقد باعتباره أحد مصادر الالتزام وما يرتبط به من تفرعات سواء من حيث أركانه، وما يتفرع عن كل ركن منها من شروط يتوجب توفرها للقول بصحة العقد، موضوع يطول البحث فيه، ومجال البحث هنا لا يتسع لمثل هذه المواضيع، فالمهم في العقد الذي على أساسه تنشأ المسؤولية العقدية للمدين، والتي يبنّي عليها حق الدائن في طلب التعويض من مدينه في حال تأخره في تنفيذ التزامه، أن يكون عقداً صحيحاً، أي خارج دائرة البطلان أو الفساد، قد تكون الالتزامات الواردة في العقد محددة بإرادة طرفي العقد على قاعدة أن العقد شريعة المتعاقدين، وقد تكون منظمة من خلال القواعد القانونية المكملّة التي تتولى تحديد المسؤول عن القيام ببعض الالتزامات العقدية، وذلك في حال سكوت إرادة طرفي العقد عن ذلك، فالعقد باعتباره مصدر من مصادر الالتزام لا بد أن يكون صحيحاً حتى يترتب أثراً بأن ينشأ التزامات على كلا طرفيه، وهذا ما يمثل الشرط الأول الواجب توفره، الذي لولاه لما وجدت المسؤولية العقدية التي يتمخض عنها حق الدائن في طلب التعويض عن تأخير المدين في تنفيذ التزاماته^(٢٦).

إن العقد يمكن أن يشوبه نوعان من الخلل في التوازن يختلفان في توقيت ظهورهما، يمكن أن ينتج الخلل عند إبرام العقد كما في حالة الغبن أو العيب الخفي والذي يؤدي بدوره إلى فوات الفرصة للمشتري، في هذه الحالة

نشأ العقد مصاباً بخلل في التوازن، أو قد يصيبه عند التنفيذ كحدث ظرف طارئ أو كعدم مطابقة المبيع عند التسليم للشروط المتفق عليها في العقد، في هذه الحالة كان العقد متوازناً عن الإبرام ولكن طرأت عليه ظروف لاحقة أصابته بخلل في التوازن بين الموجبات المتبادلة، فيظهر تصحيح العقد ليعيد إليه التوازن، وللمحافظة على التعادل بين الموجبات المتبادلة^(٢٧)، وهذا ما يمانع من تحقيق الاستحقاق لأنه من الشروط أن يكون العقد صحيح، حيث يعرف العقد على أنه توافق إرادتين بمعنى ارتباط الإيجاب الصادر من أحد المتعاقدين بقبول المتعاقد الآخر مما يرتب أثر قانوني نتيجة هذا الارتباط.

لكي يكون العقد صحيح يجب أن يكون مستوفي كافة الأركان والشروط، وشروط العقد تتمثل بالرضا والمحل والسبب وأهلية المتعاقدين، وتتمثل الأهلية بوجود نوعين هما أهلية أداء وأهلية وجوب، وتعرف أهلية الأداء بأنها صلاحية الشخص بممارسة الأعمال التي من شأنها أن تحمله واجب وتكسبه حقاً وترتكز على الإدراك والتمييز، بينما أهلية الوجوب تعني صلاحية الشخص لاكتساب حق وتحمل واجب وتمنح للشخص منذ الولادة، أما محل العقد فهو التصرف الذي يجب على المدين أن يقوم به من أجل الدائن ويكون إما بإعطاء شيء أو القيام بعمل أو الامتناع عن القيام بعمل، وسبب العقد هو الغاية المباشرة التي يسعى المتعاقدين من تحقيقها^(٢٨).

إن ذلك يعني أن العقد الصحيح هو العقد الذي استكمل جميع أركانه وعناصره وهو ما صح أصله ووصفه ويكون كذلك إذا توافرت فيه عدة أمور يجب أن يكون صادر من أهله بمعنى أن يكون المتعاقدين كاملين الأهلية كما يجب أن يكون مضافاً إلى محل وهو المعقود عليه وهنا يجب أن يستوفي المحل شروطه وهي أن يكون موجوداً أو ممكناً أو قابلاً للتعيين وصالحاً للتعامل فيه والأمر الثالث هو أن يكون السبب مشروع هذا بالنسبة إلى أصله، أما وصفه أن تكون أوصافه سالمة من الخلل وذلك بأن يكون سالماً من عيوب الإرادة وعيوب الإرادة هي الغلط والإكراه والتغيير مع الغبن الفاحش فإذا تحققت كل هذه الأمور كان العقد صحيح وتترتب عليه كافة آثاره.

كما يمكن تصور بعض الحالات التي يتعاقد طرفان في ظلها ومن ثم يتبين لأحدهما أن التوازن العقدي جاء مختلاً بصورة فاحشة وغير مألوفة نتيجة لطيش أو عدم خبرة أو استغلال ضيق ذات اليد، مما أفسد الرضى والحق غلباً فاحشاً وغير مألوف بالتعاقد الذي كان ضحيته^(٢٩).

فالغلط هو حالة نفسية تحمل الإنسان على توهم صحة واقعه وهي غير صحيحة أو عدم صحة واقعه وهي صحيحة، أي أنه تصور خاطئ للحقيقة التي أرادها أحد طرفي العقد أو كلاهما وهو عيب يصيب العقد فيؤدي إلى بطلانه، واعتبر المشرع اللبناني أن الغلط عيب من عيوب الرضى وخصه بنظام قانوني ورد في المادة ٢٠٣ وما يليها من قانون الموجبات والعقود وقد ميز بين نوعين من الغلط هما الغلط المانع والغلط المفسد للرضى.

فالغلط المانع وهو ما يكون واقعاً على ماهية العقد أو على حقيقة موضوع الموجب وعلى وجوده، ومعه ينتفي وجود الإرادة وينعدم ركن الرضى كما أثبتته نص المادة ٢٠٣ من قانون الموجبات والعقود اللبناني.

كما أن المشرع اللبناني كان حريصاً على احترام القواعد العامة والتي ترعى من جهة استقرار العلاقات التعاقدية ومن جهة ثانية أخلاقية التعامل عرف الغبن في المادة ٣١٣ من قانون الموجبات والعقود على أنه (التفاوت وانتفاء التوازن بين الموجبات التي توضع لمصلحة فريق والموجبات التي تفرض على الفريق الآخر في العقود ذات العوض)^(٣٠).

فيما يخص الخداع فقد ميز المشرع اللبناني في المادة ٢٠٨ من قانون الموجبات والعقود بين نوعين من الخداع هما الخداع الأصلي والخداع العارض، فالخداع الأصلي هو العامل الدافع إلى العقد أي السبب الذي حمل الفريق المخدوع على التعاقد^(٣١)، أما الخداع العارض هو ما كان غير دافع إلى العقد، ومقتصراً على التأثير في تعيين

بنوده أو شروطه كمن يسعى لرفع ثمن الأسهم المباعة عن طريق إبرازها للمشتري على أنها تحقق نسبة أرباح عالية^(٣٢).

ونرى انه لكي تحصل المسؤولية المدنية عن ضياع الفرصة في تنفيذ الالتزام يجب أن يكون العقد صحيحاً ولازماً ومستوفياً لأركان وشروط انعقاده، أي مرتباً لأثاره القانونية وغير مشوباً بأحد هذه العيوب وإلا لما استحق التعويض عن العقد الغير صحيح ويستطيع المدين عند مطالبته بالتعويض الدفع بأن العد الذي تأخر عن تنفيذه غير صحيح.

المطلب الثاني

المسؤولية المدنية عن إضاعة الفرصة في القانون العراقي

بالنسبة للمشرع العراقي الذي يتفق مع المشرع اللبناني في إقراره لكلا نوعي المسؤولية المدنية سواء العقدية أو التقصيرية عن تفويت الفرصة، إلا أن بينهما بعض الاختلاف يظهر من خلال النصوص النازمة لهذا النوع من المسؤولية، إذ تنص المادة (١٦٨) من القانون المدني العراقي على أنه: (إذا استحال على الملتزم بالعقد أن ينفذ الالتزام عيناً حكم عليه بالتعويض لعدم الوفاء بالتزامه ما لم يثبت استحالة التنفيذ قد نشأت عن سبب أجنبي لا يد له فيه، وكذلك يكون الحكم إذا تأخر الملتزم في تنفيذ التزامه)^(٣٣)، بذلك يكون التعويض عن تأخر المدين في تنفيذ التزامه من الحقوق التي أعطاهها المشرع العراقي للدائن تعويضاً له عن الضرر الذي يلحق به. بناءً عليه سنقوم بتقسيم هذا المطلب إلى فرعين حيث نبدأ في الفرع الأول بعنوان المسؤولية المدنية عن ضياع فرصة الفائدة القانونية، أما في الفرع الثاني فسنقوم بتسليط الضوء على المسؤولية المدنية عن ضياع الفرصة نتيجة لحدوث الضرر.

الفرع الأول

المسؤولية المدنية عن ضياع فرصة الفائدة القانونية

بالنسبة للفائدة القانونية التي تندثر نتيجة لضياع الفرصة، فقد نظم المشرع العراقي هذا النوع من التعويض في المادتين (١٧١ و ١٧٢) من القانون المدني العراقي، إذ نصت المادة (١٧١) على أنه: "إذا كان محل الالتزام مبلغاً من النقود وكان معلوم المقدار وقت الطلب وتأخر المدين في الوفاء به كان ملزماً بأن يدفع للدائن على سبيل التعويض عن التأخير فوائد قدرها أربعة في المائة في المسائل المدنية وخمسة في المائة في المسائل التجارية، وتسري هذه الفوائد من تاريخ المطالبة القضائية بها، إن لم يحدد الاتفاق أو العرف التجاري تاريخاً آخر لسريانها، وهذا كله ما لم ينص القانون على غيره"^(٣٤).

إن هذه المادة أجازت الحصول على الفرصة وحددت مقدارها بأربعة في المائة في المعاملات المدنية وبخمسة في المائة في المعاملات التجارية، ولكن المشرع العراقي أعطى لطرفي العقد الحق في الاتفاق على فائدة قانونية أعلى بشرط ألا يزيد مقدارها عن سبعة في المئة وهذا ما بينته المادة (١٧٢) بقولها^(٣٥):

١- يجوز للمتعاقد أن يتفقا على سعر آخر للفوائد على ألا يزيد هذا السعر على سبعة في المائة، فإذا اتفقا على فوائد تزيد على هذا السعر وجب تخفيضها إلى سبعة في المائة وتعيين رد ما دفع زائداً على هذا المقدار.

٢- كل عمولة أو منفعة أياً كان نوعها اشترطها الدائن إذا زادت هي والفائدة المتفق عليها على الحد الأقصى المتقدم ذكره تعتبر فائدة مستنرة، وتكون قابلة للتخفيض إذا ثبت أن هذه العمولة أو المنفعة لا تقابلها خدمة حقيقية يكون الدائن قد أداها ولا منفعة مشروعة.

إن الكثير من القرارات القضائية استندت الى هاتين المادتين وسنذكر على سبيل المثال قرار محكمة التمييز الاتحادية رقم ٣٨٩/٣٩١ لعام ٢٠١٨ والذي نص على أنه^(٣٦):

لا يجوز الحكم للمدعي بفوات الفرصة المنصوص عليها في المادة (١٧١) من القانون المدني ومبلغ الغرامات التأخيرية وفق المادة (١/١٧٢) من القانون المدني معاً، لأن إرادة طرفي عقد الوديعة قد اتفقت صراحة على تعويض المودع (المدعي) عند عدم التزام المدعي عليه بإعادة مبلغ الوديعة المستلم من قبله في وقته المحدد وذلك عن طريق فرض غرامات تأخيرية وهذه الغرامات تعتبر تعويضاً والفائدة القانونية هي الأخرى تعتبر تعويض، بهذا لا يجوز التعويض للمدعي مرتين عن واقعة واحدة، لأن في ذلك إثراء لحساب المدعي على حساب المدعي عليه بدون سند قانوني.

الأصل أن يكون التعويض عن الضرر الذي يصيب المتضرر كاملاً غير منقوص، فإذا كان التعويض يقدر بقدر الضرر فلا يجوز أن يقل عنه، سواء كان الضرر بجسد المتضرر أو بماله، بل إن القضاء يقرر تعويضاً تكميلياً للأضرار التبعية^(٣٧).

الفرع الثاني

المسؤولية المدنية عن ضياع الفرصة نتيجة لحدوث الضرر

إن المادة (١٧٣) من القانون المدني العراقي لم تشترط لاستحقاق الفرصة أن يثبت الدائن أن ضرراً قد لحق به نتيجة للتأخير ما أدى إلى فوات فرصته، وقد أجازت للدائن بطلب التعويض إذا ثبت أن الضرر يجاوز الفوائد وضياع الفرصة قد تسبب فيه المدين بغش منه أو بخطأ جسيم، وكذلك نصت أنه للمحكمة الحق في تخفيض الفوائد القانونية إذا تسبب الدائن وهو يطالب بحقه في إطالة أمد النزاع بخطئه^(٣٨). أما المادة (١٧٤) فقد قالت إنه: لا يجوز أن يكون مجموع الفوائد التي يتقاضاها الدائن أكثر من رأس المال حيث نصت على أنه^(٣٩):

" لا يجوز تقاضي فوائد على متجمد الفوائد ولا يجوز في أية حال أن يكون مجموع الفوائد التي يتقاضاها الدائن أكثر من رأس المال، وذلك كله دون اخلال بالقواعد والعادات التجارية"^(٤٠).

ثم جاءت المادة (١٧٥) لتؤكد أن الفوائد التجارية التي تسري على الحساب الجاري يختلف سعرها القانوني باختلاف الجهات ويتبع في طريقة احتساب الفوائد المركبة في الحساب الجاري ما يقضي به العرف التجاري^(٤١).

بذلك يتبين أوجه الاختلاف والاتفاق بين القانون المدني العراقي وقانون الموجبات والعقود اللبناني، فيما يخص هذا النوع من التعويض:

١. إن قانون الموجبات والعقود اللبناني لم يبين المعدل القانوني للفائدة المستحقة في حال ضياع الفرصة من قبل المدين بسبب عدم الوفاء بالتزامه، أما القانون المدني العراقي فقد حددها بأربعة في المائة في المعاملات المدنية وبخمس في المائة في المعاملات التجارية.

٢. إن القانون المدني العراقي وفي المادة (١٧٣) منه لم يشترط على الدائن إثبات الضرر لاستحقاقه الفائدة القانونية من ضياع الفرصة، بينما سكت قانون الموجبات والعقود اللبناني عن ذلك.

٣. يتفق القانون المدني العراقي وقانون الموجبات والعقود اللبناني في أنهما أتاحا لإرادة طرفي العقد الاتفاق على مقدار الغرامة في حال حصل ضياع للفرصة، ولكنهما اختلفا في أن القانون المدني العراقي حدد سقفاً أعلى لمثل هذا الاتفاق لا يجوز تجاوزه، بينما حدد قانون الموجبات والعقود اللبناني حداً أعلى للفائدة القانونية وهي ٩%^(٤٢).

إن عناصر التعويض عن فوات الفرصة في العراق أخذ في ضياع الفرصة من الحصول على الفائدة النقدية التي نصت عليها المادة (١٦٩) من القانون المدني العراقي^(٤٣)، وشمل تعويض الخسارة التي تلحق المدعي والكسب الفائت الذي يمكن ان نعتبره هو فوات المنفعة التي يستحقها المدعي، نتيجة ضياع الحق عليه. وبقدر تعلق

الموضوع بوديعة النقود المصرفية، لنفترض ان شخصاً قد ابرم عقد وديعة نقود مصرفية مع احد المصارف المساهمة المشمولة بنظام رقم ٣ لسنة ٢٠١٦ العراقي ولمدة خمسة سنوات (بمعنى وديعة ثابتة) وبفائدة متفق عليها بين الطرفين، وافلس هذا المصرف قبل انقضاء اجل الوديعة، فوفقاً للعقد المبرم بين الزبون والمصرف فإن هذا الزبون يستحق الفائدة عن وديعته، والتي تعد هي المنفعة التي كان ينتظرها الزبون عند انقضاء اجل الوديعة الثابتة او التي قد تكون الهدف الرئيسي لإبرامه عقد الوديعة الثابتة، وعدم حصوله على الفائدة المتفق عليها هو تفويت للكسب او المنفعة التي كان ينتظرها.

إن ضياع فرصة الانتفاع في القانون العراقي من خلال تشريعه المدني رقم ٤٠ لسنة ١٩٥١ فإنه لم يتناول فيه ضياع فرصة في أحكامه نصياً؛ لكن يستشف من قراءة مواده والمشرع قد قصد بالكسب الفائت هو ضياع فرصة، أي إن المشرع العراقي، قد تناول فرصة الانتفاع بمصطلح آخر ضمن المسؤولية التقصيرية، فلم يتناوله منفرداً ولم يبين أحكامه كافة وانما تناوله كحالة من حالات مسؤولية تقصيرية وقد خصص المشرع العراقي المادة (٢٠٧) من القانون المدني العراقي رقم (٤٠) لسنة (١٩٥١) لتقدير التعويض بالنسبة للمسؤولية التقصيرية و الذي نصت في فقرتها الأولى على إن "تقدر المحكمة التعويض في جميع الاحوال بقدر ما لحق المتضرر من ضرر، وما فاتته من كسب بشرط أن يكون هذا نتيجة طبيعة للعمل غير المشروع".

الخاتمة

يتضح من خلال الدراسة أن مفهوم إضاعة الفرصة بات يشكل أحد تطبيقات التطور الحديث في نطاق المسؤولية المدنية، حيث انتقل الضرر من نطاقه التقليدي القائم على الخسارة المحققة إلى حماية المصالح المحتملة التي تقترب من مستوى المصلحة الواقعية. وقد أظهر تحليل الأساس القانوني لهذا النوع من المسؤولية أن الفرصة، وإن كانت عنصراً احتمالياً، إلا أنها قد ترتقي إلى مستوى الحق الجدير بالحماية متى كانت قائمة على احتمال راجح ومؤكد نسبياً، وأن إهدارها بفعل غير مشروع يؤدي إلى مساءلة مرتكب الضرر وفقاً لأسس العدالة والإنصاف. وبذلك فإن الموازنة بين حماية الحقوق المستقبلية ومنع التعويض عن أضرار وهمية تبقى هي التحدي الأبرز الذي يتعين على القضاء والفقه التعامل معه بدقة.

أولاً: الاستنتاجات

- ١_ إن الفرصة الضائعة يمكن أن تُعدّ ضرراً قانونياً موجباً للتعويض متى ثبت أن هذه الفرصة كانت حقيقية وقائمة على احتمال جدي، وأن سلوك المسؤول هو الذي أدى إلى ضياعها بشكل مباشر.
- ٢_ إن تقدير التعويض عن الفرصة الضائعة يعتمد على معيار الاحتمال النسبي وليس على المنفعة المفقودة كاملة، مما يقتضي من القضاء الاستناد إلى التقدير الفني والخبرة لتحديد قيمة هذا الضرر بما ينسجم مع مبادئ العدالة والتناسب.

ثانياً: المقترحات

- ١_ ضرورة قيام المشرع بوضع نصوص صريحة تنظم التعويض عن الفرصة الضائعة لضمان توحيد المعايير وعدم ترك الأمر لاجتهادات متباينة قد تؤدي إلى تفاوت الأحكام القضائية.
- ٢_ تشجيع المحاكم على الاستعانة بالخبراء في تقدير احتمالية تحقق الفرصة، ولا سيما في المجالات الطبية والمهنية والاقتصادية، لضمان تقدير أدق للضرر بما ينسجم مع الطبيعة الاحتمالية لهذا النوع من المسؤولية.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: الكتب:

١. أيمن إبراهيم العشماوي، تفويت الفرصة- دراسة مقارنة، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة- مصر، ٢٠٠٤.
٢. أمجد محمد منصور، النظرية العامة للالتزامات (مصادر الالتزام)، الطبعة الثامنة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، ٢٠١٦.
٣. درع حماد، النظرية العامة للالتزامات: القسم الثاني، أحكام الالتزام، مكتبة السنهوري، بيروت، لبنان، ٢٠١٦.
٤. منذر الفضل، الوسيط في شرح القانون المدني، دراسة مقارنة بين الفقه الإسلامي والقوانين المدنية العربية والأجنبية معززة بأراء الفقه وأحكام القضاء، الطبعة الأولى، منشورات آراس، أربيل، العراق، ٢٠٠٦.
٥. ريمون يوسف فرحان، المصارف الإسلامية، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت- لبنان، ٢٠٠٤.
٦. عادل عبد الفضيل عيد، البيع بالتقسيط في الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، ٢٠٠٩.
٧. حمدي عبد الرحمن، الوسيط في النظرية العامة للالتزامات، الكتاب الأول، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ٢٠١٠.
٨. شريف الطباخ، التعويض عن الإخلال بالعقد، التطبيق العملي للمسؤولية المدنية في ضوء القضاء والفقه، الطبعة الأولى، دار الفكر والقانون، القاهرة، مصر، ٢٠٠٨.
٩. محمد شكري الجميل العدوي، سوء النية وأثره في عقود المعاوضات في الفقه الإسلامي والقانون المدني، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٨.
١٠. ياسين محمد الجبوري، الوجيز في شرح القانون المدني الأردني، الجزء الثاني، آثار الحقوق الشخصية، دراسة موازنة، الطبعة الأولى، دار الثقافة، عمان، الأردن، ٢٠٠٣.
١١. ربما فرج مكي، تصحيح العقد، الطبعة الأولى، المؤسسة الحديثة للكتاب، بيروت، لبنان، ٢٠١١.
١٢. هدى عبد الله، دروس في القانون المدني- العقد، ج ٢، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، ٢٠٠٨.
١٣. عبد الرزاق السنهوري، نظرية العقد، الجزء الأول، الطبعة الثالثة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت- لبنان، ١٩٩٨.
١٤. جاك غستان، المطول في القانون المدني _ تكوين العقد، ترجمة منصور القاضي، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت- لبنان، ٢٠٠٨.
١٥. سوار محمد وحيد الدين، الاتجاهات العامة في القانون المدني الأردني، الطبعة الأولى دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠٠٢.

ثانياً: القرارات القضائية:

١. قرار محكمة التمييز المدنية اللبنانية رقم ٧٦ لسنة ٢٠١٩ بتاريخ ٢٠١٩/٧/١٨.
٢. قرار محكمة التمييز اللبنانية رقم ٢٤ لسنة ٢٠١٣ بتاريخ ٢٠١٣/٥/١٤.
٣. قرار المحكمة الابتدائية في بيروت، حكم ١٩٩٢/٢/١٣.
٤. قرار محكمة التمييز اللبنانية رقم ٦٤ لسنة ٢٠١٨ بتاريخ ٢٠١٨/٤/٢٤.
٥. قرار محكمة الاستئناف اللبنانية رقم ٧٨ لسنة ٢٠١٦ بتاريخ ٢٠١٦/٤/١٢.

ثالثاً: القوانين:

١. قانون الموجبات والعقود اللبناني الصادر عام ١٩٣٢ وتعديلاته.

٢. القانون المدني العراقي رقم (٤٠) الصادر عام ١٩٥١ وتعديلاته.

- (١) أيمن إبراهيم العشماوي، تفويت الفرصة- دراسة مقارنة، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة- مصر، ٢٠٠٤، ص ٤٤.
- (٢) أمجد محمد منصور، النظرية العامة للالتزامات (مصادر الالتزام)، الطبعة الثامنة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، ٢٠١٦، ص ١٤٢.
- (٣) درع حماد، النظرية العامة للالتزامات: القسم الثاني، أحكام الالتزام، مكتبة السنهوري، بيروت، لبنان، ٢٠١٦، ص ٣٦٢.
- (٤) أمجد محمد منصور، النظرية العامة للالتزامات (مصادر الالتزام)، المرجع السابق، ص ١٧٨.
- (٥) درع حماد، النظرية العامة للالتزامات: القسم الثاني، أحكام الالتزام، مرجع سابق، ص ٢٥٠.
- (٦) منذر الفضل، الوسيط في شرح القانون المدني، دراسة مقارنة بين الفقه الإسلامي والقوانين المدنية العربية والأجنبية معززة بأراء الفقه وأحكام القضاء، الطبعة الأولى، منشورات آراس، أربيل، العراق، ٢٠٠٦، ص ١٠٣.
- (٧) ينظر نص المادة (٤٣٤) الفقرة ٢، القانون المدني العراقي رقم ٤٠، لعام ١٩٥١.
- (٨) من الممكن أن يحصل فوات الفرصة في عدم تنفيذ من إحدى طرفي العقد في التنفيذ في دفع المال، ما يطر إلى دفع المال بعد مدة زمنية أدت إلى هبوط أو صعود في سعر الصرف للعملة الأجنبية لقيام المشروع ما يؤدي إلى حصول خسارة مالية وضياح الفائدة من المشروع وذلك يرتب مسؤولية مدنية عقدية عائدة إلى الطرف الذي لم يقم بالتنفيذ بالموعد المحدد في العقد، أشار إليه: ريمون يوسف فرحان، المصارف الإسلامية، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت- لبنان، ٢٠٠٤، ص ١٩.
- (٩) نبيل إبراهيم سعد، النظرية العامة للالتزام (أحكام الالتزام)، الجزء الثاني، مرجع سابق، ص ٨٢.
- (١٠) نصت المادة (٥١) من قانون الموجبات والعقود اللبناني الصادر عام ١٩٣٢ وتعديلاته على أنه: "الموجب السلبي هو الذي يكون موضوعه الامتناع عن فعل ما."
- (١١) مورييس نخلة، الكامل في شرح القانون المدني دراسة مقارنة، المرجع السابق، ص ٢٠١٤.
- (١٢) عادل عبد الفضيل عيد، البيع بالتقسيط في الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٩، ص ٧٧.
- (١٣) حمدي عبد الرحمن، الوسيط في النظرية العامة للالتزامات، الكتاب الأول، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ٢٠١٠، ص ٥١٥.
- (١٤) شريف الطباخ، التعويض عن الإخلال بالعقد، التطبيق العملي للمسؤولية المدنية في ضوء القضاء والفقه، الطبعة الأولى، دار الفكر والقانون، القاهرة، مصر، ٢٠٠٨، ص ٢٣٢.
- (١٥) ينظر: المادة (٢٥٦) من قانون الموجبات والعقود اللبناني الصادر عام ١٩٣٢ وتعديلاته.
- (١٦) قرار المحكمة الابتدائية في بيروت، حكم ١٩٩٢/٢/١٣، مجموعة حاتم ج ٢٠٥، ص ١٥٩.
- (١٧) قرار محكمة التمييز المدنية اللبنانية رقم ٧٦ لسنة ٢٠١٩ بتاريخ ٢٠١٩/٧/١٨، منشور على موقع مركز المعلوماتية اللبنانية على الرابط الإلكتروني الآتي: <http://77.42.251.205/ViewRulePage.aspx?ID=157256> تاريخ الزيارة: ٢٠٢٥/١١/١١.
- (١٨) قرار محكمة التمييز اللبنانية رقم ٢٤ لسنة ٢٠١٣ بتاريخ ٢٠١٣/٥/١٤، منشور على موقع مركز المعلوماتية اللبنانية على الرابط الإلكتروني الآتي: <http://77.42.251.205/ViewRulePage.aspx?ID=78345> تاريخ الزيارة: ٢٠٢٥/١١/١١.
- (١٩) محمد شكري الجميل العدوي، سوء النية وأثره في عقود المعاوضات في الفقه الإسلامي والقانون المدني، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٨، ص ١٧٨.
- (٢٠) الفقرة الثانية من المادة ٢٥٢ من قانون الموجبات والعقود.
- (٢١) قرار محكمة الاستئناف اللبنانية رقم ٧٨ لسنة ٢٠١٦ بتاريخ ٢٠١٦/٤/١٢، منشور على موقع مركز المعلوماتية اللبنانية على الرابط الإلكتروني الآتي: <http://77.42.251.205/ViewRulePage.aspx?ID=124625> تاريخ الزيارة: ٢٠٢٥/١١/١١.
- (٢) ياسين محمد الجبوري، الوجيز في شرح القانون المدني الأردني، الجزء الثاني، آثار الحقوق الشخصية، دراسة موازنة، الطبعة الأولى، دار الثقافة، عمان، الأردن، ٢٠٠٣، ص ٢١٦.

^{٢٣} قرار محكمة التمييز اللبنانية رقم ٦٤ لسنة ٢٠١٨ بتاريخ ٢٤/٤/٢٠١٨، منشور على موقع مركز المعلوماتية اللبنانية على الرابط الإلكتروني الاتي: <http://77.42.251.205/ViewRulePage.aspx?ID=131743> تاريخ الزيارة: ٢٠٢٥/١١/١١.

^(٢٤) ينظر: المادة (٢٥٣) من قانون الموجبات والعقود اللبناني الصادر عام ١٩٣٢ وتعديلاته.
^(٢٥) قرار محكمة درجة أولى في بيروت، غرفة خامسة، رقم ٢٥٤ تاريخ ١٣/١/٢٢٠١، عدل ٢٠٠٢.
^(٢٦) منذر الفضل، الوسيط في شرح القانون المدني، دراسة مقارنة بين الفقه الإسلامي والقوانين المدنية العربية والأجنبية معززة بأراء الفقه وأحكام القضاء، مرجع سابق، ص ١٧٣.
^(٢٧) ريماء فرج مكي، تصحيح العقد، الطبعة الأولى، المؤسسة الحديثة للكتاب، بيروت، لبنان، ٢٠١١، ص ١٨.

^(٢٨) مورييس نخلة، الكامل في شرح القانون المدني دراسة مقارنة، الجزء الرابع، مرجع سابق، ص ٢٠٥.
^(٢٩) هدى عبد الله، دروس في القانون المدني- العقد، ج ٢، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، ٢٠٠٨، ص ١٦١.

^(٣٠) المادة ٣١٣ من قانون الموجبات والعقود اللبناني الصادر عام ١٩٣٢ وتعديلاته.
^(٣١) عبد الرزاق السنهوري، نظرية العقد، الجزء الأول، الطبعة الثالثة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت- لبنان، ١٩٩٨، ص ٤٢٠.
^(٣٢) جاك غستان، المطول في القانون المدني - تكوين العقد، ترجمة منصور القاضي، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت- لبنان، ٢٠٠٨، ص ٥٩٦.

^(٣٣) ينظر نص المادة (١٦٨) من القانون المدني العراقي رقم ٤٠ الصادر عام ١٩٥١ وتعديلاته.
^(٣٤) ينظر نص المادة (١٧١) من القانون المدني العراقي رقم ٤٠ الصادر عام ١٩٥١ وتعديلاته.
^(٣٥) ينظر: نص المادة (١٧٢) من القانون المدني العراقي رقم ٤٠ الصادر عام ١٩٥١ وتعديلاته.
^(٣٦) قرار محكمة التمييز الاتحادية، منشور على صفحة مجلس القضاء الأعلى على الرابط، <https://www.hjc.iq/qview.2429>، تاريخ الزيارة ٢٥/١٠/٢٠٢٤.

^(٣٧) إبراهيم الدسوقي أبو الليل، تعويض الضرر في المسؤولية المدنية، مرجع سابق، ص ١١٥.
^(٣٨) نصت المادة (١٧٣) من القانون المدني العراقي رقم (٤٠) الصادر عام ١٩٥١ وتعديلاته على أنه:
 ١ - لا يشترط لاستحقاق فوائد التأخير قانونية كانت أو اتفاقية أن يثبت الدائن ضرراً لحقه من هذا التأخير.
 ٢ - ويجوز للدائن أن يطالب بتعويض تكميلي يضاف الى الفوائد القانونية أو الاتفاقية إذا ثبت أن الضرر تجاوز الفوائد قد تسبب فيه المدين بغش منه أو بخطأ جسيم.

٣ - أما إذا تسبب الدائن وهو يطالب بحقه في اطالة أمد النزاع بخطاه فله محكمة أن تخفض الفوائد قانونية كانت أو اتفاقية أو الا تقضي بها اطلاقاً عن المدة التي طال فيها النزاع بلا مبرر.

^(٣٩) ينظر نص المادة (١٧٤) من القانون المدني العراقي رقم (٤٠) الصادر عام ١٩٥١ وتعديلاته.
^(٤٠) سوار محمد وحيد الدين، الاتجاهات العامة في القانون المدني الأردني، الطبعة الأولى دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠٠٢، ص ٢٨٢.

^(٤١) ينظر: نص المادة (١٧٥) من القانون المدني العراقي رقم (٤٠) الصادر عام ١٩٥١ وتعديلاته.

^(٤٢) درع حماد، النظرية العامة للالتزام، القسم الأول، مصادر الالتزام، مرجع سابق، ص ٢٨.

^(٤٣) ينظر المادة (١٦٩) من القانون المدني العراقي رقم (٤٠) الصادر عام ١٩٥١ وتعديلاته.

دور ضمان ائتمان الصادرات في تعزيز التجارة الدولية

محمد خالد عبود

الجامعة الإسلامية في لبنان

مقدمة البحث

تشكل التجارة الدولية أحد الركائز الأساسية لتعزيز النمو الاقتصادي وتنمية العلاقات التجارية بين الدول، إذ توفر الأسواق الخارجية فرصاً واسعة لتسويق المنتجات الوطنية وزيادة العوائد الاقتصادية. ومع ذلك، تواجه عملية التصدير مجموعة من المخاطر المالية والتجارية، التي قد تؤثر على قدرة المصدرين على الوفاء بالتزاماتهم أو على ضمان استلام مستحقاتهم المالية، ومن أبرز هذه المخاطر: عدم السداد، تقلبات الأسعار، المخاطر السياسية، والمشكلات المتعلقة بتحويل العملات.

في هذا السياق، برز **ضمان ائتمان الصادرات** كأداة فعالة للحد من المخاطر التجارية والائتمانية، حيث يوفر حماية للمصدرين والممولين على حد سواء، ويتيح لهم التعامل مع الأسواق الدولية بثقة أكبر. ويُعد ضمان ائتمان الصادرات أحد الآليات التي تتيح للمصدرين تقديم تسهيلات ائتمانية للمستوردين، وتشجيع التوسع في الأسواق الخارجية، مما يعكس إيجاباً على تعزيز حجم الصادرات وزيادة القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية. تتمثل أهمية هذا البحث في تسليط الضوء على دور ضمان ائتمان الصادرات في تعزيز التجارة الدولية، من خلال دراسة مفاهيمه، وآلياته، وأنواعه، ودوره في حماية المصدرين من المخاطر المختلفة، إضافة إلى تحليل الإطار القانوني والمؤسسي المنظم له، واستعراض التحديات التي تواجهه وسبل تطويره. ويهدف البحث إلى تقديم رؤية متكاملة حول كيفية الاستفادة من نظام ضمان ائتمان الصادرات في دعم التبادل التجاري الدولي وتحقيق التنمية الاقتصادية.

يعتمد البحث على المنهج الوصفي والتحليلي في دراسة المفاهيم النظرية والإطار القانوني والمؤسسي لضمان ائتمان الصادرات، ويستعين بالمنهج المقارن عند استعراض التجارب الدولية الناجحة، إضافة إلى المنهج الاستقرائي في استخلاص النتائج والتوصيات. ومن المتوقع أن يسهم هذا البحث في إثراء الأدبيات العلمية المتعلقة بالتجارة الدولية، وتقديم قاعدة معرفية تساعد صناع القرار والمؤسسات المعنية في تطوير سياسات دعم الصادرات.

أهمية البحث

تتبع أهمية هذا البحث من الدور المتزايد الذي تلعبه التجارة الدولية في دعم الاقتصادات الوطنية وتعزيز التنمية الاقتصادية، وما يرافقها من مخاطر تجارية ومالية قد تعيق انسياب الصادرات، لا سيما مخاطر عدم السداد وتقلبات الأسواق العالمية. وفي هذا الإطار، يبرز ضمان ائتمان الصادرات كأداة فعالة لتقليل تلك المخاطر وبعث الثقة لدى المصدرين والممولين على حد سواء.

وتكمن أهمية البحث في كونه يسلط الضوء على الدور المحوري لضمان ائتمان الصادرات في تعزيز التجارة الدولية من خلال توفير الحماية الائتمانية للمصدرين، وتشجيعهم على التوسع في التعامل مع أسواق خارجية جديدة، بما يسهم في زيادة حجم الصادرات وتحسين القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني. كما يبرز البحث أهمية

هذا النظام في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتمكينها من الاندماج في التجارة الدولية وتتجلى أهمية البحث كذلك في جانبه العلمي والعملية، إذ يسهم في إثراء الأدبيات القانونية والاقتصادية المتعلقة بآليات ضمان ائتمان الصادرات، ويقدم مرجعاً يمكن أن تستفيد منه الجهات التشريعية وصناع القرار.

والمؤسسات المعنية بتطوير سياسات دعم الصادرات، بما يحقق التوازن بين تشجيع التجارة الدولية وإدارة مخاطرها

أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف، من أبرزها ما يلي :

١- تحليل دور ضمان ائتمان الصادرات في الحد من المخاطر التجارية والائتمانية التي تواجه المصدرين في المعاملات الدولية

٢- توضيح أثر ضمان ائتمان الصادرات في تعزيز حجم الصادرات وتشجيع التوسع في الأسواق الخارجية

٣- إبراز دور مؤسسات ضمان ائتمان الصادرات في دعم المصدرين، ولا سيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتمكينها من الانخراط في التجارة الدولية

٤- تحليل الإطار القانوني والمؤسسي الذي ينظم ضمان ائتمان الصادرات وأثره في دعم التجارة الدولية

٥- الوقوف على أبرز التحديات والمعوقات التي تواجه تطبيق نظم ضمان ائتمان الصادرات في التجارة الدولية، واقتراح سبل معالجتها

إشكالية البحث

على الرغم من الأهمية المتزايدة للتجارة الدولية في دعم النمو الاقتصادي وتعزيز العلاقات التجارية بين الدول، إلا أنها تظل محفوفة بجملة من المخاطر الائتمانية والتجارية، وفي مقدمتها مخاطر عدم السداد والتقلبات الاقتصادية والسياسية في الدول المستوردة، مما قد يحد من قدرة المصدرين على التوسع في الأسواق الخارجية. وفي هذا السياق، ظهر نظام ضمان ائتمان الصادرات كإحدى الآليات الأساسية للحد من هذه المخاطر وتوفير الحماية اللازمة للمصدرين

إلا أن فعالية ضمان ائتمان الصادرات في تعزيز التجارة الدولية تتأثر تسؤلات متعددة حول مدى كفاءة هذا النظام في تحقيق أهدافه، وحدود دوره في تشجيع الصادرات، وكذلك مدى ملائمة الأطر القانونية والمؤسسية المنظمة له لمتطلبات التجارة الدولية المعاصرة ومن هنا تتمحور إشكالية البحث حول التساؤل الرئيس الآتي:

إلى أي مدى يسهم ضمان ائتمان الصادرات في تعزيز التجارة الدولية والحد من المخاطر الائتمانية التي تواجه المصدرين؟

منهج البحث

يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي بوصفه المنهج الأنسب لطبيعة الموضوع، وذلك من خلال وصف مفهوم ضمان ائتمان الصادرات وبيان نشأته وتطوره، وتحليل دوره في تعزيز التجارة الدولية والحد من المخاطر الائتمانية التي تواجه المصدرين في المعاملات التجارية الدولية

المبحث الأول

الإطار المفاهيمي والقانوني لضمان ائتمان الصادرات

يُعد ضمان ائتمان الصادرات من الآليات الأساسية التي أفرزتها التطورات المتسارعة في مجال التجارة الدولية، وذلك لمواجهة المخاطر الائتمانية والتجارية التي قد يتعرض لها المصدرون عند تعاملهم مع أطراف أجنبية. ويهدف هذا النظام إلى توفير الحماية اللازمة للمصدرين ضد مخاطر عدم السداد، بما يسهم في تعزيز الثقة في المعاملات التجارية الدولية ودعم حركة الصادرات. وعليه، يتناول هذا المبحث دراسة المفاهيم الأساسية لضمان ائتمان الصادرات، وبيان أنواعه وآلياته، إضافة إلى تحليل الإطار القانوني والمؤسسي المنظم له (١)

المطلب الأول: مفهوم ضمان انتمان الصادرات وأهميته في التجارة الدولية

يُقصد بضمان انتمان الصادرات ذلك النظام الذي تتولى بموجبه جهة متخصصة، غالبًا ما تكون مؤسسة حكومية أو شبه حكومية، ضمان المخاطر التي قد يتعرض لها المصدر نتيجة عدم وفاء المستورد الأجنبي بالتزاماته المالية الناشئة عن عقد التصدير. ويشمل هذا الضمان عادة المخاطر التجارية، كإفلاس المستورد أو امتناعه عن السداد، والمخاطر غير التجارية أو السياسية، كرفض قيود على تحويل العملات أو اندلاع نزاعات سياسية في دولة المستورد (٢)

وتكمن أهمية ضمان انتمان الصادرات في كونه يوفر عنصر الأمان للمصدرين، ويشجعهم على التوسع في الأسواق الخارجية، خاصة تلك التي تتسم بارتفاع مستوى المخاطر. كما يسهم هذا النظام في تسهيل حصول المصدرين على التمويل المصرفي، إذ تعتمد المؤسسات المالية على وثائق الضمان كوسيلة لتقليل المخاطر المرتبطة بتمويل عمليات التصدير، الأمر الذي ينعكس إيجابًا على نمو التجارة الدولية وزيادة حجم الصادرات (٣)

المطلب الثاني: نشأة ضمان انتمان الصادرات وتطوره

يرجع ظهور نظام ضمان انتمان الصادرات إلى بدايات القرن العشرين، في ظل اتساع المبادلات التجارية الدولية وازدياد الحاجة إلى وسائل تحمي المصدرين من مخاطر التعامل مع الأسواق الخارجية. وقد شهد هذا النظام تطورًا ملحوظًا بعد الحربين العالميتين، حيث سارعت العديد من الدول إلى إنشاء مؤسسات متخصصة لضمان انتمان الصادرات بهدف دعم اقتصاداتها الوطنية وتحفيز حركة التصدير (٤)

ومع تطور التجارة الدولية وتعدد أدواتها، توسع نطاق ضمان انتمان الصادرات ليشمل أشكالًا متعددة من المخاطر، كما تطورت آلياته لتواكب المستجدات الاقتصادية والمالية العالمية. وأصبح هذا النظام اليوم عنصرًا أساسيًا في سياسات دعم الصادرات التي تعتمدها الدول، خاصة في ظل العولمة الاقتصادية والمنافسة الشديدة في الأسواق الدولية

المطلب الثالث: أنواع ضمان انتمان الصادرات وآلياته

تتعدد أنواع ضمان انتمان الصادرات تبعًا لمعايير مختلفة، إذ يمكن تصنيفه من حيث طبيعة المخاطر المغطاة إلى ضمان ضد المخاطر التجارية وضمان ضد المخاطر السياسية، كما يمكن تصنيفه من حيث مدة الانتمان إلى ضمان قصير الأجل وضمان متوسط وطويل الأجل (٥)

أما من حيث الآليات، فيتمثل ضمان انتمان الصادرات في عقود أو وثائق تصدرها الجهات الضامنة لصالح المصدر، تتضمن تحديد نطاق التغطية، ونسبة التعويض، وشروط استحقاقه. كما تلعب مؤسسات ضمان انتمان الصادرات دورًا محوريًا في تقييم المخاطر، وجمع المعلومات الانتمانية عن المستوردين، وتقديم الاستشارات للمصدرين بما يساعدهم على اتخاذ قرارات تجارية رشيدة (٦)

المبحث الثاني**دور ضمان انتمان الصادرات في تعزيز التجارة الدولية**

يُعد ضمان انتمان الصادرات من الأدوات الفعالة التي تعتمد عليها الدول لدعم تجارتها الخارجية وتعزيز تنافسية صادراتها في الأسواق الدولية، لما يوفره من حماية للمصدرين ضد المخاطر الانتمانية والتجارية. ويسهم هذا النظام في تهيئة بيئة آمنة للمعاملات التجارية الدولية، بما ينعكس إيجابًا على نمو الصادرات وزيادة الثقة بين أطراف التبادل التجاري. ويتناول هذا المبحث بيان الدور العملي لضمان انتمان الصادرات في تعزيز التجارة الدولية، مع إبراز آثاره الاقتصادية والتجارية والتحديات التي تواجهه (٧)

المطلب الأول: دور ضمان ائتمان الصادرات في الحد من مخاطر التجارة الدولية

تُعد المخاطر الائتمانية من أبرز العوائق التي تواجه التجارة الدولية، إذ يتعرض المصدرون لاحتمالات متعددة لعدم حصولهم على مستحقاتهم المالية نتيجة تعثر المستورد أو امتناعه عن السداد، فضلاً عن المخاطر السياسية والاقتصادية التي قد تحول دون تنفيذ الالتزامات التعاقدية. وفي هذا السياق، يسهم ضمان ائتمان الصادرات في الحد من هذه المخاطر من خلال توفير تغطية تأمينية تعوّض المصدر عن الخسائر المحتملة ويؤدي هذا الدور إلى تعزيز الثقة في المعاملات التجارية الدولية، ويشجع المصدرين على إبرام عقود تصدير مع أطراف أجنبية، حتى في الأسواق التي تتسم بارتفاع درجة المخاطر. كما يسهم ضمان ائتمان الصادرات في تحسين إدارة المخاطر لدى المصدرين، من خلال ما توفره مؤسسات الضمان من معلومات ائتمانية وخدمات تقييم المخاطر (٨)

المطلب الثاني: أثر ضمان ائتمان الصادرات في تشجيع الصادرات والتوسع في الأسواق الدولية

يلعب ضمان ائتمان الصادرات دوراً مهماً في تشجيع الصادرات الوطنية، إذ يتيح للمصدرين تقديم تسهيلات ائتمانية للمستوردين الأجانب دون تحمل مخاطر كبيرة، مما يعزز القدرة التنافسية للسلع والخدمات المصدّرة. كما يساعد هذا النظام على تمكين المصدرين من دخول أسواق جديدة، خاصة في الدول النامية أو ذات الأنظمة الاقتصادية غير المستقرة

ويسهم ضمان ائتمان الصادرات كذلك في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي غالباً ما تفتقر إلى القدرة المالية على تحمل مخاطر التجارة الدولية، من خلال توفير الحماية الائتمانية اللازمة لها، الأمر الذي يؤدي إلى توسيع قاعدة المصدرين وزيادة حجم التجارة الدولية (٩)

المطلب الثالث: دور ضمان ائتمان الصادرات في تسهيل التمويل التجاري

يسهم ضمان ائتمان الصادرات في تعزيز فرص حصول المصدرين على التمويل المصرفي، إذ تعتمد المؤسسات المالية على وثائق الضمان كوسيلة لتقليل المخاطر المرتبطة بتمويل عمليات التصدير. ويؤدي ذلك إلى خفض تكلفة التمويل وتوفير سيولة مالية أكبر للمصدرين، بما يمكنهم من زيادة الإنتاج وتوسيع أنشطتهم التصديرية (١٠)

كما يعزز هذا النظام التعاون بين مؤسسات ضمان ائتمان الصادرات والقطاع المصرفي، بما يحقق تكاملاً بين أدوات الضمان والتمويل، ويسهم في تنشيط التجارة الدولية وتحقيق الاستقرار في المعاملات التجارية (١١)

نتائج البحث

توصل البحث إلى جملة من النتائج، يمكن إجمالها فيما يلي
يُعد ضمان ائتمان الصادرات أداة أساسية في دعم التجارة الدولية، لما يوفره من حماية للمصدرين ضد المخاطر الائتمانية والتجارية، وبخاصة مخاطر عدم السداد
يسهم ضمان ائتمان الصادرات في تعزيز الثقة في المعاملات التجارية الدولية، الأمر الذي يشجع المصدرين على إبرام عقود تصدير طويلة الأجل والتوسع في الأسواق الخارجية
يؤدي ضمان ائتمان الصادرات دوراً مهماً في زيادة حجم الصادرات وتحسين قدرتها التنافسية، من خلال تمكين المصدرين من تقديم تسهيلات ائتمانية للمستوردين الأجانب دون تحمل مخاطر كبيرة
يساعد ضمان ائتمان الصادرات في تسهيل حصول المصدرين على التمويل التجاري، إذ تعتمد المؤسسات المصرفية على وثائق الضمان في تقليل مخاطر التمويل، مما ينعكس إيجاباً على النشاط التصديري

يسهم نظام ضمان ائتمان الصادرات في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتمكينها من الانخراط في التجارة الدولية، بما يؤدي إلى توسيع قاعدة المصدرين وتعزيز التنوع الاقتصادي

مقترحات البحث

استنادًا إلى نتائج البحث، يُوصي الباحث بالآتي
تطوير الإطار القانوني والمؤسسي لضمان ائتمان الصادرات، من خلال تعديل التشريعات الوطنية لتكون أكثر مرونة وملاءمة لمتطلبات التجارة الدولية، ووضع آليات واضحة لتسهيل إجراءات الضمان للمصدرين تعزيز دور مؤسسات ضمان ائتمان الصادرات في تقييم المخاطر التجارية والائتمانية، وتقديم استشارات ودراسات مستمرة للمصدرين حول الأسواق الخارجية عالية المخاطر، بما يسهم في إدارة المخاطر بفعالية تبسيط الإجراءات والتقليل من التكاليف المرتبطة بالحصول على ضمان ائتمان الصادرات، لضمان استفادة أكبر عدد من المصدرين، وخاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من هذا النظام تعزيز التعاون بين مؤسسات ضمان ائتمان الصادرات والقطاع المصرفي، لتسهيل التمويل التجاري للمصدرين وتحقيق التكامل بين أدوات الضمان والتمويل، بما يدعم النشاط التصديري ويزيد من القدرة التنافسية للصادرات الوطنية

نشر الوعي بأهمية ضمان ائتمان الصادرات لدى المصدرين، من خلال برامج تدريبية وورش عمل، وإبراز دوره كأداة أساسية لتقليل المخاطر وزيادة حجم التجارة الدولية

استفادة الدول من التجارب الدولية الناجحة في مجال ضمان ائتمان الصادرات، واعتماد أفضل الممارسات لتطوير هذا النظام محليًا بما يتلاءم مع الاحتياجات الوطنية ومتطلبات الأسواق العالمية

١. د. إبراهيم دسوقي أبو الليل ، البيع بالتقسيط ، البيوع الائتمانية الأخرى ، ط ١ ، مطبوعات جامعة الكويت ، الكويت ، ١٩٨٤ .

١. د. إبراهيم شحاته ، نظام الضمان الدولي للاستثمار الأجنبي ، تطوره والحكمة منه ، المجلة المصرية للقانون الدولي ، المجلد الخامس والعشرون لسنة ١٩٦٩ .

٢. د. إبراهيم صدقي ، تأييد لاعتمادات المستندية ، معهد الدراسات المصرفية ، محاضرات أقيمت على طلبة الدراسات العليا ، القاهرة ، ١٩٦٢ .

٣. د. إبراهيم مختار ، التمويل المصرفي ، مكتبة الأنجلو مصرية ، القاهرة ، ١٩٩٣ .

٤. د. أحمد غنيم ، سند الشحن البحري في إطار الاعتمادات المستندية من الوجهة المصرفية والقانونية والعملية ، اسم المطبعة غير موجود ، القاهرة ، ٢٠٠٠ .

٥. د. احمد طه الحكيم ، إيصالات الأمانة ، محاضرات أقيمت في معهد الدراسات المصرفية للعام الدراسي العاشر القاهرة ، ١٩٦٤ .

٦. د. احمد عبد الحميد عشوش ، النظام القانوني للاستثمارات الأجنبية في مصر ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٨٨ .

٧. د. احمد محمود حسن ، البيوع البحرية ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، ١٩٧٢ .

٨. د. احمد ياقوت صبره ، مخاطر تمويل الكمبيالة المستندية والاعتماد المستندي، معهد الدراسات المصرفية ، مجموعة محاضرات للعام الدراسي التاسع ، المطبعة العالمية ، القاهرة ، ١٩٦٣ .

٩. د. حسن حسني ، عقود الخدمات المصرفية ، دون ناشر ، القاهرة ، ١٩٨٦ .

١٠. د. حسن عبد اللطيف حمدان ، التأمينات العينة ، دراسة تحليله مقارنة لاحكام الرهن والتأمينات والامتياز، الطبعة الثانية ، دار الجامعة ، الإسكندرية ، ١٩٨٥ .

١١. د. حياة شحاته ، مخاطر الائتمان في البنوك التجارية مع اشارته خاصة لمصر، دون ناشر ، القاهرة ، ١٩٩٠ .





CAMBREDGE

Refereed scientific journal

Published by Cambridge Center for Research and Conference

CJSP

ISSN-2536-0027

2025

Www.camb_magazine.com